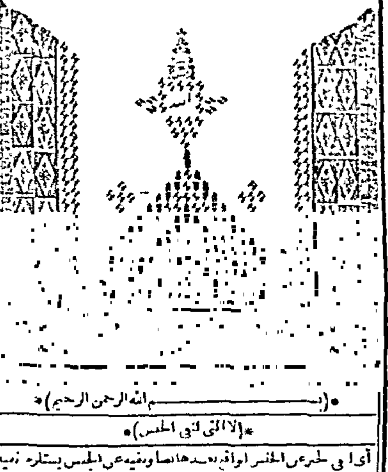


(بسم الله الرحمن الرحيم)

(لا التي لنفي الجنس)

(لا التي لنفي الجنس)

أي لنفي حكم عن الجنس الواقع بعدها نصاً ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه
عن جميع أفراده وتسمى لا التبرئة بإضافة الدال إلى المدلول لتبرئة المتكلم
وتنزيهه الجنس عن الخبر والمراد بكونها لنفي الجنس نصاً كونها له في الجملة
لأن لا العاملة عمل إن إنما تكون نصاً في نفي الجنس إذا كان اسمها
مفرداً فإن كان مثنى نحو لا رجلين أو جمعاً نحو لا رجال كانت محتملة لنفي
الجنس ولنفي قيد الاثنينية أو الجمعية كما أوضحه السعد في مطوله وأما لا
العاملة عمل ليس فإنها عند إفراد اسمها لنفي الجنس ظهوراً لعموم النكرة
مطلقاً في سياق النفي ولنفي وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية فتحتاج إلى
قرينة ولهذا يجوز بعدها أن تقول بل رجلان أو رجال فإن ثني اسمها
أو جمع كانت في الاحتمال مثل لا العاملة عمل إن إذا ثني اسمها أو جمع
فالاختلاف بين العاملة عمل إن والعاملة عمل ليس إنما هو عند إفراده

الاسم فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت الى ما وقع فى كلام البعض وغيره
مما يخالفه والمهملة كالعاملة عمل ليس ولا يرد على كون العاملة عمل ليس
انها ليست لنفى الجنس نصا عند افراد اسمها ان الجنس منفى نصا فى * تعز فلا
شئ على الارض باقيا * مع عملها عمل ليس لان التنصيص فيه لقرينة خارجية
(قوله على سبيل الاستغراق) أى نصا وقوله اختصت بالاسم أى النكرة
بدليل قوله ولا يليق ذلك الخ (قوله لان قصد الاستغراق) يستلزم وجود
من وذلك لان الموضوع لنفى الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظة
لا متضمنة معنى من قاله سم (قوله وجود من) أى الاستغراقية كما
فى التصريح وهو الموافق لقول الشارح ولا يليق ذلك الخ و يعبر عنها بالزائدة
وفى سم انها البيانية قال شيخنا وهذا ان صح فوجهه ان أصل لا رجل لا شئ
من رجل (قوله ولا يليق ذلك) أى وجود من لفظا أو معنى وقوله الا بالاسماء
النكرات أى لانها التى تدخل عليها من المذكورة (قوله فوجب
الخ) تفريع على قوله اختصت بالاسم وانما وجب ذلك لان حق المختص
بقبيل أن يعمل فيه (قوله بمن المنوية) أى تضمنا لا تقديرا كما يفهم من
الدماميني وذكره يس (قوله لظهورها فى بعض الاحيان) أى ضرورة
كما فى حاشية شيخنا السيد (قوله يذود) أى يطرد (قوله لئلا يعتقدانه
بالابتداء) يرد عليه انه يخشى من هذا الاعتقاد فى العاملة عمل ليس أيضا
ولم يراعوه الا أن يقال اعتناؤهم بالعاملة عمل ليس أقل من اعتنائهم
بالعاملة عمل ان لان العاملة عمل ان أقوى عملا من العاملة عمل ليس
للاجماع على اعمالها دون اعمال العاملة عمل ليس (قوله ولان فى ذلك الخ)
عطف على مقدر مفهوم مما سبق والتقدير فتعين النصب لدفع الاعتقادين
المذكورين ولان الخ أو اللام متعلقة بما ذكر وان الخ (قوله لتأكيد النفى)
يعنى للنفى المؤكد بمعنى انها تفيد نفيا أكيدا قويا وهذا لا يقتضى وجود
النفى أولا بغيرها فلا اعتراض عليه (قوله وان لتأكيد الاثبات) اى
اثبات المنسوب للمنسوب اليه ولو كان المنسوب نفيا كما فى القضية المعدولة
المحمولة نحو ان زيدا ليس فى الدار فاندفع الاعتراض بانها لتوكيد النسبة
مطلقا اثباتا أو نفيا (قوله حملت عليها فى العمل) ولذلك كانت منحطة

اعلم انه اذا قصد بلا نفى الجنس
على سبيل الاستغراق
اختصت بالاسم لان قصد
الاستغراق على سبيل
التنصيص يستلزم وجود
من لفظا أو معنى ولا يليق
ذلك الا بالاسماء النكرات
فوجب للا عند ذلك القصد عمل
فيما يليها وذلك العمل اما رفع
واما نصب واما جر فلم يكن جرا
لئلا يعتقد انه بمن المنوية فانها
فى حكم الموجودة لظهورها
فى بعض الاحيان كقوله
فقام يذود الناس عنها بسيفه
وقال ألا لا من سبيل الى هند
ولم يكن رفعا لئلا يعتقدانه
بالابتداء فتعين النصب ولان
فى ذلك الحاقا لها بان لمشابهتها
اياها فى التوكيد فان لا لتوكيد
النفى وان لتوكيد الاثبات
وانظ لا مساو للفظ ان اذا
خففت فى تضمن متحرك
بعده ساكن فلما ناسبتها حملت
عليها فى العمل وقد أشار الى
عملها على وجه

عنها لم تعمل الا بالشروط الآتية ولم يجز تقدم خبرها على اسمها ظرفا أومجرورا (قوله يؤذن بذلك) أى بالحمل (قوله شروط اعمال لا الخ) شمل الاعمال فى عبارته اعمال النصب فى المضاف والشبيه به وحينئذ فعدّه من الشروط كون النفى للجنس وكونه نصا صريح فى ان لا لنفى الجنس نصا سواء نصبت اسمها أو نصب وهو كذلك خلافا للتاج السبكى حيث خص افادتها ذلك بما اذا بنى اسمها ولابن الهمام حيث ذهب الى ان المبنية أيضا ليست نصا فى العموم وانه يجوز لا رجل بل رجلان كما جاز ذلك فى رافعة الاسم وكما جاز لا رجال بل رجلان اتفاقا فان قيل تقدم عن سم ان الموضوع لنفى الجنس نصا على سبيل الاستغراق لا المضمنة معنى من وتضمنها مفقود عند عملها فى المضاف وشبهه والا لبنيا * قلت لا نسلم الفقد كما صرح به غير واحد كالرودانى وانما أعربا لمعارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف (قوله سبعة) الثلاثة الاول فهمت من الترجمة أما الاولان ففهمهما منها ظاهر وأما الثالث فلانه متى أطلق نفى الجنس انصرف الى نفيه نصا فالسبع وعدم دخول جار عليها من قوله عمل ان اجعل للا لان عملها عمل ان اياها ومع عدم دخول الجار لما هو معلوم ان الجار انما يتعلق بالاسماء واذا دخل على لا لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولا للجار لا لها فلا عمل لها حينئذ وتنكير الاسم والخبر من قوله فى نكرة والاتصال من قوله لآتى وبعد ذاك الخبر اذكر لافادته عدم جواز الفصل بينها وبين اسمها بالخبر وبالاولى عدم جوازه بغيره قاله بعضهم وبحث فيه بأنه انما يفيد قوله وبعد ذاك الخبر اذكر عدم تقدم الخبر على الاسم وهذا لا يستلزم امتناع الفصل بينها وبين الاسم لجواز أن يكون امتناع تقدم الخبر على الاسم لوجوب الترتيب لا لامتناع الفصل (قوله وان يكون نفيه نصا) أى أن يقصد المتكلم نفيه نصا ولا شك فى سبق هذا القصد على الشروط الذى هو عملها عمل ان فلا يرد أن كون النفى نصا فرع عن العمل المذكور لان السامع انما فهمه من هذا العمل فلا يكون شرطا لسبق الشرط على المشروط (قوله وشذ اعمال الزائدة) أى لعدم اختصاصها فحقها الاهمال (قوله ولو لم تكن الخ) وجه كونها زائدة ان معنى البيت لو لم يكن غطفان ذنوب لاموا عمرا

يؤذن بذلك فقال (عمل ان
اجعل للا فى نكرة * مفردة
جاءتك) نحو لا غلام رجل
قائم (أو مكررة) نحو لا حول
ولا قوة الا بالله وهو مع المفردة
على سبيل الوجوب ومع
المكررة على سبيل الجواز
كما ستراه (تنبيه) شروط
اعمال لا العمل المذكور على
ما أفهمه كلامه تصريحا
وتلويحا سبعة أن تكون نافية
وأن يكون منفيها الجنس وأن
يكون نفيه نصا وأن لا يدخل
عليها جار وأن يكون اسمها
نكرة وأن تتصل بها وأن يكون
خبرها أيضا نكرة فان كانت
غير نافية لم تعمل وشذ اعمال
الزائدة فى قوله
لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها
اذن للام ذوو أحسابها عمرا

أي امتنع لومهم عمر بن هبيرة الفزاري الذي كان يهجو قبيلة غطفان لثبوت الذنوب لها المستفاد من النفي المأخوذ من لو المسلط على النفي المأخوذ من لم لان نفي النفي اثبات فلم يستفد من لا نفي أصلا فتعين أن تكون زائدة وانما أفاد البيت امتناع لومهم لان لو تدل على امتناع جوابها كشرطها على ما هو المشهور وقال الروداني الصواب جعلها نافية والمعنى لو كان لغطفان ذنوب للامها عمر لان ذنوبهم كلا ذنوب بالنسبة الى ذنوبه فما بالك بأنهم يلومونه حين لم يذنبوا يعني انهم يلومونه على كل حال كان لها ذنوب أولا مثل لو لم يخف الله لم يعصه اه وماذكره محتمل لا متعين فالتصويب في غير محله (قوله أو لنفي الجنس) أي مطلقا عن قيد الوحدة والا فالتي لنفي الوحدة لنفي الجنس أيضا لكن في ضمن الفرد المقيد بالوحدة على ما أفاده البعض ولك أن تقول انها لنفي الفرد بقيد الوحدة فتدبر (قوله عملت عمل ليس) أي أو أهملت وكررت (قوله خفض النكرة) أي ولا ملغاة معترضة بين الجار ومجروره وعن الكوفيين ان لا حينئذ اسم بمعنى غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور باضافة لا اليه (قوله بلا شئ بالفتح) وجهه بأن الجار دخل بعد التركيب فأجرى المركب مجرى الاسم الواحد فمحله جر بالباء ولا خبر للا حينئذ لصيرورتها فضلة قاله في التصريح (قوله وان كان الاسم معرفة) سكت عن محترز تنكير الخبر لعلمه من محترز تنكير الاسم بالمقايسة (قوله ووجب تكرارها) أي عند الجمهور رأما في المعرفة فجبرا لما فاتها من نفي الجنس وأما في الانفصال فتنبيها بالتكرير على كونها لنفي الجنس لان نفي الجنس تكرار للنفي في الحقيقة أفاده الدماميني ومنه يعلم ان الغاءها لا يخرجها عن كونها لنفي الجنس في النكرات وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار في الموضعين (قوله قضية ولا أبا حسن لها) أي هذه قضية ولا أبا حسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى عنهما كما في شرح الجامع لا شطر بيت ولهذا لم يذكره العيني في شواهده وصار مثلا يضرب عند الامر العسير فقول البعض هو من كلام علي وهو من الكامل ودخله الوقص في جزأيه الاول والثاني خبط فاحش (قوله ولا هيثم) كلام آخر لقائل آخر والواو عاطفة من كلام الشارح وهيثم بالمثلثة اسم سارق أو راع أو حاد

وان كانت لنفي الوحدة أو لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل ليس كما مر وان دخل عليها جار خفض النكرة نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شئ وشذ جئت بلا شئ بالفتح وان كان الاسم معرفة أو منفصلا أهملت ووجب تكرارها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة وأما نحو قضية ولا أبا حسن لها * ولا هيثم الليلة للمطي وقوله نكدن ولا امية في البلاد

أتزال وهذا شطر بيت من الرجز (قوله تؤول) أي بأنه على تقدير
مضاف لا يتعرف بالإضافة كلفظ مثل أو بجعله اسم جنس لكل من
اتصف بالمعنى المشهور به مسمى ذلك العلم والمعنى قضية ولا فيصل لها كأنهم قالوا
لكل فرعون موسى بتنوين العلمين على معنى لكل جبار قهار قاله الرضي
والثاني أولى من الأول لأنه معترض بأن العرب التزمت تجرد الاسم
المستعمل هذا الاستعمال من أل فلم يقولوا ولا أبا الحسن مثلا ولو كانت
إضافة مثل منوية لم يحتج إلى ذلك الالتزام لعدم منافاة أل حينئذ تنكير
اسم لا في الحقيقة وبأن العرب أجروا على الاسم المذكور مثلا كما في قوله
يبكي على زيد ولا زيد مثله ولو كانت إضافة مثل منوية لكان التقدير ولا مثل
زيد مثله وهو فاسد وإن كان يجاب عن الأول بأن أل في الحسن وإن
كانت للمح لا أن الأصل فيها أن تكون علامة لفظية للتعريف وتعريف
العلمية وإن كان أقوى منها إلا أنه منوي فلو وجدت أل مع علامة التنكير
وهي لا لزم التناقض ظاهرا وعن الثاني بأن الفساد في موضع لقصد لا يستلزم
الفساد في موضع ليس فيه ذلك القصد مع أن ذلك يستلزم عدم الاطراد فتأمل
وأما التأويل بإرادة مسمى هذا الاسم فغير مناسب إذ ليس كل مسمى بهذا
الاسم ملك أربعة لأنها البت للاسم حتى تلزم مسماه (قوله حتى لا أزال)
الظاهر أن حتى ابتدائية بمعنى فاء السببية فالفعل بعدها مرفوع وإن
انتصر شيخنا والبعض تبعا للتصريح على كونها غائية بمعنى إلى والفعل
بعدها منصوب وقوله شاني أي باغضا خبر لا أزال وقف عليه بالسكون على
لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصولة أو موصوفة والرابط محذوف أي شانيه
ومن شأنا متعلق بشانية على ما في الشواهد الكبرى والظاهر أنه حال من ما
أو صفة (قوله ومشبه بالمضاف) من حيث أن كلا منهما اتصل به شيء من
تمام معناه (قوله وهو ما بعده شيء من تمام معناه) أي يعمل عمل الجر
أو عطف فلا اعتراض بشموله المضاف والمنعوت مع أنه قسم من المفرد على
أنه نقل عن الرضي في النداء أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف بل
صرح صاحب الهمع في النداء بأن الموصوف بمفرد أو جملة أو ظرف من
شبه المضاف والمراد بالتمام المتمم (قوله فانصب بها مضافا) قال سم إنما

تؤول وعدم التكرار في قوله
أشاء ما شئت حتى لا أزال لما
لا أنت شانيه من شأنا شاني
مرورة اه واعلم أن اسم
لا على ثلاثة أضرب مضاف
ومشبه بالمضاف وهو ما بعده
شيء من تمام معناه ويسمى
مطولا ومطولا أي ممدودا
ومفرد ... واسما

(فانصب بها مضافا) نحو
لا صاحب بر ممقوت

لزم تعذر التركيب فيما فوق اثنين وانما بنى ظريف فى لا رجل ظريف لان
الصفة وموصوفها واحد فى المعنى اه وهذا ظاهر على القول بأن بناء اسمها
المفرد لتركيبه معها اما على القول بأنه لتضمنه معنى من فاعرابه المضاف
لمعارضة الاضافة التى هى من خصائص الاسماء شبه الحرف وحمل المشبه
به عليه ودخل فى المضاف ما فصل باللام الزائدة من المضاف اليه نحو لا أبا لك
ولا أخا لك ولا غلامى لك ولا يدى لك بناء على مذهب سيبويه والجمهور ان
مدخول لا مضاف حقيقة الى المجرور باللام الزائدة لئلا تدخل لا على
ما ظاهره التعريف والخبر محذوف والاضافة غير محضة فهى مثل مثلك
لانه لم يقصد نفى أب معين مثلا بل هو دعاء بعدم الأب وكل من يشبهه اى
لا ناصر لك والاضافة غير المحضة ليست محصورة فى اضافة الوصف العامل
الى معموله فلم تحصل لا فى معرفة ولو سلم ان الاسم معرفة فهو نكرة صورة
ويؤيد مذهبهم وروده بصريح الاضافة عن العرب شذوذا وأوله جماعة
كالفارسى وابن الطراوة واختاره السيوطى بأن مدخول لا مفرد لكن
جاء أباك وأخاك على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء وحذفت نون غلامى
ويدى للتخفيف شذوذا واللام ومجرورها خبر وفيه ان المنصوص عليه ان
الخبر هنا لا يكون غير اللام وعلى القصر لا بد من التزام جواز كونه غير اللام
اذ لا وجه لمنع لا أبانيها أو عليها على لغة القصر ومنهم من يجعل اللام
ومجرورها صفة ويجعل الاسم شبيها بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف
ويجعل حذف التنوين والنون للتشبيه (قوله أو مضارعه) جوز
البغداديون ترك تنوينه حملا له فى هذا على المضاف كما حمل عليه فى الاعراب
وخرج ابن هشام على قولهم حديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت
قال الدمامينى ويمكن تخريجه على مذهب البصريين الموجبين تنوينه أيضا
بجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا والخبر محذوف أى لا مانع مانع لما أعطيت
واللام للتقوية وكذا القول فى ولا معطى لما منعت (قوله وأما الرافع له)
معادلها محذوف أى اما الرفع فلا خلاف فيه واما الرافع الخ (قوله لا خلاف)
أى بين البصريين اذا البكوفيون لا يقولون برفع ان للخبر فلا أولى بذلك أفاده
الدمامينى (قوله فمذهب الاخفش الخ) دليله ان ما استحقت به العمل باق

أو مضارعه) أى مشابهه نحو
لا طالعا جبلا ظاهر (وبعد
ذلك) المنصوب (اذكر)
حال كونك (رافعه) حتما
وأما الرافع له فقال الشلوبين
لا خلاف فى ان لا هى الرافعة له
عند عدم تركيبها فان ركبت مع
الاسم المفرد فمذهب الأخفش
انها أيضا هى الرافعة له وقال
فى التسهيل انه الاصح

والتركيب لا يبطله . (قوله ومذهب سيبويه انه مرفوع الخ) مقتضاه انه مرفوع بالمبتدا قبل دخول الناسخ وهو الاسم بعد دخول الناسخ وفى التصريح ان العامل فيه الرفع لا مع اسمها الان موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه والذى يتجه كما أشار اليه ابن قاسم حمل عبارة التصريح ونحوها على التسمح وأن العامل فى الحقيقة هو النكرة فقط التى هى المبتدا قبل دخول الناسخ لكن لما كانت لا كجزء منها انسب اسناد ذلك الى المجموع تسمحا وبه يندفع الاستشكال بأنه لو كانت لا مع اسمها فى محل رفع مبتدا لزم ان المخبر عنه بالخبر مجموعهما فلا يكون للنفى تسلط على الخبر فيكون معنى لا رجل قائم فى الرجل مائم وليس مرادا وورد ان المبتدا لا يكون مجموع اسم وحرف غير سابك فان قلت كون النكرة مبتدا ازال بدخول الناسخ فهى الآن ليست مبتدا فلا ترفع الخبر قلت يجاب بما ذكره المصنف فى شرح تسهيله وشرح كافيته ان لا عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظا وتقديرا بل هو باق تقديرا قال ولهذا أتبعنا اسمها رفعا باعتبار محله ولم تفعل ذلك فى اسم ان لقوتها ونسخها عمل الابتداء لفظا ومحلا فتلخص ان ما فى الشارح هو التحقيق وأن ما يخالفه ينبغى ارجاعه اليه بالتأويل هذا وقد وجه سيبويه عدم عمل لا فى الخبر بضعف شبهها بان حالة التركيب لانها صارت كجزء كلمة وانما عملت فى الاسم لقربه وقال فى المغنى الذى عندى ان سيبويه يرى ان المركبة لا تعمل فى الاسم أيضا لان جزء الشئ لا يعمل وأما لا رجل ظريفا بالنصب فانه عنده مثل يا زيد الفاضل بالرفع اه أى ان النصب بالتبعية على اللفظ كان الرفع فى الفاضل كذلك قال فى شرح الجامع ويظهر أثر الخلاف بين الأخفش وسيبويه فى نحو لا رجل ولا امرأة قائمان فعلى قول الأخفش يمتنع لما فيه من اعمال عاملين لا الاولى ولا الثانية فى معمول واحد وعلى كلام سيبويه يجوز لان العامل واحد اه بايضاح وسيأتى عند كلامنا على قول الناظم أومركبا ما بردة (قوله تقديم خبرها) ولو ظرفا أو جارا ومجرورا وكذا معمول خبرها وهل يتقدم معمول الخبر على نفس الخبر الاقرب عندى نعم ويرشحه قوله * تعز فلا الفين بالعيش متعا * (قوله ما بحاله) فتحا ظاهرا أو مقدرا كما فى المبنى ولو على الفتح قبل دخول لا نحو

ومذهب سيبويه انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ولم تعمل الا فى الاسم (تنبيه) أفهم قوله وبعد ذا الخبر اذ كر انه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو ظاهر

(وركب) الاسم (المفرد) وهو ما ليس مضافا ولا مشبها به مع لا تركيب خمسة عشر (فاتحا) له من غير تنوين وهذه الفتحة فتحة بناء

لانه سمع عشر مندنا رفي قوله فانتعاه ورمبشرا الشارح اليه لعدم شموله المثنى والمجموع على حده لانهما يبنيان على الياء وجمع المؤنث السالم لانه يبنى على الكسر كالفتح ويمكن أن يكون اقتصاره على الفتح لكونه الاصل أو مراعاة لمذهب المبرد الآتي قريبا في المثنى والجمع على حده ومذهب ابن عصفور الآتي قريبا في جمع المؤنث السالم (قوله على الصحيح) وقيل فتحة اعراب وحذف التنوين تخفيفا (قوله لتضمنه حرف الجر) اعترض بان المتضمن ذلك انما هو لا نفسها ورده الروداني بانه دعوى بلا دليل ولا انا نقول اذ ليس في العربية حرف دال على معناه متضمن معنى حرف آخر والتضمن انما عهد في الاسماء فالصواب ان المتضمن معنى من انما هو النكرة وهو وجيه فينبغي حمل من قال بتضمن لا معنى من على التسمح فافهم (قوله مبني) أي مرتب على جواب سؤال وكان الصواب اسقاط جواب لأن لا رجل الخ مرتب على السؤال لا الجواب لانه نفس الجواب كذا قال البعض ويمكن دفعه بان المراد موضوع ومذكور لاجل اجابة سؤال الخ (قوله أو مقدر) أي مفروض وانما فرض لان الكلام بعد السؤال أوقع في النفس (قوله من الواجب) أي المستحسن (قوله فتضمن من فبني لذلك) كلامه يوهم ان تضمن معنى من مختص بالمبني وليس كذلك كما أسلفناه وحينئذ فاعراب المضاف وشبهه لمعارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف كما مر وقول البعض كلامه كالصريح في ان تضمن معنى من ليس مختصا بالمبني غير مسلم واعترض على تعليل البناء بذلك بأن تضمن معنى الحرف هنا عارض بدخول لا والتضمن المقتضي للبناء يشترط فيه أن يكون بأصل الوضع ولهذا علل سيبويه وكثير البناء بتركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر وأشار اليه الناظم بقوله وركب الخ وان نقل يس عن ابن هشام ان التركيب أيضا لا يصلح علة لاصل البناء بل للفتح لاقتضائه التخفيف وبأن هذا التضمن أشبه بالتضمن الذي لا يقتضي البناء كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من بدليل ورود التصريح بمن في قوله فقام يذود الناس الخ ويجاب عن الاول بان اشتراط كون التضمن بأصل الوضع انما هو في البناء الاصلي لا العارض والحاصل ان البناء على ثلاثة أنواع أصلي وهو المشروط فيه

على الصحيح وانما بني والحالة هذه لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل في الدار مبني على جواب سؤال سائل محقق أو مقدر سأل فقال هل من رجل في الدار وكان من الواجب أن يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا للسؤال الا انه لما جرى ذكر من في السؤال استغنى عنه في الجواب فحذف فقيل لا رجل في الدار فتضمن من فبني لذلك وبني على الحركة ايذانا بعروض البناء وعلى الفتح

ان

ذلك وهو الذي حصرها بان الشبه في شبه الحرف وعارض واجب ومن
أسبابه التضمين العارض والتركيب وتوارد أسباب موانع الصرف وعارض
جائز ومن أسبابه اضافة المبهم الى المبني واضافة الظرف الى الجملة
المصدرة بماض فاحفظ هذا التحقيق ينفعك في مواطن كثيرة وعن الثاني
بان التصريح عن ضرورة كما مر فلا يتقرر فليس هذا التضمين كتضمين
الحال معنى في والتمييز معنى من (قوله لضعفه) ولانه اعراب هذا النوع
نصا (قوله وهو المفرد) أي في باب الاعراب والضمير لغير (قوله فسيان
الخ) لم يعارض الشبه والجمع هنا شبه البناء مع معارضتهما اياه في اللذين
والذين على القول باعرابهما لان شبه البناء وارد هنا على الشبه والجمع
والوارد له قوة وهناك بالعكس ولا يخفى ان القائل باعراب اللذين والذين
يقول بان تثنية اللذين وجمع الذين حقيقيان فقول البعض انهما غير
حقيقيين انما يأتي على مذهب القائل ببنائهما وليس الكلام فيه (قوله
تعز) أي تسل وتصبر (قوله وقد عنتهم) أي أهمتهم والشؤن جمع شأن
وهو الخطب قال في التصريح والجملة أي جملة وقد عنتهم شؤن في موضع
رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول
الحماسي * فأمسى وهو عريان * وقولهم ما أحد الا وله نفس أمارة وليست
حالا خلافا للعيني لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الا كما قاله الموضح
في باب الحال اه قال الروداني قوله لان خبر الناسخ الخ فيه ان هذا غير
مسلم على الاطلاق وحاصل ما في التسهيل والهمع ان الخبر ان كان جملة بعد
الا لم يقترن بالواو الا بعد ليس وكان المنفية دون غيرهما من النواسخ وبغير
الا يقترن بالواو بعد كان وجميع اخواتها الا بعد جميع النواسخ هذا عند
الاخفش وابن مالك وغيرهما لا يجيز اقتران الخبر بالواو أصلا وحملوا ما ورد
من ذلك على انه حال والفعل تام لا ناقص أو محذوف الخبر ضرورة فظهر ان
جملة وقد عنتهم شؤن لا يصح أن تكون خبر لا وأيضا هذه الجملة بعد
الا الايجابية وسيأتي في باب الاستثناء ان لا النافية للجنس لا تعمل
في موجب وصرح في المغني بان من شروط عملها أن لا يبطل نفيها كما
الجارية فالصواب ان الجملة حال كما قال العيني وقد نقل الشارح في باب

لأنه هنا لما كان المفرد
بالمعنى المذكور غير مثنى
أو مجموع جمع سلامة وهو

المفرد (كلا حول ولا قوة)
الا بالله وجمع التكسير مثل
لا غلمان لك اما المثنى والمجموع
جمع سلامة فلذكرهما
على ما ينصبان به وهو الياء
كقوله
تعز فلا الفي بالعيش ممتعا
ولكن لورّاد المنون تتابع
وقوله
يحشر الناس لا بنين ولا آباء
الا وقد عنتهم شؤن

الحال بجواز اقتران الماضي التالي الا بالواو وخبر لا محذوف قبل الا فلم يبطل نفيها الا بعد استيفاء عملها نحو ما زيد قائما الا في الدار اه وكتب على قوله وقوله ما أحد الخ ما نصه فيه ان ما لا يبطل نفيها بالا ليست ناسخا ولو سلم انه جاء على مذهب يونس الذي لا يشترط عدم ابطاله بالا فخبر هذا الناسخ لا يقترن بالواو لما تقدم فأحد مبتدأ محذوف الخبر والجملة بعد الا حال لا انه اسم ما وخبرها محذوف قبل الا كما مر في لا بنين لان خبر ما لا يجوز حذفه اه وقال الشارح في شرحه على التوضيح الجملة صفة للنكرة عند الزمخشري قال في قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ان ولها الخ جملة وقعت صفة للنكرة وتوسط الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه على ذلك أبو البقاء وهو عند غيرهما حال (قوله وذهب المبرد الى انهما معربان) لبعدهما بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا لاعرب يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به قاله الشارح في شرحه على التوضيح ومثله في التصريح وتظهر ثمرة الخلاف في نحو لا بنين كراما لكم فعنده لا يجوز بناء الصفة على الفتح وعند الجمهور يجوز (قوله وهو الكسر) أي بلا تنوين لان تنوينه وان كان للمقابلة لا للتمكن مشبه لتنوين التمكن وجوز بعضهم تنوينه قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة وهو منقوض بنحو يا مسلمات بلا تنوين قاله الرضي (قوله وقد روى بالوجهين) ثبوتهما عن العرب يبطل تعيين أحدهما (قوله للشيب) بفتح الشين على ما يتبادر من صنيع العيني فهو على حذف مضاف أي لذي الشيب وضبطه الشارح على الاوضح بالكسر جمع أشيب وهو أنسب بقية القوافي (قوله لا سابغات) أي دروعا سابغات أي واسعة والجأواء كحمراء فاؤها جيم وعينها همزة الجماعة التي يعلوها الجأوأي السواد لكثرة الدروع وباسلة نعت لجأواء من البسالة وهي الشجاعة (قوله والثاني) مفعول أول لاجعل لكن سكن الياء ضرورة وحذفها للساكنين (قوله أو منصوبا) هذا أضعف الاوجه بل قيل ضرورة كما في التوضيح (قوله اليوم) خبر لا الأولى وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الاولى أي ولا خلة اليوم وتمامه قيل * اتسع الخرق على الراقع * وقيل اتسع الفتق على الراتق وعلى هذا القالي وابن الوردي

وذهب المبرد الى انهما معربان
وأما جمع السلامة لمؤنث
فيبنى على ما ينصب به وهو
الكسر ويجوز أيضا فتحه
وأوجبه ابن عصفور وقال
الناظم الفتح أولى وقد روى
بالوجهين قوله

ان الشباب الذي مجد عواقبه
فيه نلذ ولا لذات للشيب

وقوله

لا سابغات ولا جأواء باسلة
تقي المنون لدى استيفاء آجال

(والثاني) وهو المعطوف مع تكرر لا كقوة من لا حول ولا قوة الا بالله (اجعلا مرفوعا) كقوله

لا أم لي ان كان ذاك ولا أب

(أو منصوبا) كقوله

لا نسب اليوم ولا خلة

وغيرهما بل قيل هو الصواب لأن القافية تائية (قوله أو مركبا) يجوز على
هذا عند سيبويه أن يقدر بعدهما خبر واحد لهما معا أي لا حول ولا قوة
موجود لنا لأن لا حول عنده في موضع رفع مبتدأ ولا قوة في محل رفع
معطوف على المبتدأ فالمقدر خبر عن مجموعهما كزيد وعمرو قائمان
فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز أن يقدر لكل خبر على حدته أي لا حول
موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وكذا يجوز عند غيره
أن يقدر لهما معا خبر واحد مرفوع بلا الأولى والثانية لأنهما وإن كانتا
عاملتين في الاسم ما متماثلتان فيجوز أن يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما
في إن زيدا وإن عمرا قائمان وأن يقدر لكل خبر على حدته كذا في التصريح
والدماميني وكتب عليه سم قوله فالمقدر خبر عن مجموعهما ظاهره أنه خبر عن
مجموع المبتدأين اللذين كل منهما مجموع لا واسمها وفيه أن الإخبار عن
مجموع لا واسمها يستلزم عدم تسلط النفي على الخبر وذلك مناف لكون
لا لنفي الجنس بمعنى نفي الخبر عن جنس الاسم فلا بد من تأويل هذا الكلام
كأن يراد أن الخبر للاسمين المنفيين بلا لا لهما مع لا اهـ ببعض تصرف
وكتب الروداني قوله متماثلتان أي لفظا ومعنى فلا يرد أن زيدا من جلس
وقعد زيد ليس فاعلا لهما بل لأحدهما لعدم تماثل الفعلين لفظا هذا والحق
المتجه أن رفع الخبر في ذلك وفي نحو إن زيدا وإن عمرا قائمان إنما هو بمجموع
الحرفين لا بكل إذ لا يعقل معمول لعاملين لا متماثلين ولا مختلفين لاستحالة أثر
من مؤثرين مطلقا ولأن قائمان لكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاسمين
لكونه مفردا بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولا لمجموع الحرفين وكذا نحو
زيد وزيدا أو وعمرو قائمان فالرافع للخبر مجموع الاسمين مثل الزيدان قائمان
ولا فرق إلا أن التثنية في الأول بحرف العطف وفي الثاني بالصيغة ولا أثر له
اهـ واقتصر المغني على تقدير خبرين عند غير سيبويه (قوله فأما الرفع)
أي رفع الثاني مع فتح الأول (قوله على محل لا مع اسمها الخ) فالعطف من
عطف المفردات والخبر المحذوف مثنى خبر عنهما معا وفي عبارة الشارح
هنا وفيما يأتي التسمح المتقدم بيانه والمحل في الحقيقة للاسم فقط باعتباره
قبل دخول لا فلا تغفل (قوله فإن محلهما الخ) نقل سم عن الدماميني أن الأمر

(أو مركبا) كالأول نحو لا بيع
فيه ولا خلة ولا شفاعة في قراءة
أبي عمرو وابن كثير فأما
الرفع فإنه على أحد ثلاثة أوجه
العطف على محل لا مع اسمها
فإن محلهما رفع بالابتداء عند
سيبويه وحينئذ تكون
لا الثانية

كذلك عند سيبويه مع المضاف وشبهه وهذا أيضا فيه التسمح المتقدم وفيه بعد عندى نظر لانه يلزم عليه عدم عمل هذا المبتدا فى شئ عند سيبويه لان رفع الخبر بلا عنده كغيره اذا كان اسمها مضافا أوشبهه كما مر الا ان يقال النافى والمنفى كالشئ الواحد فعمل أحدهما كأنه عمل الآخر ونظيره غير قائم الزيدان فتأمل (قوله زائدة بين الخ) فيه ان لا على هذا الوجه من جملة المعطوف عليه فلا تسلط لها على المعطوف فكيف تكون لا الثانية زائدة والجواب ان فى الكلام تسمحا كما مر ايضاحه والمحل للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا والعطف عليه فقط بهذا الاعتبار ومن أحاط بما قدمناه لم يشكل عليه هذا الجواب وان أشكل على البعض قال الروداني والفرق بين لا الزائدة ولا الملغاة ان الزائدة هى التى لا عمل لها اصالة والملغاة هى التى لها عمل اصالة لكن أهملت اه وظاهره ان الزائدة باقية على كونها للنفى وينافيه قولهم الحرف الزائد هو الذى لا معنى له ولا يختل الكلام بسقوطه الا أن يكون أغلبيا والاوجه الفرق بأن الزائدة يستغنى الكلام عنها بخلاف الملغاة فتأمل (قوله أو بالابتداء وليس للا عمل فيه) أى بل هى ملغاة عن العمل فى الاسم وان كانت نافية للجنس لوجود شرط جواز الغائها وهو تكرر لا قاله الدمامينى وظاهر صنيع الشارح حيث جعل الرفع على هذا الوجه بالابتداء دون العطف كما فى الوجه الذى قبله أن يكون المرفوع مبتدأ مستقلا ليس معطوفا على مبتدأ تقدم فيكون العطف من عطف الجمل ويجب على هذا أن يقدر لكل خبر لئلا يلزم توارد عاملين وهما لا والمبتدأ عند غير سيبويه والمبتدا الاول والمبتدا الثانى المستقل عند سيبويه على معمول واحد هو الخبر هذا ما ظهر لى (قوله أو ان لا الثانية الخ) وعليه يقدر لكل من لا الاولى ولا الثانية خبر والعطف من عطف الجمل ولا يصح أن يكون المقدر واحدا خبرا عنهما لامتناع توارد عاملين على معمول واحد ولزوم كون الخبر مرفوعا منصوبا (قوله وأما النصب فبالعطف الخ) وعلى هذا يجب عند سيبويه أن يقدر لكل خبر على حدته فيكون الكلام جملتين ويمتنع عنده أن يقدر لهما خبر واحد لان الخبر بعد لا الاولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والخبر بعد الثانية مرفوع بلا

زائدة بين العاطف والمعطوف لتأكيد النفى أو بالابتداء وليس للا عمل فيه أو ان لا الثانية عاملة عمل ليس وأما النصب فبالعطف

الاول لان لا الاولى ناصبة لما بعد لا الثانية ولا الناصبة عاملة فى الخبر
عنده كغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز وأما عند
غيره فيقدر لهما خبر واحد لان العامل واحد وهو لا الاولى كما فى شرح
الجامع بايضاح ومثله فى التصريح وفيه عندى نظر أما أولا فلأن مقتضى
جعل النصب بالعطف على محل الاسم ولا الثانية زائدة أن العطف من
عطف المفردات والكلام جملة واحدة والمقدر خبر واحد مرفوع بما كان
مرفوعا به قبل لا عند سيبويه وبلا الاولى عند غيره وأما ثانيا فلانه يصدق
ما بعد الثانية بالاولى مع عدم رفعها ما بعدها وتعليل ذلك بان لا الاولى ناصبة
للاسم بعد الثانية أى لفظا فيكون عاملة فى الخبر بعد الثانية يرده انا لا نعمل
لا فى الخبر وعدمه بالتركيب وعدمه كما فى عبارة الشارح السابقة وعبارة
الهمع وغيرهما ولا فى محلها مركبة فلا عمل لها فى الخبر عند سيبويه مطلقا
مع ان المتبادر من الناصبة الناصبة لاسمها بان كان مبنيا أو شبهه لا مطلق
الناصبة ولو لمعطوف على اسمها فاعرف ذلك وزاد فى التصريح انه يجوز أن
يقدر لكل خبر عند غير سيبويه وفى هذه الزيادة من النظر ما فيهم فتأمل
(قوله على محل اسم لا) أى أو على لفظه وان كان مبنيا لشبه حركته بحركة
الاعراب فى العروض ومثل ذلك جائز مطلقا عند سيبويه وفى الضرورة
عند الأخفش كما فى شرح التوضيح للشارح لكن الحركة على هذا اتباعية
والاعراب مقدر رفعا أو نصبا فتدبر (قوله او رفعه) وعليها فخبر واحد
ان قدرت لا الثانية زائدة وما بعدها معطوفا سواء جعلت لا الاولى مهملة
أو عاملة عمل ليس ويجب خبران ان قدرت لا الاولى مهملة والثانية عاملة
عمل ليس أو بالعكس ولا يصح على هذا التقدير أن يكون الخبر واحدا لئلا
يلزم كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا وتواردا عاملين على معمول واحد فان
جعلتهما عاملتين عمل ليس جاز تقدير خبرين وكذا تقدير خبر واحد
ولا يضر توارد عاملين لاتحادهما معا على الفتح فتنبه واقتصر فى المغنى على
تقدير خبرين عند جعلهما عاملتين عمل ليس (قوله واما نصبه وعلى الفتح)
وعلى هذا تعين خبران عند الجميع ان جعلت الاولى عاملة عمل ليس
لئلا يلزم المحذور ان السابقان وكذا ان جعلت مهملة عند غير سيبويه بناء لذلك

على محل اسم لا وتكون
لا الثانية زائدة بين العاطف
والمعطوف كما مر (وان رفعت
أولا) اما بالابتداء أو على
اعمال لا عمل ليس فالثانى
وهو المعطوف (لا تنصبا)
لان نصبه انما يكون بالعطف
على منصوب لفظا أو محلا وهو
حينئذ مفقود بل يتعين اما
رفعه كقوله
فاشعر تلك حتى قلت معلنه
لا ناقة لى فى هذا ولا جمل
واما بناؤه على الفتح كقوله

فلا لغو ولا تأثيم فيها
وما فاهوا به أبدا مقيم

فحاصل ما يجوز في نحو لاحول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه فتحهما وفتح الاول مع نصب الثاني وفتح الاول مع رفع الثاني ورفعهما ورفع الاول مع فتح الثاني

(تنبيهان) الاول افهم كلامه انه اذا كان الاول منصوبا جاز في المعطوف أيضا الأوجه الثلاثة الفتح والنصب والرفع نحو لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة (الثاني) محل جواز الاوجه الثلاثة في المعطوف اذا كان صالحا لعمل لا فان لم يكن صالحا تعين رفعه نحو لا امرأة فيها ولا زيد ولا غلام رجل فيها ولا عمرو

وأما عند سيبويه فيجوز خبران وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتدأين ان كان سيبويه لا يوجب كون لا مع اسمها مبتدأ مستقلا غير معطوف على مبتدا قبله فان كان يوجب ذلك وجب خبران هكذا ظهر لي ثم رأيت في كلام الدماميني ما ظاهره وجوب خبرين مطلقا حيث قال الخامس لاحول ولا قوة برفع الاول على الغاء لا أو اعمالها عمل ليس وفتح الثاني للتركيب والكلام جملتان اه (قوله فلا لغو الخ) اللغو القول الباطل والتأثيم قولك لآخر أثمت والضمير للجنة (قوله في نحو لاحول الخ) أي من كل تركيب تكررت فيه لا وسبق الثانية عطف وكان كل من الاسمين مفردا صالحا لعمل لا فان لم تتكرر لا فسيأتي حكمه في قول المصنف والعطف ان لم تتكرر لا الخ أو لم يسبق الثانية عطف فالكلام جملتان مستقلتان أو كان أحد الاسمين غير مفرد فان كان الاول ففيه أيضا خمسة أوجه بابدال فتح الاول بنصبه نحو لا غلام رجل ولا امرأة فيها وهذا ما في التنبيه الاول وان كان الثاني تعين رفعه أو نصبه نحو لا امرأة ولا غلام رجل فيها وان كان غير صالح لعمل لا تعين الرفع وهذا ما في التنبيه الثاني (قوله خمسة أوجه) أي اجمالا وثلاثة عشر تفصيلا لان ما بعد الاولى اما مبني على الفتح أو مرفوع بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك أو مرفوع بالعطف على محل لا مع اسمها فهذه اثنا عشر والثالث عشر بناء ما بعد الاولى على الفتح ونصب ما بعد الثانية وهي بالقسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الاولى الفتح والنصب والرفع بوجهيه في خمسة ما بعد الثانية هذه الأربعة والرفع بالعطف على محل لا مع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الاولى مضروبا في خمسة ما بعد الثانية و رفع ما بعد الاولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية اذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت ان قول شيخنا والبعض تبعا للتصريح واثنا عشر تفصيلا لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية (قوله افهم كلامه) يعني قوله وان رفعت أولا لا تنصبا لانه علق منع النصب على رفع الاول فأفهم انه اذا كان مفتوحا أو منصوبا بأن كان مضافا أو شبهه جاز فيه الاوجه الثلاثة (قوله صالحا لعمل لا) بان كان نكرة (قوله تعين رفعه) أي بالابتداء أو بالعطف على محل لا مع اسمها لا باعمال لا عمل ليس لان العاملة عمل

ليس تختص أيضا بالنكرات (قوله ومفردا) مفعول مقدم لافتح لان فاءه زائدة للتحسين فلا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها فقوله أجزفيه الخ حل معنى لاحل اعراب وتناعطف بيان أو بدل ولبنى صفة نعتا وبلى صفة ثانية هذا ومن النعت المذكور قولهم لا ماء ماء باردا عندنا فماء الثاني نعت للاول فيجوز فيه الاوجه الثلاثة لانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف بمشتق نحو مررت برجل رجل صالح ويسمى نعتا موطئا ولابد من تنوين باردا لان العرب لاتركب أربعة أشياء ولايصح أن يكون ماء الثاني توكيدا لفظيا ولا بدلا لانه مقيد بالوصف والاول مطلق فليس مرادفا حتى يكون توكيدا ولا مساويا حتى يكون بدلا كما في التوضيح وشرحه قاله شيخنا وقيل هو تأكيد لفظي وقد جوزوا التوكيد مع الوصف كقوله تعالى ناصية كاذبة خاطئة وقال في النكت يجوز كونه عطف بيان أو بدلا لجواز كونهما أوضح من المتبوع ووجه الرد أن جواز كونه توكيدا أو بدلا بأنه لامانع من اعتبار كون وصف الثاني طارئا بعد التوكيد أو الابدال أو يكون وصف الاول حذف لدلالة وصف الثاني عليه وفيه بحث لان ماذكره من الوجهين انما يصلح توجيه التوكيد لا الابدال لان حاصل الوجه الأول اتحاد اللفظين اطلاقا وحاصل الثاني اتحادهما تقييدا ومثل جاء في رجل رجل أو رجل طال ورجل عاقل انما هو من التوكيد اللفظي لامن الابدال (قوله فافتح) جرى على الغالب والا فقد يكون مبنيا على غير الفتح كالياء في النعت المثنى أو المجموع على حده وهل يقال عند بناء النعت ان مجموع النعت والمنعوت في محل نصب أو يحكم بالمحل على كل اختار يس على التصريح الثاني واستظهره بعضهم وفارقت صفة لاصفة المنادى المبنى حيث لم تبن لان الصفة هنا هي المنفية في المعنى بخلاف صفة المنادى فانها ليست المنادي في المعنى كما قاله سم (قوله على نية) أى لنية تركيب الصفة مع الموصوف فيه ان هذا خلاف ماشى عليه سابقا من ان بناء الاسم لتضمنه معنى من الا أن يقال ماتقدم في أصل البناء وما هنا في كونه على الفتح فلا مخالفة لكن يمنع من هذا قوله بعد لتعذر موجب البناء لان المراد به التركيب فالاولى أن يقال مشى في كل من الموضعين على قول من القولين في علة البناء اشارة الى

(ومفردا نعتا لمبنى يلى) منعوته أجز فيه الاوجه الثلاثة (فافتح) على نية تركيب الصفة مع الموصوف

قبل دخول لا مثل خمسة عشر نحو لا رجل ظريف فيها (أو انصبن) مراعاة لمحل اسم لا نحو لا رجل ظريفا فيها (أو ارفع تعدل) مراعاة لمحل لا مع المنعوت نحو لا رجل ظريف فيها (وغير مايلى) منعوته (وغير المفرد) وهو المضاف والمشبه به (لا تبن) لتعذر موجب البناء بالطول (وانصبه) نحو لا رجل فيها ظريفا ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالعا جبلا ظاهر (أو الرفع اقصد) نحو لا رجل فيها ظريف ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالع جبلا ظاهر وكذا يمتنع البناء ويجوز الامران الآخران اذا كان المنعوت غير مفرد نحو لا غلام سفر ماهرا أو ماهر فيها وقد يتناوله قوله وغير المفرد (والعطف ان لم تتكرر لا) معه (احكم له بما للنعت ذى الفصل انتمى) من جواز النصب والرفع دون البناء كقوله * فلا أب وابنا مثل مروان وابنه * بنصب ابن ويجوز رفعه ويمتنع بناؤه على الفتح وأما ما حكاه الاخفش

الخلاف فيما هذا وجوز بعضهم أن تكون فتحة الصفة اعرابية باعتبار المحل لكن حذف تنوينها للتشاكل وعلى قياس ماص وما يأتى يجوز أن تكون اتباعية (قوله قبل دخول لا) أى لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء (قوله أو انصبن) مفعوله محذوف وكذا ارفع ولا تنازع لان الناظم لا يرى التنازع فى المتقدم (قوله مراعاة لمحل اسم لا) أو اتباعا للحركة البنائية (قوله وغير المفرد الخ) وفارق صفة المنادى المضافة حيث يتعين فيها النصب لتعينه لو باشرتها وعدم تعينه لو باشرت النعت هنا لا لجواز رفعه عند التكرار (قوله لتعذر موجب البناء) أى مقتضيه وهو التركيب وقوله بالطول غير ظاهر بالنسبة الى غير مايلى لان الفاصل لا حظ له فى البناء حتى يكون المانع لبناء المجموع الذى هو منه الطول لانه خبر والخبر لا يبنى فى هذا الباب وكان ينبغى أن يزيد أو بالفصل أفاده سم (قوله وكذا يمتنع البناء الخ) هذا مفهوم قول المصنف لمبنى (قوله أو ماهر فيها) بالرفع على القطع قيل أو بالعطف على محل لا مع اسمها لان موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه فى غير البناء أيضا كما تقدم وقد أسلفنا ما فيه فتنبه (قوله وقد يتناوله قوله وغير المفرد) أى بأن يراد وغير المفرد من نعت أو منعوت وفيه انه يمنعه قوله أو الرفع اقصد الا أن يراد برفع المنعوت غير المفرد رفعه على اعمال لا عمل ليس أو الغائها (قوله دون البناء) أى لوجود الفصل بحرف العطف (قوله مثل مروان) اما صفة والخبر محذوف فمثل مرفوع أو منصوب أو خبر فهو مرفوع فقط (قوله بالفتح) أى فتح البناء (قوله فشاذ) وخرجه بعضهم على ان الاصل ولا امرأة فحذفت لا وابقى البناء بحاله على نية لا (قوله حكم البدل الخ) مثله عطف البيان وأما التوكيد فقال الرضى ان كان لفظيا فالاولى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب اه أى وأما المعنوى فلا يجوز تأكيد المنفى المبنى به أى لانه نكرة وألفاظ التوكيد المعنوى معارف وفى تأكيد النكرة بالمعرفة قولان وعلى الجواز يتعين الرفع اذ لا تعمل لا فى معرفة فاحفظه وجوز الاندلسى بناء البدل اذا كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لى قال الرضى وقوله أقرب اذا لم يفصل عن المنفى المبنى لانه لا يقصر عن النعت الذى بنى جوازا لتركبه معه من حيث

من نحو لا رجل وامرأة بالفتح فشاذ وما ذكره فى معطوف يصلح لعمل لا فان لم يصلح تعين رفعه نحو لا رجل وهند فيها (تنبيه) حكم البدل الصالح لعمل لا حكم النعت المفصول نحو لا أحد

رجلاوامرأة فيها ولاأحد رجل وامرأة فيها لم يصلح له نعت الرفع نحو لا أحد زيد وعمرو فيها (وأعط لا) مع (مع همزة استفهام) ما استحق) من الاحكام (دون الاستفهام) على ما سبق بيانه وأ كثر ما يكون ذلك اذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والانكار كقوله

ألا طعان ألا فرسان عادية الا تجشؤكم حول التنانير

وقوله

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم

كونه المقصود وتعليل لامتناع بنائه بأنه على نية تكرار العامل فهنا الى عامل مقدر يقتضي جوازه لا امتناعه لان العامل المقدر ولا وهي تقتضي الفتح (قوله رجلا) أي منه أي من الاحد نوجد الضمير المشترط في بدل البعض والنصب اما اتباع لمحل أو لفظ (قوله رجل) بالرفع بدل من محل لامع اسمها (قوله تعين الرفع) أي على الابدال من محل لامع اسمها لعامل به الابتداء (قوله نحو لا أحد زيد) منه بدلا البعض والاشتمال المضافين الى ضمير المبدل منه فان لم يضافا الى ضميره بل جرضميره بعدهما بالحرف كما من الصالح (قوله هذه) الاولى حذفه لشمول الاعطاء لمعاملة محل ليس أيضا (قوله مع همزة استفهام) هذا باعتبار ما كان وهي الآن همزة توبيخ وانكار كذا في الشيخ يحيى والروداني وكلامهما بالنسبة لغير صورة الاستفهام عن النفي واستعمال الهمزة في غير الاستفهام الحقيقي مجاز كما ستوضحه في باب العطف (قوله من الاحكام) كالاعمال عمل ان وجواز الالغاء اذا تكررت وجواز رفع المعطوف ونصبه بلا تكرار لا وجواز تثليث النعت والمعطوف بعد لا الثانية بالشروط السابقة (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أي الاعطاء المذكور (قوله التوبيخ) أي على الفعل الماضي والانكار أي على الحال ويصح جعل كل منهما على كليهما والمراد بالانكار عده منكرا قبيحا لا الجحد والنفي (قوله ألا طعان) أي موجود وألا فرسان أي موجودون على رواية من نصب عادية نعتا لفرسان أما على رواية من رفعها فهي خبر لا الثانية والفرسان بضم الفاء جمع فارس وعادية يروى بالعين المهملة من العدو وهو الاسراع في السير أو العدوان وهو الظلم كناية عن القوة والشجاعة وبالمعجمة من الغدو قصد الرواح وقوله الا تجشؤكم أي الناشئ من كثرة الاكل والاستثناء منقطع والتنور محل الخبز فيه من شرح شواهد المغني للسيوطي مع زيادة (قوله ألا ارعواء) أي انكفاف والشبيبة الشباب وهو لغة حداثة السن وعند الاطباء كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية قوية لوا وهو سن الوقوف ويكون من نحو ثلاثين الى نحو خمس وثلاثين أو أربعين سنة والمشيب قبل الشيب وقيل دخول الرجل في حد الشيب والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن شمني مع زيادة قال الدماميني

وآذنت ان كان حالا على تقدير قد فلا اشكال أو عطفا على الصلة فارتباط الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشبيبة المضافة الى ضمير الموصول مع انه يمكن جعل الصلة مجموع الجملتين فيكفى ضمير شبيبته فى الربط لان مجموعهما حينئذ جملة واحدة اه باختصار (قوله ويقل ذلك) أى الاعطاء المذكور وقوله عن النفى متعلق باستفهام وتجرده خلوه من التوبيخ والانكار وقرر البعض العبارة بما لا ينبغى فاحذره (قوله لسلمى) هى زوجته وقوله الذى لاقاه أمثالى يعنى الموت وأم تحتمل الاتصال فيكون المطلوب بها وبالهمزة التعيين والانقطاع فتكون اضرابا عن الاستفهام عن عدم الصبر الى الاستفهام عن الصبر دمامينى (قوله اما اذا قصد بالاستفهام) أى مع لا اذ المجموع هو الدال على التمنى على المذهبين الآتيين وقوله بالاستفهام أى بالهمزة التى للاستفهام باعتبار ما كان والا فالآن قد انسلخ عنها الاستفهام كما انسلخ النفى عن لا أفاده الرودانى (قوله فيرأب) أى يصلح منصوب فى جواب التمنى أثأت أخربت (قوله بمنزلة أتمنى فلا خبر لها) أى لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدمامينى كما ان أتمنى كذلك اذ لا خبر للفعل وبحث فيه الرودانى بان كونها بمنزلة أتمنى ان أوجب أن لا يكون لها خبر أوجب أيضا أن لا يكون لها اسم فان أتمنى كما لا خبر له لا اسم له وذلك باطل قال والحق انهما ان أرادا بانه لا خبر لها انه يحذف ولا يذكر فسلم والا فتسليط التمنى على مجرد الاسم دون معنى فيه لا يعقل والمعقول انما هو تمنى المعنى فى الاسم فيلزم كون ذلك المعنى خبرا اه وقد يقال كما حصلت الفائدة المطلوبة بقولك أتمنى ماء حصلت بما هو بمنزلته فلم يحتج الى خبر فلا يرد قوله والافتسليط الخ والحاصل ان ألا ماء كلام تام حملا على معناه وهو أتمنى ماء كما قاله الدمامينى والاسم هنا بمنزلة المفعول به وأتمنى له مفعول به فلا يرد قوله ان أوجب كونها بمنزلة أتمنى الخ (قوله وخالفهما المازنى والمبرد) فجعلاها كالمجردة من الهمزة واستدلا بالبيت لان مستطاع اما خبر للا أو صفة لاسمها ورفع مراعاة لمحل لا مع اسمها والخبر على هذا محذوف أى راجع وعلى كل فرجوعه نائب فاعل مستطاع واما كان يبطل المذهب الاول قال فى الهمع والفرق بين المذهبين من جهة المعنى ان التمنى واقع على الاسم على الاول

ويقل ذلك اذا كان مجرد استفهام عن النفى حتى توهم الشلوبين انه غير واقع كقوله

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد اذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى

اما اذا قصد بالاستفهام التمنى وهو كثير كقوله

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات

فعند الخليل وسيبويه ان ألا هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت وخالفهما المازنى والمبرد

وعلى الخبر على الثاني (قوله ولاحجة لهما) أي للمازني والمبرد (قوله خبرا) أي حتى يمنع قول الخليل وسيبويه لا خبر لها وقوله أو صفة أي حتى يمنع قولهما لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ففي كلامه لف ونشر مرتب (قوله ورجوعه) أي على الوجهين فاعلا أي نائب فاعل (قوله والجملة صفة ثانية) أي في محل نصب اتباعا لمحل اسم لا المفرد أو للفظه لمشابهة حركته البنائية حركة الاعراب في عروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكأنها عاملة لها قاله الشمني وما ذكره من كون الجملة صفة ثانية يشكل عليه ما صرح به الرضي في المنادى ان الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف وحينئذ فلو كان من الموصوف بالجملة لوجب نصبه الا أن يخرج على ما أجازه الصنف من ترك تنوين الشبيه بالمضاف مع اعرابه اه سم أو يقال هو من وصف النفي لا من نفي الموصوف فيكون الوصف متأخرا عن البناء كما يقال في صورة النداء من وصف المنادى لا من نداء الموصوف وهذا الاشكال وارد على كلام المازني والمبرد أيضا لان جملة ولى صفة لعمر كما نبه عليه الشارح بقوله صفة ثانية وسيأتي في باب النداء جواز جعل نحو يا حليما لا يعجل من المفرد وجعله من الشبيه بالمضاف هذا وبحث الروداني في كون مستطاع رجوعه صفة ثانية انه مكابرة مقتضى العقل اذ لا يشك عاقل تأمل في ان المتمني انما هو استطاعة رجوع عمر ولى فيكون مستطاع خبرا ولا يعقل أن المتمني هو العمر المدبر المستطاع رجوعه (قوله لمجرد التنبيه) أي فتدل على تحقق ما بعدها وتفويه لتركبها في الاصل من همزة الانكار الابطالي ولا النافية ونفي النفي يستلزم الثبوت فهو كدعوى الشيء ببينة كذا في المغني والدماميني عليه قال الشمني قال التفتازاني لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه لا مثل الا ان زيدا قائم وكذا الكلام في اما والاكثر على انهما حرفان موضوعان لا تركيب فيهما اه (قوله الا يوم يأتيهم) مثال لدخولها على الفعلية لان الا داخلة في الحقيقة على ليس (قوله وللعرض) أي الطلب برفق والتحضيض أي الطلب بازعاج وقد مثل لهما على اللف والنشر المرتب (قوله فتختص بالفعلية) أي ولو تقديرا كما في البيت ويشترط في الجملة أن تكون خبرية فعلها مضارع أو مؤول به كما

ولاحجة لهما في البيت اذلا يتعين كون مستطاع خبرا أو صفة ورجوعه فاعلا بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا والجملة صفة ثانية ولا خبر هنالك (تنبيه) تأتي ألا لمجرد التنبيه وهي الاستفتاحية فتدخل على الجملتين نحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وللعرض والتحضيض فتختص بالفعلية نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم وقوله

ألا رجلا جزاه الله خيرا
يدل على محصلة تبيت
وليست الاولى مركبة على
الاظهر وفى الاخيرتين خلاف
وكلامه فى الكافية يشعر
بالتركيب (وشاع فى ذا الباب
اسقاط الخبر) جوازا عند
الحجاز يين ولزوما عند
التميميين والطائيين

سيأتى (قوله الا رجلا الخ) بعده

ترجل لمتى وتقم بيتى * وأعطيها الاتاوة ان رضيت

قال الازهرى هما لاعرابى أراد ان يتزوج امرأة بمتعة ورجلا منصوب بمحذوف أى ألا ترونى رجلا أو هو منصوب بما يفسره جزاه قاله البعض تبعا لغيره وفيه ان نصبه بما يفسره جزاه يخرج ألا عن كونها للعرض أو التحضيض لكون الفعل انشائيا فلا يطلب ويصيرها استفتاحية فلا يكون البيت شاهدا للمدعى الشارح ثم رأيته فى الدمامينى على المغنى ثم رأيت صاحب المغنى اعترض أيضا جعله من الاشتغال بأن طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له فالحمل عليه أولى وبان شرط منصوب الاشتغال ان يقبل الرفع بالابتداء ورجلا نكرة وأجيب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصلة تبيت وباستلزامه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة المفسرة وأجيب بأن ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وبوجه ثالث وهو قول يونس الا للتمنى ونون الاسم ضرورة وروى بالجر على تقدير من وبالرفع على الابتداء والمحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن واختارها لتكون عونا له على استخراج الذهب من تراب معدنه وقوله تبيت بفتح التاء من بات يفعل كذا اذا فعله ليلا واسمه الضمير الذى فيه وخبره قوله فى البيت الثانى ترجل لمتى الخ وقيل بضم التاء من أبات أى تبيتنى عندها وقيل معناه تكون لى بيتا أى امرأة بنكاح وقوله ترجل لمتى أى تسرح شعر رأسى واللمة بكسر اللام هى فى الاصل الشعر الذى يجاوز شحمة الأذن فاذا بلغ المنكبين فهو جمة بضم الجيم وقوله وتقم بيتى بضم القاف أى تكنسه والاتاوة بكسر الهمزة وبالفوقية الخراج كما قاله العينى ولعل المراد به هنا المهر (قوله وليست الاولى) أى الاستفتاحية مركبة أى من همزة الاستفهام ولا النافية (قوله على الاظهر) أى من الخلاف بدليل تعبير التصريح بالاصح فما يوهمه قوله وفى الاخيرتين خلاف من انه لا خلاف فى تركيب الاولى غير مراد ولعل وجه صنيعه انه لم يظهر له ترجيح فى الاخيرتين بخلاف الاولى لكن فى التصريح ان الاصح البساطة فى الثلاث (قوله يشعر بالتركيب) الا انهما انسلخا عن المعنى الاصلى (قوله اسقاط الخبر)

ومنه لا سيما ولا اله الا الله فلفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في الخبر
المحذوف وهو موجود ولا خبر لا لوجوب تنكيره ولان خبرها خبر في الاصل
لاسمها ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبرا له لتعريفه وتنكيرها ولما قال ابن
الحاجب من ان المستثنى من مذكور لا يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم
يذكر الا لبيان ما أريد بالمستثنى منه واحترز بقوله من مذكور من نحو وما
محمد الا رسول وقيل بدل من محل لا مع اسمها وقيل من محل اسمها قبل
دخولها وسيتكلم على القولين في الاستثناء فان قلت البدل هو المقصود
بالنسبة وهي بالنظر الى المبدل منه سلبية فيفيد التركيب ضد المطلوب قلت
النسبة انما وقعت للبدل بعد نقض النفي بالا فالبدل هو المقصود بالنفي
المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه وهي النفي اثبات أفاده الدماميني (قوله
ان المراد) بان اذا الشرطية أو اذا التعليلية والشرط أولى لايهام التعليل
ظهور المراد في كل تركيب وقعت فيه لا وليس كذلك (قوله فلا فوت) أي
لهم بدليل وأخذوا من مكان قريب قالوا لا ضير أي علينا بدليل وانا الى ربنا
لمنقلبون (قوله قال حاتم) نوزع في نسبته الى حاتم والحرف الناقة المهزولة
وقيل المسنة والمصرمة بفتح الراء المشددة التي يعالج ضرعها لينقطع لبنها
ليكون أقوى لها والولدان جمع وليد من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول
من صبحه أي سقيته الصبوح وهو الشراب صباحا وقد لفق الشارح عجز
بيت الى صدر بيت آخر كما بينه العيني (قوله ندر في هذا الباب الخ) كما
ندر حذفهما معا في قولك لا في جواب القائل أعلي بأس (قوله اذا اتصل
بالخبر الخ) وتكون حينئذ مهملة (قوله وجب تكرارها) ما لم يكن
الخبر أو النعت أو الحال جملة فعلية نحو زيد لا يقوم ومررت برجل لا يكرم
أخاه وجاء زيد لا يركب فرسا (قوله لا نفع) أي لا نافعة ويحتمل انها عاملة
عمل ليس والخبر محذوف أي لا نفع لنا فلا شاهد فيه

(ظن وأخواتها)

ما دخلت عليه كان تدخل عليه هذه الافعال وما لا فلا الا المبتدأ الذي هو
اسم استفهام أو مضاف اليه فان هذه الافعال تدخل عليه ويتقدم عليها نحو
أيهم ظننت أفضل ولا تدخل عليه كان لان اسمها لا يتقدم عليها وأما الخبر

نحو

(اذا المراد مع سقوطه ظهر)
بقرينة نحو قولوا اذ فزعوا
ولا فوت قالوا لا ضير فان خفي
المراد وجب ذكره عند الجميع
ولا فرق بين الظرف وغيره
قال حاتم
ورد جازرهم حرفا مصرمة
ولا كريم من الولدان مصبوح
(تتمة) ندر في هذا الباب حذف
الاسم وابقاء الخبر من ذلك
قولهم لا عليك يريدون لا بأس
عليك اه (خاتمة) اذا اتصل
بالخبر أو نعت أو حال وجب
تكرارها نحو لا فيها غول ولا هم
عنها ينزفون توقد من شجرة
مباركة زيتونة لا شرقية
ولا غربية وجاء زيد لا خائفا
ولا آسفا وأما قوله
وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا
حياتك لا نفع وموتك فاجع
وقوله
بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت
ركائبها أن لا الينا رجوعها
وقوله
قهرت العدا لا مستعينا بعصبة
ولكن بأنواع الخدائع والمكر
فضرورة والله أعلم

(ظن وأخواتها)
نزه الافعال

فيجوز أن يكون اسم استفهام أو مضافا اليه فى البابين اذ لا مانع من تقديمه ثم ما اخترو أين كنت وأين ظننت عمرا قاله سم (قوله تدخل بعد استيفاء فاعلها) جرى على الغالب فلا يرد ان الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدا والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل قاله يس (قوله على المبتدا والخبر) يشكل عليه حسبت ان زيدا قائم وان يقوم زيد كلاهما على مذهب سيبويه انه لا حذف فى الكلام لا على مذهب المبرد ان الخبر محذوف أى ثابتا أو مستقرا وجعلت زيدا عمرا وافعال التصيير كصيرت الطين خزفا * وأجيب عن الجميع بانه ليس فى العبارة أن هذه الافعال لا تدخل الا على المبتدا والخبر وعن الاخيرين بأن أصل المفعولين فيهما المبتدا والخبر لكن الاخبار فى ثانيهما باعتبار الاول وفى أولهما باعتبار اعتقاد ان المسميين بالاسمين واحد كذا قاله البعض وفيه ان القائل ظننت زيدا عمرا ربما اعتقد التغاير كما هو الواقع ولكن اعتقد ان المرئى له عمرو وهو فى الواقع زيد فينبغى التعبير بما يصدق باعتقاد الاتحاد واعتقاد التغاير كان يقال باعتبار اعتقاد ان زيدا هو عمرو أى انهما متحدان أو ان المرئى الذى هو زيد فى الواقع عمرو (قوله وهى على نوعين) جعل الاخفش من هذا الباب سمع المتعلقة بعين المخبر بعدها بفعل دال على صوت نحو سمعت زيدا يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع نحو سمعت كلاما ووافقه على ذلك الفارسى وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبى الربيع وابن مالك واحتجوا بانها لما دخلت على غير مسموع أتى بمفعول ثان يدل على المسموع كما ان ظن لما دخلت على غير مظنون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تتعدى سمعت الا الى مفعول واحد فان كان مما يسمع فهو ذاك وان كان عينا فهو المفعول والفعل بعده فى موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف أى سمعت صوت زيد فى حال كونه يتكلم وهذه الحال مبينة واحتج ابن السيد لقولهم بانها من أفعال الحواس وأفعال الحواس كلها تتعدى الى مفعول واحد وبانها لو تعدت الى اثنين لكانت اما من باب اعطى أو من باب ظن ويبطل الاول كون الثانى فعلا والفعل لا يكون فى موضع الثانى من باب اعطى ويبطل الثانى انه لا يجوز الغاؤها

تدخل بعد استيفاء فاعلها
على المبتدا والخبر فتنصبهما
مفعولين وهى على نوعين
افعال قلوب سمعت

وباب ظن يجوز فيه الالغاء اه همع ولا خفش ومن وافقه اختيار الثانى ودفع هذا الابطال ان من باب ظن مالا يجوز الغاؤه كهب وتعلم وأفعال التصيير كما يأتى فليكن سمع مثل ما ذكر فتدبر (قوله لقيام معانيها) أى المضمنة (قوله جزأى ابتدا) أى جزأى جملة ذات ابتداء وعبارته توهم جواز كون المفعول الثانى جملة انشائية وليس كذلك ولهذا قال فى تسهيله ولهما أى للمفعولين من التقديم والتأخير مالهما مجردين أى عن هذه الافعال ولثانيهما من الاقسام والاحوال ما للخبر كان اه قال الدماميني فى الاحوال انه لا يكون جملة طلبية ولهذا قال ما لخبر كان ولم يقل ما لخبر المبتدأ وأما قول أبى الدرداء وجدت الناس اخبر تقله فعلى اضمار القول أى وجدت الناس مقولا فى حق كل واحد منهم اخبر تقله كما أول قول الشاعر وكونى بالمكارم ذكرينى بانه خبر معنى أى تذكرينى (قوله رأى بمعنى علم الخ) يستثنى منه أرى المبنى للمفعول فانه استعمل بمعنى أظن ولم يستعمل بمعنى أعلم وان استعمل فى الاكثر أريت بمعنى أعلمت نقله القانى عن الرضى. (قوله يرونه) أى يظنون البعث ممتنعا ونعلمه واقعا لان العرب تستعمل البعد فى الانتفاء والقرب فى الحصول قال الشيخ يحيى لا يخفى انهم جازمون بالبعد فحمله على الظن مشكل الا أن يحمل الظن على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع (قوله أو من الرأى) بمعنى الاعتقاد الناشئ عن اجتهاد يقال رأى أبو حنيفة حل كذا أى اعتقد حله فيتعدى الى واحد ولا يرد رأى أبو حنيفة كذا حلالا لجواز أن يكون بمعنى ظن أو علم لكن صرح بعضهم كما فى الدماميني بان رأى الاعتقادية متعدية الى اثنين وقال الرضى لا دلالة فى قولك رأى أبو حنيفة حل كذا على ان رأى التى من الرأى متعدية الى واحد دائما لجواز أن تتعدى تارة الى مفعولين كرأى أبو حنيفة كذا حلالا وتارة الى واحد ومصدر ثانى هذين المفعولين مضافا الى أولهما كرأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية لاثنين هذا الاستعمال اه وهذا صريح فى جواز استعمال أفعال هذا الباب متعدية الى واحد هو مصدر ثانى الجزأين مضافا الى أولهما من غير تقدير مفعول ثان لان هذا المصدر هو المفعول به فى الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجز الاقتصار

بذلك لقيام معانيها بالقلب وافعال تصيير وقد اشار الى الاول بقوله (انصب بفعل القلب جزأى ابتدا) يعنى المبتدا والخبر (أعنى) بفعل القلب (رأى) بمعنى علم وهو الكثير كقوله

رأيت الله أكبر كل شئ
محاولة وأكثرهم جنودا

وبمعنى ظن وهو قليل وقد اجتمعا فى قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا أى يظنونه ونعلمه فان كانت بصرية أو من الرأى أو بمعنى

أصاب رئته تعدّت الى واحد وأما الحلية فستأتى و(خال) بمعنى ظن كقوله * أخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى
يسومك ما لا يستطاع من الوجد * وبمعنى علم وهو قليل كقوله * دعانى الغوانى عمهن وخلتنى *

لى اسم فلا أدعى به وهو أول
فان كانت بمعنى تكبر أو ظلع
فهى لازمة و(علمت) بمعنى
تيقنت كقوله علمتك الباذل
المعروف فانبعثت * اليك
بى واجفات الشوق والأمل *
وقوله
علمتك منانا فلست بآمل
نداك ولو ظمآن غرثان عاريا
وبمعنى ظننت وهو قليل
نحو فان علمتموهن مؤمنات
فان كانت من قولهم علم
الرجل اذا انشقت شفته
العليا فهو أعلم فهى لازمة
وأما التى بمعنى عرف فستأتى
و (وجدا) بمعنى علم نحو
وان وجدنا أكثرهم
لفاسقين ومصدرها الوجود
فان كانت بمعنى أصاب
تعدّت الى واحد ومصدرها
الوجدان وان كانت بمعنى
استغنى أو حزن أو حقد فهى
لازمة و(ظن) بمعنى الرجحان
كقوله * ظننتك ان شبت لظى
الحرب صاليا * فعرّدت فيمن
كان عنها معرّدا * وبمعنى اليقين وهو قليل نحو وظنوا انهم ملاقو ربهم وأما التى
بمعنى اتهم فستأتى و(حسبت) بمعنى ظننت كقوله تعالى يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف وتحسبهم أيقاظا وهم
رقود وبمعنى تيقنت وهو قليل كقوله

قليه فى العبارة وفى الدمامينى ما يخالف ذلك وعلله بان المضاف اليه غير
مقصود لذاته بل لغيره وهذه الافعال مستدعية فى المعنى لشيئين ينعقد
منهما المعنى المراد فشرطوا استقلال كل منهما بنفسه فلا يكون أحدهما
كالتتمة للآخر وهو قابل للبحث وما قدمناه عن الرضى أوجه فتأمل (قوله
أصاب رئته) بالهمز عضو ذو شعبتين فى القلب (قوله اخالك) بكسر الهمزة
على غير قياس وقد تفتح وذا هوى مفعوله الثانى تغضض الطرف أى تكفه
يسومك أى يكلفك والضمير المستتر للهوى (قوله دعانى) أى سمانى الغوانى
جمع غانية وهى المرأة المستغنية بجمالها عن الحلى والحلل وخلتنى الياء
مفعول أول وجملة لى اسم مفعوله الثانى وقوله فلا أدعى يظهر انه على تقدير
همزة الاستفهام الانكارى أى أفلا أدعى به وهو أول اسم لى وجملة وهو
اول حال وقد عمل خال هنا فى ضميرين لشئ واحد وهو خاص بأفعال
القلوب فلا يقال ضربتنى كما سنبسطه (قوله أو ظلع) من باب نفع كما فى المصباح
أى عرج (قوله المعروف) بالنصب مفعول الباذل أو الجر باضافة الباذل
اليه فانبعثت أى انطلقت واجفات الشوق أى دواعيه وأسبابه (قوله
منانا) أى معددا للنعم والندى الجود والغرثان بفتح الغين المعجمة فسكون
الراء بعدها ثاء مثلثة الجائع (قوله علم الرجل) بالفتح فالكسر وأما علمه
بفتحتين فتعدى الى واحد بمعنى شق شفته العليا كذا فى القاموس (قوله
شفته العليا) أما شقوق السفلى فأفلح (قوله ومصدرها الوجود) وقيل
الوجدان (قوله ومصدرها الوجدان) بكسر الواو كما فى القاموس قيل
والوجود أيضا (قوله فهى لازمة) ومصدر الاولى وجد بتثليث الواو ومصدر
الثانية وجد بفتحهما ومصدر الثالثة موجدة اه سم أى بفتح الميم وكسر
الجيم (قوله ان شبت) بفتح الشين وضمها كما فى القاموس أى اتقدت صاليا
هو اسم فاعل من صلى النار كرضى قاسى حرها فعردت بالعين المهملة فالراء
المشددة أى انهزمت (قوله وظنوا انهم ملاقو ربهم) التلاوة الذين يظنون

حسبت التقى والجود خير تجارة * رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا * وفى مضارعها لغتان فتح السين وهو القياس وكسرها وهو الاكثر فى الاستعمال ومصدرها الحسبان بكسر الحاء والحسبة والمحسبة فان كانت بمعنى صار أحسب أى ذا شقرة أو حمرة وبياض كالبرص فهى لازمة

(وزعمت مع عد) بمعنى الرجحان فالاول كقوله

زعمتنى شيخا ولست بشيخ * انما الشيخ من يدب دبيبا

ومصدرها الزعم قال السيرافى هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا وقال الجرجانى هو قول مع علم وقال ابن الانبارى انه يستعمل فى القول من غير صحة ويقوى هذا قولهم زعم مطية الكذب أى هذه اللفظة مركب الكذب فان كانت بمعنى تكفل أو رأس تعدت لواحد تارة بنفسها

انهم ملاقو ربهم ولعله لم يرد نظم القرآن (قوله ثاقلا) أى ميتا (قوله وفى مضارعها لغتان) بخلاف التى بمعنى عد فهى بفتح السين ومضارعها بالضم ومصدرها حسب بالفتح وحسبان بالضم والكسر وحساب وحسبة وحسابة بكسرهن كذا فى القاموس فقول البعض ومصدرها الحسبان فيه قصور (قوله والحسبة والمحسبة) أى بفتح السين وكسرها (قوله مع عد) حال من مفعول أعنى (قوله يدب) بكسر الدال أى يمشى متمهلا (قوله ومصدرها الزعم) بتثليث الزاى كما فى القاموس (قوله قال السيرافى الخ) ساق كلام السيرافى دليلا لقوله للرجحان لكن قد يقال الاعتقاد هو الحكم الجازم بالدليل مناف للمدلول الا أن يجاب بان المراد بالاعتقاد الظن كهو فى قول المصنف وجعل اللذ كاعتقد أو بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل المسمى اعتقادا وساق كلام الجرجانى وكلام ابن الانبارى ليقابل بكل منهما القول الاول أما مقابلته بكلام الجرجانى فلاشتراط الجرجانى فى الزعم العلم المستلزم لصحة والجزم والدليل وأما مقابلته بكلام ابن الانبارى فلاشتراط ابن الانبارى عدم الصحة واطلاقه القول على تقييد اقترانه بالاعتقاد فعلم ان بين القول الاول وقول الجرجانى التباين بناء على ان المراد بالاعتقاد فى الاول الظن أو بالرجحان ما قابل اليقين كما مر وان بين الاول وقول ابن الانبارى العموم والخصوص من وجه نعم ان حمل كلام ابن الانبارى على ان الزعم يستعمل فى القول من غير صحة غالبا كما فى كلام كثير فلا ينافى انه قد يستعمل فى القول الصحيح كما فى قول أبى طالب يخاطبه صلى الله عليه وسلم

ودعوتنى وزعمت انك ناصح * ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

كان بينه وبين كلام السيرافى العموم والخصوص المطلق وأما بين قول الجرجانى وقول ابن الانبارى فالتباين لاشتراط الصحة فى أولهما لان العلوم لابد أن يكون صحيحا كما عرفت واشتراط عدمها فى ثانيهما على ما مر والمراد الصحة وعدمها فى الواقع وان خالفه الاعتقاد وتقرير البعض كلام الشارح على غير هذا الوجه ناشئ عن عدم التأمل (قوله فان كانت بمعنى تكفل الخ) عبارة الهمع فان كانت بمعنى كفل تعدت الى واحد والمصدر الزعامة أو بمعنى رأس تعدت تارة الى واحد وأخرى بحرف الجر اهـ وفى القاموس

الزعم

وتارة بالحرف وان كانت بمعنى سمن أو هزل فهى لازمة (تنبيه)
الاكثر تعدى زعم الى ان
وصلتها نحو زعم الذين كفروا
ان لن يبعثوا وقوله
وقد زعمت انى تغيرت بعدها
ومن ذا الذى ياعز لا يتغير
والثانى كقوله *
فلا تعدد المولى شريكك
فى الغنى * ولكنما المولى
شريكك فى العدم * فان كانت
بمعنى حسب تعدت لواحد
و (حجا) بمعنى ظن كقوله
قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة
حتى ألمت بنا يوما ملمات
فان كانت بمعنى غلب
فى المحاجاة أو قصد أو رد تعدت
الى واحد وان كانت بمعنى أقام
أو بخل فهى لازمة و (درى)
بمعنى علم كقوله * دريت
الوفى العهد ياعرو فاغتبط *
فان اغتباطا بالوفاء حميد
والاكثر فيه ان يتعدى
الى واحد بالباء تقول دريت
بكذا فان دخلت عليه همزة
النقل تعدى الى واحد بنفسه
والى آخر بالباء نحو قل لو شاء
الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم
به وتكون بمعنى ختل أى
خدع فتتعدى لواحد نحو
دريت الصيد أى ختلته (وجعل الذى كاعتقد) فى المعنى نحو

الزعيم الكفيل وقد زعم به زعما وزعامة ثم قال والزعامة الشرف والرياسة
(قوله وتارة بالحرف) أى الباء فى الاولى وعلى فى الثانية (قوله هزل)
هو بمعنى أصابه الهزال مما لزم البناء للمجهول وأما هزل المبنى للفاعل فضد
السمن كما فى الصحاح (قوله الى أن) اى المشددة والمخففة منها بدليل
الامثلة وكزعم فى أكثرية التعدى الى ان وصلتها تعلم كما سيذكره الشارح
وبعكسهما هب فان تعديه الى ان وصلتها قليل حتى منعه الجوهرى
والحريرى كذا فى المغنى والدمامينى (قوله والثانى) أى عد (قوله المولى)
أى الصاحب مفعول ثان وشريكك مفعول أول أى مخالطك فى حال الغنى
والعدم كقفل الفقر (قوله بمعنى حسب) أى بفتح السين (قوله ثقة)
بالنصب صفة أخا فمعنى ثقة موثوقا به أو الخفض باضافته اليه فمعنى ثقة وثوق
والملمات الحوادث النازلة بالشخص (قوله فى المحاجاة) فى القاموس
حاجيته محاجاة وحجاء فحجوته فاطنته فغلبته (قوله أو رد) أى أو ساق
أو حفظ أو كتم كما فى التسهيل (قوله دريت) التاء المفتوحة كما فى شرح
التوضيح للشارح نائب فاعل وهو المفعول الاول والوفى مفعول ثان مضاف
للعهد أو ناصب له أو رافع له والنصب أرجحها والرفع أضعفها وعرو منادى
مرخم عروة فاغتبط أى دم على الاغتباط وهو تمنى مثل حال المغبوط من
غيران يزول عنه (قوله والاكثر فيه الخ) عطف على مقدر أى هذا
الاستعمال قليل والاكثر الخ أى الكثير اذ لا كثرة فى الاستعمال الاول
(قوله فان دخلت عليه همزة النقل الخ) محله اذا لم يدخل على الفعل
استفهام فان دخل عليه تعدى الى ثلاثة مفاعيل نحو قوله تعالى وما أدراك
ما القارعة فالكاف مفعول أول والجملة بعدها سدت مسد المفعولين قاله
شيخ الاسلام ولا يبعد عندى منع التقييد وجعل الجملة سادة مسد الثانى
المتعدى اليه بالحرف لما فى الهمع والمغنى انها تسد مسد المفعول المتعدى
اليه بالحرف فتكون فى محل نصب باسقاط الجار كما فى فكرت أهذا اصحيح
أم لا. (قوله كاعتقد) أى ظن كما يدل عليه عد الشارح وغيره له مما يدل
على الرجحان كما سيأتى الا أن يراد بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن
دليل كما قد يراد بالظن ذلك كما فى الاطول ثم قضية المتن ان اعتقد يتعدى

وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فان كانت بمعنى اوجد أو أوجب تعدت الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور وتقول جعلت للعامل كذا والتي بمعنى انشأ تقدم الكلام عليها في بابها وأما التي بمعنى صير فستأتي (وهب) بلفظ الامر بمعنى ظن كقوله * فقلت أجرني أبا مالك (٢٨) والا فهبني امرأ هالكا

أي اعتقدني و(تعلم) بمعنى اعلم كقوله * تعلم شفاء النفس قهر عدوها * فبالغ بلطف في التحيل والمكر * والكثير المشهور استعمالها في ان وصلتها كقوله فقلت تعلم ان للصيد غرة * والا تضيعها فانك قاتله * وقوله تعلم رسول الله انك مدركي وفي حديث الدجال تعلموا ان ربكم ليس بأعور أي اعلموا فان كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدت لواحد فقد بان لك ان أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع * الاول ما يفيد في الخبر يقينا وهو ثلاثة وجد وتعلم ودرى * والثاني ما يفيد فيه رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعد وزعم وهب * والثالث ما يرد للامرين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم * والرابع ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وخال وحسب (تنبيه) انما قال أعني رأى الى آخره ليذانا بان أفعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين اذ منها ما لا ينصب الا مفعولا واحدا نحو عرف وفهم ومنها لازم نحو جبن وحزن وهذا شروع في النوع الثاني من أفعال الباب وهي أفعال التصيير (والتي كصيرا) من الافعال في الدلالة على التحويل نحو جعل واتخذ وتخذ

الى اثنين وقد نقل في الهمع عن السكاكي زيادة أفعال منها اعتقد وتوهم (قوله وجعلوا الملائكة) قال الناظم في شرح الكافية أي اعتقدوا وقال ابن الناظم أي ظنوا وقال الزمخشري أي صيروا كذا في شرح الغزي فالتمثيل بالآية مبني على غير ما ذكره الزمخشري (قوله تعدت الى واحد) أي بنفسها فلا ينافي ان جعل بمعنى أوجب يتعدى الى ثان بحرف الجر كما في المثال (قوله بمعنى ظن) احترازا عن هب أمرا من الهبة وهب أمرا من الهيبة (قوله أي اعتقدني) بمعنى ظنني كما عبر به في الهمع أو أراد بالظن في قوله سابقا بمعنى ظن ما قابل اليقين فلا منافاة في كلامه (قوله غرة) اي غفلة وقوله والا تضيعها أي هذه الوصية فانك قاتله أي صيدك ومصيبه (قوله بمعنى تعلم الحساب) أي حصل علمه في المستقبل متعاطيا أسبابه بخلاف التي بمعنى اعلم فهي أمر بتحصيل العلم في الحال بما يذكر من المتعلق بالالتفات الى سماع المتكلم فحصل الفرق واندفع الاعتراض بان معنى اعلم موجود في نحو تعلم الحساب لانه أمر بالعلم فأي فرق أفاده سم (قوله في الخبر) أي في ثبوته للمخبر عنه سم (قوله كصير) تضعيف صار أخت كان وربما أتى بالهمزة بدل التضعيف فقيل أصار كما في التسهيل وأما صير بمعنى نقل تضعيف صار اللازم بمعنى انتقل فليست من أفعال هذا الباب (قوله نحو جعل الخ) انما قال نحو لادخال ما زاده كثير من حذاق النحاة كما في الغزي وهو ضرب العامل في المثل نحو وضرب الله مثلا قرية واضرب لهم مثلا أصحاب القرية لكن الذي اختاره المصنف في تسهيله عدم عده من أفعال هذا الباب وعليه فهو بمعنى ذكر متعد لواحد والمنصوب الآخر بيان أو بدل وما زاده بعضهم من نبذ في نحو نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم فكتاب الله مفعول أول ووراء مفعول ثان ولا يصح أن يكون ظرفا لنبذ لان الظرف لا بد أن يكون مساويا للفاعل العامل فيه وذلك متعذر هنا كذا نقله

غير واحد كالبعض عن ابن هشام وأقره وهو يقتضى ان ما كان بمعنى نبذ كرمى وطرح مثلها فى ذلك وان الظرفية للعامل لا تصح فى نحو خلفت زيدا ورائى وأجلست عمرا أمامى وهو نعبد جدا ثم رأيت الفاضل الروداني قال ينبغى ان لا يشك فى بطلان هذه الدعوى اذ لا شك فى صحة أبصرت الهلال فى السماء وبين السحاب مع عدم احتواء الظرف على الفاعل فالحق ان الظرف تارة يحوى الفاعل كدعوت الله فى المسجد وتارة يحوى المفعول كالذى مر وتارة يحويهما معا كضربت زيدا فى السوق فلا نسلم الحاق نبذ بأفعال التصيير (قوله ووهب) وهو بهذا المعنى لازم المضى (قوله فصيروا مثل كعصف مأكول) هو عجز بيت من السريع الموقوف فلام مأكول ساكنة وكاف كعصف قيل زائدة ومثل مضاف الى عصف وفيه قطع الجار عن العمل بلا كاف فالاولى انها اسم بمعنى مثل تأكيد لمثل الاولى أو مضافة الى عصف ومضاف اليها مثل وأجيب كما فى الروداني بانه نظير لا أبا لك حيث جر الضمير بالمضاف وزيدت اللام عند الجمهور والعصف زرع أكل حبه وبقى تبنه وقيل ورق الزرع (قوله غراز) بضم الغين المعجمة وفتح الراء ثم زاى اسم واد ومنع من الصرف لقصد البقعة اثرهم أى عقب رحيلهم ودليلا بالدال المهملة (قوله فداك) بالمد والقصر وقد يفتح المقصور كذا فى القاموس (قوله فرد) الضمير يرجع الى الحدثان فى البيت قبله وهو قوله

رمى الحدثان نسوة آل حرب * بمقدار سمدن له سمودا

والحدثان بالكسر كما فى القاموس وحدثان الامر ابتداؤه وحدثان الدهر كالهنا تجدد مصائبه وفى العينى ما يقتضى انه محرك مثنى لانه فسره بالليل والنهار وعليه فالضمير فى فرد للمقدار وسمدن بفتح الميم كما يستفاد من القاموس أى حزن وقال العينى بالبناء للمفعول ثم قال والسامد الساكت والحزين الخاشع اه ففى كلامه تناف لان فاعلا انما يصاغ من المبنى للفاعل (قوله وخص بالتعليق الخ) المناسب لما قبله من قوله وانى كصيرا أيضا بها انصب مبتدا وخبرا أن يكون خص فعل أمر ولما بعده من قوله مبنيا للمجهول ويرجح الاول قوله

قوله وجوّز الالغاء وقوله والتزم

ووهب وترك وردّ (أيضا بها انصب) بعد ان تستوفى فاعلها (مبتدا وخبرا) نحو * فصيروا مثل كعصف مأكول * ونحو فجعلناه هباء منثورا ونحو واتخذ الله ابراهيم خليلا وكقوله

تخذت غراز اثرهم دليلا

وما حكاه ابن الاعرابى من قولهم وهبنى الله فداك ونحو وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض وقوله * وربيته حتى اذا ما تركته * أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه * ونحو لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا وقوله فردّ شعورهن السود بيضا وردّ وجوههن البيض سودا

(وخص بالتعليق) وهو ابطال العمل لفظا لا محلا (والالغاء) وهو ابطاله لفظا ومحلا (ما ذكر (من قبل هب) من أفعال القلوب وهو أحد عشر فعلا

التعليق بناءعلى ان الرواية فى هذين بصيغة الامر كما هو المشهور وتم التخصيص اثنانى أى بالنسبة لهب وما بعده فلا يرد ان التعليق فى نحو فكر وأبصر أو التخصيص بالنظر الى مجموع الالغاء والتعليق والباء داخلة على المقصور وبما خص به الافعال القلبية المتصرفة أيضا جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين معنى نحو أبرأته استغنى وظننتنى داخلا وظننتك داخلا وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الثانى نحو ظننت نفسى عالما قال ابن كيسان نعم والاكثرون لا والحق بها فى ذلك رأى البصرية والحلمية بكثرة وعدم وفقد ووجد بقلة ولا يجوز ذلك فى بقية الافعال فلا يجوز ضربتنى مثلا بالاتفاق وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو قول رب انى ظلمت نفسى وقيل لئلا يكون الفاعل مفعولا وقيل لئلا يجتمع ضميران أحدهما مرفوع والآخر منصوب وهما الشئ واحد وقيل لان الغالب فى غير أفعال القلوب تغاير الفاعل والمفعول فلو قلت أضربنى مثلا لربما سبق الى الفهم ما هو الغالب من التغاير ولم تقو حركة القصر على دفع ذلك وأما أفعال القلوب فمفعولها ليس المنصوب الاول فى الحقيقة بل مصدر الثانى مضافا الى الاول فجاز فيها ذلك وأيضا ليس الغالب فيها التغاير لان علم الانسان بصفات نفسه وظنه اياها أكثر فان كان أحد الضميرين منفصلا جاز فى كل فعل نحو ما ضربت الا اياك ويمتنع الاتحاد فى هذا الباب وفى غيره ان أضمر الفاعل متصلا مفسرا بالمفعول فلا يجوز زيدا ظن قائما ولا زيدا ضرب تريد ظن نفسه وضرب نفسه ابامع الانفصال والبروز فجائز نحو ما ظن زيدا قائما الا هو وما ضرب عمرا الا هو هذا حاصل ما فى الهمع مع زيادة من الدماميني وفى المغنى وغيره انه يجب فيما أوهم كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدين معنى تقدير نفس نحو وهزى اليك بجذع النخلة واضمم اليك جناحك من الرهب أمسك عليك زوجك أى الى نفسك وقس (قوله وذلك) أى تخصيص ما ذكر من قبل هب بالتعليق والالغاء ثابت لان الخ (قوله تأثير الفعل) أى تأثيرا كتأثير الفعل غيرها فى المفعول وذلك لانك اذا قلت ضربت زيدا كان متعلق الضرب الذات لا الحدث بخلاف أفعال هذا الباب فان متعلقها الاحداث كقيام زيد

وذلك لان هذه الافعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل فى المفعول لان متناولها فى الحقيقة ليس هو الاشخاص وانما متناولها الاحداث

التي تدل عليها أسامي الفاعلين والمفعولين فهي ضعيفة العمل بخلاف أفعال التصيير وانما لم يدخل التعليق والالغاء هب وتعلم وان كانا قلبيين لضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الامر كما أشار اليه بقوله (والأمر هب قد ألزما كذا تعلم) ألزما ماض مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هب نائب عن الفاعل والالف للاطلاق والامر نصب بالمفعولية والجملة خبر المبتدا وهو هب (ولغير الماضي) وهو المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر (من سواهما) أي سوى هب وتعلم من أفعال الباب (اجعل كل ماله) أي للماضي (زكن) أي علم من الاحكام من نصب مفعولين هما في الاصل مبتدأ وخبر نحو أظن زيدا قائما وياهند اظني زيدا قائما وأنا ظان زيدا قائما ومررت برجل مظنون أبوه قائما وأعجبني ظنك زيدا قائما ومن جواز الالغاء في القلبي وتعليقه على ما ستراه (وجوز الالغاء لا في) حال (الابتدا)

في قولك علمت زيدا قائما باقراده بمتنا ولها لمتعلقها وقيل وجه التخصيص ان أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها لكونها باطنية (قوله التي تدل) أي دلالة تضمنية (قوله أسامي) أي الواقعة مفاعيل ثانية غالبا (قوله بخلاف أفعال التصيير) فان متناولها الذات فهي قوية في العمل (قوله لضعف شبههما بأفعال القلوب) أي غيرهما أي فلا يضم اليه والى ضعفها الحاصل لغيرهما أيضا من أفعال القلوب وهو ما ذكره الشارح آنفا ضعف آخر وهو دخول الالغاء والتعليق لئلا يجتمع على الكلمة ثلاث مضعفات فلا يقال ان تعليل الشارح يقتضي ثبوت التعليق والالغاء فيهما بالاولى (قوله كذا تعلم) قال الدماميني هذا مذهب الاعلم وذهب غيره الى انها تتصرف وهو الصحيح حكى ابن السكيت تعلمت ان فلانا خارج قال سم وقياس تصرفها ان يدخلها الالغاء والتعليق (قوله الزما ماض مجهول الخ) يلزم على هذا الاعراب تقديم معمول الخبر الفعلي وفيه خلاف والبصريون يجيزونه ولو رفع الامر على انه مبتدا أول وهب مبتدا ثان وقد الزما خبر المبتدا الثاني والرابط محذوف تقديره الزمه لسلم من ذلك (قوله ولغير الماضي) مفعول ثان لاجعل ومن سواهما حال لازمة من غير أتي به لبيان الواقع أي اجعل كل الاحكام التي علمت للماضي ثابتة لغير الماضي حالة كونه جائيا من سوى هب وتعلم (قوله وهو المضارع الخ) نبه بالحصر على ان دخول الصفة المشبهة وافعل التفضيل وفعل التعجب غير مراد لان الاولى لا تصاغ الا من لازم والاخيرين لا ينصبان مفعولين وما نقله البعض عن الهوتي وأقره من التعليل بانه لا يصاغان من فعل قلبي لا يخفى بطلانه اذ لا يمنع أحد زيدا أعلم من عمرو وما أعلم زيدا (قوله ومن جواز الالغاء) أي في غير المصدر اما فيه فيجب الالغاء اذا تقدم عليه معمولاه أو أحدهما لان معمول المصدر لا يتقدم عليه كما سيأتي أو المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب (قوله في القلبي) قيد به لاخراج أفعال التصيير الداخلة في قوله سابقا من أفعال الباب (قوله وتعليقه) ان عطف على جواز فلا اشكال أو على الالغاء فالمراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا ينافي ما سيأتي من ان التعليق لازم عند وجود المعلق لا جائز أو المراد بجوازه

حوازالاتيان بسمه وهوالملق (قوله بل في حال توسطه أو تأخره) لكن يقع الالغاء أكد الفعل بمصدر لما فيه تأكيد الالغاء وشل اذا أكد باسم اشارة أو ضمير عائدين الى المصدر المفهوم منه نحو زيد ظننت ذاك أى الظن مطلق وزيد ظننته أى الظن متطلق ورأيت بخط الشنوانى على هامش شرح التسهيل للدماميني نقلا عن سم مانصه ذكر المرادى ان الجواز الالغاء بالتدبر أحدهما المصنف أحدهما ان لاتدخل لام الابتداء على الاسم فان دخلت نحو لزيد قائم ظننت وجب الالغاء الثانى ان لا ينفى مابنى اسم فيمتنع نحو زيدقائم لم أظن لبناء الكلام على النفى ولم يتعرض المصنف ولا غيرهم من اتباعه لهذا القيد كالمرادى وهو محل نظر اذ قد يدفع الاول بانه لاحاجة لاستدرا كلانه من باب التعليق ا.

المعترض وجود المعلق لايمنع من التعليق ويدفع الثانى بمنعه وقد يؤيد أو أى يؤيده بعدم منافاة بناء الكلام على النفى للالغاء وبقول الشاعر وما اخال لدينا منك تو بل ه على مافيه ومانقله المرادى نقله السيوطى فى سكنه عن أبى حيان شيخ المرادى فالحسم و ينبغى أن يكون كالكلام غيرها من المعلقات اه وقد صرح البعض فى عبارة السيوطى بلزوم تقييد وقع فى الخلل حيث جعل عقب الشرط الاول فلا يجوز لزيد قائم ولا لزيد ظننت قائم (قوله وصدق ذلك) أى قول المصنف لا فى الابتداء لان المراد الابتداء ان لا يسبقه فى ابتداء شئ كما هو صريح صنيع الشارح.

(قوله سواء) أى لان العامل اللفظى لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوى الذى هو الابتداء وقبل الاعمال أقوى لان اللفظى أقوى وله توسط ورجحه فى التوضيح وكل من التعليلين لايجرى فى نحو قول الشاعر شجاك الخ على تقرير الشارح الآتى اذليس فيه على تقريره عامل معنوى كما ستعرفه وانما يجرى ان فى نحو زيد ظننت قائم (قوله شجاك) أى أحزنك ربع الظاعنين أى منزل الراحلين (قوله يروى بروح وربع الخ) كلام الشارح نص الالغاء على رفع ربع ونصب الاعمال على نصبه وأن جوازهما مع عدم التزام واحد بعينه من الرفع والنصب وهو كلام صحيح لاينبغى أن يجرى فيه خلاف بين بصرى وكوفى وأما قول المصنف فى شرح

بالفعل بل فى حال توسطه أو تأخره وصدق ذلك بثلاث صور الاول أن يتوسط الفعل بين المفعولين والالغاء والاعمال حينئذ سواء كقوله
شجاك أظن ربع الظاعنين
يروى بربع وربع على اهمال
شجاك أى أحزنك

والغاء

والغاء مابين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين فالظاهر عندي أن مراده بمرفوع الفعل مايصلح مرفوعاله لا المرفوع له بالفعل وكيف يدعى أحد بجواز الالغاء مع فرض ماقبل العامل فعلا وماقدم مرفوعا به على الفاعلية وبما ذكرناه يعلم مافى كلام البعض فافهم ولا تغفل (قوله وأظن لغو) هو مع فاعله جملة معترضة كما فى المغنى والجملة المعترضة تقع بين الفعل وفاعله والمبتدا وخبره فاعتراض البعض بأنه يلزم على الالغاء المذكور الفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبى مدفوع (قوله وشجاك المفعول الثانى) أى جملة فى محل نصب مفعول ثان وجعل الدمامينى وغيره شجا فى البيت اسما مضافا الى الكاف لافعلا ماضيا والشجا الحزن والمعنى ان سبب حزنك ربع الاحبة الظاعنين أى المرتحلين باعتبار ماتثيره عندك رؤيته خاليا منهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الانس الفائتة (قوله أن يتأخرعنهما) وجملته حينئذ استئنافية كما فى المغنى (قوله فلايرهبكم) بفتح الياء والهاء أو بضم الياء وكسر الهاء أى يخفكم اضطرام أى اشتعال (قوله بل يتقدم عليه شئ) أى سواء صلح لان يكون معمول الظن بركنيه فى المثال أولم يصلح كما فى البيت الآتى كما يدل عليه قول الشارح الآتى نعم يجوز الخ وانما جوز تقدم ذلك الالغاء لتنزيله منزلة تقدم معمول الفعل وفى كلام شيخنا وغيره تقييد الشئ المتقدم بأن لايكون معمولا للفعل فان كان معمولا له كمتى فى المثال ان جعل معمولا للفعل لا للخبر امتنع الالغاء عند البصريين لان المتقدم على ظن حينئذ معمولها فهى فى الحقيقة فى الابتداء بخلاف معمول الخبر لانه أجنبى من الفعل اذ معمول المعمول ليس بمعمول (قوله وقيل واجب) لان العبرة فى الابتداء بالفعل بوقوعه قبل المفعولين وان سبقه شئ غيرهما (قوله ولا يجوز الغاء المتقدم) هذا بيان لمفهوم قوله لا فى الابتداء ودخول على المتن والمراد المتقدم على المفعولين وغيرهما بأن لايتقدم عليه شئ كما يدل عليه كلامه قبل لكن ينافيه تمثيله بعد لوهم الغاء المتقدم بالبيتين الآتيين لان الفعل فيهما مسبوق بشئ وانما يكون هذا التمثيل مناسبا لوحمل تقدم الفعل على تقدمه على المفعولين وان سبق بشئ غيرهما مما يتعلق بالجملة ويمكن أن يعمم فى قول المصنف وانو الخ بأن يراد انو وجوبا

وأظن لغو بنصبه على أنه مفعول أول لأظن وشجاك المفعول الثانى مقدم الثانية أن يتأخر عنهما والالغاء حينئذ أرجح كقوله

آت الموت تعلمون فلا يرهبكم من لظى الحروب اضطرام

الثالثة أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به بل يتقدم عليه شئ نحو متى ظننت زيدا قائما والاعمال حينئذ أرجح وقيل واجب ولا يجوز الغاء المتقدم خلافا للكوفيين والاخفش (وانو ضمير الشان) ليكون هو المفعول الاول والجزآن جملة فى موضع المفعول الثانى (أو) انو (لام ابتدا) لتكون المسئلة من باب التعليق (فى موهم الغاء ماتقدما) كقوله

وذلك اذا لم يسبق الفعل شئ وباعتبار هذا القسم اتجه الدخول على المتن بقوله ولا يجوز الخ أو استحسانا وذلك اذا سبق بشئ غير مرة ولهذا وان اقتصر الشارح فى التمثيل على القسم الثانى وقد يؤيد هذا قوله ثم يجوز الخ فتأمل (قوله وآمل) من عطف المرادف ولا يكون الا بالواو كما ذكره الدر كوبا وغيره (قوله تنويل) أى اعطاء (قوله كذاك) أى مثل الادب المذكور وقوله ملاك الشيمة بكسر الميم وفتحها مايقوم به والشيمة بالكسر الخلق (قوله فالفعل عامل على التقديرين) لكنه على تقدير ضمير الشان عامل فى محل كل من المفعولين على حدته أعنى ضمير الشان المقدر والجملة بعده وعلى تقدير لام الابتداء عامل فى محل الجملة السادة مسد المفعولين (قوله ثم يجوز الخ) استدراك على مايوهمه التمثيل بالبيتين من أنه لا يصح أن يكون من باب الالغاء (قوله كما عرفت) أى من قوله والاعمال حينئذ أرجح وقيل واجب (قوله فالحمل على ماسبق) أى حمل البيتين على نية ضمير الشان أو لام الابتداء (قوله نفى ما) أى ما النافية فلا حاجة لقول الشارح النافية (قوله لقد علمت ماهؤلاء ينطقون) جملة هؤلاء ينطقون لفظها واحد قبل التعليق وبعده وانما الفرق بينهما أن المحل للجملة السادة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزأيها قبله قاله يس (قوله وان) اى سواء كانت عاملة أو مهملة وان لم يمثل الشارح الا للمهملة (قوله ولا) أى سواء كانت عاملة عمل ان أو عمل ليس أو مهملة وان اقتصر الشارح فى التمثيل على المهملة وقيدها شارح اللباب بالنافية للجنس (قوله فى جواب قسم) قيل الصحيح أنه ليس بقيد لكن فى المغنى مايظهر منه وجه التقييد حيث نقل فيه أن الذى اعتمده سيبويه أن لا النافية انما يكون لها الصدارة حيث وقعت فى صدر جواب القسم وقال فى محل آخر لا النافية فى جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ذوات الصدر كلام الابتداء وما النافية اه وان كان (قوله علمت والله ان زيد قائم) جواب القسم مع الفعل المقدر وهو أقسم فى محل نصب سادة مسد المفعولين وقولهم جواب القسم لامحل له اذا لم ينضم الى غيره كما هنا ولا يضر وقوع المعلق بالكسر فى غير صدر الجملة المعلقة أما لى القول بعدم اشتراط ذلك فظاهر وأما على الاشتراط فلان المقصود بالقسم تأكيد

أرجو وآمل أن تدنو مودتها
وما اخال لدينا منك تنويل
وقوله
كذاك أدبت حتى صار من
خلقى * أنى رأيت ملاك
الشيمة الأدب * فعلى الاول
التقدير انه اخاله ورأيته أى
الشان وعلى الثانى للاك
وللادب فالفعل عامل على
التقديرين ثم يجوز أن يكون
مافى البيتين من باب الالغاء
لتقدم مافى الاول وأتى
فى الثانى على العمل لكن
الارجح خلافه كما عرفت
فالحمل على ماسبق أولى (والتزم
التعليق) عن العمل فى اللفظ
اذا وقع الفعل قبل شئ له الصدر
كما اذا وقع (قبل نفى ما) النافية
نحو لقد علمت ماهؤلاء ينطقون
(وان ولا) النافيتين فى جواب
قسم ملفوظ أو مقدر نحو علمت
والله ان زيد قائم وعلمت ان
زيد قائم وعلمت والله لا زيد
فى الدار ولا عمرو وعلمت
لا زيد فى الدار ولا عمرو

الجواب فهو معه كالشئ الواحد فالمتقدم عليه كالمتقدم على القسم هذا وقالوا والقائل أن يقول العلم انما تعلق بمضمون جملة الجواب فقط فهي التي في محل نصب سدت مسد المفعولين ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها لجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما جوز المصرح في قول الناظم في باب اعراب الفعل وستره حتم نصب أن الجملة حالية معترضة ولها المحل من حيث انها حالية ولا محل لها من حيث انها معترضة ولا منافاة أو يخصص قولهم جملة الجواب لا محل لها بما اذا لم يتسلط عليها عامل فاعرفه (قوله لام الابتداء) مبتدأ خبره كذا أي كنفي ما وان ولا (قوله نحو ولقد علموا الخ) اللام الاولى لام القسم ولا شاهد فيها والثانية لام الابتداء وفيها الشاهد ومن مبتدأ أول وخلاق مبتدأ ثان مجرور بمن الزائدة وله خبره والجملة خبر من وجملة من اشتراه الخ في محل نصب سدت مسد المفعولين (قوله ولقد علمت لتأتين الخ) اللام الاولى للتأكيد والثانية لام جواب القسم كما قاله العيني وجملة القسم المقدرة وجوابه في محل نصب سدت مسد المفعولين على ما قيل وفيه ما مر ولك جعل اللام الاولى لام جواب قسم آخر بأن يكون أقسم على العلم وأقسم على الاتيان (قوله والاستفهام) أي ولو بهل على الصحيح كما بسطه الدماميني (قوله ذا الحكم) أي التعليق لا التزامه لقوله انحتم (قوله وان أدري الخ) أي ما أدري جواب هذا السؤال وما توعدون مبتدأ خبره ما قبله أو فاعل بقريب لاعتماده على استفهام أو بعيد على التنازع والجملة على كل في محل نصب بأدري (قوله أحصى) فعل ماض وقيل اسم تفضيل على غير قياس لانه من رباعي ورده في المغني بأن الامد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا في المعنى كزيد أكثر مالا واللام على الاول زائدة وعلى الثاني للتعدية (قوله أم مضافا اليه المبتدأ) أي أو الخبر نحو علمت صبيحة أي يوم سفرك (قوله أبو من) أبو اسم استفهام مبتدأ مضاف الى من فقول الشارح أو مضافا اليه المبتدأ أي هو بالنظر للاصل والا فاسم الاستفهام بعد الاضافة هو أبو كما مر لا يقال ما له الصدر لا يعمل فيه ما قبله فكيف عمل أبو في من لانا نقول محل ذلك اذا لم يكن العامل جارا (قوله فأي نصب على المصدر الخ) عبارة

و(لام ابتداء أو) لام جواب (قسم * كذا) نحو ولقد علموا لمن اشتراه وكقوله

ولقد علمت لتأتين منيتي ... ان المنايا لا تطيش سهامها

(والاستفهام ذا) الحكم (له انحتم) سواء كان بالحرف نحو وان أدري أقريب أم بعيد ما توعدون أم بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو لنعلم اي الحزبين أحصى ولتعلمن أينا أشد عذابا أم خبرا نحو علمت متى السفر أم مضافا اليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد أم فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون فأي نصب على المصدر بما بعده أي ينقلبون

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

وقوله

كذاك أدبت حتى صار من خلقي • أنى رأيت ملاك الشيمة الأدب • فعلى الأول التقدير إخاله ورأيته أى الشأن وعلى الثانى للام ولذا ما فالفعل عامل على التقديرين نعم يجوز أن يكون ما فى البيتين من باب الالغاء لتقدم ما فى الأول وأنى فى الثانى على المعمول لكن الارجح خلافه كما عرفت فالحمل على ما سبق أولى (والتزم التعليق) عن العمل فى اللفظ اذا وقع الفعل قبل شئ له الصدر كما اذا وقع (قبل نفى ما) النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون (وان ولا) النافيتين فى جواب قسم ملفوظ أو مقدر نحو علمت والله ان زيد قائم وعلمت ان زيد قائم وعلمت والله لا زيد فى الدار ولا عمرو وعلمت لا زيد فى الدار ولا عمرو

وذلك اذا لم يسبق الفعل شئ وباعتبار هذا القسم اتجه المدخول على المتن بقوله ولا يجوز الخ أو استحسانا وذلك اذا سبق بشئ غير معموليه وان اقتصر الشارح فى التمثيل على القسم الثانى وقد يؤيد هذا قوله نعم يجوز الخ فتأمل (قوله وآمل) من عطف المرادف ولا يكون الا بالواو كما قاله زكريا وغيره (قوله تنويل) أى اعطاء (قوله كذلك) أى مثل الأدب المذكور وقوله ملاك الشيمة بكسر الميم وفتحها ما يقوم به والشيمة بالكسر الخلق (قوله فالفعل عامل على التقديرين) لكنه على تقدير ضمير الشأن عامل فى محل كل من المفعولين على حدته أعنى ضمير الشأن المقدر والجملة بعده وعلى تقدير لام الابتداء عامل فى محل الجملة السادة مسد المفعولين (قوله نعم يجوز الخ) استدراك على ما يوهمه التمثيل بالبيتين من أنه لا يصح أن يكون من باب الالغاء (قوله كما عرفت) أى من قوله والاعمال حينئذ أرجح وقيل واجب (قوله فالحمل على ما سبق) أى حمل البيتين على نية ضمير الشأن أو لام الابتداء (قوله نفى ما) أى ما النافية فلا حاجة لقول الشارح النافية (قوله لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) جملة هؤلاء ينطقون لفظها واحد قبل التعليق وبعده وانما الفرق بينهما أن المحل للجملة السادة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزأيها قبله قاله يس (قوله وان) أى سواء كانت عاملة أو مهملة وان لم يمثل الشارح الا للمهملة (قوله ولا) أى سواء كانت عاملة عمل ان أو عمل ليس أو مهملة وان اقتصر الشارح فى التمثيل على المهملة وقيدها شارح اللباب بالنافية للجنس (قوله فى جواب قسم) قيل الصحيح أنه ليس بقيد لكن فى المغنى ما يظهر به وجه التقييد حيث نقل فيه أن الذى اعتمده سيبويه أن لا النافية انما يكون لها الصدارة حيث وقعت فى صدر جواب القسم وقال فى محل آخر لا النافية فى جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ذوات الصدر كلام الابتداء وما النافية اه وان كلا (قوله علمت والله ان زيد قائم) جواب القسم مع الفعل المقدر وهو أقسم فى محل نصب سد مسد المفعولين وقولهم جواب القسم لا محل له اذا لم يضم الى غيره كما هنا ولا يضر وقوع المعلق بالكسر فى غير صدر الجملة المعلقة أما على القول بعدم اشتراط ذلك فظاهر وأما على الاشتراط فلان المقصود بالقسم تأكيد

الجواب فهو معه كالشئ الواحد فالمتقدم عليه كالمتقدم على القسم هذا ما قالوه ولقائل أن يقول العلم انما تعلق بمضمون جملة الجواب فقط فهي التي في محل نصب سدت مسد المفعولين ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها لجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما جوّز المصرّح في قول الناظم في باب اعراب الفعل وستره حتم نصب أن الجملة حالية معترضة ولها المحل من حيث انها حالية ولا محل لها من حيث انها معترضة ولا منافاة أو يخصص قولهم جملة الجواب لا محل لها بما اذا لم يتسلط عليها عامل فاعرفه (قوله لام الابتداء) مبتدأ خبره كذا أى كنفي ما وان ولا (قوله نحو ولقد علموا الخ) اللام الاولى لام القسم ولا شاهد فيها والثانية لام الابتداء وفيها الشاهد ومن مبتدأ أوّل وخلاق مبتدأ ثان مجرور بمن الزائدة وله خبره والجملة خبر من وجملة من اشتراه الخ في محل نصب سدت مسد المفعولين (قوله ولقد علمت لتأتين الخ) اللام الاولى للتأكيد والثانية لام جواب القسم كما قاله العيني وجملة القسم المقدرة وجوابه في محل نصب سدت مسد المفعولين على ما قيل وفيه ما مر ولك جعل اللام الاولى لام جواب قسم آخر بأن يكون أقسم على العلم وأقسم على الاتيان (قوله والاستفهام) أى ولو بهل على الصحيح كما بسطه الدماميني (قوله ذا الحكم) أى التعليق لا التزامه لقوله انحتم (قوله وان أدرى الخ) أى ما أدرى جواب هذا السؤال وما توعدون مبتدأ خبره ما قبله أو فاعل بقريب لاعتماده على استفهام أو بعيد على التنازع والجملة على كل في محل نصب بأدرى (قوله أحصى) فعل ماض وقيل اسم تفضيل على غير قياس لانه من رباعى ورده في المغنى بأن الامد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا في المعنى كزيد أكثر مالا واللام على الاوّل زائدة وعلى الثاني للتعدية (قوله أم مضافا اليه المبتدأ) أى أو الخبر نحو علمت صبيحة أى يوم سفرك (قوله أبو من) أبو اسم استفهام مبتدأ مضاف الى من فقول الشارح أو مضافا اليه المبتدأ هو بالنظر للاصل والا فاسم الاستفهام بعد الاضافة هو أبو كما مر لا يقال ما له الصدر لا يعمل فيه ما قبله فكيف عمل أبو في من لانا نقول محل ذلك اذا لم يكن العامل جارا (قوله فأى نصب على المصدر الخ) عبارة

و(لام ابتداء أو) لام جواب (قسم * كذا) نحو ولقد علموا لمن اشتراه وكقوله

ولقد علمت لتأتين منيتى ... ان المنايا لا تطيش سهامها

(والاستفهام ذا) الحكم (له انحتم) سواء كان بالحرف نحو وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون أم بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو لنعلم اى الحزبين أحصى ولتعلمن أينا أشد عذابا أم خبرا نحو علمت متى السفر أم مضافا اليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد أم فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فأى نصب على المصدر بما بعده أى ينقلبون

الفارضي فأى اسم لستفهام مفعول مطلق منصوب بينقلبون وهو مقدم من تأخير لان الاصل ينقلبون أى منقلب يعنى أى انقلاب قدم لان له صدر الكلام (قوله منقلبا أى انقلاب) يوهم أن أيا صفة لمصدر محذوف وهو مناف لما أسلفه من كونه استفهامية لان الاستفهامية لا تكون صفة كما ان الصفة لا تكون استفهامية كما نص عليه الشمنى (قوله فلا يعمل فيه ماقبله) مالم يكن حرف جر نحو عن أى شئ أخذت وبم جئت وعم تسأل وعلى أى حال أتيت أو مضافا نحو غلام من أنت (قوله جاز نصبه) أى على أنه مفعول أول والجملة بعده مفعول ثان وهذه الصورة مستثناة من كون التعليق واجبا وليس من ذلك أرأيت زيدا أبو من هو بمعنى أخبرني عن زيد لان زيدا منصوب بنزع الخافض وجوبا والجملة بعده مستأنفة ولا تعليق فان وقع بعد التاء كاف فهي حرف خطاب قال الشهاب في حواشي البيضاوي استعمال أرأيت بمعنى أخبرني مجاز ووجه المجاز انه لما كان العلم بالشئ وابصاره سببا للاخبار عنه استعمل رأى التي بمعنى علم أو أبصر في الاخبار والهمزة التي للاستفهام عن الرؤية في طلب الاخبار لاشتراكهما في مطلق الطلب ففيه مجازان اه باختصار (قوله وهو الاجود) وعليه فالتعليق ليس الا عن المفعول الثاني وقد نقل الدماميني عن صاحب الانتصاف أنه قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف وعن صاحب التقريب انه استشكل وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا بانه لا معنى لقولك علم زيد جواب هذا الاستفهام ويمكن دفعه بتقدير متعلق بدل جواب (قوله أيضا لعل) أيضا مقدمة من تأخير ويختص تعليقها بدرى فلا تعلق غيره كما في الجامع وشرحه ومنها كم الخبرية أيضا كما قاله الزمخشري وأيده صاحب المغني في الجملة السادسة من الباب الخامس بل قال الدماميني انما سكت عنها البصريون استغناء بتصريحهم بأن لها الصدر كالاستفهامية اذ كل ماله الصدر يعلق نعم لا تعلق على ما حكاه الاخفش عن بعض العرب من عدم التزام صدارتها وقال انه لغة رديئة (قوله لو أن حاتما) أى ومعمولاها فاعل ثبت محذوفا وثراء المال بالفتح والمد كثرته والوفر الكثير (قوله في خبرها) أى أو اسمها المتأخر نحو علمت ان في ذلك لعبرة

منقلبا أى انقلاب وليس منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ماقبله

* تنبيهات * الاول اذا كان الواقع بين العامل والمعلق غير مضاف نحو علمت زيدا من هو جاز نصبه وهو الاجود لكونه غير مستفهم به ولا مضاف الى مستفهم به وجاز أيضا رفعه لانه المستفهم عنه في المعنى وهذا شبيه بقولهم ان أحدا لا يقول ذلك فأحدا هذا لا يستعمل الا بعد نفي وهنا قد وقع قبل النفي لانه والضمير في لا يقول شئ واحد في المعنى

* الثاني من المعلقات أيضا لعل نحو وان أدري لعله فتنة لكم ذكر ذلك أبو علي في التذكرة ولو الشرطية كقوله

وقد علم الاقوام لو أن حاتما ... أراد ثراء المال كان له وفر

وان التي في خبرها اللام نحو علمت ان زيدا لقائم ذكر ذلك جماعة من المغاربة

أو معمول خبره نحو علمت ان زيدا لفي الدار قائم (قوله والظاهر أن المعلق انما هو اللام) يفيد أن المعلق لا يشترط أن يكون في صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان اللام حقها في الاصل صدر الجملة لكن زحلقت عنه كراهة توالي حرفي توكيد كما مر فهي مصدرة حكما قاله شيخنا (قوله فعلى هذا المعلق ان) أي ولا يحتاج الى ما سبق من اشتراط وجود اللام في خبرها الا ان ان أيضا لها الصدارة قال سم اصل التعليق هنا جائز لا واجب فيستثنى من وجوب التعليق ونقل عن غيره انه واجب فلا استثناء ولك أن تقول معنى تجويز سم التعليق هنا انه لا يتعين كسر ان وتعليق الفعل بها بل يجوز الفتح وجعل الفعل غير معلق ومعنى ايجاب غيره التعليق أنه يتعين مادام كسر ان فلا خلاف في الحقيقة (قوله الجواز) أي في غير المصدر أما اذا كان الملغي مصدرا متوسطا أو متأخرا فالغاؤه واجب لان المصدر لا يعمل في متقدم نحو زيد قائم ظني غالب وزيد ظني غالب قائم وفي غير اقتران المفعول الاول المقدم على عامله بلام الابتداء فالالغاء حينئذ واجب على ما مر (قوله والمعلق عامل في المحل) أي في محل الجملة بعد أن كان عاملا في لفظ كل من الجزأين أو في محله (قوله حتى يجوز الخ) حتى ابتدائية تفريعية فالفعل بعدها واجب الرفع ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل ان المعلق انما يمنع العمل بالنسبة للجملة التي اتصل بها الا بالنسبة لتوابعها وان العطف على المحل جائز لا واجب (قوله كقوله وما كنت الخ) قال الدماميني ليس بقاطع لاحتمال أن تكون ما زائدة والبكا مفعول به أو ان الاصل ولا أدرى موجعات القلب فيكون من عطف الجمل اه ولا يخفى كفاية الظواهر في أمثال هذه المقامات (قوله ولا موجعات) عطف على محل ما البكا ولا بد من تقدير ما هي بعد موجعات القلب أو اعتبار ان موجعات القلب في معنى الجملة أي ولا موجعات قلبي والا لزم عمل أدرى في مفعول واحد وهو لا يجوز على ما مر فيشترط على المشهور في المعطوف على المحل أن يكون جملة في الاصل لفظا نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا أو تقديرا نحو الذي مر على الوجه الاول فيه أو معنى نحو علمت لزيد قائم وغير ذلك من اموره لانه بمعنى وزيدا متصفا بغير ذلك ونحو الذي مر على الوجه الثاني فيه فلا يجوز علمت

والظاهر أن المعلق انما هو اللام لا ان الا أن ابن الخباز حكي في بعض كتبه انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وأن ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان * الثالث قد عرفت أن الالغاء سبيله عند وجود سببه الجواز والتعليق سبيله الوجوب وان الملغى لا عمل له ألبتة والمعلق عامل في المحل حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله * وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت * يروى بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل قوله ما البكا ووجه تسميته تعليقا أن العامل ملغى في اللفظ عامل في المحل فهو عامل لا عامل فهو معلقا أخذا

زيدقائم وعمرا بدون تقدير وبهذا التحقيق يعلم ما فى كلام البعض (قوله من المرآة المعلقة) اى المنفردة وهو القوله لامزوجة أى بحسب الصورة (قوله وايضا) أى اشبه المعلق بالمرآة المذكورة (قوله بأعمال القلوب) أى الناصبة لمفعولين وقوله أعمال غيرها أى غير أعمال القلوب الناصبة لهما بأن كان فعلا غير قلبي كما فى الامثلة غير أولم يتفكروا الخ أوفعلا قلبيا غير ناصب لهما بل لواحد فقط كنسي وعرف ولم يمثل له الشارح أولا شئ أصلا كما فى أولم يتفكروا ويختص التعليق فى القسم الاول أعنى غير القلبي بالاستفهام بخلاف القلبي هذا هو المناسب لتمثيل الشارح والمغنى بقوله تعالى أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة بناء على الظاهر كما قاله الشمنى ان مانافية لكن فى التسهيل والهمع تخصيص تعليق هذه الافعال الملحقة بالاستفهام وعليه يكون الوقف على قوله أولم يتفكروا وما بعده استئناف قال الشمنى وقيل ما استفهامية بمعنى النفى أى أى شئ بصاحبكم من الجنون أى ليس به شئ منه اه وعليه لامخالفة فتأمل (فائدة) الجملة بعد المعلق سادة مسد المفعولين ان كان يتعدى اليهما ولم ينصب الاول فان نصبه سدت مسد الثانى نحو علمت زيدا أبومن هو وان لم يتعد اليهما فان كان يتعدى بحرف الجر فهى فى موضع نصب باسقاط الجار نحو فكرت أهذا صحيح أم لاوان كان يتعدى الى واحد سدت مسده نحو عرفت أيهم زيد فان كان مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا أبومن هو فقال جماعة الجملة حال ورد بأن الجملة الانشائية لا تكون حالا وقال آخرون بدل فقيل بدل كل بتقدير مضاف أى عرفت شان زيد وقيل بدل اشتمال ولا حاجة الى تقدير وقال الفارسى مفعول ثان لعرفت بتضمينه معنى علمت واختاره أبوحيان كذا فى الهمع ومثله فى المغنى وزاد أن القول الاخير رد بأن التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس ورجح فى محل آخر القول بالبدلية قال وعلى تضمين عرف معنى علم هل يقال الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لا أبوه قائم أوما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة عامل فى محلها النصب على أنه مفعول ثان وخالف بعضهم لان حكم الجملة فى مثل هذا أن تكون فى موضع نصب وأن لا يؤثر العامل فى لفظها

من المرآة المعلقة التى لامزوجة ولامطلقة ولهذا قال ابن الخشاب لقد أجاد أهل هذه الصناعة فى هذا اللقب لهذا المعنى والرابع قد ألحق بأعمال القلوب فى التعليق أعمال غيرها نحو فلينظر أيها أزكى طعاما فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة

ايان يوم الدين ويستنبؤنك أحق هو ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم أماترى أى برق هاهنا

(لعلم عرفان وظن تهمه * تعدية لواحد ملتزمه) نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيأ ، أى لاتعرفون وتقول سرق مالى وظننت زيدا أى اتهمته واسم المفعول منه مظنون وظنين قال الله تعالى وماهو على الغيب بظنين أى بمتهم وقدنبهت على استعمال بقية أفعال القلوب فى غيرما يتعدى فيه الى مفعولين كما رأيت وانما خص هو علم وظن بالتنبيه لانهما الاصل اذ غيرهما لا ينصب المفعولين الا اذا كان بمعناهما وأيضا فغيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالبا بخلافهما

(ولرأى التى مصدرها (الرؤيا) وهى الحلمية (م) أى انسب

(ما لعلما * طالب مفعولين من قبل انتمى) أى انتسب ماموصول صلته انتمى فى موضع نصب مفعول لانم وطالب حال من علم ولرأى متعلق بانم ولعلما متعلق بانتمى وكذلك من قبل والتقدير انسب لرأى التى مصدرها الرؤيا الذى انتسب لعلم متعدية الى مفعولين من الاحكام وذلك لانها مثلها من حيث الادراك بالحس الباطن قال الشاعر

وان لم يوجد معلق نحو علمت زيد أبوه قائم (قوله أولم يتفكروا الخ) ما نافية على ما مر والجنة الجنون وتفكر لازم علق بما عن الجر وراد الاصل أولم يتفكروا فيما ذكر (قوله لعلم عرفان) من اضافة الدال للمدلول أى لهذه المادة الدالة على العرفان بأى صيغة كانت وكذا يقال فيما بعده والجار والمجرور خبر تعدية وملتزمة نعت تعدية أوملتزمة الخبر والجار والمجرور متعلق به (قوله تعدية لواحد ملتزمة) للفرق فى المعنى بين علم العرفانية وعلم المتعدية الى اثنين بان الاولى تتعلق بنفس الشئ وذاته كعلمت زيدا أى عرفت ذاته والثانية باتصاف الشئ بصفة كعلمت زيدا قائما أى عرفت اتصاف زيد بالقيام كالفرق بين عرف وعلم فمعنى علمت أن زيدا قائم علمت اتصاف زيد بالقيام لا علمت حقيقة القيام المضاف الى زيد فى نفسه ومعنى عرفت أن زيدا قائم عرفت القيام فى نفسه لا اتصاف زيد به وبين المعنيين فرق ظاهر هذا ما ذهب اليه ابن الحاجب وغيره وقال الرضى لا فرق بينهما فى المعنى والفرق فى العمل انما هو باختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين معنى بحكم لفظى (قوله واسم المفعول منه) أما اسم المفعول من ظن التى للرجحان فظنون فقط وأراد اسم المفعول فى المعنى فلا يرد أن ظنينا ليس على وزن اسم المفعول (قوله فى غيرما) أى التركيب أو ماواقعة على المعنى وفى فى فيه سببية (قوله بالتنبيه) أى على استعمالهما فى غيرما يتعديان فيه الى المفعولين (قوله غالبا) احترازمن نحو وجد بمعنى حزن وحقد وحجا بمعنى بخل (قوله بخلافهما) أى عند نصبهما مفعولا واحدا الذى نبه عليه المتن وان عم ظاهر الشرح لزومهما أيضا فلا يرد علم اذا انشقت شفته العليا فانه لازم (قوله التى مصدرها الرؤيا) حل معنى لا حل اعراب ومايلزمه من تغيير اعراب المتن مغتفر لانه غير ظاهر (قوله وهى الحلمية) بضم الحاء نسبة الى الحلم بضم فسكون وبضمتين كما فى القاموس مصدر حلم بفتح اللام أى رأى فى منامه (قوله من قبل) أى قبل ذكر علم العرفانية وهو ظرف لغو متعلق بانتمى كما سيذكره الشارح أتى به لمجرد الايضاح ويصح كونه مستقرا حالا من علم (قوله من الاحكام) أى الا التعليق والالغاء خلافا للشاطبى ح

أبوحنش يؤرقني وطلق * وعمار وآونة أثالا * أراهم رفقتي حتى إذا ما * تجافى الليل وانخزل انخزالا * إذا أنا كالذي يجري لورد * إلى آل فلم يدرك بلالا * فهم من أراهم مفعول أول ورفقتي مفعول ثان وإنما قيد بقوله لطالب مفعولين من قبل لئلا يعتد أنه أعمال على علم العرفانية فإن قلت ليس في قوله الرؤيا نص على المراد إذ الرؤيا تستعمل مصدر الرأى مطلقا حلمية كانت أو يقظية قلت الغالب والمشهور كونها مصدر الحلمية (ولا تجز هنا) في هذا الباب (بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول)

في التصريح وغيره (قوله أبوحنش يؤرقني الخ) أبوحنش وطلق وعمار وأثالة أشخاص فقوله أثالا مرخم في غير النداء للضرورة ويؤرقني أي يسهرني وآونة جمع أوان وهو الحين أي الزمن كذا في القاموس وقول البعض وأوان جمع آن مخالف للنصوص مع كونه يرده أن فعالا ليس من صيغ الجموع وهو منصوب على الظرفية فصل به بين العاطف والمعطوف أعني أثالا وإذا الأولى ظرفية شرطية والثانية فجائية والليل الزمن المعروف ويجوز أن يكون أراد به النوم ومعنى تجافى زال وكذا معنى انخزل واللام في لورد تعليلية والورد بالكسر المنهل أي الماء الذي يورد والآل بالمد قال في المصباح هو الذي يشبه السراب اهـ والسراب كما في القاموس ما تراه نصف النهار كأنه ماء وقال في القاموس الآل السراب أو خاص بما في أول النهار اهـ والبلال بالكسر ما يبل به الحلق من ماء وغيره وأراد به هنا الماء وبحث الدماميني في الاستشهاد بذلك بأن القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقته لأنه محقق ليس الكلام فيه وجعل رفقتي حالا وضعف بأن رفقتي معرفة والحال لا يكون معرفة وأجيب بأن الرفقة بمعنى المرافقين فهو بمعنى اسم الفاعل وإضافته غير محضة وبأن تقول المحقق كونهم رفقته في اليقظة لا كونهم رفقته في المنام الذي كلام الشاعر فيه فلا يرد البحث (قوله وإنما قيد بقوله الخ) ظاهر صنيعه أن من قبل ظرف مستقر حال وهو يخالف ما قدمه من أنه لغو متعلق بانتمى (قوله أو يقظية) في تعبيره باليقظية دون البصرية إشعار بأن الرؤيا قد تكون مصدر الرأى العلمية والبصرية وهذا مذهب الحريري والمصنف أن الرؤيا لا تكون إلا مصدر الحلمية وعليه لا إشكال (قوله الغالب الخ) أي وأما الرؤية بالتاء فالغالب كونها مصدر رأى البصرية ورأى العلمية قال في القاموس الرؤية النظر بالعين وبالقلب (قوله في هذا الباب) لانعدام الفائدة بانعدامهما أو انعدام أحدهما أما في الثاني فظاهر وأما في الأول فلأن الشخص لا يخلو عن ظن أو علم بخلاف المفعول في غيره فيجوز حذفه بدليل وبلا دليل لحصول الفائدة مطلقا وينبغي أن محل امتناع الحذف إذا أريد الإخبار بحصول مطلق ظن أو علم أما إذا أريد ظننت ظنا عجيبا أو عظيما أو نحو ذلك أو أريد إعلام

السامع بتجدد الظن أو العلم أو ابهام المظنون أو المعلوم لنكتة فيذ في الجواز أفاده الروداني ومما يجوز الحذف أيضا تقييد الفعل بظرف أو جار ومجرور نحو ظننت في الدار أو ظننت لك لحصول الفائدة حينئذ نص عليه في التسهيل (قوله ويسمى اقتصارا) أي يسمى الحذف بلا دليل اقتصارا للاقتصار على نسبة الفعل الى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم في صورة حذف المفعولين وعلى أحد المفعولين لتنزيله منزلة المتعدى الى واحد في صورة حذف أحدهما فعلم أن الاقتصار للتنزيل المذكور ولا ينافي ذلك نص البيانيين على أن المنزل منزلة اللازم لا مفعول له لان نظرهم الى المعاني الحاصلة في الحال ونظر النحاة الى الالفاظ بحسب الوضع تعديا ولزوما ووافق في المغني البيانيين ويحتمل أن الاقتصار لا للتنزيل بل مع ملاحظة المفعولين من غير اقامة دليل عليهما والمتجه عندي ضعف القول بالمنع على احتمال التنزيل وضعف القول بالجواز على احتمال الملاحظة وأن الاولى الجمع بين القولين بتوزيعهما على الاحتمالين فاحفظه (قوله أما الثاني فبالاجماع) انما أجمع هنا واختلف فيما بعده لان المفعول حقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد في ظننت زيدا قائما فحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة وحذف الكلمة بتمامها كثير بخلاف حذف جزئها ومثله يقال في الحذف لدليل وانما أجمع على منع حذف أحدهما اقتصارا واختلف في حذف أحدهما اختصارا لان المحذوف لدليل كالمذكور ولهذا أجمع على جواز حذفهما اختصارا واختلف في حذفهما اقتصارا (قوله مطلقا) أي في أفعال العلم وأفعال الظن فهو في مقابلة تفصيل الاعلم الآتي (قوله فهو يرى) أي ما يعتقده حقا وقد يقال كما في الروداني ان قوله تعالى أعنده علم الغيب يشعر بالمفعولين فحذفهما لدليل (قوله وظننتم ظن السوء) أي ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين الى أهليهم منتفيا أبدا وظن السوء مفعول مطلق ولي في كون الحذف هنا لغير دليل نظر لان قوله تعالى بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون الى أهليهم أبدا وزين ذلك في قلوبكم يشعر بالمفعولين أو بما سد مسدهما وهو أن لن ينقلب الخ (قوله من يسمع يخل) أي مسموعه حقا وجعله جماعة كالرضي من الحذف لدليل قال الروداني

و يسمى اقتصارا أما الثاني فبالاجماع وفي الاول وهو حذفهما معا اقتصارا خلاف فعن سيبويه والاخفش المنع مطلقا كما هو ظاهر اطلاق النظم وعن الاكثرين الجواز مطلقا تمسكا بنحو أعنده علم الغيب فهو يرى أي يعلم وظننتم ظن السوء وقولهم من يسمع يخل

وعن الاعلم الجواز في أفعال الظن دون أفعال العلم أما حذفهما لدليل ويسمى اختصارا فجائز اجماعا نحو أين شركائي الذين كنتم تزعمون وقوله

بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عارا على وتحسب

وفي حذف أحدهما لدليل اختصارا خلاف فمنعه ابن ملكون وأجازه الجمهور من ذلك والمحذوف الاول قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم في قراءة يحسبن بالياء آخر الحروف أي ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا ومنه والمحذوف الثاني قوله

ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم

أي فلا تظني غيره واقعا مني (وكتظن) علما ومعنى (اجعل) جوازا (تقول) مضارع قال المبدوء بتاء الخطاب فانصب به مفعولين (ان ولي مستفهما به) من حرف أو اسم (ولم ينفصل) عنه (بغير ظرف او كظرف) وهو الجار والمجرور (أو عمل) أي

و ينبغي أن لا يختلف في أنه الحق الظهور أن يسمع دليل على المفعول الاول وسال القصا المحب دليل على الثاني وما قيل لا دلالة فيه على الثاني قطعا مكابرة لمقتضى الذوق السليم اه ومنهم من تخلص عن ذلك بجعل جعله من الحاذف لغير دليل على أن المعنى من يسمع خبرا يحصل له خيلة أي ظن تنزيله منزلة اللازم (قوله وعن الاعلم الجواز في أفعال الظن) لكثرة السماع فيها اه تصريح (قوله تزعمون) التقدير تزعمونهم شركائي أو تزعمون أنهم شركائي جريا على الاكثر من تعدي زعم الى أن وصلتها ولا يرد أن الكلام في حذف المفعولين لا في حذف ما يسد مسدهما الا ان ما يسد مسدهما بمنزلتهما (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ في المعنى قاله الروداني (قوله ابن ملكون) ضبطه بعضهم بضم الميم فخره (قوله هو خيرا) هو ضمير فصل والمفعول الاول محذوف قدره الشارح فيما يأتي ما يبخلون به ويصح تقديره بخلهم (قوله بالياء آخر الحروف) أما على قراءة الفوقية فالفعل استوفى مفعوليه مع تقدير مضاف أي ولا تحسبن بخل الذين يبخلون الخ (قوله ولقد نزلت الخ) كون البيت منه مبني على أن مني متعلق بنزلت وهو الظاهر أما على أنه مفعول ثان لتظن أي فلا تظني غيره كائنا مني ملبس منه فقول الشارح أي لا تظني غيره واقعا مني موهم خلاف المراد والتاء مكسورة كما في التصريح ولعل ضمير غيره لنزول المفهوم من نزلت والمحب المكرم بوزن اسم المفعول فيهما كما في التصريح (قوله وكتظن) مفعول ثان لاجعل ومفعوله الاول تقول (قوله علما ومعنى) أي عند الجمهور وقيل عملا فقط وتظهر ثمرة الخلاف كما بحثه صاحب التصريح في الالغاء والتعليق فيجريان فيه على الاول دون الثاني (قوله جوازا) فلذا تجوز الحكاية مع استيفاء الشروط الآتية لكن اذا حكي به كان بمعنى التلفظ كما في الروداني (قوله مضارع قال) والحق به السيرافي قلت الخطاب والكوفيون قل بالامر كما في التصريح (قوله بتاء الخطاب) أي لا بقيد الافراد والتذكير دماميني (قوله مستفهما به) أي عن الفعل أو عن غيره مما يتعلق به كما في الدماميني وغيره وان اقتضى كلام بعضهم كالصريح اشتراط كون الاستفهام عن الفعل فالثاني نحو علام تقول البيت فان الاستفهام عن سبب القول لا عن القول ونحو متى

معمول (وان ببعض ذى)
المذكورات (فصلت يحتمل)
في ذلك حيث لا فصل قوله
علام تقول الرمح يثقل عاتقى
اذا أنالم أطعن اذا الخيل كرّت
وقوله
متى تقول القلص الرواسما
يدنين أم قاسم وقاسما
ومنه مع الفصل بالظرف قوله
أبعد بعد تقول الدار جامعة
شملى بهم أم تقول البعد محتوما
ومنه مع الفصل بالمعمول قوله
أجهالا تقول بنى لؤى
لعمر أبيك أم متجاهلينا
فان فقد شرط من هذه
الاربعة تعين رفع الجزءين
على الحكاية نحو قال زيد عمرو
منطلق ويقول زيد عمرو
منطلق وأنت تقول زيد منطلق
وأأنت تقول زيد منطلق
تنبيه زاد السهيلى شرطا
آخر وهو أن لا يتعدى

تقول القلص الرواسما البيت فان متى ظرف ليدنين (قوله أى معمول) المراد به مايعم المفعول به معا نحو أزيدا قائما تقول ومعمول المعمول نحو أهندا تقول زيدا ضاربا والمعمول غير المفعول كالحال نحو أراكبا تقول زيدا آتيا أفاده سم (قوله وان ببعض ذى) أى منفردا أو مجتمعا مع أحد أخويه أو معهما فالفصل بكلها كالفصل ببعضها على ما بحثه سم قال لان الاصل فى ضم الجائز الى الجائز الجواز قال يس والاقرب أنه احتراز من الفصل بكلها قال ويشهد له النهى عن تتبع الرخص فى الشرعيات وعلى هذا يندفع أن قوله وان ببعض ذى الخ حشو لانه لم يفد زيادة على ماقبله (قوله علام تقول الخ) ما استفهامية حذفت ألفها لدخول الجار عليها وأطعن بضم العين وفتحها يدل عليه قول القاموس طعنه بالرمح كمنعه ونصره طعنا ضربه ووخزه اه قيل والطعن فى السن من باب منع وفى المصباح طعنه بالرمح ضربه وطعن فى المفازة ذهب وفى السن كبر وفى الامر أخذ فيه ودخل وطعن فيه بالقول وعليه طعنا وطعنانا قدح وعاب وباب الكل نصر وجاء الاخير من باب منع فى لغة وأجاز الفراء فتح عين المضارع فى الكل لمكان حرف الحلق اه بالمعنى واذا الاولى ظرف ليثقل والثانية ظرف للم أطعن والمعنى بأى حجة أحمل السلاح اذا لم أقاتل عند كرّ الخيل (قوله القلص) بضمتين جمع قلوص الناقة الشابة الرواسم جمع راسمة من الرسم وهو التأثير فى الارض لشدة الوطء كذا فى القاموس (قوله أبعد بعد الخ) هذا مثال الفصل بالظرف الزمانى ومثال الفصل بالظرف المكانى أعندى تقول زيدا جالسا (قوله شملى) مصدر شملهم الامر كفرح ونصر شملا وشملا وشمولا اذا عمهم كما فى القاموس وفى شواهد العينى هو الاجتماع وفى المصباح جمع الله شملهم أى ماتفرق من أمرهم وفرق شملهم أى ما اجتمع من أمرهم (قوله وأأنت تقول زيد منطلق) انما يتعين فيه الرفع اذا جعل الضمير مبتدأ فان جعل فاعل فعل محذوف يفسره المذكور جاز العمل اتفاقا لتوفر الشروط كذا فى التوضيح واستشكله فى التصريح بما نقله عن الموضح فى الحواشى من أن الحكم انما هو للمذكور وأما المضمر فلا عمل له الا فى الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل

بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للفصل ودكرا الظاهر لمجرد التفسير (قوله باللام) لانها تبعده من الظن (قوله أن يكون حاضرا) وعليه فيشترط في الاستفهام أن لا يكون بل لانها تخصص المضارع بالاستقبال والذى عليه الاكثر عدم اشتراط الحضور فالاستفهام على الملاقة واستدل لما عليه الاكثر بنحو قوله فمتى تقول الدار تجمعنا بنصب الدار على أنه المفعول الأول وتجمعنا في موضع الثاني فقد عمل مع استقباله لان متى ظرف مستقبل متعلق به وبحث فيه الرضى والدمامينى وغيرهما بأنا لا نسلم تعلق متى بتقول بل هي متعلقة بتجمعنا فالمستقبل هو الجمع وأما الظن فحال وكون الاستفهام عن القول غير شرط كما صرح في شرحه نظر الشيخ خالد بأن الفعل على هذا البحث ليس هو المسئول عنه قال الدمامينى فان قيل المسئول عنه هو ما يلي أداة الاستفهام فالجواب أن ذلك في الهمزة وأم وهل على ما فيه لانها أحرف لا موضع لها من الاعراب فأما الاسماء فانه ارتبط بما بعدها أو معمولاتها فذلك هو المسئول عنه (قوله وفى شرحه أن يكون الخ) ظاهر العبارة أن هذا شرط آخر غير ما ذكره في التسهيل وليس كذلك بل هو تفسير له فيؤول كلام الشارح بأن المعنى وفسره في شرحه بأن يكون الخ (قوله وأجرى القول كظن مطلقا عند سليم) وهل يعملونه بناء على معناه أو لا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن قولان اختار ثانيهما ابن جنى وعلى الأول الاعلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله قالت وكنت الخ اه سم ووجه الاستدلال أنه ليس المعنى على الظن لان هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا اسرائين لانها اعتقد في الضباب أنها من مسخ بني اسرائيل قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ واسرائين على تقدير مضاف أي مسخ بني اسرائين فحذف المضاف الذى هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره بالفتحة لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرائيل اه تصريح (قوله هذا) اشارة الى ضب صاده الاعرابي قائل هذا البيت والضمير في قالت الى امرأته اسرائينا أي من ممسوخ بني اسرائين لغة في اسرائيل ومعناه عبد الله (قوله على هذه اللغة) مقتضاه عدم النصب على غير لغة سليم وان أجرى القول مجرى

باللام نحو أتقول لزيد عمرو) منطلق وزاد في التسهيل أن يكون حاضرا وفى شرحه أن يكون مقصودا به الحال هذا كله في غير لغة سليم

(وأجرى القول كظن مطلقا) أي ولو مع فقد الشروط المذكورة (عند سليم نحو قل ذا مشفقا) وقوله
قالت وكنت رجلا فطينا
هذا لعمر الله اسرائينا
وتنبيه على هذه اللغة

الظن وهو المنقول عن الكوفيين لقوة اجرائه مجرى الظن عند سليم دون غيرهم والمنقول عن البصريين الفتح اذا أجرى مجرى الظن على لغة سليم وغيرها (قوله تفتح أن) أى جوازا الماصر أن الحكاية جائزة حتى مع استيفاء الشروط وقوله وشبهه أى من بقية تصرفات القول (قوله آيب أهل بلدة) أى الى أهل بلدة اسم فاعل من أبت الى بنى فلان أتيتهم ليلا كذا فى شواهد العينى وفى القاموس أنه بمعنى رجع وضمير عنه يعود الى الجل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد التحتية البرذعة والهجير بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والأصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر كما فى التصريح وغيره (قوله حيث تضمن معنى الظن) المناسب لقوله سابقا وكتظن عملا ومعنى أن يقول حيث كان بمعنى الظن لايهام عبارته أن القول فى هذه الحالة مستعمل فى معناه الأصلى أيضا (قوله وهو على نوعين) بقى ثالث وهو المفرد الذى مدلوله لفظ نحو قلت كلمة اذا كنت تلفظت بلفظة زيد مثلا صرح به الرضى (قوله ان منع هذا النوع) وجعل ابراهيم فى الآية منادى أو خبر المبتدا محذوف (قوله واما جملة) أى ملفوظ بجميع أجزائها أولا كما فى قالوا سلاما قال سلام أى سلمنا سلاما وعليكم سلام (قوله فتحكى به) يقتضى اعتبار كونها متلفظا بها قبل هذا الكلام والا لم يكن القول حكاية لها وهو كذلك وأما الحكاية بما لم يتلفظ به قبل وكقول المصنف قال محمد الخ فعلى طريق المجاز كما مر واعلم أن الأصل فى الحكاية بالقول أن يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز على المعنى باجماع فاذا قال زيد عمرو منطلق فلك أن تقول قال زيد عمرو منطلق أو المنطلق عمرو وكذا فى الهمع وقال الرضى فلك أن تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان قام زيد واذا قال زيد أنا قائم وقلت لعمرو وأنت بخيل فلك أن تقول قال زيد أنا قائم وقلت لعمرو وأنت بخيل رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمرا فيه غائبان اه وصريح صدر عبارته جواز تغيير الاسمية بالفعلية وهو ما رأيته بخط الشنوانى والظاهر أن العكس كذلك قال فى الهمع وتحكى الجملة الملحونة بالمعنى فتقول فى قول زيد عمرو وقائم بالجر قال زيد عمرو قائم بالرفع وهل تجوز حكايتها باللفظ

تفتح أن بعد قلت وشبهه ومنه قوله اذا قلت أنى آيب أهل بلدة وضعت بها عنه الولية بالهجير * اه * حاشية * قد عرفت أن القول انما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن والا فهو وفروعه مما يتعدى الى واحد ومفعوله اما مفرد وهو على نوعين مفرد فى معنى الجملة نحو قلت شعرا وخطبة وحديثا ومفرد يراد به مجرد اللفظ نحو يقال له ابراهيم أى يطلق عليه هذا الاسم ولو كان مبنيا للفاعل لنصب ابراهيم خلافا لمن منع هذا النوع وممن أجازه ابن خروف والزمخشرى واما جملة فتحكى به فتكون

فى موضع مفعوله والله اعلم

(أعلم وأرى)

(الى ثلاثة) من المفاعيل (رأى وعلما) المتعديين الى مفعولين (عدوا اذا) دخلت عليهما همزة النقل و (صارا أرى وأعلما) لان هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثى فيتعدى بها الى مفعول كان لازما قبل فيصير متعديا الى كان لازما نحو جلس زيد وأجلست زيدا ويزاد مفعولا ان كان متعديا نحو لبس زيد جبة وألبست زيدا جبة ورأيت الحق غالبا وأرانى الله الحق غالبا وعلمت الصدق نافعا وأعلمنى الله الصدق نافعا (وما) حقق (لمفعولى علمت) ورأيت من الاحكام (مطلقا* للثانى والثالث) من مفاعيل أعلم وأرى (أيضا حققا) فيجوز حذفهما معا اختصارا اجماعا وفى حذف أحدهما اختصارا ما سبق ويمتنع حذف أحدهما اقتصارا اجماعا

ولان صحح ابن عصفور المنع قال لانهم اذا جوّزوا المعنى فى العربية فينبغى أن يلتزموه فى الملحونة اه والوجه عندى الجواز اذا كان قصد الحاكى حكاية اللحن (قوله فى موضع مفعوله) أى المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق النوعى عند غيرهم

(أعلم وأرى)

كذا فى نسخ وفى نسخ أخرى أرى وأعلم ووجهت هذه بأن فيها موافقة الترجمة لما بعدها فى الترتيب ووجهت الاولى بأن المخالفة ليتعادل كل من أرى وأعلم اذ لا مزية لاحداهما على الاخرى فليست احداهما تابعة فى العمل للاخرى فليست احدى النسختين أحسن كما زعمه بعض وتبعه البعض وأصل أرى أرأى قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى الساكن قبلها (قوله رأى) ولو حلمية نحو اذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا (قوله على الفعل الثلاثى) قيد بذلك لان غير الثلاثى لا تدخل عليه همزة النقل (قوله ان كان متعديا) أى لواحد أو اثنين بقرينة التمثيل (قوله وما حقق) قدّر التعلق حقق دون كان أو استقر مثلا لانه الذى يشعر به قول المصنف للثانى والثالث أيضا حققا (قوله مطلقا) حال من ضمير حقق متعلق قوله لمفعولى أو حققا متعلق قوله للثانى والثالث أو صفة لمفعول مطلق أى تحقيقا مطلقا أى عن التقييد بحكم بخصوصه من الاحكام المتقدمة ويحتمل على جعله مرتبطا بحققا المتعلق قوله للثانى والثالث أن الاطلاق عن التقييد ببعض الاحوال كبناء أعلم ونحوه للمجهول ردا على من اشترطه لجواز الالغاء والتعليق فى هذا الباب ليكون بمنزلة ظننت لفظا فى طلب مفعولين (قوله للثانى والثالث) أى لان أصلهما المبتدأ والخبر كمفعولى علمت ورأيت (قوله فيجوز حذفهما معا) أى مع ذكر الاول أوحده بل يجوز حذف الثلاثة ولو اقتصارا ففى التصريح أما حذف الثلاثة فالصواب كما قال الناظم جوازه مطلقا لحصول الفائدة اذ الاعلام يخلو عنه الشخص فلا يكون كحذف مفعولى ظننت وحينئذ فالمتن مخصوص بغير الحذف (قوله وفى حذف أحدهما اختصارا ما سبق) أى من الخلاف ووجه القول بالمنع فى حذف أحدهما

وفى حذفهما معا اقتصارا الخلف السابق ويجوز الغاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمرو اعلم المتراكم البركة أعلمنا الله مع الاكابر وقوله وأنت أرانى الله أمنع عاصم * وأرأف مستكفى وأسمح واهب * وكذلك يعلق الفعل عنهما نحو أعلمت زيد العمرو قائم وأريت خالدا البكر منطلق وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا الغاؤه ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا (وان تعديا) أى رأى وعلم (لواحد بلا همز) بأن كانت رأى بصرية وعلم عرفانية (فلاثنين به) أى بالهمز (توصلا) لما عرفت فتقول أريت زيدا الهلال وأعلمته الخبر (والثان منهما) أى من هذين المفعولين (كثانى اثنى) مفعولى (كسا) وبابه من كل فعل يتعدى الى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو كسوت زيدا جبة وأعطيته درهما (فهو) أى الثانى من هذين المفعولين (به) أى بالثانى من مفعولى باب كسا (فى كل حكم ذو ائتسا) أى ذو اقتداء فيمتنع أن يخبر به عن الأول ويجوز الاقتصار عليه وعلى الأول و يمتنع الالغاء نعم يستثنى من اطلاقه التعليق فان أعلم وأرى هذين يعلقان عن الثانى لان أعلم قلبية وأرى وان كانت بصرية فهى ملحقة بالقلبية فى ذلك ومن تعليق أرى عن الثانى قوله تعالى رب أرنى كيف تحيى الموتى (وكرى السابق) المتعدى الى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الاحكام

من الاقتصار على ما هو كجزء الكلمة كما أوضحناه فى الباب السابق (قوله وفى حذفهما معا الخ) قال سم قضيته أن المانع هنالك مانع هنا وهو ضرر لازم لحصول الفائدة هنا بذكر الاول بخلافه هنالك على أن الفائدة تحصل بدون ذكر الاول أيضا كما علمت مما مر عن ابن مالك (قوله وأنت أرانى الله الخ) الأصل أرانى الله اياك أمنع عاصم فلما قدم المفعول الثانى أبدل بضمير الرفع وجعل مبتدأ والعاصم الحافظ (قوله مستكفى) بفتح الفاء كما فى العينى أى مطلوبا منه الكفاية (قوله ويجوز حذفه) أى مع حذفهما أو ذكرهما وكذا مع حذف أحدهما فقط اختصارا على الخلاف (قوله فلاثنين به توصلا) اعترض بأن المسموع تعديه علم بمعنى عرف الى اثنين بالتضعيف نحو وعلم آدم الاسماء كلها الا بالهمزة وأجيب بأن فى كلام الشاطبى دلالة على سماع تعديته بالهمزة الى اثنين ولو سلم عدم السماع فالقياس على نحو ألبست زيدا جبة جائز وتوصلا اما ماض مبنى للمجهول أو فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف ويرجح هذا وجود الفاء بدون احتياج الى تقدير قد عقبه بخلاف الاول (قوله لما عرفت) أى فى أول الباب (قوله اثنى مفعولى) الاضافة بيانية (قوله فهو به الخ) أتى به دفعا لما قد يتوهم من أن التشبيه فى بعض الاحكام فقط لكن لو قال بدل هذا الشطر * ومن يعلق ههنا فما أسا * لكان أحسن كما ستعرفه (قوله فى كل حكم ذو ائتسا) منه عدم صحة كونه جملة كالمشبه به وكأن هذا حكمة اقتصار الناظم على الثانى لانه لو شبه المفعولين بمفعولى كسا لتوهم أنه من تشبيه المجموع بالمجموع وأنه فى غير امتناع كون الثانى جملة بدليل أن الأول لا يكون جملة قاله سم (قوله ويجوز الاقتصار عليه وعلى الاول) ويجوز حذفهما معا كما فى التصريح وغيره (قوله ويمتنع الالغاء) تقول زيدا الهلال أريت وزيدا الكتابة أعلمت بالاعمال وجوبا كما تقول زيدا درهما اعطيت وانما امتنع الالغاء لامتناع الاخبار بالثانى عن الاول (قوله ومن تعليق أرى عن الثانى) أى بناء على أن

إن وجهنا نصرته وإنما هو ويدل عليه الاستشهاد من الناص بصدده وفي
التمثيل بالآية لتعليق الفعل بحث لاحتمال أن تكون كيف بمعنى الكيفية
لأن كيف تستعمل اسما مجردا عن الاستفهام بمعنى كيفية كما قيل به
في قوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك ويكون مضافا إلى الفعل بعده بتأويله
بالمصدر كما في يوم ينفع فالمعنى أرني كيفية إحيائك الموتى فظهر أن أرني
كيفية إحيائك مبين لكن يرد عليه أنه لا تأويل بالمصدر وإن سلك حمله على
بإحياء لكونها مضافا إليها أفاده الروداني وتقرير المصرح وتبعه غير واحد
كالمص في الحديث بأن جملة كيف تحيي الموتى يحتمل كونها في تأويل مصدر
مفعول أرني أي أرني كيفية إحيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك
في قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم أن التقدير كيفية فعلنا بهم
فليست الآية من باب التعليق يرد عليه أن الكيفية ليست مصدرا (قوله نبا
وأخبرا الخ) قال شيخ الإسلام اعلم أن نبأ وأنبأ وحدث وأخبر وخبر لم تقع
تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل في كلام العرب إلا وهي مبنية للمفعول اهـ وقد وقع
في القرآن تعديته مبنية للفاعل إلى واحد صريح واثنين سدت مسدهما إن
المكسورة المعلقة باللام ومعمولاها في قوله تعالى ينبئكم إذا مزقتم الآية
إلا أن يقال مراد شيخ الإسلام ثلاثة مفاعيل صريحة وفي الدماميني من
ألحق هذه الأفعال بأعلم ليس قائلا بأن الهمزة والتضعيف فيها للنقل إذ لم
يثبت في لسانهم ما نقل عنه ما ذكر وإنما هو من باب التضمين أي تضمينها
معنى أعلم وفي قول الشارح لتضمنهما معناه إشارة إلى ذلك وفي التصريح عن
الناظم أن أولى من اعتبار التضمين حمل الثاني منها على نزع الخافض
والثالث على الحال وعندي فيه نظر إذ الحال قيد في عاملها على معنى
في فيكون التقدير أخبرت زيدا عمرا في حال كونه قائما فيعطي الكلام تقييد
الإخبار بحالة قيام عمرو ولا يعطي ما أخبر به من أحوال عمرو مع أن هذا هو
المطلوب دون ذلك وانظر ما المانع من كون الهمزة والتضعيف للنقل عن
فعل مقدر وأن له نظائر كثيرة فاعرفه (قوله نبئت زرعة الخ) التاء نائب فاعل
وهي المفعول الأول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدي إلى الخ مفعول ثالث
وجملة والسفاهة كاسمها أي قبيحة اعتراضية غرض الشاعر ذم زرعة

(نبا) و(أخبرا) و(حدث)
و(أنبا) و(كذاك خبرا)
لتضمنهما معناه كقوله
نبئت زرعة والسفاهة
كاسمها * يهدي إلى غرائب
الأشعار * وكقوله
وما عليك إذا أخبرتني دنفا
وغاب بعلك يوما أن تعوديني
وكقوله * أو منعتم ما تسألون
فمن حدثتموه له علينا الولاء

وكقوله وأنبئت قيسا ولم أبله * كما زعموا خير أهل اليمن * وكقوله * وخبرت سوداء الغميم مريضة * فأقبلت من أهلي بمصر أعودها * تنبيه * دخول همزة النقل وصوغ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة الى ماينشأ عنهما فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديا الى مفعول لم يكن متعديا اليه بدونها وصوغه للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا اليه قبل الصوغ فالذى لا يتعدى ان دخلته همزة النقل تعدى الى واحد والمتعدى الى ثلاثة اذا صغته للمفعول صار متعديا الى اثنين وذو الاثنين يصير متعديا الى واحد وذو الواحد يصير غير متعد فان كان المصوغ للمفعول من باب أعلم لحق بباب ظن وان كان من باب ظن لحق بباب كان وكالمصوغ للمفعول في ذلك المطاوع اه * (خاتمة) * أجاز الأخفش أن يعامل غير علم ورأى من أخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما في النقل الى ثلاثة بالهمزة فيقال على مذهبه أظننت زيدا عمرا فاضلا وكذلك أحسبت وأخلت وأزعمت ومذهبه في ذلك ضعيف لان المتعدى بالهمزة فرع المتعدى بالتجرد وليس في الافعال متعد بالتجرد الى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة وكان مقتضى هذا أن لا ينقل علم ورأى الى ثلاثة لكن ورد السماع بنقلهما فقبل و وجب أن لا يقاس عليهما ولا يستعمل استعمالهما الا ماسمع ولو ساغ القياس على أعلم وأرى لجاز أن قال ألبست زيدا عمرا ثوبا وهذا لا يجوز اجماعا والله أعلم

الذى كان يسفه عليه في اشعاره (قوله وما عليك الخ) ما للاستفهام الانكارى أى أى شئ عليك وقوله أن تعودينى أى في أن تعودينى متعلق بما تعلق به عليك وقول البعض أن تعودينى مفعول لعليك فاسد (قوله ماتسألون) بالبنا للمجهول كما قاله شيخنا (قوله ولم أبله) أى أجربه كما زعموا أى بلوا كالبلو الذى زعموه (قوله سوداء الغميم) سوداء لقب امرأة كانت تنزل بموضع من بلاد غطفان يسمى الغميم بفتح الغين المعجمة واسمها ليلى وقوله بمصر صفة لاهلى أى الكائنين بمصر وجملة أعودها حال من تاء فأقبلت (قوله فالذى لا يتعدى الخ) تفريع على قوله فدخول الهمزة الخ ولم يقل والذى يتعدى الى واحد ان دخلته همزة النقل تعدى الى اثنين والذى يتعدى الى اثنين ان دخلته همزة النقل تعدى الى ثلاثة لتقدم ذلك أول الباب وانما ذكر القسم الأول مع تقدمه هناك أيضا توطئة لقوله والمتعدى الى ثلاثة الخ (قوله لحق بباب ظن) أى في التعدى الى اثنين لا في سائر الاحكام كما هو ظاهر فلا يقال المفعولان في باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصارا لعدم الفائدة كما تقدم بخلافهما هنا (قوله المطاوع) هو الدال على أثر فاعل فعل آخر ككسرته فانكسر فطاوع المتعدى الى ثلاثة متعد الى اثنين كأعلمته الصدق نافعا فعلمه نافعا ومطاوع المتعدى الى اثنين متعد الى واحد كعلمته الحساب فتعلمه ومطاوع المتعدى الى واحد لازم ككسرته فانكسر (قوله الثنائية) أى المتعدية الى اثنين اما غير الثنائية من القلبية كفهم وحزن فلا يعامل معاملة علم ورأى في النقل الى ثلاثة بالهمزة اتفاقا وان كان منه ماينقل بها الى اثنين كفهم والى واحد كحزن (قوله بالتجرد) أى من الهمزة والتضعيف (قوله فيحمل) أى يقاس بالنصب في جواب النفى (قوله ووجب أن لا يقاس عليهما) لان الخارج عن القياس لا يقاس عليه (قوله لجاز أن يقال ألبست الخ) فيه أن نحو ماذكر لا يجوز ولو جوزنا القياس على أعلم وأرى لان لبس متعد لواحد

فالهمزة انما تعديه الى الثانى فقط فكان الأولى أن يقول لجاز أن يقال أكون زيدا عمرا جبة

(الفاعل)

(قوله فى عرف النحاة) وأما فى اللغة فمن أوجد الفعل (قوله أسند اليه فعل) أى على وجه الاثبات أو النفى أو التعليق أو الانشاء فدخل الفاعل فى لم يضرب زيد وان ضرب زيد وهل قام زيد والمتبادر من الاسناد الاسناد أصالة فخرج من التوابع البدل والمعطوف بالحرف لان الاسناد فيهما تبعى قال يس على أنا لا نسلم الاسناد فى البدل بناء على أن عامله مقدر من جنس الأول قال شيخنا أى فالمذكور لم يسند اليه أصلا وكلامنا فيه لا فى المقدر اه وأما بقية التوابع فلا اسناد فيها والمراد الاسناد ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل (قوله تام) قال الشارح فى شرحه على التوضيح لا حاجة الى هذا القيد لان المخرج به وهو اسم كان خرج بقيد أسند اليه فعل لان اسم كان لم يسند اليه كان لان معناه ليس منسوبا اليه وانما هو منسوب الى مضمون الجملة اه وفيه نظر يعلم مما قدمناه فى باب كان وأخواتها (قوله أصلى الصيغة) المراد بأصالتها عدم تحويلها الى صيغة ما لم يسم فاعله لا عدم التصرف فيها مطلقا حتى يعترض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد بفتح فسكون أو بكسر فسكون أو بكسرتين لان الفعل فيهما ليس أصلى الصيغة لان الصيغة الأصلية بفتح فكسر نعم لو قال على طريقة فعل لكان أوضح والصيغة كما قال القانى كيفية تعرض لحروف الكلمة باعتبار حركاتها وسكناتها وتقدم بعضها على بعض (قوله أو مؤول به) أى الفعل كما مشى عليه الشارح فيما يأتى ومعنى كونه مؤولا بالفعل كونه بمعناه وحالا محله فدخل اسم الفعل (قوله كرفوعى أتى) عطفا على أتى ونعم واحدا كما أشار اليه الشارح لان الرافع فى كل فعل (قوله الصريح) المراد به ما قابل المؤول بقرينة المقابلة فدخل فيه الضمير فى نحو قاما وقم (قوله والمؤول به) أى لوجود سابك ولو تقديرا وهو هنا أن المفتوحة وأن الناصبة لفعل وما ودكى ولو فلا يؤول الفاعل بالاسم من غير سابك عند البصريين وانما يقدر منه أن الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها كذا فى التصريح واستثنى الدمامينى باب

(الفاعل)

(الفاعل) فى عرف النحاة هو (الاسم) الذى أسند اليه فعل تام أصلى الصيغة أو مؤول به (كمرفوعى) الفعل والصفة من قولك (أتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى) فكل من زيد والفتى فاعل لانه أسند اليه فعل تام أصلى الصيغة الا أن الاول متصرف والثانى جامد ووجهه فاعل لانه أسند اليه مؤول بالفعل المذكور وهو منيرا الذى أسند اليه فعل يشمل الاسم الصريح كما مثل والمؤول به نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا والتقييد بالفعل

التسوية ان جعلنا سواء في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم خبرا وما بعده فاعلا وظاهر كلام الشارح أن الفاعل لا يكون جملة وهو كذلك على مذهب البصريين المختار وقيل تقع فاعلا مطلقا نحو يعجبني يقوم زيد وظهر لي اقام زيد بدليل ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم ولا حجة فيهما أما الأول فلاحتمال أن يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحا به في قوله * بدا لي من تلك القلوص بداء * وجملة ليسجننه جواب قسم محذوف ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ولا يمنع من هذا كون القسم انشاء لان المفسر هنا في الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذي هو خبر وهذا المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذي بدا لهم كذا في المغني وأما الثاني فلما يأتي وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبي بمعلق وقال الدماميني تبعا للمغني تقع ان كان التعليق بالاستفهام كالمثال الثاني والآية الثانية لان الاسناد حينئذ في الحقيقة الى مضاف محذوف لا الى الجملة اذ المعنى ظهر لي جواب أقام زيد وهذا التقدير لا بد منه دفعا للتناقض اذ ظهور الشيء مناف للاستفهام عنه اه فالأقوال أربعة وصرح بعضهم بأن اسناد الفعل الى الجملة عند من جوزه انما هو باعتبار مضمونها (قوله يخرج المبتدا) أورد عليه أنه يدخل في قوله أو مؤول به فان زيدا من زيد قائم أسند اليه مؤول بالفعل وأجاب سم بأن المتبادر من قوله أسند اليه فعل أو مؤول به ما يكون المسند فيه مادكر فقط ولا كذلك زيد قائم فان المسند اسم الفاعل مع الضمير المستتر فيه (قوله و بأصلي الصيغة النائب عن الفاعل) ومن يسميه فاعلا يحذف هذا القيد كما أن من يسمى اسم كان فاعلا يحذف قيد التمام وكلام الشارح مبني على الصحيح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم أما على القول بأنها صيغة أصلية فيحتاج الى ابدال قولنا أصلي الصيغة بقولنا على طريقة فعل (قوله صفة) المراد بها ما يشمل اسم الفاعل واسم التفضيل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة ومن الصفة الجامد المؤول بالمشتق كأسد بمعنى شجاع (قوله أو مصدر) لعله أراد به ما يشمل اسم المصدر فالمصدر نحو أعجبني ضرب زيد الأمير واسمه نحو أعجبني عطاء المال عمرو واسم الفعل

يخرج المبتدا وبالتمام نحو اسم كان و بأصلي الصيغة النائب عن الفاعل وذكر أو مؤول به لادخال الفاعل المسند اليه صفة كما مثل أو مصدر أو اسم فعل أو ظرف أو شبهه *تنبيه* للفاعل

نحو هيهات نجد والظرف نحو أعندك زيد وشبهه هو الجار والمجرور نحو أفى الله شك وهذا بحسب الظاهر والا ففى الحقيقة العامل فى الفاعل متعلق الظرف وشبهه (قوله أحكام) أى سبعة بحسب ماذكره المصنف والشارح لكن من أحكامه مالم يذكراه كوحدته فلا يتعدد الفاعل فى نحو اختصم زيد وعمرو والمجموع اذ هو المسند اليه فلا تعدد الا فى أجزائه لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع الاعراب جعل فى اجزائه وأما قوله ة تلقفها رجل رجل فالاصل فتلقفها الناس رجلا رجلا أى متناوبين فحذف الفاعل وأقيم الحال مقامه (قوله باضافة المصدر) أى بالمصدر المضاف أو الباء سببية ليجرى كلامه على الأصح من ان العامل المضاف وماذكره الشارح من تسمية المجرور بالمصدر أو الحرف الزائد فاعلا هو المشهور وذهب بعضهم الى أن المجرور بالمصدر وبالحرف الزائد أو شبهه لا يسمى فاعلا اصطلاحا (قوله بمن أو الباء الزائدتين) مثلهما اللام الزائدة نحو هيهات هيهات لما توعدون (قوله بما لاقت) فالباء زائدة وما فاعل يأتيك وجملة والانباء تنمى أى تشيع حالية (قوله على محله) جرى على أحد القولين مبنى على عدم اختصاص المحلى بالمبنيات والمهمل وأيد بعدم لزوم اجتماع حركتى اعراب فى آخر الكلمة وهذا قول الاكثر والثانى انه تقديرى لا محلى بناء على اختصاص المحلى بهما وأيد بقول الرضى معنى كون الكلمة معربة بكذا محلا انها فى موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابه كذا لا تقتضانه ان المحلى لا يكون فى المعرب كما هنا وفرقهم بين المحلى والتقديرى بأن المانع فى المحلى قائم بجملة الكلمة وفى التقديرى بالحرف الاخير منها القيام المانع هنا بالحرف الاخير ويمكن اجراء كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بالمحلى ماقابل اللفظى (قوله حتى يجوز) حتى ابتدائية والفعل مرفوع بعدها لكن جواز رفع التابع مخصوص بالفاعل المجرور بالحرف الزائد دون المجرور بالمصدر قاله البعض ثم فرق بفرق احسن منه ان يقال الفرق ضعف الجار فى الاول لكونه حرفا زائدا وقوته فى الثانى لكن فى حاشية شيخنا ان ما اضيف اليه المصدر أو اسمه يجوز فى تابعه الرفع والجر ولو كان معرفة اهـ وهذا هو الذى سيصرح به المصنف فى باب المصدر بقوله

أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعض وسيذكر الباقى الاول الرفع وقد يجر لفظه باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم أو اسمه نحو من قبلة الرجل امرأته الوضوء أو بمن أو الباء الزائدتين نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير ونحو وكفى بالله شهيدا وقوله ألم يأتيك والانباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد ويقضى حينئذ بالرفع على محله حتى يجوز فى تابعه الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل نحو ماجاءنى من رجل كريم وكريم وما جاءنى من رجل ولا امرأة ولا امرأة

وجر ما يتبع ما جر ومن * راعى فى الاتباع المحل فحسن

فانظر من أين اتى للبعض ما قاله (قوله فان كان المعطوف) أى على المجرور بمن وكذا اذا كان المعطوف نكرة والعطف ببل أو لكن لان ما بعد النفى والنهى لاثبات الحكم لما بعدهما نعم ان قصد ببل نقل النفى لما بعدها كما جوزه المبرد وعبد الوارث جاز الجر فيما يظهر (قوله جر الفاعل بمن) بخلاف الباء واللام الزائدتين (قوله كونه عمدة لا يجوز حذفه) عد الشارح هنا كونه عمدة وكونه لا يجوز حذفه حكما واحدا وعدهما فى باب النائب عن الفاعل حكمين وهو ظاهر ولعل وجه ما هنا أن العمدية لازمة لعدم جواز الحذف غالبا فتأمل (قوله لا يجوز حذفه) أى بدون رافعه أما معه فيجوز لدليل كما فى التسهيل ويستثنى من عدم جواز حذفه خمسة أبواب بناء الفعل للمجهول نحو ضرب عمرو والمصدر نحو ضرب زيدا أو اطعام فى يوم بناء على ما ذكروه من عدم تحمله الضمير لجموده وذهب السيوطى الى أنه فى مثل ذلك يتحمل لان الجامد اذا أول بمشتق تحمل وضربا زيدا فى معنى اضرب والطعام فى معنى أن يطعم وهذا تأويل بمشتق والفعل المؤكد بالنون فى نحو ولا يصدنك وكون الفاعل فيه محذوفا لعلة هو كالثابت لا يمنع كونه محذوفا وقابل بقرره فلا معنى لاعتراض البعض بذلك والتعجب نحو أسمع بهم وأبصر أى بهم فحذف فاعل الثانى والاستثناء المفرغ نحو ما قام الا زيد الاصل ما قام أحد الا زيد وفى استثناء هذين نظر أما التعجب فلاحتمال ان الفاعل ضمير استتر حين حذفت الباء لا محذوف ولو سلم أنه محذوف فهو فضلة لفظا فكان المحذوف غير فاعل ثم رأيت شيخنا السيد نقل فى باب التنازع عن الدمامينى ما نصه على مذهب سيبويه والبصريين يجوز احسن واجمل بزيد على أن يكون الاصل احسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثانى فى قوله تعالى أسمع بهم وأبصر اه وهو نص فيما قلناه أولا فلله الحمد وأما الاستثناء المفرغ فلان الفاعل اصطلاحا هو ما بعد الا وهو مذكور وكون الاصل ما قام أحد الا زيد هو بالنظر الى المعنى ونظر النحاة الى الالفاظ قال يس وبقى سادس وهو ما قام وقعد الا زيد لانه من الحذف لا من التنازع لان الاضمار فى أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفى

فان كان المعطوف معرفة تعين رفعه نحو ما جاءنى من عبد ولا زيد لان شرط جر الفاعل بمن أن يكون نكرة بعد نفى أو شبهه * الثانى كونه عمدة لا يجوز حذفه

الفعل عنه وإنما هو شيء من غيره منتف له اهـ وقد يقال السر في أحدهما مع الاتيان بالأخرى فلا يرد ما قاله فتأمل (قوله لأن الفعل وفاعله الخ) مقتضاه أنه لا يجوز حذف الفعل مع أنه يجوز لقرينة فالأولى أن يقال بأن مدلول الفعل عرض قائم بمدلول الفاعل فلو حذف لزم شبه قيام العرض بنفسه فكذا في تقرير شيخنا عليه العلامة الخضري وهو تعليل لا كما قرره المحشي (قوله تمسكا بنحو قوله وإن كان الخ) أي حيث حذف اسم كان وهو فاعل مجازا وفاعل بريت أيضا وإن لم يتعرض له الشارح في التأويل اكتفاء بالتعرض لاسم كان وحتى لغاية بمعنى إلى كما في المغني وقطري بفتح القاف والطاء رجل خارجي (قوله على أن التقدير فإن كان هو) أي فالفاعل ضمير مستتر عائد على معلوم من المقام لا محذوف (قوله ووجوب تأخيره) أي عند البصريين دون الكوفيين ولهذا يجيزون فاعلية زيد في زيد قام كما سيذكره الشارح (قوله كما في نحو وإن أحد الخ) أي على الأصح من أن جملة الشرط لا تكون إلا فعلية وجوز الكوفيون كونها اسمية وأجازوا كون أحد مبتدأ مخبرا عنه بالفعل بعده وسوغ الابتداء به وقوعه بعد الشرط وتقدم الجار والمجرور بعده (قوله لما سيأتي) من أن الأصل في الاستفهام أن يكون عما يتجدد والمتجدد إنما هو الفعل فالغالب دخول الاستفهام على الجملة الفعلية واعترض ترجيح الفاعلية في الآية الثانية بأن مرجح الفعلية فيها وهو الاستفهام عارضه مرجح الاسمية وهو عطف أم نحن الخالقون لاقتضائه اسمية المعطوف عليه لتناسب المتعاطفين فتساقطا ودفعه الروداني بأن مرجح الفعلية أقوى لأنه أمر معنوي كما عرفت بخلاف مرجح الاسمية فإنها مجرد مناسبة لفظية فلا تعارض لأنه لا يكون إلا بين متساويين (قوله وبعد فعل فاعل) أي بعد كل فعل فاعل فالنكرة للعموم كما في علمت نفس ويستثنى الفعل المكفوف بما كقلما وكثرما وطالما كذا قاله الشاطبي وهو غير متعين في قلما لأنها تستعمل لنفي المحض فيمكن أن تكون حرفا نافيا كما لا تطلب فاعلا وقوله تستعمل لنفي المحض أي غالبا وقد تستعمل لإثبات الشيء القليل كما قاله الرضي وعندي أن ما مصدرية هي وما بعدها في تأويل مصدر فاعل ثم رأيته في المغني عن بعضهم وذكر فيه أن الفعل المكفوف بما

لأن الفعل وفاعله كجزأي كلمة لا يستغني بأحدهما عن الآخر وأجاز الكسائي حذفه تمسكا بنحو قوله فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضيا وأوله الجمهور على أن التقدير فإن كان هو أي ما نحن عليه من السلامة ● الثالث وجوب تأخيره عن رافعه فإن وجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا وكون المقدم إما مبتدأ كما في نحو زيد قام وإما فاعلا محذوف الفعل كما في نحو وإن أحد من المشركين استجارك ونحو وإن امرأة خافت ومن بعلها نشوزا وأنتم تخلقونه والأرجح الفاعلية لما سيأتي في باب الاشتغال وإلى هذا الثالث الإشارة

بقوله (وبعد فعل)

لا يليه الا جملة فعلية صرح بفعلها أو أن ايلاءها فعلا مقدرا يفسره المذكور في قول الشاعر

صددت فأطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم

ضرورة وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة ويستثنى أيضا الفعل المؤكد كما في أتاك أتاك اللاحقون وكان الزائدة على الصحيح قاله ابن هشام (قوله أي وشبهه) وانما خص الفعل بالذكر لانه الاصل ويحتمل أن المراد الفعل اللغوي أي بعد مفهوم فعل الخ فلا اقتصار في كلامه (قوله فاعل مبتدأ) والمسوغ للابتداء بالنكرة وقوع الخبر ظرفا مختصا اذ المراد باختصاصه كما مر في محله عن الشمني أن يكون ما أضيف اليه الظرف صالحا لان يبتدأ به وهو هنا كذلك لان المراد كما سلفنا بعد كل فعل وكل فعل صالح لان يبتدأ به وهو مختص بالمعنى المذكور وان كان عاما فلا تغفل (قوله فان ظهر) أي الفاعل في المعنى أي داله والمراد بالفاعل في المعنى المحكوم عليه بالفعل فهو ذاك أي الفاعل في الاصطلاح فلا اتحاد بين الشرط والجزاء معنى كذا قال المرادي وفيه ان مرجع الضمير الفاعل في قوله بعد فعل فاعل والمراد به الاصطلاحي اذ هو المتكلم عليه هنا ولانه الواجب التأخير عن الفعل اللهم الا أن يرتكب الاستخدام ثم التقسيم الى ظاهر وضمير فيما عدا مواضع حذف الفاعل فلا اعتراض على قوله والا فضمير استتر بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز أنه محذوف فاعرفه فانه أحسن مما ارتكبه غير واحد هنا (قوله لما مر الخ) علة لقوله أي يجب أن يكون الفاعل الخ (قوله وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل الخ) فلا يضر عندهم عدم تميز المبتدا من الفاعل في نحو زيد قام وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع نحو الزيدان قام والزيدون قام جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين وفي كلام الدماميني ما يفيد ان من المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار حيث قال نص الاعلم وابن عصفور في قول الشاعر

صددت فأطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم

على رفع وصال بيدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فقد تحقق تقديم الفاعل على رافعه في الجملة اهـ وكذا في التصريح (قوله تمسكا بقول

أي وشبهه (فاعل) فاعل مبتدأ خبره في الظرف قبله أي يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل (فان ظهر) في اللفظ نحو قام زيد والزيدان قاما (فهو) ذاك (والا) أي وان لم يظهر في اللفظ (فضمير) أي فهو ضمير (استتر) نحو قم وزيد قام وهند قامت لما مر من أن الفعل وفاعله كجزأي كلمة ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته تمسكا بقول

(الزباء) ملكة الجزيرة حيث رفع مشيا فاعلا لجمالها أعني وئيدا ولا يجوز كونه مبتدأ لعدم وجود خبره وما لجمالها مبتدأ وخبر ولو نصب فمشية من التؤدة وهي التأني والجندل الحجر وأعمال لجعل مشيا فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لان الجار والمجرور في هذا التقدير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع الى ما فتخلو الجملة الخبرية عن رابط وا تقدير تكلف (قوله محذوف الخبر) أي وجوبا لسد الحال مسده وأورد عليه في المغني انه تخريج على شاذ لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسد الحال مسده لان هذه الحال تصلح خبرا عن المبتدا (قوله وقيل ضرورة) قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل يخصه بالسعة كما مر فلا يقال هذا القول لا يظهر ولا دال البصريين يمنعون مطلقا والكوفيين يجيزون مطلقا (قوله على ماذ كرنا) أي من الوجهين (قوله وجرد الفعل) هذا هو الحكم الرابع ومثل الفعل الوصف كما قاله ابن هشام فقوله الفعل ما تقدم في قوله و بعد فعل (قوله لاثنين) أي لدال اثنين أو جمع أي دال جمع ولو بطريق العطف فيهما على الصحيح نحو قام زيد وعمرو وقام زيد وعمرو و بكر ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جاؤني من جاءك لانه لم يسمع في ذلك وضعفه في المغني بأنه اذا كان سبب لحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا أولى لخفاء الجمعية قال وقد جوز الزمخشري في لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن عهدا كونه من فاعلا والواو علامة (قوله على لغة قليلة) في الدماميني ينبغي على هذه اللغة ترك العلامة جوازا في قولك قام اليوم أخواك ووجوبا في قولك ما قام الا أخواك كما يفعل في علامة التأنيث أي على أحد القولين في الفصل بالا كما يأتي وأنه اذا قيل قاما وقعدا أخواك فانه يتصل بكل من الفعلين ألف الا انها في المهمل ضمير وفي المعمل علامة وجوز في المغني في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم تنازع العاملين في الظاهر وجعل الواو فيهما علامة وتقدير ضمير مستتر في المهمل قال وهذا أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية اهـ قيل مما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام أومخرجي هم والمناسب أن يكون هم مبتدأ مؤخرا ومخرجي خبرا مقدما ليكون على اللغة الفصحى التي

الزباء
ما للجمال مشيها وئيدا
أجندلا يحملن أم حديدا
وأوله البصريون على أن مشيها مبتدأ محذوف الخبر والتقدير مشيها يكون أو يوجد وئيدا وقيل ضرورة وتروى مثلثا الرفع على ماذ كرنا والنصب على المصدر أى تمشي مشيها والخفض بدل اشتمال من الجمال (وجرد الفعل) من علامة التثنية والجمع (اذا ما أسندا * لاثنين) كفاز الشهيدان ويفوز الشهيدان (أو جمع كفاز الشهدا) ويفوز الشهداء وفازت الهندات وتفوز الهندات هذه اللغة المشهورة (وقد يقال) على لغة قليلة (سعدا) الزيدان ويسعدان الزيدان (وسعدوا) العمرون ويسعدون العمرون وسعدن الهندات ويسعدن الهندات ومن ذلك قوله

تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسلماه مبعد وحميم وقوله نسيا حاتم وأوس لدن فاه * قت عقد يا الشيا ابن عبد العزيز وقوله نصروك فاعتززت بنصرهم * ولوانهم خذلوك كنت ذليلا وقوله يلوموننى فى اشتراء النخيل قومى فكلهم يعذل وقوله رأين الغوانى الشيب لاح بعارضى * (٥٧) فأعرضن عنى بالخدود النواضر

و يعبر عن هذه اللغة بلغة أكلونى البراغيث وعليه حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار أخرجه مالك فى الموطا ثم قال لكننى أقول فى حديث مالك ان الواو فيه علامة اضمار لانه حديث مختصر رواه البزار مطوّلا مجردا فقال ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم وحكى بعض النحويين انها لغة طيئ و بعضهم انها لغة ازدشنوءة (والفعل) على هذه اللغة ليس مسندا لهذه الاحرف بل هو

(للظاهر بعد مسند) وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء فى قامت هند على تأنيث الفاعل ومن النحويين من يحمل ماورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ومنهم من يحمله على ابدال الظاهر من المضمر وكلا الحملين غير

ممتنع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة ولا يجوز حمل جميع ماجاء من ذلك على الابدال أو التقديم والتأخير لان الائمة المأخوذ عنهم هذا الشان اتفقوا على أن قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات للتثنية والجمع وذلك بناء منهم على أن من العرب من يلتزم مع تأخير

هى لغته صلى الله عليه وسلم وقد قال الناظم سابقا

والثان مبتدا وذا الوصف خبر * ان فى سوى الافراد طبقا استقر

(قوله تولى) أى مصعب بن الزبير المارقين الخارجين أسلماه أى خذلاه وأسلماه الى عدوه والمبعد قال فى التصريح اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبى من النسب اه والظاهر أنه يصح كونه اسم فاعل من أبعد بمعنى تباعد مرادا به غير الصاحب والحميم القريب كما فى التصريح أو الصاحب الذى يهتم بصاحبه كما فى غيره والبيت رثاء فيه بعد موته (قوله أكلونى البراغيث) عبر بأكلونى مع ان حقها أكلتنى أو أكلننى لان الواو للعقلاء سواء كانت ضميرا أو علامة جمع تشبيها لها بهم من حيث فعلها فعلهم من الجور والتعدى المعبر عنه بالاكل مجازا كذا فى شرح الجامع والمغنى (قوله يتعاقبون) أى تأتى طائفة عقب طائفة (قوله ثم قال لكننى أقول الخ) تبع فيه المرادى قال الشيخ يحيى هذا كلام السهيلى وأما الناظم فاستدل به على تلك اللغة فالشارح خلط الكلامين (قوله لانه حديث مختصر) أى من الراوى يعنى ان الراوى اختصر اللفظ النبوى الذى هو الحديث المطوّل بحذف صدره واللفظ النبوى ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالواو فى يتعاقبون ضمير يرجع الى ملائكة السابق وقوله ملائكة بالليل الخ بيان لما أجمل فى ملائكة السابق وهكذا الحال بعد الاختصار فالواو فى المختصر عائدة على ملائكة الاولى المحذوفة قاله الهورتى دافعا به بحث سم بأن اللفظ المختصر يتعين كون الواو فيه حرفا لاسناد الفعل الى الظاهر أى فلا يتم الجواب بالاختصار ولا يخفى مافى كلام الهورتى من البعد فتأمل (قوله رواه البزار) ومثل مارواه البزار فى صحيح البخارى (قوله مجردا) أى من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم اسناده الى الظاهر بل الى الضمير (قوله فقال ان لله ملائكة الخ) لما ذكر تمام الحديث لاخذه مما سبق (قوله أزدشنوءة) حى من اليمن و يقال أيضا أسدشنوءة بالسين المهملة بدل الزاى وقد وجدته كذا فى بعض نسخ الشارح (قوله للظاهر) أو الضمير المنفصل فى نحو ماقاما الا هما وانما قاما هما (قوله حمل جميع ماجاء الخ) أى ماسمع من أصحاب هذه اللغة وماسمع من غيرهم

الاسم الظاهر الالف في فعل الاثنين والواو في فعل جمع المذكر والنون في فعل جمع المؤنث فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث لانها لو كانت أسماء للزم اما وجوب الابدال أو التقديم والتأخير واما اسناد الفعل مرتين واللازم باطل اتفاقا

(ويرفع الفاعل فعل أضمرا) أي حذف من اللفظ اما جوازا كما اذا أجيب به استفهام محقق (كمثل زيد في جواب من قرا) اذ التقدير قرأ زيد ومنه ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله أي خلقهن الله أو مقدر كقراءة ابن عامر وشعبة يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال وقراءة ابن كثير كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله وقراءة بعضهم زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم وقوله

ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح

ببناء الافعال للمفعول والاسماء المذكورة رفع بالفاعلية لافعال محذوفة كأنه قيل من يسبح ومن يوحي ومن زينه ومن يبكيه فقيل يسبح رجال ويوحي الله وزينه شركاؤهم ويبكيه ضارع وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخبار مبتدآت محذوفة لاعتضاد التقدير الاول بمجيئه أما الآية الاولى فصارت

(قوله كما لزمت التاء الخ) الفرق بينها وبين علامتي التثنية والجمع على مذهب جمهور العرب انهما قد يترك الاتيان بهما لوجود الفاعل على صورتهما بخلافها وأيضا الاحتياج الى تاء التأنيث أتم لان الفاعل قد لا يعلم منه التأنيث اذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مؤنث وبالعكس بخلاف لفظ المثنى والجمع فانه لا احتمال فيه ولا ايهام قاله سم (قوله للزم) أي عند هؤلاء الاقوام المخصوصين (قوله واما اسناد الفعل مرتين) أي ان جعل كل من الضمير والظاهر فاعلا (قوله واللازم باطل اتفاقا) لقائل أن يقول لا نسلم هذه الدعوى وأي مانع من القول بأحد هذه اللوازم عند أصحاب هذه اللغة ولو قال وهو بعيد لكان أولى فان قلت كيف يتصور اسناد الفعل الواحد الى فاعلين قلت لا مانع من ذلك عقلا اذا اتحد الفاعلان في المعنى كما هنا لان مدلول الضمير والاسم الظاهر واحد (قوله ويرفع الفاعل فعل) هذا هو الحكم الخامس (قوله استفهام محقق) أي ملفوظ به وان كان في حيز شرط لم يوجد مدلوله في الخارج كما في ولئن سألتهم من خلق السموات والارض وقوله أو مقدر أي غير ملفوظ به (قوله يسبح له فيها الخ) له نائب فاعل والآصال جمع أصل بضمتين جمع أصيل وهو المساء ويجمع آصال على أصائل (قوله وقراءة بعضهم) هذه القراءة شاذة بخلاف ما قبلها ولذلك أبهم القارئ (قوله ضارع) أي مسكين لخصومة علة للفعل المحذوف ومختبط أي محتاج ومما مصدرية أي من أجل اطاحة الاشياء المطيحة أي المهلكة وكان القياس أن يقول المطيحات لكنه وضع فاعل موضع مفعل اضطرارا (قوله لافعال محذوفة) أي قياسا على الاصح الا اذا توهم كون المذكور نائب فاعل فلا يجوز يوعظ في المسجد رجل على أن رجل فاعل فعل محذوف (قوله لاعتضاد التقدير الاول) لا يقال يعارض هذا كون جملة الاستفهام اسمية لاقتضاء ذلك كون الجواب كذلك للتناسب لانا نقول قال السيد جملة السؤال فعلية حقيقة وان كانت اسمية صورة لان قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم بكر الخ لا أزيد قائم أم عمرو أم بكر الخ لان الاستفهام بالفعل أولى فاختصر وأتى بلفظ من الدالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة ولتضمنها معنى الاستفهام وجب تقديمها على الفعل

فصارت الجملة اسمية في الصورة فنبه بايراد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال فالمطابقة حاصلة باعتبار الحقيقة ولم يترك هذا التنبيه الالمانع هنا منه كما في آية قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر فان قصد الاختصاص هنا أوجب تقديم المسند اليه اه وفيه كما قال الروداني تبعا لحفيد السعد أن المسؤل عنه بالهمزة ما يليها ففي أخلق الله المشكوك فيه انما هو صدور الخلق من خالقه أو أن الفعل المحقق صدوره من الله هل هو خلق أو غيره فعلى الاول يقال أخلق الله أم لم يخلق وعلى الثاني أخلق الله أم ارسل وتقول أقام زيد أم لم يقم وأقام زيد أم ضرب ويقال اذا سئل عن الفاعل آلله خالق أم غيره وأزيد قائم أم عمرو فلا نسلم أن من خلق بمعنى أخلق لانهم لا يشكون في صدور الخلق ولا في أن الفعل الصادر هو الخلق لا غيره وانما السؤال عن الخالق أهو الله أم غيره فمن خلق حينئذ في معنى آلله خالق أم غيره فهو جملة اسمية لفظا ومعنى قال في الاطول ونكتة ترك المطابقة على هذا أن في رعايتها بايراد الجواب جملة اسمية ايهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام اه أي لان التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام (قوله فالثبوته فيما يشبهها) وجه الشبه أن كلا سؤال عن خلق السموات والارض فان قلت هذا معارض بالمثل فيقال الدليل على أنه مبتدا وقوعه كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها قلت وقوعه فاعلا أكثر والقليل لا يعارض الكثير (قوله وفيما هو على طريقتها) من حيث ان كلا سؤال عن شئ ولكون التناسب بين الآية الاولى والآية التي شبهها بها أتم منه بين الاولى وآية قال من يحيي العظام عبر في الاول بالشبه دون الثاني (قوله وأما البواقي) أي وأما اعتضاد التقدير الاول في البواقي الخ (قوله فبالرواية الاخرى) أي بالحمل عليها (قوله نعم في غير ما ذكر) أي في غير ما أجيب به استفهام محقق أو مقدر وقد عضد تقدير كونه فاعلا مرجح وغير ما ذكر كزيد في جواب من القائم فجعله خبرا أولى من جعله فاعلا وأما تمثيل البعض بزيد في جواب كيف زيد فغير ظاهر لتعين كونه خبرا لا رجحانه فقط (قوله أو أجيب به نفي) عطف على قوله أجيب به استفهام والظاهر أن المراد النفي بالجملة

فالثبوته فيما يشبهها وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفيما هو على طريقتها وهو قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذى انشأها اول مرة قالت من انبأك هذا قال نبأني العليم الخبير وأما البواقي فبالرواية الاخرى وهي رواية البناء للفاعل نعم في غير ما ذكر يكون الحمل على الثاني أولى لان المبتدا عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف بخلاف الفعل فانه غير الفاعل او أجيب به نفي كقوله
تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شئ قلت بل أعظم الوجد * أي بل عراه أعظم الوجد أو استلزمه فعل قبله كقوله

اسق الاله عدوات الوادى
وجوفه كل ملث غادى
كل أجش حالك السواد
أى سقاها كل أجش واما
وجوبا كما اذا فسر بما بعد
الفاعل من فعل مسند الى
ضميره أو ملابسه نحو وان
أحد من المشركين
استجارك وهلا زيد قام
أبوه أى وان استجارك أحد
استجارك وهلا لابس زيد
قام أبوه الا انه لا يتكلم به
لان الفعل الظاهر كالبدل
من اللفظ بالفعل المضمر
فلا يجمع بينهما (وتاء تأنيث
تلى الماضى اذا كان لانثى)
لتدل على تأنيث الفاعل
وكان حقها أن لا تلحقه لان
معناها فى الفاعل الا أن
الفاعل لما كان كجزء من
الفعل جاز أن يدل ما اتصل
بالفعل على معنى فى الفاعل
كما جاز أن يتصل بالفاعل
علامة رفع الفعل فى الافعال
الخمسة

الفعلية كما فى الشاهد فانك باجملة الاسمية فلا يترجح كون المرفوع فاعلا كما وقيل

غدادت حتى قيل لا وجد عنده * فقلت عجيب القول بل أعظم الوجد

فالارجح أن التقدير عندى اعظم الوجد فتأمله مرلى (قوله اسق الاله الخ) العدوات بفتحتين جمع عدوة بضم العين وكسرها مع سكون الدال فيهما جانب الوادى والملث بالمثلثة من ألث المطر دام أياما والغادى الآتى فى الغداة والأجش بالجيم والشين المعجمة السحاب الذى معه رعد شديد والحالك الاسود شديده والشاهد فى قوله كل أجش فانه فاعل فعل محذوف استلزمه اسق تقديره سقى ما ذكر كل الخ على الاسناد المجازى لان اسقاء الله عدوات الوادى وجوفه الماء يستلزم سقى الماء عدوات الوادى وجوفه ولا يقدح فى ذلك استعمال أسقى بمعنى سقى أيضا هكذا ينبغى تقرير هذا المحل لا كتقرير البعض له بما لا يناسب (قوله واما وجوبا) عطف على قوله اما جوازا (قوله أو ملابسه) أى الضمير عطف على قوله ضميره وقد مثل للامرين على اللف والنشر المرتب (قوله وتاء تأنيث الخ) هذا هو الحكم السادس والاضافة من اضافة الدال للمدلول (قوله تلى الماضى) أى وجوبا أو جوازا على التفصيل الآتى وكالماضى الوصف كعراة ثمة هند وقوله لانثى أى مسند لانثى والمراد بالانثى المؤنث حقيقة أو مجازا أو تأويلا كالكتاب مرادا به الصحيفة أو حكما كالمضاف الى المؤنث (قوله لتدل على تأنيث الفاعل) أى من أول الامر فلا يقال انه لا حاجة لتاء التأنيث التى فى الفاعل على انه قد يخلو الفاعل المؤنث من التاء كهند وقد تلحق المذكر كطلحة وأيضا فى عدم الاكتفاء بتاء الاسم اجراء الباب على وتيرة واحدة (قوله تأنيث الفاعل) لو قال تأنيث مرفوع الفعل ليدخل فى ذلك نائب الفاعل واسم كان لكان أحسن الا أن يقال يريد بالفاعل ما يكون الكلام فيه (قوله لما كان كجزء الخ) فان قلت يلزم لحاق التاء لما هو كثير الكلمة فهلا لحقت بالفاعل لانه لآخر قلت لما كان بعض افراد الفاعل تأنيثه لفظى كفاطمة لحقت التاء الفعل لئلا يلزم اجتماع علامتى تأنيث فى كلمة واحدة ولم يكتف فى هذا البعض بتائه لما ذكرناه آنفا (قوله

وسواء فى ذلك التأنيث الحقيق (كأبت هند الأذى) والمجازى كطلعت الشمس (وانما تلزم) هذه التاء من الافعال (فعل فاعل (مضمر * متصل) سواء عاد على مؤنث حقيقى كهند قامت والهندان قامتا أم مجازى كالشمس طلعت والعينان نظرتا (أو) فعل فاعل ظاهر متصل (مفهم ذات حر) أى فرج وهو المؤنث الحقيقى كقامت هند وقامت الهندان وقامت الهندات فيمتنع هند قام والهندان قاما والشمس طلع والعينان نظرا وقام هند وقام الهندان وقام الهندات وقد أفهم ان التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين فلا تلزم فى المضمر المنفصل نحو هند ماقام الا هى وماقام الا أنت ولا فى الظاهر المجازى التأنيث نحو طلع الشمس

وسواء فى ذلك) أى فى تلو تاء التأنيث الماضى (قوله التأنيث الحقيقى) معنى حقيقية التأنيث حقيقية اطلاق المؤنث على الشئ ومعنى مجازيته مجازية اطلاق المؤنث عليه (قوله فعل مضمر) أى فعل فاعل مضمر مستترا كان أو بارزا كما يؤخذ من تمثيل الشارح ويستثنى من كلامه نحو نعمت وبئس فان تاء التأنيث لا تلحق فيما ذكر فضلا عن لزومها لعدم الحاجة اليها ونحو نعمت امرأة هند لان الفاعل وان كان ضميرا مؤنثا متصلا يعود على التمييز كما فى الدماميني وغيره لكن لا تلزم التاء فى فعله بل تجوز لما ستعرفه فى قول المصنف والحذف فى نعم الفتاة الخ وانما لزمت مع المضمر لخفاء حاله ثم هذا اللزوم باق اذا عطف عليه مذكر نحو هند قامت هى وزيد كما يلزم فى نحو قامت هند وزيد وكما يلزم التذكير فى عكسه نحو قام زيد وهند وقولهم يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع خاص بنحو هند وزيد قائمان (قوله أو فعل فاعل ظاهر الخ) يستثنى منه كفى المجرور فاعله بالباء نحو كفى بهند لانه فى صورة الفضلة وهى لا يؤنث لها الفعل (قوله ظاهر متصل) أى بفعله فيكون المصنف حذف قيد الاتصال من الثانى لدلالة الاول عليه (قوله حر) بكسر الحاء أصله حرح بدليل تصغيره على حريح وجمعه على احراح حذفت لامه اعتباطا وجعل كيد ودم وقد يعوض منها راء ويدغم فيها عين الكلمة (قوله أى فرج) المراد به كما فى يس المحل المعد للوطء فيه ولو دبرا فقط كما فى الطير وبه يجاب عن ايراد أن الحر خاص بفرج المرأة مع أن الحكم عام لذات الفرج مطلقا نعم قال فى النكت يرد عليه اسم الجنس الذى واحده بالتاء كشاة وبقرة وحمامة فان التاء تلحق المسند اليه لزوما سواء كان ذكرا أو انثى بلا خلاف قال ابن عصفور وهذا بخلاف الاخبار عنه فانه بحسب ما يراد من المعنى اه (قوله وهو المؤنث الحقيقى) أى تأنيثا معنويا فقط كزينب أو معنويا ولفظيا كفاطمة ويستثنى من ذلك المجرد من التاء الذى لا يتميز مذكره عن مؤنثه كبرغوث فانه لا يؤنث وان أريد به مؤنث كما أن المؤنث بالتاء الذى لا يتميز مذكره عن مؤنثه كنملة يؤنث وان أريد به مذكر قاله ابو حيان والحاصل أنه يراعى اللفظ لعدم معرفة حال المعنى فى الواقع (قوله فلا تلزم فى المضمر المنفصل) أى بل تجوز مع ضعف كما سيذكره

المصنف والشارح وهذا محترز قوله مضمر متصل أما محترز الاتصال مع الظاهر فذكره المصنف بقوله وقد يبيح الفصل الخ وقول الشارح ولا في الظاهر المجازى التأنيث أى بل نحو زمع رجحان محترز قوله مفهوم ذات حر (قوله ولا في الجمع غير مادكر) نحو قام الهنود ذكر هذا في حيز التفريع يدل على أن قوله فلا تلزم في المضمر الخ تفريع على كلام المصنف وعلى اقتصار الشارح في التمثيل على جمع المؤنث السالم لا تفريع على كلام المصنف وحده ولا تحصيل لقوله وقد أفهم ان التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين لان عبارة المصنف لا تفهم عدم اللزوم في غير الجمع المذكور (قوله تنبيهان الاول الخ) قيل لا حاجة الى ذكر هذا الاول لعله من قول المصنف والحذف مع فصل بالاقضلا وهو ممنوع لان من افراد الضمير المنفصل مالم يعلم ضعف لحاق التاء لفعله من قول المصنف والحذف الخ نحو انما قام أنت وانما قام هى (قوله في اللزوم) أى باحد السببين المتقدمين وقوله وعدمه أى بسبب أحد الامور الآتية فيستفاد من كلامه مساواة تاء المضارع تاء التأنيث فيما سيأتى أيضا فلا قصور فيه كما توهمه الهورنى وتبعه البعض (قوله الغائبة والغائبتين) لا المخاطبة والمخاطبتين لان تاءهما للخطاب لا للتأنيث والظاهر أن تاء الغائبات كتاء الغائبة والغائبتين فكان عليه أن يزيد ذلك (قوله وقد يبيح الفصل) أى بغير الا بدليل ما يأتى وفى التعبير بقد والاباحة اشعار بأن الاثبات أجود (قوله كما فى نحو) أى كالفصل الذى فى نحو أو كالترك الذى فى نحو وانما أتى الشارح بقوله كما دفعا لتوهم كون الظرف قيدا (قوله والاجود الاثبات) بل قيل واجب وفرض كلامه فيما اذا كان المسند اليه حقيقى التأنيث وهل الحكم كذلك اذا كان المسند اليه مجازى التأنيث أو الاجود الحذف نقل الدمامينى عنهم الثانى قال الطاهر افضل الحقيقى على غيره ثم قال والذى يظهر لى خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر غير حقيقى كثرة فاشية فقد وقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتى موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة فى الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا واكثرية أحد الاستعمالين دليل أرجحيته

ولا في الجمع غير ما ذكر على ما يأتى بيانه ❊ تنبيهان ❊ الاول يضعف اثبات التاء مع الضمير المنفصل ❊ الثانى تساوى هذه التاء فى اللزوم وعدمه تاء مضارع لغائبة والغائبتين (وقد يبيح الفصل) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقى التأنيث (ترك التاء) كما (فى ❊ نحو أتى القاضى بنت الواقف) وقوله لقد ولد الاخيطل أم سوء وقوله ان امرأ غره منكن واحدة بعدى وبعدك فى الدنيا لمغرور ❊ والاجود الاثبات (والحذف

فينبغى ان اثبات العلامة أحسن ونازعه سم بأن كثرة الاثبات فى القرآن تقتضى أن تكون لاقتضاء المقام اياها (قوله مع فصل بالافضلا) وقيل واجب ومثل الاسوى وغير وان كان مذكرا لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه ويدل على أنه ما مثل الا قوله اذ معناه الخ قاله سم (قوله اذ معناه ما زكى أحد) أى فالاسناد اليه بالنظر الى المعنى الذى هو أولى من النظر الى اللفظ مذكر (قوله الجراشع) كقنافذ جمع جرشع كقنفذ أى الضلوع المنتفخة الغليظة فتكون المنفية قد ذهبت والجمع فى هذا البيت وفى آية فأصبحوا لا ترى الا مساكنهم وان كان للتكسير الا أن جواز الاثبات معه يفيد جوازه مع واجب الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع ما اعترض به البعض (قوله وقد قرئ الخ) القراءتان المذكورتان فى الآيتين ليستا سبعيتين (قوله مع الظاهر الحقيق التأنيث) لعله لم يقل ومع ضميره لانه لم يسمع (قوله بلا فصل) أى لا بالا ولا بغيرها (قوله ذى التأنيث المجاز) التأنيث بمعنى اطلاق لفظ المؤنث فالمعنى ومع ضمير الفاعل ذى الاطلاق المجاز أى الذى يطلق عليه المؤنث مجازا ولا يخفى أن الاطلاق يوصف بالمجاز حقيقة لما تقرر فى محله من أن المجاز يطلق بالاشتراك على اللفظ المخصوص وعلى الاطلاق فقول البعض التأنيث لا يوصف بالمجاز الا مجازا كما هو ظاهر فلو قال ومع ضمير المؤنث ذى المجاز لكان أولى ممنوع (قوله فاما ترينى) ان شرطية أدغمت فى ما الزائدة وجملة ولى لمة حالية واللمة بكسر اللام شعر الرأس دون الجمة أودى بها أى أهلكها ولم يقل أودت بها لاجل التأسيس وهو ألف قبل الروى بحرف متحرك كما فى عام لوجوب توافق القوافى فى التأسيس كذا قال العينى وتبعه غيره وهو انما يتم لو كان الروى هاء الضمير وهم يأبون كونه رويا كما تقرر فى محله فينبغى ان يقال لاجل الردف وهو حرف لين يتلوه الروى وهو هنا الباء لوجوب توافق القوافى فى الردف أيضا (قوله فلا مزنة) هى السحابة البيضاء ودقت ودقها أى أمطرت كامطارها أو بقل ابقالها أى أنبتت البقل كانباتها وقيل التذكير فى أبقل على اعتبار المكان والتأنيث فى ابقالها على اعتبار البقعة ولا مانع من اعادة ضميرين على جائز التذكير والتأنيث أحدهما باعتبار تذكيره والآخر باعتبار تأنيثه ومن

مع فصل بالا فضلا) على الاثبات (كما زكى الا فتاة ابن العلا) اذ معناه ما زكى أحد الا فتاة ابن العلا ويجوز ما زكت نظرا الى اللفظ وخصه الجمهور بالشعر كقوله

ما برئت من ريبة وذم * فى حربنا الا بنات العم

وقوله * فما بقيت الا الضلوع الجراشع * قال الناظم والصحيح جوازه فى النثر أيضا وقد قرئ فأصبحوا لا ترى الا مساكنهم ان كانت الا صيحة واحدة (والحذف قد يأتى) مع الظاهر الحقيق التأنيث (بلا فصل) شذوذا حكى سيبويه قال فلانة (ومع ضمير ذى) التأنيث (المجاز) الحذف (فى شعر وقع) أيضا كقوله

فاما ترينى ولى لمة * فان الحوادث أودى بها *

وقوله

فلا مزنة ودقت ودقها * ولا أرض أبقل ابقالها

نص على أن البيت من هذا القبيل الهاء السبكي في عروس الافراح فقول
التصريح التذكير في أبقل باعتبار المكان يأباه الهاء في ابقالها غير مسلم
ونص الدماميني في حاشية المغني على أنه لا يجوز تذكير ضمير حقيقي التأنيث
باعتبار التأويل وأنه لا يقال هند قام مثلا على تأويل هند بشخص (قوله
والتاء مع جمع) أشار به الى أن اللزوم السابق يختص بغير الجمع المذكور
والمراد بالجمع ما دل على جماعة فيدخل اسم الجمع كالنساء واسم الجنس
الجمعي كالبقر وان حكمهما كذلك قاله سم قال ابن جني اذا أنثت الجمع
أعدت الضمير اليه مؤنثا وان ذكرته أعدت الضمير مذكرا فتقول ذهبت
الرجال الى اخوتها وذهب الرجال الى اخوتهم كذا في يس والظاهر أن هذا
على سبيل الاولوية لا الوجوب كما يعلم مما مر في الورقة السابقة (قوله سوى
السالم الخ) قال شيخنا قال الشاطبي ما حاصله ان الجمع السالم اذا لزم فيه تغيير
الواحد أو غلب أو جاء على شكل السالم وليس فيه شروطه كأرضين جاز فيه
الوجهان وكذلك بنات من هذا النحو بالالف والتاء تحولات حكم التاء
معه التخيير اه وفي كلام الشارح في التنبيه الآتي ما يؤيده (قوله والسالم
من مؤنث) أي من جمع مؤنث حقيقي التأنيث فخرج نحو طلحات وثمرات
فيجوز الوجهان في نحوهما كما قاله المصنف في تسهيله في الاول والشاطبي
في الثاني (قوله حقيقي) لا حاجة اليه اذ الفرج لا ينقسم الى حقيقي ومجازي
(قوله تقول قامت الرجال الخ) لكن حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع
التكسير مطلقا والجمع بالالف والتاء لمذكر واسم الجمع واسم الجنس
الجمعي على ما قاله الدماميني والذي قاله الرضي استواء الامرين في الاربعة
وتقدم رجحان الاثبات في المجازي وحينئذ فقول الناظم كالتاء مع
احدى اللبن أي في أصل الجواز فلا يرد اختلافهما في الرجحان (قوله وقام
الهنود) انما لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان المجازي
الطارئ أزال الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في رجال قاله الدماميني
(قوله لتأوله بالجماعة) أي وهي مؤنث مجازي قال في شرح الشذور وليس
لك أن تقول التأنيث في نحو النساء والهنود حقيقي لان الحقيقي الذي له فرج
والفرج لآحاد الجمع لا للجمع وانما أسندت الفعل الى الجمع لا الى الآحاد

(والتاء مع جمع سوى السالم
من مذكر) والسالم من مؤنث كـ
حر (كالتاء مع) المؤنث المجازي
وهو ما ليس له فرج حقيقي
مثل (احدى اللبن) أعني لبنة
فكما تقول سقطت اللبنة
وسقط اللبنة تقول قامت
الرجال وقام الرجال وقامت
الهنود وقام الهنود وقامت
الطلحات وقام الطلحات
فاثبات التاء لتأوله بالجماعة
وحذفها لتأوله بالجمع

اهـ وفيه عندي نظر لما تقرر من أن الحكم على الجمع من باب الكلية وحينئذ فالفعل مسند في الحقيقة الى آحاد الجمع الا أن يكون كلامه باعتبار الظاهر فاعرفه (قوله وكذا تفعل باسم الجمع) قيده في التصريح بالمعرب وقال ان المبني نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وان قيل انه جمع الذي اهـ أي اسم جمع الذي وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعي كبقر ونخل كما مر (قوله أن يجوز فيه الوجهان) أي لتأتي التأويلين المتقدمين فيه (قوله أوجبت التذكير الخ) أي لان الواحد كالمذكور حينئذ وعند الاسناد الى الواحد يجب ما ذكر (قوله وخالف الكوفيون) وعليه يحمل قول بعضهم وقيل انه الزمخشري

انّ قومي تجمّعوا * وبقتلي تحدّثوا
لا أبالي بجمعهم * كل جمع مؤنث

أي ويجوز بالأرجوازا (قوله تشجوهن) أي تشجوهن أي تحزنهن وتصدعوا تفرقوا (قوله لم يسلم فيهما نظم الواحد) أي لانه تغير شكله وحذفت لامه واعترض على هذا الجواب بأن قضيته جواز التذكير في نحو بناءات الحبليات ودفع بظهور ان التغيير المشترط في التكسير والاعتباطي كما في بنات لا التصريفي فانه لكونه عن علة كلا تغيير (قوله وبان التذكير في جاءك الخ) اعترض على الاجوبة الثلاثة عن التذكير في جاءك أما الاول فلما تقدم من أن الراجح في الفصل بغير الا الاثبات وقد أجمعت السبعة على الحذف فيلزم اجماع السبعة على مرجوح وأما الثاني فلما يلزم عليه من حذف الفاعل وهو غير جائز عند البصري وأما الثالث فلان أل في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبات والدوام لا للتجدد فهو صفة مشبهة ويمكن دفعه عن الاول بأنه مشترك الالزام اذ الظاهر أن الكوفيين أيضا يرجحون الاثبات على أن بعضهم التزم أن السبعة قد تجمع على الوجه المرجوح وعن الثاني بقيام الصفة مقام الموصوف وعن الثالث بأن الصفة هنا لا يبعد أن يراد بها التجدد كما يشعر به قصة الآية (قوله في نعم الفتاة) قال السيوطي مثله نعم فتاة هند (قوله لان قصد الخ) مقتضاه جواز الوجهين في نحو صارت المرأة خيرا من الرجل لما ذكر وهو كذلك وليس من

وكذا الفعل باسم الجمع كنسوة ومنه وقال نسوة في المدينة * تنبيه * حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان الا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو قام الزيدون والتأنيث في نحو قامت الهندات وخالف الكوفيون فجوزوا فيهما الوجهين ووافقهم في الثاني أبو علي الفارسي واحتجوا بقوله آمنت به بنو اسرائيل اذا جاءك المؤمنات وقوله فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والظاعنون الي ثم تصدعوا وأجيب بان البنين والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد وبان التذكير في جاءك للفصل أولان الاصل النساء المؤمنات أولان أل مقدرة باللاتي وهو اسم جمع (والحذف في نعم الفتاة) وبئس الفتاة (استحسنوا) أي رأوه حسنا (لان قصد الجنس فيه بين) فالمسند اليه الجنس وأل في الفتاة جنسية خلافا لمن زعم انها عهدية ومع كون الحذف حسنا الاثبات أحسن منه

ذلك ماقامت امرأة لان المرأة هنا لم يرد بها الجنس بل المراد واحدة والعموم لافراد الجنس انما جاء من النافى بخلاف ماقامت من امرأة فبالخيار لات دخول من افاد معنى الجنس قاله الشاطبى ونقل ابن هشام أن الاكثر فى المؤنث المفرد بمن الزائدة أن لا تلحقه علامة التأنيث كذا فى يس (قوله والاصل) أى الغالب والراجح وهذا شروع فى الحكم السابع (قوله والاصل فى المفعول أن ينفصل) تصريح بما علم من الجملة الاولى وقال سم هذا لا يغنى عنه ماقبله لاحتمال أن يكون الاصل فى كل منهما الاتصال كما نقل عن الاخفش اه ونوقش بأنه لا يتأتى اتصالهما معا حتى يكون الاصل فى كل منهما الاتصال ويمكن دفعه بأن معنى كون الاصل فى كل منهما الاتصال ان الاصل اتصال أحدهما أيا كان منهما لا اتصال الفاعل بعينه واتصال المفعول بعينه فتدبر والمراد بالمفعول المفعول به أو مطلق المفعول ولا يقدح فى ذلك امتناع مجىء المفعول معه بخلاف الاصل لان الاصل قد يلزم وقوله وقد يجاء بخلاف الاصل لا يفيد أن المجىء بخلاف الاصل فى كلها (قوله وقد يجاء الخ) أفاد بقد أمرين أن ذلك قليل وأنه قد لا يجىء المفعول قبل الفاعل وعدم مجيئه قبله اما للاقتصار على أحد الجائزين أو لكونه ممتنعا كما فى اكرمتك فقول الشارح وقد يمتنع ذلك أى تقدم المفعول على الفاعل ليس من زيادته على المتن والحاصل أن ارتكاب الاصل قد يكون واجبا نحو اكرمتك وقد يكون جائزا نحو ضرب زيد عمرا وقد يكون ممتنعا نحو ضربنى زيد ومخالفة الاصل فى الاول ممتنعة وفى الثانى جائزة وفى الثالث واجبة (قوله وقد يجى) قصره على لغة من يقول جايجى وشايشى بالقصر (قوله وواجب) فى مسئلتين أن يكون المفعول مماله الصدر نحو من اكرمت أياما تأته واوغلام من اكرمت وغلام أى رجل تضرب أضرب وأن يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليها نحو وربك فكبر فأما اليتيم فلا تقهر بخلاف نحو أما اليوم فاضرب زيدا كذا فى التوضيح (قوله ما أوجب تأخره) كالحصر فيه نحو انما ضرب زيد عمرا والتباسه نحو ضرب موسى عيسى أو توسطه ككونه ضميرا متصلا والفاعل اسم ظاهر نحو ضربنى زيد ويمتنع أيضا تقدم المفعول على العامل كون المفعول ان المشددة ومعموليها

(والاصل فى الفاعل أن يتصلا) بالفعل لانه كجزء منه ألا ترى ان علامة الرفع تتأخر عنه فى الافعال الخمسة (والاصل فى المفعول أن ينفصلا) عنه بالفاعل لانه فضلة (وقد يجاء بخلاف الاصل) بتقدم المفعول على الفاعل اما جوازا واما وجوبا وقد يمتنع ذلك كما سيأتى (وقد يجى المفعول قبل الفعل) وفاعله وهو أيضا على ثلاثة أوجه جائز نحو فريقا هدى وواجب نحو من اكرمت وممتنع وبعينه ما أوجب تأخره أو توسطه على ماسيأتى بيانه (وأخر المفعول) عن الفاعل وجوبا

(ان لبس حذر) بسبب خفاء الاعراب وعدم القرينة اذلا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه الا بالرتبة كما فى نحو ضرب موسى عيسى واكرم ابنى أخى فان أمن اللبس لوجود قرينة جاز التقديم نحو ضربت موسى سلمى وأضنت سعدى الحمى * تنبيه * ما ذكره الناظم هو ما ذهب اليه ابن السراج وغيره وتظافر عليه نصوص المتأخرين ونازع فى ذلك ابن الحاج فى نقده على ابن عصفور فاجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجا بأن العرب تجيز تصغير عمر وعمرو على عمير وبأن الاجمال من مقاصد العقلاء وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبأن تأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا وبأنه قد نقل الزجاج انه لا اختلاف فى أنه يجوز فى نحو فما زالت تلك دعواهم أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس قلت وما قاله ابن الحاج ضعيف لانه لو قدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر بخلاف ما احتج به فان الامر فيه

الا أن يسبقها أما شرط أما الثالث فسنعرفت وكونه أن المخففة ومعمولها وكونه معمول فعل تعجبى أو واقع صلة حرف مصدرى ناصب بخلاف غير الناصب فيجوز عجبت مما زيدا تضرب ومنهم من أطلق فى المنع ولم يقيد بالناصب أو مجزوم الا اذا قدم على الجازم أيضا فيمتنع لم زيدا أضرب ويجوز زيدا لم أضرب وكذا المنصوب بلن أما المنصوب بأن أو كى فن الواقع صلة حرف مصدرى ناصب وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقا وأما المنصوب باذن فالراجح منع تقدم معموله عليه وحده وأما تقدمه عليه وعلى اذن معا فقال أبو حيان لا أحفظ فيه نصا للبصريين ومقتضى قواعدهم المنع وجوزه الكسائى أو مقرون بلام ابتداء غير مسبوقة بأن بخلاف المسبوقة بها فيمتنع عمرا ليرضى زيدا ويجوز ان زيدا عمرا ليرضى أو لام قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما أو نون توكيد هذا ما فى الهمع مع زيادة من الدمامينى (قوله ان لبس حذر) أى ان خيف لبس المفعول بالفاعل (قوله بسبب خفاء الاعراب) بأن كان تقديريا أو محليا وتحت كل منهما أقسام كثيرة (قوله وعدم القرينة) عطف عام (قوله لوجود قرينة) أى لفظية كالمثال الاول أو معنوية كالمثال الثانى (قوله وتظافر) هكذا اشتهر بالظاء المشالة والصواب تضافر بالضاد المعجمة يقال تضافر القوم أى تعاونوا كما فى كتب اللغة (قوله محتجا بأن العرب الخ) لو قال محتجا بأن العرب تجيز الاجمال وتقصده كتصغير عمر وعمرو على عمير ونحو ضرب أحدهما الآخر لكان أحسن وأخصر (قوله وبأن الاجمال الخ) مبنى على أن لا فرق بين اللبس والاجمال والحق الفرق وأن الاول تبادر فهم غير المراد والثانى احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لاحدهما وأن الاول مضر دون الثانى وتصغير عمر وعمرو على عمير وضرب أحدهما الآخر من الثانى (قوله وبأن تأخير البيان الخ) هذا فى المجمل لا فى الملتبس (قوله يجوز فى نحو فما زالت الخ) أى فلم يبالوا بالتباس الاسم بالخبر فكذلك التباس الفاعل بالمفعول (قوله قلت الخ) حاصله بالنسبة لغير الوجه الاخير أن ما استدل به ابن الحاج من باب الاجمال وما نحن فيه من باب الالباس والثانى ضار لتبادر غير المراد فيه دون الأول لعدم تبادر شئ فيه قال سم قال

لا يؤدّي الى مثل ذلك وهو ظاهر (أو أضمر الفاعل) أي وأخر المفعول عن الفاعل أيضا وجوبا ان وقع الفاعل ضميرا (غير منحصر) نحو أكرمتك وأهنت زيدا (وما بالا او بانما انحصر) من فاعل أو مفعول ظاهرا كان أو مضمرا (أخر) من غير المحصور منهما فالفاعل المحصور نحو ما ضرب عمرا الا زيد أو الا أنا وانما ضرب عمرا زيد أو أنا والمفعول المحصور نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضربت الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا وانما ضربت عمرا

بس وهذا الجواب لا يعدى الناظم نقما لما سيأتى له فى باب التعدّى واللزوم من ان الحذف مع أن وأن يطرد مع أمن اللبس واحترز بأمن اللبس من نحو رغبت فى أن تفعل أو عن أن تفعل فلا يحذف الجار للالتباس فهى مالا يتبادر منه شئ التباسا اه وقد يقال لا يلزم من شمول اللبس للاجمال عند المصنف فى بعض الابواب شموله له عنده فى بقية الابواب لكن ينظر ما الفارق ثم قال نعم وأما بالنسبة لاوجه الاخيرة وانه لا يلزم من إيراد الزجاج الوجه فى الآية جواز مثل ذلك فى نحو ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها اه وكان وجهه أن الاسم والخبر أصلهما المبتدأ والخبر والمبتدأ عين الخبر فى المعنى بخلاف الفاعل والمفعول ورد شيخنا ذلك بأن الناظم لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول قال و يظهر أن المصنف لا يسلم للزجاج ما نقله و يؤيد منعه أن النحو يين منعوا تقديم الخبر على المبتدا فى غير النسخ اذا خيف الالتباس أى فتكن حالة النسخ كحالة عدم النسخ (قوله لا يؤدّي الى مثل ذلك) أى لان اللازم عليه اما الاجمال وهو لا يضر أو الالباس الغير الضار (قوله أى وأخر المفعول الخ) المراد بوجوب تأخيره عن الفاعل عدم جواز توسطه بينه و بين الفعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما كالمثال الاول وجواز تقدمه عليهما كالمثال الثانى وهذا حكمة تعداد المثال فالوجوب اضافى بالنسبة الى التوسط (قوله ان وقع الفاعل ضميرا) أى متصلا اذ لو أخر لزم أن لا يكون متصلا والفرض انه متصل (قوله غير منحصر) على صيغة اسم الفاعل أى منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر (قوله انحصر) أى فيه وقوله عن غير المحصور أى فيه وكذا يقال فيما بعد وما ذكر من قصر الصفة على الموصوف الا انه اذا كان المحصور فيه الفاعل فالصفة المقصورة مضروبية المفعول واذا كان المفعول فالصفة المقصورة ضاربية الفاعل فقولك ما ضرب عمرا الا زيد لقصر مضروبية عمرو على زيد أى انه لم يعصه العمرو الا زيد وقولك ما ضرب زيد الا عمرا لقصر ضاربية زيد على عمرو أى انه لم يتعد أثرها الا الى عمرو (قوله وما ضربت الا عمرا) كان الاولى بل الصواب أن يقول وما ضرب زيد الا اياك لان العموم السابق فى قوله ظاهرا كان أو مضمرا فى المحصور فيه

وهكذا

(وقد يسبق) المحصور فاعلا كان أومفعولا غيرالمحصور (ان قصد ظهر) بأن كان الحصر بالا وتقدمت مع المحصور بها نحو ماضرب الازيد عمرا وماضرب الاعمرا زيد ومن الأول قوله

فلم يدر الا الله ماهيجت لنا
عشية اناء الديار وشامها

وقوله

ماعاب الا لئيم فعل ذى كرم
ولا جفا قط الا جبأ بطلا

ومن الثاني قوله

تزودت من ليلى بتكليم ساعة
فمازاد الا ضعف مابي كلامها

وقوله

ولما أبى الا جماحا فؤاده
ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل

فان لم يظهر القصد بأن كان الحصر بانما أو بالا ولم تتقدم مع المحصور امتنع تقديمه لانعكاس المعنى حينئذ وذلك واضح *تنبيه* الذى أجاز تقديم المحصور بالا مطلقا هو الكسائى محتجا بما سبق وذهب بعض البصريين الى منع تقديم المحصور مطلقا واختاره الجزولى والشلوبين حملا لالا على انما وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الانبارى الى منع تقديم الفاعل المحصور وأجاز واتقديم المفعول المحصور لانه

وكذا يقال فى انما ضربت عمرا وفى نسخ اسقاط قوله وماضربت الاعمرا (قوله وقد يسبق الخ) قد يقال لم أجيز هنا تقديم المحصور فيه مع الا ومنع فى باب المبتدا والخبر حتى حكموا بشذوذ قوله وهل الا عليك المعول وأجاب شيخنا السيد بأن الفرق أن الفعل أقوى فى العمل فاحتمل معه تقديم المحصور وبأن اللازم فيه تقديم أحد المعمولين على الآخر لا تقدم المعمول على العامل ولا كذلك المبتدأ أوالخبر (قوله عشية الخ) منصوب على الظرفية والاناء كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشية وهى الكلام النمّ والعداوة وشامها فاعل هيجت (قوله جبأ) بضم الجيم وتشديد الموحدة والهمزة الجبان (قوله ولما أبى الا جماحا) أى اسراعا وجواب لما فى بيت بعده (قوله الذى أجاز) أى قبل المصنف وعبارته توهم انه تقدمت اشارة الى أن هناك قائلا بالجواز مطلقا غير المصنف والقصد الآن تعيينه مع انه لم يتقدم اشارة الى ذلك فكان الظاهر اسقاط لفظ الذى و يكون التنبيه بمعناه اللغوى (قوله مطلقا) أى فاعلا كان أومفعولا (قوله وذهب بعض البصريين الخ) قال الفاكهى هو الاصح اه وعليه فما تقدم من الابيات شاذ أومؤول بتقدير عامل للمنصوب والمرفوع غير المحصورين كأن يقدر قبل ماهيجت درى وقبل كلامها زاد وقوله الى منع تقديم المحصور أى بالا مطلقا أى فاعلا كان أومفعولا ووجه الدمامينى هذا المذهب بأنه اذا قدم المحصور فيه بالا كأن قيل ماضرب الازيد عمرا فان أريد أن زيدا وعمرا مستثنيان معا والتقدير ماضرب أحد أحدا الازيد عمرا أفاد أن الضرب انما وقع من زيد لعمرو ولم يحصل من غيره لغيره وهذا غير مايفيده تأخير المحصور فيه لان مفاده أن ضرب عمر ومحصور فى زيد وهذا لاينافى أن الضرب حصل من غير زيد لغير عمرو ولزم محذور آخر وهو استثناء شيئين بأداة واحدة بغير عطف وهو ممنوع مطلقا كما ستعرفه فى باب الاستثناء وان أريد أن عمرا مقدم معنى وليس مستثنى لم يلزم المحذور الاول المذكور وان لكن يلزم عمل ماقبل الا فيما بعدها مما لم يذكر والجواز عمل ماقبل الا فيه فى قولهم لا يعمل ماقبل الا فيما بعدها الا ان كان مستثنى نحو ماقام الا زيد أو مستثنى منه نحو ماقام الازيدا أحد أوتابعا له نحو ماقام أحد الا زيد فاضل اه

في نية التأخير (وشاع) في لسان العرب تقديم المفعول المتلبس بضمير الفاعل عليه (نحو خاف ربه عمر) وقوله جاء الخلافة أو كانت له قدرا * كما أتى ربه موسى على قدر لان الضمير فيه وان عاد على متأخر في اللفظ الا انه متقدم في الرتبة (وشذ) في كلامهم تقديم الفاعل (٧٠) المتلبس بضمير المفعول عليه (نحو زان نوره الشجر) لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الناظم والنحويون الا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا والصحيح جوازه واستدل على ذلك بالسماع وأنشد على ذلك أبياتا منها قوله

ولو ان مجدا أخلد الدهر واحدا * من الناس أبقى مجده الدهر مطعما * وقوله

وما نفعت أعماله المرء راجيا * جزاء عليها من سوى من له الأمر * وقوله

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر * وحسن فعل كما يجزى سنمار

وقوله كساحلمه ذا الحلم أثواب سودد * ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد * وقوله

جزى ربه عنى عدى بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل * وذكر لجوازه وجها من القياس وممن أجاز ذلك قبله وقبل أبي الفتح الأخفش من البصريين والطوال من الكوفيين وتأول المانعون بعض هذه الابيات بما هو خلاف ظاهرها اى وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر وهو الحق والانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر * تنبيهات * الاول لو كان ضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدا على ما اتصل بالمفعول المتأخر نحو ضرب أ[illegible] غلام هند

والكسائي اختيار الشق الثاني وزيادة الجمهور والمقابل للجمهور رفيه فيما حوزوا عمل ما قبل الا فيه تقدير (قوله في نية التأخير) أى فتقديمه كلا تقديم (قوله جاء الخلافة) الضمير يرجع الى الممدوح وهو عمر بن عبد العزيز وقوله أو كانت يروى بأو بمعنى الواو وباذ وقوله قدرا أى مقدرة (قوله وشذ) أى على مذهب الجمهور لا على مذهبه لما استعمله (قوله والصحيح جوازه) أى نظما ونثرا (قوله أبا الغيلان) بكسر الغين المعجمة وعن بمعنى بعد وقوله كما يجزى أى جزى وسنمار بكسر السين والنون وتشديد الميم اسم لرجل رومى بنى قصرا عظيما بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ من بنائه ألقاه من أعلاه لئلا يبنى لغيره مثله فضربت به العرب المثل في سوء المجازاة (قوله جزاء الكلاب العاويات) قيل هو الضرب والرمى بالحجارة وقيل هو دعاء عليه بالأبنة لان الكلاب انما تتعاوى عند طلب السفاد وعدى بن حاتم الطائى صحابى فلا يليق به هذا الهجو (قوله وجها من القياس) يعنى انه قاسه على المواضع التى يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وستأتى قريبا * وأجيب بأنها مخالفة للقياس فلا يقاس عليها أفاده في التصريح ونقل شيخنا عن الهمع أن هذا الوجه هو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فجعل لكثرته كالاصل وعبارة الشارح على التوضيح اكتفاء بتقديم المفعول في الشعور لان في الفعل المتعدى اشعارا بمعاد الضمير على متقدم شعورا ومن في كلام الشارح على الحل الاول بيانية والقياس عليه بمعناه المعروف وأما على الوجهين الأخيرين فمن تبعيضية والقياس بمعنى النظر أى من أوجه النظر والرأى (قوله وممن أجاز ذلك الخ) اختار هذا المذهب أيضا الرضى (قوله والطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو (قوله وتأول المانعون بعض الخ) قالوا في قوله جزى الخ الضمير عائد الى الجزاء المفهوم من جزى أو لشخص غير عدى (قوله في الشعر)

امتنعت المسئلة اجماعا كما امتنع صاحبها في الدار وقيل فيه خلاف واختلف في نحو ضرب أباها
غلامها هند فمنعه قوم وأجازه آخرون وهو الصحيح لانه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته
التقديم * الثاني كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ و يسمى متقدما حكما كذلك يعود
على متقدم معنى دون لفظ
وهو العائد على المصدر
المفهوم من الفعل نحو أدب
ولدك في الصغر ينفعه في
الكبر أي التأديب ومنه
اعدلوا هو أقرب للتقوى أي
العدل * الثالث يعود الضمير
على متأخر لفظا و رتبة سوى
ما تقدم في ستة مواضع أحدها
الضمير المرفوع بنعم وبئس
نحو نعم رجلا زيد و بئس رجلا
عمرو بناء على أن المخصوص
مبتدأ الخبر محذوف أو خبر
لمبتدا محذوف الثاني أن يكون
مرفوعا بأول المتنازعين
المعمل ثانيهما كقوله
جفوني ولم أجف الاخلاء انني
لغير جميل من خليلي مهمل
على ما سيأتي في بابه الثالث
أن يكون مخبرا عنه فيفسره
خبره نحو ان هي الا حياتنا
الدنيا الرابع ضمير الشان
والقصة نحو قل هو الله أحد
فاذا هي شاخصة أبصار
الذين كفروا الخامس أن
يجر برب وحكمه حكم ضمير نعم و بئس في وجوب كون مفسره تمييزا وكونه مفردا كقوله ربه فتية دعوت الى ما
* يورث الحمد دائبا فأجابوا ولكنه يلزم أيضا التذكير فيقال ربه امرأة لا ربها و يقال نعمت امرأة هند
السادس أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور أجازه الاخفش ومنعه سيبويه
وقال ابن كيسان هو جائز باجماع انتهى * خاتمة * قد يشتبه الفاعل بالمفعول وأكثر

أي للضرورة (قوله امتنعت المسئلة اجماعا) أجمع هنا واختلف
في نحو زان نوره الشجر لاختلاف العامل هنا في مرجع الضمير ولابسه
واتحاده في زان نوره الشجر فهو طالب للمرجع أيضا فكأنه متقدم رتبة
وقوله كما تمتنع الخ أي لما مر من اختلاف العامل (قوله في نحو ضرب
أباها غلام هند) أي من كل ما اتصل فيه المفعول المتقدم بضمير يعود على
ما اتصل بالفاعل المتأخر (قوله بناء على ان المخصوص الخ) أما على انه
مبتدأ خبره الجملة قبله فهو مما عاد فيه الضمير على متقدم رتبة (قوله على
ما سيأتي في بابه) أي من الخلاف فالبصريون يجيزونه والكوفيون يمنعونه
(قوله أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره) كان الاولى ان يقول مخبرا عنه بخبر
يفسره والمراد غير ضمير الشان لئلا يتكرر مع ما بعده والاصح أن الضمير في
الآية عائد على معلوم من السياق لا على الحياة الدنيا المخبر بها والا كان
التقدير ان حياتنا الدنيا الا حياتنا الدنيا وهو ممنوع الا أن يجاب بان
الضمير راجع الى الموصوف بقطع النظر عن صفته (قوله ضمير الشان
والقصة) المراد بالشان والقصة الحديث كما تقدم في باب المبتدا وهو ضمير
غيبة يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزئيها او يؤتى به للدلالة على قصد
المتكلم استعظام السامع حديثه ويذكر باعتبار الشان و يؤنث باعتبار
القصة وانما يؤنث اذا كان في الجملة بعده مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى
نحو انها هند حسنة انها قربحار بتلك فانها لا تعمى الابصار ولا يفسر بجملة
فعلية الا اذا دخل عليه ناسخ و بقية الكلام عليه سلفت في باب كان
وأخواتها (قوله وكونه مفردا الخ) أجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في
التأنيث والتثنية والجمع وليس بممنوع معنى (قوله دائبا) أي دائما (قوله
ولكنه يلزم أيضا التذكير) أي فخالف ضمير نعم من هذه الجهة (قوله
قد يشتبه الفاعل) أي في الواقع بالمفعول أي في الواقع (قوله وأكثر

مايكون ذلك اذا كان أحدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك أن تحمل في موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه فان صحت المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة قبله والا فهي فاسدة فلا يجوز أعجب زيد ما كره عمرو ان أوقعت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز أعجبت الثوب ويجوز نصب زيد لانه يجوز أعجبني الثوب فان أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز رفعه لانه يجوز أعجبت النساء وتقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لانك تقول أمكنني السفر ولا تقول أمكنت السفر والله أعلم

مايكون ذلك) أي الاشتباه (قوله اسما ناقصا) أراد به الاسم الموصول لعدم دلالته على معناه الا بصلته وما أشبهه مما لا يتضح معناه الا بضميمة كالموصوفة وبالتام ما عداه وقيل أراد بالناقص خفي الاعراب وبالتام ظاهره (قوله وطريق معرفة ذلك) أي الفاعل الصواب والمفعول الصواب (قوله ان كان مرفوعا) أي في عبارة المتكلم أعم من أن يكون رفعه صوابا أو خطأ (قوله اسما بمعناه) أي الناقص وقوله في العقل اما ان تكون في بمعنى من بيانا للمعنى أو متعلقة بمحذوف صفة ثانية للاسم مفسرة للصفة الاولى أي مماثلا له في العقل وعدمه واغما ذكره دفعا لتوهم ان المراد بكونه بمعناه ترادفهما (قوله ويجوز نصب زيد) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا اعتراض بأن نصب زيد واجب وقوله جاز رفعه أي ونصبه (قوله على أنواع من يعقل) أراد بالانواع ما يشمل الافراد (قوله وتقول أمكن الخ) هذا من غير الاكثر لان الفاعل والمفعول اسمان تامان

(النائب عن الفاعل)

(ينوب مفعول به عن فاعل) حذف لغرض اما لفظي كالاعجاز وتصحيح النظم أو معنوي كالعلم به والجهل والابهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه

هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذي لم يسم فاعله لصدقه على دينارا من أعطى زيد دينارا وعدم صدقه على الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل وان أجيب بأن المفعول الذي لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره (قوله لغرض) المراد بالغرض هنا السبب الباعث لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصودة منه لانه لا يظهر في جميع ما ذكره من الاغراض (قوله كالعلم به) نحو وخلق الانسان ضعيفا وقوله والجهل نظر فيه ابن هشام بأن الجاهل انما يقتضي أن لا يصرح باسمه الخاص به لا ان يحذف بالكلية ألا ترى أنك تقول سأل سائل وسام سائم وقد يقال لا يشترط في الغرض من الشئ أن لا يحصل من غيره فاعرفه قال شيخنا ونبه البعض جعل الشارح الجهل من الغرض المعنوي تبع فيه الناظم وهو غير ظاهر والظاهر ما في التوضيح من جعله مقابلا للغرض اللفظي والمعنوي اهـ وعندي ان الظاهر ما مشى عليه الناظم والشارح فتأمل وقوله والابهام أي على السامع كقول مخفي صدقته

تصدق اليوم على مسكين و يأتى فيه تنظير ابن هشام وقوله والتعظيم أى تعظيم الفاعل بصون اسمه عن لسانك أو عن مقارنة المفعول نحو خلق الخنزير وقوله والتحقير أى تحقير الفاعل نحو طعن عمر وقتل الحسين ومن المعنوى كراهة السامع سماع لفظ الفاعل قال ابن هشام وهذا من تطفل النحويين على صناعة البيان اه وأراد بالبيان ما يشمل علم المعانى لان ماذكر من تعلقات علم المعانى (قوله وسيأتى أنه ينوب الخ) اشارة الى سؤال وجواب منشؤهما اقتصار المصنف هنا على المفعول به (قوله فيماله من الاحكام) لا يعترض بأن من جملتها أنه اذا قدم أعرب مبتدأ والنائب اذا كان ظرفا أو مجرورا وقدم لا يعرب مبتدأ وأنه يؤنث الفعل له والنائب اذا كان أحدهما لا يؤنث الفعل له لان كلامه هنا فى النائب المفعول به لا مطلق النائب (قوله كالرفع الخ) وكوجوب ذكره واستحقاقه الاتصال بالعامل وكونه كالجزء منه وتأنيث الفعل لتأنيثه على التفصيل السابق واغنائه عن الخبر فى نحو أمضروب العبدان وتجريد العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى (قوله ووجوب التأخير) صرح بالوجوب هنا فقط للخلاف فيه دون الاولين وقول البعض للخلاف فى الاولين سبق قلم (قوله نائل) اسم مصدر بمعنى النوال أى العطاء (قوله ثم النيابة الخ) استدراك على قوله ينوب مفعول به عن فاعل فيماله دفع به توهم نيابته عنه من غير تغيير لصيغته مع أن نائب الفاعل لا يرتفع الا بالفعل المغير أو اسم المفعول وفى ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل المبنى للمجهول خلاف فقيل بالمنع مطلقا لان ما يرفع الفاعل من فعل أو وصف لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فلا تصلح لذلك ولانه قد يلبس بالمصدر الرافع للفاعل وقيل بالجواز مطلقا والاصح الجواز حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام بخلاف الملبس كعجبت من ضرب عمرو وعلى جواز ذلك يجوز أيضا اضافة المصدر لنائب فاعله فيكون فى محل رفع كما يجوز جعل ما أضيف اليه المصدر فى محل نصب على المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة شئ عنه وعلى المنع يتعين اضافة المصدر لما بعده على أنه فى محل نصب على المفعولية أفاده فى شرح الجامع (قوله عن

وسيأتى أنه ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به لكن هو الاصل فى النيابة عنه (فيماله) من الاحكام كالرفع والعمدية ووجوب التأخير وغير ذلك (كنيل خير نائل) نخير نائب عن الفاعل المحذوف اذ الاصل نال زيد خير نائل ثم النيابة مشروطة بأن يغير الفعل عن

صيغته الا صيغتان
صيغة تؤذن بالنيابة
(فأول الفعل) الذي تبنيه
للمفعول (اضمم) مطلقا
(و) الحرف (المتصل
بالآخر) منه (اكسر في
مضي كوصل) ودحرج
(واجعله) أي المتصل
بالآخر (من مضارع منفتحا
كينتحي المقول فيه) عند
البناء للمفعول (ينتحى و)
الحرف (الثاني التالي تا
المطاوعه) وشبهها من كل
تاء مزيدة (كالاول اجعله
بلا منازعه) تقول تدحرج
الشئ وتقوفل عن الامر
باتباع الثاني للاول في
الضم (وثالث) من الفعل
(الذي بدئ بهمز الوصل
كالاول اجعلنه كاستحلي)
الشراب واستخرج المال
فتتبع الثالث ايضا للاول
في الضم (واكسر أو اشمم فا)
فعل (ثلاثي أعل عينا)
واوا كان أو يائيا فتقول
وقيل بأرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء بهما

صيغته الاصلية) هذا كالصريح في أن المبني للمفعول فرع المبني للفاعل
وهو مذهب الجمهور وقيل كل أصل (قوله اضمم) أي ولو تقديرا كقيل
وقوله مطلقا أي ماضيا أو مضارعا (قوله اكسر) أي ولو تقديرا كرد
والطلب كسره ظاهر اذا لم يكن مكسورا في الاصل فان كان مكسورا في الاصل
فاما أن يقال بتقدير أن الكسر الاصلي ذهب وأتي بكسر بدله أو يقال المراد
اكسر اذا لم يكن مكسورا في الاصل وكذلك يقال في قوله واجعله من مضارع
منفتحا والكسر هو الكثير في لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من
يفتحه في المعتل اللام ويقلب الياء ألفا فيقول في رؤي زيد رأي بفتح الهمزة
وقلب الياء ألفا فتحصل في الماضي المعتل اللام ثلاث لغات قاله المصرح
(قوله منفتحا) أي ولو تقديرا كيقال (قوله كينتحي) من الانتحاء وهو
الاعتماد وقيل الاعتراض والمقول بالجر نعت له أو بالضم على الاستئناف
(قوله والثاني) أتي به ليفيد ان هذا في الماضي لان تالي تاء المطاوعة لا يكون
ثانيا في المضارع بل ثالثا بزيادة حرف المضارعة قبلها فالتالي لتاء
المطاوعة في المضارع باق على ما كان عليه في المبني للفاعل ومعنى تاء
المطاوعة مع ان التي للمطاوعة هي البنية بنفسها الاختصاص تلك التاء بهذه
البنية فسميت باسمها كذا في الشاطبي والمطاوعة حصول الاثر من الاول
للثاني نحو علمته فتعلم وكسرته فتكسر (قوله من كل تاء مزيدة) أي زيادة
معتادة لتخرج التاء من قولهم ترمس الشئ بمعنى رمسه أي دفنه فلا يضم
ثاني الفعل معها اذا بني للمجهول كما في التصريح وانما كانت غير معتادة لان
الاصل في التوصل الى الساكن المصدر به الكلمة أن يكون بالهمزة (قوله
تدحرج الشئ وتقوفل عن الامر) فيه مع قوله تاء المطاوعة وشبهها لف ونشر
مرتب وفي التمثيل بالاول نظر لانه لا يبنى للمفعول منه الا المتعدي (قوله وثالث
الفعل) أي الماضي الزائد على أربعة أحرف لان همزة الوصل لا تلحق
المضارع والماضي الثلاثي والرباعي (قوله كالاول) أي كالحرف الاول
(قوله فتتبع) بالنصب في جواب الامر (قوله أو أشمم) بتحمل حركة
الهمزة الى الواو (قوله أعل عينا) أي قلبت عينه فخرج المعتل الذي
لم تغير عينه نحو عور وصيد واعتور فانه اذا بني للمفعول سلك به مسلك الصحيح

وقوله

وقوله واويا كان أى كقيل أو يائيا أى كغيض وأصل قيل قول نقلت كسرة الواو لاستثقالها عليها الى القاف بعد سلب حركتها فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما فى ميزان وأصل غيض غيض نقلت كسرة الياء كذلك (قوله والاشمام) أى هنا ويطلق عند القراء على الاشارة بالشفتين الى الرفع أو الضم عند الوقف على نحو نستعين ومن قبل وعلى الانحاء بالكسرة نحو الضمة فتميل الياء الساكنة نحو الواو وعلى خلط الصاد بالزاى فى الصراط وأصدق وقوله بين الضم والكسر بأن يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تمحضت الياء قاله العلوى فالبينية على وجه الافراز لا الشيوع وفى الاشباه والنظائر للسيوطى عن صاحب البسيط وغيره أن الحركات ست الثلاث المشهورة وحركة بين الفتحة والكسرة وهى التى قبل الالف الممالة وحركة بين الفتحة والضمة وهى التى قبل الالف المفخمة فى قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة وحركة بين الكسرة والضمة وهى حركة الاشمام فى نحو قيل وغيض على قراءة الكسائى (قوله وضم) سوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل (قوله ليت الخ) ليت الثانية مراد بها لفظها فاعل ينفع وليت الثالثة تاكيد للاولى التى لها الاسم والخبر وشيئا مفعول مطلق لا مفعول به وفاقا للروضى وخلافا للعينى (قوله حوكت على نيرين) أى نسجت على طاقين للتقوى والضمير للرداء وهو يذكر و يؤنث وقوله اذتحاك أى اذ حيكت (قوله و بنى دبير) بالتصغير (قوله من هذه الاشكال) ظاهره ان الاشمام شكل ولا مانع منه وان منعه البعض لان المراد بالشكل الكيفية الحاصلة للفظ لكن الاشمام لا يخاف به لبس فكان الاحسن أن يقول من شكلى الضم والكسر (قوله خيف لبس) أى بين الفعل المبنى للفاعل والفعل المبنى للمفعول (قوله يجتنب) أى حيث لا قرينة على المراد كما هو معلوم من نظائره فلا اعتراض على اطلاقه على أن اللبس انما يتحقق عند عدم القرينة (قوله أو مخاطب) أو نون الاناث كما فى شرح الجامع (قوله فان كان يائيا) ينبغى أن يكون مثله الواوى الذى مضارعه بفتح العين نحو خفت فيضم أو يشم عند ارادة بنائه

والاشمام هو الاتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر وقد يسمى روما (وضم ما) فى بعض اللغات (كبوع) وحوك (فاحتمل) كقوله
ليت وهل ينفع شيئا ليت
ليت شبابا بوع فاشتريت
وكقوله
حوكت على نيرين اذ تحاك
تختبط الشوك ولا تشاك
تنبيه أشار بقوله فاحتمل الى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الاوليين وتعزى لبنى فقعس و بنى دبير (وان بشكل) من هذه الاشكال (خيف لبس يجتنب) ذلك الشكل ويعدل الى شكل آخر لا لبس فيه فاذا أسند الفعل الثلاثى المعتل العين بعد بنائه للمفعول الى ضمير متكلم أو مخاطب فان كان يائيا كباع من البيع اجتنب كسره وعدل الى الضم أو الاشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل نحو بعت العبد

فانه بالكسر لبس الاوان كان واويا كسام من السوم اجتنب ضمه وعدل الى الكسر أو الاشمام

لئلا يلتبس بفعل الفاعل نحو حت العبد فانه بالضم ليس الا تنبيه ذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به في شرح الكافية لم يتعرض له سيبويه بل ظاهر كلامه جواز الاوجه الثلاثة مطلقا ولم يلتفت للالباس لحصوله في نحو مختار وتضار نعم الاجتناب أولى وأرجح (وما لباع) ونحوه من جواز الضم والكسر والاشمام (قد يرى لنحو حب) ورد من كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم لكن الافصح هنا الضم حتى قال بعضهم لا يجوز غيره والصحيح الجواز فقد قرأ علقمة ردت الينا ولو ردوا (وما لفا باع) ونحوه من جواز الاوجه الثلاثة ثابت (لما العين تلي في) كل فعل على وزن اختعل أو انفعل نحو (اختار وانقاد وشبه ينجلي) فتقول اختور وانقود واختير وانقيد بضم التاء والقاف وكسرهما والاشمام وتحرك الهمزة بحركتهما (وقابل) للنيابة (من ظرف

للمفعول لئلا يلتبس بالمبني للفاعل فانه بالكسر ليس الا نعم رأيت في سم ما يؤيده (قوله نحو حت العبد) مثال لفعل الفاعل وكذا قوله بعد نحو حت العبد (قوله فانه) أى فعل الفاعل بالكسر الخ (قوله وان كان واويا) أى مضارعه على غير يفعل بفتح العين كما علم مما مر (قوله على ما هو ظاهر كلامه) انما قال ظاهر لاحتمال أن يراد يجتنب جوازا أو استحسانا (قوله لحصوله في نحو مختار وتضار) أى في الاسم والفعل اذ الاول يحتمل اسم الفاعل فتكون ألفه منقلبة عن ياء مكسورة واسم المفعول فتكون منقلبة عن ياء مفتوحة والثاني يحتمل البناء للفاعل فتكون الراء الاولى قبل الادغام مكسورة والبناء للمفعول فتكون مفتوحة ورفعهما من باب الاجمال لا من باب اللبس المنهي كلا منافيه (قوله وما لباع الخ) قال سم وتبعه غيره هذا شامل لمسئلة اللبس المتقدمة فيجتنب الشكل الملبس في المضاعف كالضم في ردنا لباسه بالامر فيعدل الى الكسر أو الاشمام واتعالم يعدل الى أحدهما في قوله تعالى ولو ردوا لعادوا الآن وقوعه بعد لو قرينة تدفع اللبس بالامر لانه لا يقع بعد أداة الشرط اه ولا يخفى ما في كون المترتب على الضم في ردنا لباسا لا انه اجمال فافهم بقي ان ظاهر كلامه يوهم أن الذي يكسر هناك يكسر هنا وكذلك الاشمام والضم وليس كذلك الا في الاشمام فمن يكسر هناك يضم هنا ومن يضم هناك يكسر هنا ومن ثم كان الضم هنا أفصح اللغات فالاشمام فالكسر وكان الامر في باع بالعكس أفاده الشاطبي (قوله لما العين تلي) أى للحرف الذي تليه العين (قوله على وزن افتعل أو انفعل) ولو مضاعفين كاشتد وانحل فان اللغات الثلاث تجري في ذلك أيضا كما قاله الشاطبي وان أوهم كلام المصنف خلافه حيث اقتصر على التمثيل بالمعتل (قوله وتحرك الهمزة بحركتهما) أى من ضم أو كسر أو اشمام وان أوهم كلام المصنف لزوم الضم مطلقا لانه أطلق أولا أن الفعل يضم أوله واقتصر هنا على جريان الاوجه الثلاثة فيما قبل العين قاله الشاطبي (قوله وقابل من ظرف الخ) اسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة وعند نيابة غيره من الظرف والمجرور والمصدر مجاز عقلي كما عليه الدماميني وغيره ونازع فيه السيد الصفوي وكذا الروداني فانه حقق أن

الاسناد في الثلاثة أيضا حقيقة (قوله أو من مصدر) مراده به ما يشمل اسم المصدر كما يؤخذ من تمثيل الشارح فيما يأتي بسبحان (قوله أو مجرور حرف جر) أجرى المتن على مذهب البصريين من أن نائب الفاعل المجرور فقط مع أن مذهب المصنف على مقتضى ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أنه مجموع الجار والمجرور ونقل ترجيحه عن ابن هشام فكان الانسب اجراء كلامه هنا عليه لكن في الروداني ما نصه وقول التسهيل أو جار ومجرور متعقب بأنه لم يذهب أحد الى ان الجار والمجرور معا هو النائب اه وكذا في الهمع عن أبي حيان (قوله هو المتصرف المختص) المتصرف من الظروف ما يفارق النصب على الظرفية والجر بمن ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية والمختص من الظروف ما خصص بشئ من أنواع الاختصاص كالاضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون لغير مجرد التوكيد (قوله لامتناع الرفع) تعليل لقوله بخلاف اللازم منهما (قوله جلس عندك) أي بالنصب على الظرفية ويكون حينئذ في محل رفع فليست الدال مضمومة كما توهم اذ الاخفش لا يقول بغير وجه عن ملازمة الظرفية وانما الخلاف في نيابته عن الفاعل وعدمها فالاخفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب صرح به الدماميني (قوله لعدم الفائدة) لدلالة الفعل على المبهم من المصدر والزمان وضعا وعلى المبهم من المكان التزاما (قوله فامتناع سير) أي بالبناء للمجهول على اضمار السير أي اضمار ضمير يعود على السير المبهم المفهوم من سير أحق أي بالمنع من سير سير لان الضمير اكثر ابهاما من الظاهر أما على اضمار ضمير يعود على سير مخصوص مفهوم من غير العامل فجائز كما في بلى سير لمن قال ما سير سير شديد كما في الهمع ويدل عليه كلام الشارح بعد (قوله خلافا لمن أجازه) يعني ابن درستويه ومن معه كما يأتي (قوله ويعتلل) أي يعتذر أو يتمنى لمجيء الاعتلال بالمعنيين وقوله وان يكشف غرامك أي حرارة غرامك بالوصال تدرب من باب فرح أي تعتد أي يصير لك ذلك عادة والمراد أنها لا تقطع وصاله دائما فحمله ذلك على اليأس والسلو ولا تصله دائما فيتزد ذلك ويطلبه كل حين كذا قال العيني ومقتضاه أن تدرب بالدال المهملة وضبطه الدماميني والشمني بالذال

أو من مصدر أو) مجرور (حرف جر بنيابة حري) أي حقيق والا فلا قابلية بل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص نحو صيم رمضان وجلس أمام الامير فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة بخلاف اللازم منهما نحو عند واذا وسبحان ومعاذ لامتناع الرفع وأجاز الاخفش جلس عندك وبخلاف المبهم نحو صيم زمان وجلس مكان وسير سير لعدم الفائدة فامتناع سير على اضمار السير أحق خلافا لمن أجازه فأما قوله

وقالت متى يبخل عليك ويعتلل * يسؤك وان يكشف غرامك تدرب * فمنباه ويعتلل هو

المحمة أى عند السائل (قوله أى الاعتلال المعهود) أى بين المتكلم
والمخاطب لا المفهوم من الفعل لعدم افادة النائب حينئذ مالم يفده الفعل
كذا قال الشمنى أى فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد الى مصدر مختص
بأل العهدية مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم وقوله أو اعتلال عليك أى
فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد الى مصدر مختص بصفة محذوفة لدلالة
ما قبل مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم فالموصوف مرجع الضمير لا الضمير حتى
يرد ما قيل ان الضمير لا يوصف فلا يتم قوله كما هو شأن الصفات المخصصة (قوله
كما هو) أى الحذف بجواز الدليل شأن الصفات المخصصة كما فى قوله تعالى
فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أى نافعا بدليل وأما من خفت موازينه فأولئك
الذين خسروا أنفسهم (قوله وبذلك) أى بكون الضمير عائدا على مختص
بالعهد أو الصفة فيكون التقدير وحيل هو أى الحول المعهود أو حول بينهم
الا أن الصفة هنا مذكورة ومثل ذلك يقال فى قول الشاعر فحيل دونها
فلا يكون فيهما دليل لمن أجاز نيابة ضمير المصدر المبهم المفهوم من الفعل
لكن يحتاج الى جعل المرجع الموصوف متقدما على الضمير وان تأخرت
الصفة أو جعله المصدر المفهوم من الفعل لا بقيد كونه مبهما بقرينة صفته
أو جعل تقدم مفهوم جنسه وهو الفعل كتقدمه وانما احتيج الى ذلك لئلا يلزم
عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فتأمل ولا يصح كون الظرف نائبا لأن
بين ودون غير متصرفين كما فى التصريح نعم يتجه أن يكون بينهم ودونها نائب
فاعل بناء على قول الأخفش بجواز انابة غير المتصرف (قوله فيالك من ذى
حاجة) بالنداء واللام للاستغاثة ومن ذى حاجة متعلق بمحذوف أى
أستغيثك من أجل ذى حاجة وجعل العينى اللام للاستغاثة وبالتنبيه
لا للنداء لا يخفى ما فيه (قوله كمذ ومنذ الخ) مثال للآتى فمذ ومنذ تختصان
بالزمان ورب بالنكرات وحروف القسم بالمقسم به وحروف الاستثناء
بالمستثنى (قوله ونحو ذلك) كحتى المختصة بالظاهر الذى هو غاية لما قبلها
(قوله ولا دل على تعليل) لأنه مبنى على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى
وبهذا يعلل منع نيابة المفعول لأجله والحال والتمييز وأما علة منع نيابة
المفعول معه والمستثنى فوجود الفاصل بينهما وبين الفعل وفى المقام بحث وهو

أى الاعتلال المعهود أو
اعتلال عليك فحذف عليك
لدلالة عليك الأول عليه
كما هو شأن الصفات المخصصة
وبذلك يوجه وحيل بينهم وقوله
فيالك من ذى حاجة حيل
دونها ✱ وما كل ما يهوى امرؤ
هو نائله ✱ والقابل للنيابة من
المجرورات هو الذى لم يلزم
الجار له طريقة واحدة فى
الاستعمال كمذ ومنذ ورب
وحروف القسم والاستثناء
ونحو ذلك ولا دل على تعليل
كاللام والباء ومن

أنّ كون المفعول له والحال مبنيين على سؤال مقدّر دون المفعول به لم يتضح وجهه وإن شاع عندهم لانه كما يجوز أن يقدّر كيف جئت ولم جئت في قولك جئت راكبا كذلك يجوز أن يقدّر من ضربت في قولك ضربت زيدا ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبني عليه سبب المنع شرعا ويقام لاجلال زيد ويهتز من اشتياقه معاشر كلام مفيد فتأمل (قوله اذا جاءت) أى الثلاثة للتعليل فان لم تجئ له بأن كانت لغيره لم يمتنع انابة مجرورها (قوله يغضى حياء) الضمير يرجع الى زين العابدين على بن الحسين رضى الله تعالى عنهما والاغضاء ادناء الجفون بعضها من بعض واستقرب الروداني جعل النائب ضميرا عائدا على الطرف المفهوم التزاما من يغضى لان الاغضاء خاص بالطرف (قوله كذلك) أى كالمذكور من الآية والبيتين وقوله على ما مر أى على الوجه الذى مر فى و يحتمل لكن الصفة هنا مذكورة (قوله لا تقوم) على حذف مضاف أى لا يقوم مدخولها وقوله كما أن الاصل يعنى الحال التى تعلقت بها الباء (قوله اذا كان معه من) مقتضاه أنه اذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو قول والصحيح خلافه فالجعل التقييد لكون الكلام فى المجرور بالحرف (قوله وفى هذا الثانى) أى فى مثاله لان مناقشته انما هى فى المثال أما الحكم وهو عدم نيابة التمييز المجرور بمن عن الفاعل فقد سلمه (قوله فقد نص ابن عصفور الخ) بل سيأتى فى قول الناظم

واجرر بمن ان شئت غير ذى العدد * والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

وغيرهما هو تمييز المفرد كقفيز برّ ورطل زيت (قوله المنتصب عن تمام الكلام) أراد بتمام الكلام متممه الذى يحصل به فائدته وهو الفاعل وعن متعلقة بمحذوف أى المحوّل عن تمام الكلام أى الفاعل فاندفع قول شيخنا والبعض ان كل تمييز ينتصب عن تمام الكلام أى بعده فكان الظاهر أن يقول المحوّل عن الفاعل (قوله ذهب ابن درستويه الخ) اعلم أنه لا خلاف فى انابة المجرور بحرف جر زائد وأنه فى محل رفع كما فى ما ضرب من أحد فان جر بغير زائد ففيه أقوال أربعة أحدها وعليه الجمهور أن المجرور هو النائب فى محل رفع ثانيها وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر فى الفعل وجعل مبهما ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو زمان أو مكان

اذا جاءت للتعليل فأما قوله يغضى حياء و يغضى من مهابته * فلا يكلم الا حين يبتسم * فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك على ما مر لا قوله من مهابته * تنبيهات * الأول ذكر ابن اباز أن الباء الحالية فى نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل كما أن الأصل الذى تنوب عنه كذلك وكذلك المميز اذا كان معه من كقولك طبت من نفس فانه لا يقوم مقام الفاعل أيضا وفى هذا الثانى نظر فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل من على المميز المنتصب عن تمام الكلام * الثانى ذهب ابن درستويه والسهيلى وتلميذه

الرندي الى أن النائب في نحو
مر بزيد ضمير المصدر لا المجرور
لانه لا يتبع على المحل بالرفع ولانه
يتقدم نحو كان عنه مسؤلا
ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ
وكل شيء ينوب عن الفاعل
فانه اذا تقدم كان مبتدأ ولان
الفعل لا يؤنث له في نحو مر
بهند ولنا سير بزيد سيرا وأنه
انما راعى محل يظهر في
الفصيح نحو لست بقائم ولا
قاعدا بالنصب بخلاف
مررت بزيد الفاضل بالنصب
ومر بزيد الفاضل بالرفع لانك
تقول لست قائما ولا تقول
في الفصيح مررت زيدا ولا مر
زيد على أن ابن جني أجاز أن
يتبع على محله بالرفع والنائب
في الآية ضمير راجع الى
ما رجع اليه اسم كان وهو
المكلف وامتناع الابتداء
لعدم التجرد وقد أجازوا
النيابة في نحو لم يضرب من
أحد مع امتناع من أحد لم
يضرب وقالوا في كفى بالله
شهيدا ان المجرور فاعل مع
امتناع كفى بتدئ الثالث
مذهب البصريين أن
النائب انما هو المجرور

اذ لا دليل على تعيين أحدها ثالثها وعليه الفراء ان النائب حرف الجر وحده
في محل رفع كما يقول بأنه وحده بعد الفعل المبني للفاعل في محل نصب نحو
مررت بزيد رابعها وعليه ابن درستويه والسهيلي والرندي أن النائب ضمير
عائد على المصدر المفهوم من الفعل ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم
الجار والمجرور على الفعل وامتناعه فعلى الاول والثالث يمتنع وعلى الثاني
والرابع يجوز اهـ همع باختصار ولا يبعد عندي جواز تقديمه حتى على
الاول والثالث لان علة المنع التباس الجملة الفعلية بالاسمية وهي مفقودة هنا
وكالمجرور الظرف فاعرفه (قوله الرندي) بضم الراء وسكون النون نسبة
الى رندة قرية من قرى الاندلس (قوله ضمير المصدر) أي الضمير الراجع الى
المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه كذا في التصريح ونائب الفاعل عند
ابن درستويه ومن معه ضمير مصدر مبهم لانه المفهوم من الفعل ويؤيد الرد
عليهم بسير بزيد سيرا فلولا ابهم المراد بمن في قول الشارح سابقا فامتناع سير
على اضمار السير أي خلافا لمن أجازه اهـ وبهذا يعرف ما في كلام البعض
هنا من الخلل (قوله لانه لا يتبع الخ) فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب
الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما مراعاة لمحل النائب كما في تابع الفاعل
المجرور بحرف الجر الزائد أو بالمصدر المضاف (قوله ولانه يتقدم) أي على
عامله ولو كان نائب فاعل لم يتقدم عليه كما أن أصله وهو الفاعل لا يتقدم على
عامله وفيه انهم ان أرادوا أنه يتقدم مع كونه نائب فاعل منع وان أرادوا لا مع
كونه نائب فاعل لم يفد لان الفاعل نفسه يتقدم لا مع كونه فاعلا ونائبه غير
المجرور يتقدم لا مع كونه نائبه فكان الاولى أن يتركوا هذا التعليل فتأمله فانه
وجيه (قوله ولنا) أي المقوى لنا معشر الجمهور وقوله سير بزيد سيرا رد لدعواهم
من أصلها لان العرب لم تنب المصدر الظاهر مع وجود المجرور فبالاولى
عدم انابة ضميره وقوله وانه انما راعى الخ رد أول للدليل الاول وقوله على ان
ابن جني رد ثان له وقوله يظهر في الفصيح احترازا من نحو تمررن الديار وقوله
والنائب في الآية رد للدليل الثاني وقوله ضمير الخ أي لا عن مثل المجرور في
محل نصب على المفعولية وقوله وهو المكلف أي المعلوم من السياق أي لا كل
كما هو مبنى كلام الثلاثة وقوله وامتناع الابتداء لعدم التجرد أي من

العوامل اللفظية الاصلية رد أول للدليل الثالث وقوله وقد أجاز وأى هؤلاء ردان له وانما أجاز واذلك لان من زائدة وهم انما يمنعون نيابة المجرور بأصلى لكن هذا الرد لا يتجه عليهم لانهم لم يدعوا أن كل نائب فاعل يصح تقديمه على أنه مبتدأ بل قالوا اذا تقدم أى صح ان يقدم يكون مبتدأ و يمكن جعله تنظيرا فى عدم جواز التقدم على الابتداء لا ردا ثانيا حتى يرد ما ذكر وقوله مع امتناع من أحد أى لان من لا تزاد الا بعد النفى لا لوقوع أحد فى الاثبات لان نفى ضميره مسوغ كقوله * اذا أحد لم يعنه شأن طارق * نص عليه ابن مالك كما فى التصريح وقوله وقالوا فى كفى بالله رد للدليل الرابع وانما امتنع كفت بهند ومرت بهند لكون المسند اليه فى صورة الفضلة وانما قيل وما تسقط من ورقة وما تحمل من أنثى لان جر الفاعل بمن كثير فضعف كونه فى صورة الفضلة قاله سم (قوله لا الحرف) أى خلافا للفراء ومذهبه فى غاية الغرابة اذ الحرف لاحظ له فى الاعراب أصلا (قوله ان وجد فى اللفظ) احتراز عما لو وجد فى المعنى بأن كان الفعل يطلب المفعول به لكن لم يذكر فى اللفظ فلا يمتنع انابة غيره سم (قوله مفعول به) ولو منصوبا باسقاط الجار فيمتنع انابة غيره مع وجوده فلو اجتمع منصوب بنفس الفعل ومنصوب باسقاط الجار نحو اخترت زيدا الرجال امتنع انابة الثانى عند الجمهور وجوزها الفراء ووافقه فى التسهيل (قوله مطلقا) أى تقدم على المفعول به أو تأخر (قوله وقد يرد) أى ورود ضرورة أو شذوذا (قوله المنيب) من الانابة وهى الرجوع الى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصى (قوله كما فى البيتين) ويؤول هو والجمهور الآية السابقة بأن النائب فيها ضمير مستتر يعود الى الغفران المفهوم من يغفر او غاية ما فيه انابة المفعول الثانى وهو جائز ويحمل الجمهور البيتين على الضرورة قال فى شرح الجامع والحق أنه ان كان الغير أهم فى الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به مثلا اذا كان المقصود الاصلى وقوع الضرب أمام الامير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما أفاده السيد (قوله وقيل المصدر أولى) لانه أشرف جزأى مدلول العامل وقوله وقيل المجرور أى لانه مفعول به بواسطة الجار وقوله وقال أبو حيان الخ أى لان فى انابة المجرور خلافا ودلالة الفعل

لا الحرف ولا المجموع فكلام الناظم على حذف مضاف لكن ظاهر كلامه فى الكافية والتسهيل أن النائب المجموع (ولا ينوب بعض هذى) المذكورات أعنى الظرف والمصدر والمجرور (ان وجد فى اللفظ مفعول به) بل يتعين انابته هذا مذهب سيبويه ومن تابعه وذهب الكوفيون الى جواز انابة غيره مع وجوده مطلقا (وقد يرد) ذلك كقراءة أبى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقوله

لم يعن بالعلياء الا سيدا
ولا شفى ذا الغى الا ذو هدى

وقوله

وانما يرضى المنيب ربه
مادام معنيا بذكر قلبه

ووافقهم الأخفش لكن بشرط تقدم النائب كما فى البيت * تنبيه * اذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الاشياء قيل ولا أولوية لواحد منها وقيل المصدر أولى وقيل المجرور وقال أبو حيان ظرف المكان (وباتفاق قد ينوب) المفعول (الثان من *)

يلبس كما فيما التباسه أمن) نحو كسي زيد جبة وأعطي عمرا درهم بخلاف ما لم يؤمن التباسه نحو أعطيت زيدا عمرا فلا يجوز اتفاقا أن يقال فيه أعطي زيدا عمرو بل يتعين فيه إنابة الأول لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذا. تنبيه ما ذكر من الاتفاق نظر فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة حكى ذلك عن الكوفيين وقيل بالمنع مطلقا وقوله قد يوهب الإشارة بعد إلى أن ذلك قليل بالنسبة إلى إنابة الأول وأما اللحة في اه

(في باب ظن وأرى) المنع) من إقامة المفعول الثاني (اشتهر) عن النحاة وإن أمن اللبس ولا يجوز عندهم ظن زيدا قائم ولا أعلم زيدا فرسك مسرجا (ولا أرى منعا) من ذلك (إذا القصد ظهر) كما في التسهيل وفاقا لابن طلحة وابن عصفور في الأول وقدم في الثاني فإن لم يظهر القصد تعينت إنابة الأول اتفاقا فيقال في ظننت زيدا عمرا وأعلمت بكرا خالدا منطلقا ظن زيد عمرا وأعلم بكر خالدا منطلقا ولا يجوز ظن زيدا عمرو ولا أعلم بكرا خالد منطلقا لما سلف. تنبيهات. الأول يشترط لإنابة المفعول الثاني ... ذلك

على المكان لا بالوضع بل بالالتزام كدلالته على المفعول معه وأشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعا على الحدث والزمان كذا في المصمع وبحث فيه سم بأن شرط إنابة المصدر وظرف الزمان اختصاصهما والفعل لا يدل على الحدث والزمان المختص لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان لأن غايته عدم دلالة الفعل أصلا على الحدث والزمان المختص ودلالته التزاما على المكان لم يخرج عن كونه أشبه بالمفعول به منهما (قوله من باب كسا) هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ولم ينصب أحدهما بإسقاط الجار فبالأول خرج باب ظن وبالثاني خرج نحو اخترت الرجال زيدا (قوله فيما التباسه أمن) أي في تركيب ... الالتباس قال سم قد يتوهم أنه لو كان المفعول الثاني مؤنثا وأنيب مناب الفاعل وأنث الفعل لذلك أن اللبس يندفع وليس كذلك لأن غاية ما دل عليه تأنيث الفعل أن المؤنث هو النائب ولا يلزم من كونه النائب أنه المفعول الثاني لجواز أنه الأول (قوله فلا يجوز اتفاقا) إن قيل هلا جاز ومنع من تقديمه ويكون ذلك دافعا للالتباس كما قيل بذلك في ضرب موسى عيسى وصديقي صديقك لأنهم احترزوا من اللبس بالرتبة أجيب بأنه هنا يمكن الاحتراز بالكلية بإقامة غير الثاني بخلاف الموضعين المذكورين فإنه لا طريق إلى دفع اللبس إلا بحفظ الرتبة قاله سم وأقوى من جوابه أن يقال لما كانت إنابة الثاني توهم فاعليته معنى لكون الأصل إنابة ما هو فاعل معنى كان ذلك معارضا للتأخر لزوما فضعفت دلالته على كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف الموضعين المذكورين لعدم المعارض فيهما (قوله فقد قيل بالمنع إذا كان الخ) وجهه أن النائب عن الفاعل مسند إليه كالفاعل والمعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة لكن هذا إنما يقتضي أولوية إنابة المعرفة لا وجوبها (قوله وقيل بالمنع مطلقا) أي سواء كان الأول معرفة أو نكرة لطرد الباب (قوله لما سلف) أي لنظير ما سلف لأن السالف هو قوله لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذا فإنه الآن هنا لأن كلا منهما يصلح لأن يكون مظنونا أما الآخر في باب ظن ولأن يكون معلما ومعلما به في باب أرى (قوله يشترط لإنابة المفعول الثاني) أي الظن لأنه الذي يتصور وقوعه جملة بخلاف ثاني كسا وأرى لعدم تصور

ذلك فيه وكباب ظن فى امتناع انابة الجملة وتقديره على الصحيح الا اذا كانت محكية بالقول لانها لكون المقصود لفظها فى حكم المفرد نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض أو مؤولة بالمفرد نحو فهم كيف قام زيد وفى انابة المفعول الثانى اذا كان ظرفا أو مجرورا وراجع وجود المفعول الاول المذاهب الثلاثة فى انابة غير المفعول مع وجوده وعلى الجوازة النائب المجرور دون متعلقه بل لا يتصور له متعلق حينئذ فصلى ما ارتضاه سم قال وفى كلام الشاطبى ما يؤيده اه وفيه نظر والظاهر أن له متعلقا وأن هذا المتعلق هو النائب فى الحقيقة كما أنه المفعول الثانى فى الحقيقة على الاصح فتدبر (قوله مع ما ذكره) أى من أمن اللبس (قوله أفهم كلامه) قيل وجه الافهام أنه حكى خلافا فى انابة الثانى فى باب ظن وأرى والاتفاق على انابته فى باب كسا وسكت عن الاول فى الثلاثة فيعلم أنه لا خلاف فى انابته وفيه أنه سكت عن الثالث فى باب أرى أيضا مع أنه لا اتفاق على انابته الا أن يقال لم يسكت عنه لانه ثانى مفعولى ظن وقد ذكر حكمه (قوله وهو مقتضى كلام التسهيل) ظاهر كلامه ان المصنف أهمله هنا وهو ما قاله الموضح ورده المصرح بأنه ثانى مفعولى ظن وقد ذكر حكمه (قوله احتج من منع الخ) لا ينهض هذا الاحتجاج على المصنف لشرطه عدم اللبس قاله سم وقوله مطلقا أى من غير قيد ومن غير شرط وقوله فيما اذا كانا نكرتين أو معرفتين مثال الاول ظننت أفضل منك أفضل من زيد ومثال الثانى ظننت سعيدا فيلك زيدا (قوله وبعود الضمير الخ) وذلك لان رتبة نائب الفاعل التقدم والاتصال بالفعل فاذا قلت ظن قائم زيدا لزم عود الضمير فى قائم على زيد المتأخر لفظا وهو ظاهر ورتبة لانه وان كان مفعولا أولا ورتبته التقديم لكن لما أنيب الثانى صار رتبة الاول التأخير وقد يقال هذه العلة تتأتى عند تأخير النائب وتقديم المفعول الاول فهلا قال بالمنع عند تقديم النائب والجواز عند تأخيره مع أنه قد يقال المفعول الاول من حيث كونه مفعولا أولا رتبته التقديم وهذا كاف فى جواز عود الضمير عليه مع تأخره لفظا وسكت عن القسم الرابع وهو ما اذا كان الثانى معرفة والاول نكرة لعدمه (قوله بأن الاول مفعول صريح) أى ليس أصله مبتدأ ولا خبرا بل هو مفعول به حقيقة واقع عليه الاعلام وفى بعض

مع ما ذكره أن لا يكون جملة فان كان جملة امتنعت انابته اتفاقا والثانى أفهم كلامه أنه لا خلاف فى جواز انابة المفعول الاول فى الابواب الثلاثة وقد صرح به فى شرح الكافية وأما الثالث فى باب ارى فنقل ابن أبى الربيع وابن هشام الخضراوى وابن الناظم الاتفاق على منع انابته والحق أن الخلاف موجود فقد أجازه بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضى كلام التسهيل نحو أعلم زيدا فرسك مسرجا الثالث احتج من منع انابة الثانى فى باب ظن مطلقا بالالباس فيما اذا كانا نكرتين أو معرفتين وبعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ان كان الثانى نكرة نحو ظن قائم زيدا لان الغالب كونه مشتقا واحتج من منع انابته مطلقا فى باب أعلم وهم قوم منهم الخضراوى والابدى وابن عصفور بأن الاول مفعول صريح والآخران مبتدأ وخبر شبها بمفعولى أعطى وبأن السماع انما جاء بانابة الاول كقوله

وبنت عبد الله بالجو أصبحت * كراما مواليها لئاما عبيدها

أن قوما يجيزون انابة خبر كان المفرد وهو فاسد لعدم الفائدة ولاستلزامه اخبارا عن غير مذكور ولا مقدر وأجاز الكسائي نيابة التمييز فأجاز في امتلأت الدار رجالا امتلئ رجال والى ذلك أشار في الكافية بقوله

وقول قوم قد ينوب الخبر * مباب كان مفردا لا يعتبر
وباب تمييز لدى الكسائي * لشاهد عن القياس نائي

اه واعلم أنه كما لا يرفع رافع الفاعل الا فاعلا واحدا كذلك لا يرفع رافع النائب عنه الا نائبا واحدا (وما سوى) ذلك (النائب مما علق بالرافع) له (النصب له محققا) اما لفظا ان لم يكن جارا ومجرورا أو محلا ان يكنه * تنبيه * قال في الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس * مع نصب فاعل رووا فلا تقس

أي قد حملهم ظهور المعنى على اعراب كل من الفاعل والمفعول به باعراب الآخر كقولهم خرق الثوب المسمار وقوله

مثل القنافذ هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سوآتهم هجر

ولا يقاس على ذلك انتهى

النحو صحيح وهو بمعنى صريح وقوله والآخران مبتدأ وخبر أي في الأصل شبها أي في نصبهما بفعول أعطى أي في اطلاق المفعولية عليهما تجاوزا له في التصريح ورسم هذه الحجة بأنها لا تقتضي المنع بل أولوية انابة الاول وهذه الحجة والتي بعدها يفيدان امتناع انابة الثالث أيضا في الاستثناء ولا تجرى هذه الحجة في باب ظن كما توهم لعدم المفعول الصريح (قوله وبنت عبد الله) اسم قبيلة وقوله بالجو متعلق بمحذوف صفة لبنت عبد الله أي الكائنة بالجو والجو أرض اليمامة وجملة أصبحت مفعول ثالث ومواليها فاعل كراما والموالي العبد والصميم الخالص والمراد رؤساء القبيلة وأعيانها كما في التصريح (قوله انابة خبر كان المفرد) نحو كين قائم وظاهر التقييد بالمفرد أن خبر الجملة متفق على عدم انابته وليس كذلك لثبوت الخلاف عن الفراء والكسائي كما في الهمع (قوله لعدم الفائدة) اذ معنى كين قائم حصل كون لقائم ومعلوم أن الدنيا لا تخلو عن حصول كون لقائم (قوله ولاستلزامه) عطف سبب على مسبب وقوله عن غير مذكور ولا مقدر ووجه الاستلزام أن الخبر لما ناب عن الاسم انسلخ عن كونه خبرا وصار محدثا عنه بالفعل المجهول كما انسلخ عمرو في ضرب عمرو عن كونه مفعولا وصار محدثا عنه بالفعل المجهول فقدر (قوله وما سوى النائب) أي وما سواه مما علقنا الرافع أي تعلق به من حيث كونه معمولا له وقوله بالرافع له أي لذلك النائب وقوله النصب له أي لما سوى النائب مبتدأ وخبر ونصبه رافع النائب على الصحيح فيكون متعديا وقيل رافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا وقيل بفعل مقدر تقديره في أعطى زيد درهما قبل أو أخذ (قوله ان لم يكن جارا ومجرورا الخ) اعترض عليه غير واحد كالعيني بأنه كان الاولى أن يقول لفظا ان كان مما يظهر اعرابه أو محلا أو تقديرا ان لم يكن كذلك ليدخل المبني والمقدر وأجاب الروداني بأن المراد بالمحل أن يتوصل اليه العامل بنفسه والمحل أن يتوصل اليه بواسطة حرف الجر كما قاله واستدل ذلك في قول الناظم في باب الاشتغال بنصب لفظه أو المحل فدخل ما ذكر ومقابلة لفظا بمحلا ظاهرة في ارادة ذلك منهم (قوله ورفع مفعول به الخ) مقتضاه أن المنصوب فاعل والمرفوع مفعول فيكون فيه نقض لقاعدة ويجعل الشاطبي المرفوع فاعلا

والمنصوب نحو لا اصطلاحا وان كان المعنى على خلافه ومن العرب من يرفعهما معا ومنهم من ينصبهما معا عند ظهور المراد (قوله تعين رفع عشرين على النيابة) أى عند الجمهور المانعين انابة غير المفعول مع وجوده (قوله جاز رفع العشرين) أى على النيابة والرابط للخبر بالمبتدا الضمير المجرور وقوله ونصبه أى على المفعولية بالفعل ونائب الفاعل ضمير يعود على المبتدا هو الرابط (قوله فيبرز فى التثنية والجمع) فيقال العمران زيد اقى رزقهما عشرين والعمرون زيد واقى رزقهم عشرين وان شئت حذفت المجرور

(اشتغال العامل عن المعمول)

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطوا ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لان بعضه من المرفوعات وبعضه من المنصوبات وأركان الاشتغال ثلاثة مشغول وهو العامل نصبا أو رفعا ويشترط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل غير المتصرف كفعل التعجب لانه لا يفسر فى هذا الباب الا ما يصلح للعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال مع المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولهما عليهما ومع ليس على القول بجواز تقدم خبرها عليها كما سيأتى وأن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق كما سيأتى ومشغول عنه وهو الاسم السابق الذى شأنه أن يعمل فيه العامل أو مناسبه الرفع أو النصب لو سلط عليه ويشترط فيه أن يكون متقدما فليس من الاشتغال نحو ضربته زيدا بل الاسم ان نصب كان بدلا من الضمير أو رفع كان مبتدأ خبره الجملة قبله وأن يكون قابلا للاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور بالا يجر المضمر كحتى وأن يكون مفتقرا لما بعده فليس من الاشتغال نحو فى الدار زيدا فاكرمه وأن يكون مختصا لا نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض كصور وجوب النصب فليس من الاشتغال قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير مضاف أى وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما فى المغنى وأن يكون واحدا لا متعددا على ما فيه من الخلاف الآتى قريبا وقيل قد يكون الاسم المشغول عنه ضميرا منفصلا كقوله

خاتمة اذا قلت زيد فى رزق عمرو عشرون دينارا تعين رفع عشرين على النيابة فان قدمت عمرا فقلت عمرو زيد فى رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور ولاجل الضمير الراجع الى المبتدا وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز فى التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور

(اشتغال العامل عن المعمول)

تعالى وإياى فارهبون وإياى فاعبدون وإياى فاتقون ونحوه لأن الفعل
اشتغل بعمله في الياء المحذوفة بعد نون الوقاية تخفيفا والتقدير وإياى ارهبوا
فارهبون ونقل عن السعد في حواشي الكشاف أنه ليس منه لكن العامل
إياى منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون فهو من باب مطلق التفسير
الذي هو أعم من الاشتغال وفي كلام الروداني تضعيف الاحتجاج بوجود
الفاء حيث قال إنما أضمر إلى اسم لأدنى ملابسة أي مضمر يلاقي اسما
متقدما في ذات واحدة فيدخل ما إذا كان الشاغل والمشغول عنه ضميرين
لذات واحدة نحو وإياى فارهبون فإن تقديره إن كنتم ترهبون أحدا فإياى
ارهبوا ارهبون فالفاء الشرطية متزحلقة عن الصدر فسقط ما قيل إنما
بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا اهـ أي
لأن الفاء إنما تمنع إذا كانت في محلها ويشترط أن يكون ضميرا
معمولا للمشغول أو من تتمة معموله كزيدا ضربته أو مررت به أو ضربت
غلامه أو مررت بغلامه ويجوز حذف الضمير الشاغل فيتبع لما فيه من
القطع بعد التهيئة (قوله إن مضمر اسم) المتبادر من الاسم الاسم الواحد
لا مذكرة في سياق الإثبات ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون
اسما واحدا فلا يجوز أن يقال زيدا درهما أعطيته إياه لأنه لم يسمع وأجازه
الأخفش إذا جاز أن يعمل الفعل المفسر في أكثر من واحد كما في المثال وعن
الرضي أنه يجوز أن يتوالى اسمان أو أكثر إما ملتبس مفترقين أو عوامل كزيدا
أخاه غلامه ضربته أي لابست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه ويرد على
من اشترط كون الاسم واحدا أن من الاشتغال اتفاقا زيدا وعمرا وبكرا
ضربتهم إلا أن يقال المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد فاعرفه وقوله فعلا
مثله اسم الفاعل واسم المفعول كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله عاملا وسكت
المصنف عنهما هنا لذكرهما بعد بقوله وسوِّ في ذا الباب الخ وقوله شغل أي
ذلك المضمر والمراد بشغل المضمر الفعل ما هو أعم من شغله إياه بنفسه
أو بملابسه كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أو ملابسه أي ملابس ضمير
الاسم وقوله بنصب ظاهره وظاهر قول الشارح لنصبه أن العامل إذا
اشتغل برفع ذلك المضمر نحو أزيد قام يكرم لا يكون من باب الاشتغال وكلام

(إن مضمر اسم سابق فعلا
شغل عنه بنصب لفظه أو
المحل) أي حقيقة في باب
الاشتغال أن يسبق اسم
عاملا مشتغلا عنه بضميره

لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظا أو محلا فضمر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسر به على ما سيأتى فى بابه بالضمير فى عنه وفى لفظه للاسم السابق والباء فى بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من ضمير عنه باعادة العامل والالف واللام فى المحل بدل من الضمير والتقدير ان شغل مضمر اسم سابق فعلا عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق أى نحو زيدا ضربته أو محله نحو هذا ضربته (فالسابق انصبه) اما وجوبا واما جوازا راجحا أو مرجوحا أو مستويا الا أن يعرض

الشارح فى الخاتمة كالتوضيح يقتضى أنه منه وهو المنقول عن شرح التسهيل للمصنف وأبى حيان ويؤيده ما فى شرح الجامع وهو المتجه وحينئذ فى الضابط قصور فزيد فى المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور وان كان لا يعمل قام فى زيد لو فرضناه فارغا من الضمير لان عدم عمله فيه لعارض تقدمه المانع من رفع الفعل المتأخر عنه له على الفاعلية لا لذاته بدليل أنه لو تأخر عن الفعل لعمل فيه فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا فافهم والجمهور على اشتراط اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه ونقل الاخفش عن العرب أزيدا جلست عنده وهو يقتضى عدم الاشتراط لان زيدا مفعول به وعنده مفعول فيه وصححه الدمامينى (قوله لو تفرغ له هو أو مناسبه) ظاهره يقتضى أن المناسب أيضا مشتغل وليس كذلك الا أن يقال المراد بالتفرغ التسلط (قوله لنصبه) أى اصلح فى حد ذاته لنصبه وان لم يصلح باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب الرفع لان الراجح أنه من باب الاشتغال كما سيأتى فقول المصنف بنصب لفظه أو المحل يعنى به النصب باعتبار حالته الذاتية وان منع منه مانع عرض ويخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل لا يقال يرد عليه قول المصنف الآتى فى الوصف ان لم يك مانع حصل ومثلوا للمانع بوقوع الوصف صلة مع امتناع عمل الصلة فيما قبلها لا لذاتها لانا نقول اشتراط المصنف عدم المانع للنصب بما يفسره الوصف لا لعده من الاشتغال كما يعلم مما يأتى أفاده سم (قوله والباء فى بنصب الخ) و يحتمل أن تكون سببية متعلقة بشغل وضمير لفظه للضمير والمراد بنصب لفظ الضمير تعدى الفعل اليه بلا واسطة حرف الجر كزيدا ضربته وبنصب محله تعديه اليه بواسطته كزيدا مررت به ولا يرد على هذا أنه يلزم التكرار فى قوله الآتى وفصل مشغول بحرف جر لان ما يأتى أعم مما هنا لانه يشمل ما لو كان حرف الجر داخلا على ضمير الاسم السابق وهو ما هنا وما لو كان داخلا على مضاف الى الضمير ولو بواسطة ولا تكرار مع ذكر الأعم قاله سم (قوله باعادة العامل) أى بمعناه لا بلفظه (قوله بدل من الضمير) أى على مذهب الكوفيين وان اختار المصنف خلافه (قوله اما وجوبا الخ) أشار بهذا التفصيل الى أن

الامر فى كلام الناظم لاباحة المقابلة للمنع الصادقة بالايجاب (قوله ما يمنع النصب) كوقوع الاسم بعد اذا الفجائية وليتما (قوله أو هو حال) عطف على مقدر تصيد من الكلام السابق تقديره هو وصف لمحذوف أو هو حال أى حال السبى أى محتوما اضماره لكن فيه حذف مرفوع السبى وهو غير جائز ولعل هذا مراد سم بقوله قوله أى محتوما فيه شئ لا يخفى (قوله كالبدل) أى العوض فالمراد البدل المعنوى فلا اعتراض وقوله من اللفظ أى التلفظ (قوله فلا يجمع بينهما) أى لان الجمع ينافى العوضية وأما قوله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين فليس من باب الاشتغال بل رأيت الثانى تأكيد للاول أو المفعول الثانى لرأيت الاول محذوف لدلالة ما بعد عليه والتقدير انى رأيت أحد عشر كوكبا ساجدين لى والشمس والقمر مفعول لمحذوف يفسره المذكور بعد والجمع على هذا فى رأيتهم وساجدين للتعظيم (قوله لما قد أظهرا) ولا محل للجملة الظاهرة على الصحيح لانها مفسرة لكن كون المفسر جملة ظاهر فى اشتغال المنصوب الذى كلامنا الآن فيه وأما فى اشتغال المرفوع فلا لان المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل أن المفسر المحذوف فعل لا جملة فليكن مفسره كذلك وقال الشلوبين جملة التفسير بحسب ما تفسره فهى فى نحو زيدا ضربته لا محل لها وفى نحو وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم فى محل نصب اذ لو صرح بالموعود به المفسر بجملة اوسم الخ لكان منصوبا و فى نحو انا كل شئ خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبز فى محل رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت آكله وقال (فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن) بجزم نؤمنه موافقة للفعل المحذوف وضعف الاحتجاج بالبيت بأنه من تفسير الفعل بالفعل وكلامنا فى تفسير الجملة بالجملة قال ابن هشام وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان أو البدل جملة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف فى المبدل منه وقال أبو على الفعل المذكور والفعل المحذوف فى نحو قوله (لا تجزعى ان منفسا أهلكته) مجزومان محلا وجزم الثانى ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان أى ان أهلكت منفسا ان أهلكته وساغ اضمار ان

ما يمنع النصب على ما يأتى بيانه (فعل أضمر احتما) أى اضمارا حتما أى واجبا أو هو حال من الضمير فى أضمر أى محتوما وذلك لان الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به فلا يجمع بينهما (مع ما) ذلك الفعل المضمر (لما قد أظهرا) اما لفظا وهى كما فى نحو زيدا ضربته اذ تقديره ضربت زيدا ضربته

وان لم يسغ اضمار لام الامر الا فى ضرورة لاتساعهم فيها او لقوة الدلالة عليها بتقدم مثلها واستغنى بجواب ان الاولى عن جواب الثانية كما استغنى فى نحو أزيدا ظننته قائما بثانى مفعولى ظننت المذكورة عن ثانى مفعولى ظننت المقدرة انظر المغنى وفى حاشية الدمامينى عليه أنه لا يتعين كون قائما ثانى مفعولى ظننت المذكورة بل يجوز كونه ثانى مفعولى المقدرة بل هو الاولى لان المقدرة هى المقصودة بالذات والثانية انما أتى بها لضرورة التفسير (قوله والا فمعنى) أى وان لا موافقة له فى المعنى قال سم يتى أن لا يوافقه لفظا ولا معنى لكن يكون لازما للمذكور كزيدا ضربت أخاه فان ضرب أخى زيد ملزوم أى عرفا لاهانة زيد اه ويمكن أن يراد بالموافقة فى المعنى أن يدل الملفوظ بوضعه أو لزوما عرفيا على معنى المقدر فالاول كما فى زيدا مررت به فالمقدر جاوزت والمجاوزة والمرور المتعدى بالباء بمعنى واحد بخلاف المتعدى بعلى فانه بمعنى المحاذاة والثانى كما فى زيدا ضربت أخاه أى أهنت وزيدا ضربت عدوه أى أكرمت وكما فى زيدا مررت بغلامه أى لابست (قوله فى الفعل) أى دون الوصف وقوله أن لا يفصل أى بغير الظرف لما سيذكره الشارح من أن الفصل بالظرف كلا فصل وأنه لا يضر فصل الوصف (قوله لم يجز) أى فيتعين الرفع وأجاز الكسائى النصب مع الفصل قياسا على الوصف وسيأتى الفرق (قوله يختص بالفعل) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وأدوات الاستفهام غير الهمزة) بجميعها الا الهمزة يختص بالفعل اذا رآه فى حيزها وانما خصوا هل بذكر لان الاستفهام أصل تضمنى فى وضع غيرها وطارئ عليها بالتطفل على الهمزة أما الهمزة فتدخل على الاسم وان كان الفعل فى حيزها لكن الغالب دخولها على الفعل وانما لم تختص كأخواتها لانها أم الباب وهم يتوسعون فى الأمهات ولكونها أم الباب اختصت بجواز الحذف والدخول على النافى وواو العطف وفائه وثم والشرط وان كان فى الهمع وأنا لا أرى بأسا بدخول هل أيضا على الشرط وانما كانت أما لانها دلالتها على الاستفهام بذاتها ودلالة غيرها عليه بالتضمين أو التطفل ولانها أعم موردا لانها ترد لطلب التصديق نحو أقام زيد ولطلب التصور نحو أزيد قائم أم عمرو ونحو

وامامعنى دون لفظ كما فى نحو زيدا مررت به اذ تقديره جاوزت زيدا مررت به *تنبيه* يشترط فى الفعل المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق فلو قلت زيدا أنت تضربه لم يجز لفصل بأنت (والنصب حتم ان تلا) أى تبع الاسم (السابق ما) أى شيئا (يختص بالفعل) وذلك كأدوات الشرط (كان وحيثما) وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو ان زيدا لقيته فاكرمه

أقائم زيد أم قاعد وهل لا تكون الا لطلب التصديق وبقية الادوات لا تكون الا لطلب التصور فان قلت المسند اليه فى نحو أزيد قائم أم عمرو والمسند فى نحو أقائم زيد أم قاعد متصوران للمتكلم قبل استفهامه فكيف يطلب تصورهما وانما المطلوب له فى الاول التصديق بنسبة القيام الى أحد الشخصين على التعيين وفى الثانى التصديق بنسبة أحد الوصفين على التعيين الى زيد لان هذين التصديقين غير حاصلين عند المتكلم اذ الحاصل عنده فى الاول التصديق بنسبة القيام الى أحد الشخصين لا بعينه وفى الثانى التصديق بنسبة أحد الوصفين لا بعينه الى زيد قلت لما كان الاختلاف بين التصديقين الاولين والاخيرين باعتبار تعيين المسند اليه أو المسند فى الاولين وعدم التعيين فى الاخيرين وكان أصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بأن التصديق حاصل وأن المطلوب تصور المسند اليه أو المسند أو قيد من قيودهما نقله الدماميني على المغنى واستحسنه وذكر فى محل آخر أن هل أتت لطلب التصور ندورا كما فى قوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله هل تزوجت بكرا أم ثيبا ثم أورد على قولهم بقية الادوات لطلب التصور أم المنقطعة المقدرة ببل والهمزة أو الهمزة فقط فانها لطلب التصديق ومن عد أم من أدوات الاستفهام السكاكى فى المفتاح وأبو حيان وغيرهما من النحاة ثم قال لكنى أستشكل عدهم أم منها أما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فشاركته فى كونه مستفهما عنه بقضية العطف ألا ترى أنك اذا أبدلت أم بأو كان ما بعدها مستفهما عنه كما كان مع أم وان كان المطلوب مع أم التعيين دون أو كما نبه عليه فى المغنى فى بحث أم ولم يقل أحد بأن أو من أدوات الاستفهام وأما المنقطعة فلا نسلم أن الاستفهام جزء معناها أو أحد معنييها اه ببعض ايضاح قال الشمنى لعلهم انما عدوا أم من أدوات الاستفهام لان المتصلة ملازمة للاستفهام الحقيقى أو المجازى سابقا عليها والمنقطعة صاحبة فى الغالب له متأخرا عنها ولم يريدوا أنها موضوعة للاستفهام اه ولم يعدهما منها الزمخشرى فى المفصل وابن الحاجب وشراح كلامهما ثم قال الدماميني فان قيل السائل بقوله من جاءك مثلا قد حصل التصديق بأن أحدا جاء المخاطب وهذا التصديق غير

التصديق بأن زيدا مثلا جاء فهو بسؤاله يطلب التصديق الثانى فتكون من الطلب التصديق على قياس ما سبق فى نحو أزيد قائم أم عمرو ثالث فرق بينهما الآن السائل عن جاءك لم يتصور خصوص زيد أو غيره بهذا السؤال فاذا أجيب بزيد مثلا أفاده تصور خصوصه واختلف بحسبه التصديق أيضا بخلاف نحو أزيد قائم أم عمرو اذ لا يفيد جوابه تصور السائل الشخص من قبله بل مجرد تصديق اه ببعض ايضاح وستأتيك بقية مباحث الاستفهام فى باب العطف (قوله وحيثما عمرا الخ) التمثيل بهذه الامثلة مجاراة لما يقتضيه ظاهر اطلاق المتن من جواز دخول ما يختص بالفعل كالادوات المذكورة على الاسم المنصوب المقدر قبله فعل فى النثر والنظم وسيجىء أنه لا يليها فى النثر الا الفعل الصريح ما لم تكن أداة الشرط اذا مطلقا أو ان والفعل ماض (قوله ولا يجوز رفع) كان الاولى فاء التفريع لتفرعه على قول المصنف والنصب حتم الخ (قوله على أنه مبتدأ) ينبغى جواز الرفع بالابتداء عند من أجاز وقوع المبتدا بعد أدوات الشرط والتحضيض والاستفهام (قوله والحالة هذه) أى كونه مبتدأ (قوله نعم قد يجوز الخ) استدراك على قول المصنف والنصب حتم الخ أفاد به تقييده بما اذا لم يقدر فعل يرفع الاسم ولو قال فيجوز الخ تفريعا على قوله ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لكان أقرب قال سم يمكن أن يستفاد ذلك أى جواز الرفع بالفاعلية من كلام المصنف بأن يقال المراد بتحتم النصب امتناع الرفع على الابتداء أخذا من قوله ما يختص بالفعل اذ يفهم منه أن وجوب النصب ليس الا لتحصيل الفعل فلو حصل مع الرفع كفى لوجود المقصود اه (قوله مطاوع) قيد به لان كلامه فيما اذا كان العامل الظاهر ناصبا لضمير الاسم السابق (قوله لا تجزعى) أى لا تخافى الفقر ان منفس بضم الميم وكسر الفاء أى مال نفيس يصف الشاعر نفسه بالكرم ولما لامته امرأته على اتلاف ماله جزعا من الفقر قال لها لا تجزعى الخ عينى (قوله فان أنت الخ) أى ان لم تتعظ بعلمك بموت صاحبك فانتسب الى أجدادك تجدهم ماتوا جميعا فتقيس نفسك عليهم فتتعظ فلعل تعليلية أفاده السيوطى فى شرح شواهد المغنى (قوله وان لم تنتفع بعلمك) أى فلما

وحيثما عمرا لقيته فاهنه
وهلا بكرا قربته
وأين زيدا وجدته ولا يجوز
رفع الاسم السابق على أنه
مبتدأ لانه لو رفع والحالة هذه
خرجت هذه الادوات عما
وضعت له من الاختصاص
بالفعل نعم قد يجوز رفعه
بالفاعلية لفعل مضمر
مطاوع للظاهر كقوله
لا تجزعى ان منفس أهلكته
فى رواية منفس بالرفع وقوله
فان أنت لم ينفعك علمك
فانتسب * لعلك تهديك القرون
الاوائل * التقدير ان هلك
منفس أهلكته وان لم تنتفع
بعلمك لم ينفعك علمك * تنبيه *

حذف الفعل برز الضمير وانفصل (قوله لا يقع الاشتغال الخ) قال الروداني أي لا يقع وقوعا حسنا لانه يقع بعدهما في النثر أيضا لكنه قبيح (قوله والاستفهام) أي غير الهمزة بقرينة ما تقدم اذ الاشتغال بعدها جائز نظما ونثرا وسكت الشارح عن ادوات التحضيض مع أنها كأدوات الشرط والاستفهام لا تدخل في النثر الا على الفعل الصريح فكان الاولى ذكرها (قوله وأما في الكلام) أي النثر وقوله فلا يليها الا صريح الفعل أي في باب الاشتغال كما فرضه الشارح فلا ينافي صحة ايلائها الاسم اتفاقا اذا لم يكن الفعل في حيزها نحو أين زيد ويستثنى من كلامه أما فان الاسم يليها ولو كان في حيزها فعل نحو وأما ثمود فهديناهم بنصب ثمود على الاشتغال بمقدر بعد أي وأما ثمود فهديناهم أو هو جار على القول بأنها ليست أداة شرط كما نقل عن أبي حيان أفاده سم ويس (قوله الا اذا كانت أداة الشرط اذا) أي لانها لا تجزم قال الروداني مثل اذا في ذلك كل شرط لا يجزم كان ونحو لو وذات سوار لطمتني لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (قوله مطلقا) أي سواء كان الفعل ماضيا أو مضارعا (قوله أو ان) لانها أم أدوات الشرط وهم يتوسعون في الامهات (قوله والفعل ماض) أي لفظا نحو ان زيدا لقيته فاكرمه أو معنى نحو ان زيدا لم تلقه فانتظره والفرق أن المضارع المجزوم لفظا قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف الماضي فانها لم تجزمه لفظا اما لكونه ماضيا معربا أو مضارعا مجزوما بغيرها انضعف طلبها له فيليها غيره نظرا الى ما قاله المصرح (قوله فتسوية الناظم الخ) أجيب بأن التسوية بينهما في وجوب النصب وفي مطلق الاختصاص بالفعل وان كان أحدهما أقوى من الآخر وعبارة الناظم لا تقتضي غير ذلك (قوله ما بالابتداء) أي بذي الابتداء (قوله فالرفع التزمه أبدا) أي على الصحيح والرد على القائل أكده بقوله أبدا (قوله وتخرج المسئلة عن هذا الباب الخ) أي لانه يشترط في الاشتغال أن يكون الاسم المقدم بحيث لو تفرغ له العامل أو مناسبه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وقد تبع الشارح في ذلك التوضيح والمصرح ما اقتضاه اطلاق كلام الناظم من عدمه لان العامل صالح للعمل في الاسم السابق لذاته والمنع من عمله لعارض كما تقدم عن سم (قوله وليتما بشر زرته)

لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام الا في الشعر وأما في الكلام فلا يليها الا صريح الفعل الا اذا كانت أداة الشرط اذا مطلقا أو ان والفعل ماض فيقع في الكلام فتسوية الناظم بين ان وحيثما مردودة

(وان تلا) الاسم (السابق ما بالابتدا * يختص) كاذا الفجائية وليتما (فالرفع التزمه أبدا) على الابتداء وتخرج المسئلة عن هذا الباب الى باب المبتدا والخبر نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وليتما بشر زرته فلو نصبت زيدا أو بشرا لم يجز لان

فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لامتناع تقدير الفعل الناصب بناء على عدم ازالة ما اختصاص ليت بالجمل الاسمية وجوّزه ابن أبي الربيع بناء على الازالة قال في المغني والصواب أن اتصالها بليت لانه لم يسمع ليتما قام زيد مثلا (قوله اذا المفاجأة) من اضافة الدال للمدلول ولا يصح النصب على الوصفية الا بتكلف (قوله لا يليها فعل) أى ظاهر ولا معمول فعل أى مقدر فالمراد أنه لا يليها فعل ظاهر ولا مقدر (قوله ومما يختص بالابتداء) فصله عما قبله لان اختصاص واو الحال بالابتداء ليس في جميع الاحوال بل في حالة كون الواقع بعد الاسم مضارعا مثبتا (قوله في نحو خرجت الخ) أى من كل فعل مضارع مثبت بعد اسم مصحوب بواو الحال وقوله فلا يجوز الخ أى لما يأتى في الحال من أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالا يمتنع فيها الربط بالواو ومما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا اذا كان بعد الاسم مدخولها فعل ماض متصرف لم يقترن بقد نحو انى لزيد ضربته (قوله مالم يرد الخ) أى شيئا لم يرد ما قبله معمولا لما وجد بعده (قوله كأدوات الشرط الخ) أى وكأدوات الاستثناء نحو ما زيدا الا يضربه عمرو برفع زيد لا غير كما في التسهيل وشروحه وكلا النافية في جواب القسم ولهذا قال سيبويه في قول الشاعر آليت حب العراق الدهر أطعمه ان نصب حب باسقاط على لا بالاشتغال وان كان مقيسا دون اسقاط الخافض لان أطعمه بتقدير لا أطعمه بخلاف حرف التنفيس على الراجح فيجوز النصب في نحو زيدا سأضربه أو سوف أضربه كما في الهمع (قوله والتحضيض) مثله العرض (قوله وكم الخبرية) قيد بالخبرية لدخول الاستفهامية في قوله والاستفهام (فائدة) كم في قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية استفهامية فان جعلت كناية عن جماعة مثلا وحذف تمييزها لفهم المعنى ومن زائدة وآية مفعولا ثانيا فكم مبتدأ أو مفعول لآتينا مقدرا بعده لان الاستفهام له الصدارة على طريقة الاشتغال وان جعلت كم كناية عن آية ومن بيانية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينئذ الى كم وتعين كونها مفعولا ثانيا مقدما وجوز الزمخشري كونها خبرية والجملة بيان لكثرة الآيات المسؤول عنها المحذوفة والاصل سل بنى اسرائيل عن الآيات التى آتيناهم

اذا الفاجأة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل ومما يختص بالابتداء أيضا واو الحال في نحو خرجت وزيد يضربه عمرو فلا يجوز وزيدا يضرب به عمرو بنصب زيد و (كذا) التزم رفع الاسم السابق (اذا الفعل) المشتغل عنه (تلا) أي تبع (ما) أى شيئا (لم يرد* ماقبل معمولا لما بعد وجد) كأدوات الشرط والاستفهام والتحضيض ولام الابتداء وما النافية وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصول والموصوف تقول زيد ان زرته يكرمك وهل رأيته وهلا كلمته

ملخصة من المغنى والدمامينى (قوله وهكذا الى آخرها) نحو زيدا لاضاربه زيد ما ضربته زيدا كم ضربته زيدا ان ضربته زيدا الذى ضربته زيدا هل ضربته (قوله ولا يجوز النصب) أى على وجه الاشتغال وقوله لا يعمل ما بعدها فيما قبلها الا ان لها الصدر ولو عمل ما بعدها فيما قبلها لزم وقوعها حشوا وقوله فلا يفسر عاملا فيه أى على الوجه المعتبر فى هذا الباب وهو كون المشغول عنه منصوبا بالعامل المقدر فلو نصب بمقدر وقصدت الدلالة عليه بالملفوظ فقط دون التفسير جاز ولم تكن المسئلة من باب الاشتغال والمجعول دليلا دون تفسير لا يلزم صلاحيته للعمل فيما قبله ولهذا صرح المصنف بأن دلوى فى يا أيها المائح دلوى دونكا مفعول لفعل محذوف يفسره دونك مع أن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ويترتب على ذلك جواز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال مع ايضاح وزيادة (قوله لانه بدل من اللفظ به) أى لان ما بعدها من العامل المذكور بدل من اللفظ بالعامل المحذوف أى وشأن البدل موافقة المبدل منه فلا بد من جواز عمل المذكور فيما قبله كالمحذوف (قوله ذى طلب) أى بنفس الفعل أو بواسطة حرف الطلب فعل كل أو طلب ترك باللفظ والمعنى كالطلب أو بالمعنى فقط بدليل أمثلة الشارح ولا اشكال فى الاشتغال فى نحو زيدا لتضربه أولا تضربه لما فى الروداني عن شرح المقرب أن لام الامر ولا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما فيفسر العامل ولا يلزم من عدم تقديم المعمول عليهما كونهما مما يلزم الصدر كما يلزم ذلك فى عكسه ولما وان فاندفع ما فى كلام التصريح ومن تبعه كالبعض مما يخالف ذلك غير مفيد وانما اختير النصب لان وقوع هذه الاشياء أخبار المبتدا قليل بل قيل بمنعه (قوله وانما وجب الرفع الخ) مقتضاه أن أحسن فى التعجب دال على الطلب حتى احتيج الى الجواب عنه مع أن الصحيح أنه ماض جيء به على صورة الامر ولا دلالة له على الطلب وقد يقال الاحتياج الى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة الامر وانما أجاب الشارح بما ذكره لا بمنع دلالته على الطلب لاستلزام ما ذكره منع دلالته على الطلب ومن قال كالزمخشري انه أمر حقيقة وفيه ضمير المخاطب والباء للتعدية فامتناع نصب زيد عنده لا لما ذكره الشارح بل لان فعل التعجب

وهكذا الى آخرها بالرفع ولا يجوز النصب لان هذه الاشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملا فيه لانه بدل من اللفظ به (واختير نصب) أى رجح على الرفع فى ثلاثة أحوال الاول أن يقع اسم الاشتغال (قبل فعل ذى طلب) وهو الامر والنهى والدعاء نحو زيدا اضربه أو ليضربه عمرو أولا تهنه واللهم عبدك ارحمه أولا تؤاخذه وبكرا غفر الله له وانما وجب الرفع فى نحو زيد أحسن به

الجودة لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا (قوله لان الضمير) أى المجرور بالباء فى محل رفع أى وانما ينصب الاسم السابق اذا لم يكن ضميره فى محل رفع (قوله وانما اتفق السبعة الخ) دفع للاعتراض بلزوم اجماع السبعة على الوجه المرجوح وحاصل الدفع أن هذا ليس مما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند سيبويه مبتدأ خبره محذوف والجملة بعده مستأنفة فالكلام جملتان وعند المبرد مبتدأ خبره الجملة بعده ودخلت الفاء لما فى المبتدا من معنى الشرط فلهذا لم يجز نصب الاسم اذ لا يعمل الجواب فى الشرط فكذا ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقال ابن السيد وابن بابشاذ مما نحن فيه والرفع يختار فى العموم كالآية قال البعض وذكر السعد أنه لا يمتنع اجماع السبعة على المرجوح كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار جمعت لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقى بلا فاصل اه أى ولا يمنع من اختيار التأنيث عطف مذكر على الفاعل كما تقدم (قوله ثم استؤنف) فيه اشارة الى أن الفاء استئنافية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر (قوله لا تدخل عنده) وأجاز الاخفش وجماعة زيادتها فى الخبر مطلقا وقيد الفراء وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا تصريح (قوله فى نحو هذا) أى من كل تركيب لم يكن المبتدأ فيه موصولا بفعل أو ظرف أو موصوفا بأحدهما على ما تقدم (قوله وقائلة) أى ورب قائلة وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة باليمن والفتاة الشابة (قوله لمعنى الشرط) أى لما فى المبتدا من معنى الشرط وهو التعليق أو العموم فالمعنى من زنت ومن زنى فاجلدوا الخ (قوله ولا يعمل الجواب فى الشرط) فهم الجماعة أن المراد فى اسم الشرط ولهذا قال اللقانى لعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لان اذا من أسماء الشرط وهى منصوبة عندهم بجوابها ولم يفرقوا بين كونه بالفاء وعدمه اه ومثل اذا بقية أدوات الشرط التى هى ظروف فلا وجه لتخصيص الايراد باذا ويحتمل عندى أن المراد فى فعل الشرط يعنى ان الاسم المرفوع قام مقام كل من أداة الشرط وفعله فلم يجز أن يعمل فيه ما بعد الفاء المشبه لجواب الشرط لان الجواب لا يعمل فى فعل الشرط فكذا لا يعمل مشبه الجواب فيما قام مقام فعل الشرط فتأمله فانه وجيه وحاصل كلام الشارح

لان الضمير فى محل رفع وانما اتفق السبعة عليه فى نحو الزانية والزانى فاجلدوا لان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى ثم استؤنف الحكم وذلك لان الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا ولذا قال فى قوله

وقائلة خولان فانكح فتاتهم

ان التقدير هذه خولان وقال المبرد الفاء لمعنى الشرط ولا يعمل الجواب فى الشرط فكذلك ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا

وقال ابن السيد وابن باشاذ يختار الرفع فى العموم كالآية والنصب فى الخصوص كزيدا اضربه (و) الثانى أن يقع (بعد ما يلاؤه الفعل غالب) أى بعد ما الغالب عليه أن يليه فعل فايلاؤه مصدره مضاف الى المفعول الثانى والفعل مفعول أول لانه الفاعل فى المعنى والذى يليه الفعل غالبا أشياء منها همزة الاستفهام نحو أبشرا منا واحدا نتبعه فان فصلت الهمزة فالمختار الرفع نحو أأنت زيد تضربه الا فى نحو أكل يوم زيدا تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو أزيد ضربته أم عمرو وحكم بشذوذ النصب فى قوله أثعلبة الفوارس أم رياحا عدلت بهم طهية والخشابا

أن المانع من الاشتغال عند سيبويه كونهما من جملتين وعند المبرد كون الاسم السابق فى معنى الشرط وما بعده فى معنى الجواب (قوله ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء و باشاذ كلمة أعجمية مركبة يتضمن معناها الفرح والسرور قاله فى التصريح (قوله فى العموم) أى ذى العموم لشبهه بالشرط (قوله أن يليه فعل) فيه اشارة الى أن فى عبارة المصنف تأخير المفعول الذى هو فاعل فى المعنى وتقديم المفعول الذى بخلافه ولهذا فرع عليه قوله فايلاؤه الخ (قوله لانه الفاعل فى المعنى) أى لانه الذى يلى الاشياء الآتية (قوله منها همزة الاستفهام) بخلاف بقية أدوات الاستفهام فيجب النصب معها كما تقدم سم (قوله فان فصلت الخ) اى هذا ان اتصلت بالاسم المشتغل عنه فان فصلت الخ وقوله فالمختار الرفع أى لان الاستفهام حينئذ عن الضمير رفعت ما بعده أو نصبت فيترجح الرفع لانه لا يحوج الى تقدير هذا ان لم تجعل الضمير فاعل فعل مقدر برز وانفصل حين حذف بل جعلته مبتدأ والا وجب النصب بالفعل المقدر كما صرح به الدمامينى ونقله شيخنا السيد عن سم لان الاستفهام حينئذ عن الفعل الواقع على ما بعد الضمير والرفع يفيد أنه عن مجرد الفعل فقول التصريح وأقره شيخنا والبعض المختار النصب اذا جعل فاعل فعل مقدر برز وانفصل فيه نظر ولا ترد صورة الفصل على الناظم لان البعدية ظاهرة فى الاتصال (قوله الا فى نحو الخ) أى مما فصل فيه بظرف أو جار ومجرور (قوله فالرفع) أى واجب بدليل قوله وحكم بشذوذ الخ وانما وجب لان الاستفهام عن تعيين المفعول أما الفعل فمحقق فلا تعلق للهمزة به والحق عدم الوجوب لان السؤال عن الاسم انما وجب دخول الهمزة عليه فقط لا مع رفعه مبتدأ بدليل أن السؤال فى نحو أزيدا ضربت أم عمرا بالاضمير انما هو عن الاسم مع أنه واجب النصب اجماعا (قوله أثعلبة الخ) ثعلبة ورياح وطهية والخشاب قبائل ومراده مدح الاولين وذم الآخرين وثعلبة منصوب بفعل مقدر من معنى العامل المذكور تقديره أحقرت ثعلبة الخ والفوارس صفة لثعلبة ورياحا بالياء التحتية وطهية بضم الطاء المهملة منصوب على المفعولية ان كان عدلت بمعنى ساويت وبنزع الخافض والباء بدلية ان كان بمعنى ملت أى ملت بدلهم

الى

الى طيبة والخشاب بخاء معجمة مكسورة وشين معجمة وباء موحدة (قوله النفي بما الخ) قيد بالثلاثة لان لم ولما وان لا يليها الاسم الا ضرورة ويجب نصبه عند ذلك لاختصاصها بالفعل (قوله ولا عمرا كلمته) مقتطع من كلام أي لا زيدا رأيته ولا عمرا كلمته لان لا الداخلة على الماضي غير الدعائية يجب تكرارها كذا نقله شيخنا عن الدنوشري واقره هو والبعض وعندي انه يقوم مقام تكرار لا الاتيان بدل لا الاولى بما النافية كما في المثال لانها مثلها في الدلالة على النفي وفي الصورة اذ كل منهما لفظ ثنائي آخره الف لينة فافهم (قوله اختيار الرفع) لعله لان مرجح عدم التقدير اقوى عنده من مرجح غلبة الدخول على الفعل واما ما علل به البعض هنا من أن المذكورات تدخل على الاسماء والافعال على السواء فيرجع الى مرجح عدم الاضمار فغير صحيح لانه يصادم جعل الشارح وغيره المذكورات مما يغلب دخولها على الفعل (قوله ابن الباذش) بكسر الذال المعجمة تصريح (قوله يستويان) لان لكل مرجحا يساوي عنده مرجح الآخر (قوله وبعد عاطف) أي ولو غير الواو كما في الشاطبي وقوله بلا فصل أي بينه وبين اسم الاشتغال صفة لعاطف (قوله نحو قام زيد وعمرا أكرمته) الفرق بينه وبين عكسه وهو عمرو أكرمته وقام زيد حيث ترجح الرفع مع ان طلب التناسب بين المتعاطفين يقتضي ترجح النصب فيه أيضا أن النصب فيه يأتي على صورة النصب الضعيف في زيدا ضربته اذا لم يأت بعده شيء لعدم تقدم مرجحه فتأتي الفعلية بعد استقرار الضعف في الصورة ولا كذلك قام زيد وعمرا أكرمته لان تقديم الفعلية تقديم لما يستدعي النصب ويمهد له هذا ما أفاد البعض أن ابن هشام استقر رأيه عليه بعد ان كان يقول باستواء الصورتين في ترجح النصب واقتصر الروداني على ما يخالفه فقال كما يترجح النصب لمشاكلة جملة سابقة يترجح لمشاكلة جملة لاحقة نحو زيدا ضربته وأكرمت عمرا اه وكذا في شرح الجامع عن ابن هشام وهو الذي رأيته في مغنيه ولو قيل بتساوي الرفع والنصب في هذه الصورة لكان له وجه فتدبر (قوله طلبا للمناسبة الخ) ولم يعارضه ان الاصل عدم التقدير لضعفه بكثرة الحذف في العربية وقلة تخالف المتعاطفين جدا بل نقل في المغني عن الامام الرازي ان التخالف قبيح

ومنها النفي بما أو لا أو ان نحو ما زيدا رأيته ولا عمرا كلمته وان بكرا ضربته وقيل ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع وقال ابن الباذش وابن خروف يستويان ومنها حيث المجردة من ما نحو اجلس حيث زيدا ضربته (و) الثالث أن يقع (بعد عاطف بلا فصل على * معمول فعل مستقر أولا) سواء كان ذلك المعمول منصوبا نحو لقيت زيدا وعمرا كلمته أو مرفوعا نحو قام زيد وعمرا أكرمته وانما رجح النصب طلبا للمناسبة بين الجملتين لان من نصب فقد عطف فعلية على فعلية ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية وتناسب المتعاطفين أحسن من تخالفهما واحترز بقوله بلا فصل من نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته

فان الرفع فيه أجود لان الكلام بعد أما مستأنف مقطوع عما قبله و بقوله بعل مستقر أولا من العطف على جملة ذات وجهين وسيأتي * تنبيهان * الأول تجوز الناظم في قوله على معمول فعل اذ العطف حقيقة انما هو على الجملة الفعلية كما عرفت * الثاني لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها هنا * أحدها أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على الجملة الفعلية نحو أكرمت القوم حتى زيدا أكرمته وما قام بكر لكن عمرا ضربته نفى ولكن حرفا ابتداء أشبها العاطفين فلو قلت أكرمت خالدا حتى زيد أكرمته وقام بكر لكن عمر ضربته تعين الرفع لعدم المشابهة اذ لا تقع حتى العاطفة الا بين كل و بعض ولا تقع لكن العاطفة الا بعد نفي وشبهه * ثانيها أن يجاب به استفهام منصوب كزيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أو من ضربت ومثل المنصوب المضاف

فاندفع ما قيل ان في الرفع تخلصا من تقدير العامل فلكل مرجح فينبغي التساوي و وجه اندفاعه أن اعتبار التخلص من التخالف اقوى من اعتبار التخلص من التقدير لان التقدير خطبه سهل والتخالف قليل قبيح لكن محل ذلك ما لم يقتض الحال تخالفهما كقصد افادة التجدد في الفعلية والثبوت في الاسمية كقوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون (قوله فان الرفع فيه اجود) ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل فعل ذي طلب كأكرم زيدا او أما عمرا فاهنه قال الرضي ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا مع أما لكونها في غير محلها أو اذا كانت زائدة قال الدماميني و يمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينها وبين أما بأكثر من جزء واحد (قوله مستأنف الخ) يقال هذا حينئذ مخرج بقوله بعد عاطف لان الواو حينئذ ليست عاطفة فلا حاجة لقوله بلا فصل و يمكن دفعه بأنه أتى به دفعا لتوهم أن المراد عاطف ولو صورة فيكون الشارح انما أخرج هذا بقوله بلا فصل لانه أصرح في اخراجه (قوله تجوز الناظم) أي بتقدير المضاف أي على جملة معمول فعل (قوله بعد شبيه بالعاطف) اعطاء الشبيه العاطف على الجملة الفعلية حكم العاطف عليها من ترجح النصب بعده طلبا للمناسبة بين المتعاطفين قال الشارح في شرح التوضيح وانما لم تكن حتى ولكن في المثالين الآتيين عاطفتين لدخولهما على الجمل والعاطف منهما انما يدخل على المفردات ووجه الشبه بالعاطف في حتى أن ما بعدها بعض مما قبلها وفي لكن وقوعها بعد النفي ومثل لكن بل (قوله حتى زيدا أكرمته) محل كون زيدا منصوبا بفعل مقدر اذا لم يجعل معطوفا على القوم وأكرمته تأكيد أي لا كرمت زيدا الذي تقدمه أكرمت القوم لشمولهم زيدا الا أكرمت القوم وان أوهمه كلام بعضهم لاختلافهما مفعولا (قوله تعين الرفع) الحق أنه لا يتعين بل يترجح كما يفيده قول المصنف الآتي والرفع في غير الذي مر رجح اذ لا وجه لتعينه غايته أنه حينئذ مثل زيد ضربته أفاده سم (قوله استفهام منصوب) أي مستفهم به ادهو الموصوف بالنصب وانما ترجح النصب ليطابق الجواب السؤال ولهذا لو رفع اسم الاستفهام كأن قيل أيهم ضربته برفع أي ترجح الرفع في الجواب أفاده يس (قوله ومثل المنصوب المضاف

اليه) أى الى المنصوب وتسميته منصوبا باعتبار ما كان والا فهو بعد الاضافة مجرور (قوله اذا النصب نص الخ) اعترضه الرضى بأن المعنى على الوصف بالمخلوقية رفعت أو نصبت جعلت على الرفع خلقناه صفة أو خبرا اذ لا يصح أن يراد كل ما وقع عليه الشئ لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية لان الخلق الايجاد وغير المتناهى لا يدخل تحت الوجود فلا بد على كل حال من تقييد الشئ بكونه مخلوقا فالمعنى على النصب وعلى الرفع مع كون خلقناه خبرا كل شئ مخلوق خلقناه بقدر وعلى الرفع مع كون خلقناه صفة كل شئ خلقناه كائن بقدر والمعنيان متحدان وأجاب السعد بأن الشئ اسم للموجود أو مقيد به فلا يرد أنه لم يخلق ما لا يتناهى مع وقوع لفظ الشئ عليه على أنه لو سلم التقييد بالمخلوق فلا نسلم اتحاد المعنيين لظهور الفرق بأن المعنى الاول يفيد أن كل شئ مخلوق مخلوق له تعالى بخلاف الثانى فان مفاده أن كل شئ مخلوق له تعالى كائن بقدر والمحكوم عليه فى الاول أعم منه فى الثانى مفهوما وما صدقا عند المعتزلة كذا فى شرح الجامع ببعض زيادة وحينئذ فجعل الجملة صفة غير مقصود لايهامه ما ذكره الشارح (قوله وفى الرفع ايهام كون الفعل الخ) انما قال ايهام لان الكلام عند رفع كل كما يحتمل كون الفعل وصفا وبقدر خبرا يحتمل كون الفعل خبرا وبقدر حالا من الهاء كما سيذكره الشارح (قوله لكونه غير مخلوق) أى له تعالى وهذا مذهب المعتزلة فى أفعال العباد الاختيارية والشر (قوله ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الايهام مرجحا للنصب) أى لانه يدفعه المقام فلا ينظر اليه ويلزم عليه مرجوحية قراءة الاكثر والوجه اعتباره مرجحا أورد الروداني أن ايهام الوصفية حاصل مع النصب أيضا لانه يجوز كون خلقناه صفة وكل شئ منصوب بخلقناه مقدرا لا من باب الاشتغال والاصل خلقنا كل شئ خلقناه مثل وفعلت فعلتك التى فعلت ثم حذف العامل بجواز الدلالة المتأخر عليه وحينئذ لا مرجح للنصب وقد يدفع بأن احتمال الوصفية على النصب ضعيف عن احتمالها على الرفع (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الصفة لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا وقوله وجب الرفع أى لتأتى الوصفية التى بها استقامة المعنى اذ النصب يقتضى انهم فعلوا فى الزبر أى صحف الاعمال كل شئ مع

اليه نحو غلام زيد ضربته جوابا لمن قال غلام أيهم ضربته ثالثها أن يكون رفعه يوهم وصفا مخلا بالمقصود ويكون نصبه نصا فى المقصود كما فى انا كل شئ خلقناه بقدر اذ النصب نص فى عموم خلق الاشياء خيرها وشرها بقدر وهو المقصود وفى الرفع ايهام كون الفعل وصفا مخصصا وبقدر هو الخبر وليس المقصود لايهامه وجود شئ لا بقدر لكونه غير مخلوق ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الايهام مرجحا للنصب وقال النصب فى الآية مثله فى زيدا ضربته قال وهو عربى كثير وقد قرئ بالرفع لكن على أن خلقناه فى موضع الخبر للمبتدا والجملة خبران وبقدر حال وانما كان النصب نصا فى المقصود لانه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفا لان الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه ومن ثم وجب الرفع فى قوله تعالى وكل شئ فعلوه فى الزبر

أنهم لم يفعلوا فيها شيئا الظلم بوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أرقعوا فيها الكتابة فإن قلت يستقيم المعنى على النصب إذا جعل الظرف نعتا لكل شئ لان المعنى حينئذ فعلوا كل شئ مثبت في صحائف أعمالهم وهو معنى مستقيم قلت هو وإن كان مستقيما خلاف المعنى المقصود حالة الرفع إذ المراد فيه أن كل ما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة كما في آية وكل صغير وكبير مستطر (قوله وان تلا المعطوف) أي غير المفصول بأما أما المفصول بها نحو زيد قام وأما عمرو فأكرمته فالمختار رفعه ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل الطلب نظير ما مر قاله شارح الجامع (قوله جملة ذات وجهين) يعني اسمية الصدر فعلية العجز كما في التسهيل لكن هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين وهو ما كانت صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو أبوه غلامه منطلق في قولنا زيد أبوه غلامه منطلق (قوله بشرط أن يكون في الثانية الخ) هذا الشرط لجواز نصب الاسم المشغول عنه لان جملته حينئذ تكون معطوفة على الخبر فلا بد فيها من رابط كالخبر والتمثيل بما ذكر مبني على عود الضمير الثاني إلى الاسم الأول ولا يضر احتمال عوده إلى الثاني لان التالي يكفي فيه الاحتمال فسقط ما للبعض كغيره هنا من المقال (قوله أو عطفت بالفاء) في هذا العطف حزازة ولو قال أو عطف بالفاء أو قال أو تكون الثانية معطوفة بالفاء لكان مستقيما وإنما قامت الفاء مقام الضمير لانها لادائها السببية تربط احدى الجملتين بالاخرى كالضمير (قوله لان في كل منهما مشاكلة) ولان سلامة الرفع من الحذف والتقدير عارضها ترتب النصب على أقرب المشاكلين شرح الجامع (قوله مشاكلة) أي للمعطوف عليه (قوله عنده) لا حاجة إليه ان رجع الضمير لزيد لانه ليس مبتدأ بل هو مفعول ولا معنى له ان رجع الضمير للمبتدأ أعني ما والحامل له على ذكره مراعاة قوله سابقا بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الأول الخ (قوله فانه لا أثر للعطف فيه) أي على الجملة الصغرى يعني انه لا يصح العطف عليها لانه يلزم عليه تسلط ما التعجبية على الجملة المعطوفة وهو لا يصح لعدم قصد التعجب بها فالراجح الرفع على العطف على مجموع الجملة الاسمية بناء على خبريتها أو جواز عطف الخبر على الانشاء ويجوز النصب

(وان تلا المعطوف) جملة ذات وجهين غير التعجبية بان تلا (فعلا مخبرا به) مع معموله (عن اسم) غير ما التعجبية (فاعطفن مخيرا) في اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الأول أو عطفت بالفاء نحو زيد قام وعمرو أكرمته في داره أو فعمرا أكرمته برفع عمرو ونصبه فالرفع مراعاة للكبرى والنصب مراعاة للصغرى ولا ترجيح لان في كل منهما مشاكلة بخلاف ما أحسن زيدا وعمرو أكرمته عنده فانه لا أثر للعطف فيه وان لم يكن في الثانية ضمير الاسم الاول ولم تعطف بالفاء فالاخفش والسيرافي

على العطف المذكور وان لم يكن فيه تناسب المتعاطفين (قوله يمتنعان النصب) أى بناء على أن العطف على الصغرى لعدم الرابط كما فى التصريح فلا ينافى عزو المصنف فى تسهيله الى الاخفش ومن وافقه ترجيح الرفع لا وجوبه لانه مبنى على أن العطف على الكبرى لفوات التناسب فى النصب حينئذ فاعرفه (قوله يجيزونه) أى مع كون العطف على الصغرى كما صرح به الدمامينى وسم قال الاسقاطى فيكون مستثنى مما يحتاج الى الرابط كما يدل عليه قول المصرح بعد ذكره ان هذا المذهب الثانى ظاهر كلام سيبويه ما نصه ونقل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدل لذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهى معطوفة على يسجدان من والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر اه ووجه الاستثناء انهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل اه كلام الاسقاطى وأقره شيخنا وغيره فعلم أن الخلاف معنوى لا لفظى وان بناء البعض الجواز فى القول الثانى على أن العطف على الكبرى وان فات التناسب فيكون الخلاف لفظيا مصادم للنقول وعزوه الى التوضيح أن الخلاف لفظى تقول باطل بل قول الموضح عقب مذهب الاخفش والسيرافى وهو المختار يدل على أنه معنوى وظهر ان قوله تفريعا على ما ذكره عامر ما نصه فلا حاجة الى استثناء مثل ذلك من اشتراط وجود الرابط ولا الى بيان وجه استثنائه خلافا لسم باطل مبنى على باطل نعوذ بالله من التساهل (قوله وقال هشام) هذا القول أخص من قول الفارسى ومن معه لشمول قولهم العطف بغير الفاء والواو وكثم (قوله الواو كالفاء) رد بأن الواو انما تكون للجمع فى المفردات ولهذا لم يجوزوا هذان يقوم ويقعد لكن ستعلم فى باب العطف ان كونها للجمع فى المفردات فقط أحد قولين (قوله وهو ما يقتضيه كلام الناظم) أى حيث أطلق فى المعطوف بل اطلاقه يقتضى ان ثم مثلا كالفاء (قوله شبه العاطف) وهو حتى ولكن و بل الابتدائيات (قوله فى هذا) أى فى جواز الامرين على السواء اذا سبقه جملة ذات وجهين ولا يأتى لصحة النصب هنا اشتراط الضمير أو الفاء اذ لا عطف هنا حتى يحتاج الى الرابط (قوله أيضا) أى كما فى الموضع الثالث من مواضع اختيار

يمتنعان النصب والفارسى
وجماعة منهم الناظم يجيزونه
وقال هشام الواو كالفاء وهو
ما يقتضيه كلام الناظم
تنبيه شبه العاطف فى
هذا أيضا كالعاطف

وشبه الفعل كالفعل فالاول نحو أنا مررت القوم حتى عمرا ضربته والثاني نحو هذا ضارب زيدا وعمرا يكرمه برفع عمرو ونصبه على السواء

ثم ما (والرفع في غير الذي مر) أنه يجب معه النصب أو يمتنع أو يكون راجحا أو مساويا (رجح) على النصب لسلامة الرفع من الاضمار الذي هو خلاف الاصل فرفع زيد بالابتداء في قولك زيد ضربته أرجح من نصبه باضمار فعل ونصبه عربي جيد خلافا لمن منعه وأنشد ابن الشجري على جواز قوله

فارسا ما غادروه ملحما غير زميل ولا نكس وكل

ومنه قراءة بعضهم جنات عدن يدخلونها بنصب جنات ثم اذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فما أبيح) لك فيما يرد عليك من الكلام أن تردده اليه وتخرجه عليه (فافعل ودع ما لم يبح) لك فيه فلك

النصب (قوله وشبه الفعل) أي الوصف الناصب للمفعول بخلاف ما لم ينصبه فالرفع أرجح فقولك مثلا هذا قائم الاب وعمرو يكرمه هو أرجح من قولك هذا قائم الاب وعمرا يكرمه لان مشابهة هذا الوصف للفعل غير تامة (قوله برفع عمرو ونصبه الخ) في تساوي الرفع والنصب في المثال الثاني بحث لانه اذا نصب عمرو أفاد الكلام ان عمرا مفعول به الاكرام واذا رفع أفاد أنه فاعل الاكرام الا اذا برز الضمير لجريان الخبر على غير من هو له وقيل هذا ضارب زيدا وعمرو يكرمه هو فعند عدم الابراز كما في عبارة الشارح لا يتحد معنى الرفع والنصب حتى يتخير المتكلم بينهما بل يتعين عليه الوجه الذي يفيد مقصوده وحينئذ لا يكون الوصف في مثال الشارح كالفعل الذي خير المصنف فيه المتكلم بين الرفع والنصب لاتحاد المعنى ووجود التناسب على كل ولو بنى الشارح على الابراز مع الرفع أو مثل بنحو هذا ضارب زيدا وعمرا أكرمته في داره لكان أولى (قوله في غير) متعلق برجح على ما قال الشيخ خالد انه الظاهر (قوله فارسا ما غادروه) أي تركوه وما زائدة ملحما بالحاء المهملة المفتوحة أي غشيه الحرب فلم يجد له مخلصا غير زميل بضم الزاي وتشديد الميم أي غير جبان ولا نكس بكسر النون وسكون الكاف أي ضعيف وكل بفتح الواو وكسر الكاف من وكل أمره الى غيره لعجزه ويحتمل انه بفتح الكاف فعل (فان قلت) شرط الاسم المشتغل عنه أن يكون مختصا كما مر وفارسا نكرة محضة (أجيب) بأن ما وان كانت زائدة هي قائمة مقام الوصف أي فارسا أي فارس (قوله فما أبيح الخ) فائدته دفع توهم ان ما ذكره المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع كما علم عن الشاطبي (قوله فيما يرد الخ) حال من ما التي هي مفعول مقدم لافعل وقول البعض حال من ما على رأي سيبويه أو من ضميره في الخبر على رأي غيره مبني على زعم انها مبتدأ وهو خروج عن الظاهر المستقيم الى التعسف السقيم وقوله أن ترده اليه نائب فاعل أبيح كما أشار اليه شيخنا وصرح به البعض لكن يلزم عليه حذف المتن نائب فاعل أبيح وهو لا يجوز فالذي ينبغي جعله بدل اشتمال من الضمير في أبيح وضمير ترده وتخرجه الى ما أبيح واليه وعليه الى ما أوردناه من القواعد والمعنى فافعل الحكم من

رفع ونصب الذى أبيح لك رده الى ما أوردناه عليك من القواعد وتخرجه عليه حالة كون ذلك الحكم كائنا فيما يرد على لسانك من الكلام ولو قال الشارح فما أبيح لك بمقتضى تلك القواعد افعل ودع ما لم يبح بمقتضاها لكان أخصر وأوضح وأولى (قوله وفصل مشغول) أى عامل مشغول وقوله من ضمير متعلق بفصل وقوله مطلقا أى غير مقيد بحرف مخصوص وقوله أو باضافة أى بمضاف أوذى اضافة وقوله أو بهما معا فيه اشارة الى أن أو فى كلام المصنف مانعة خلو تجوز الجمع واعترض الشاطبى كلام المصنف بأن الفصل لا يتقيد بما ذكر اذ نحو زيدا ضربت راغبا فيه وزيدا أكرمت من أكرمه اه وحينئذ فليست أو مانعة جمع ولا مانعة خلو (قوله فى جميع ماتقدم) أى من الاحكام الخمسة فلا يرد ان المقدر فى الوصل مقدر من لفظ المذكور وفى الفصل من معناه أو لازمه كما مر والمراد التشبيه فى مطلق ثبوت الاحكام الخمسة فلا يرد ان النصب فى الوصل أحسن منه فى الفصل كما سيذكره (قوله أو حبست عليه الخ) أتى بهذا اشارة الى أنه لا فرق فى حرف الجر بين الباء وغيرها فهو مراعاة لقوله السابق بحرف جر مطلقا (قوله بقية الامثلة) الاولى بقية الاحكام الا أن يكون اسم الاشارة راجعا الى ما ذكر من أمثلة الحكمين فالمراد بقية أمثلة الاحكام أى ويختار النصب فى نحو زيدا امرر به أو بغلامه أو أكرم أخاه أو غلام أخيه كما يختار فى زيدا اضربه ويستوى الامران فى نحو زيد قام وعمرو مررت به فى داره كما يستويان فى زيد قام وعمرو أكرمته فى داره ويترجح الرفع فى زيد مررت به كما يترجح فى زيد ضربته (قوله أحسن منه فى نحو زيدا ضربت أخاه) لان المقدر فى الاول من لفظ المذكور ومعناه وفى الثانى من لازم معناه فقط ولعدم الفصل فيه بين العامل وضمير الاسم المشغول عنه بخلاف الثانى وقول البعض بين العامل وشاغله سهو ولم يقل وأحسن منه فى نحو زيدا مررت بأخيه لانفهامه بالاولى كما ستعرفه (قوله وفى زيدا ضربت أخاه احسن الخ) لان الفصل فيه أقل من الفصل فى الثانى ولم يتعرض لزيدا مررت به مع زيدا ضربت أخاه والمنقول عن أبى حيان ان النصب فى الاول أحسن منه فى الثانى لاتحاد الفعلين المذكور والمقدر فى المعنى واتحاد متعلقهما

(وفصل مشغول) من ضمير الاسم السابق (بحرف جر) مطلقا (أو باضافة) وان تتابعت أو بهما معا (كوصل يجرى) فى جميع ماتقدم فالاحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجرى مع انفصاله منه بما ذكر فيجب النصب نحو ان زيدا مررت به أو بغلامه أو حبست عليه أو على غلامه أو أكرمت أخاه أو غلام أخيه أكرمك كما يجب فى نحو ان زيدا أكرمته ويمتنع النصب ويتعين الرفع فى نحو خرجت فاذا زيد مر به أو بغلامه أو حبس عليه أو على غلامه أو يضرب أخاه أو غلام أخيه عمرو كما وجب الرفع فى نحو فاذا زيد يضربه عمرو وقس على ذلك بقية الامثلة *تنبيه* النصب فى نحو زيدا ضربته أحسن منه فى نحو زيدا ضربت أخاه وفى نحو زيدا ضربت أخاه أحسن منه فى نحو زيدا مررت بأخيه

وهما الظاهر والضمير في المعنى في الاول دون الثاني لاختلاف الفعلين معنى واختلاف متعلقهما معنى فيه (قوله وسوّى في ذا الباب وصفا) أي في الجملة اذلا يتأتى وجوب النصب لانه لايكون الا اذا وقع الاسم بعد مايختص بالفعل والى هذا الاشارة بقول الشارح في جوازالخ ويرشد اليه كما قاله سم قول المصنف السابق والنصب حتم الخ اذ المختص بالفعل لا يتصور في الاسم ولا فرق في الوصف بين المفرد والمثنى والمجموع جمع تصحيح كزيدا أنتما ضارباه أو أنتم ضاربوه أو أنتن ضاربات وكذا جمع التكسير عند بعضهم كزيدا أنتم ضرابه أو أنتن ضواربه (قوله ذا عمل) أي فيما قبله سم فتخرج الصفة المشبهة (قوله وهو اسم الفاعل) أراد به مايشمل مثال المبالغة (قوله نحو أزيدا أنت ضاربه) قال سم ينبغي أن يكون خبر المبتدا الوصف المحذوف وحينئذ فرفع المذكور لكونه مفسر المحذوف المرفوع وقائما مقامه اه وقال الدماميني أجاز صاحب البسيط في المثال أن يكون نصب زيد بانما رفعل وان يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتماده وهو ومبتدا وأنت مرتفع به أو اسم الفاعل المقدر خبر لانت مقدم وضاربه على هذا التقدير خبر مبتدا آخر اه يعني تقدير اسم الفاعل بوجهيه ولاجل أولهما جيء بالاستفهام (قوله أو محبوس عليه) نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو ان نظر الى الموصوف المحذوف أي شخص محبوس أي مقصور وأنت ان نظر الى المبتدا الذي هو أنت وليس نائب الفاعل الضمير المجرور بعلى والالم يكن في محل نصب (قوله بخلاف أنت ضاربه) أي بخلاف زيدا أنت ضاربه بدون استفهام هذا هو المتبادر من عبارته وحينئذ لا يرد على قوله لاحتياج الوصف الى مايعتمد عليه قول سم قد يقال يكفي الاعتماد على الاستفهام اه وايضاح وجه عدم وروده أن مراد الشارح توجيه منع زيدا أنت تضربه وجواز زيدا أنت ضاربه بلا استفهام فيهما بقرينة قوله وانما امتنع زيدا أنت تضربه ثم هذه المخالفة كما قاله سم لاتنافي قوله سوّى لان المعنى ان الوصف العامل كالفعل العامل من غير نظر لمادة مخصوصة بقي شيء آخر وهو أن الوصف لايفصل من معموله بأجنبي كما صرحوا به في الكلام على قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي وحينئذ لولم يشتغل الوصف بالضمير وسلط

(وسوّى في ذا الباب وصفا ذا عمل) وهو اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال (بالفعل) في جواز تفسير ناصب الاسم السابق نحو أزيدا أنت ضاربه أو مكرم أخاه أو مار به أو محبوس عليه تريد الحال أو الاستقبال كما تقول أزيدا تضربه أو تكرم أخاه أو تمر به أو تحبس عليه وانما امتنع زيدا أنت تضربه

على الاسم المتقدم لم ينصبه للفصل فلم يصدق ضابط الاشتغال على ما تخن فيه ويجاب بأن المراد كما مر أنه لو سلط عليه لصلح لذاته لان يعمل وان عرض مايمنع العمل والفصل عارض أو يقال أخذا من كلامهم هنا وكلامهم على قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي الفصل الممنوع وقوع الاجنبي بعد العامل مع تأخر المعمول عنهما كما في الآية بخلاف وقوعه قبل العامل مع تقدم المعمول عليهما كما في أزيدا أنت ضارب لان المعمول وان تقدم لفظا متأخر رتبة فكأنه لا فصل فتدبر (قوله ان لم يك مانع حصل) قد يقال هذا الشرط معلوم من تسوية المصنف الوصف بالفعل اذ الفعل لا يكون مفسرا لناصب الاسم السابق الا اذا فقد المانع وأجيب بأنه انما صرح به اهتماما بجانب الاسم لانه أضعف من الفعل في العمل ولئلا يتوهم من السكوت عنه مع تقييد الوصف بكونه ذا عمل انه ليس بشرط وقد مر عن سم أن قول المصنف ان لم يك مانع حصل شرط لنصب الاسم السابق بما يفسره الوصف لا لعده من الاشتغال حتى يقال قد تقدم أن مدار الاشتغال على صلاحية العامل في ذاته لان ينصب الاسم السابق لو سلط عليه وان عرض مانع من ذلك وصلة أل عاملة لذاتها وعدم عملها العارض وقوعها صلة فلا موقع لهذا الشرط فعلم سقوط استشكال البعض بذلك وعدم الاحتياج الى ما تكلفه من الجواب بأن الصلة متممة للموصول فهي كالجزء منه فكان منع العمل لذات (قوله ومن ثم) أي من أجل أن ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا (قوله امتنع تفسير الصفة المشبهة) ظاهره ولو مع الظرف/ ان جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من استثنائه ولا يرد على اخراجها من قول المصنف وصفا ذا عمل لان الكلام في الاشتغال على العموم أو بالنظر للمفعول به الذي هو الاصل في الباب اه سم (قوله يتعين الرفع في نحو زيد عليكه) أي على أن زيد مبتدأ خبره الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر قاله في التصريح قال شيخنا علم من قوله خبره الفعل النائب الخ سقوط استشكال بعضهم رفع الاسم بأنه لا يصح أن يكون اسم الفعل أو المصدر خبره لان اسم الفعل لا محل له على الراجح والمصدر منصوب اه وهو ظاهر بالنسبة الى المصدر أما بالنسبة الى اسم الفعل فالظاهر أنه هو ومعموله خبر ولا يرد عليه ماذكره من أن اسم الفعل لا محل له لان المحل

بخلاف أنت ضاربه لاحتياج الوصف الى ما يعتمد عليه بخلاف الفعل فان كان الوصف غير عامل لم يجز أن يفسر عاملا فلا يجوز أزيدا أنت ضاربه أمس أو محبوس عليه أمس وانما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير (ان لم يك مانع حصل) يمنعه من ذلك كوقوعه صلة لال لامتناع عمل الصلة فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم امتنع تفسير الصفة المشبهة فلا يجوز زيدا أنا ضاربه ولا وجه الاب زيد حسنه

تنبيه يتعين الرفع في زيد عليكه وزيد ضربا اياه لانهما غير صفة

وهما الظاهر والضمير في المعنى في الاول دون الثاني لاختلاف الفعلين معنى
واختلاف متعلقهما معنى فيه (قوله وسوّى في ذا الباب وصفا) أي في الجملة
اذ لا يتأتى وجوب النصب لانه لا يكون الا اذا وقع الاسم بعد مختص بالفعل
والى هذا الاشارة بقول الشارح في جواز الخ ويرشد اليه كما قاله سم قول
المصنف السابق والنصب حتم الخ اذ المختص بالفعل لا يتصور في الاسم
ولا فرق في الوصف بين المفرد والمثنى والمجموع جمع تصحيح كزيدا أنتما
ضارباه أو أنتم ضاربوه أو أنتن ضارباته وكذا جمع التكسير عند بعضهم
كزيدا أنتم ضرابه أو أنتن ضواربه (قوله ذا عمل) أي فيما قبله سم فخرج
الصفة المشبهة (قوله وهو اسم الفاعل) أراد به ما يشمل مثال المبالغة (قوله نحو
أزيدا أنت ضاربه) قال سم ينبغي أن يكون خبر المبتدا الوصف المحذوف
وحينئذ فرفع المذكور لكونه مفسر المحذوف المرفوع وقائما مقامه
اه وقال الدماميني أجاز صاحب البسيط في المثال أن يكون نصب زيد
باضمار فعل وان يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتماده وهو مبتدا وأنت
مرتفع به أو اسم الفاعل المقدر خبر لانت مقدم وضاربه على هذا التقدير
خبر مبتدا آخر اه يعني تقدير اسم الفاعل بوجهيه ولاجل أولهما جيء
بالاستفهام (قوله أو محبوس عليه) نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو ان
نظر الى الموصوف المحذوف أي شخص محبوس أي مقصور وأنت ان نظر
الى المبتدا الذي هو أنت وليس نائب الفاعل الضمير المجرور بعلى والا لم
يكن في محل نصب (قوله بخلاف أنت ضاربه) أي بخلاف زيدا أنت ضاربه
بدون استفهام هذا هو المتبادر من عبارته وحينئذ لا يرد على قوله لاحتياج
الوصف الى ما يعتمد عليه قول سم قد يقال يكفي الاعتماد على الاستفهام اه
وايضاح وجه عدم وروده أن مراد الشارح توجيه منع زيدا أنت
تضربه وجواز زيدا أنت ضاربه بلا استفهام فيهما بقرينة قوله وانما
امتنع زيدا أنت تضربه ثم هذه المخالفة كما قاله سم لا تنافي قوله سوّى لان المعنى
ان الوصف العامل كالفعل العامل من غير نظر لمادة مخصوصة * بقي شيء آخر
وهو أن الوصف لا يفصل من معموله بأجنبي كما مر جوابه في الكلام على قوله
تعالى أراغب أنت عن آلهتي وحينئذ لو لم يشتغل الوصف بالضمير وسلط

(وسوّى في ذا الباب وصفا ذا عمل) وهو اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال (بالفعل) في جواز تفسير ناصب الاسم السابق نحو أزيدا أنت ضاربه أو مكرم أخاه أو مار به أو محبوس عليه زيد الحال أو الاستقبال كما تقول أزيدا تضربه أو تكرم أخاه أو تمر به أو تحبس عليه وانما امتنع زيدا أنت تضربه

على

على الاسم المتقدم لم ينصبه للفصل فلم يصدق ضابط الاشتغال على ما نحن فيه ويجاب بأن المراد كما مر أنه لو سلط عليه لصلح لذاته لان يعمل وان عرض ما يمنع العمل والفصل عارض أو يقال أخذا من كلامهم هنا وكلامهم على قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي الفصل الممنوع وقوع الاجنبي بعد العامل مع تأخر المعمول عنهما كما في الآية بخلاف وقوعه قبل العامل مع تقدم المعمول عليهما كما في أزيدا أنت ضاربه لان المعمول وان تقدم لفظا متأخر رتبة فكأنه لا فصل فتدبر (قوله ان لم يك مانع حصل) قد يقال هذا الشرط معلوم من تسوية المصنف الوصف بالفعل اذ الفعل لا يكون مفسرا لناصب الاسم السابق الا اذا فقد المانع وأجيب بأنه انما صرح به اهتماما بجانب الاسم لانه أضعف من الفعل في العمل ولئلا يتوهم من السكوت عنه مع تقييد الوصف بكونه ذا عمل انه ليس بشرط وقدمر عن سم أن قول المصنف ان لم يك مانع حصل شرط لنصب الاسم السابق بما يفسره الوصف لا لعده من الاشتغال حتى يقال قد تقدم أن مدار الاشتغال على صلاحية العامل في ذاته لان ينصب الاسم السابق لو سلط عليه وان عرض مانع من ذلك وصلة أل عاملة لذاتها وعدم عملها العارض وقوعها صلة فلا موقع لهذا الشرط فعلم سقوط استشكال البعض بذلك وعدم الاحتياج الى ما تكلفه من الجواب بأن الصلة متممة للموصول فهي كالجزء منه فكان منع العمل للذات (قوله ومن ثم) أي من أجل أن ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا (قوله امتنع تفسير الصفة المشبهة) ظاهره ولو اسم الظرف وان جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من استثنائه ولا يرد على اخراجها من قول المصنف وصفا ذا عمل لان الكلام في الاشتغال على العموم أو بالنظر للمفعول به الذي هو الاصل في الباب اه سم (قوله يتعين الرفع في نحو زيد عليكه) أي على أن زيد مبتدأ خبره الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر قاله في التصريح قال شيخنا علم من قوله خبره الفعل النائب الخ سقوط استشكال بعضهم رفع الاسم بأنه لا يصح أن يكون اسم الفعل أو المصدر خبره لان اسم الفعل لا محل له على الراجح والمصدر منصوب اه وهو ظاهر بالنسبة الى المصدر أما بالنسبة الى اسم الفعل فالظاهر أنه هو ومعموله خبر ولا يرد عليه ما ذكره من أن اسم الفعل لا محل له لان المحل

بخلاف أنت ضاربه لاحتياج الوصف الى ما يعتمد عليه بخلاف الفعل فان كان الوصف غير عامل لم يجز أن يفسر عاملا فلا يجوز أزيدا أنت ضاربه أمس وانما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير (ان لم يك مانع حصل) يمنعه من ذلك كوقوعه صلة لال لامتناع عمل الصلة فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم امتنع تفسير الصفة المشبهة فلا يجوز زيدا أنا ضاربه ولا وجه الاب زيد حسنه

تنبيه يتعين الرفع في زيد عليكه وزيد ضربا اياه لانهما غير صفة

عـلى ماقلنا المجموع إسم الفـعل ومعموله والتى تخلية اسم الفعل وحده
فاعرفه ومراده بتعين الرفع امتناع النصب بمحذوف يفسره المذكور على
طريق الاشتغال فلا ينافى جواز نصبه بمحذوف مدلول عليه بالمذكور
لا على طريق الاشتغال اما فعل كالزم واضرب اذ لا يشترط توافق المفسر
والمفسر اسمية وفعلية على ماقيل ويؤيده مامر عن صاحب البسيط واما اسم
فعل ومصدر على مذهب من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين (قوله
نعم يجوز النصب) أى على الاشتغال بفعل محذوف أو اسم فعل ومصدر
محذوفين على مامر ومحل جواز النصب اذا لم يمنع منه مانع كما هو ظاهر فتعين
فى قوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين مبتدأ وتعسا مصدر لفعل
محذوف هو الخبر اى تعسهم الله تعسا ودخلت الفاء فى الخبر مع أن فعل
الصلة ماض لجواز ذلك على قلة نحو ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم
يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولا يصح نصبه على الاشتغال بمحذوف يفسره
تعسا لوجود المانع وهو الفاء لان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر
فى باب الاشتغال عاملا قاله الدماميني وتعليله بوجود الفاء أولى من تعليل
المغنى بأن اللام متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين لا بالمصدر لانه لا يتعدى
باللام وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة بمعنى والضمير
من جملة اخرى غير جملة التفسير فقد ردّ الدماميني دعوى لزومها بقول ابن
الحاجب فى شرح المفصل انها تسقط فيقال سقيا زيدا ورعيا اياه وفى
كونها لام التقوية يجوز الاشتغال فى نحو زيدا سقيا له كما عليه جماعة منهم
أبو حيان وان خالفهم فى المغنى بناء على تعليله السابق وكاسم الفعل
والمصدر على هذا المذهب ليس على القول بجواز تقدم خبرها فيصح
الاشتغال معها عليه نحو زيدا لست مثله أى باينت زيدا (قوله الذى
لا ينحل الخ) هو الواقع بدلا من اللفظ بفعله كضربا فى المثال واحترز عما
ينحل فانه لا يجوز عمله فيما قبله اتفاقا لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول
فلا تفسر عاملا قاله الشارح على التوضيح (قوله وعلقة بين العامل الظاهر
الخ) يعنى أن الارتباط بينهما الذى لا بد منه فى الاشتغال ليكون العامل
متوجها للاسم السابق فى المعنى كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل

نعم يجوز النصب عند من
يجوز تقديم معمول اسم
الفعل وهو الكسائى
ومعمول المصدر الذى
لا ينحل بحرف مصدرى وهو
المبرد والسيرافى (وعلقة) بين
العامل الظاهر والاسم
السابق (حاصلة بتابع)

لكونه

لكونه ضميرالاسم السابق أومضافا للضمير فيحصل بتابع الشاغل الاجنبي
المشتمل على ذلك التابع على ضمير الاسم السابق فالعلقة بمعنى الارتباط والباء
في قوله بتابع وبالاسم سببية لان كلا من التابع والاسم سبب باعتبار عمل
العامل فيه أوفي متبوعه في حصول الارتباط بين العامل والاسم السابق
وسيذكر الشارح وجها آخر (قوله سببي له) أي للاسم السابق (قوله
نعتا) أي لذلك المتبوع ومراده تقسيم التابع وبقي البدل وسيذكر
الشارح أنه لا يصح مجيئه هنا والتوكيد وهو أيضا لا يصح مجيئه هنا لان
الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يكون رابطا للعامل بالاسم
السابق والتوكيد بالمرادف لاضمير فيه أصلا نعم يرد عليه أن العلقة تكون
في غير ماذكره كصلة الشاغل نحو هند اضربت الذي تبغضه أو يبغضها
وصلة المعطوف على الشاغل نحو زيد القيت عمرا والذي يحبه أي يحب زيدا
وصفة المعطوف على الشاغل نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يحبه وبيان
المعطوف على الشاغل نحو زيدا ضربت رجلا وعمرا أخاه وحينئذ فالتقسيم
غير مستوف ولو حمل التابع على التابع اللغوي لدخل ماذكر (قوله
أو عطف نسق بالواو) أي بشرط أن لا يعاد معه العامل كما في التسهيل
والا لم يحصل به الربط لخروجه عن تبعية الشاغل بكونه من جملة اخرى
(قوله بنفس الاسم السببي) كان الاحسن حذف السببي ليشمل الضمير
في نحو زيدا ضربته كما في سم (قوله فتكون العلقة بين زيد وأكرمت عمله)
أي بسبب عمله وفي كلامه اشارة الى أن في كلام المصنف حذفا أي بالعمل
في متبوع تابع سببي وبالعمل في نفس الاسم ولا حاجة الى ذلك كما يعلم مما
قدمناه في قوله وعلقة بين العامل الظاهر الخ (قوله فتكون الباء بمعنى في)
لو قال بمعنى مع لكان أولى (قوله ونحوه) أي كالمضاف (قوله في نية
تكرير العامل) يعني أن عامل البدل فعل مقدر فهو مع البدل جملة
اخرى في الحقيقة وان كانوا يسمون الكلام المشتمل على المبدل منه والبدل
جملة واحدة اعتبارا بظاهر اللفظ وقال الروداني عامل البدل وان كان
مقدرا لكنه غير مقصود بالاسناد حتى يكون جملة ونظيره ما قيل في تأكيد
الضمير فقط فان الفعل غير مقصود بالاسناد وعزا الدماميني القول بان

سببي له جار على متبوع
أجنبي منه وهو الشاغل
نعتا أو عطف نسق بالواو أو
عطف بيان (كعلقة بنفس
الاسم) السببي (الواقع)
شاغلا فكما تقول زيدا
أكرمت أخاه أو عبده فتكون
العلقة بين زيد وأكرمت
عمله في سببه كذلك تقول
زيدا أكرمت رجلا يحبه
أو أكرمت عمرا وأخاه أو
عمرا أخاه فتكون العلقة عمله
في متبوع سببيه المذكور
ويجوز أن يكون المراد
بالعلقة الضمير الراجع الى
الاسم السابق فتكون الباء
بمعنى في أي أن وجود الضمير
في تابع الشاغل كاف في الربط
كما يكفي وجوده في نفس
الشاغل وان كان الاصل أن
يكون متصلا بالعامل أو
منفصلا عنه بحرف جر
ونحوه * تنبيه * لو جعلت
أخاه من قولك زيدا أكرمت
عمرا أخاه بدلا امتنعت
المسئلة نصبت أو رفعت لان
البدل في نية تكرير العامل

البدل على نية تكرار العامل الى الاخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين وعزا القول بأن عامله العامل في متبوعه الى سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب ومال اليه (قوله فخلوا الاولى عن الرابط) فلا يصح أن تكون خبرا ان رفعت لعدم الرابط بين المبتدا والخبر ولا مفسرة لناصب الاسم السابق ان نصبت لعدم الرابط بين الاسم السابق والعامل (قوله معنى الجمع) أى معنى مطلق الجمع الاعمان أو الاسماء معهما بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير اه دماميني (قوله اذا رفع فعل ضمير اسم) أى على الفاعلية أو النيابة عن الفاعل ولذا مثل بمثالين وقوله نحو أزيد قام أبوه كان عليه أن يزيد أو ضرب أبوه (قوله تقديره كون الخ) كالصريح في أن ما ذكر من باب الاشتغال وبه صرح في التسهيل ويصرح به قول صاحب الهمع أيضا الاشتغال في الرفع كالنصب فيجب كون الرفع باضمار فعل في نحو ان زيد قام ويترجح في نحو أزيد قام ويجب كونه بالابتداء الخ اه بتصرف لا يقال ضابط الاشتغال لا يصدق على ما ذكر لان العامل لو فرغ عن الضمير لا يعمل في الاسم المتقدم لان الفاعل ونائبه لا يجوز تقديمهما الا انا نقول المنع من العمل لعارض أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان لا لذات العامل (قوله اذا اقترنت ما كافة) أما اذا اقترنت بما زائدة غير كافة كان الرفع جائزا لا واجبا لجواز الاعمال والالغاء حينئذ وكالكافة في وجوب الرفع المصدرية لكن الرفع بعد المصدرية بالفاعلية لفعل محذوف يفسره المذكور لانه يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر على المشهور (قوله أو بالفاعلية) لو قال أو بفعل لكان أحسن اذ الفاعلية ليست رافعة الا أن تحمل الباء على السببية وأعم ليدخل نائب الفاعل في نحو ان زيد ضرب بالبناء للمفعول (قوله وان أحد من المشركين استجارك) أورد عليه اللقاني أن أداة الشرط انما تطلب فعلا رافعا أو ناصبا وكون استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز أن يكون نعتا والتقدير ان وجدت أحدا وأجاب يس بأن مراد الشارح بتعين الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتداء لا امتناع النصب بعامل مقدر وأجاب الروداني بأنه لا يمنع أحد مثل ذلك في غير الآية اذا لم يرد به الاشتغال وأما نحن فيه من الآية ومن ارادة معنى الاشتغال

فخلوا الاولى عن الرابط ثم نحو زيد لئن قلنا ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه وكذا تمتنع اذا كان العطف بغير الواو ولا مادة الواو معنى الجمع بخلاف غيرها من حروف العطف * خاتمة * اذا رفع فعل ضمير اسم سابق نحو أزيد قام أو نصب عليه أو ملابسا لضميره نحو أزيد قام أبوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد قام وليتما عمرو قعد اذا اقترنت بما كافة أو بالفاعلية نحو وان أحد من المشركين استجارك وهلا زيد قام

فى غيرها فيمتنع لان التلاوة رفع أحد وفى غير القرآن لا يكون نصب أحد
بوجدت من الاشتغال (قوله على الفاعلية) أى بفعل مقدر يفسره
المذكور (قوله عند المبرد ومتابعيه) ينبغى أن يزاد الكوفيون فانهم قائلون
بجواز تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال فى ذلك عندهم أقيس
من جوازه عند من قال لا يتقدم قاله الدماميني (قوله وغيرهم) وهم جمهور
البصريين (قوله لعدم تقدم طالب الفعل) أى من نفى أو استفهام (قوله
نحو زيد ليقم) انما رجحت الفاعلية فيه فرارا من الاخبار بالجملة الطلبية
المختلف فيها رفيه كما قال المصرح ان ذلك يستدعى حذف الفعل المقرون
بلام الامر وهو شاذ فكيف يكون راجحا وفى نحو قام زيد وعمرو قعد ترجحت
الفاعلية طلبا للتناسب بين المتعاطفين وفى نحو أبشر يهدوننا لان الغالب
ان همزة الاستفهام يليها الفعل وكذا فى أأنتم تخلقونه لكن فيه كلام تقدم
فى باب الفاعل (قوله نحو زيد قام وعمرو قعد عنده) انما استوى الامران
فيه لان فى كل منهما مشاكلة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة
للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى والشرط المتقدم موجود وهو
اشتمال الثانية على ضمير الاسم السابق

(تعدى الفعل ولزومه)

من اضافة الصفة الى الموصوف أى الفعل المتعدى أى بنفسه بحسب الوضع
لانه المراد عند الاطلاق لا المتعدى بحرف الجر ولا المتعدى بنفسه بواسطة
اسقاط الخافض والفعل اللازم وانما جعلنا الاضافة من اضافة الصفة
الى الموصوف لان الذى سيذكره صراحة المتعدى واللازم وفى هذا الباب
ذكر المفعول به (قوله الى مفعول به) أما بقية المفاعيل فيعمل فيها المتعدى
واللازم (قوله أمران الاول الخ) فيه تغيير اعراب المتن الا أن يقال هو حل
معنى لا حل اعراب لكن لا يخفى ما فى تحميل الشارح كلام المصنف الامر
الثانى من التكلف الذى لا حاجة اليه ولا دليل عليه (قوله أن تصل) أى
ولو بحسب الاصل فلا يرد على عكس التعريف الافعال اللازمة للبناء
للمفعول لانها صالحة لذلك بحسب الاصل فهى متعدية واستعمالها لازمة
للبناء للمفعول عارض بعد الوضع قاله الروداني والمراد أن تصل من غير توسع

وقد يكون راجح الابتدائية على
الفاعلية نحو زيد قام وذلك
عند المبرد ومتابعيه وغيرهم
يوجب ابتدائيته لعدم تقدم
طالب الفعل وقد يكون راجح
الفاعلية على الابتدائية
نحو زيد ليقم ونحو قام زيد
وعمرو قعد ونحو أبشر
يهدوننا وأأنتم تخلقونه وقد
يستويان نحو زيد قام وعمرو
قعد عنده والله أعلم

(تعدى الفعل ولزومه)

(علامة الفعل المعدى)
الى مفعول به فأكثر ويسمى
أيضا واقعا لوقوعه على
المفعول به ومجاوزا لمجاوزته
الفاعل الى المفعول به
أمران الاول صحة (أن تصل

* ها) ضمير راجع الى (ضرب مصدره) والثانى أن يصاغ منه اسم مفعول تام وذلك (نحو عمل) فانك تقول منه الخبر عمله زيد فهو معمول بخلاف نحو خرج فانه لا يقال منه زيد خرجه عمرو ولا هو مخروج بل مخروج به أو اليه فلا يتم الا بالحرف والاحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل باللازم والمتعدى نحو الخروج خرجه زيد والضرب ضربه عمرو *تنبيه* هذه الهاء تتصل بكان وأخواتها والمعروف انها واسطة أى لا متعدية ولا لازمة وأدخلها جماعة من المتعدى نظرا الى شبهها به وربما أطلق على خبرها المفعول (فانصب به مفعوله ان لم ينب) ذلك المفعول (عن فاعل نحو تدبرت الكتب) فان ناب عنه رفعته به كما سلف (ولازم غير المعدى) غير المعدى مبتدأ ولازم خبره أى ماسوى المعدى هو اللازم اذ لا واسطة ويسمى قاصرا ايضا لقصوره على الفاعل وغير واقع وغير مجاوز . ولا -

بحذف الجار كما والله أدرى لا يرد على طرد التعريف الليلة قمتها والنهار صمته والدار دخلتها وأما ايراد الصدق كذا فسيذكر الشارح جوابه وأورد لزوم الدور لتوقف معرفة المتعدى على معرفة الصحة المذكورة والعكس وأجيب بأن الصحة المذكورة تعرف بقبول النفس وصل الهاء اذ لا تقبل النفس صحته باعادة الضمير الى غير المصدر كما تقبل ضربته كذلك فلا يتوقف معرفة الصحة على معرفة المتعدى أفاده سم (قوله ها ضمير الخ) الاضافة بيانية وخرج بها هاء السكت فانها تتصل بالقسمين (قوله أن يصاغ منه) أى صحة أن يصاغ من مصدره ليوافق مذهب البصريين (قوله تام) أى مستغن عن حرف الجر زاد فى التسهيل بالمراد لاخراج نحو عمرون الديار فانه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول فيقال الدار ممرورة لكن لا بالمراد (قوله هذه الهاء) أى هاء غير المصدر (قوله والمعروف أنها) أى فى حال نقصانها أما فى حال تمامها فهى من قسم اللازم تارة والمتعدى تارة اخرى (قوله الى شبهها به) أى فى عمل الرفع والنصب والظاهر أن موضوع كلام المصنف الفعل التام بقرينة قوله فانصب به مفعوله والا لقال مفعوله أو خبره ولتقدم الكلام على الافعال الناقصة فتكون أل فى الفعل فى عبارة المصنف للعهد فتدبر (قوله مفعوله) أى المفعول به لما مر (قوله ان لم ينب عن فاعل) أى ولم يضمن معنى فعل لازم ولا كان لازما أو فى حكم اللازم كما سيأتى فى الخاتمة وكان الاولى التنبيه على هذا الآن ماذكره من عدم نصب المفعول اذا ناب عن الفاعل علم من باب النائب عن الفاعل واعترض اللقانى كلام المصنف بأن مقتضاه أن فعل المجهول متعد وفيه نظر لان التعدى الى شئ نصبه اياه ومرفوعه ليس منصوبا لفظا ولا محلا وهو مدفوع بأنه متعد بحسب الاصل ومرفوعه منصوب بحسب الاصل بناء على الاصح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم (قوله اذ لا واسطة) أى على ما يستفاد من كلامه هنا حيث قدم الخبر والا فالجمهور على أن كان وأخواتها واسطة كما تقدم والمصنف فى التسهيل على أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر مع شيوع كل من اللغتين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح من مذاهب ثلاثة فيه ثانيها متعد والحرف زائد ثالثها لازم وحذف الحرف توسع

ولا يرد ماتعدّى ولزم مع اختلاف المعنى كفغرفاه بمعنى فتحه وفغرفوه بمعنى انفتح وكزاد ونقص لانه لا يخرج عن القسمين (قوله لذلك) أى للازم ذلك اذ عدم الوقوع على المفعول به وعدم المجاوزة اليه لازمان للقصور المذكور (قوله لازم له) أى غالبا أو بشرط عدم المانع فلا يرد أن كثرة الاكل والحسن يزولان عند المرض أفاده سم (قوله اذا كثر اكله) أى كان كثرة الاكل معيبة له فلا يرد ماقاله ابن هشام كثرة الاكل عرض لا سجية لكن فسر الجوهري وابن سيده النهم باشتداد الشهوة للاكل وفى القاموس النهم محركة وكسحابة افراط الشهوة فى الطعام وأن لا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع نهم كفرح وعنى فهو نهم ونهيم ومنهوم اهـ فلعل قول الشارح أى كثر اكله قول آخر أو تفسير باللازم وفى التمثيل لأفعال السجايا بنهم المكسور العين مايفيد أن أفعال السجايا لا يلزم أن تكون مضمومة العين وفى التصريح خلافه * بقى أن اللازم لا يصاغ منه اسم مفعول كما مر فكيف قيل منهوم اللهم الا أن يقال هذا شاذ (قوله وطال) أصله طول بضم الواو كما نقله شيخنا عن الشارح (قوله واشمأز) نقل الروداني انه جاء متعديا قالوا اشمأز الشئ أى كرهه (قوله وما ألحق به) أى وكذا ماوازن ما ألحق بافعلل فى الزنة والالحاق جعل مثال أنقص من آخر وازناله ليصير مساويا له فى عدد الحروف والحركات المعينة والسكنات وفى التكسير والتصغير وغيرهما من الاحكام وربما اختلف المعنى بالزيادة للالحاق كما فى حوقل وكوثر فانهما اختلفان لمعنى حقل وكثر وقد لا يكون لأصل الملحق معنى فى كلامهم كما فى كوكب وزينب فانه لا معنى لكب وزنب وانما كان افوعل ملحقا بافعلل لزيادة حرف فيه غير الالف وهو الواو بخلاف افعالل (قوله وهو افوعل) لو قال كافوعل لكان شاملا لنحو ابيضض (قوله اكوهد) أصله كهد أى أسرع اهـ فارضى (قوله اذا ارتعد) يعنى لأمه لترقه (قوله افعنلل) أى أصلى اللامين وقوله وما ألحق به عطف على افعنلل فيكون المشبه به افعنلل أصلى اللامين وافعنلل زائد احداهما وهل الزائد الثانية أو الاولى قولان وافعنلل والمشبه بالافعال المشبهة لهذه الصيغ فى الوزن نحو احرنجم واقعنسس واحرنبى فاعتراض البعض بأن ظاهر

لذلك (وحتم لزوم أفعال السجايا) وهى الطبائع والمراد بأفعال السجايا مادل على معنى قائم بالفعل لازم له (كنهم) بكسر الهاء الرجل اذا كثر اكله وشجع وجبن وحسن وقبح وطال وقصر وما أشبه ذلك و (كذا) ماوازن (افعلل) نحو اقشعر واشمأز واطمأن وما ألحق به وهو افوعل نحو اكوهد الفرخ اذا ارتعد (و) كذا (المضاهى) أى المشابه فى الوزن افعنلل نحو احرنجم يقال احرنجمت الابل أى اجتمعت وما ألحق به

وهو وزنان افعنلل بزيادة احدى اللامين نحو (اقعنسس) يقال اقعنسس البعير اذا امتنع من الانقياد وافعنلى نحو احرنبى الديك اذا انتفش للقتال واسلنقى الرجل اذا نام على ظهره وقد جاء منه المتعدى نحو اسرندى واغرندى أى علا وركب فى قول الراجز

قد جعل النعاس يسرندينى ... أدفعه عنى ويغرندينى

* تنبيه * يجوز فى اقعنسس أن يكون مفعولا للمضاهى والاولى أن يكون فاعلا له والمفعول محذوف أى والمضاهيه اقعنسس لما عرفت أنه ملحق باحرنجم (و) كذلك حتم أيضا لزوم (ما اقتضى) من الافعال (نظافة أودنسا) نحو نظف وطهر ووضؤ ودنس ونجس وقذر (أو عرضا) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل

الشارح انه مطرف على افعنلل فيكون من المشبه به وحينئذ فأين المشبه فكان الظاهر أن يقول بدل قوله وما ألحق به والذى شابه افعنلل وزنان أو يحذف قوله وهو وتكون الجملة مستأنفة معقودة من مبتدا وخبر بيانا لشبه والمضاهى فى غاية السقوط اذ لاداعى الى جعل المشبه والمضاهى بكسر الهاء ما ألحق بافعنلل أصلى اللامين من الوزنين الاخيرين بل تمثيل الشارح المضاهى افعنلل بنحو احرنجم والمضاهى افعنلل زائد احدى اللامين بنحو اقعنسس والمضاهى افعنلى بنحو احرنبى صريح فيما نقلناه من أن المشبه والمضاهى بكسر الهاء الافعال المشبهة للصيغ الثلاث فى الوزن واياك أن تتوهم أن كلام الشارح فى التنبيه يأباه فان كلامه انما هو بالنظر لبعض تلك الافعال مع بعض لا بالنظر لها مع تلك الصيغ فاحفظ ما تلوناه عليك (قوله وهو وزنان افعنلل) لو قال كافعنلل لكان شاملا لنحو احونصل (قوله وقد جاء منه المتعدى) أى شذوذا فلا يرد على المتن أفاده المصرح (قوله واغرندى) بالغين المعجمة مرادف اسرندى كما فى المغنى فقول الشارح أى علا وركب راجعان لكل منهما (قوله أن يكون مفعولا للمضاهى) أى على طريق عكس التشبيه (قوله والمفعول محذوف) أى على رأى المصنف من جواز حذف عائد أل الموصولة (قوله ما اقتضى) أى أفاد (قوله نحو نظف الخ) أى بضم العين فيما عدا دنس فانه بكسرها لا غير وورد فتح العين أيضا فى طهر وكسرها وفتحها أيضا فى نجس وقذر هذا مجموع ما فى القاموس والمصباح ومختار الصحاح وبه يعلم ما وقع للبعض من القصور والدعوى التى تحتاج الى بينة (قوله أو عرضا) زاد فى المغنى أو لونا كاحمر واخضر وأدم واحمار واسواد أو حلية كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل وزاد أيضا كون الفعل على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما على فعيل كذل وقوى وكونه على أفعل بمعنى صار كذا كأغد البعير أى صار ذا غدة وكونه على استفعل كذلك كاستحجر الطين أى صار حجرا (قوله ما ليس حركة جسم) أى ما هو وحركة جسم لازم كمشى ومتعد كمد وبدل فى التعريف فهم وعلم مع أنهما متعديان فان أخرجتهما منه بجعلهما ثابتين أو منزلين منزلة الثابت اشكل على تعريف أفعال

السجايا أفاده الدنوشري أي لدخولهما فيها حينئذ مع أنهما متعديان وذكر ما اقتضى عرضا بعد ذكر ما اقتضى نظافة أو دنسا من ذكر العام بعد الخاص لان النظافة والدنس من العرض وأفاد الشارح بتعريف العرض بما ذكره أنه ليس المراد بالعرض هنا العرض بالمعنى العام المقابل للجوهر حتى يرد أن الفعل من حيث هو عرض ولم يذكر في تعريف السجية السابق هذا القيد أعني ليس حركة جسم لظهوره ثم أفاده م (قوله غير ثابت فيه) أي غير دائم فيه وبهذا القيد فارقت هذه الافعال أفعال السجايا (قوله كمرض وكسل الخ) وكلها بكسر العين قاله الشارح (قوله أو طاوع الخ) المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا وان شئت قلت حصول الاثر من الاول للثاني مع التلاقي اشتقاقا والقيد الاخير لاخراج نحو ضربته فتألم وقد يتخلف معنى الثاني عن معنى الاول لتوقفه على شئ من جانب فاعل الثاني لم يحصل كعلمته فيجوز أن يقال فما تعلم بخلاف نحو كسرته فلا يجوز أن يقال فما انكسر لعدم توقفه على شئ من جانب المنكسر كذا قالوا وهو مبني على ما زعموه من كون علمته موضوعا لما هو من جانب المعلم فقط وفيه بحث لانه يلزم عليه أن لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم مطاوع علم لانه حينئذ مثل أضجعته فنام مما يفضي فيه كثيرا الاول الى الثاني بلا مطاوعة وكذا علمته فما تعلم يلزم أن يكون مثل أضجعته فما نام لان الحقيقة المنفية ليست حينئذ لازمة للمثبتة ولا مستلزمة لها والاجماع على أن تعلم مطاوع علم اثباتا ونفيا فالوجه أن علم لما هو من جانب المعلم والمتعلم معا ولا يلزم التناقض في علمته فما تعلم لاحتمال التجوز بعلمته في عالجت تعليمه وانه يجوز أن يقال كسرته فما انكسر على هذا التجوز ولا وجه لمنعه فلا فرق حينئذ بين علمته وكسرته في صحة المعنى المجازي في النفي دون المعنى الحقيقي فاحفظه وقضية كلام المصنف أن الفعل ومطاوعه لا يجوز أن يكونا لازمين معا أو متعديين معا الى مفعول أو مفعولين وعليه الجمهور وزعم أبو علي أنهما جاآ لازمين معا في شعرهم مهوى ومنغوى من هوى وغوى وهما لازمان ورد بأنهما ضرورة وقيل مطاوعان لاهويته وأغويته وضعف بأن انفعل لافعل شاذ وزعم ابن بري أنهما يفعلان متعديين الى اثنين نحو استعطيته

غير ثابت فيه كمرض وكسل ونشط وفرح وحزن ونهم اذا شبع (أو طاوع المعدى لواحد كمدته فامتدا) ودحرجت الشئ فتدحرج اما مطاوع المتعدى لاكثر من واحد فانه متعد كاكس

درهما فأعطانى درهما الى واحد نحو استنصحته فنصحنى ورد بأن هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة كما فى المغنى (قوله وعدلازما) المراد باللازم ولو بالنسبة الى ما يتعدى اليه بحرف الجر فيدخل المتعدى الى المفعول الثانى بحرف الجر (قوله بمعنى أذهبته) فيه اشارة الى ان الباء والهمزة على حد سواء وهو الراجح وقيل الباء تفيد مع التعدية المصاحبة بخلاف الهمزة واعترض بنحو ذهب الله بنورهم وأجيب بأن المراد تفيد المصاحبة مالم يمنع مانع منها كما فى الآية فان استحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة ثم هذه التعدية التى تعاقب عليها الباء الهمزة وبها يصير الفاعل مفعولا هى التعدية الخاصة بالباء أما التعدية العامة التى هى ايصال معنى الفعل الى الاسم فيشترك فيها جميع حروف الجر فى تمثيل الشارح اشارة الى ان المراد بالتعدية فى المتن ما يشمل الخاصة والعامة (قوله فالنصب للمنجر) وناصبه عند البصريين الفعل وعند الكوفيين اسقاط الجار يس (قوله وشذ ابقاؤه الخ) ويطرد فى رب نحو وليل كموج البحر (قوله أشارت الخ) صدره اذا قيل أى الناس شر قبيلة * أشارت الخ والاصل أشارت الى كليب الاكف بالاصابع فقدم له الحذف والقلب وقيل الباء بمعنى مع فتكون الاشارة بالمجموع وروى كليب بالرفع على انه خبر لمحذوف أى هى كليب فيكون جمع بين العبارة والاشارة وكليب قبيلة جرير والبيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا (قوله فانما يحذف نقلا) جعل الشارح نقلا متعلقا بحذف من مادة حذف فيكون فى المعنى راجعا لقوله حذف لا للنصب ولا لهما معا والمتجه عندى ما صنعه الشارح وان قال شيخ الاسلام الوجه رجوعه اليهما معا بقرينة قوله وفى أن وان يطرد الخ ولان الحذف هو اللائق بأن يوصف بكونه سماعيا لانه متبوع النصب ولصحة ما يفيده هذا الوصف من أن نقيض الحذف وهو عدم الحذف قياسى بخلاف النصب فانه تابع للحذف ولا يصح ما يفيده وصفه بكونه سماعيا من أن نقيض النصب عند الحذف وهو الجر قياسى فافهم (قوله مطردا) صفة لازمة (قوله الاول وارد فى السعة) ظاهر تمثيله أن المراد الورود مع الفصاحة وعدم الندرة وحينئذ يبقى عليه نوعان الوارد فى السعة مع الفصاحة والندرة

(وعدلازما بحرف جر) نحو ذهبت بزيد بمعنى أذهبته وعجبت منه وغضبت عليه (وان حذف) حرف الجر (فالنصب للمنجر) وجوبا وشذ ابقاؤه على جره فى قوله أشارت كليب بالاكف الاصابع * أى الى كليب وحيث حذف الجار فى غير ان وأن فانما يحذف (نقلا) لا قياسا مطردا وذلك على نوعين الاول وارد فى السعة

كقوله

كقوله تعالى لأقعدن لهم صراطك المستقيم أي على صراطك والوارد في السعة مع الضعف والندرة سمع مررت زيدا (قوله نحو شكرته ونصحته) مبني على القول بانهما الازمان قال حفيد الموضح جعل الحذف مع أن وان قياسا دون نصح وشكر غير ظاهر لان المراد بقياسية الحذف معهما جواز حذف حرف الجر معهما من أي تركيب سمع شخصه أو لم يسمع وهذا بعينه في نصح وشكر (قوله وذهبت الشام) الحذف مع ذهب خاص بالشام فان ذكر غير الشام لم يحذف حرف الجر اختيارا فلا يقال ذهبت المسجد أو الدار مثلا بخلاف دخل ومثل ذهبت الشام توجهت مكة ومطرنا السهل والجبل وضربت فلانا الظهر والبطن قاله في شرح التسهيل وكلام الشارح يفيد أن الشام مفعول به وقيل انه منصوب على الظرفية شذوذا لان المراد الظرفية المكانية في المكان المبهم وكذا الخلاف في المنصوب بدخلت (قوله مخصوص بالضرورة) فلا يجوز لنا استعماله نثرا ولو في منصوبه المسموع قاله الروداني (قوله آليت) بفتح التاء أي أقسمت خطاب الملك هجاه الشاعر فخاف أن لا يأكل الشاعر حب العراق كناية عن عدم سكناه وقوله أطعمه بفتح الهمزة والعين وحذف لا النافية أي لا آكله (قوله كما عسل) بالاهمال والفتحات أي اضطرب وصدر البيت * لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه كما عسل يصف رمحا بأنه لدن أي لين والباء في بهز سببية وقوله يعسل متنه أي يضطرب ويهتز صدره وقوله فيه أي مع هز الكف (قوله وحذفه في أن وأن) أي معهما وظاهره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر وليس كذلك اذ منه كما في التسهيل نحو دخلت المسجد ونحو اعتكفت يوم الجمعة ونحو جئتك اكراما ونحو فلينظر أيها أزكى طعاما وليت شعري هل قام زيد مما علق فيه العامل عن الجملة والتقدير فلينظر في جواب أيها أزكى الخ وليت شعري بجواب هل الخ حاصل وفي كلام شيخنا والبعض أن الحذف في القسم الاخير واجب وتقدم فيه اعراب آخر ومنه أيضا كما سينبه عليه الشارح نحو جئت كي تكرمني على جعل كي مصدرية مقدرا قبلها لام التعليل لا تعليلية مقدرا بعدها أن وفي الدماميني عن ابن عصفور أن الاخفش الاصغر وابن الطراوة ذهبا في الفعل المتعدي الى اثنين

نحو شكرته ونصحته وذهبت الشام والثاني مخصوص بالضرورة كقوله.
آليت حب العراق الدهر أطعمه * وقوله
كما عسل الطريق الثعلب
أي على حب العراق وفي الطريق (و) حذفه (في أن وأن يطرد) قياسا (مع أمن لبس كعجبت أن يدوا) أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم شهد الله أنه لا اله الا هو أي من أن يدوا أي يعطوا الدية ومن أن جاءكم وبأنه فان خيف اللبس امتنع الحذف كما في رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل

أحدهما بنفسه والآخر بالجار أنه يجوز حذف الجار نعني الجار وتعدي
موسعه لطول الفعل بالمفعولين يجوز عندهما بريت القلم السكين وقبضت
الدراهم زيدا ومنه واختار موسى قومه سبعين رجلا قال ابن عصفور ويحتمل
أن قومه مفعول وسبعين بدل والمجرور محذوف أي من بني اسرائيل ويكون
المراد منه نخبة قومه والذي في التسهيل عن الاخفش المذكور جواز
حذف الجار حتى تعين من غير اشتراط تعدي الفعل الى مفعولين (قوله
لاشكال المراد بعد الحذف) أي عدم تعينه فيكون اجمالا وهو مبني على
مذهب المصنف من شمول اللبس للاجمال وانه مانع كاللبس وكذا ايراد الآية
الآتية مبني على هذا أيضا لانها من الاجمال وقدم غير مرة أن الحق أن
بينهما فرقا وأن الاجمال ليس ممنوعا ما لم يكن المقصود التعيين ويمكن حمل
مذهب المصنف على صورة قصد تعينه (قوله فيجوز الخ) حاصل الجواب
الاول أنه لا اجمال في الآية لان قرينة سبب النزول تدل على الحرف
المحذوف ولا يرد عليه اختلاف العلماء في المقدر هل هو في أو عن لانه
لاختلافهم في سبب النزول فالخلاف في الحقيقة في القرينة الدالة في المعنى
وحاصل الثاني أن الاجمال مقصود في الآية لعموم الفائدة وانما يمتنع
الاجمال اذا لم يقصد لنكتة (قوله لقرينة كانت) أي حين النزول يفهم
منها المراد وهو في عند القائلين ان سبب النزول يدل على معنى في فقط وعن
عند القائلين انه يدل على معنى عن فقط وقيل ان القول في شأنهم كانوا فرقتين
فرقة ترغب فيهن لمالهن وفرقة ترغب عنهن لدمامتهن وهذا الاينافي وجود
القرينة اذ لا مانع من قيام قرينة في حق كل تأمله (قوله لأجل
الابهام) أي لأجل قصد المتكلم الابهام على السامع والبلغاء تقصد
الابهام اذا ناسب المقام (قوله لدمامتهن) بالمهملة أي قبحهن ومنه ما وراء
الحلق الدميم الا الحلق الدميم (قوله وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين)
أي تقدير في وتقدير عن فكان المناسب أن يقول كالمرادي وقد أجاز
بعض المفسرين التقديرين اذ ليس هذا الجواب عن ايراد الآية كذا قال
البعض ويمكن أن يكون مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا اشكال
في تعبيره بأجاب فافهم (قوله لطولهما بالصلة) أورد أن الموصول الاسمي

لاشكال المراد بعد الحذف
وأما قوله تعالى وترغبون
أن تنكحوهن فيجوز
أن يكون الحذف فيه
لقرينة كانت أو أن الحذف
لأجل الابهام ليرتدع من
يرغب فيهن لمالهن ومن
يرغب عنهن لدمامتهن
وقد أجاب بعض
المفسرين بالتقديرين
* تنبيهان * الأول انما
اطرد حذف حرف الجر مع أن
وأن لطولهما بالصلة
* الثاني اختلفوا في محلهما
بعد الحذف

موصول بالصلة ولا تحذف معه الجار وأجيب بأن العلة النحوية غير مطردة وبأنهم فروا فى الموصول الحرفى من دخول الحرف على حرف فى الظاهر بخلاف الاسمى (قوله فذهب الخليل الخ) كذا فى البسيط والتسهيل لكن قال شيخنا وغيره الصواب ذكر سيبويه مكان الخليل والخليل مكان سيبويه كما فى المغنى والتصريح اه وعبارة المغنى بعد نقل النصب عن سيبويه وأكثر النحويين وجوز سيبويه أن يكون المحل جرا فقال بعدما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا اه فليس فى كلام سيبويه تعيين الجر كما يوهمه جعله مذهبا له فافهم (قوله تمسكا بقوله الخ) أى حيث جر المعطوف على أن تكون ومعنى البيت ومازرت ليلى لان تكون حبيبة لى ولا لدين أنا طالبه وانما زرتها الضرورة نزلت بى فى العبارة قلب ويحتمل أن الباء بمعنى على نحو من ان تأمنه بقنطار أى دين عليها قاله الدمامينى ويحتمل انها بمعنى من متعلقة بطالب (قوله وهو الاقيس) أى الاقوى قياسا لان قائله قاس على ما اذا كان المجرور غير ان وأن فانه ينتصب لضعف حرف الجر عن أن يعمل محذوفا وقائل القول الاول قاس على مجرور رب مع أن من النحاة من يجعل الجر عند حذف رب بواو رب لا برب فأفعل التفضيل على بابه ولعل القائل بالنصب يجيب عن البيت بأن بجردين بالعطف على توهم اللام (قوله كى المصدرية) فيحذف معها ما يدخل عليها من حروف الجر وهو اللام فقط كما فى المغنى (قوله سبق فاعل معنى) أى وسبق ما لا يجر على ما قد يجر نحو اخترت زيدا الرجال فالاصل تقديم زيد لان الفعل يتعدى اليه بنفسه بخلاف الرجال فان الفعل قد يصل اليه بالحرف فتقول اخترت زيدا من الرجال قال المصنف فى الشرح يعنى ابن مالك فى شرح التسهيل ولذا يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت أحدهم القوم الا على قول من أجاز ضرب غلامه زيدا دمامينى (قوله من ألبسن) بضم السين أمر الجماعة ليطابق من زاركم ويجوز فتحها على أن الميم للتعظيم أو أن المأمور بالالباس واحد من الجماعة المزورين ونسج بمعنى منسوج (قوله وقد يلزم الاصل) التقليل بالنسبة الى عدم اللزوم (قوله نحو أعطيت زيدا عمرا) توقف سم فى جواز تقديمهما مرتبين على الفعل وفى

فذهب الخليل والكسائى الى أن محلهما جر تمسكا بقوله

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة * الى ولا دين بها أنا طالبه *

بجردين وذهب سيبويه والفراء الى أنهما فى موضع نصب وهو الاقيس ومثل ان وأن فى حذف حرف الجر قياسا كى المصدرية نحو جئتك كى تقوم أى لكى تقوم (والاصل) فى ترتيب مفعولى الفعل المتعدى الى اثنين ليس أصلهما المبتدا والخبر (سبق فاعل) أى أن يسبق الفاعل (معنى) منهما المفعول معنى (كمن * من) قولك (ألبسن من زاركم نسج اليمن) فان من هو اللابس فهو الفاعل فى المعنى ونسج اليمن هو الملبوس فهو المفعول فى المعنى ويجوز العدول عن هذا الأصل فيتقدم ما هو مفعول فى المعنى على ما هو فاعل فى المعنى فيقال ألبسن نسج اليمن من زاركم (و) قد (يلزم الأصل) المذكور (لموجب عرا) أى وجد وذلك كخوف اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا أو كون الثانى

محصورا كما أعطيت زيدا الا درهما أو ظاهرا والأول ضمير متصل نحو انا أعطيناك الكوثر (وترك ذاك الاصل) لمانع وجد (حتما قدري) أي قدري واجبا وذلك كما اذا كان الذي هو الفاعل في المعنى محصورا نحو ما أعطيت الدرهم الا زيدا أو ظاهرا والثاني ضميرا متصلا نحو الدرهم أعطيته زيدا أو متلبسا بضمير الثاني نحو أسكنت الدار بانيها ولو كان الثاني متلبسا بضمير الأول كما في نحو أعطيت زيدا ماله جاز وجاز على ما عرف في باب الفاعل * تنبيه * حكم المتبدا مع خبره اذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل في المعنى مع المفعول في المعنى في هذه الامور الثلاثة فجواز تقديمه في نحو ظننت زيدا قائما ووجوبه في نحو ظننت زيدا عمرا وامتناعه في نحو ظننت في الدار صاحبها (وحذف فضله) وهي المفعول من غير باب ظن

جواز تقديم الثاني على الفعل واستظهر البعض الجواز وعلله بعدم اللبس أي والحاصل في الصورة الثانية احتمال لا لبس وحينئذ فالمراد بلزوم الاصل امتناع تقديم الثاني على الاول متأخرين معا عن الفعل أو متقدمين معا عليه فتأمل (قوله محصورا) أي فيه (قوله أو ظاهرا والاول ضمير) اعترضه حفيد الموضح بأنه يجوز تقديم الثاني على الفعل وأجيب بأن لزوم الاصل انما في بالنسبة الى امتناع تقديم الثاني على الاول لا مع الفعل (قوله أي قدري واجبا) اشارة الى أن حتما مفعول ثان لبرى مقدم ويحتمل أن يكون اشارة الى أنه حال من ضمير برى مقدمة ويجوز أيضا أن يكون صفة مصدر محذوف أي تركا حتما أو وهذا من ترك على مذهب سيبويه ويرى على هذه الثلاثة بمعنى يعتقد كما في رأى الشافعي حل كذا بناء على القول بأن رأى بمعنى اعتقد متعدية الى واحد كما مر في محله (قوله كما اذا كان الذي هو الفاعل في المعنى محصورا) أي فيه قال سم بملخصه انظر اذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل في المعنى محصورا فيه نحو ما أعطيت عمرا الا زيدا اذا كان زيد هو الفاعل في المعنى فانه ان قدم لخوف اللبس انعكس الحصر وان قدم عمرو لاجل الحصر في زيد حصل اللبس ويمكن أن يقال يراعى الحصر مع القرينة الدافعة للبس اه أي كأن يقال ما أعطيت عمرا عبدي الا زيدا ويظهر لي أن من مراعاة الحصر مع دفع اللبس تقديم الاسم المحصور فيه كأن يقال ما أعطيت الا زيدا عمرا * بقي ما اذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير الى متأخر لفظا ورتبة كأعطيت المرأة زوجها اذا كان زوجها هو الفاعل في المعنى والظاهر فيه أيضا مراعاة الضمير مع القرينة الدافعة للبس كأن يقال أعطيت المرأة الرقيقة زوجها وهذا أولى من قول الروداني الظاهر أنه يعدل عن التركيب المؤدي الى ذلك فيقال في نحو دار وح الجارية أعطيته اياها وفيما قبله عمرو ما أعطيته الا زيد أو نحو ذلك مما يؤدي المراد بلا محذور (قوله جاز وجاز) أي جاز تقديم الثاني وجاز تأخيره لانه عند تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة (قوله كحكم الفاعل الخ) ولم يتعرض لهما الناظم لعلم حكمه مما مر في باب المبتدا والخبر (قوله وهي المفعول من غير باب ظن) لو قال وهي ما عدا مفعولي باب ظن مما

لبس

ليس بعمدة لكان أعم وكان التخصيص بالمفعول لكون الكلام فيه أما مفعول ظن فيجوز حذفه اختصارا الا اقتصارا كما تقدم فى قوله * ولا تجز هنا بلا دليل الخ (قوله أجز) مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو ضربت وضربنى زيد سم (قوله أو اقتصارا) لا يقال هذا لا يأتى فى المفعول به لان الفعل المتعدى يدل عليه اجمالا فلا يكون حذفه الا لدليل لانا نقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه اجمالا وبهذا يعلم ما فى كلام الشاطبى هنا فافهم ومن الحذف اقتصارا حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على رأى النحاة ورأى البيانيين ووافقهم فى المغنى أنه لا مفعول له أصلا وعبارة المغنى بعد ذكر رأى النحاة والتحقيق أن يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا اليه فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالاعلام بايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربى الذى يحيي ويميت وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران وهذا النوع الذى اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى أهذا الذى بعث الله رسولا اه باختصار (قوله لغرض) أى حكمة فلا يشكل فى جانب الله تعالى اسقاطى (قوله كتناسب الفواصل) جمع فاصلة وهى رأس الآية تصريح (قوله لمن يخشى) الاصل يخشاه أى القرآن ويحتمل أن لا حذف وأن المفعول تنزيلا (قوله وكالايجاز الخ) أى وكتصحيح النظم وهو كثير (قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) أى الاتيان بسورة من مثله ودعاء شهدائكم بدليل ما قبل (قوله أو استهجانه) أى استقباح التصريح به أى وكالعلم به أو الجهل به أو تعظيمه أو الخوف منه وبالجملة يحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من الاغراض اللفظية والمعنوية (قوله كحذف ما سيق) أى مفعول سيق مع الفعل والفاعل لكن لما كان محط الجواب المفعول اقتصر عليه أى وكحذف المفعول فى الاشتغال نحو زيدا ضربته وفى التنازع نحو ضربنى وضربته زيد وكحذف مفعول أكرمته فى نحو جاء الذى أكرمته فى داره

(أجز) اختصارا أو اقتصارا (ان لم يضر) حذفها كما هو الاصل ويكون ذلك لغرض اما لفظى كتناسب الفواصل نحو ما ودعك ربك وما قلى ونحو الا تذكرة لمن يخشى وكالايجاز فى نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا واما معنوى كاحتقاره فى نحو كتب الله لأغلبن أى الكافرين أو استهجانه كقول عائشة رضى الله عنها ما رأيت منه ولا رأى منى أى العورة فان ضر الحذف امتنع وذلك (كحذف ما سيق جوابا) لسؤال سائل كضربت زيدا لمن قال من ضربت (أو حصر) نحو ما ضربت الا زيدا او انما ضربت زيدا أو حذف عامله نحو اياك والأسد * تنبيه * قوله يضر

لان حذفه يوهم أن العائد الضمير في داره (قوله هو بكسر الضاد الخ) قال يس
نقلا عن ابن هشام ويجوز ضمها على أن الفعل أجوف واوى أو على أنه
مضعف وقف عليه في الثانية بالتخفيف لكن الكسر أنسب اه (قوله أى
لم يضركم) المناسب أى لا يضركم (قوله ويحذف الناصبها) واذا حذف
فالاصل تقديره في مكانه الاصلي الا لمانع أو مقتض فالاول نحو أيهم رأيته
اذلا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو وأما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذلا يلي
أما فعل والثاني نحو في الدار زيد فيجب تأخير متعلق الظرف عن زيد ان قدرته
فعلا لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في مثل هذا ونحو ان خلفك زيدا
فيجب تأخير المتعلق قدرته اسما أو فعلا لان مرفوع أن لا يسبق منصوبها
بخلاف كان خلفك زيد فيجوز تقديم المتعلق ولو قدرته فعلا لان خبر كان يجوز
تقدمه مع كونه فعلا اذلا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية والثالث كتأخير متعلق
باء البسملة الشريفة لافادة الحصر كذا في المغني وناقش الدماميني التعليل
بعدم الالتباس بأنك اذا قلت كان يقوم زيد فالالتباس حاصل فيما دخل
عليه الناسخ لاحتمال كون زيد فاعل يقوم والجملة خبر ضمير الشأن دخلت
عليه كان فاستتر فيها وكونه مبتدأ مؤخرا خبره يقوم وافتراق الجملتين يقوى
الحكم وعدمه قبل دخول الناسخ لا يزيله دخوله فالالتباس حاصل بعده أيضا
على ان ابن عصفور رجح منع التقدم في نحو كان زيد يقوم قال لان الذى
استقر في باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو
أسقطتها في المثال لم يرجعا الى ذلك وأجاب الشمني بأن احتمال كون اسم كان
ضمير الشان بعيد وقد قال ابن هشام لا ينبغي الحمل على ضمير الشأن متى أمكن
غيره ولا يخفى ما في قوله وكونه مبتدأ مؤخرا خبره يقوم فتأمل (قوله ان علما)
اشترط في حذف الناصب علمه دون حذف الفضلة لانه أحد ركني الاسناد
وعمدته فلا يستغني الاسناد عنه حتى يحذف بلا دليل بخلاف الفضلة (قوله
قالوا خيرا) أى أنزل خيرا بدليل ماذا أنزل (قوله كما في باب الاشتغال والنداء)
اذلا يجمع بين العوض والمعوض (قوله بشرطه) أى بشرط كل من التحذير
والاغراء فشرط التحذير أن يكون باياك نحو اياك والاسد أو بالعطف نحو
رأسك والسيف أو بالتكرار نحو الاسد الاسد وشرط الاغراء العطف

هو بكسر الضاد مضارع
ضار يضير ضيرا بمعنى ضر
يضر ضرا قال الله تعالى
لا يضركم كيدهم شيئا أى لم
يضركم (ويحذف الناصبها)
أى ناصب الفضلة (ان علما)
بالقرينة واذا حذف فقد يكون
حذفه جائزا نحو قالوا خيرا
(وقد يكون حذفه ملتزما)
كما في باب الاشتغال والنداء
والتحذير والاغراء بشرطه
وما كان مثلا نحو

نحو المروءة والنجدة أو التكرار نحو أخاك أخاك (قوله الكلاب على البقر) أى بقر الوحش كما فى التصريح والمراد خل الناس جميعا خيرهم وشرهم واسلك طريق السلامة وقيل المراد اذا أمكنتك الفرصة فاغتنمها (قوله أو أجرى مجرى المثل) الفرق بينه وبين المثل كما أفاده الدنوشرى أن المثل مستعمل فى غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية وما أجرى مجراه مستعمل فيما وضع له لكن أشبه المثل فى كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فأعطى حكمه فى عدم التغيير (قوله انتهوا خير الكم) أى انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم (قوله لازما) بأن ينسلخ عن التعدية بالكلية بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة كما فى الثانى والثالث وقوله أو فى حكم اللازم بأن يكون بحسب الظاهر لازما وأما باعتبار المعنى أو بعض المعنى فمتعد كما فى الاول والرابع والخامس فان المضمن باعتبار دلالته على معنى الفعل المتعدى متعد والضعيف عن العمل متعد فى المعنى للمفعول وطالب له وكذلك فى الضرورة هذا ما ظهر (قوله لمعنى لازم) بالاضافة أى لمعنى فعل لازم (قوله معنى لفظ آخر) ظاهره وجوب تغاير المعنيين وهو غير ظاهر فى نحو قوله تعالى أحسن بى اذ أخرجنى من السجن فان تعدية أحسن بالباء لتضمينه معنى لطف والاحسان هو اللطف فالاولى أن يقال التضمين الحاق مادة بأخرى فى التعدى أو اللزوم لتناسب بينهما فى المعنى أو اتحاد كذا قيل (قوله لتصير الكلمة الخ) فيكون اللفظ مستعملا فى مجموع المعنيين مرتبطا أحدهما بالآخر فيكون مجازا لا فى كل منهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه نقله البعض عن ابن كمال باشا وانظر ما علاقة المجاز على هذا لا يقال العلاقة الجزئية لانا نقول نقل الناصر اللقانى فى حواشيه على المحلى عن السعد التفتازانى انه لا بد فى اعتبار الجزئية من كون تركب الكل من الاجزاء حقيقيا لا اعتباريا كما هنا والاقرب عندى أنه مستعمل فى كل من المعنيين على حدته وان لزم عليه الجمع المذكور فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون تارة المشابهة بينهما وتارة تكون غيرها ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام وجزم به الدمامينى وغيره أنه مستعمل فى حقيقته ومجازه وهذا هو التضمين

الكلاب على البقر أى أرسل الكلاب أو أجرى مجرى المثل نحو انتهوا خيرا لكم * خاتمة * يصير المتعدى لازما أو فى حكم اللازم بخمسة أشياء * الأول التضمين لمعنى لازم والتضمين اشراب اللفظ معنى لفظ آخر واعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدى مؤدى كلمتين نحو فليحذر الذين يخالفون عن أمره

النحوي وفي كونه مقيساً خلاف ونقل أبو حيان في ارتشافه عن الاكثرين أنه مقيس وأما البياني فهو تقدير حال يناسبها العمول بعدها لكونها تتعدّى اليه على الوجه الذي وقع عليه ذلك المعمول ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدّى الى ذلك المعمول على الوجه المذكور وهو قياسي اتفاقا لكونه من حذف العامل لدليل هذا ما درج عليه السعد ومتابعوه وقال اي كال الشا الحق أن التضمين البياني هو التضمين النحوي واعا جاء الوهم للسعد من عبارة الكشاف حيث قدر خارجين عن أمره فتوهم أنه تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير لفعل المضمن (قوله أي يخرجون) اقتصار على بيان المعنى الطارئ لانه المحتاج لبيان وكذا ما بعده الا قوله أي صرفه بالقتل فهو بيان للمعنيين (قوله أي تنب) أي تبعد (قوله وأصلح لي في ذريتي أي بارك) جعله ابن الحاجب من باب فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع أي من تنزيل المتعدّي منزلة اللازم كأنه قيل يفعل الاعطاء والمنع والوصل والقطع واذا قصد هذا المعنى ثم قصد تخصوص متعلقه اتى به مجرورا ورأى كأنه قيل له ما المعنى في الآية أوقع الاصلاح في ذريتي فليس (قوله ومنه) أي من التضمين من حيث هو لا بقيد كون المضمن فعلا متعديا صار بالتضمين لازما ولهذا فصله عن ما قبله دفعا لما قاله شيخنا وأقره البعض ان البيت ليس مما نحن فيه لان الفعل فيه متعدّ الى واحد وصار بالتضمين متعديا الى ثان بحرف الجر (قوله كيف تراني قاليا مجنى) بكسر الميم وفتح الجيم أي في أي حال تراني باعصا ترسي ثم أجاب بقوله قد قتل الله الخ أي ذلك في حال قتل الله زيادا عني لأني حينئذ وقيل المراد بالمجن المحل فالمعنى في أي حالة تراني باعصا محلي لست قاليا له لأن الله قتل زيادا عني فالاستفهام على هذا انكاري وأراد بزياد زياد ابن أبيه الذي استلحقه معاوية بن أبي سفيان بنسبه واعترف بأنه أخوه لأبيه (قوله ومنه قول الآخر) فصله عن مع أنه مما نحن فيه ليناسب ما نقله في الفصل عن (قوله لقصد المبالغة والتعجب) صرح به التحويل الى فعل بالضم لا لهذا القصد بل لنقل ضمة العين الى الفاء في نحو قته وطلبه على قول يجيء فيه أن الاصل فعل بفتح العين فلما سكن آخره للضمير ولزم حذف عينه حول الى فعل بالضم لتنقل ضمته الى فائه فيعلم ان

أي يخرجون ولا تعد عيناك عنهم أي تنب أداء وابه أي تجذوا وأصلح لي في ذريتي أي بارك لي ومنه قول الفرزدق

كيف تراني قاليا مجنى قد قتل الله زيادا عني

أي صرفه بالقتل وقول الآخر

ضمنت برزق عيالنا أرماحنا

أي تكلفت وهو كثير جدا

* الثاني التحويل الى فعل بالضم لقصد المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما أضربه وأفهمه

* الثالث مطاوعته المعدّى لواحد كأمره * الرابع

عينه واوكما حوّلوا نحو باع الى فعل بالكسر ليدل على أن عينه ياء فان هذا التحويل لا يقضى باللزوم تماعلى قول ابن الحاجب ان الصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل فالقيد لبيان الواقع (قوله الضعف عن العمل الخ) فالعامل فيما يذكر متعد فى المعنى الى ما بعد اللام الزائدة لكنه بحسب الظاهر لازم فهو مما فى حكم اللازم كما قدمناه فزيادة اللام لا تنافى كون الفعل لازما بحسب الظاهر مع أن لام التقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة كما فى المغنى فسقط اعتراض البعض (قوله تبلت) بالفوقية فالموحدة أى أصابت ويقال أتبل بالهمزة والخريدة المرأة الحسناء والضجيع بمعنى المضاجع ببارد أى بريق بارد بسام أى بسام محله والشاهد فى قوله ببارد فان الفعل يتعدى اليه بنفسه فجعله الشاعر لازما بالنسبة اليه للضرورة ويحتمل عندى أنه ضمنه معنى تشفى فعداه بالباء وجوّز الدمامينى أن يكون المراد تسقى الضجيع ريقها بفم بارد ريقه فيكون المفعول محذوفا والباء للاستعانة (قوله ويصير اللازم متعديا) كان عليه أن يقول أو فى حكم المتعدى لان السادس والسابع يصيرانه فى حكم المتعدى لا متعديا (قوله همزة النقل) قال فى المغنى الحق أن دخولها قياسى فى اللازم دون المتعدى وقيل قياسى فيه وفى المتعدى الى واحد وقيل النقل بالهمزة كله سماعى اه (قوله كما أسلفته) أى فى باب أعلم وأرى ويحتمل أن المراد كهذا اللفظ (قوله تضعيف العين) ما لم تكن همزة نحو نأى فيمتنع تضعيفها لئلا يؤدّى الى ادغام الهمزة أو الادغام فيها وقل فى غيرها من باقى حروف الحلق كدهنه وبعده كذا فى التسهيل وشرحه قال فى المغنى التضعيف سماعى فى اللازم وفى المتعدى لواحد ولم يسمع فى المتعدى لاثنين وقيل قياسى فى الاولين اه (فائدة) قال الزمخشرى والسهيلى وغيرهما التضعيف يقتضى التكرار والتمهل بخلاف الهمزة وقيل لا يقتضى ذلك بل هو كالهمزة بدليل لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة والظاهر الاوّل وأن محله حيث لا قرينة وجملة واحدة قرينة فهو محل وفاق ثم رأيت فى الكشاف ما يصرح به حيث قال فى تفسيره هذه الآية نزل ههنا بمعنى أنزل لا غير كخبر بمعنى أخبر والا كان متدافعا (قوله الثالث المفاعلة) أى ألف المفاعلة كما عبر به فى المغنى

الضعف عن العمل اما بالتأخير نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون الذين هم لربهم يرهبون أو بكونه فرعا فى العمل نحو مصدقا لما بين يديه فعال لما يريد * الخامس الضرورة
تبلت فؤادك فى المنام خريدة
تسقى الضجيع ببارد بسام
ويصير اللازم متعديا بسبعة أشياء * الاول همزة النقل كما أسلفته * الثانى تضعيف العين نحو فرح زيد وفرحت زيدا وقد اجتمعا فى قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والانجيل * الثالث المفاعلة تقول فى جلس زيد ومشى وسار جالست زيدا وماشيته وسايرته

أو دلالته على المفاعلة أو اشتقاقه من المفاعلة وقول البعض أى المشتق منها سهو عن كون المعدود الاشياء التى يصير بها اللازم متعديا لا الافعال المتعدية (قوله الرابع استفعل) أى كون الفعل على استفعل أو صوغه على استفعل كما عبر به فى المغنى والشارح فى الخامس (قوله للطلب أو النسبة) احترز عن استفعل للصيرورة فانه لازم كاستحجر الطين (قوله كاستخرجت المال) مثال للطلب وما بعده مثالان للنسبة أى نسبة الحسن ونسبة القبح فأصل استحسنت زيدا واستقبحت الظلم حسن زيد وقبح الظلم وكلاهما لازم فصارا بنقلهما الى استفعل متعديين (قوله وقد ينقل) أى استفعل ذا المفعول الواحد أى الفعل صاحب المفعول الواحد أى وقد لا ينقل كاستفهمت الخبر أى طلبت فهمه ومثل استفعل التضعيف فقد ينقل كما فى علم وقد لا ينقل كما فى كسر وأما همزة النقل فتنقل كل ما دخلت عليه ولا يرد نحو فتح الباب وأرتجه أى أغلقه لان الهمزة ليست للنقل (قوله نحو استكتبته الخ) الاصل كتب الكتاب وغفر الله الذنب فنقلتهما صيغة استفعل الى التعدى لاثنين (قوله ومنه قوله أستغفر الله ذنبا) قال سم انظر هذا مع قولهم فى باب لان هذا على معنى من اه وقد يقال يجوز أن تكون السين والتاء ناقلة للفعل من التعدى الى واحد الى التعدى الى اثنين ويجوز أن لا تكونا اذ لا يلزم من وجودهما نقله اليه كما أشار اليه الشارح فقد يقال هذا مبنى على الاول وجعل استغفر الله دنيا بمعنى أطلب غفر الله وما فى باب لا مبنى على الثانى وجعل أستغفر الله بمعنى استتيب كما يشير اليه قول الشارح وانما جاز الخ فلا تنافى فتأمل ونقل الدمامينى عن ابن الحاجب وغيره ان أستغفر يتعدى للثانى تارة بنفسه وتارة بمن (قوله السادس التضمين) قال فى المغنى ويختص التضمين عن بقية المعديات بأنه قد ينقل الفعل الى أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعد ما كان قاصرا وذلك فى نحو قولهم لا آلوك نصحا لما تضمن معنى لا أمنعك وعدى أخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ الى ثلاثة لما تضمنت معنى أعلم وأرى بعد ما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالجار نحو أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم نبئونى بعلم اه

* الرابع استفعل للطلب أو النسبة للشئ كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم وقد ينقل ذا المفعول الواحد الى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب ومنه قوله

* أستغفر الله ذنبا لست محصيه * وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت أى طلبت التوبة * الخامس صوغ لفعل على فعلت بالفتح أفعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا أكرمه أى غلبته فى الكرم * السادس التضمين نحو ولا تعزموا عقدة النكاح أى لا تنووا لان عزم لا يتعدى الا بعلى تقول عزمت على كذا لا عزمت كذا

(قوله رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن) بضم العين فيهما قال في المغنى ولا ثالث لهما أي ليس ثم فعل مضموم العين عدي بالتضمين الى المفعول غير هذين (قوله كما عسل الطريق الثعلب) قال الفارضي في اسناد العسلان الى الثعلب تجوز لاختصاصه بالذئب نص عليه السيوطي في المزهر (قوله لعدم الابهام) أي الذي هو شرط في نصب اسم المكان على الظرفية كما سيأتي وانما كان الابهام معدوما لان المرصد مختص بالمكان الذي يرصد فيه والطريق اسم للمكان المستطرق قاله في المغنى

(التنازع في العمل)

التنازع لغة التجاذب واصطلاحا أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى غزى (قوله ان عاملان) أي مذكوران كما صرح به في التصريح فلا تنازع بين محذوفين نحو زيدا في جواب من ضربت وأكرمت ووجه الرد أي كون زيدا في المثال ليس من التنازع بأن الجواب على سنن السؤال وضربت وأكرمت لم يتنازعا من لتقدمهما بل عمل فيها الاول وعمل الثاني في ضميرها محذوفا فهو مثل ضربت زيدا وأكرمت زيدا ولا تنازع في ذلك فحينئذ يكون الجواب كالسؤال التقدير ضربت زيدا وأكرمت زيدا فذ كرمفعول أحد العاملين المقدرين وحذف مفعول الآخر من باب دلالة الاوائل على الاواخر أو العكس لا من باب التنازع فاعرفه ولا بين محذوف ومذكور كقولك في جواب هذا السؤال أكرمت زيدا ولا بد أن يكون بين العاملين ارتباط بالعاطف مطلقا قال في المغنى أو عمل أولهما في ثانيهما نحو وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا اه وفيه تسمح لا يخفى أو كون ثانيهما جوابا للاول جواب السؤال أو الشرط نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة آتوني أفرغ عليه قطرا أو نحو ذلك من أوجه الارتباط كما في المغنى فلا يجوز قام قعد أخوك (قوله اقتضيا) أي وجوبا على ما ذهب اليه جماعة من أنه يشترط في التنازع وجوب توجه العاملين فلا تنازع في نحو وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا لاحتمال عمل كان في ضمير الشأن فلا تكون متوجهة الى سفيهنا ولم يشترط ذلك آخرون فجوزوا التنازع في المثال على تقدير عدم عملها في ضمير الشأن

ومنه رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن أي وسعتكم وبلغ اليمن * السابع اسقاط الجار توسعا نحو أعجلتم أمر ربكم أي عن أمره واقعدوا لهم كل مرصد أي عليه وقوله * كما عسل الطريق الثعلب * أي في الطريق وليس انتصابهما على الظرفية خلافا للفارسي في الاول وابن الطراوة في الثاني لعدم الابهام والله أعلم

(التنازع في العمل)

(ان عاملان) فاكثر (اقتضيا) أي طلبا

وهذا هو الذى ظهر وان استظهر الدمامينى الاول نعم لا تنازع فى قام أظن
زيدا لاعلى الاول لعدم وجوب التوجه لاحتمال أن تكون أظن ملغاة فلا
توجه لها الى زيد ولا على الثانى لانها اذا لم تقدر ملغاة وقدرت متوجهة اليه
تعين اعمالها فى ضمير وليس هنالك ضمير اهـ الدمامينى (قوله فى اسم)
أى ظاهر أو ضمير منفصل مرفوع أو منصوب أو متصل مجرور نحو زيدا انما
قام وقعد هو ونحو ما ضربت وأكرمت الا اياك ونحو وثقت وتقو بك
على خلاف فى الاخيرين وفى اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر
للضرورة هذا ما قال الشيخ خالد انه الظاهر خلافا لقول الكردى متعلق
باتصبا (قوله اتفاقا) أى ممن لا يجوز عمل العاملين معا فلا يرد عليه أن
الفراء يقول بعملهما معا اذا اتفقا فى طلب المرفوع كما سيأتى (قوله أتاك
أتاك اللاحقون) بفتح الكاف بقرينة تمام الشطر وهو احبس احبس
لان كافيهما بلا ياء نص فى أنهما خطاب لمذكر فيكون ما يليهما كذلك
ومفعول احبس محذوف أى احبس نفسك كما قاله العينى (قوله اذ الثانى
توكيد) أى فهو بمنزلة حرف زيد للتوكيد فلا فاعل له أصلا قال المرادى
فى شرح التسهيل ويحتمل قوله أتاك أتاك أن يكون من التنازع ويكون قد
أضمر مفردا كما حكى سيبويه ضربنى وضربت قومك بالنصب أى ضربنى من
ثمّ وقد أجاز أبو على التنازع فى قوله * فهيهات هيهات العقيق وأهله * قال
ارتفع العقيق بهيهات الثانية وأضمرت فى الاولى أو الاولى وأضمرت
فى الثانية وأجاز ابن أبى الربيع فى نحو قام قام زيد أن يكون زيد فاعلا
بالثانى وأضمر فى الاول وأن يكون فاعلا بالاول والثانى توكيدا لا فاعل له
وأجاز المصنف فيه أن ينسب العمل اليهما لكونهما شيئا واحدا فى اللفظ
والمعنى فكأن العامل واحد اهـ مع زيادة من الدمامينى (قوله والافسد
اللفظ) أى من جهة الصناعة النحوية (قوله والافسد المعنى) أى المعنى
المراد اذ المعنى المراد كفانى الخ ومعنى فساده افادة الكلام خلافه فاندفع
ما قيل تعليله لا ينتج مدعاه من فساد المعنى وعلل بعضهم الفساد بلزوم
التناقض لانه على التنازع يكون ولم أطلب معطوفا على كفانى فيحصل الربط
المعتبر هنا فيلزم كونه مثبتا لطلب القليل لوقوع النفى فى حيز لو المفيدة

(فى اسم عمل) متقدما أو متأخرا
(مثل) أى حال كونهما
قبل ذلك الاسم (فللواحد
منهما العمل) دون اهمالا
والاخر اتركه مهملا فنحو
لعمل من نحو أتاك أتاك
اللاحقون اذ الثانى توكيد
والا فسد اللفظ اذ حقه
حينئذ أن يقول أتاك أتوك
أو أتوك أتاك ومن نحو
* كفانى ولم أطلب قليل
من المال * اذ الثانى لم
يطلب قليل والا فسد المعنى
اذ المراد كفانى قليل من المال

امتناع جواب لو وما عطف عليه لامتناع شرطها وتفى النفي اثبات والحال أنه نقيض أولا بقوله * ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة * لاقتضاء لو النفي كما عرف والسعي لأدنى معيشة هو نفس طلب القليل أو مستلزم له فعلم من ذلك أن تجويز بعض النحاة كون البيت من التنازع اذا جعلت الواو استئنافية غير ملتفت الى فوات الربط المعتبر هنا اذا جعلت الواو استئنافية أفاده الفارضي وصاحب المغني وقال الكوفيون والفارسي ان البيت من التنازع واعمال الأول ووجهه جماعة منهم ابن الحاجب بأنه على تقدير الواو للحال وعليه الارتباط حاصل بلا تناقض فانك لو قلت لو دعوته أجابني غير متوان أفادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم اثبات التواني ونظر فيه في المغني بما نوقش فيه ثم رد أن النفي اذا دخل على كلام مقيد توجه الى تقييده الا أن يقال هذا أغلبي ولعل الشارح لاحظ ما ذكر فعلل عدم التنازع بمخالفة المراد دون التناقض (قوله ولم أطلب الملك) يدل على هذا المحذوف قوله

ولكنما أسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

هذا ولا يخفى أن ما ذكره الشارح في توجيه البيت انما يخرجه عن فساد المعنى وأما فساد اللفظ فباق لما فيه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه الا أن يجوز ذلك في الشعر قاله يس (قوله أما المثال فظاهر) لان كلا من الفعلين لم يطلب الاسم لان يعمل فيه لان الفعل لا يطلب الاسم المتقدم عليه بل ضميره فالمثال خارج بقوله اقتضيا في اسم عمل (قوله فلقصور العلة) أي لايهامها الابهام وقوله أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما أي على سبيل التنازع اذا طلبا نصبا كما في زيدا ضربت وأكرمت أي لعدم أخذ كل منهما مطلوبه يعني والحال أنه ممتنع على وجه التنازع لأخذ الأول المعمول بمجرد وقوعه عقبه فلا يكون للثاني طلب به كما قاله بعضهم أو لانه يلزم عليه تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع في غير الهمزة من نحو أفلم يسيروا كما قاله الدماميني فيخرج المثال على أن زيدا انما طلبه أول العاملين وأما الثاني فطالب لضميره لكن حذف لكونه فضلة يجوز ذكره وحذفه وذهب جماعة منهم الرضي كما هو صريح عبارته لا ظاهرها وان

ولم أطلب الملك وبكر نحو ما قيل من نحو زيد قام وقعد لان كل واحد منهما أخذ مطلوبه أعني ضمير الاسم السابق فلا تنازع هكذا مثل الناظم وغيره وعللوا وفي كل من المثال والتعليل نظر أما المثال فظاهر وأما التعليل فلقصور العلة لان ذلك يقتضي أن لا يمتنع تقديم طلوبهما اذا طلبا نصبا وعاملان في كلامه رفع بفعل مضمر يفسره

زعمه البعض الى جواز التنازع فى المتقدم المنصوب وأجازه الفارسى فى المتوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت ودعوى البعض أنه ثم قولا بجواز التنازع فى المتقدم ولو مرفوعا مع كونه فى غاية البعد تحتاج الى سند فان كان سنده فيها عبارة التوضيح لايهامها ماذكره فلنا من تأمل كلام شارحه علم أن الخلاف فى المنصوب والله أعلم (قوله وعمل مفعول به) أى الفعل المقدر (قوله يشبهانهما) أى فى العمل لا فى التصرف بدليل التمثيل بهاؤم اقرؤا كتابيه وقول الشاعر * لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا * وفى شرح التوضيح للشارح المراد بالاسم المشبه للفعل اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل والمصدر اه ويظهر أن اسم المصدر كالمصدر (قوله أو اسم وفعل كذلك) أى اسم يشبه الفعل وفعل متصرف (قوله نحو آتونى أفرغ عليه قطرا) فأعمل الثانى ونوى الضمير فى الأول وانما حذفه لكونه فضلة يجب حذفه عند اعمال الاول كما سيأتى (قوله عهدت) بالبناء للمجهول وتاء الخطاب (قوله هاؤم اقرؤا كتابيه) ها اسم فعل بمعنى خذ والميم علامة الجمع والاصل هاكم أبدلت الكاف واوا ثم الواو همزة وفى اعراب القرآن للسمين زعم القتيبى أن الهمزة بدل من الكاف ان عنى أنها تحل محلها فصحيح وان عنى البدل الصناعى فليس بصحيح اه (قوله ولم أنكل) أى أعجز وبابه دخل وطرب مسمعا بكسر الميم الاولى اسم رجل (قوله ولا تنازع بين حرفين) لضعف الحرف ولفقد شرط صحة الاضمار فى المتنازعين اذ الحروف لا يضمر فيها وعندى فيه نظر لان المراد بالاضمار فى هذا الباب مايشمل اعتبار الضمير ولو مع حذفه كما فى ضربت وضربنى زيد وهذا يتأتى فى الحروف كما فى علم أن يكون الحكم مرضى وقد نقل الدمامينى من شرح المفصل لابن الحاجب مانصه وقالوا فى لعل وعسى زيد أن يخرج انه على اعمال الثانى لصحة عسى زيد أن يخرج وذلك يستلزم حذف معمولى لعل للقرينة وقالوا أعمل الاول اتقيل لعل وعسى زيدا خارج وليس بواضح اذ لا يقال عسى زيد خارجا وهذا أيضا يستلزم حذف منصوب عسى اه قال الدمامينى وانظر من الذى قال هذا من النحاة فان المعروف من كلامهم كون العاملين من الفعل وشبهه وكيف وجب اذا أعمل الاول أن يقال خارج مع أن خبر لعل يقترن بأن كثيرا

انضبا وعمل مفعول به وتف عليه بالسكون على لغة ربيعة * تنبيهات * الاول مراده بالعاملين فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما أو اسم وفعل كذلك فالاول نحو آتونى أفرغ عليه قطرا والثانى كقوله عهدت مغيثا مغنيا من أجرته والثالث نحو هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله * لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا * ولا تنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره

وانظر

وانظر أيضا أى محذور يلزم فى حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر يا أبتا علك أو عساكا وقد وقع فى المسائل الدمشقيات الدائرة بين أبى على الفارسى وأبى الفتح بن جنى ما قد يشهد لان التنازع قد يقع فى الحروف اهـ قال يس وأما ان لم تفعلوا فالعامل لم ولم والفعل فى محل جزم بان (قوله ولا بين جامدين) أى فعلين جامدين وقوله ولا جامد أى فعل جامد فلا يرد هاؤم اقرؤا كتابيه ولا البيت قال الروداني ينبغى تقييده بما اذا تقدم الجامد لانه حينئذ يلزم الفصل بين الجامد ومعموله أما لو تأخر فلا مانع اذ لا فصل سواء أعملت الاول أو الثاني نحو أعجبنى واست مثل زيد (قوله وعن المبرد اجازته فى فعل التعجب) أى سواء أعملت الثانى أو الاول و يغتفر الفصل بين فعل التعجب ومعموله لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضى العاملان ورجح هذا القول الرضى همع (قوله نحو ما أحسن الخ) هذا فى اعمال الثانى وتقول على اعمال الاول ما أحسن وأجمله زيدا وأحسن وأجمل به بعمرو وانما جىء على اعمال الثانى مع الاول المهمل بالضمير المجرور بالباء بناء على الصحيح أنه عمدة لانه فاعل ويجب تركه عند القائلين انه فضلة (قوله واختاره فى التسهيل) شرط فى شرحه للجواز اعمال الثانى تخلصا من الفصل المذكور دماميني (قوله من ذلك) أى مما تعدد فيه المتنازع وهى الافعال الثلاثة والمتنازع فيه وهو الظرف أعنى دبر والمفعول المطلق أعنى ثلاثا وثلاثين واعمل الاخير اذ لو اعمل الاول لاضمر عقب الثانى والثالث فيه اياها ولو أعمل الثانى لاضمر ذلك عقب الثالث وقد يدعى أنه أعمل غير الاخير بناء على جواز حذف الفضلة مطلقا كما اختاره فى التسهيل قاله سم (قوله طلبت الخ) المتنازع طلبت وأدرك وابلغ والمتنازع فيه الندى وعند (قوله أن يكون غير سببى مرفوع) أى للزوم اسناد أحدهما الى السببى والآخر الى ضميره فيلزم خلو رافع ضمير السببى من رابطه بالمبتدا واعترض بانه يكفى فى الربط رفعه لضمير السببى المضاف الى ضمير المبتدا كما اكتفى المصنف تبعا للاخفش والكسائى بضمير الازواج المرتبطات بالمبتدا فى قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أى أزواجهم و بان الفساد المتقدم حاصل فى نحو قولك زيد ضربت وأهنت أخاه مع ان المتنازع

ولا بين جامدين ولا جامد وغيره وعن المبرد اجازته فى فعل التعجب نحو ما أحسن وأجمل زيدا وأحسن به وأجمل بعمرو واختاره فى التسهيل * الثانى قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين وقد يتعدد المتنازع فيه من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وقول الشاعر

طلبت فلم أدرك بوجهى فليتنى * قعدت ولم أبغ الندى عند سائب

* الثالث اشترط فى التسهيل فى المتنازع فيه أن يكون غير سببى مرفوع فنحو زيد قام وقعد أخوه وقوله وعزة ممطول معنى غريمها محمول على أن السببى

فيه سبي منصوب ولا فساد فى نحو قولك زيدا كرمه وأحسن اليه أخوه مع أن
المتنازع فيه سبي مرفوع فلا معنى لتقييد المنع بالمرفوع والجواز بالمنصوب
بل مدار الجواز على وجود ضمير المبتدا مع كل من العاملين سواء كان السبي
مرفوعا أو منصوبا ومدار المنع على عدم وجوده مع كل منهما مرفوعا كان
السبي أو منصوبا وكوجود ضمير المبتدا مع كل العطف بالفاء نحو زيد يقوم
فيقعد أبوه (قوله مبتدا) أى ثان وقوله والعاملان أى مع ضميريهما الان
الخبر المجموع لا العامل وحده أى والجملة فى المثال خبر المبتدا الاول ويلزم
على هذا الاعراب بالنسبة الى المثال أى زيد الخ تقدم الخبر الفعلى على المبتدا
والجمهور على منعه وقول البعض يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلى سهو
(قوله أو غير ذلك) عطف على أن السبي ومن الغير كون معمول خبرا ومعنى
حال من غيرهما أو غيرهما أو نائب فاعل معمول (قوله بخلاف السبي المنصوب)
نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه ومنع الشاطبي التنازع فيه وعلله بأنك اذا
أعملت الاول فلا بد من ضمير يعود على السبي وضمير السبي لا يتقدم عندهم
عليه ولهذا قال فى التصريح الوجه امتناع التنازع فى السبي مطلقا (قوله
كما مر) كان الاولى حذفه لانه لم يتقدم له تمثيل السبي المنصوب (قوله
والثانى من المتنازعين أولى بالعمل من الاول عند أهل البصرة لقربه) قال
يس ولو كان أضعف من الاول فى العمل اه ثم كل ما قبله أولى من سابقه
كما قاله سم للعلة المذكورة وعللت أيضا أولوية الثانى بسلامته من العطف
قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وان
اغتفر ذلك هنا للضرورة (قوله وهو أن الاول أولى لسبقه) ثم كل ما
يليه أولى من لاحقه للعلة المذكورة ومثال قولنا الشهما ايراء ومحل
الخلاف مالم يوجد مرجح لاحدهما فى بل نحو ضربت بل أكرمت عمرا
يجب اعمال الثانى وبالعكس فى لا نحو ضربت لا أكرمت زيدا نقله فى
النكت عن صاحب البسيط واستحسنه وعللت أيضا أولوية الاول بسلامته
من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ان أعمل الثانى وأضمر فى الاول ضمير
الرفع كما هو رأى البصريين أو حذف الضمير من الاول ان أعمل الثانى وحذف
من الاول ضمير الرفع كما هو رأى الكسائى أو عمل العاملين فى معمول واحد

ومبتدا والعاملان فيه خبران
عنه أو غير ذلك مما يمكن
بخلاف السبي المنصوب كما
مر ولابد كهذا الشرط
أكثر النحويين وأجاز
بعضهم فى البيت التنازع
(والثانى) من المتنازعين
(أولى) بالعمل من الاول
(عند أهل البصرة) لقربه
(واختار عكسا) من هذا
وهو أن الاول أولى لسبقه

(غيرهم ذا أسره) أي غير البصريين وهم الكوفيون مع اتفاق الفريقين على جواز اعمال كل منهما * تنبيه * سكتوا عن الاوسط عند تنازع الثلاثة وحكى بعضهم الاجماع على جواز اعمال كل منها ومن اعمال الاول قوله كساك ولم تستكسه فاشكرن له أخ لك يعطيك الجزيل وناصر ومن اعمال الثالث قوله جئ ثم حالف وقف بالقوم انهم لمن أجاروا ذوو عز بلا هون

(وأعمل المهمل) منهما وهو الذي لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه اليه في المعنى (في ضمير ما * تنازعاه والتزم) في ذلك (ما التزما) من مطابقة الضمير للظاهر ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة وسواء في ذلك كان الأول هو المهمل (كيحسنان ويسيء ابناكا) أم الثاني (و) ذلك نحو (قد بغى واعتديا عبدا كا) وهذا المثال الثاني متفق على جوازه والأول منعه الكوفيون لانهم يمنعون الاضمار قبل الذكر في هذا الباب فذهب الكسائي ومن وافقه الى وجوب حذف الضمير من الاول والحالة هذه للدلالة عليه

ان اتفق العاملان في طلب المرفوع وتأخير ضمير الاول ان اختلفا كما هو رأى الفراء كما سيأتي في الشرح (قوله ذا أسره) ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمزة وفسره الغزي بالجماعة القوية لكن في القاموس الاسرة بالضم الدرع الحصينة ومن الرجل الرهط الأدنون (قوله على جواز اعمال كل منهما) أي اذا لم يستلزم اعمال الثاني أن يضمر في الاول ضمير رفع فان الكوفيين يمنعونه كما سيأتي فلا منافاة بين ما هنا وبين ما يأتي فلا تغفل (قوله ومن اعمال الاول) أي بدليل الاضمار في الثاني والثالث (قوله ومن اعمال الثالث) أي بدليل تعديه الثالث بالحرف وحذف الضمير من الأولين ولم يمثل لاعمال الثاني لانه لم يحفظ اعماله في كلام العرب كما قاله المرادي (قوله في ذلك) أي في حال اعمال المهمل في الضمير (قوله من مطابقة الضمير للظاهر) في التسهيل ان هذه المطابقة أغلبية لاجازة سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب أي ضربني من ذكر وسيذكره الشارح لكن صرح الدماميني نقلا عن سيبويه بقبحه فيكون المراد التزام ذلك في الفصيح ومحل المطابقة ما لم يستوفيه المذكر والمؤنث والا أضمر مفردا مذكرا لا غير نحو أجريح وقتيل هند أو الزيدان أو الزيدون (قوله كيحسنان الخ) المثالان من تنازع الفعلين ومن تنازع الوصفين قولك أقائم هما وذاهب الزيدان وأقائم وذاهب هما الزيدان وأقائم أنتما وذاهب أنتما وأقائم وذاهب أنتما أنتما فأنتما الاول في المثال الاخير ضمير الثاني المهمل وأنتما الثاني فاعل الاول المعمل وبعكسه المثال قبله كذا يؤخذ من الدماميني على المغني (قوله وهذا المثال الثاني متفق على جوازه) قال شيخنا هذا ينافي ما سيأتي عن الفراء من اعمالهما معا في الظاهر عند اتفاقهما في طلب المرفوع اه ويجاب بما قدمناه من أن المراد اتفاق من لا يجوز عمل العاملين معا فتدبر (قوله والاول منعه الكوفيون) أي من حيث شتماله على اضمار ضمير الرفع في الاول قبل الذكر لا من حيث اشتماله على اعمال الثاني بدليل كلامه بعد فلا ينافي هذا قوله سابقا مع اتفاق الفريقين على جواز اعمال كل منهما (قوله قبل الذكر) أي لفظا ورتبة (قوله فذهب الكسائي الخ) تفصيل لمحذوف أي واختلفوا في كيفية اعمال الثاني مع طلب الاول الرفع فقيل

ما وقع فيه أشنع مما فر منه لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر
وهذا هو المشهور عنه وفي شرح الإيضاح ما حكي عن الكسائي من أنه يحذف
الفاعل في نحو ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مستتر في الفعل
مفرد في الأحوال كلها فالالتباس (قوله تمسكا بظاهر قوله تعفق) أي استتر
وضبطه الشارح في شرحه على التوضيح بالغين المعجمة وفي التصريح أنه
بالعين المهملة بالأرطى شجر لها أي للبقرة الوحشية فبذت بتشديد الدال
المعجمة أي غلبت والنبل السهام وكليب جمع كلب كعبيد جمع عبد ووجه
التمسك أنه لم يضمر في واحد من تعفق وأرادها فلم يقل تعفقوا على إعمال
الثاني ولا أرادوها على إعمال الأول وإنما قال بظاهر لإمكان تأويله بما
سيأتي في الشرح (قوله في طلب المرفوع) الظاهر أن مثله اتفاقهما
في طلب المنصوب ويرشد إليه عبارة الهمع ونصها وقال الفراء كلاهما
يعملان فيه إن اتفقا في الإعراب المطلوب (قوله فالعمل لهما) أورد عليه
أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد إلا أن يريد
أن العمل لمجموعهما كما في زيد وعمرو قائمان وفيه نظر للفرق بأن كلا من
القائمين يستقل برفع زيد وكل من الاسمين لا يستقل برفع هذا الخبر فليتأمل
(قوله ولا إضمار) أي على أحد نقلين عنه ونقل عنه أنه يجوز الإضمار
مؤخرا في حال طلبهما المرفوع أيضا فتقول قام وقعد أخواك هما (قوله
أضمرته مؤخرا) أي إن كان الأول هو الطالب للمرفوع كما في المثال على
ما هو قضية كلام التسهيل والتصريح فإن كان الأول هو الطالب للمنصوب
فإن أعملته فمرفوع الثاني ضمير فيه وإن أهملته فلا إضمار فيه وما نقله
الشارح عن الفراء إذا اختلفا هو ما نقله المصنف عنه والذي نقله الجمهور
عنه وجوب إعمال الأول حينئذ كما في الهمع (قوله نحو ضربني وضربت
زيدا هو) فهو واقع على ضربني لا توكيد لمستتر في الفعل لأنه يمنع أن فيه ضميرا
مستترا كالأمر (قوله والمعتمد ما عليه البصريون) أي من وجوب إضمار
ضمير الرفع في الأول عند إعمال الثاني (قوله لأن العمدة يمتنع حذفها)
اعترض الأماني هذا الدليل بأنه لا يفيد وجوب الإضمار بخصوصه بل هو
أو الإظهار ويمكن أن يجاب بأنه اقتصر على جزء العلة لكفايته في الرد على

تمسكا بظاهر قوله
تعفق بالأرطى لها وأرادها
رجال فبذت نبلهم وكليب
وقال الفراء إن اتفق
العاملان في طلب المرفوع
فالعمل لهما ولا إضمار نحو
يحسن ويسيء ابناكا وإن
اختلفا أضمرته مؤخرا نحو
ضربني وضربت زيدا هو
والمعتمد ما عليه البصريون
وهو ما سبق لأن العمدة يمتنع
حذفها

ولان الاضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا وقد سمع أيضا في هذا الباب من ذلك ماحكاه سيبويه من قول بعضهم ضربوني وضربت قومك ومنه قوله

جفوني ولم أجف الاخلاء انني * لغير جميل من خليلي مهمل

وقوله

هويننى وهويت الغانيات الى * أن شبت فانصرفت عنهن آمالى *

وقوله

وكمتا مدماة كأن متونها * جرى فوقها واستشعرت لون مذهب * ولا حجة فيما تمسك به المانع لاحتمال افراد ضمير الجمع

مجوّز الحذف وهو الكسائي والجزء الثاني لزوم التكرار عند الاظهار وقد يقال التكرار لا يقتضي منع الاظهار بل ضعفه فقط على أنه عهد حذف الفاعل في مواضع معروفة تقدم بيانها فافهم (قوله ولان الاضمار) بهذا يردّ على جميع الكوفيين بخلاف الدليل الذي قبله فيردّ به على الكسائي ومن يقول بقوله فقط (قوله قد جاء في غير هذا الباب) أي فيقاس عليه هذا الباب وقد يعارض هذا الدليل بالمثل فيقال جاء حذف الفاعل في غير هذا الباب فيقاس عليه هذا الباب وبحث فيه اللقاني أيضا بأن جواز الاضمار قبل الذكر في غير هذا الباب لغرض ايراد الشئ مجملا ثم مفصلا ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقا ولك دفعه بأنه لا مانع من كون الغرض هنا أيضا الاجمال ثم التفصيل فتأمل (قوله وقد سمع) ترق من قياس الاضمار قبل الذكر في هذا الباب على الاضمار قبل الذكر في غيره الى سماعه في هذا الباب فكأنه قال على أنه قد سمع الخ أي سمع كثيرا نظما ونثرا وذلك علامة الاطراد فاندفع ماقيل للكسائي أن يقول سمع حذف الفاعل هنا أيضا كما في قوله تعفق الخ على أن ما استدل به على حذف الفاعل هنا غير صريح كما ستعرفه أفاده يس (قوله وكمتا) أي ترى خيلا كمتا جمع أكمت من الكمتة وهي حمرة تضرب الى سواد مدماة أي شديدة الحمرة مثل الدم متونها ظهورها استشعرت لون مذهب أي جعلته شعارا ولباسا لها والمذهب بضم الميم المموّه بالذهب ووجه الاستشهاد أنه أعمل الثاني وأضمر في الاول ضميره قبل الذكر لكن هذا البيت لا يحتج به على الكسائي لان الضمير في الاول وهو جرى غير بارز فله أن يدعي خلوه منه و يحتج به على الفراء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير مؤخرا (قوله لاحتمال افراد ضمير الجمع) أي على تأوله بمن ذكر كما يشير اليه أو تأوله بالجمع واعترض بأن الافراد قبيح كما مر عن الدماميني فكيف ينفي الحجة ويمكن أن يقال احتمال البيت أمرا جائزا ولو مع قبح ينفي حجيته على ثبوت أمر آخر فتأمل وقد روي كما في العيني تعفق بضم القاف على أنه مضارع حذفت منه احدى التاءين مسندا الى ضمير الرجال لانهم في معنى الجماعة ولا شاهد فيه للكسائي حينئذ وقول العيني ومن تبعه كالبعض الضمير على هذه الرواية

وقد أجاز ذلك البصريون ضربني وضربت الزيدين كالثالث ضربني من على

ما لا يخفى (ولا تجئ مع أول قد أهملا * بمضمر لغير رفع) وهو النصب لفظا أو محلا (أوهلا) أي جعل أهلا (بل حذفه الزم إن يكن غير خبر) في الأصل لأنه حينئذ فضلة فلا حاجة إلى إضماره قبل الذكر فتقول ضربت وضربني زيد ومررت ومر بي زيد ولا يجوز ضربته وضربني زيد ولا مررت به ومر بي زيد وأما قوله * إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * فضرورة (وأخرنه إن يكن هو الخبر) لأنه منصوب وإضمار قبل الذكر وعمدة في الأصل فلا يحذف فتقول كنت وكان زيد قائما إياه وظنني وظننت زيدا قائما إياه أما امتناع الإضمار مقدما فادعى الشارح الاتفاق عليه وفي دعواه نظر فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب أحدها جوازه كالمرفوع وفي كلام والده في الكافية وشرحها ميل إلى جواز إضمار المنصوب مطلقا مقدما واحتج له وهو أيضا ظاهر كلام التسهيل وأما الحذف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون لأنه مدلول عليه بالمفسر وحذف

الضمير لا يلائم قوله أولا الاشتكاء (قوله وقد أجاز ذلك) أي الإفراد لا بقيد ثناه له صير الجمع قوله في الأحوال كلها أي إسناد الفعل إلى الواحد والاثنين والجماعة لكن الإفراد في الاثنين والجماعة قبيح كما مر (قوله لفظا أو محلا) مراده بالمنصوب لفظا ما يصل إليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلا ما يصل إليه بواسطة الحرف كما في التصريح فلا يرد أن إعراب المضمرات محلي دائما لبنائها (قوله أوهلا) يقال أهلك الله للخير بتشديد الهاء وأوهلك أي جعلك أهلا له (قوله بل حذفه الزم) أي على ما اختاره المصنف هنا وكذا قوله وأخرنه الخ كما سيتضح (قوله إن يكن غير خبر) حذف في الموضعين جواب إن التي فعلها مضارع وهو ضرورة قاله الشاطبي (قوله فلا حاجة إلى إضمارها) أي لفظا فلا ينافي أنه منوي وعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة إنما يغتفر فيه إذا كان الضمير ملفوظا به (قوله وأخرنه) أي أذكره مؤخرا فكلامه متضمن لشيئين ولهذا قال الشارح الأمرين على اللف والنشر المشوش (قوله وعمدة في الأصل فلا يحذف) يرد عليه أن خبر كان ومفعولي ظن يجوز حذفها لدليل ولهذا كان مذهب الكوفيين الآتي أقوى (قوله ثلاثة مذاهب) هي في منصوب كان وظن وأخواتهما كما يدل عليه كلام التوضيح لا في الإضمار مقدما كما قد يتوهم من عبارة الشارح وزاد في التوضيح رابعا وهو الإظهار (قوله أحدها جوازه) أي الإضمار للمنصوب مقدما كالمرفوع ثانيها وجوب تأخيره وهو ما في النظم ثالثها جواز حذفه وعليه الكوفيون (قوله ميل إلى جواز الخ) وقضيته تجويز إضماره مؤخرا بالأولى سم (قوله مطلقا) أي عمدة كان في الأصل أو فضلة (قوله واحتج له) أي بشواهد من لسان العرب (قوله وأجازه الكوفيون) نقل المصرح عن أبي حيان أن شرطه عندهم أن يكون المحذوف مثل المثبت إفرادا وتذكيرا وفروعهما وإلا لم يجز حذفه نحو علي وعلمت الزيدين قائمين فلا بد أن يقول إياه متقدما أو متأخرا ولا ينافي هذا ما سيأتي من وجوب الإظهار إذا لم يطابق الضمير المفسر وإن رعيته لأن ما سيأتي مذهب البصريين والكلام في مذهب الكوفيين وهم لا يقولون بوجوب الإظهار حينئذ (قوله لأنه مدلول عليه بالمفسر) أي

وحذف المعمول لدليل جائز حتى فى باب كان وظن (قوله لسلامته من الاضمار قبل الذكر) أى اذا أضمر مقدما كما قال الدماميني فى شرح الكافية ومن الفصل أى بين العامل الاول المهمل ومعموله اذا أضمر مؤخرا كما قال بهذا (قوله اذاهى) أى المرأة والاراكة واحدة الاراك تخل بالبناء للمفعول والخاء المهملة على ماذكره شيخنا السيد أى اختبر لكن التخل بالمعجمة هو المفسر فى القاموس وغيره بالاختيار وهو جواب اذا والاسحل بكسر الهمزة فسكون السين المهملة ففتح الحاء المهملة شجر دقيق الاغصان يشبه الأثل يتخذ منه أيضا السواك كذا فى العينى والذى فى القاموس والصحاح الاسحل بالكسر شجر يستاك به وضبطت الحاء بالقلم فى نسخ القاموس الصحيحة بالكسر وهو الاقرب الى قوله ما بالكسر والشاهد فى تخل واستاكت حيث تنازعا عود اسحل فأعمل الاول وأضمر فى الثانى ضميره عود اسحل وذكره (قوله بعكاظ) سوق كانت فى الجاهلية تجتمع فيها قبائل العرب فيتبايعون و يتعاكظون أى يتفاخرون و يتناشدون الشعر قال فى الصحاح بناحية مكة شهرا وقال فى القاموس بصحراء بين نخلة والطائف وكان قيامها هلال ذى القعدة وتستمر عشرين يوما والباء فى بعكاظ ظرفية وقوله يعشى بالعين المهملة كيعطى أى يسىء أبصارهم من العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل وقيل بالمعجمة كيرضى والضمير فى شعاعه للسلاح والشاهد فى يعشى ولمحوا حيث تنازعا شعاعه فأعمل الاول وأضمر فى الثانى ضميره وحذفه (قوله وخص بعضهم حذفه بالضرورة) مقتضى التوضيح ترجيح هذا وانه مذهب الجمهور فانه قال و بعضهم يجيز حذف غير المرفوع لانه فضلة كقوله بعكاظ الخ ولنا أن فى حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة اه (قوله تهيئة العامل) يعني لمحوا للعمل أى فى الاسم الظاهر وقوله لغير معارض دفع لما يقال التهيئة والقطع لازمان على اعمال الثانى مع الحذف أيضا والمعارض عليه لزوم الاضمار قبل الذكر ومن جعل التهيئة عبارة عن ايلاء العامل ماهو معمول له معنى استغنى عن قوله لغير معارض لفصل العامل الاول من المعمول بالعامل الثانى فى حال اعمال الثانى مع الحذف

وهو أقوى المذاهب لسلامته من الاضمار قبل الذكر ومن الفصل *تنبيهات* الأول اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثانى المهمل نحو ضربنى وضربته زيد ومربى ومررت بهما أخواك لدخوله تحت قوله وأعمل المهمل فى ضمير ماتنازعاه* ولم يخرجه ومنه قوله اذاهى لم تستك بعود أراكة تخل فاستاكت به عود اسحل وانه يجوز حذفه لمفهوم قوله والتزم ما التزما وهذا لم يلتزم ذكره لانه فضلة ومنه قوله بعكاظ يعشى الناظرين اذاهم لمحوا شعاعه وخص بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت لان فى حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض *الثانى كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين الاول جزمه بحذف الفضلة من الاول المهمل والثانى جزمه بتأخير الخبر ولم يجزم بهما

قال ثم وكأنهم أي المجوزين اختاروا حذفه عند اعمال الاول لا يعدون
التهيئة والقطع مانعا أرية الى اعمال العامل الآخر في المذكور دافع لتهيئة
هذا فتأمله فانه حسن (قوله بل أجاز التقديم) أي ذكر الضمير مقدما
عمدة في الاصل أو فضلة فليس الاضراب راجعا لقوله والثاني جزمه
بتأخير الخبر فقط حتى يكون في كلامه قصور كما توهمه البعض (قوله لحذف
الفضلة من الاول المهمل) وكذا يشترط لجواز حذفها من الثاني المهمل
على ما يظهر فلو ألبس لم يجز حذفه نحو استعان واستعنت به على زيد (قوله
أمن اللبس) ولم يذكره الناظم اعتمادا على القياس على الابواب السابقة
ومن قوله سابقا * وحذف فضلة اجز ان لم يضر (قوله وجب التأخير) وعلى
ما نقله عن التسهيل والكافية وشرحها يجوز التقديم (قوله نحو استعنت
واستعان علي زيد به) وجه اللبس أن المتبادر أن المحذوف بعد استعنت عليه
بقرينة معمول الفعل الثاني مع أن المراد استعنت بزيد أما اذا أريد
استعنت على زيد فالحذف جائز لعدم اللبس لان المتبادر هو المراد أفاده سم
(قوله لانه مع الحذف لا يعلم الخ) وعلله بما أسلفناه لكان مناسبا لان تعليله
انما ينتج الاجمال لا اللبس لكن مر أنهم قد يطلقون اللبس على ما يعم
الاجمال وان كان الصواب الفرق بينهما معنى وحكما كما تقدم بيانه. وقوله
هل المحذوف الخ أي هل مدلول الضمير المحذوف المجرور بالحرف شخص
مستعان به فيكون اللفظ المحذوف لفظ به أو شخص مستعان عليه فيكون
اللفظ المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كما توهمه البعض
فاعترض بان الاولى حذف مستعان اذ ليس من المحذوف (قوله يوهم
الخ) لان من الغير المفعول الاول لانه مبتدأ في الاصل (قوله بل لا فرق بين
المفعولين الخ) لان كلا منهما عمدة في الاصل ويمكن الجواب عن المصنف
بأنه عبر بالملزوم وهو الخبر وأراد اللازم وهو العمدة وبأن المبتدأ كما قال
بعضهم مفهوم بالاولى لاشرفيته والاتفاق على عمديته فهو أولى بالذكر (قوله
وفي حذفه ما سبق) أي من المنع عند البصريين والجواز عند الكوفيين وكان
عليه أن يحذف قوله ولا يجوز تقديمه ويقول وفي حذفه واضماره مقدما
ما سبق لان صنيعه يشعر بانه لا خلاف في عدم جواز اضماره مقدما وليس
كذلك

في القسم ل بل أجاز التقديم
* الثالث يشترط لحذف
الفضلة من الاول المهمل
أمن اللبس فان خيف اللبس
وجب التأخير نحو استعنت
واستعان علي زيد به لانه مع
الحذف لا يعلم هل المحذوف
مستعان به أو عليه * الرابع
قوله عن خبر يوهم أن ضمير
المتنازع فيه اذا كان المعمول
الاول في باب ظن يجب حذفه
وليس كذلك بل لا فرق بين
المفعولين في امتناع الحذف
ولزوم التأخير نحو ظننت
منطلقة وظنتني منطلقا هند
اياها فاياها مفعول أول
لظننت ولا يجوز تقديمه وفي
حذفه ما سبق

ولذلك قال الشارح لو قال بدله واحذفه ان لم يك مفعول حسب * وان يكن ذا فأخره تصب * لخلص من ذلك التوهم لكن قال المرادي قوله مفعول حسب يوهم ان غير مفعول حسب يجب حذفه وان كان خبرا وليس كذلك لان خبر كان لا يحذف أيضا بل يؤخر كمفعول حسب نحو زيد كان وكنت قائما اياه وهذا مندرج تحت قول المصنف غير خبر ولو قال بل حذفه ان كان فضلة حتم * وغيرها أخره قد التزم لاجاد قلت وعلى هذا أيضا من المؤاخذة ما على بيت الأصل

من عدم اشتراطه أمن اللبس كما أسلفته فكان الاحسن أن يقول

واحذفه لا ان خيف لبس أو يرى * لعمدة نحي به فؤخرا

* الخامس قاس المازني وجماعة المتعدي الى ثلاثة على المتعدي الى اثنين وعليه مشى في التسهيل فتقول على هذا عند اعمال الاول أعلمني وأعلمته اياه اياه زيدا عمرا قائما ويختار اعمال الثاني نحو أعلمني وأعلمت زيدا عمرا قائما اياه اياه وأعلمت وأعلمني زيد عمرا قائما اياه اياه

(وأظهر ان يكن ضمير خبرا) أي في الاصل (لغير ما يطابق المفسرا) أي في الافراد والتذكير وفروعهما لتعذر الحذف بكونه عمدة والاضمار بعدم المطابقة

فتعين الاظهار وتخرج المسئلة من هذا الباب (نحو أظن ويظناني أخا * زيدا وعمرا أخوين في الرخا) على اعمال الاول فزيدا وعمرا أخوين مفعولا أظن وأخا ثاني مفعولي يظناني وجيء به مظهرا لتعذر اضماره لانه لو أضمر فاما أن يضمر مفردا مراعاة للمخبر عنه في الاصل وهو الياء من يظناني فيخالف مفسره وهو أخوين في التثنية واما أن يثنى مراعاة للمفسر فيخالف المخبر عنه وكلاهما ممتنع عند البصريين وكذا الحكم لو أعملت الثاني نحو يظناني وأظن الزيدين أخوين أخا وأجاز الكوفيون الاضمار

كذلك لوجود الخلاف في اضماره مقدما أيضا (قوله ولذلك) أي لكونه لا فرق بين المفعولين (قوله لكن قال المرادي) استدراك على قوله لخلص من ذلك التوهم دفع به توهم أن هذه العبارة لا يرد عليها شيء أصلا (قوله أو يرى لعمدة) بكسر اللام أي منتسبا لعمدة أو بفتحها على أنها زائدة للضرورة وفي نسخ بالكاف (قوله قاس المازني الخ) أي في أنه اذا أعمل الاول أضمر في الثاني ضميرا المفعولين الثاني والثالث بجانبه لعودهما على متقدم في الرتبة واذا أعمل الثاني أضمر في الاول ضميريهما مؤخرا لما تقدم وأما المفعول الاول فهو فضلة محضة فلا يجاء بضميره مع الاول المهمل بل يجب حذفه ويجوز ذكره وحذفه مع الثاني المهمل كما سبق (قوله ويختار اعمال الثاني) أي عند البصريين لقربه كما مر (قوله وأعلمت وأعلمني زيد عمرا قائما اياه اياه) لا يخفى أن اياه الاول ضمير المفعول الثاني واياه الثاني ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذي هو المفعول الاول لما تقدم (قوله وأظهر) أي ضمير المتنازع فيه أي ائت به اسما ظاهرا وقوله لغير ما يطابق المفسرا أي لمبتدا في الاصل غير مطابق للمفسر كالياء في يظناني في المثال المذكور (قوله بعدم المطابقة) أي للمخبر عنه ان أتى به مطابقا للمفسر وللمفسر ان أتى به مطابقا للمخبر عنه وتخرج المسئلة من هذا الباب حينئذ بالنسبة الى المفعول الثاني لا بالنسبة الى المفعول الاول لتنازعهما فيه فأعملنا في مثالنا الاول وأضمرنا في الثاني ضميره وهو الالف في يظناني (قوله وكذا الحكم لو أعملت الثاني نحو الخ) صوره في عكس المثال مع أنه يمكن فيه وهو

باق على حاله بان يقال أحسن ويظنني زيد وعمرو أخا اياهما أخوين لان ما ذكره أشبه في العمل بمثال المتن وأقصر مسافة (قوله على وفق المخبر عنه) أى وان خالف المفسر ويؤيده أن الرضى كالشاطبي لم يوجب المطابقة بين الضمير ومرجعه اذا أمن اللبس واستدل له بقوله تعالى فان كن نساء ثم قال وان كانت واحدة مع أن الضمير فيهما للاولاد لفظا ورالمقصود (قوله عند اعمال الاول واهمال الثانى) فان أعملت الثانى وأهملت الاول قلت على ما يظهر أحسن ويظنني الزيدان أخا اياهما اياهما (قوله وأجازوا أيضا الحذف) يعكر عليه ما تقدم نقله عن أبى حيان (قوله وجه كون هذه المسئلة من هذا الباب هو أن الاصل الخ) ظاهره أن كونها من هذا الباب انما هو بالنسبة الى المفعول الاول لا الثانى وبه صرح الموضح واستظهر سم وغيره انها منه بالنسبة الى الثانى أيضا باعتبار كونه مطلوبا للكل من العاملين على انه مفعول ثان بقطع النظر عن كونه مثنى أو مفردا والحال في ايضاح ذلك (قوله فعدلنا به) أى الاضمار أى عنه (قوله لا يتأتى التنازع الخ) لان كلا من الحال والتمييز لا يضمر لوجوب تنكيره وقوله خلافا لابن معطى حيث أجازه في الحال قال الفارضى نحو زرنى أزرك راغبا على اعمال الثانى وزرنى أزرك فى هذه الحالة راغبا على اعمال الاول اهـ وفيه أن هذا مثل اعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه (قوله وكذا نحو ما قام الخ) لانه ان أضمر فى الفعل المهمل بدون الا انعكس المعنى المراد من الاثبات على وجه الحصر الى النفى وان أضمر فيه مع الا بأن يقال ما قام الا هو وما قعد الا زيد كما نقل عن ابن هشام فان أراد مع حذف الا هو ورد أن البصرى لا يجيز حذف الفاعل هنا وهذا التركيب جائز عنده وان أراد مع عدم حذفه فهو خلاف المسموع وصرح الرضى وغيره بأن هذا المنع خاص بالمرفوع أما المنصوب فلا يمتنع وقوع التنازع فيه نحو ما ضربت وأكرمت الا زيدا وفرق بأن المنصوب فضلة لا تتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره بخلاف المرفوع ولا يخفى أنه فرق غير نافع مع انعكاس المراد ان أضمر فى الفعل المهمل بدون الا ولزوم حذف الفضلة المحصور فيها ان أضمر مع الا وقد صرحوا بأن المحصور فيه لا يحذف ولو فضلة وأنه يقتضى الامتناع اذا كان المنصوب عمدة فى الاصل

على وفق المخبر عنه نحو أحسن ويظناني اياه الزيدين أخوين عند اعمال الاول واهمال الثانى وأجازوا أيضا الحذف نحو أحسن ويظناني الزيدين أخوين *تنبيه* وجه كون هذه المسئلة من هذا الباب هو أن الاصل أحسن ويظنني الزيدين أخوين فتنازع العاملان الزيدين فالاول يطلبه مفعولا والثانى يطلبه فاعلا فاعملنا الاول فنصبنا به الاسمين وأضمرنا فى الثانى ضمير الزيدين وهو الالف وبقى علينا المفعول الثانى يحتاج الى اضماره مرأسا متعذرا لما مر فعدلنا به الى الاظهار وقلنا أخا وافق المخبر عنه ولم تضره مخالفته لاخوين لانه اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره *خاتمة* لا يتأتى التنازع فى التمييز وكذا الحال خلافا لابن معطى وكذا نحو ما قام وقعد الا زيد

وماورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات والله تعالى أعلم

نحو ما علمت وظننت الازيدا قائما ولو سوى بين المرفوع والمنصوب في الامتناع أو الجواز لكان أحسن ثم رأيت الروداني صحح تخريج التركيب على التنازع وسوى في جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب وبين الحصر بالا والحصر بانما فقال الذي يفهمه المتأمل أن تخريج ذلك انما هو على التنازع وبيانه أن القياس يقتضي أن يقال ماقام وقعد الازيد هو لان العاملين فرغا لما بعد الا فيعمل أحدهما في الظاهر والآخر في ضميره المنفصل لكن لما أمكن اتصال هذا الضمير بعامله المثنى مع ظهور معنى الحصر لوجود دليله حال اتصال الضمير تعين ذلك فاتصل بعامله ثم بسبب عوده الى ما بعده لفظا ورتبة يلزم أن يكون هو مقدما لفظا مؤخرا رتبة لان رتبة الضمير وأصله أن يتأخر عن مرجعه ويلزم من كونه مؤخرا رتبة كونه موجبا محصورا بالا التي قبله بحسب رتبته وأصله فتأخيره الاصلي دليل على اعتباره وحصره وعروض تقديمه لاجل اصلاح اللفظ لا يعتد به مانعا بالاصل من الحصر وقولهم اذا قصد الحصر وجب انفصال الضمير انما هو في الضمير الذي جاء على أصله وهو المتأخر لفظا ورتبة ولم أقف على أحد يستشكل التنازع بعد انما التي يجب انفصال الضمير بعدها أيضا لافادة الحصر مع انها مثل الا فقياس التنازع فيها أن يقال انما قام وقعد زيد هو والاستعمال على خلافه وجوابه كما تقدم أن الحصر مدلول التأخير الاصلي ولا يفوت بعروض اتصال الضمير بعامله اه باختصار (قوله وماورد الخ) كقوله

ماصاب قلبي وأضناه وتيمه * الا كواعب من ذهل بن شيبانا

فيؤول بأنه من الحذف لدليل لكن يلزم عليه حذف الفاعل وأجيب بأنه سوغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور وفيه مافيه فتأمل (قوله ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات) استثنى منها المفعول له قال بعضهم وقياس جوازه في المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما يقدر الضمير في المفعول فيه مقترنا بفي يقدر في المفعول له مقترنا باللام وفرق الروداني بتوسعهم في الظروف دون غيرها الاترى أنه لو لم يقدر في وقيل صمت وسرت اليوم على أن التقدير صمته لصح هذا التقدير للتوسع بخلاف المفعول له فلا يقال قمت

وسرت خوما اذ لا يعوز تذه أى الخوف لعدم التوسع فيه والنفس الى جواز التنازع فيه أميل فتنبه

• (المفعول المطلق) •

(قوله زاد فى شرح الكافية الخ) يحتمل أن مراده التورك على الناظم بأنه كان ينبغى أن يزيد هنا ذلك لتظهر مطابقة الترجمة للترجم له لانه لا تصريح فيما يذكره بأن المفعول المطلق أى شئ هو وان كان يؤخذ ذلك من قوله المصدر الخ بمعونة ذكره بعد الترجمة المشعر بأن المفعول المطلق ما ذكر وكونه منصوبا مفيدا التوكيد او مبينا للنوع أو العدد يؤخذ من قوله بمثله الخ وقوله توكيدا الخ ويحتمل أن مراده استحسان اقتصار المصنف هنا على قوله المفعول المطلق وتوركه على زيادته فى شرح الكافية وهذا هو الظاهر وان جزم البعض بالاحتمال الاول (قوله وذلك تفسير للشئ الخ) جوزه المتقدمون بناء على أن المقصود التمييز فى الجملة (قوله لا يكون) أى اصالة بدليل ما بعد (قوله نظرا الى أن ما يقوم مقامه) أى المصدر أى يحل محله ويوضع فى مكانه مما دل عليه كلفظ كل وبعض المضافين الى المصدر وكالعدد خلف عنه فى ذلك أى فى المفعولية المطلقة وأنه أى المصدر الاصل أى والاعتبار ليس الا بالاصل أما اذا نظرنا الى أن القائم مقامه يعطى حكمه ويعتبر اعتباره كان بينهما العموم والخصوص الوجهى (قوله ما) أى اسم وقوله من مصدر بيان لما والمراد المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا ولم يقل منصوب نظرا الى أنه قد يرفع نائبا عن الفاعل كما سيذكره وفيه ما يأتى وانما خص النفى بالخبر دون غيره كالمبتدا والفاعل لانه الذى قد يجئ مبينا لنوع عامله كما فى ضربك ضرب اليم أو عدده كما فى ضربك ضربتان (قوله مفيد الخ) مما خرج به كراهتى فى قولك كرهت كراهتى على أن كراهتى مفعول به لكرهت اذ هو حينئذ لا يؤكد ولا يبين نوع عامله ولا عدده فالاعتراض بأن التعريف صادق عليه غير متوجه (قوله توكيد عامله) أى مصدر عامله الذى تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد اذ ذلك شرط فى التأكيد اللفظى الذى هذا منه فمعنى قولك ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا هكذا أفاده الدماميني والرضى وبحث فيه بأنه يرفع التجوز

• (المفعول المطلق) •
زاد فى شرح الكافية فى الترجمة وهو المصدر وذلك تفسير للشئ بما هو أعم منه مطلقا كتفسير الانسان بأنه الحيوان اذ المصدر أعم مطلقا من المفعول المطلق لان المصدر يكون مفعولا مطلقا وفاعلا ومفعولا به وغير ذلك والمفعول المطلق لا يكون الا مصدرا نظرا الى أن ما يقوم مقامه مما دل عليه خلف عنه فى ذلك وأنه الاصل واعلم أن المفاعيل خمسة مفعول به وقد تقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه ومفعول مطلق ومفعول له ومفعول فيه ومفعول معه وهذا أول الكلام على هذه الاربعة فالمفعول المطلق ما ليس خبرا من مصدر مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده

كالنفس

كالنفس والعين ورد بأن التأكيد اللفظي قد يكون لرفع التجوز في المختصر والمطول وأقره السيد أن نحو قطع اللص الامير الامير لرفع توهم التجوز فاعرفه والمراد افادته التوكيد من غير بيان نوع أو عدد والا فالتوكيد لازم للمفعول المطلق مطلقا وان كان قد لا يقصد وأو في قوله أو بيان نوعه أو عدده لمنع الخلو لكن تجويزها الجمع بالنظر الى القسمين الاخيرين كما في ضربت ضربتي الامير لا بالنظر الى القسم الاول لتقييده بعدم بيان النوع والعدد فلا يجتمع مع واحد من القسمين الاخيرين وبهذا يعلم ما في كلام البعض (قوله فما ليس خبرا) لو قال فليس خبرا لكان أحسن اذ لا دخل لما في اخراج ما ذكر ولان شأن الجنس أن لا يخرج به وقوله لنحو المصدر الخ أي من كل ما هو خبر ولو غير مصدر (قوله لنحو الحال المؤكدة) يتبادر من نحو أن ثم شيئا آخر غير الحال المؤكدة لم يخرج الا بقولنا من مصدر ولم نعثر عليه فلعله أشار بنحو الى شئ آخر يخرج بقولنا من مصدر وان خرج بما بعده أيضا كالجملة المحكية بالقول بناء على الصحيح أنها مفعول به فاعرفه (قوله المصدر المؤكد) هو المصدر الثاني المؤكد للخبر ووجه خروجه انه لم يؤكد عامله بل مثله ولا بين نوعه لان الذي بين نوع عامله هو المصدر الاول (قوله أو مرفوعا الخ) فيه أنه بعد رفعه لا يسمى اصطلاحا مفعولا مطلقا بل نائب فاعل (قوله لان حمل المفعول عليه) أي اطلاق لفظ المفعول على جزئياته أو المراد الاخبار بالمفعول عن جزئياته (قوله لا يحتاج الى صلة) أي بالحرف أو الظرف أو المراد لا يحتاج الى ذلك لغة فلا ينافي أنه مقيد عند النحاة بالاطلاق ولهذا قال في المغني المفعول اذا أطلق في اصطلاح النحاة انما ينصرف الى المفعول به لانه أكثر دورانا في الكلام ولا يصدق على المصدر المذكور الا مقيدا بقيد الاطلاق (قوله لانه مفعول الفاعل حقيقة) أي الفعل الذي يصح اسناده اليه وليس المراد أنه موجد له حتى يرد مات موتا والمراد بالاسناد ما يعم ما على جهة الايجاب أو السلب فلا يرد لم يضرب زيد ضربا (قوله فانها ليست بمفعول الفاعل) أورد عليه المفعول لاجله وبعض أفراد المفعول به نحو كرهت قيامي ولك أن تقول المراد مفعول الفاعل من حيث انه فاعل لذلك الفعل المذكور فيخرج ما ذكرنا تأمل (قوله باعتبار الصاق الفعل به) بان

فما ليس خبرا مخرج لنحو المصدر المبين للنوع في قولك ضرب بك ضرب أليم ومن مصدر مخرج لنحو الحال المؤكدة نحو ولى مدبرا ومفيد توكيد عامله الى آخره مخرج لنحو المصدر المؤكد في قولك أمرك سير سير ولا حق مع عامله لغير المعاني الثلاثة نحو عرفت قيامك ومدخل لانواع المفعول المطلق ما كان منها منصوبا لكونه فضلة نحو ضربت ضربا أو ضربا شديدا أو ضربتين أو مرفوعا لكونه نائبا عن الفعل نحو غضب غضب شديد وانما سمي مفعولا مطلقا لان حمل المفعول عليه لا يحتاج الى صلة لانه مفعول الفاعل حقيقة بخلاف سائر المفعولات فانها ليست بمفعول الفاعل وتسمية كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل به

لم يكن موجودا قبل ذلك الفعل نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وان كان وجودها بذلك الفعل لا قبله ومن جعلها مفعولا مطلقا كالشيخ عبد القاهر بناء على ما التزمه من أن المفعول به ما كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر وغيرهم لا يلتزمون ذلك (قوله الى التقييد بحرف الجر) أى أو الظرف كما فى المفعول معه أو أراد بحرف الجر عامله مطلقا (قوله والتبعية) أى لبيان تعدى الفعل ولزومه وبعضهم قدمه على سبيل القصد لكثرته والعطف قال شيخنا عطف سبب أو تفسير مراد (قوله مع ضميمة شئ آخر) أى كونه غير خبر ومقيدا تأكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده كما أشار الى ذلك المصنف بقوله تأكيدا الخ (قوله المصدر الخ) لا يقال يدخل فى هذا التعريف اسم المصدر لانا نقول اسم المصدر ليس مدلوله الحدث بل لفظ المصدر كما صرح به الشيخ خالد ونقله الدماميني عن ابن يعيش وغيره وأقره أفاده سم وقيل مدلوله الحدث كالمصدر لكن دلالته عليه بطريق النيابة عن المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بأن تقيد الدلالة على الحدث فى تعريفه بالاصالة (قوله اسم ما سوى الزمان من مدلولى الفعل) صرح السيد والرضى بأن المفعول المطلق هو الاثر الناشئ عن تأثير فاعل الفعل المذكور أى ايقاعه الذى معناه أمر اعتبارى وهو تعلق القدرة بالمقدور وذلك الاثر نفس الحركات والسكنات كما صرح به التفتازانى فى شرح العقائد ويطلق المصدر على كل منهما وأنت خبير بأن مثالا لا يظهر فى نحو الحسن والقبح والموت مما ليس فيه تأثير فاعل الفعل المذكور وأنه يقتضى أن المصدر المستعمل فى التأثير كأثرت تأثيرا وأوقعت ايقاعا لا يسمى مفعولا مطلقا والوجه خلافه والحاصل أن المصدر يطلق بالاشتراك وقيل بالحقيقة والمجاز على ثلاثة على التأثير وهو متعلق بالفاعل وعلى الاثر الحاصل عنه وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور منه وبالمفعول باعتبار الوقوع عليه وعلى نحو الضاربية والمضروبية أى الكون ضاربا والكون مضروبا ويسمى نحو الضاربية بالمصدر المبنى للفاعل ونحو المضروبية بالمصدر المبنى للمفعول والثانى أعنى الاثر والمختلف فى كونه مخلوقا للعباد أولا بيننا وبين المعتزلة كما فى شرح العقائد للتفتازانى وهو المكلف به على ما صرح به ابن أبى

أو وقوعه لاجله أو فيه أو معه فلذلك احتاجت فى حل المفعول عليها الى التقييد بحرف الجر بخلافه وبهذا استحق أن يقدم عليها فى الوضع وتقديم المفعول به لم يكن على سبيل التصديل على سبيل الاستطراد والتبعية ولما كان المفعول المطلق هو المصدر مع ضميمة شئ آخر كما عرفت بدأ بتعريف المصدر لان معرفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه فقال (المصدر اسم ما سوى الزمان

شريف فى حواشى المحلى وابن قاسم فى آياته ولى فيه بحث وهو أن الثانى يتوقف حصوله على الاول فيكون أيضا مكلفا به لان ما لا يتم المكلف به الا به فهو مكلف به ويمكن دفعه بأن مراده أن المكلف به أولا وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر فلا ينافى التكليف بالفعل بالمعنى المصدرى ثانيا وبالتبع وكونه أمرا اعتباريا لا وجود له خارجا لا يمنع التكليف به اهـ فتأمل (قوله من مدلولى الفعل) أورد أبو حيان أن من المصادر ما لا فعل له وبالعكس وأجيب بأن ما لم يوضع يقدر (قوله اسم الحدث) المراد بالحدث المعنى القائم بالغير (قوله لان الفعل يدل على الحدث والزمان) أى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة فى مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام ويدل على أحدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما وأما على مذهب آخرين كالسيد من أن النسبة الى الفاعل المعين جزء مفهوم الفعل فدلالته على مجموع الحدث والزمان تضمن وفى المقام بحث أبداه الشاطبى فقال دلالة الفعل على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالته على أحدهما خارجة عن الدلالات الثلاث أما خروجها عن المطابقة فلان مجموع الحروف والصيغة لم يوضع لواحد من المعنيين وأما خروجها عن التضمن فلان دلالة اللفظ على جزء معناه مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة الى كل من الخمستين وليس ما نحن فيه كذلك لان دلالته على الزمان ليست من الجهة التى يدل بها على الحدث لما علمت من أن دلالته على الاول بالصيغة وعلى الثانى بالمادة وأما خروجها عن الالتزام فلان دلالة الالتزام هى الدلالة على الخارج والزمان والحدث لم يخرجا عنه اهـ وأنا أقول نختار أنها من دلالة التضمن ونمنع اشتراط ما ذكره فى دلالة التضمن وسند المنع نحو الرجل فان دلالته على الذات وتعينها ليست من جهة واحدة فتفطن واعترض قولهم الفعل يدل بمادته على الحدث أو مادة الفعل تدل على الحدث بأنا لا نسلم أن مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته والا لزم دلالة ضرب بكسر الضاد أو ضمه مع فتح الراء أو ربض أو برض مثلا على الحدث المخصوص ولا قائل به والجواب أن المراد أنها تدل بشرط الصيغة مع أن صيغة الفعل ليست بخصوصها شرطا

من * مدلولى الفعل) أى اسم الحدث لان الفعل يدل على الحدث والزمان فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كأمن من) مدلولى (أمن) وضرب من مدلولى ضرب

بل الشرط صيغته أو صيغة المصدر أو الوصف فاعرفه (قوله بمثله) أى المفعول المطلق أى بمصدر مثله فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط وقوله نصب أى المفعول المطلق أو ضمير بمثله للمصدر من حيث هو وضمير نصب للمصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ففيه على هذا استخدام قال زكريا وشرط نصب مثل المصدر له ارادة الحدوث كما يأتى (قوله ولو معنى دون لفظ) أى على الاصح عند المصنف لان ما ذهب اليه الجمهور من أن العامل فى المماثل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد فى نحو حلفت يمينا وكان على المصنف أو الشارح أن ينبه على اشتراط المماثلة فى جانب الفعل والوصف أيضا ولعله تركه للمقايسة هذا وقال شيخ الاسلام التحقيق ابقاء المماثلة على المماثلة فى اللفظ والمعنى وأما نحو يعجبنى ايمانك تصديقا فمن باب النيابة وسيأتى فى قوله وقد ينوب عنه الخ (قوله أو فعل) أى متصرف فخرج فعل التعجب وغير ناقص فخرج كان وأخواتها وغير ملغى عن العمل فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا (قوله أو وصف) أى متصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة المشبهة والحق ان هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل (قوله فان جهنم الخ) بحث فى التمثيل بالآية بأن الجزاء بمعنى المجزى به بدليل حمله على جهنم فليس العامل مصدرا فى الحقيقة ولك أن تقول لا يتعين ذلك بل يصح ابقاء الجزاء على مصدريته بتقدير مضاف أى محل جزائكم أو بلا تقدير قصدا للمبالغة (قوله أصلا فى الاشتقاق) معنى كونه أصلا فيه أن يكون هو المشتق منه والاشتقاق رد لفظ الى آخر لمناسبة بينهما فى المعنى والحروف (قوله الى أن الفعل) أى المضارع على الاصح بناء على ما هو التحقيق من أسبقية زمانا لان الماضى كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعد وجوده ومضيه ماضيا وقيل الماضى لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه وهذا القائل فرض زمانى الفعلين فى شيئين بخلاف الاول فانه فرض الازمنة فى شئ واحد فهو أولى بالترجيح وأما الامر فمقتطع عندهم من المضارع ويظهر على قول الكوفيين أن غير الاصل من المضارع والماضى مشتق من الاصل منهما (قوله أن كلا الخ) انظر على هذا المذهب ما أصل الوصف (قوله لان من شان الفرع أن يكون

(بمثله) ولو معنى دون لفظ (أو فعل أو وصف نصب) فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا ويعجبنى ايمانك تصديقا وكلم الله موسى تكليما والذاريات ذروا (وكونه) أى المصدر (أصلا) فى الاشتقاق (انتخب) أى للفعل والوصف (انتخب) أى اختير وهو مذهب البصريين وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقا من الفعل فهو فرع الفرع وذهب الكوفيون الى أن الفعل أصل لهما وزعم ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ليس أحدهما مشتقا من الآخر والصحيح مذهب البصريين لان من شأن الفرع أن يكون فيه

نا في الاصـل و زيادة والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة اذ المصـدر انما يدل على مجرد الحـدث وكل منهما يدل على الحدث وزيادة (توكيدا أو نوعا يبين) المصدر المسوق مفعولا مطلقا (أو عـدد) أى لا يخرج المفعول المطلق عن أن يكون لغرض من هذه الاغراض الثلاثة فالمؤكـد (كسرت سيرا) ويسمى المبهم ومبين العدد ويسمى المعدود كسرت (سيرتين) ودككناه دكة واحدة ومبين النوع كسرت (سير ذى رشد) أو سيرا شديدا أو السير الذى تعرفه ويسمى المختص هكذا فسره بعضهم والظاهر أن المعدود من قبيل المختص كما في التسهيل فالمفعول المطلق على قسمين مبهم ومختص والمختص على قسمين معدود وغير معدود (وقد ينوب عنه) أى عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق (ما عليه) أى ما على المصدر (دل) وذلك ستة عشر شيئا فينوب عن المصدر المبين ثلاثة عشر شيئا * الاول كليته (كجد كل الجد) ومنه فلا تميلوا كل الميل وقوله * يظنان كل الظن أن لا تلاقيا * الثانى بعضيته نحو ضربته بعض الضرب * الثالث نوعه نحو رجع القهقرى وقعد القرفصا * الرابع

(قوله فيهما في الاصل و زيادة) كالمفرد والمثنى والجمع والزيادة في الفعل دلالته على الزمن وفي الوصف دلالته على الذات لا يقال يلزم مزية الفرع على أصله وهى ممنوعة لانا نقول الفرع الممنوع مزيته على أصله هو ما كان أصله أعلى منه رتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر وما هنا ليس كذلك أفاده الدنوشرى هنا وقد ناقش فيم قوله ثم ان من شأن الفرع الزيادة على الاصل بأنه لا برهان يقتضى ذلك وأطال فراجعه (قوله يبين المصدر المسوق الخ) أشار الى رجوع ضمير يبين الى المصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ويصح اعادته للمفعول المطلق في الترجمة (قوله أى لا يخرج الخ) أخذ هذا الحصر من تقديم المعمول (قوله كسرت سير ذى رشد الخ) ذهب بعضهم كالدمامينى الى أن المضاف من النيابة اذ يستحيل أن يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل مثاله فالاصل سيرا مثل سير ذى رشد فحذف الموصوف ثم المضاف وهو حقيق بالقبول وارتضاه البعض بما لا يسمع غير أن هذا لا يرد على المصنف لان مراده التمثيل للمصدر الواقع مفعولا مطلقا مبينا للنوع سواء كان أصليا أو نائبا والظاهر أن المعرف بأل العهدية كالمضاف في ذلك (قوله أن المعدود من قبيل المختص) لتخصصه بتقديره بالعدد المخصوص (قوله وقد ينوب عنه الخ) ظاهر كلامه أن المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى وعند الجمهور ناصبه فعل مقدر من لفظه تصريح والاصح الاول لما مر (قوله أى عن المصدر) أى المتأصل في المفعولية المطلقة وهو ما كان من لفظ عامله لاطلاق المصدر حتى يرد أن المفعول المطلق في افرح الجذل مصدر (قوله ثلاثة عشر) يظهر لى زيادة ملاقيه في الاشتقاق نحو وأنبتها نباتا حسنا واسم المصدر غير العلم نحو توضأ وضوء العلماء (قوله كليته) أى دال كليته كلفظ كل وجميع وعامة وكذا قوله أو بعضيته أى دال بعضيته كبعض ونصف وشطر (قوله كجد) أمر من جد يجد بكسر الجيم وضمها أى اجتهد كذا في القاموس وبه يعلم أن الامر أيضا بكسر الجيم وضمها (قوله القرفصا) بضم القاف والفاء ممدودا أو بكسرهما مقصورا أن يجلس على أليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبى بيديه أو يجلس على ركبتيه منكبا ويلصق فخذيه ببطنه ويتأبط كفيه وعد القهقرى والقرفصا من النائب

عن المصدر مع أنهما مصدران لقهقر وقرفص لكونهما من غير لفظ العامل
قاله سم وصحح الروداني أنهما انما يكونان مصدرين اذا جريا على فعلهما نحو
تهقرة قهرى وقرفص قرفصا أما بعد نحو رجع وقعد فهما نائبان لنوع
مخصوص من الرجوع ونوع مخصوص من القعود (قوله نحو سرت أحسن
السير الخ) أى سرت السير أحسن السير وسرت سيرا أى سيرا ومن نيابة
الصفة كما قاله الدماميني ضربت ضرب الامير وسرت سير ذى رشد على ما مر
بيانه ومنه سرت طويلا بناء على أن التقدير سيرا طويلا ويحتمل الظرفية
أى زمانا طويلا والحالية أى سرته أى السير حال كونه طويلا ومنه
وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد أى ازلافا غير بعيد أو زمانا غير بعيد
أو أزلفته الجنة أى الازلاف حال كونه أى الازلاف غير بعيد الا أن هذه
الحال مؤكدة وقيل الحال مؤكدة من الجنة والتذكير باعتبار تأويل
الجنة بالبستان أو غير ذلك كذا فى المغنى (قوله هيئته) أى دال هيئته كقعدة
(قوله ومنه) أى من المرادف أى مقارب المرادف لان الحب ليس مرادفا
للاعجاب بل لازم له ولهذا فصله عما قبله (قوله يحبه المعشوق) ما خص من
المرق والبرود ما بردته والسين والباء مفتوحتان (قوله عبد الله أظنه
جالسا) الضمير للظن المفهوم من أظن وعبد الله مفعول أول وجالسا مفعول
ثان فان أرجع الى عبد الله منصوبا على الاشتغال أو مرفوعا على الابتداء لم
يكن مما نحن فيه قال الروداني وكان الاولى التمثيل برفعهما على الغاء العامل
المتوسط لتعين مصدرية الضمير على رفعهما بخلاف نصبهما كما مر اه
ويعارضه ما مر من اشتراط عدم الغاء ناصب المفعول المطلق تأمل ويرد
على الشارح أن كلامه الآن فى النائب عن المصدر المبين للنوع وهذه الهاء
ليست منه لان مرجعها وهو المصدر المفهوم من الفعل مجرد عن الوصف
وأل العهدية والاضافة فلا تكون نائبة عن مبين النوع ولهذا اختار ابن
هشام أنها نائبة عن المصدر المؤكد نعم ان أرجع الضمير الى مبين للنوع
كظنى أو الظن المعهود لدلالة المقام صح كون الهاء نائبة عن مبين النوع
وعدلنا الى قولنا لدلالة المقام عن قول البعض تبعا لغيره لان الضمير معرفة
فلا يقوم مقام النكرة لما يرد عليه من أن قيامه مقام المعرفة لا يتشفى

قوله القرفصا بضم القاف والفاء الخ ظاهره أن ضمهما انما هو فى حالة المد وأن كسرهما فى حالة القصر وأنه ليس فى الكلمة الا الضبطات المذكورة وان هو ع الف لما فى القاموس ونصه القرفصا مثلثة القاف والفاء مقصورة والقرفصاء بالضم والقرفصاء بضم القاف والراء على الاتباع أن يجلس على أليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويتأبط كفيه اه فليراجع اه مصححه

صفته نحو سرت أحسن السير أى سيره * الخامس هيئته نحو عوت الكافرية * السادس مرادفه نحو قمت الوقوف (وافرح الجذل) ومنه قوله

يحبه المعشوق والبرود
والقم رحبا له مزيد

* السابع ضميره نحو عبد الله أظنه جالسا ومنه

كونه مبينا للنوع ألا ترى أنه يقوم مقام المعرف بأل الجنسية ولا بيان فيه للنوع فتأمل (قوله لا أعذبه) الضمير للعذاب بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر والمراد عذابا عظيما فصح كون الهاء نائبة عن مبين النوع فسقط ما قيل هنا * بقي شيء آخر وهو أنه لا بد في الآية من تقدير والاصل لا أعذب تعذيبا مثل التعذيب المذكور لان نفس التعذيب الواقع على مرجع ضمير أعذبه الاول يستحيل وقوعه على أحد من العالمين سواه حتى ينفي والذي يمكن وقوعه على سواه انما هو مثله وحينئذ فهذا الضمير في الحقيقة ليس نائبا عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة فتنبه (قوله المشار به) أي وان لم يكن متبوعا بالمصدر عند الجمهور نحو ضربته ذلك وذهب الناظم الى أن الاتباع شرط وانما يكون اسم الاشارة نائبا عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة في مثل ما اذا قيل ضرب اللص فتقول ضربت ذلك الضرب أما لو قيل ضرب زيد اللص فقلت ضربت ذلك الضرب فالاشارة غير نائبة عن المصدر المذكور لان فعل زيد لا تفعله أنت بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر المذكور والاصل ضربت ضربا مثل ذلك الضرب (قوله الا أنه قليل) أي ما نحن فيه من انابة الظرف عن المصدر أما عكسه فكثير كما يأتي (قوله نحو ما تضرب زيدا) أي أي ضرب تضربه وقوله نحو ما شئت فاجلس أي أي جلوس شئته فاجلس (قوله آلته) أي اسم آلته وقوله ضربته سوطا أي ضربة بسوط (قوله في آلة الفعل) أي المعهودة له (قوله اسم المصدر العلم) يظهر لي أن الفرق بين اسم المصدر العلم وغير العلم أن الاول موضوع للفظ المصدر باعتبار تعينه ذهنا والثاني للفظه لا باعتبارا التعين ان قلنا مدلول اسم المصدر لفظ المصدر أو الاول لحقيقة الحدث باعتبار تعينها ذهنا والثاني لها لا باعتبار التعين ان قلنا مدلول اسم المصدر الحدث كالمصدر وانما الفرق بين المصدر واسمه اشتمال المصدر على حروف فعله ونقصان اسمه عن حروف فعله فتدبر (قوله نحو برة وفجار) يشكل على التمثيل فرقهم بين المصدر واسمه بأن الاول ما جمع حروف الفعل والثاني ما لم يجمعها الجميع كل من برة وفجار حروف فعله الا أن يدعى أن ذلك أغلبي

لا أعذبه أحدا من العالمين * الثامن المشار به نحو ضربته ذلك الضرب * التاسع وقته كقوله
ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا
* أي اغتماض ليلة أرمد وهو عكس فعاله طلوع الشمس الا أنه قليل * العاشر ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا * الحادي عشر ما الشرطية نحو ما شئت فاجلس * الثاني عشر آلته نحو ضربته سوطا وهو يطرد في آلة الفعل دون غيرها فلا يجوز ضربته خشبة * الثالث عشر عدده نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم نحو برة وفجار وفي شرح التسهيل

أوأن مراد الشارح اسم المصدر ولولغير الفعل المذكوركأبرته وأقبره أى صيره بارا وصيره قابرا لكن كان ينبغى على هـذا أن يقول الشارح نحو ابرته وأقبرته فتأمل (قوله أن اسم المصدر) أى العلم كما فى التصريح لامطلقا لنصه فى التسهيل على أن اسم المصدر غير العلم يقوم مقام المؤكد بل الظاهر أنه يقوم مقام المبين أيضا كما مر وقوله لايستعمل الخ لا يرد عليه سبحان لان مذهب المصنف عدم علميته (قوله ثلاثة أشياء) زاد الروداني الضمير واسم الاشارة (قوله شنئته بغضا) فى القاموس شنئه كمنعه وسمعه شنأ ويثلث وشنأة ومشنأ ومشنأة ومشنؤة وشنآنا أبغضه (قوله ملاقيه فى الاشتقاق) أى المجتمع معه فى الاشتقاق أى فى أصول مادة الاشتقاق وهى الباء والتاء واللام أوالنون والباء والتاء فاندفع اعتراض شيخ الاسلام بأن الاول مشارك فى المادة لان المصدر ليس مشتقا على المشهور كما توهمه عبارته (قوله نباتا) فيه أنه اسم مصدر غير علم لا نبت مثل عطاء لاعطى فهلا ذكره بعد فى اسم المصدر غير العلم وقد يقال جعله من الملاقى فى الاشتقاق اشارة الى كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة فى النيابة أونظرا الى ماقاله الموضح من أنه اسم عين للنبات ناب عن المصدر أفاده سم لكن نص غير واحد على أن النبات مصدر سمى به النابت كما سمى بالنبت (قوله غير علم) فلا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكدا لان معنى العلم زائد على معنى العامل قال المصنف ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل دمامينى (قوله نحو توضأ وضوأ الخ) قال القانى لقائل أن يقول ان كان مراده باسم المصدر ماليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل آخر كما فى وتبتل اليه تبتيلا فكان ينبغى أن يدخل فيه تبتيلا وان كان مراده ماليس جاريا على فعل أصلا فاغتسل به ليس كذلك لجريان الغسل مثلا على غسل الا أن يجاب بأن مراده بما ليس جاريا على فعله ما نقص فيه بعض حروف فعله اه وأجاب بعضهم أيضا بأن المراد الاول لكن مع كونه صيغ لغير الثلاثى بوزن ما للثلاثى كأعطى وبذلك وهو بمعنى جواب القانى وما أجيب به انما ينفع فى عدم ادخال تبتيلا فى اسم المصدر غير العلم لا فى عدم ادخال نباتا من قوله تعالى والله أنبتكم من الارض نباتا لصدق اسم

أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء * الاول مرادفه نحو شنئته بغضا وأحببته مقة وفرحت جذلا * الثانى ملاقيه فى الاشتقاق نحو والله أنبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا والاصل انباتا وتبتلا * الثالث اسم مصدر غير علم نحو توضأ وضوأ واغتسل غسلا وأعطى عطاء

(وما) سبق من المصادر

(لتوكيد فوحد أبدا)

المصدر بالمعنى المذكور عليه وقد مر آنفا الاعتذار عن عدم ذكره في أمثلة اسم المصدر فتنبه (قوله لانه بمنزلة تكرير الفعل) كان الاولى أن يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو كما أن المؤكد وهو المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم من أنه مؤكد لمصدر عامله الذي تضمنه لا للعامل بتمامه فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل (قوله غيره) تنازعه العاملان قبله وأعمل الثاني وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله (قوله وأفردا) دفع به ما يتوهم من ظاهر الامر في قوله وثن الخ ولا يغني عنه مفهوم قوله أبدا لصدقه بكون السلب كليا أي لا يوجد غيره دائما و يؤيد هذا الاحتمال ظاهر الامر المذكور اه سم فلا اعتراض بأن جواز الافراد ظاهر لانه الاصل (قوله لصلاحيته) أي المبين لذلك أي المذكور من التثنية والجمع لان الجنس الواحد يتعدد بتعدد أنواعه وآحاده (قوله فالمشهور الجواز) ودليله قوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف زائدة تشبيها للفواصل بالقوافي تصريح (قوله وحذف عامل المؤكد امتنع) وكذا يمتنع تأخيره عن مؤكده بخلاف عامل النوعي والعددي فلا يمتنع تأخيره عنهما قاله الروداني (قوله لتقوية عامله) أي تثبيت معناه في النفس لتكريره وقوله وتقرير معناه أي برفع توهم المجاز عنه لان المجاز لا يؤكد نقله الزركشي في البحر المحيط في الاصول ونقض بقوله تعالى ومكرنا مكرا وقول الشاعر * وعجت عجيجا من جذام المطارف * وأجيب بأنه يرفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة والمجاز كقتلت قتلا لاغماء ومجاز لا غير كذا في القسطلاني على البخاري فالمتعين للمجاز يؤكد كما في الآية والبيت فقولهم المجاز لا يؤكد ليس على اطلاقه (قوله ونازع في ذلك الشارح) أي بما حاصله أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معا بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافي الحذف لانه اذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور جاز أن يقرر معنى المحذوف بالاولى وأن السماع ورد بحذف عامل المؤكد كجواز اشربوا أنت سيرا وسحقا و بعدا وسقيا ورعيا وأنت سيرا سيرا ورد بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقا لان التوكيد يقتضي الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافي ذلك فدعواه الاولوية مردودة وما ذكره وان كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله * وحذف

لانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع (وثن واجمع غيره) أي غير المؤكد وهو المبين (وأفردا) لصلاحيته لذلك أما العددي فباتفاق نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات واختلف في النوعي فالمشهور الجواز نظرا الى أنواعه نحو سرت سيري زيد الحسن والقبيح وظاهر مذهب سيبويه المنع واختاره الشلوبين (وحذف عامل) المصدر (المؤكد امتنع) لانه انما جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه والحذف ينافي ذلك ونازع في ذلك الشارح (وفي) حذف عامل (سواه)

عامل المؤكد امتنع ولئن كانت تأتى كما يدل على ذلك قوله بعد والحذف حتم الخ وفيه ان نحو أنت سيرا الادليل على امتناع انه لعدم صحة حذف عامله فالجواب بالنسبة اليه لا ينهض مع ان الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد كمررت بزيد وقال نعم وقال عقيل الشارح ان جميع الامثلة التى ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ولا شئ من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد وأنه لا خلاف فى عدم عمل المصدر المؤكد واختلفوا فى عمل المصدر الواقع موقع الفعل والصحيح أنه يعمل ولا يخفى أن دليله الاول لا يأتى فى نحو أنت سيرا وأنه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة فى قوله توكيدا ونوعا الخ الا أن يكون مراده أن تلك الامثلة ليست من المؤكد الآن وان كانت منه بحسب الاصل تأمل (قوله منع) أى امتناعا بدأ خبره الجار والمجرور قبله هذا هو المناسب لحل الشارح ويحتمل أن المعنى والحذف فى سواه ممتنع فيكون بمعنى ممتنع فيه وانما جاز حذف العامل فيما ذكر لدلالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله (قوله ما ضربت) ما نافية لا استفهامية بدليل الجواب وبلى لاثبات المنفى قبلها (قوله حجا مبرورا) يقدر فى الاول حججت وفى الثانى تحج (قوله والحذف حتم الخ) فى قوة الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع (قوله بدلا من فعله) أى عوضا من التلفظ بفعله ولو المقدر فى المصدر الذى لم يستعمل له فعل كويح وويل قال الدمامينى والعامل المحذوف فى هذا المصدر اما فعل مرادف لفعله المهمل على حد قعدت جلوسا عند الجمهور واما فعله المهمل وان لم يصح النطق به اذ لا يلزم من كونه عاملا محذوفا صحة النطق به وعلى الاول اقتصر الشارح فى الخاتمة (قوله وواقع فى الخبر) المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء الذى ليس من الطلب كحمدا وشكرا لا كفرا وصبرا لا جزعا وعجبا وطاعة وسمعا نقله الدنوشرى عن اللقانى وفى الهمع عن الشلوبين وابن مالك أن عجبا وحمدا وشكرا لا كفرا انشاء وعن ابن عصفور أنها اخبار لفظا ومعنى (قوله فالاول هو الواقع) أى المصدر الواقع وان لم يكن متعديا على ما يؤخذ من

قدليل-تع) عند المصيح
كان بذالماص مت فتقول
لمن ضربا، قولا أو بلى ضرب
وكقولك لمن قدم من سفر
قدوما مباركا ولمن أراد الحج
أو فرغ منه حجا مبرورا
حذف العامل فى هذه
الامثلة وأشباهها جائز لدلالة
القرينة عليه وليس بواجب
(والحذف حتم) أى واجب
(مع) مصدر (آت بدلا من
فعله) لانه لا يجوز الجمع بين
البدل والمبدل منه وهو
على نوعين واقع فى الطلب
و واقع فى الخبر فالاول هو
الواقع أمرا أو نهيا (كندلا
اللذ كاندلا) فى قوله
على حين ألهى الناس
جل أمورهم * فندلا زريق
المال ندل الثعالب *
فندلا بدل من اللفظ باندل

الامثلة

الامثلة الآتية ومن تمثيل السيوطي في الهمع بخيبة خلافا لما وقع في كلام الشاطبي وتبعه البعض وهذا النوع الاول مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفردا منكرا بخلاف النوع الثاني الآتي فسماعي على الصحيح الاما سيذكره المصنف من الواقع تفصيلا ومكررا وذا حصر ومؤكدا لجملة وذا تشبيه فقياسي وكذا من السماعي ما كان من الاول لا فعل له من لفظه كويحه وويله أو لم يكن مفردا منكرا (قوله والاصل اندل يا زريق) يقتضي أن زريقا اسم رجل وفي العيني أنه اسم قبيلة وعليه فالاصل اندلي أو اندلوا ويمكن جعل صنيع الشارح على تأويل القبيلة بالجمع أو الحزب مثلا والجمع بأن الرجل أبو القبيلة وأنها سميت باسم أبيها (قوله وتقول الخ) لو قال وكقولهم قياما لا قعودا لكان أنسب (قوله أي قم ولا تقعد) فيه أن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالاولى أن يجعل قياما منصوبا بفعل محذوف ولا قعودا معطوفا عليه أي افعل قياما لا قعودا ولا يخفى أن التخلص بهذا من المحذور السابق أقرب من تخلص أبي حيان منه بأن لا نافية للجنس وقعودا اسمها ونون شذوذا مع أنه يحتاج معه كما قال الدماميني الى أن يقال انه خبر بمعنى النهي (قوله بالتكرار) ليقوم التكرار مقام العامل (قوله أو دعاء) عطف على أمر أي دعاء له أو عليه وقد مثل لهما (قوله نحو سقيا ورعيا الخ) اعلم أن من هذه المصادر ونحوها ما سمع مضافا نحو ويحك وويلك وبعدك وسحقك والنصب واجب عند الاضافة ولا يجوز الرفع لانه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له ويجوز عند الافراد النصب والرفع على الابتداء كذا في الهمع وأطلق في التسهيل جواز الرفع ولم يقيده بعدم الاضافة وهو الاقرب ولا نسلم أنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له اذ لا مانع من تقديره وعبارة التسهيل مع زيادة من الدماميني وقد يرفع مبتدأ أو خبرا المفيد طلبا كقوله * صبر جميل فكلانا مبتلى * أي صبر جميل أجمل أو أمري صبر جميل وخبرا المكرر نحو سير سير والمحصور نحو ما زيد الا سير والمؤكد نفسه نحو له علي ألف اعتراف أي هذا الاعتراف والمؤكد لغيره نحو زيد قائم حق والمفيد خبرا انشائيا كقوله عجب لتلك قضية وقيل لبعض العرب كيف أصبحت قال حمد الله وثناء عليه أي أمري عجب وشاني حمد الله

والاصل اندل يا زريق المال أي اختطفه يقال ندل الشيء اذا اختطفه ومنه فضرب الرقاب أي فاضربوا الرقاب وتقول قياما لا قعودا أي قم ولا تقعد كذا أطلق الناظم وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار كقوله
* فصبرا في مجال الموت صبرا *
أو دعاء نحو سقيا ورعيا

وثناء عليه وقيل عجب مبتدأ ولك خبر والمفيد خبر اعتبار الثانى اه
أى نحو افعل ذلك وكرامة أى ولك كرامة والظاهر أن ما اتفصيل العاقبة
كذلك ثم قال الدماميني وظاهر كلام سيبويه أن الرفع غير مطرد لانه قال
وقد جاء بعض هذه رفعا اه وفيه نظر لان حاصل كلامه بمعنى ورد وسماع
البعض لا ينافى قياس غيره عليه فالاوجه الاطراد كما يفيده كلام ابن عصفور
قال فى الهمع رفع العرب بأل أحسن من نصبه نحو الويل له والخيبة
لكن ادخال أل ليس مطردا فى جميعها وانما هو سماع نص عليه سيبويه
فلا يقال السقى لك والرعى وقال الفراء والجرمى بقياسه اه و بقوله نحو
أقول والجرور بعد نحو سقيا ورعيا معمول لمحذوف سوق للتبيين أى
لك أعنى أو أريد أعنى أو الجار والمجرور خبر لمحذوف تقديره ارادتى
أو دعائى وعلى كل فالكلام جملتان كذا قالوا وهو متجه اذا كان المجرور
مخاطبا نحو سقيا لك أما اذا لم يكن مخاطبا نحو سقيا لزيد فالمتجه عندى أن
يجعل معمولا للمصدر واللام للتقوية فالكلام جملة واحدة كما نقل عن
الكوفيين اذ لا يلزم حينئذ المحذور من اجتماع خطابين لشخصين فى جملة
واحدة على أن المحذور انما لزم فى سقيا لك ان جعل سقيا نائبا عن اسق فان
جعل نائبا عن سقى على أن الخبر بمعنى الطلب فلا (قوله وجدعا) بالدال
المهملة يستعمل فى قطع الانف وفى قطع الاذن كما فى يس (قوله أومقروبا
باستفهام توبيخى) فى كلام غيره الاكتفاء فى وجوب الحذف بالتوبيخ
ولو مجردا عن الاستفهام ونوقش فى جعل هذا الاستفهام من أقسام
الطلب بأن الاستفهام مجازى لانه خبر فى المعنى * وأجيب بانه منها
بحسب الصورة أو باعتبار استلزامه الطلب (قوله ألؤما الخ) بضم اللام
وسكون الهمزة أى أتلؤم لؤما وتغترب اغترابا وقوله لا أبالك جملة تقديم ما
الدعاء على المخاطب وتقدم اشباع الكلام فيها والاغتراب البعد عن
الاوطان (قوله والثانى) أى الواقع فى الخبر بالمعنى المتقدم وذلك خمسة
أقسام كما فى الموضح الاول ما أشار اليه الشارح بقوله ما دل الخ والاربعة
ستأتى فى المتن (قوله حمدا وشكرا لا كفرا) وجوب الحذف خاص باجتماع
الثلاثة لجريان هذا التركيب مجرى الامثال فلا اتجاه للاعتراض بانه يقال

وجدعا وكيا أومقروبا
باستفهام توبيخى نحو أتوانيا
وقد جد قرناؤك وقوله
* ألؤما لا أبالك واغترابا *
والثانى ما دل على عامله قرينة
وكثر استعماله كقولهم
عند تذكر النعمة حمدا وشكرا
لا كفرا وعند تذكر الشدة
صبرا لا جزعا وعند ظهور
معجب عجبا وعند الامتثال
سمعا وطاعة وعند خطاب
مرضى عنه افعل ذلك وكرامة
ومسرة وعند خطاب
مغضوب عليه لا أفعل
ذلك ولا كيدا ولا هما
ولا فعلت ذلك ورغما وهوانا

حمدت الله حمدا وشكرته شكرا مع أن الكلام بذكر الفعل يكون خبرا لا انشاء وكلاهما عند قصد الانشاء وعنده يكون المصدر والفعل متعاقبين اذا ذكر أحدهما ترك الآخر كذا قال الدماميني نقلا عن الشلوبين (قوله وما سيق الخ) المتبادر أن ما مبتدأ (١) ويحذف الخ خبره فيوهم أن هذا قسيم للآتي بدلا من فعله مع أنه قسم منه فان الآتي بدلا من فعله اما واقع في الطلب كندلا واما واقع في الخبر وهذا الثاني اما مسموع ولم يتعرض له واما مقيس وهو الواقع تفصيلا لعاقبة جملة تقدمت أو مكررا الخ فالاولى جعل قوله وما لتفصيل الخ عطفا على ندلا فيكون مثالا ثانيا وعليه فقوله عامله يحذف تأكيدا لما استفيد من التمثيل به للآتي بدلا المحتم حذف عامله أفاده يس عن ابن هشام (قوله لتفصيل عاقبة ماقبله) أي التفصيل المترتب على مضمون ماقبله وقيد ابن الحاجب ماقبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما لتفصيل عاقبة مفرد نحو لزيد سفر فاما صحة أو اغتنام اغتناما (قوله والتقدير فاما تمنون الخ) وفي بعض النسخ فاما تمنوا الخ بحذف نون الرفع لغير ناصب وجازم على لغة قليلة (قوله كذا) أي مثل ما سيق الخ (قوله فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل) فيه أن العوض نفس المصدر لا تكراره بدليل جعلهم المكرر من أفراد المصدر الآتي بدلا من فعله كما مر الا أن يقال لما كانت بدلية المصدر المكرر من فعله مشروطة بتكراره جعل التكرار بدلا تسمحا (قوله جاز الاضمار الخ) هذا ظاهر بالنسبة الى المصدر المبين دون المؤكد لامتناع اضمار عامله عند الناظم كما قال قبل * وحذف عامل المؤكد امتنع * وبهذا يعلم ما في تمثيل الشارح الا أن يكون جرى على رأي ابن الناظم (قوله والاظهار) أي ان لم يكن مستفهما عنه ولا معطوفا عليه والا تعين الاضمار لقيام الاستفهام أو العطف مقام التكرار نحو أأنت سيرا وأنت أكلا وشربا قاله المصرح (قوله والاحتراز باسم العين الخ) الذي يتجه عندي أن هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز اذ المصدر في أمرك سير سير ليس نائب فعل لاستناده الى اسم معنى بل المصدر نفسه استند الى اسم المعنى فهو خارج بقوله نائب فعل (قوله فيجب أن يرفع الخ) هذا بيان مراده وان لم يفهم من النظم اذ مفهومه أنه لا يحذف عامله وجوبا وهذا

(١) قوله ويحذف الخ خبره هكذا في الاصل المطبوع منه ولعل صوابه وعامله يحذف الخ خبره تأمل اه

(وما) سيق من المصادر (لتفصيل) أي لتفصيل عاقبة ماقبله (كاما منا) من قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء (عامله يحذف حيث عنا) أي حيث عرض لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله والتقدير فاما تمنون واما تفادون (كذا مكرر وذو حصر ورد) كل منهما (نائب فعل لاسم عين استند) نحو أنت سيرا سيرا وانما أنت سيرا وما أنت الا سيرا فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل والحصر نائب مناب التكرير فلو لم يكن مكررا ولا محصورا جاز الاضمار والاظهار نحو أنت سيرا وأنت تسير سيرا والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى نحو أمرك سير سير فيجب أن يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج الى

صادق بجواز الحذف ووجوب الذكر مرفوعا بجعل العامل المبتدأ أومنصوبا ان جعل فعلا (قوله بخلافه) أى المصدر بعد اسم العين فانه يحتاج الى اضمار فعل لعدم صحة الخبرية وقوله لانه يؤمن معه الخ علة المحذوف أى وانما جاز حذف العامل بعد اسم العين لانه يؤمن الخ قال يس ومقتضى التعليل أن مثل اسم العين اسم المعنى الذى لا يصح وقوع المصدر خبرا عنه نحو أملك سيرا سيرا وحينئذ فى مفهوم قوله لاسم عين تفصيل (قوله الا مجازا) مقتضى قوله أى ذات اقبال وادبار أنه مجاز بالحذف ولا يتعين بل يجوز أن يكون مجازا مرسلا علاقته التعلق (قوله ومنه ماندعونه مؤكدا) لا يشكل على قوله سابقا وحذف عامل المؤكد ممتنع لان الامتناع عنده فى غير الصور المشار اليها بقوله والحذف حتم الخ التى منها مؤكد الجملة لقيام الجملة مقام العامل فكأنه مذكور (قوله هو الواقع بعد جملة) الاصح كما فى التسهيل منع تقديمه كالذى بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزأيها قال الدمامينى لانها دليل العامل فيه فلا يفهم منها الا بعد تمامها (قوله هى نص فى معناه) ان أراد لا تحتمل غيره حقيقة فما بعده وهو المؤكد لغيره كذلك وان أراد ولو مجازا فممنوع سم أى لاحتمال أن تكون للتهكم مجازا ويجاب باختيار الشق الثانى على معنى أنها لا تحتمل غيره ولو مجازا احتمالا قريبا (قوله فكأنه نفسها) الانسب بالتسمية أن يقول فكأنها نفسه لكنه راعى قوله لانه بمنزلة اعادة الجملة ولو جمع لكان أحسن (قوله ألا ترى أن له على ألف هو نفس الاعتراف) فيه تسمح والمراد أن التكلم بهذه العبارة نفس الاعتراف ولو قال ألا ترى أن له على ألف نص فى الاعتراف لكان أسلم وأوفق بما قبل (قوله لانه أثر فى الجملة) أى برفع احتمال الغير (قوله كابنى أنت حقا) الذى يظهر لى أن حقا هنا بمعنى حقيقة ليكون رافعا لاحتمال المجاز أما اذا كان حقا بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لصحة الاتيان به مع ارادة المجاز كان يريد بنوة العلم لكن هذا انما يتمشى على ما درج عليه الشارح من أن قولنا حقا رفع احتمال المجاز والذى فى الرضى والدمامينى أنه لرفع احتمال بطلان القضية أى عدم تحققها فى الواقع قال الرضى المؤكد لغيره فى الحقيقة مؤكد لنفسه والاانلبس بمؤكد لان بمعنى

اضماره هنا بخلافه بعد اسم العين لانه يؤمن معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن العين الا مجازا كقوله وانما هى اقبال وادبار أى ذات اقبال وادبار (ومنه) أى ومن الواجب حذف عامله (ماندعوه مؤكدا) وهو اما مؤكد (لنفسه أو غيره فالمبتدا) من النوعين وهو المؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه وسمى بذلك لانه بمنزلة اعادة الجملة فكأنه نفسها (نحو له على ألف عرفا) أى اعترافا ألا ترى أن له على ألف هو نفس الاعتراف (والثان) وهو المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير به نصا وسمى بذلك لانه أثر فى الجملة فكأنه غيرها لان المؤثر غير المؤثر فيه (كابنى أنت حقا

التوكيد

صرفا) فقال رفع ما احتمله أنت ابني من ارادة المجاز و (كذلك) مما يلتزم اضمار ناصبه المصدر

التوكيد تقوية الثابت بأن تكرره واذا لم يكن الشئ ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فتكرره انما يؤكد نفسه ثم قال حتى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله وأما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول للفظ الخبر كالصدق بل المعنى أنه يحتمل الكذب من حيث العقل أى لا يمتنع أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا قال و يقوى ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول زيد قائم غير حق أو هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه قال وانما قيل لمثل هذا المصدر مؤكد لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصا الا انك انما تؤكد بمثل هذا التوكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الامر وغلب فى ذهنه كذب مدلولها فكأنك أكدت باللفظ النص محتملا لذلك المعنى ولنقيضه فلذلك قيل مؤكد لغيره وأما المؤكد لنفسه فلابد كل مثل هذا الغرض فسمى مؤكدا لنفسه اه وقال الدماميني بعد تمثيله للمؤكد لغيره بنحو زيد قائم حقا ما نصه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونها ثابتا فى الواقع فيكون حقا ولأن يكون مضمونها غير ثابت فى الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المؤكد صارت به نصا فى الواقع وسمى مؤكدا لغيره لان الجملة غير هذا المصدر لفظا ومعنى اه فعلى ما قاله المراد بالحق ضد الباطل فاعرفه ومثل أنت ابنى حقا لا أفعله البتة أو أفعله البتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا أى أبت البتة والتاء للوحدة والبت القطع أى اقطع بذلك القطعة الواحدة أى لا أتردد بعد الجزم ثم أجزم مرة اخرى فيحصل قطعتان أو أكثر وكأن اللام للعهد اى القطعة المعلومة منى التى لا تردد معها فقولك لا أفعله يحتمل لاستمرار النفى وانقطاعه ولفظ البتة محقق لاستمراره وأل فى البتة لازمة الذكر وقيل يجوز حذفها ولم يسمع فيها الا قطع الهمزة والقياس وصلها قاله فى التصريح (قوله صرفا) أى خالصا نعت لحقا (قوله مما يلتزم الخ) بيان لوجه الشبه ويجوز رفعه بدلا مما قبله أو صفة له على تقدير مثل وهل النصب أرجح من الرفع أو هما مستويان قولان

(قوله المشعر بالحدوث) أى الصدد أى الدال على أمر يتجدد لا على أمر راسخ ثابت دماميني (قوله وفاعله) أى فاعل معنى المصدر كالياء فى مثال المصنف وارجاع الضمير الى معنى المصدر المحدث عنه الذى هو الثانى يرد عليه أن مثال المصنف ومثالى الشارح لم تشتمل الجملة فيها على فاعل معنى المصدر الثانى لان فاعل البكاء الثانى والضرب الثانى والصوت الثانى ذات العضلة واللوك والحمار ولم تشتمل الجملة على شئ من الثلاثة ويجاب بان معنى بكاء ذات عضلة بكاء مثل بكاء ذات عضلة وفاعل هذا البكاء الذى قد اشتملت عليه الجملة وكذا يقال فى مثالى الشارح أفاده سم (قوله كالى بكا بكاء ذات عضلة) قصر بكاء الاول للضرورة ولا يقال ان البكا بالقصر اسالة الدموع وبالمد رفع الصوت فلم تشتمل الجملة على معنى المصدر وينبغى أن يكون قوله كلى الخ صفة لجملة أى مدخلة كالجملة فى هذا الكلام ليكون اشارة الى بقية الشروط أفاده يس عن الشاطبى (قوله وله صوت صوت حمار) هو مصدر صات يصوت اذا صاح فهو بمعنى التصويت لا اسم مصدر فاندفع مناقشة المصنف كازعمه البعض (قوله لعدم الاشعار بالحدوث) لانه من قبيل الملكات قال فى الهمع لم ينصب لان كاء الحكماء ليس كاء الحكماء لان نصب صوت ونحوه انما كان لكون ماقبله بمنزلة يفعل مسندا الى فاعل التقدير فى له صوت هو يصوت فاستقام نصب مابعده لاستقامة تقدير الفعل فى موضعه وذلك لا يمكن فى له ذكاء فلم يستقم النصب (قوله لعدم احتوائها على صاحبه) أى لان ضمير عليه للنوح عليه لا للنائح فلم يكن فى الجملة فاعل معنى المصدر بخلاف مثال المصنف فالفرق بينهما فى غاية الظهور وبه يعرف ان دعوى البعض أن هذا المثال كمثال المصنف وأن الفرق بينهما تحكم فى غاية العجب (قوله يجب رفعه فى هذه الامثلة ونحوها) الذى يتجه لى صحة النصب فى نحو لزيد يد أسد أو علم علم الحكماء أو ضرب صوت حمار على الحال من الضمير المستتر فى الخبر بتقدير مضاف أى مثل يد أسد الخ أو على المفعولية لفعل محذوف أى تماثل يد أسد الخ فتأمل (قوله لكن على الحال) أى بتقدير مثل فلا يرد ان نوح الحمام معرفة فلا يكون حالا وهو حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور وفى النكت والدماميني جواز نصبه على المصدرية على ضعف

الشعر بالحدوث (ولا التشبيه بمدخله) حاوية معناه وفاعله غير صالح مااشتملت عليه للعمل فيه (كلى بكا بكاء ذات عضله) أى عضو عضلة من البكاء ولزيد يضرب ضرب الملوك وله صوت صوت حمار فالمنصوب فى هذه الامثلة قد استوفى الشروط السابقة بخلاف مافى نحو لزيد يد أسد لعدم كونه مصدرا ونحو له علم علم الحكماء لعدم الاشعار بالحدوث ونحو له صوت صوت حسن لعدم التشبيه ونحو صوت زيد صوت حمار لعدم تقدم جملة ونحو له ضرب صوت حمار لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ونحو عليه نوح نوح الحمام لعدم احتوائها على صاحبه فيجب رفعه فى هذه الامثلة ونحوها وقد ينصب فى هذا الاخير لكن على الحال وبخلاف مافى نحو أنا أبكى بكاء ذات عضلة وزيد يضرب ضرب الملوك

(قوله حيث يتعين) حيثية تعليل (قوله لان شرط الخ) ذهب الناظم في تسهيله الى أنه لا يشترط ذاك في عمله بل هو غالب فقط فعليه يصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور في الجملة بل قال الدماميني بعد ذكره أن كون المصدر المذكور منصوبا بالفعل المقدر مذهب الاكثر ما نصه قال الرضي وظاهر كلام سيبويه أن المنصوب أي في له صوت صوت حمار منصوب بصوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة اه ومنه يؤخذ ما مر أن المراد بالصوت التصويت أي احداث ما يسمع واخراجه لا نفس ما يسمع وان زعمه المرادي في شرح التسهيل وجعله الداعي للجمهور الى تقدير الناصب وعدم جعله منصوبا بصوت لانه بمعنى ما يسمع ليس مقدرا بالحرف المصدري والفعل ولا بدلا من فعله بخلافه بمعنى التصويت فقد رده الدماميني قال البعض وانما لم يكن مقدرا بالحرف المصدري لوقوعه مبتدأ والاصل فيه الاسم الصريح ولذلك يؤول الحرف المصدري والفعل به اه وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع ومفاد ما مر عن المرادي في شرح التسهيل في له صوت صوت حمار انه يقدر بالحرف المصدري والفعل (قوله ما ان يمس الخ) ما نافية وان زائدة وحرف الساق معطوف على منكب والمحمل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية علاقة السيف والمعنى أن هذا الفرس مدمج الخلق كطي المحمل متجاف كما في المحمل وأنه بلغ في الضمور الى أن لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منكبه وحرف ساقه والكلام مسوق للمدح فطي منصوب بمحذوف وجوبا على حد له صوت صوت حمار لكون الجملة بمنزلة له طي كذا في التصريح وغيره (قوله تذر) أي السيوف والجماجم جمع جمجمة بضم الجيمين عظم الرأس المشتمل على الدماغ وتطلق على الانسان بتمامه مجازا وهو أليق بقوله هاماتها اذ هي جمع هامة وهي الرأس وضاحيا من ضحا يضحو اذا برز عن محله بله الاكف مصدر بمعنى ترك لفعل مهمل أقيم هو مقامه مضافا الى المفعول على أحد الاوجه الآتية في بله كأنها لم تخلق متعلق بضاحيا والضمير للهامات والمعنى أن هذه السيوف تترك القوم بارزة رؤسهم عن محالها منفصلة كأنها لم تخلق على الابدان فاترك الاكف لانها سهلة

المذكور في الجملة قبله لا بمحذوف اصلاحية المذكور للعمل فيه وانما لم يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة في نحو لي بكاء ولزيد ضرب للعمل لان شرط اعمال المصدر أن يكون بدلا من الفعل أو مقدرا بالحرف المصدري والفعل وهذا ليس واحدا منهما * تنبيه * مثل له صوت صوت حمار قوله

ما ان يمس الارض الا منكب
منه وحرف الساق طي المحمل

لان ما قبله بمنزلة له طي قاله سيبويه * خاتمة * المصدر الآتي بدلا من اللفظ بفعله على ضربين * الاول ما له فعل وهو ما مر * والثاني ما لا فعل له أصلا كبله اذا استعمل مضافا كقوله

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها
بله الاكف كأنها لم تخلق

في رواية خفض الاكف فبله حينئذ منصوب نصب ضرب الرقاب والعامل فيه فعل من معناه وهو اترك لان بله الشئ بمعنى ترك الشئ فهو على حد النصب في نحو شتان بعضا

واحديته مقتة ويجوز أن ما ينصب بعد بله

انقطع بالنسبة الى الرؤس (قوله فيكون اسم فعل الخ) وعلى هذا ففتحته بنائية وبقيت رواية ثالثة وهو رفع ما بعدها على الابتداء وجره بها بمعنى كيف لانها تستعمل اسم استفهام بمعنى كيف وفتحته على هذا أيضا بنائية والمعنى عليه كيف الا كف لا تترك ضاحية عن الايدى مع أنها أسهل من الرؤس وعلى هذا فالبيت للاستفهام التعجبي (قوله ومثل له الخ) أى فى وجوب حذف الناصب وكون ناصبه ليس من لفظه لا فى النصب على المفعولية المطلقة لما سيذكره الشارح من أن تقدير عامله ألزمه الله فتكون مفعولا به وفى كلام غيره أن نصبها بالمفعولية المطلقة وأن تقدير العامل احزن (قوله وهى كنايات عن الويل) أى عند بعض اللغويين ورد كالجوهرى بأن ويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب ووكر شيخنا ان ويس كويح وويب كويل ومراد الشارح أنها كنايات عن الويل بالنظر الى أصل الوضع ولا ينافى ما سيذكره الشارح من أنها صارت كالتعجب يقولها الانسان لمن يحب ولمن يبغض (قوله تقال عند الشتم والتوبيخ) أى عند ارادتهما (قوله وهو قليل) أى هذا النوع الذى لا فعل له من لفظه

. فيكون اسم فعل بمعنى اترك وهى احدى الروايتين فى البيت وسيأتى فى بابه ومثل له المضاف وله وويحه وويسه وويبه وهى كنايات عن الويل وويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ كثرت حتى صارت كالتعجب يقولها الانسان لمن يحب ولمن يبغض ونصبها بتقدير ألزمه الله وهو قليل ولذلك لم يتعرض له هنا.

(المفعول له)

ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لانه أدخل منه فى المفعولية وأقرب الى المفعول المطلق لكونه مصدرا كما أشار الى ذلك بقوله (ينصب مفعولا له المصدر) أى الفعلى

أل فيه موصولة بدليل عود الضمير اليها ومنع موصولية أل برجع الضمير الى الموصوف المحذوف قال المرادى فى شرح التسهيل ولا يجوز تعدده متصوبا أو مجرورا الا بالابدال أو عطف قال فى الهمع ولذا امتنع فى قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا تعلق الجار بالفعل ان جعل ضرارا مفعولا له وانما يتعلق به ان جعل حالا (قوله لانه أدخل منه الخ) أى لكونه مفعول الفاعل حقيقة كما أسلفناه فقوله وأقرب الخ عطف علة على معلول ومن قدم المفعول فيه عليه نظر الى احتياج الفعل الى الزمان والمكان أشد من احتياجه الى العلة (قوله وأقرب الى المفعول المطلق) بل قال الزجاج والكوفيون انه مفعول مطلق تصريح (قوله كما أشار الى ذلك) أى الى أقربيته بكونه مصدرا (قوله ينصب مفعولا له المصدر) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة عند جمهور البصريين فعليه فهو من المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض وقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك

أكرمك اكراما وعليه فهو مفعول مطلق وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له فى المعنى مثل قعدت جلوسا وعليه أيضا فهو مفعول مطلق ولذا قال فى التصريح قال الزجاج والكوفيون انه أى المفعول له مفعول مطلق اﻫ (قوله ان أبان تعليلا) ظاهر كلامه وكلام الشارح حيث قال فيما يأتى أى يشترط لنصب المفعول له الخ أن هذه الشروط شروط لنصبه وأنه عند عدمه يسمى مفعولا له والجمهور على أنه حينئذ مفعول به وعليه فهذه الشروط لتحقق ماهية المفعول له ومعنى قوله أبان تعليلا أظهر علة الشئ أى الباعث على الفعل سواء كان غرضا نحو جئتك حب الخير لك أولا كقعدت عن الحرب جبنا (قوله أى لاجل الشكر) أى لاجل أن تكون شاكرا لى (قوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل) أى وغير معناه ويغنى عن هذا الشرط قول المصنف ان أبان تعليلا (قوله كجل محبلا) بفتح الميم وكسر الجيم وسكون الياء مصدر ميمى (قوله طاعة) أشار به الى أن دن مثال ثان بمعنى اخضع حذف مفعوله قال البعض لدلالة الاول عليه وفيه نظر ظاهر ولو جعل الشارح مفعوله المحذوف شكرا آخر لكان الحذف لدليل ثم كلام الشارح يقتضى أن المفعول له يجوز حذفه وهو ظاهر اذا دل عليه دليل (قوله بما يعمل) الباء بمعنى مع متعلقة بتحد خالد (قوله نصب بنزع الخافض) كذا فى بعض النسخ وفيه أن النصب به سماعى على الراجح وفى بعض النسخ نصب على التمييز أى المحول عن الفاعل وهى أولى (قوله أن يتحد مع عامله فى الوقت) بأن يقع حدث الفعل فى بعض زمان المصدر كجئتك طمعا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كجئتك خوفا من فرارك أو بالعكس كجئتك اصلاحا لحالك قاله الرضى (قوله فالشروط حينئذ خمسة) بل ستة سادسها ما ذكره الشارح سابقا بقوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (قوله وأجاز يونس أمّا العبيد فذو عبيد) كان المناسب أن يقول وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكا بقولهم أمّا العبيد فذو عبيد لان هذا المثال ليس من عنديات يونس بل من كلام العرب وقد يقال مراده وأجاز يونس كون أمّا العبيد الخ من المفعول لاجله القياسى وجعله بعض النحاة مفعولا به لمحذوف أى مهما تذكر العبيد ولم يلتزم هذا البعض كيونس تقدير أمّا بمهما

ان ✻ أبان تعليلا) أى أفهم كونه علة للحدث ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (كجد شكرا) أى لاجل الشكر فلو كان من لفظ الفعل كجل محبلا كان انتصابه على المصدرية (ودن طاعة (وهو) أى المفعول له (بما يعمل فيه متحد ✻ وقتا وفاعلا) الجملة حالية ووقتا وفاعلا نصب بنزع الخافض أى يشترط لنصب المفعول له مع كونه مصدرا قلبيا سيق للتعليل أن يتحد مع عامله فى الوقت وفى الفاعل فالشروط حينئذ خمسة كونه مصدرا فلا يجوز جئتك السمن والعسل قاله الجمهور وأجاز يونس أمّا العبيد فذو عبيد بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد

يكرمني شيء بز قدره في كل مكان بما يليق به وجعله الزجاج مفعولا له بتقدير مضاف أي من مخافة كره لاجل ثلث العبيد (قوله وأنكره سيبويه) أي أنكر القياس عليه قال لان رواية النصب خبيثة رديئة فلا يجوز التخريج عليها (قوله وكونه قلبيا) قال في التصريح لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك اه وعزا هذا الشرط السيوطي في الهمع الى بعض المتأخرين وعزاه الرضي الى بعضهم معللا بما مر ثم رده فقال ان أراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان أراد وجوب تقدمه اما وجودا أو تصورا فمسلم ولا ينفعه و ينتقض ما قاله بجواز جئتك اصلاحا لامرك وضربته تأديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير مضاف أي ارادة اصلاح وارادة تأديب قلنا نجوز أيضا جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم اكراما لك غدا بل جوز جئتك ههنا لينا الظاهر أن المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدر وأن المفعول له على ضربين ما يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فيكون من أفعال القلوب وما يتقدم على الفعل تصورا أي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا اه (قوله وأجاز الفارسي جئتك ضرب زيد) أي مع أن المصدر ليس قلبيا ولعله لا يقول باشتراط اتحاده مع العامل فاعلا أيضا حتى يجيز هذا المثال لعدم هذا الشرط أيضا فيه وربما يفهم ذلك قول الهمع شرط الاعلم والمتأخر ون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو ضربت ابني تأديبا ثم قال ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين فجوزوا اختلافهما في الوقت واختلافهما في الفاعل اه وتقدم عن الرضي رد اشتراط كونه قلبيا ﴿ بقي أن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضي فلا يصح أن يكون علة للضرب لان الشيء لا يكون علة لنفسه لا يقال يندفع هذا بتقدير ارادة لانا نقول يصير المعنى حينئذ أدبت ابني لارادة التأديب أو ضربته لارادة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى لان الباعث على الشيء ليس مجرد ارادته والظاهر عندي لمادة الاعتراض مع قرب المسافة أن يحمل التأديب على التأدب الذي هو أثر التأديب بناء على عدم اشتراط الاتحاد رفتارة فاعلا أو على ارادة التأدب الذي هو هذا الاثر بناء على الاشتراط فاحفظه (قوله

وأنكره سيبويه وكونه قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة للعلم ولا قتلا للكافر وأجاز الفارسي جئتك ضرب زيد أي لتضرب زيدا

وكونه علة فلا يجوز أحسنت اليك احسانا اليك لان الشئ لايعلل بنفسه وكونه متحدا مع المعلل

في الوقت فلا يجوز جئتك أمس
طمعا غدا في معروفك ولا
يشترط تعيين الوقت في اللفظ
بل يكفي عدم ظهور المنافاة
وفي الفاعل فلا يجوز جئتك
محبتك اياي خلافا لابن
خروف * تنبيه * قد يكون
الاتحاد في الفاعل تقديريا
كقوله تعالى يريكم البرق
خوفا وطمعا لان معنى
يريكم يجعلكم ترون اه
(وان شرط) من الشروط
المذكورة ماعدا قصد
التعليل (فقد فاجرره بالحرف)
الدال على التعليل وهو اللام
أو مايقوم مقامها وفي بعض
النسخ باللام أي أو مايقوم
مقامها اذ فقد الأول وهو كونه
مصدرا نحو والارض وضعها
للأنام والثاني وهو كونه قلبيا
نحو ولا تقتلوا أولادكم من
املاق بخلاف خشية املاق
والثالث وهو الاتحاد في الوقت
نحو قوله * فجئت وقد نضت
لنوم ثيابها * والرابع وهو
الاتحاد في الفاعل نحو
واني لتعروني لذكراك هزة
وقد انتفى الاتحادان في أقم
الصلاة لدلوك الشمس

(وليس يمتنع) جره باللام أو مايقوم مقامها (مع) وجود (الشروط) المذكورة

وكونه علة) أي كونه مفهوما العلة وماقيل من أن العلية محل الشروط فكيف
تكون شرطا ممنوع كما ذكره يس بل محل الشروط ماهية المفعول له أو نصبه
على مامر (قوله خلافا لابن خروف) فانه لم يشترط الاتحاد في الفاعل تمسكا
بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا وسيذكر الشارح جوابه وجوز ابن
الصائغ تبعة ثم وملة تعدد الوقت بل قدمنا عن الهمع أن سيبويه
والمتقدمين لم يشترطوا الاتحاد وقتا ولا الاتحاد فاعلا (قوله تقديريا) أي
باعتبار التقدير والمعنى (قوله يجعلكم ترون) أي ففاعل الرؤية التي
تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحد وهو المخاطبون وفيه أن هذا
خلاف الظاهر وأن العامل الذي تتعلق به الاحكام النحوية هو يريكم
لاترون وأنه لايظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية لانهم لايرون لاجل
الخوف والطمع بل يريهم الله لاجل أن يخافوا و يطمعوا فاستدلال ابن
خروف قوي جلي فان كان ولابد من التأويل فالاقرب أن يؤول الخوف
والطمع بالاخافة والاطماع أو يجعلا حالين من المخاطبين على اضمار ذوي
أو على التأويل باسمي فاعل (قوله ماعدا قصد التعليل) أي ماعدا كونه
علة فأطلق السبب وأراد المسبب فلا يقال قصد التعليل ليس أحد الشروط
المارة وانما استثناه لانه عند فقد التعليل لايصلح للجر بحرف التعليل
أيضا اذ لاتعليل (قوله أو مايقوم مقامها) هو الباء وفي ومن زاد الشاطبي
الكاف نحو واذكروه كما هداكم وفي شرح اللمحة لابن هشام أن حروف
السببية هذه الخمسة وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة وكي نحو
جئتك كي تكرمني وأن الكاف وحتى وكي لاتدخل على المفعول له لانها
لاتكون للتعليل الامع الفعل المقرون بالحرف المصدري اه وينبغي زيادة
على نحو ولتكبروا الله على ماهداكم (قوله وفي بعض النسخ) باللام واقتصر
عليها لانها الاصل (قوله وقد نضت) بتخفيف الضاد أي خلعت (قوله في نحو
أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل الاقامة المخاطب وفاعل الدلوك أي
الميل عن وسط السماء الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متأخر عن
زمن الدلوك وفيه مانع آخر وهو كون المصدر ليس قلبيا وفي المغني أن اللام
في لدلوك بمعنى بعد وعليه فلا تعليل أيضا فلا تكون اللام لام التعليل (قوله

(كزهد اتقع وقل أن نعهما) أى اللام (المجرد) من ال والاضافة كهذا

المثال حتى قال الجزولى انه ممنوع والحق جوازه ومنه قوله من أمكم لرغبة فيكم جبر ❊ (والعكس فى مصحوب ال) وهو أن جره باللام كثير ونصبه قليل (وأنشدوا) شاهد الجواز قول الراجز

(لا أقعد الجبن عن الهيجاء
ولو توالت زمر الاعداء)

❊ تنبيهان ❊ الاول انهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الامران على السواء نحو جئتك ابتغاء الخير ولابتغاء الخير ❊ الثانى افهم أيضا جواز تقديم المفعول له على عامله منصوبا كان أو مجرورا كزهدا ذا اتقع ولزهد ذا اتقع

❊ خاتمة ❊ اذا دخلت ال على المفعول له أو أضيف الى معرفة تعرف بأل أو بالاضافة خلافا للرياشى والجرمى والمبرد فى قولهم انه لا يكون الا نكرة وان أل فيه زائدة واضافته غير محضة

(المفعول فيه وهو المسمى ظرفا) وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزما له فى الواقع اذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ولان العامل يصل اليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه (الظرف) لغة الوعاء واصطلاحا (وقت أو مكان) أى اسم وقت أو اسم مكان والثانى

كزهدا اتقع) فيه تقديم معمول الخبر الفعلى وهو جائز عند الجمهور كما مر (قوله أى اللام) فيه أن النسخة التى شرح عليها بالحرف وحينئذ فكان المناسب أن يقول أى الحرف وتأنيث الضمير حينئذ باعتبار الكلمة (قوله أفهم كلامه أن المضاف الخ) وجهه انه لم يذكر فيه قلة ولا كثرة كما فعل فى قسيميه فدل على استواء الامرين فيه (قوله منصوبا كان أو مجرورا) أما افهامه جواز تقديم المجرور فظاهر وأما افهامه جواز تقديم المنصوب فلعله بطريق القايسة

❊ (المفعول فيه وهو المسمى ظرفا) ❊

أى عند البصريين واعترضهم الكوفيون بأن الظرف الوعاء المتناهى الاقطار وليس اسم الزمان والمكان كذلك أفاده المصرح وأجيب بأنهم تجوزوا فى ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحة فى الاصطلاح قال المصرح وسماه الفراء محلا والكسائى وأصحابه صفة اه ولعله باعتبار الكينونة فيه (قوله بكونه) أى المفعول المطلق أى معناه مستلزما له أى الظرف أى معناه فى الواقع أى فى نفس الامر وان لم يستلزم نفس المفعول المطلق نفس الظرف فى الاصطلاح (قوله لا بواسطة حرف ملفوظ) أى ولا مقدر بل بواسطة نزع الخافض والتقييد بالملفوظ ليفهم من مقابلة المفعول معه أن الفعل يتعدى الى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ اذ لو أسقط القيد لصدق قوله بخلافه بان الفعل يتعدى الى المفعول معه بواسطة حرف مقدر هذا وقال الرضى لم يصل اليه بنفسه بل بواسطة حرف مقدر أى كما يصل الى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ (قوله بخلافه) فانه يصل اليه العامل بواسطة الواو (قوله وقت) أى ولو متخيلا كما فى أمس قبل اليوم فان التقدير أمس فى زمان قبل اليوم ومعلوم أن الزمان ليس فى زمان فيكون أمس فى زمان مجرد تخيل وكما فى انه قبل العالم فان من العالم الزمان فوجوده تعالى فى زمان قبل العالم الذى منه الزمان مجرد تخيل فتأمل (قوله اى اسم وقت أو اسم مكان) قدر ذلك لان المفعول فيه من صفات الالفاظ والمراد لفظ يدل على أحدهما ولو بالتأويل فيدخل ما عرفت دلالته على أحدهما أو جرى مجراه فالاول نحو سرت عشرين يوما والثانى قرسخا

والثانى نحو أحقا أنك ذاهب كما فى التوضيح ودخل فى التعريف ماستعمل تارة زمانا وتارة مكانا نحو أى وكل فانهما بحسب مايضافان اليه لان المعنى أن الظرف لايخرج عنهما الا أنه اما الزمان دائما واما المكان دائما قاله يس وخرج ماضمن معنى فى باطراد وليس واحدا منهما نحو وترغبون أن تنكحوهن أى فى أن تنكحوهن على أحد التقديرين فان النكاح ليس اسم زمان ولا مكان أفاده الشيخ خالد قال البهوتى وأقره الاسقاطى وشيخنا والبعض وقد يقال حيث ضمن هذا معنى فى باطراد ينبغى أن يجعل ظرفا لانه مكان اعتبارى وأنا أقول معنى كونه باطراد كما قاله شيخنا والبعض وغيرهما وسيأتى أن يتعدى اليه سائر الافعال والاطراد فى نحو وترغبون أن تنكحوهن ليس بهذا المعنى وحينئذ يكون خارجا بقيد الاطراد بمعناه المذكور فلا يتم كلام الشيخ خالد ولا كلام البهوتى فتدبر (قوله ضمنا معنى فى) هو الظرفية ومعنى تضمنه معناها اشارته اليه لكونه فى قوة تقديرها وان لم يصح التصريح بها فى الظروف التى لا تتصرف كعند (قوله باطراد) بأن يتعدى اليه سائر الافعال وأورد عليه أنه يخرج لاسماء المقادير فانها انما تنصبها أفعال السير وماصيغ من الفعل فانه انما ينصبه ما اجتمع معه فى مادته كما يأتى وأجيب بأنهما مستثنيان من شرط الاطراد بدليل ماسيأتى (قوله لانهما مذكوران للواقع) أى حالة كونهما ظرفين للواقع فيهما (قوله من نحو يخافون يوما) اذ المراد أنهم يخافون نفس اليوم لا أن الخوف واقع فيه (قوله ونحو الله أعلم الخ) اذ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا أن العلم واقع فيه (قوله فانتصابهما على المفعول به) أورد عليه أن فى جعل حيث مفعولا به ضربا من التصرف وفى التسهيل ان تصرفها نادر وحينئذ فلا ينبغى حمل التنزيل عليه ولذا قال الدمامينى لو قيل ان المعنى يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد ولم يكن فيه اخراج حيث عن الظرفية (قوله وناصب حيث) أى محلا (قوله لا ينصب المفعول به) لا يقال مالا يعمل لا يفسر عاملا لانا نقول ذاك خاص بباب الاشتغال كما مر (قوله اجماعا) نوقش بوجود القول بعمل اسم التفضيل فى المفعول به فقد قال المصرح قال الموضح فى الحواشى قال محمد بن مسعود فى كتابه البديع غلط من

(ضمنا) معنى (فى) دون لفظها (باطراد كهنا امكث أزمنا) فهنا اسم مكان وأزمنا اسم زمان وهما مضمنان معنى فى لانهما مذكوران للواقع فيهما وهو المكث والاحتراز بقيد ضمنا فى من نحو يخافون يوما ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته فانهما ليسا على معنى فى فانتصابهما على المفعول به وناصب حيث يعلم محذوفا لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وبمعنى فى دون لفظها

قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله
تعالى وهو أهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا كما في زيد أحسن
وجها وقول العباس بن مرداس * وأضرب منا بالسيوف القوانسا * اه
وقال أبو حيان في الارتشاف قال محمد بن مسعود أعمل التفضيل نصب
المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله اه وأجيب
بأنه لم يلتفت اليه لشدة ضعفه وفيه نظر (قوله من نحو سرت في يوم الجمعة) قال
هذا التركيب متضمن لفظ في بمعنى أنه مشتمل على لفظها أو مصرح بلفظها
فيه هذا هو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الاشموني في رده على
ابن الناظم كما سيأتي ايضاحه (قوله فلا يقال نمت البيت) قال ابن قاسم كما
لا يقال ذلك لا يقال نمت فرسخا ولا قرأت مكانا فالفرق اه ويظهر لي
في الفرق أن الافعال الداخلة على نحو الفرسخ والمكان كثيرة فنزل كثرتها
منزلة الاطراد بخلاف الافعال الداخلة على نحو البيت والمسجد فانها قليلة
دخل وسكن ونزل كما قاله الرضي (قوله بعد التوسع الخ) أي فهو مفعول به
مجازا كما في تمرون الديار (قوله وأن نحو دخل متعد بنفسه) أي يتعدى بنفسه
من غير توسع باسقاط الجار لانه يتعدى كذلك مرة وبالحرف أخرى وكثرة
الامرين فيه تدل على أصالتهما (قوله وعلى هذين لا يحتاج الى قيد المراد)
بل لا يصح على رأى الشلوبين لانه داخل في الظرف حقيقة غاية الامر أنه
من المبهم تنزيلا واعلم يحتاج اليه على رأى الاخفش لخروج نحو دخلت
البيت بقولنا متضمن معنى في (قوله وعلى الاول) أي كونه مفعولا به بعد التوسع
يحتاج اليه لانه مع كونه غير ظرف متضمن معنى في بمعنى أنه مشير الى معنى
في لكونه في قوة تقديرها كما مر خلافا لشارح ابن الناظم في دعواه عدم
الاحتياج اليه على الاول أيضا لخروجه بقوله متضمنا معنى في لانه عليه
متضمن لفظ في بناء منه على أن المراد بالتضمن اللفظي ما هو أعم من أن يكون
لفظها في التركيب أو ملاحظا فيه بأن كان موجودا ثم حذف وقد علمت أن
المتبادر من التضمن اللفظي كون التركيب مشتملا على لفظها كما درج عليه
الشارح الاشموني فقيد بالمراد يحتاج اليه على القول الاول فرد البعض
تبعا لغيره على الشارح وجعله الحق مع ابن الناظم ناشئ عن عدم التدبر

قوله وهو أهدى الخ التلاوة
هو أهدى بدون واو اه
من نحو سرت في يوم الجمعة
وجلست في مكانك فانه
لا يسمى ظرفا في الاصطلاح
على الارجح وبالمراد من
نحو دخلت البيت وسكنت
الدار ما انتصب بالواقع فيه
وهو اسم مكان مختص فانه
غير ظرف اذ لا يطرد نصبه مع
سائر الافعال فلا يقال نمت
البيت ولا قرأت الدار وانتصابه
على المفعول به بعد التوسع
باسقاط الخافض هذا
مذهب الفارسي والناظم
ونسبه لسيبويه وقيل منصوب
على المفعول به حقيقة وأن
نحو دخل متعد بنفسه وهو
مذهب الاخفش وقيل على
الظرفية تشبيها له بالمبهم
ونسبه الشلوبين الى الجمهور
وعلى هذين لا يحتاج الى قيد
بالمراد وعلى الاول يحتاج
اليه خلافا للشارح
* تنبيهان * الاول تضمن
الاسم معنى الحرف على
نوعين الاول يقتضي البناء

(قوله

(قوله أن يخالف الاسم الحرف على معناه) أى حالة كونه دالا على معناه بأن يصير الاسم مؤديا معنى الحرف بجوهره وقوله غير منظور اليه أى غير ملاحظ فى نظم الكلام (قوله وهو أن يكون الحرف منظورا اليه) أى ملاحظا فى نظم الكلام أى فلم يؤد الاسم معنى الحرف بل يشير اليه فقط ومعناه باق فيه يؤديه هو محذوفا (قوله بناء على أن أو على بابها الخ) فيه لف ونشر مرتب وفيه أن أو اذا كانت على بابها فهى للتنويع لا للشك فتجب فيها المطابقة فالالف للتثنية مطلقا (قوله وهو الاظهر) أى المتبادر الى الذهن لان الاصل بقاء أو على حالها (قوله بالواقع فيه) أى فى جميعه ان استغرقه الواقع فيه أو فى بعضه ان لم يستغرقه فالاول نحو صمت يوم الجمعة والثانى نحو صمت رمضان وفى عبارة المصنف تسمح سينبه عليه الشارح (فائدة) قال الدماميني الزمان أربعة أقسام مختص معدود كرمضان والمحرم والصيف والشتاء فيقع جوابا لكم ولمتى ولا معدود ولا مختص فلا يقع جوابا لواحد منهما كحين ووقت ومعدود غير مختص فيقع جوابا لكم فقط نحو يومين وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول ومختص غير معدود فيقع جوابا لمتى فقط نحو يوم الخميس وشهر المضاف الى أحد اسماء الشهور كشهر رمضان وشهر ربيع الاول فالذى يصلح جوابا لكم فقط أو لهما ولمتى معرفة كان أو نكرة يستغرقه الحدث الذى تضمنه ناصبه ان لم يكن الحدث مختصا ببعض أجزاء ذلك الزمان فاذا قيل كم سرت فقلت شهرا وجب أن يقع السير فى جميع الشهر ليله ونهاره الا أن يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت فى جوابه المحرم مثلا فان كان حدث الناصب مختصا ببعض أجزاء الزمان استغرق جميع ذلك البعض كما اذا قلت شهرا فى جواب كم صمت أو كم سريت فالاول يعم جميع أيامه دون لياليه والثانى بالعكس وكذا الابد والدهر والليل والنهار مقرونة بأل واما ابدا فلاستغراق ما يستقبل لا لاستغراق جميع الازمنة تقول صام زيد الابد فيشمل كل زمن من أزمنة عمره القابلة للصوم الى حين وفاته ولا تقول صام أبدا وتقول لا صوم أبدا وما سوى ذلك جاز فيه التعميم والتبعيض كاليوم والليلة وأسماء أيام الاسبوع وأسماء الشهور مضافا اليها لفظ شهر كشهر رمضان بخلاف صورة

وهو أن يخالف الاسم الحرف على معناه و يطرح غير منظور اليه كما سبق فى تضمن متى معنى الهمزة وان الشرطية والثانى لا يقتضى البناء وهو أن يكون الحرف منظورا اليه لكون الاصل فى الوضع ظهوره وهذا الباب من هذا الثانى * الثانى الالف فى ضمنا يجوز أن تكون للاطلاق وأن تكون ضمير التثنية بناء على أن أو على بابها وهو الاظهر أو بمعنى الواو وهو الاحسن لان كل واحد منهما ظرف لا احدهما انتهى (فانصبه بالواقع فيه)

عدم اضافته اليها كاس و وجه ذلك كما قاله الصبان أن أسماء الشهور
كالمحرم وصفر من المعدود فكل منها اسم للثلاثين يوما فمعنى سرت المحرم سرت
ثلاثين يوما فيصلح جوابا للكم وكذا لفظ شهر يدون اضافته الى اسم شهر من
الشهور وأما شهر المحرم فمعناه وقت المحرم فخرج لفظ شهر باضافته عن
كونه معدودا اسما لثلاثين يوما لان الشئ لا يضاف الى نفسه وصار شهر
المحرم بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف في ذلك الا الزجاج فذهب الى أن المحرم
كشهر المحرم يجوز كون الحدث في جميعه وفي بعضه ومقتضى ماذكر جواز
اضافة لفظ شهر الى جميع أسماء الشهور وهو قول أكثر النحويين وقيل
يختص ذلك بربيع الاول وربيع الثاني ورمضان اه باختصار وفي
الهمع أن ما صلح جوابا للكم أو متى يكون الفعل في جميعه تعميما أو تقسيطا
فاذا قلت سرت يومين فالسير واقع في كل منهما من أوله الى آخره وقد يكون
في بعض كل ولا يجوز أن يكون في أحدهما فقط وكذا يحتمل الامرين
قولك سرت المحرم ثم نقل عن ابن السراج أنه انكر ورود جواب كم معرفة
(قوله من فعل وشبهه) من مصدر أو وصفة ولو تأويلا نحو أنا زيد عند الشدائد
وأنا عمرو يوم القتال فعند منصوب بزيد و يوم منصوب بعمرو لانهما
في تأويل المشهور أو المعروف قاله ابو حيان (قوله مظهرا كان) أي ان كان
مظهرا فحذف حرف الشرط لدلالة المقابلة والجواب لدلالة قوله فانصبه
عليه ويحتمل أن كان زائدة ومظهرا حال والاول أنسب بقوله أو والا الخ
(قوله مقدرا) حال مؤكدة (قوله نحو يوم الجمعة لمن قال متى الخ) الفرق بين
متى وكم أن متى يطلب بها تعيين الزمان خاصة وكم يطلب بها تعيين المعدود
زمانا أو مكانا أو غيرهما فهي أعم منها وقوعا (قوله فيما اذا وقع خبرا الخ)
قال في التصريح لا يقع الظرف المقطوع عن الاضافة المبني على الضم صفة
ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل أمام ولا جاء الذي أمام ولا
رأيت الهلال أمام ولا زيد أمام لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء
والوقوع موقع شئ آخر اه قال يس محل المنع اذا لم يعلم المضاف اليه لعدم
الفائدة حينئذ (قوله نحو يوم الجمعة سرت فيه) لم يقل سرته لان ضمير الظرف
لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي قاله المصرح وسيأتي عن الشاطبي أنه

من فعل وشبهه (مظهرا كان)
الواقع فيه نحو جلست يوم
الجمعة امامك وأنا سائر غدا
خلف الركب (والا) أي
وان لم يكن ظاهرا بل كان
محذوفا من اللفظ جوازا
أو وجوبا (فانوه مقدرا)
فالجواز نحو يوم الجمعة لمن
قال متى قدمت وفرسخين لمن
قال كم سرت والوجوب فيما
اذا وقع خبرا نحو زيد عندك
أو صلة نحو رأيت الذي معك
أو حالا نحو رأيت الهلال
بين السحاب أو صفة نحو
رأيت طائرا فوق غصن أو
مشتغلا عنه نحو يوم الجمعة
سرت فيه أو مسموعا بالحذف
لا غير

اشتريت يوم الجمعة وبعت يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا بأس ولو استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال لالتبس بالمفعول به ومنها أن ظرف الزمان المبهم والمختص كثير في الاستعمال فحسن فيه الحذف لكثرته وظرف المكان انما كثرته في الاستعمال المبهم دون المختص فأجرى المبهم لكثرته مجرى ظرف الزمان وبقي ما لم يكثر في الاستعمال على أصله (قوله هنا) أي في ظرف المكان بخلافه في ظرف الزمان كما مر (قوله ماله صورة) أي هيئة وشكل يدرك بالحس الظاهر وحدود أي نهايات من جهاته محصورة أي مضبوطة (قوله نحو الجهات الست) أي أسماؤها وانما كانت مبهمة لعدم لزومها مسمى مخصوصه لانها أمور اعتبارية أي باعتبار الكائن في المكان فقد يكون خلفك أماما لغيرك وقد تتحول فينعكس الأمر ولانه ليس لها أمد معلوم فخلفك مثلا اسم لما وراء ظهرك الى آخر الدنيا كذا في التصريح (قوله وما أشبهها في الشياع كناحية الخ) ما مبتدأ وكناحية خبر والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات وما أفاده كلامه من صحة نصب ناحية ومكان وجانب ونحوها كجهة ووجه هو ما يفيده كلام الهمع ونقل المفيد عن الرضي أنه قال يستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وخارج الدار وداخلها وجوف البيت فلا ينتصب شيء منها على الظرفية بل يجب التصريح معها بالحرف اه قال المفيد ومنه ظاهر وباطن ولذا يلحن من يقول ظاهر باب الفتوح اه والذي في الدماميني نقلا عن المصنف عدم صحة نصب نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف قال لانه فهم اختصاصا اذ لا تصلح لكل بقعة اه وهو يؤيد كلام الشارح فتدبر (قوله ونحو المقادير) جعلها من المبهم أحد مذاهب للنحاة والثاني أنها من المختص لان الميل مثلا مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي والثالث وصححه أبو حيان انها شبيهة بالمبهم من حيث انها ليست شيئا معينا في الواقع فان الميل مثلا يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما وسيذكر الشارح هذه المذاهب الثلاثة على ما في بعض النسخ وظاهر اعادة الشارح لفظ نحو قبل المقادير أن لها نحوا غير الجهات وما أشبهها وما صيغ من الفعل العامل فيه فلينظر ما هو وكلام

هنا بالمختص ماله صورة وحدود محصورة نحو الدار والمسجد والبلد والمبهم ما ليس كذلك (نحو الجهات) الست وهي أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت وما أشبهها في الشياع كناحية ومكان وجانب (و) نحو (المقادير)

كفرسخ وبريد وغلوة تقول جلست أمامك وناحية المسجد وسرت فرسخا (و) الثانية (ماصيغ من) مادة (الفعل) العامل فيه (كرمى من) مادة (رمى) تقول رميت مرمى زيد وذهبت مذهب عمرو وقعدت مقعد بكر ومنه وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع (وشرط كون ذا) المصوغ من مادة الفعل (مقيسا أن يقع) ظرفا لما في أصله معه اجتمع) أى لما اجتمع معه فى أصل مادته كامثل وأما قولهم

المصنف يكفى فى صدقه وجود نحو بعض الاشياء التى ذكرها (قوله كفرسخ الخ) الفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ والغلوة بفتح الغين المعجمة مائة باع والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات فهو ألف باع نقله شيخنا عن الشارح وفسر جماعة الغلوة بمقدار رمية السهم (قوله والثانية ماصيغ) أى أن يكون اسم المكان ظرفا صيغ فتناسب الحالتان وجرى الشارح فى حل النظم على خلاف مايتبادر منه من كون ماصيغ معطوفا على الجواب فيكون من المبهم لان الظاهر من كلامه فى شرح الكافية ونص عليه غيره أنه من المختص كما سيأتى وعليه فماصيغ معطوف على مبهما والتقدير الا فى حال كونه مبهما أو مصوغا من الفعل (قوله من مادة الفعل) أى حروفه قال سم ثم ايدل على أن المراد من مادة الفعل لا من نفسه قوله الآتى لما فى أصله معه اجتمع اه وانما قدر لفظ مادة دون مصدر كما قدره غيره ليجرى على القولين فيما اشتق منه غير الفعل والمصدر هل هو الفعل أو المصدر (قوله الفعل العامل فيه) جعل الشارح أل فى الفعل للعهد والمعهود الفعل العامل فيه و يلزم على ذلك ضياع الشرط الذى ذكره المصنف بعد اذ يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه معه فى المادة ثم الفعل ليس بقيد اذ العامل فيه قد يكون وصفا نحو أنا جالس مجلس زيد أو مصدرا نحو أعجبنى جلوسك مجلس زيد (قوله تقول رميت الخ) قال شيخنا والبعض عدد الامثلة اشارة الى أنه لا فرق فى المصوغ المذكور بين الصحيح والمعتل والمفرد والجمع وهو لا ينهض حكمة لتعداده مثال المفرد الصحيح (قوله ظرفا) هذا زائد على المقصود واشتراطه وهو الاجتماع فى المادة وانما اتى به ليعلق به قوله لما فى أصله الخ وانما كان زائدا لان الظرفية مفهومة من اسم الاشارة الراجع الى ماصيغ الواقع على الظرف المصوغ بقرينة المقام وبهذا يعلم ما فى كلام البعض (قوله فى أصل مادته) الاضافة للبيان فالاصل فى المتن بمعنى المادة لا المصدر حتى يرد عليه نحو مررت بجلوسك مجلس زيد لانه ظرف لأصله لا لما اجتمع معه فى أصله وانما لم يكتف فى نصب هذا النوع على الظرفية بالتوافق المعنوى كما كتفى به فى المفعول المطلق نحو قعدت جلوسا لكون نصبه على الظرفية مخالفا للقياس لكونه مختصا فلم

هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا وعمرو مني مقعد القابلة ومعقد الازار ونحوه فشاذ اذ التقدير هو مني مستقر في مزجر الكلب فعامله الاستقرار وليس مما اجتمع معه في أصله ولو أعمل في المزجر زجر وفي المناط ناط وفي المقعد قعد لم يكن شاذا * تنبيهان * الاول ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه من المختص وهو ما نص عليه غيره وأما النوع الذي قبله فظاهر كلام الفارسي أنه من المبهم كما هو ظاهر كلام الناظم وصححه بعضهم وقال الشلوبين ليس داخلا تحت المبهم وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم لا مبهم * الثاني انما استأثرت اسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ويدل على المكان بالالتزام فقط

يتجاوزه السماع بخلاف نحو قعدت خلوساقاله في المغنى (قوله هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا) جعل الدماميني من متعلقة بمضاف محذوف تقديره في هذين المثالين بعد مني وفي المثال الآتي قربه مني وهو لا يناسب ما هو فرض الكلام من كون مزجر وأخواته ظرفا والمناسب له ما في التصريح من أن من والظرف متعلقان باستقرار محذوف خبر عن هو أي هو مستقر مني في مزجر الكلب ومناط الثريا أي في مكان بعيد كبعد مزجر الكلب من زاجره وكبعد مناط الثريا أي مكان نوطها وتعلقها من الشخص والاول ذم والثاني مدح كما قاله الدماميني (قوله وعمرو مني مقعد القابلة ومعقد الازار) أي في مكان قريب كقرب مكان القابلة أي المولدة من الوالدة وكقرب محل عقد الازار من عاقده (قوله ولو أعمل الخ) أي بأن تقرأ بعد المجرور زجر بالبناء للمفعول وناط وقعد ويظهر على هذا أن من بمعنى الى وأن خبر هو الفعل المقدر أي هو بالنسبة الى زجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا الخ بل جعل من بمعنى الى محتاج اليه على غير هذا الاحتمال أيضا فيما يظهر وأما قول المصرح للمعنى على هذا هو مستقر مني قعد مقعد القابلة وزجر الخ فلا يظهر فتأمل (قوله ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم) لان المتبادر أن ما صيغ من الفعل معطوف على الجهات فيكون من أنواع المبهم وقد يوجه ظاهر النظم بأنه أراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما مر وحينئذ لان مجلس زيد مثلا وان تعين بالاضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وعدم كونه محدودا أفاده سم قال شيخنا والذي في غالب النسخ تنبيه انما استأثرت الخ واسقاط التنبيه الاول (قوله النوع الذي قبله) وهو المقادير (قوله ليس داخلا تحت المبهم) أي لاختصاصه بقدر معلوم (قوله أنه شبيه بالمبهم) أي من حيث انه ليس شيئا معينا في الواقع فان الميل مثلا يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكما كما مر ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما مر ولاحتمال كلام المصنف هذا قال الشارح فيما تقدم كما هو ظاهر كلام الناظم ولم يقل كما هو صريح كلام الناظم (قوله بصيغته) أي بهيئته الموضوعة له مطابقة وقوله وبالالتزام أي لانه يدل على الحدث بمادته الموضوعة له مطابقة

والحدث

والحدث يستلزم الزمان فقد دل على الزمان ثانيا بواسطة دلالته على الحدث بخلاف المكان فانه يدل عليه التزاما بواسطة دلالته على الحدث فقط (قوله فلم يتعد) أى بنفسه (قوله فى الجملة) أى من بعض الوجوه وهو الالتزام لانه لا بد لحدث الفعل من مكان ما (قوله والى المختص) هذا اجرى منه على ما جرى عليه أولا فى حل النظم من أن ما صيغ من الفعل من المختص كما سلف (قوله لقوة الدلالة عليه حينئذ) لدلالة الفعل بالالتزام على مكان حدثه والظرف المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فقويت دلالة الفعل على مدلول الظرف بدلالة الظرف عليه ثانيا (قوله حينئذ) أى حين اذ صيغ من مادة العامل (قوله وغير ظرف) أى مما لا يشبه الظرف بدليل قوله وغير ذى التصرف الخ (قوله فذاك ذو تصرّف) أى ظرف ذو تصرف أى يسمى بذلك حالة كونه ظرفا لا مطلقا بدليل ما سبق وكذا يقال فيما بعد واعلم أن من المتصرف ما هو كثير التصرف كيوم وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما هو متوسطه كغير الاربعة الاخيرة وغير فوق وتحت من أسماء الجهات بخلاف فوق وتحت فلا يستعملان غير ظرفين أصلا كما فى التسهيل قال الدماميني وأجاز بعض النحويين فيهما التصرف فى نحو فوقك رأسك وتحتك رجلاك برفعهما بخلاف ما فوق الرأس نحو فوقك قلنسوتك وما تحت الرجل نحو تحتك نعلاك تفرقة بينهما والذى حكاه الاخفش عن العرب فى فوقك رأسك وتحتك رجلاك هو النصب لكن وقع لبعض رواة البخارى وفوقه عرش الرحمن برفع فوق و يتوقد تحته نارا برفع تحت واغا يخرجان على التصرف فتأمله اه ببعض اختصار و بين مجرّدة من التركيب وما والالف وما هو نادره كالآن وحيث ودون لا بمعنى ردىء ووسط بسكون السين فتصرّف الاوّل كقوله عليه الصلاة والسلام حين سمع وجبة أى سقطة هذا حجر رمى به فى النار منذ سبعين خريفا فهو يهوى فى النار الآن حين انتهى فالآن مبتدأ خبره حين انتهى وتصرّف الثانى كقول الشاعر * لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم * وتصرف الثالث كقوله

ألم تريا أنى حميت حقيقتى * وباشرت حد الموت والموت دونها

فلم يتعد الى كل أسمائه بل يتعدى الى المبهم منها الا فى الفعل دلالة عليه فى الجملة والى المختص الذى صيغ من مادة العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ انتهى (وما يرى) من أسماء الزمان أو المكان (ظرفا) تارة (وغير ظرف) أخرى (فذاك ذو تصرف فى العرف) النحوى كيوم ومكان تقول سرت يوم الجمعة وجلست مكانك فهما ظرفان وتقول اليوم مبارك ومكانك طاهر وأعجبنى اليوم ومكانك وشهدت يوم الجمل وأحببت مكان زيد فهما فى ذلك غير ظرفين لوقوع كل منهما

برفع دون وتصرف الرابع كقوله

وسطه كاليراع أو سرج المجدل طورا يخبو وطورا ينير

برفع وسط على الابتداء ويروى بالنصب على الظرفية خبرا مقدما والكاف مبتدأ أما وسط بتحريك السين فظرف كثير التصرف ولهذا اذا صرح بفتح السين كانقله الصفار عن العرب وقال الفراء اذا حسنت فى موضع بين كان ظرفا نحو قعدت وسط القوم وان لم يحسن كان اسما نحو احتجم وسط رأسه ويجوز فى كل منهما التسكين والتحريك لكن السكون أحسن فى الظرف والتحريك أحسن فى الاسم وقال ثعلب يقال وسط بالسكون فى متفرق الاجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتحريك فى غير متفرقها نحو وسط الرأس وقال جماعة الساكن ظرف والمتحرك اسم لا ظرف تقول جلست وسط الدار أى فى داخلها وضربت وسطه أى منتصفه كذا فى الهمع والدماميني (قوله فى الاول) أى المقول الاول المشتمل على مثالى الزمان والمكان وكذا يقال فيما بعده قاله سم (قوله وكذا ما أشبهها) أى الأمثلة السابقة وفى نسخ بضمير التثنية أى اليوم والمكان (قوله أو شبهها) معطوف على محذوف كما أشار اليه الشارح أى أو لازم ظرفية أو شبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية فى النظم لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية ان جعلت أو تنويعية أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحد الامرين الدائر فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها ان جعلت أو للاحد الدائر واللزوم منصبا على الاحد الدائر (قوله وهو اللازم للظرفية) أى الحقيقية والمجازية بدليل تقسيمه الى النوعين بعده (قوله كقط) ظرف يستغرق ما مضى من الزمان وعوض ظرف يستغرق ما يستقبل منه ولا يستعملان الا بعد نفى أو شبهه والافصح فى قط فتح القاف وتشديد الطاء مضمومة واشتقاقها من قططته أى قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمرى وبنيت لتضمنها معنى من والى اذ المعنى من يوم خلقت الى الآن وعلى حركة لئلا يلتقى ساكنان وكانت ضمة تشبيها بالغايات وقد يكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه فى الضم وقد تخفف مع ضمها او اسكانها وعوض معرب ان أضيف نحو لا أفعله عوض العائضين مبنى ان لم

يضف

فى الاول مبتدأ وفى الثانى فاعلا وفى الثالث مفعولا به وكذا ما أشبهها (وغيرذى التصرف) منهما هو (الذى لزم ظرفية أو شبهها من الكلام) أى غير المتصرف وهو اللازم للظرفية على نوعين ما لا يخرج عنها أصلا كقط وعوض تقول ما فعلته قط ولا أفعله عوض وما يخرج عنها الى شبهها

يضم على نية أو الكسر أو الفتح وحكى الزمخشري فيه كالمضي مده جزء جاء مرضه آخر آمادنى اه (قوله وهو الجر بالحرف) أى من فقط لمكسرة زيادتها فى الظروف فتزيده تشبيهاً خبراً على ما لا ينصرف وجرى على وحتى وأى إلى مع عدم تصرفه شاذ قياساً (قوله نحو قبل وبعد الخ) سيأتى الكلام على قبل وبعد وتم مع أوقات ومع لدى وحيث وإذا وإذ وذا ومع فى باب الاضافة وعلى منذ ومذ فى باب حروف الجر وعلى معرفى باب ما لا ينصرف (قوله مع أن من تدخل عليهن) قال الرضى ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى فى نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وأما جئت من عندك وهب لى من لدنك فلابتداء الغاية اه وفى التصريح عن الناظم أن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة (قوله لان الظرف والجار والمجرور الخ) لا يخفى أن التعليل ينتج أعم من المدعى الذى هو جعل شبه الظرفية الجر بمن خاصة فكان الأولى التعليل بما قلناه آنفاً (قوله ثم الظرف المتصرف منه منصرف الخ) أى ومنه مبنى على السكون كاذ عند اضافة اسم زمان اليها نحو بعد اذ هديتنا أو على غيره كأمس عند الحجازيين (قوله وهو غدوة وبكرة) الأولى من طلوع الفجر الى طلوع الشمس والثانية من طلوع الشمس الى الضحوة (قوله علمين لهذين الوقتين) أى علمى جنسين بمعنى أن الواضع وضعهما علمى جنسين لهذين الوقتين أعم من أن يكونا من يوم بعينه أولا وهذا معنى قوله قصد بهما التعيين أولم يقصد كما وضع لفظ أسامة علماً للحقيقة الأسدية أعم من أن يقصد به واحد بعينه أولا فالتعيين الذى قصده هو التعيين الشخصى لا النوعى اذ هو لا ينفك فلا اعتراض بأن عدم قصد التعيين يصيرهما نكرتين منصرفتين ويؤيد ما ذكرناه قول الدماميني كما يقال عند قصد التعميم أسامة شر السباع وعند التعيين هذا أسامة فاحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لأسيرن الليلة الى غدوة أو بكرة قال وقد يخلوان من العلمية فيتصرفان ومنه وآتهم رزقهم فيها بكرة وعشياً وحكى الخليل جئتك اليوم غدوة وجئتنى أمس بكرة والتعيين فى هذا لا يقتضى العلمية حتى يمنع الصرف لأن التعيين أعم

وهو الجر بالحرف نحو قبل وبعد ولدن وعند فيقضى عليهن بعدم التصرف مع أن من تدخل عليهن اذ لم يخرجن عن الظرفية الا الى ما يشبهها لان الظرف والجار والمجرور يستويان فى التعلق بالاستقرار والوقوع خبراً وصلة وحالا وصفة ثم الظرف المتصرف منه منصرف نحو يوم وشهر وحول ومنه غير متصرف وهو غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين قصد بهما التعيين أولم يقصد قال فى شرح التسهيل ولا ثالث لهما لكن زاد فى شرح الجمل لابن عصفور ضحوة فقال انها لا تتصرف للتأنيث

من العلمية فلا يلزم من استعمالهما في يوم معين أن يكونا علمين لجواز أن
يشار بهما الى معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الأجناس النكرات
بحسب الوضع كما تقول رأيت رجلا وأنت تريد شخصا معينا فيحمل على
ما أردته من المعين ولا يكون علما اه ببعض اختصار وقال في الهمع وزعم
بعضهم أن غدوة في الآية اعتبرت لمناسبة عشيا اه (قوله والتعريف)
أي بالعلمية الجنسية (قوله والظرف غير المتصرف منه متصرف وغير
متصرف) أي ومنه مبني على السكون كعوض أو على غيره كمذ ومركب
من أسماء الزمان أو المكان كصباح صباح ويوم يوم وصباح مساء فإن قصد
التركيب وأضيف أحدهما الى الآخر أو عطف عليه أعرب وتصرف
والمعنى مع التركيب والاضافة والعطف واحد في الجميع عند الجمهور أي
كل صباح وكل يوم وكل صباح ومساء وخالف الحريري في صباح مساء ففرق
فيه بان المعنى مع الاضافة أنه يأتي في الصباح وحده كما تختص الضرب في
قولك ضربت غلام زيد بالغلام وحده دون زيد بخلافه مع التركيب والعطف
وكبين بين فإن قصد التركيب أعرب وتصرف ومنه مودة بينكم لقد تقطع
بينكم ومن قرأه منصوبا فمرفوع المحل حملا له على أغلب أحواله وهو
كونه ظرفا منصوبا كما قيل بذلك في ومنا دون ذلك وقيل غير ذلك ومن غير
المتصرف بالتاء عند غير خثعم ذا وذات مضافين الى زمان فيلتزمون نصبهما
على الظرفية نحو لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة أي وقتا ذا
صباح ووقتا ذا مساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة أي وقتا صاحب هذا
الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم وأما خثعم فيجردونهما عن الظرفية كما
حكاه عنهم سيبويه فيقولون سير عليه ذو يوم وذات يوم بالرفع وإنما منع غيرهم
تصرفهما لقلة إضافة المسمى الى الاسم واستقباح كل العرب تصرف
صفات الأزمان القائمة مقامها وصوابها اذا لم توصف فيقبح عند الجميع
سير عليه طويل أي زمن طويل دون سير عليه طويل من الدهر ومن غير
المتصرف بالتاء أيضا حوال وحوالى وحول وحولى وأحوال وأحوالى
وليس المراد حقيقة التثنية والجمع ومنه بدل بمعنى مكان لا بمعنى بديل نحو
خذ هذا بدل هذا أي مكانه أما بمعنى بديل فاسم متصرف لا ظرف ومنه مكان

(قوله غدوة صوابه بكرة اه)

(والتعريف والظرف غير المتصرف منه متصرف وغير متصرف)

بمعنى

فالمنصرف نحو سحر وليل ونهار وعشاء وعتمة ومساء وعشية غير مقصود بها كلها التعيين وغير المنصرف نحو سحر مقصودا به التعيين ومن العرب من لا يصرف عشية في التعيين (وقد ينوب عن ظرف) (مكان مصدر) فينتصب انتصابه نحو جلست قرب زيد أي مكان قربه ولا يقاس على ذلك لقلته فلا يقال آتيك جلوس زيد تريد مكان جلوسه (وذاك في ظرف الزمان يكثر) فيقاس عليه وشرطه افهام تعيين وقت أو مقدار نحو كان ذلك خفوق النجم وطلوع الشمس وانتظرته نحر جزور وحلب ناقة والاصل وقت خفوق النجم ووقت طلوع الشمس ومقدار نحر جزور ومقدار حلب ناقة فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه *تنبيه* قد يحذف أيضا المصدر الذي كان الزمان مضافا اليه فينوب ما كان هذا المصدر مضافا اليه من اسم عين

بمعنى بدل فكل من لفظ مكان وبدل اذا استعمل في أصل معناه فهو متصرف وان استعمل في معنى الآخر لزم طريقة واحدة قاله الدماميني وغيره قال صاحب ديوان الادب ويستعمل حواليك مصدرا كلبيك لان الحوال والحول كالطاقان بمعنى جانب الشئ المحيط به يطلقان بمعنى القوة (قوله فالمنصرف نحو سحر الخ) فيه أن سحرا وليلا ونهارا ونحوها متصرفة ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى نجيناهم بسحر فكيف جعلها من غير المتصرف (قوله غير مقصود بها كلها التعيين) فان قصد بها التعيين فان وجد فيه علة أخرى كسحر وعتمة وعشية لم يصرف والا صرف ففي مفهومه تفصيل فلا اعتراض والعلة الاخرى في سحر العدل عن السحر وفي عتمة وعشية التأنيث لكن منع صرف عتمة وعشية حينئذ احدى لغتين كما يأتي (قوله وغير المنصرف نحو سحر) أي وعشية وعتمة وانما لم يذكرهما لان صرفهما مع التعيين هو الفصيح ومنعهما الصرف معه لغة قليلة كما قاله الدماميني وأشار اليه الشارح في عشية بقوله ومن العرب الخ قال الدماميني ولا يقدح في تنكيرهما وصرفهما قصد أزمنة معينة منهما لما تقدم من أن التعيين أعم من العلمية وقوله ومن العرب الخ اشارة الى مثال آخر لغير المنصرف من غير المتصرف وفصله عما قبله لضعفه عنه كما عرفت وقوله عشية أي وعتمة فيكونان كغدوة وبكرة السابقتين اذ لا فرق وفي بعض النسخ ومنهم من يصرف بحذف لا فيكون اشارة الى اختلاف العرب في بعض مفهوم قوله غير مقصود بها كلها التعيين فافهم (قوله فينتصب انتصابه) فهو مفعول فيه بطريق النيابة (قوله ولا يقاس على ذلك لقلته) قال سم لك أن تقول هذا من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وذلك مقيس عند الناظم اذا كان المضاف اليه غير قابل لنسبة الحكم اليه كما هنا اذ لا يتصور كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدري فلم حكم على هذا بانه غير مقيس (قوله يكثر) أي لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر (قوله أو مقدار) أي من الزمن وان لم يكن معينا (قوله خفوق النجم) أي غروب الثريا وقوله وحلب ناقة بسكون اللام وتحركها استخراج ما في الضرع من اللبن مصدر حلب يحلب بضم لام المضارع وكسرها والحلب بالتحريك اللبن المحلوب كذا

في القاموس (قوله لا أكله القارظين) هما رجلان خرجا يجتنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلا (قوله سنته وعدده الخ) أي دوال هذه المذكورات (فائدة) هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه قال في المغني أجاز الفارسي في قوله تعالى وأتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة أن يكون يوم القيامة عطفا على محل هذه اهـ قال الدماميني ان أريد بالدنيا الازمنة السابقة ليوم القيامة فلا اشكال في عطفه عليها لان كلا منهما زمان وان أريد بها هذه الدار من حيث هي مكان ففيه عطف زمان على مكان وفي الكشاف ما يقتضي منعه فانه لما تكلم في تفسير قوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين قال فان قلت كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن قلت معناه وموطن يوم حنين أو في أيام مواطن كثيرة ويجوز أن يراد بالمواطن الوقت كمقتل الحسين اهـ ووجهه بعض الافاضل بأن الفعل مقتض لظرف الزمان اقتضاءه لظرف المكان فلا يجوز جعل أحدهما تابعا للآخر فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شئ من ذلك وبأن ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان فانه يشترط فيه الابهام فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجز عطف أحدهما على الآخر ولعدم سماع عطف أحدهما على الآخر لكن جوزه بعضهم لاشتراكهما في الظرفية تقول ضربت زيدا يوم الجمعة وفي المسجد أو في المسجد ويوم الجمعة وعليه جرى جدي ابن المنير في الانتصاف مناقشا به صاحب الكشاف اهـ باختصار

* (المفعول معه) *

(قوله الاسم الفضلة) قدر الموصوف معرفة وان كان تالي الواو اسم فاعل مضافا الى معموله فلا تفيده الاضافة تعريفا ولا تخصيصا كما سيأتي لان المراد من اسم الفاعل هنا الثبوت لا الحدوث فتفيده الاضافة تعريفا لعدم عمله حينئذ فتكون اضافته معنوية أو الاستمرار الشامل للازمنة الثلاثة فتفيده الاضافة تعريفا باعتبار دلالته على المضي لعدم عمله بهذا الاعتبار كما قرر وامثل ذلك في قوله تعالى مالك يوم الدين ذكره يس في حواشي

المختصر

قولا أكلمه القارظين ولا آتيه الفرقدين والاصل مدة غيبة القارظين ومدة بقاء الفرقدين اسمي * خاتمة * مما ينوب عن الظرف أيضا صفته وعدده وكليته أو جزئيته نحو جلست طويلا من الدهر شرقي مكان وسرت عشرين يوما ثلاثين بريدا ومشيت جميع اليوم جميع البريد أو كل اليوم كل البريد ونصف اليوم نصف البريد أو بعض اليوم بعض البريد

* (المفعول معه) *

(ينصب) الاسم الفضلة

المختصر (قوله تالى الواو) فيه اشارة الى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بالظرف وان جاز الفصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها لتنزل الواو هنا والمفعول معه منزلة الجار والجر وذكره يس ويجب ذكر هذه الواو اذلم يثبت فى العربية حذف واو المفعول معه كما فى المغنى (قوله التى بمعنى مع) أى التى للتنصيص على مصاحبة مابعدها لمعمول العامل السابق أى مقارنته له فى الزمان سواء اشترك فى الحكم كجئت وزيدا أولا كاستوى الماء والخشبة وبذلك فارقت واو العطف فانها تقتضى المشاركة فى الحكم ولا تقتضى المقارنة فى الزمان وان وجدت فى نحو كل رجل وضيعته ذكره شارح الجامع فلو لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة لنصب ماقبلها وصحة تسلط العامل على مابعدها كما فى ضربت زيدا وعمرا كانت للعطف اتفاقا كما قاله الدمامينى ومما خرج بالتى بمعنى مع بالمعنى السابق نحو أشركت زيدا وعمرا وخلطت البر والشعير فمابعد الواو فى مثل هذا مفعول به لامفعول معه لان المعية فى مثله مستفادة مما قبل الواو لا منها فانها لمجرد العطف فتدبر (قوله ذات فعل) هذا مفهوم من قوله الآتى بما من الفعل الخ (قوله أو اسم يشبهه) أى فى العمل ومنه اسم الفعل بدليل تمثيله به فيما يأتى واستثنوا الصفة المشبهة وأفعل التفضيل فلينظر وجهه ثم رأيت فى المغنى مايؤخذ منه وجهه حيث قال وقد أجيز فى حسبك وزيدا درهم كون زيدا مفعولا معه وكونه مفعولا به باضمار يحسب وهو الصحيح لانه لايعمل فى المفعول معه الا ما كان من جنس مايعمل فى المفعول به (قوله مما فيه معنى الفعل وحروفه) يشكل عليه تمثيله فيما يأتى بقدنى فتأمل وقد أشار المصنف الى هذه الشروط بالمثال (قوله كما فى نحو) أى كالتالى للواو فى نحو الخ فزاد الشارح لفظة كما دفعا لتوهم تقييد تالى الواو بالطريق وان الاشارة بنحو الى غير سيرى من بقية العوامل وغفل البعض عن هذه الدقيقة وعن بقاء اعطاء القيود بالمثال مع زيادة كما فقال كان الاظهر عدم زيادة كما و يكون الظرف وهو قوله فى نحو قيدا لينصب بناء على طريقة المصنف من اعطائه القيود بالمثال فيكون مشيرا الى بقية القيود التى ذكرها الشارح (قوله سيرى والطريق) يفيد أنه لايشترط فى نصب الاسم على أنه مفعول

(تالى الواو) التى بمعنى مع التالية لجملة ذات فعل او اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه (مفعولا معه) كما (فى نحو سيرى والطريق مسرعه) وأناسائر والنيل وأعجبنى سيرك والنيل فالطريق والنيل

معه بجواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه وهو كذلك خلافا لابن جنى
اه سم ومما لا يصح فيه العطف استوى الماء والخشبة ان كان استوى بمعنى
ارتفع فان كان بمعنى تساوى أى تساوى الماء والخشبة فى العلو فمما يصح
فيه العطف (قوله نصب بالمفعول معه) أى بسبب كونه مفعولا معه ولم يقل
نصبا لان المصدر يخبر به عن الواحد وغيره (قوله وتشرب اللبن) أى
بنصب تشرب كما قيده بذلك ابن هشام وعليه فالمراد بالاسم فى التعريف
الاسم الصريح وقال حفيد الموضح ينبغى أن يكون ذلك فى غير نصب تشرب
والا فهو اسم تأويلا فينبغى أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم اه
والاول ظاهر صنيع الشارح لان ظاهره أن الواو فى المثال بمعنى مع وهى
انما تكون بمعنى مع على النصب كما قاله شيخنا (قوله فان تالى الواو فى الاول
فعل الخ) فيه أن تالى الواو فى الاول جملة أيضا وقد يقال لما كان أحد ركنى
الجملة فى الاول غير ظاهر بل ضمير مستتر كان التالى بحسب الظاهر الفعل
فقط وباعتبار الظاهر يندفع أيضا ما يقال أن مقدرة قبل الفعل فتالى الواو
اسم فى الحقيقة وبأن المراد بالاسم فى التعريف الاسم الصريح كما مر (قوله
وفى الثانى جملة) أى وان كانت الواو الحالية تفيد المقارنة (قوله نحو جاء
زيد وعمرو قبله أو بعده) قال البعض تبعا للمصرح هذا خارج بقوله فضلة
فلو قال بدل جاء رأيت لكان أولى اه ورد بأن المراد بالفضلة كما هو أحد
معنييها ما يتم الكلام بدونه ولو مرفوعا كالمعطوف فى المثال بدليل انه لو
أريد بالفضلة غير المرفوع لدخل فى التعريف نحو اشترك زيد وعمرا
بالنصب مع أن المقصود خروجه لفساده فتدبر (قوله نحو كل رجل وضيعته)
أى اذا قدر الخبر مثنى كأن قيل كل رجل وضيعته مقترنان أما اذا قدر مفردا
معطوفا على ضميره ما بعد الواو كأن قيل كل رجل موجود وضيعته لم يخرج
لصحة كون ما بعد الواو حينئذ مفعولا معه (قوله فلا يجوز فيه النصب) أى
فى هذا المثال الاخير (قوله للصيمرى) بفتح الميم وضمها (قوله فلا يتكلم به)
أى لفساده لتعين أن يقال هذا لك ولا يسلك على رأى الجمهور ويجوز
وأباك على مذهب المصنف كما سيأتى فى محله (قوله خلافا لابى على) فانه أجاز
مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالتنبيه

نصب بالمفعول معه وخرج
بالاسم نحو لا تأكل السمك
وتشرب اللبن ونحو سرت
والشمس طالعة فان تالى
الواو فى الأول فعل وفى
الثانى جملة وبالفضلة نحو
اشترك زيد وعمرو وبالواو
نحو جئت مع عمرو وبكونها
بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو
قبله أو بعده وبكونها
تالية لجملة نحو كل رجل
وضيعته فلا يجوز فيه النصب
خلافا للصيمرى وبكون
الجملة ذات فعل أو اسم
يشبهه نحو هذا لك وأباك
فلا يتكلم به خلافا لابى على
وأما نحو ما أنت وزيدا
وكيف أنت وقصعة من ثريد
وما أشبهه

والاشارة والظرف ولهذا أجاز في قوله هذا ردائي مطويا وسربالا أن سربالا نصب على المعية بهذا والجمهور على أنه نصب بمطو بالاضمار كما يأتي (قوله فسيأتي بيانه) أي في قوله وبعد ما استفهام الخ (قوله ذا النصب رفع بالابتداء) فيه مسامحة اذ المرفوع بالابتداء ذا والنصب بدل أو عطف بيان (قوله متعلق بسبق الخ) أي بمعمول سبق المتعلق من حال محذوف من ضمير سبق العائد على ما أي حال كونه كائنا من الفعل وشبهه والعامل في صاحب الحال عامل فيها (قوله انما هو بما تقدم الخ) أي بواسطة الواو فهي معدية العامل الى المفعول معه دماميني (قوله لوجب اتصال) يعني لصح اتصال الضمير اذ اللازم على تقدير أن الناصب الواو الصحة لا الوجوب ألا ترى أن ان واللام مثلا يدخلان على الظاهر والضمير ولا ترد الا الاستثنائية لما سيذكره الشارح في أوائل الاستثناء (قوله فهي حينئذ) أي حين اذ عملت (قوله ولا بالخلاف) أي مخالفة ما بعدها لما قبلها معطوف على قول المتن لا بالواو فهو قول ثالث للكوفيين وكان الاولى تأخيره وذكره قبيل قوله وتناول لان ما بعده مرتبط بما قبله ومما رده به قول الكوفيين أن الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني وانما ثبت الرفع بها كالابتداء والتجرد وأن الخلاف لو نصب لقيل ما قام زيد بل عمرا بالنصب وهو لا يقال اتفاقا وبقي قول رابع وهو أن المفعول معه مفعول به لفعل محذوف أي سرت ولابست النيل (قوله خلافا للكوفيين) تبع في حكايته عنهم المصنف في التسهيل قال الدماميني ما حكاه المصنف عن الكوفيين انما هو قول بعضهم وقال بعضهم والاخفش انتصابه على الظرف وذلك أن الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف لا يحتمل النصب أعطى ما بعده اعرابه عارية كما أعطى ما بعد الا التي بمعنى غير اعراب غير ولو كان الامر كما قاله هؤلاء لجاز النصب في كل رجل وضيعته مطردا وليس كذلك (قوله وتناول اطلاق الفعل) تناول أيضا الفعل المتعدي وهو الصحيح خلافا لمن شرط اللزوم لئلا يلتبس بالمفعول به والناقص ككان وهو الصحيح بناء على أنها مشتقة وأنها تدل على معنى سوى الزمان سم (قوله أي ماتصنع) يؤخذ منه أنه ليس المراد بالمقدر المحذوف بل ما يعمه والعامل الذي

فسيأتي بيانه (بما من الفعل وشبه سبق * ذا النصب) ذا النصب رفع بالابتداء خبره في المجرور الأول وهو بما وسبق صلة ما ومن الفعل متعلق بسبق أي نصب المفعول معه انما هو بما تقدم في الجملة قبله من فعل وشبهه (لا بالواو في القول الاحق) خلافا للجرجاني في دعواه أن النصب بالواو اذ لو كان الامر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال جلست وك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو انك ولك وذلك ممتنع باتفاق وأيضا فهي حينئذ حرف مختص بالاسم غير منزل منزلة الجزء فحقه أن لا يعمل الا الجر كحروف الجر ولا بالخلاف خلافا للكوفيين وانما قيل غير منزل منزلة الجزء للاحتراز من لام التعريف فانها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه لكونها كالجزء منه بدليل تخطي العامل لها وتناول الاطلاق الفعل الظاهر كما مثل والمقدر كقوله فمالك والتلذذ حول نحو

أي ماتصنع والتلذذ ومن اعمال شبه الفعل قوله

يؤل إليه معنى الكلام فإن تصح لا يتأتى أن يكون محذوفا في هذا التركيب لأنه لا يتعلق به الجار المذكور ويحتمل أن التقدير ما ثبت لك أو ما كان لك فيكون العامل محذوفا وهذا ما ذكره المصنف في التسهيل ويمكن إجراء كلام الشارح عليه بأن يكون قوله أي ما تصنع بيانا لحاصل المعنى لا للفعل المقدر فإن قلت لم اكتفي بتقدير الفعل فيما ذكر ولم يكتف به في هذا لك وأبالك حيث منع فيه النصب أجيب بقوة الداعي للفعل فيما ذكر وهو تقدم الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ووجود الجار والمجرور والذي الأصل في العمل فيه الفعل بخلاف ما لك فإن الداعي فيه وجود الجار والمجرور فقط ذكره الدماميني (قوله فحسبك الخ) أي بناء على أن حسب اسم فعل بمعنى يكفي والكاف مفعوله وسيف فاعله والجمهور على أنه صفة مشبهة بمعنى كاف مبتدأ وسيف خبره والضحاك مفعول به لمحذوف أي ويحسب الضحاك أي يكفيه من أحسب إذا كفى وفاعل يحسب ضمير يعود على سيف لتقدمه رتبة والواو عاطفة جملة على جملة لا مفعول معه لأن الصفة المشبهة لا تنصب المفعول معه كما مر فضمة على الأول بنائية وعلى الثاني إعرابية وروي كما في المغني جر الضحاك ورفعه أيضا فالجر قيل بإضمار حسب أخرى وقيل بالعطف والرفع على أن الأصل وحسب الضحاك فحذف حسب وخلفه المضاف إليه (قوله تقدني) أي يكفيني كتعجيل خبر يكونوا أي كذوي تعجيل والمسرهد السمين (قوله في تجويزه الأمرين) أي بناء على مذهبه السابق من الاكتفاء بالعامل المعنوي (قوله وهو اتفاق) أي محل اتفاق وفيه أن الرضي جوز تقديمه على العامل مع تأخره عن المصاحب نحو أبالك والنيل سيرت (قوله أكنيه) بفتح الهمزة أي أدعوه بكنيته (قوله قدمت هي ومعطوفها) أي ضرورة كما سيأتي في باب العطف (قوله فعلى أن يكون الخ) فتكون السوأة مفعولا مطلقا وعطفه من عطف الجمل وأما اللقب فمفعول به ثان لأنك تقول لقبته لقبا وبلقب كسميته اسما وباسم ودعوى البعض أن هذا غير ظاهر وأن الظاهر كونه مفعولا مطلقا غير ظاهر بل كونه مفعولا به أظهر لاحواج المفعولية المطلقة إلى تأويل اللقب بالتلقيب (قوله بفعل كون) أي بفعل مشتق من لفظ الكون

المسرهد وقوله
لا تحبسنك أثوابي فقد جمعت
هذا ردائي مطويا وسربالا
فسربالا نصب على المفعول
معه والعامل فيه مطويا
لا هذا خلافا لأبي علي في تجويزه
الأمرين * تنبيه * أفهم بقوله
سبق أن المفعول معه لا يتقدم
على عامله وهو اتفاق فلا
يجوز والطريق سرت وفي
تقدمه على مصاحبه خلاف
والصحيح المنع وأجازه ابن
جني تمسكا بقوله
جمعت وفحشا غيبة ونميمة
ثلاث خصال لست عنها
بمرعوي * وقوله
أكنيه حين أناديه لأكرمه
ولا ألقبه والسوأة اللقبا
على رواية من نصب السوأة
واللقب يعني أن المراد في
الأول جمعت غيبة ونميمة مع
فحش وفي الثاني ولا ألقبه
اللقب مع السوأة لأن من
اللقب ما يكون لغير سوأة ولا
حجة له فيه لإمكان جعل
الواو فيهما عاطفة قدمت هي
ومعطوفها وذلك في البيت
الأول ظاهر وأما في الثاني
فعلى أن يكون أصله ولا ألقبه اللقب ولا أسوءه السوأة ثم حذف ناصب السوأة

(وبعد ما استفهام أو كيف نصب) الاسم على المعية (بفعل كون مضمر)

لكن اذا سلح الكلام لتقدير غير فعل الكون كتصنع وتلابس جاز تقديره فان قلت لم اكتفى بتقدير الفعل في نحو ما أنت وزيدا ولم يكتف به في نحو هذا الثوأبالك أجيب بقوة الداعي للفعل في نحو ما أنت وزيدا لوجود مقتضيين له تقدم الاستفهام الذي هو أولى بالفعل والضمير المنفصل الذي كان متصلا به على أنه فاعله بخلاف نحو هذا الثوأبالك فان فيه مقتضيا للفعل واحدا كما بيناه قريبا (قوله وجوبا) صرح غيره بل هو أيضا في شرح التوضيح بأنه جوازا وهو الحق (قوله فقالوا ما أنت وزيدا) وقالوا ما شأنك وزيدا أي ما يكون شأنك (قوله ما أنت والسير في متلف) بفتح الميم اسم مكان أي طريق قفر يتلف فيه سالكه وهو شطر بيت من المتقارب المثلوم وأنشده في الهمع وما أنت ولا ثم عليه (قوله فاسم كان مستكن) صريح في أنها ناقصة ولا يتعين بل يصح أن تكون تامة فكيف حال وما مفعول مطلق ذكره يس (قوله من ذلك) أي من اضمار ناصب المفعول معه ولما لم يكن هذا استفهام فصله عما قبله (قوله أزمان قومي) جمع زمن وقومي اسم كان المحذوفة أو فاعلها وكالذي خبرها أو حال أي كالراكب الذي والرحالة بكسر الراء سرج من جلد لا خشب فيه كانوا يتخذونه للركض الشديد أن تميل أي بسبب أن تميل والضمير للرحالة ولعل لا مقدرة أي بسبب أن لا تميل ويحتمل أن التقدير خوف أن تميل على انه تعليل لكان قومي فيكون الضمير للجماعة بل هذا أقرب وميلا مصدر بمعنى ميلا ورأيت بخط الشنواني بهامش الدماميني أن المراد بالبيت وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل قتل عثمان رضي الله تعالى عنه اه (قوله والتقدير أزمان كان قومي) تقدير كان هنا متعين وتحتمل النقصان والتمام كما مر وتعينها هنا يرجح تقديرها في باقي الأمثلة ولأنها أعم الافعال اه دماميني وفيه أنه لا مانع هنا من تقدير نحو ثبت و وجد فتأمل (قوله وأرجح من النصب) لعدم الخلاف في جوازه بخلاف النصب اذ القائل بأن النصب سماعي كما سيأتي في الخاتمة لا يجيزه ولصيرورة العمدة في النصب فضلة ولان الاصل في الواو العطف ويحتمل جواز الامرين اذا قصد المتكلم مطلق النسبة فان قصد التنصيص على المعية تعين النصب وان قصد عدم التنصيص

وجوبا (بعض العرب) فقالوا ما أنت وزيدا ومنه قوله ما أنت والسير في متلف وقالوا كيف أنت وقصعة من ثريد والاصل ما تكون وزيدا وكيف تكون وقصعة فاسم كان مستكن وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام فلما حذف من اللفظ انفصل الضمير * تنبيهان * الأول من ذلك أيضا قوله

أزمان قومي والجماعة كالذي
لزم الرحالة أن تميل مميلا

فالجماعة نصب على المعية بفعل كون مضمر والتقدير أزمان كان قومي والجماعة كذا قدره سيبويه * الثاني في قوله بعض العرب اشارة الى أن الارجح في مثل ما ذكره الرفع بالعطف (والعطف ان يمكن بلا ضعف) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ (أحق) وأرجح من النصب على المعية كما في نحو جاء زيد وعمرو وجئت أنا وزيد اسكن أنت

وزوجك الجنة برفع ما بعد الواو على العطف لانه الاصل وقد أمكن بلا ضعف ويجوز النصب على المعية في مثله (والنصب) على المعية (مختار لدى ضعف النسق) اما من جهة المعنى كما في نحو قولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها لان العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة ترأم فصيلها وترك فصيلها لرضعها لرضعها لكن فيه تكلف وتكثير عبارة وضعف فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها ونحو قوله

اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * فدعه وواكل أمره والياليا * وقوله

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

لان في العطف تعسفا في الاول وتوهينا للمعنى في الثاني وفي النصب على المعية سلامة منهما فكان أولى واما من جهة اللفظ كما في نحو جئت وزيدا واذهب وعمرا لان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى الا مع الفصل ولا فصل فالوجه النصب لان فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة (والنصب) على المعية (ان لم يجز العطف) لمانع معنوي أو لفظي (يجب) فالمانع المعنوي كما في سرت والنيل ومشيت والحائط ومات زيد وطلوع الشمس

امرين

عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع أفاده الدماميني (قوله وزوجك) عطف على المستتر في اسكن وعمل فعل الامر في الاسم الظاهر انما يمتنع اذا لم يكن تابعا أما اذا كان تابعا فلا لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فلا حاجة لما قيل انه فاعل لمحذوف أي وليسكن زوجك الجنة على أنه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الامر وهو شاذ (قوله لانه الاصل) أي الغالب في الواو (قوله ويجوز النصب على المعية) المحل للتفريع (قوله على تقدير لو تركت الخ) أي لان مجرد تركهما لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها وتباعدهما بخلاف تركها ترأم فصيلها من باب سمع أي تعطف عليه وتركه يرضعها أي يتمكن من رضاعها فانه يتسبب عن ذلك رضاعه اياها بالفعل (قوله وتكثير عبارة) أي تكثيرة عبارة المقدرة والعطف من عطف السبب على المسبب (قوله على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها) أي معية في الحس والمعنى لئلا يرد احتمال كونه معها وهي نافرة منه فلا يرضعها فتفطن (قوله اذا أعجبتك) أي أوقعتك في عجب ومعنى قوله وواكل أمره والياليا على العطف اترك أمره الليالي واترك الليالي لأمره وهذا اوجه التعسف الذي سيذكره (قوله مكان الكليتين) بضم الكاف ويقال الكلوتين بضم الكاف مع الواو لحمتان حمراوان لاصقتان بعظم الصلب والطحال بكسر الطاء دم متجمد (قوله تعسفا في الاول) تعبيره هنا بالتعسف وفيما مر بالتكلف تفنن (قوله وتوهينا) أي تضعيفا للمعنى في الثاني وجهه اقتضاء كون بني الاب مأمورين وهو خلاف المقصود لان المقصود أمر المخاطبين بأن يكونوا مع بني أبيهم وبحث فيه بأنه ينتج التعين لا الرجحان فقط والى تعين النصب مال أبو البقاء وتبعه المصرح (قوله يجب) جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدا وهذا أولى من جعل جواب الشرط محذوفا ويجب خبر المبتدا لان حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا ضرورة كذا قال الغزي واحد وفيه أن محل كونه ضرورة اذا لم يكن الشرط المضارع مجزوما بلم والا جاز حذف الجواب كما سيأتي لكونه ماضيا في المعنى واعلم أن عبارة المصنف تحتمل أمرين الاول كون أو للتخيير والمعنى اذا امتنع العطف كما في سرت والنيل وجب أحد

أمرين اما النصب على المعية واما النصب باضمار عامل الثاني يكون أو للتنويع والمعنى أن ما امتنع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه النصب على المعية نحو سرت والنيل ونوع لا يجوز فيه النصب على المعية بل ينصب باضمار عامل نحو علفتها تبنا وماء باردا وعلى هذا حل الشارح غير أنه زاد في النوع الثاني وجها وهو تأويل العامل بما يصلح للمعطوف والمعطوف عليه ويرد على الاحتمال الاول ما لا يصح فيه المعية نحو علفتها الخ وعلى الثاني أن دعوى عدم صحة تقدير العامل في النوع الاول غير مسلمة لانه يصح في نحو سرت والنيل أن التقدير سرت ولابست النيل (قوله مما لا يصح) أي من تركيب أو كلام لا يصح فيه ما ذكر ومنه فأجمعوا أمركم وشركاءكم اذ لا يقال أجمع زيد الشركاء بل جمعهم ويقال أجمع أمره وعلى أمره أي عزم فنصب شركاءكم لكونه مفعولا معه أو بتقدير اجمعوا بوصل الهمزة ومنه والذين تبوؤا الدار والايمان اذ الايمان لا يتبوأ فنصبه لكونه مفعولا معه أو بتقدير أخلصوا مثلا أو بتأويل تبوؤا بلزموا (قوله كما في نحو مالك وزيدا) أي بناء على غير مذهب المصنف أما على مذهبه فيصح العطف لانه لا يقول بوجوب اعادة الجار في العطف على الضمير المجرور واعلم أنه منعوا النصب كما منعوه في هذا لك وأباك لما أسلفناه وفي التسهيل وشرحه للدماميني ما نصه والنصب في هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار والتقدير ما كان لك وزيدا وما كان شأنك وزيدا أو بمصدر لابس منويا بعد الواو فالتقدير مالك وملابستك زيدا وكذا في المثال الآخر وهذان التوجيهان أجازهما سيبويه لكن على الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولا معه الى كونه مفعولا به فان قلت يلزم عليه اعمال المصدر منويا قلت قد اعتذر عن ذلك بأن المصدر هنا في قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على أن المصنف صرح بجواز اعمال المصدر منويا وأطنب في الاستدلال عليه وذكر جملة من الشواهد عليه واذا قدر الناصب مصدرا منويا احتمل أن يكون معطوفا على الخبر الذي هو كائن المحذوف الذي يتعلق به لك فالمعنى ما ملابستك زيدا اذ المعطوف على الخبر خبر وهو معنى صحيح اه مع حذف ومنه يعلم أن في تعين نصب زيدا في المثال على المعية نظرا الا أن يجاب بما يأتي قريبا (قوله وما شأنك

مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه والمانع اللفظي كما في نحو مالك وزيدا وما شأنك

على المعية عند ... النصب على المعية ... فأما إذا امتنع مع امتناع العطف وهو رابع الأقسام وذلك كما في نحو قوله * علفتها تبنا وماء باردا * وقوله * إذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا * فإن العطف ممتنع لانتفاء المشاركة والنصب على المعية ممتنع لانتفاء المصاحبة في الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني فأول العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما فأول علفتها بأنلتها وزججن بزين كما ذهب إليه الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي (أو اعتقد إضمار عامل ملائم لما بعد الواو ناصب له) أي وسقيتها ماء وكحلن العيونا وإلى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما * تنبيه * بقي من الأقسام قسم خامس وهو تعين العطف وامتناع النصب على المعية نحو كل رجل وضيعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده انتهى * خاتمة * ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعي وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط السابقة وهو ما اقتضاه إيراد الناظم وهو الصحيح والله تعالى أعلم

يه الدماميني بأنه يجوز الجر على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره كما في قوله

أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا

والرفع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فدعوى تعين النصب في المعية ممنوعة وتعقب بأن تعين النصب فيه اتفاقي أي بالنسبة إلى الجر على العطف على الضمير (قوله ممتنع عند الجمهور) أي جمهور البصريين لا النحويين لأن الكوفيين وبعض البصريين لا يوجبون إعادة الجار كالناظم كذا قال البعض تبعا لغيره والذي في الدماميني أن أهل الأمصار انضموا في المنع إلى أكثر البصريين فصار المجموع أكثر من الكوفيين وبعض البصريين فصحت إرادة جمهور النحويين (قوله هذا) أي ما تقدم من الأقسام الثلاثة أو الإشارة للقسم الأخير والأول أولى (قوله لانتفاء المشاركة) أي مشاركة الماء للتبن في العلف والعيون للحواجب في التزجيج الذي هو تدقيقها وتطويلها كما في التصريح وغيره (قوله وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني) قال سم فيه نظر قال البعض كشيخنا تبعا للبعض ووجهه أن المقصود مصاحبة العيون للحواجب المزججة لا لمطلق الحواجب وفي الإعلام بها فائدة اهـ وأنت خبير بأن قوله والعيونا لم يقع إلا بعد إفادة تزجيج الحواجب فلا يحصل له إلا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا معلوم مما قبله فلا فائدة للإعلام به (قوله فأول العامل إلخ) أي ويكون ذلك مجازا مرسلا لا من باب التضمين كما زعمه البعض (قوله أو اعتقد إلخ) عطف على يجب من عطف الإنشاء على الإخبار لضرورة أو جريا على القول بجوازه والرابط لجملة اعتقد إلخ بالمبتدإ على جعل يجب خبرا عن النصب محذوف تقديره عاملا له (قوله نحو كل رجل إلخ) المراد بنحو ما ذكر كل تركيب انتفى فيه قيد من القيود السابقة (قوله وهو ما اقتضاه إيراد الناظم) حيث بوب له مع الأبواب القياسية ولم ينبه على كونه سماعيا (فائدة) قال الفارضي إذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذي تعدى إليه العامل بنفسه ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزماني ثم المكاني ثم المفعول له ثم المفعول معه كضربت ضربا زيدا

بسقوط نهارا هنا تأديبا وطلوع الشمس اه باختصار والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب

(الاستثناء)

السين والتاء زائدتان وهو من الثني بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه باخراجه من حكم المستثنى منه أو بمعنى الصرف لانه مصروف عن حكم المستثنى منه (قوله الاستثناء هو الاخراج الخ) أظهر لان الاستثناء في الترجمة بمعنى المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات والاستثناء المعرف بالمعنى المصدري (قوله لما كان داخلا) أي في مفهوم اللفظ لغة وان كان خارجا من أول الامر في النية أو المراد باخراج ما كان داخلا اظهار خروج ما يتوهم دخوله فلا ينافي ما قالوه انه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الامر بحيث يكون المستثنى منه مستعملا فيما عدا المستثنى والاستثناء قرينة على ذلك لئلا يلزم التناقض بادخال الشئ ثم اخراجه والكفر ثم الايمان في لا اله الا الله (قوله فالاخراج جنس) لشموله المعرف وغيره كالاخراج بالصفة وبدل البعض والشرط والغاية نحو فتحرير رقبة مؤمنة أكلت الرغيف ثلثه اقتل الذمي ان حارب وأتموا الصيام الى الليل قاله المصرح (قوله يخرج التخصيص) أراد به التخصيص بالوصف والاضافة لشيوعه فيهما او بنحوه التقييد بالغاية والشرط والحال والبدل ونحوها فلا يقال ان الاستثناء من التخصيص (قوله يشمل الداخل حقيقة الخ) قال سم الوجه أن يقال الداخل حقيقة لفظا أو تقديرا فان المستثنى في الاستثناء المفرغ داخل حقيقة الا أن الدخول تقديري من حيث ان المستثنى منه الذي هو محل الدخول مقدر لا ملفوظ (قوله ما استثنت الا) أي الاستثنائية أما الوصفية فستأتي في الشرح (فائدة) قال في الهمع الاستثناء في حكم جملة مستأنفة فلا يقدم معمول تالي الا عليها فيمتنع ما أنا زيدا الا ضارب ولا يؤخر معمول متلوها عنها فيمتنع ما ضرب الا زيد عمرا وما ضرب الا عمرا زيد وما مر الا زيد بعمرو الا على اضمار عامل يفسره ما قبله ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرهما نحو ما قام الا زيدا أحد وما مررت بأحد الا زيدا خير من عمرو وأجاز الكسائي تأخير المعمول مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا

(الاستثناء)

الاستثناء هو الاخراج بالا أو احدى أخواتها لما كان داخلا أو منزلا منزلة الداخل فالاخراج جنس وبالا الى آخره مخرج التخصيص ونحوه وما كان داخلا يشمل الداخل حقيقة والداخل تقديرا وهو المفرغ والقيد الاخير لادخال المنقطع على ما سنراه (ما استثنت الا

واستدل بقوله * فازادنى الاغراما كلامها * وقوله * وما كف الاماجد ضربانس * وقوله تعالى وما أرسلنا من قبلك الارجالا الى قوله بالبينات والزبر ووافقه ابن الانبارى فى المرفوع والاخفش فى الظرف والمجرور والحال نحو ماجلس الازيد عندك ومامر الاعمرو بك وماجاء الازيد راكبا واختاره أبو حيان اه باختصار وقوله و يستثنى من هذا المستثنى منه وصفته أى ومافرغ له العامل نحو ماضرب الازيد (قوله مع تمام أى غير مفرغ) فى تفسير الشارح اشارة الى أن التمام بمعنى التام أى مع العامل التام ولاحاجة الى ذلك اذيصح ابقاء التمام على مصدريته أى مع ذكر المستثنى منه أى ولو بالضمير المستتر (قوله موجبا كان) أى العامل التام وعلى هذا التعميم يكون قوله الآتى و بعدنفى الخ تفصيلا لما أجمل هنا و يجوز أن يقيد ماهنا بالايجاب بقرينة ما يأتى فيكون مقابلا له وهو أظهر والمراد بالانتصاب على الاول مايعم الواجب والجائز وعلى الثانى الواجب (قوله منتصب اتفاقا) فيه نظر فان الاتباع جائز فى لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة بعضهم شذوذا فشربوا منه الاقليل منهم وسيأتى أنه فى تأويل لم يكونوا منى بدليل فمن شرب منه فليس منى قال شيخنا الظاهر أن الوجوب اضافى بالنسبة لامتناع الاتباع فلا يرد أنه يجوز فى الاسم بعد الا فى التام الموجب رفعه على أنه مبتدأ مذكور الخبر أو محذوفه و يكون المستثنى حينئذ الجملة كما قاله الفارضى وغيره اه وظاهر الاطلاق جريان ماذكر فى المتصل والمنقطع ولا بعد فيه بل يأتى ما يؤيده وعبارة الدمامينى اعلم أن المستثنى المنقطع قد يكون مفردا كما تقدم وقد يكون جملة نحو لست عليهم بمسيطر الامن تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر قال ابن خروف من مبتدأ و يعذبه الله الخبر والجملة فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع قلت وأهمل الاكثرون عدهذه الجملة فى الجمل التى لها محل من الاعراب و ينبغى أن تعدّ مع هذا اه أقول عن عدها منها صاحب المغنى فانه قال والحق أنها تسع والذى أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند اليها ومثل الاولى بالآية ونقل كلام ابن خروف فيها و بقراءة بعضهم فشربوا منه الاقليل على قول الفراء ان قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشربوا ثم قال وأما الثانية

مع) كلام (تمام) أى غير مفرغ موجبا كان أو غير موجب (ينتصب) الا أن الانتصاب مع الموجب منحتم اتفاقا

سواء كان المستثنى متصلا وهو
ما كان بعضا من المستثنى منه

فنحو سواء عليهم أأنذرتهم اذا أعرب سواء خبرا وأنذرتهم مبتدا ونحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه اذا لم يقدر الاصل أن تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف في نحو ويوم نسير الجبال وفي نحو أأنذرتهم في تأويل المصدر وان لم يكن معها حرف سابك اهـ ومتى كان ما بعد الا جملة فالا بمعنى لكن ولو كان الاستثناء متصلا كما في الدماميني عن توضيح الناظم لكن ان نصب تالي الا فهي كلكن المشددة وان رفع فكالمخففة (قوله سواء كان المستثنى متصلا) هكذا في نسخ وعليه فتعريفه للمتصل والمنقطع ظاهر ان لا تحتاج صحتهما الى تقدير لكن الاشهر جعل الاتصال والانقطاع وصفين للاستثناء لا المستثنى وفي نسخ سواء كان الاستثناء متصلا وهو الموافق للاشهر لكن عليه تحتاج صحة تعريفه للمتصل الى تقدير أي وهو ذو ما كان بعضا أي وهو الاستثناء صاحب المستثنى الذي كان بعضا وكذا تعريف المنقطع والصحيح أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع لتبادر المتصل منه الى الفهم عند التجرد عن القرائن وهذا شأن الحقيقة وقيل مشترك لفظي فيهما وقيل معنوي (قوله ما كان بعضا من المستثنى منه) أولى من قول غيره ما كان من جنس المستثنى منه لانه يصدق على قام القوم الا حمارا وجاء بنوك الا ابن زيد مع أنهما من المنقطع وتأويل الجنس بالنوع انما يدفع ورود الاول لا الثاني ولانه يخرج عنه نحو أحرقت زيدا الا يده مما كان فيه المستثنى جزأ من المستثنى منه مع أنه من المتصل ويعلم من هذا أن المراد بالبعض في التعريف ما يشمل الفرد والجزء واعترض على تعريف المنقطع بما ذكر بأنه لا يشمل الاستثناء في قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم فان المستثنى فيهما بعض من المستثنى منه ومن جنسه مع أن الاستثناء منقطع فينبغي أن يقال ان الاستثناء المتصل أن يحكم على ما بعد الا مثلا وهو بعض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها فان فقد أحد القيدين كان منقطعا ففقد القيد الاول نحو قام القوم الا حمارا وفقد الثاني نحو الآيتين فانه لم يحكم على الموتة الاولى بذوقهم لها في الجنة الذي هو نقيض عدم ذوقهم لها فيها ولا على

التجارة عن التراضي بعدم منع أكلها بالباطل الذي هو نقيض منع أكلها
بالباطل أفاده الشهاب القرافي وأسهل منه أن يقال في تعريف المتصل
اخراج شيء دخل فيما قبل الا منها (قوله أو منقطعا) شرطه أن يناسب
المستثنى منه فلا يجوز قام القوم الا ثعبانا وأن لا يسبق ما هو نص في خروجه
فلا يجوز صهلت الخيل الا الابل بخلاف صوتت الخيل الا الابل قال شيخنا
الاول من الحلبي والثاني عن الشارح وصرح به الدماميني (قوله لا ما قبلها
بواسطتها) هذا رأي السيرافي وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيبويه
والفارسي وجماعة من البصريين وقال الشلوبين هو مذهب المحققين
وعدل عن قوله في التسهيل لا بما قبلها معدى بها لان التعدية انما هي
معروفة في الفعل وشبهه فلا تتناول عبارته بحسب الظاهر نحو تركت القوم
اخوتك الا زيدا كذا في الدماميني وانما قال بحسب الظاهر لانه اذا أول
اخوتك بالمتصفين بالاخوة كان من شبه الفعل وقوله ولا مستقلا
معطوف على محل بواسطتها وهو النصب على الحال (قوله على ما أشعر به
كلامه) حيث قال ما استثنت الا وسيقول وألغ الا بناء على ان المراد
الغاؤها عن العمل وظاهر كلامه أن الخلاف في عامل المنقطع أيضا
ويؤخذ من كلام ابن الحاجب أن عامله الا بالاتفاق فانه قال بعد ذكر
الاقوال وهذا كله في المتصل وأما المنقطع فان العامل فيه الا لعملها عمل
لكن ولها خبر مقدر بحسب المعنى ومنهم من يجيز اظهاره ومنهم من
يقول انه حينئذ كلام مستأنف اه لكن قال الدماميني بعد نقله كلام
ابن الحاجب هذا ما نصه وقال الرضي أما المنقطع فمذهب سيبويه أنه أيضا
منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به فما بعد الا عنده مفرد
سواء كان متصلا أو منقطعا فهي وان لم تكن حرف عطف الا أنها كلكن
العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح أن الواقعة
بعدها نحو زيد غني الا انه شقي والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا
انها الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها وخبرها في الاغلب محذوف نحو
جاءني القوم الا حمارا أي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا
نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون

أو منقطعا وهو ما لم يكن
كذلك وسواء كان متقدما على
المستثنى منه أو متأخرا عنه
تقول قام القوم الا زيدا
وخرج القوم الا بعيرا وقام
الا زيدا القوم وخرج الا
بعيرا القوم وهكذا تقول
مع عامل النصب والجر
* تنبيه * ناصب المستثنى هو
الا لا ما قبلها بواسطتها ولا
مستقلا ولا أستثني مضمرا
خلافا لزاعمي ذلك على
ما أشعر به كلامه وصرح
باختياره في غير هذا الكتاب
وقال انه مذهب سيبويه
والمبرد والجرجاني ومشى
عليه ولده لانه حرف

الا في المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتأويل البصريين أولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وغير سوى لا يلزمه ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار الذي لي وذلك اذا كان صفة وأيضا لكن للاستدراك والا في المنقطع كذلك لانها ترفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل اه مع بعض حذف (قوله مختص بالاسماء) اعترض بأنها دخلت على الفعل في نحو نشدتك الله الا فعلت كذا وأجيب بأنها داخلة على الاسم تأويلا اذ المعنى لا أسألك الا فعلك كذا (قوله فيجب في الا الخ) لو قال فهي عاملة لا تفيد نتيجة القياس الذي ركبه من الشكل الاول التي أشار اليها بقوله فيجب في الا الخ (قوله لم تتوسط) أي لان العامل حينئذ طالب لما بعدها وهو أقوى منها فقدم عليها (قوله ان كان التفريغ محققا) لعدم شيء في اللفظ يشتغل به العامل (قوله وجوازا الخ) أي لان ما يشتغل به العامل في نية الطرح كما سيأتي فالرفع باعتبار التفريغ المقدر والنصب باعتبار وجود ما يشتغل به لفظا ويرد عليه أنه لا يناسب أن يكون العامل مفرغا الا على القول بان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه والصحيح أن العامل فيه مقدر فلا تفريغ للعامل المذكور لا محقق ولا مقدر وتفريغ العامل المقدر محقق ويمكن دفعه بانه لما كان عامل البدل غير ظاهر وكان العامل المذكور طالبا في المعنى للبدل وكان المبدل منه في نية الطرح كان العامل المذكور ربما باعتبار عدم ظهور عامل البدل وكون المبدل منه في نية الطرح مفرغا للبدل (قوله وتنسبها اليها) عطف تفسير على تضيف (قوله تخرجه من النسبة) أي نسبة الجملة قبله مثبتة أو منفية وهل يصير في حكم المسكوت عنه او الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي قولان يحتمل كلام الشارح كلا منهما خلافا لبعضهم والصحيح الثاني وعليه فهل هو منطوق أو مفهوم قولان (قوله فلما خالفت الحروف الجارة الخ) يرد عليه الجر تفصيلا وعدا فكان الاولى أن يقول ما في شرحه على التوضيح وانما لم تعمل الجر لافتقارها الفعل معنى كما (قوله وانما لم يجز اتصال الضمير بها الخ) دفع لما يقال لو كانت الا عاملة لجاز اتصال الضمير بها لان الضمير

مختص بالاسماء غير منزل منها منزلة الجزء وما كان كذلك فهو عامل فيجب في الا أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله فتلغى وجوبا ان كان التفريغ محققا نحو ما قام الا زيد وجوازا ان كان مقدرا نحو ما قام أحد الا زيد فانه في تقدير ما قام الا زيد لان أحدا مبدل منه والمبدل منه في حكم الطرح وانما لم تعمل الجر لان عمل الجر بحروف تضيف معاني الافعال الى الاسماء وتنسبها اليها والا ليست كذلك فانها لا تنسب الى الاسم الذي بعدها شيئا بل تخرجه من النسبة فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها وانما لم يجز اتصال الضمير بها

يتصل بعامله (قوله لأن الانفصال ملتزم الخ) أي لعدم عمله في حال
التفريغ (قوله ولو معنى دون لفظ) تعرض الشارح لنفي لفظًا ومعنى
والنفي معنى فقط ولم يذكر النفي لفظًا فقط نحو لا يعد الا المطهر ون لأنه نهي
في المعنى ويمكن ادراجه في النهي بإرادة النهي ولو معنى فقط كما
في الآية وأما الذي فيها معنى النهي وكما في قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره
الا متحرفا لقتال فإنه شرط في معنى النهي أي لا تولوا الأدبار الا متحرفين
فتأمل ومن النفي معنى فقط ويأبى الله الا أن يتم نوره أي لا يريد الا ذلك
وإنها لكبيرة الا على الخاشعين أي لا تسهل الا عليهم لكن هذه الأمثلة
من التفريغ الذي ليس الكلام فيه الآن وقل رجل يقول ذلك الا زيد أي
لا رجل يقول ذلك الا زيد وأما لو فإنها بمعنى النفي لا تقصد فإذا قلت لو جاءني
القوم الا زيد الا كرمتهم تعين النصب وأما لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فالا بمعنى غير كما نقله يس عن ابن هشام وسيجيء في الشرح (قوله وهو
الانكاري) مراده به ما يشمل التوبيخي والفرق بينهما أن المستفهم عنه
في الأول غير واقع ومدعيه كاذب وفي الثاني واقع ومدعيه صادق وان كان
ملومًا والمراد بكون الثاني في معنى النفي أنه في معنى نفي الانبغاء واللياقة
ويقال للأول الابطالي أيضًا (قوله انصب اتباع ما اتصل) أي ان لم يطل
الفصل بين التابع والمتبوع ولم يكن رد الكلام تضمن استثناء ولم يتقدم
المستثنى على المستثنى منه كما يأتي في المتن والا كان المختار النصب نحو
ما ثاب الى أحد حين كنت بالساحة الا زيدًا الا اختيار الاتباع ليتنا كل
المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا يتبين ذلك ونحو ما قاموا الا زيدًا
ردًا لقول قائل قاموا الا زيدًا لتطابق الكلامان ودعوى بعضهم تعين
النصب في هذه الصورة مردودة كما أفاده الدماميني بل نازع أبو حيان
في اختيار النصب فيما وراء الصورة قبلها كما في الهمع ونحو ما قام الا زيدًا
أحد وإذا انتقض النفي أو النهي بالا كان في حكم الاثبات فينصب ما بعد
الا الثانية نحو ما شرب أحد الا الماء الا زيدًا ولا تأكلوا الا اللحم الا عمرًا
وما مررت بأحد الا قائمًا الا بكرًا فإن لم ينتقض بأن كان بمنزلة ما لا نفي فيه ولا نهي إذ
المعنى شربوا الماء الا زيدًا وكلوا اللحم الا عمرًا ومررت بهم قائمين الا بكرًا

لأن الانفصال ملتزم في
التفريغ المحقق والمقدر وألتزم
مع عدم التفريغ ليجري الباب
على سنن واحد (ونفي)
ولو معنى دون لفظ (أو كنفي)
وهو النهي والاستفهام
المؤول بالنفي وهو الانكاري
(انصب) أي اختر (اتباع
ما اتصل) لما قبل الا في اعرابه
قياسًا بعد النفي لفظًا ومعنى
ما قام أحد الا زيد وما رأيت
أحدًا الا زيدًا وما مررت
بأحد الا زيد ومثاله بعد النفي
معنى دون لفظ قوله

قاله الدماميني وظاهر المتن والشرح اختيار الاتباع على البدلية في صورة نصب المستثنى منه أيضا نحو ماضربت أحدا الا زيدا وبه صرح في المغني قال الدماميني ومقتضى التعليل بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوي البدلية والنصب على الاستثناء في هذه الصورة (قوله وبالصريمة) أي في الرملة المنصرمة من معظم الرمل والخلق بفتحتين البالي والعافي الدارس والنؤى بنون مضمومة وهمزة ساكنة حفيرة حول الخباء تصنع لمنع دخول ماء المطر والوتد معروف (قوله ومن يغفر الذنوب) أي أي موجود أي ليس موجود يغفر الذنوب الا الله فاندفع ماقيل ان الكلام في الاستثناء من كلام تام وما في الآية مفرغ (قوله الاول المستثنى) أي وحده على المشهور وقال غير واحد من المحققين المستثنى مع الا لان البدل يحل محل الاول فيقال ماقام الا زيد ولا يقال ماقام زيد وحينئذ لا يرد الاعتراض الذي سيذكره الشارح ولا يخرج على هذا القول عن كونه بدل بعض لان الا زيد بمعنى غير زيد وغير زيد بعض أحد اصدق أحد بزيد وغيره هذا هو الاظهر ونقل شيخنا عن الشارح مايفيد أنه على هذا بدل كل من كل وتوجيهه أن غير زيد نفس المنفي عنه القيام في الواقع وان كان بعض مدلول لفظ أحد لغة (قوله بدل بعض) ولا يحتاج هنا الى ضمير رابط لان الا قرينة على أن الثاني كان بعض مايتناوله الاول لولاها قاله الدماميني (قوله عطف نسق) أي لان الا عندهم من حروف العطف في الاستثناء خاصة اه تصريح ورد الجمهور مذهبهم بالمراد نحو ماقام الا زيد وليس لنا حرف عطف يلي العامل بالمراد وأجاب ابن هشام بأنه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ماقام أحد الا زيد قال الدماميني لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه بالمراد والفرض أنه غير مطرد (قوله قال أبو العباس الخ) اعتراض على مذهب البصريين واعترض أيضا بأن بدل البعض لابد فيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو مفقود في نحو ماقام أحد الا زيد وجوابه أن خصوص ربطه بالضمير غير واجب انما الواجب مطلق ربطه وهو حاصل في المثال بالا لدلالتها على اخراج الثاني من الاول وكونه بعضا منه كما مر عن الدماميني (قوله وهو موجب ومتبوعه منفي) أي ويجب تطابق البدل والمبدل منه اثباتا ونفيا

وبالصريمة منهم منزل خلق
عاف تغير الا النؤى والوتد
فان تغيير بمعنى لم يبق على حاله
ومثال شبه النفي لا يقم أحد
الا زيد وهل قام أحد الا زيد
ومن يغفر الذنوب الا الله
تنبيهات الاول المستثنى
عند البصريين والحالة
هذه بدل بعض من المستثنى
منه وعند الكوفيين عطف
نسق قال أبو العباس ثعلب
كيف يكون بدلا وهو موجب
ومتبوعه منفي وأجاب
السيرافي بأنه بدل منه

يحمل الجواب منع ذلك والسؤال والجواب مبنيان على القول بأن البدل
هو المستثنى وحده دون القول بأنه مع الا وهو المفهوم من قول الرضي كما
مار في نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم أن يجعل حرف النفي مع الاسم
بعده صفة والاعراب على الاسم كذلك يجوز في ما جاء القوم الا زيد أن
يجعل قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم اه وقد نقله الدماميني عن
بعض الفضلاء وأيده (قوله في عمل العامل) أي عمل العامل لما عرفت أي
بقطع النظر عن النفي والاثبات قوله م هو المقصود بالنسبة أي نسبة مثل
العامل بقطع النظر عن النفي والاثبات (قوله كأنه لم يذكر) أي ولا تعلق
للنفي والاثبات بذلك (قوله وقد يتخالف الموصوف والصفة) الظاهر أنه
تأييد لمنع وجوب توافق البدل والمبدل منه بأن لتخالفهما في ذلك نظيرا وهو
تخالف الصفة والموصوف فقط ما ذكره البعض ومثلهما المعطوف
والمعطوف عليه نحو قام زيد لا عمرو (قوله اذا تعذر البدل على اللفظ الخ)
التمثيل لذلك بلا أحد فيها الا زيد يدل على أنهم أرادوا باللفظ ما يشمل
المحل المجدد بدخول العامل الموجود لأن المنفي في المثال الثانية التبعية للنصب
محلا لا لفظا لأنه مبني (قوله أبدل على الموضع) قال البهوتي انظر ما الحكمة
في ارتكاب هذا التكلف مع أن القاعدة أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر
في المتبوع ومثلوا له بنحو قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة كما مر بيانه
أي فهلا جاز جر ما بعد الا في المثال الاول والاخير ونصبه في الثاني والثالث
بناء على هذه القاعدة ويرده تصريح بعض المحققين بأن ذلك ليس قاعدة
مطردة في كل محل بل معناه قد يغتفر الخ (قوله ولا أحد فيها الا زيد)
رفع زيد مراعاة لمحل لا مع اسمها أو اسمها قبل دخول الناسخ أما الاول
فمال اليه في المغني ووجهه بأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ويصح
احلال البدل محلهما فيقال زيد فيها واستشكله الدماميني وأسلفنا
في باب لا تأويل كلام سيبويه بما يرجعه الى الثاني وأما الثاني فنقله في المغني
عن الاكثرين واستشكل بعدم صحة احلال البدل محل المبدل منه وأجاب
الشلوبين بأن هذا الكلام على توهم ما فيها أحد الا زيد وهذا يمكن فيه
الاحلال بأن يقال ما فيها الا زيد وهذا القول الثاني انما يأتي على عدم

في عمل العامل فيه وتخالفهما
في النفي والايجاب لا يمنع
البدلية لأن سبيل البدل
أن يجعل الاول كأنه لم يذكر
والثاني في موضعه وقد يتخالف
الموصوف والصفة نفيا
واثباتا نحو مررت برجل
لا كريم ولا لبيب والثاني اذا
تعذر البدل على اللفظ أبدل
على الموضع نحو ما جاءني من
أحد الا زيد ولا أحد فيها الا
زيد

اشتراط

اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير الى أنه بدل من الضمير المستكن في الخبر والاقوال الثلاثة تأتي في رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على الاول يذكر الخبر عند الاحلال فيقال الله موجود كما في المغني وعلى الثاني يكون الاحلال لسكون المعنى ما في الوجود اله الا الله وهذا يمكن فيه الاحلال وقيل رفع الاسم الشريف على الخبر به وضعفه في المغني بما نقل الدماميني جوابه ومر في باب لا كلام في ذلك وقد ينصب على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر (فائدة) قال في المغني يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك الا زيد رفع زيد بدلا من أحد وهو المختار أو بدلا من ضميره ونصبه على الاستثناء فرفعه من وجهين ونصبه من وجه ونحو ما رأيت أحدا يقول ذلك الا زيدا نصبه من وجهين ورفعه من وجه ومن شواهده قوله

في ليلة لا نرى بها أحدا * يحكي علينا الا كواكبها اه وقوله وهو المختار أي لان الابدال من صاحب الضمير أرجح لانه الاصل ولانه لا يحوج الى التأويل الذي في الابدال من الضمير وهو أن صحة الابدال من الضمير لشمول النفي الضمير معنى لان معنى ما أحد يقول ذلك ما يقول أحد ذلك ولا بد من جعل رأى في مثاله الثاني علمية على تقييد سيبويه جواز الابدال من الضمير بكون صاحبه مبتدأ في الحال أو في الاصل وقال الرضي أنا لا أرى بأسا بغير الابتداء ونواسخه أيضا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كان أحد ا يسقى الا زيد لان المعنى ما أسقى أحد كأنه الا زيد بخلاف لا أوذي أحدا يوحد الله الا زيدا فلا يجوز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط اه دماميني وشمني (قوله الا شئ) بالرفع لمراعاة محل شيئا قبل دخول الناسخ بناء على عدم اشتراط وجود الطالب للمحل وعلى اشتراطه يجعل شئ خبر مبتدأ محذوف أي هو شئ لا يعبأ به والا حينئذ بمعنى لكن (قوله لا يزادان في الايجاب) أي على غير مذهب الاخفش والمراد لا يزادان قياسا فلا يرد بحسبك درهم وكفى بالله لقصوره على السماع (قوله الا امرأتك بالنصب) كلامه مبني على أن النصب على الاستثناء من أحد وقرر الزمخشري من تخريج قراءة الا كثر على اللغة

وما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به برفع ما بعد الا فهو وبنحو ليس زيد بشئ الا شيئا بنصبه لان من والباء لا يزادان في الايجاب وما ولا يقدران عاملتين بعده كما تقدم في موضعه * الثالث أفهم قوله انتخب أن النصب جائز وقد قرئ في السبع ما فعلوه الا قليلا منهم ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك بالنصب اه (وانصب) والحالة هذه أعني وقوع المستثنى بعد نفي أو شبهه (ما انقطع)

تقول ماقام أحد الا حمارا وما مررت بأحد الا حمارا وهذه لغة جميع العرب سوى تميم وعليه قراءة السبعة مالهم به من علم الا اتباع الظن

(وعن تميم فيه ابدال وقع) كالمتصل فيجيزون ماقام أحد الاحمار وما مررت بأحد الاحمار ومنه قوله
وبلدة ليس بها أنيس
الا اليعافير والا العيس
وقوله
عشية لا تغني الرماح مكانها
ولا النبل الا المشرفي المصمم
وقوله

المرجوحة وان جوزه بعضهم بجعل النصب على الاستثناء من أهلك والرفع على الاستثناء من أحد واعترض بلزوم تناقض القراءتين لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسرى بها والرفع كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء ورد بأن اخراجها من أحد لا يقتضي أنها مسرى بها بل أنها معهم فيصور أن تكون سرت بنفسها وقد روى أنها تبعتهم وأنها التفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها وقال في المغني الذي أجزم به أن قراءة الاكثر لا تكون مرجوحة وأن الاستثناء من أهلك على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد في قراءة ابن مسعود وأن الاستثناء منقطع لسقوطه في آية الحجر ولان المراد بالأهل المؤمنون وان لم يكونوا من أهل بيته ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر كما في آية لست عليهم بمسيطر (قوله تقول ماقام أحد الاحمارا) نقل عن القرافي أن أحدا اذا كان في سياق النفي لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر جعل ذلك مثالا للمنقطع ، واعلم أن الا في المنقطع بمعنى لكن عند البصريين كما مر بيانه (قوله وعن تميم فيه ابدال وقع) وعلى لغتهم قرأ بعضهم مالهم به من علم الا اتباع الظن بالرفع وجعل منها الزمخشري قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فأعرب من فاعلا والله بدلا على لغة تميم في المستثنى المنقطع واعترض بأنه تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن مالك الاستثناء متصلا بتقدير متعلق الظرف بذكر لا استقر وجعل غيرهما من مفعولا والغيب بدل اشتمال منه والله فاعلا (قوله كالمتصل) التشبيه في مجرد جواز الابدال وان كان برجحان في المتصل ومرجوحية في المنقطع (قوله فيجيزون ماقام أحد الاحمار) حمار بدل غلط صرح به الرضي وقال سم بدل كل بملاحظة معنى الا اذ معنى الاحمار غير حمار وغير حمار يصدق على الأحد اه وفيه أنه كيف يكون الاعم بدل كل من كل نعم ان أريد من العام خاص كما يأتي نظيره صح فتدبر (قوله اليعافير) جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهي الابل التي يخالط بياضها صفرة (قوله عشية) منصوب على الظرفية بأجاد في البيت السابق مكانها أي مكان الحرب والمشرفي نسبة الى مشارف

وهي

وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفى ولا يقال مشارفى لأن الجمع لا ينسب اليه لا يقال جعافرى قاله العينى وفى المصباح مشارف الارض أعاليها الواحد مشرف وزان جعفر اهـ فعلم أن المنسوب اليه جمع واقع على القرى المذكورة وأن القياس فى النسبة الى مشارف مشرفى لان القياس فى النسبة الى الجمع أن تنسب الى مفرده فقول البعض نسبة الى مشارف على غير قياس فاسد والمصمم اسم فاعل الماضى حده (قوله وعامله) أى السنان وهو ما يليه (قوله شرط جواز الابدال الخ) يشعر بهذا الشرط قوله فيه ابدال لان من شأن البدل أن يصح وقوعه موقع المبدل منه من حيث هو مقصود بالحكم مم (قوله يمكن تسلطه على المستثنى) بحث فيه شيخنا بما حاصله ان كان المراد مع الا بأن يقال ما قام الا حمار وليس بها الا اليعافير لم يوافق ظاهر قوله اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وان كان المراد بدون الا أشكل علينا البيت اذ لا يقال ليس بها اليعافير لفساد المعنى ويمكن دفعه باختيار الشق الثانى وأن المراد امكان التسلط ولو فى مادة اخرى فافهم (قوله وجب النصب) أى على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل الا كهذا المال وزيد لا على المفعولية والاستثناء مفرغ كما زعمه الشلوبين لانه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل و بحث فيه الدمامينى بأن مراتب النقص متفاوتة فاذا أخذ من المال مرة ثم مرة اخرى فهو فى المرة الاخرى يزيد فى النقص على المرة الاولى قال وماذا يفعلون فى نحو مال زيد أنقص من مال عمرو وكيف يفهمون أن أنقص صيغة تفضيل مع أن اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره اهـ ويجوز أن يكون هذا المال زاد نقص غيره بسبب أخذه من هذا الغير مثلا بعد الأخذ منه أولا والمراد بوجوب النصب امتناع الابدال والا فيجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف تقديره فى المثال لكن النقص شأنه أو على الخبر بالمحذوف والتقدير لكن شأنه النقص فسقط اعتراض البعض على حكاية الشارح الاتفاق على وجوب النصب (قوله نحو ما زاد الخ) ونحو لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم فمن رحم فى محل نصب لانك لو حذفت المستثنى منه وسلطت لا على المستثنى لم يصح كذا فى الدمامينى وهو مبنى على

وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن
لنا خاطب الا السنان وعامله
* تنبيه * شرط جواز الابدال عندهم والحالة هذه أن يكون العامل يمكن تسلطه على المستثنى كما فى الامثلة والشواهد فان لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال

الا انقص وما نفع زيد الا ضر اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضر وحيث وجد شرط جواز الابدال فالارجح
عندهم النصب اه (وغير نصب) مستثنى (سابق) على المستثنى منه (في النفي قد يأتي) على قلة
بان يفرغ العامل له ويجعل
المستثنى منه تابعا له كقوله
لانهم يرجون منه شفاعة
اذا لم يكن الا النبيون شافع
قال سيبويه وحدثني يونس
ان قوما يوثق بعربيتهم يقولون
مالي الا أبوك ناصر * تنبيه *
المستثنى منه حينئذ بدل كل
من المستثنى وقد كان المستثنى
بدل بعض منه ونظيره في أن
المتبوع أخر فصار تابعا ما مررت
بمثلك أحد اه (ولكن
نصبه) على الاستثناء (اختران
ورد) لانه الفصيح الشائع
ومنه قوله
ومالى الا آل أحمد شيعة
ومالى الا مذهب الحق مذهب
بنصب آل ومذهب الأول
واحترز بقوله في النفي عن
الايجاب فانه يتعين النصب
كما تقدم * تنبيه * اذا تقدم
المستثنى على صفة المستثنى
منه ففيه مذهبان أحدهما
لا يكترث بالصفة بل يكون
البدل مختارا كما يكون اذا لم
تذكر الصفة وذلك كما في نحو مانها أحد الا أبوك صالح كما لم تذكر صالحا وهذا رأي سيبويه والثاني أن لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهو اختيار المبرد والمازني قال في الكافية وشرحها وعندي أن النصب والبدل مستويان
يلزم

أن الاستثناء في الآية منقطع أي لكن من رحمه الله يعصمه وقيل متصل أي
الا الراحم وهو الله تعالى أو الا مكان من رحمهم الله تعالى وهم المؤمنون
وهو السفينة (قوله الا انقص) ما مصدرية كما يؤخذ من كلام الشارح بعد
(قوله اذ لا يقال زاد النقص) الظاهر أن امتناع قول ذلك اذا كانت زاد
متعدية وأنه يقال اذا كانت لازمة فتأمل (قوله وغير نصب سابق) أي نصبه
على الاستثناء فيشمل الغير نصبه على الاتباع وهذا البيت تقييد لقوله وبعد
نفي أو كنفي انتخب اتباع ما اتصل (قوله مستثنى سابق الخ) قال سم النظر
ولو منقطعا نحو ما جاء الا حمارا أحد فيراد بأحد معنى يقع على الحمار لتصح
البدلية ونحو ما جاء الا حمارا القوم فيراد بالقوم مركوب القوم وهو الحمار
حرره اه بأدنى تغيير وجزم البعض بالتعميم ويضعفه بعد التكلف المتقدم
(قوله على المستثنى منه) أي بدون عامل لامتناع تقديمه عليهما عند المصنف
وأما قوله خلا الله لا أرجو سواك وانما * أعد عيالي شعبة من عيالكا
فضرورة بخلاف تقديمه على أحدهما فقط فجائز نحو جاء الا زيدا القوم
والقوم الا زيدا ضربت ثم ان تقدم عليهما وتوسط بين جزأي الكلام نحو
القوم الا زيدا جاؤا اذا جعل زيدا مستثنى من الضمير في جاؤا فقيل يمتنع مطلقا
وقيل يجوز مطلقا وقيل ان كان العامل متصرفا جاز وأجاز الكسائي تقديم
المستثنى أول الكلام دماميني (قوله في النفي) أي أو شبه النفي ولم يصرح
به اكتفاء بعلمه من قوله وبعد نفي أو كنفي الخ (قوله قد يأتي على قلة) وهل
يقاس على هذه اللغة أو لا قولان والى القياس عليها ذهب الكوفيون
والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطي (قوله بدل كل) أي من كل لان
العامل فرغ لما بعد الا والمؤخر عام أريد به خاص فصح ابداله من المستثنى
(قوله ان ورد) أي السابق أي أردت وروده مثلث بالتكلم به أو المراد ان ورد
من العرب وحينئذ فمعنى اختيار نصبه الحكم بأن نصبه أرجح والا فما ورد
عن العرب يتبع نصبا أو اتباعا (قوله بل يكون البدل مختارا) فيه أنه

يلزم عليه تقديم البدل على النعت والواجب العكس الا أن يكون مبنيا على مذهب من يرى عدم وجوب الترتيب بين التوابع قاله الدنوشرى (لان لكل مرجحا) فمرجح البدل تقدم الموصوف ومرجح النصب على الاستثناء تأخر الصفة (قوله سابق) تنوينه متعين لاختلال الوزن بالاضافة فتجويز الشيخ خالد اهاسهو وقوله الامفعول سابق وقوله من ذكر المستثنى منه متعلق بفرغ وكذا قوله لما بعد ويرد على الشارح أن ذكر المستثنى منه ليس وصفا للسابق فكيف يفرغ منه فكان ينبغى أن يقول من ارتباطه بالمستثنى منه لفظا ويمكن الجواب بجعل كلامه من اطلاق الملزوم وارادة اللازم وقوله وهو أى تفريغ العامل السابق (قوله يكن) أى السابق أو ما بعد كالو الاعدما أى عند غير الكسائى أما هو فجيز النصب فى نحو ماقام الا زيد بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل قاله سم عند الكلام على شرح قول المصنف واستثن مجرورا الخ وما فى قوله كالو الاعدما يجوز أن تكون مصدرية ولو زائدة ويجوز العكس أى يكن كعدم الا أى كذى عدم الا فى الحكم وقول البعض ان الكلام على تقدير مضاف أى كحكم عدم الا ليس بشئ قال الشيخ خالد والا مرفوع بفعل محذوف يفسره عدم اه وهو ظاهر على قراءة عدم بالبناء للمجهول أما على قراءته بالبناء للمعلوم والفاعل ضمير مستتر فيه يعود الى السابق أو ما بعد فالا منصوب على المفعولية لا مرفوع على نيابة الفاعل (قوله حال ماقبلها) أى حال اللفظ قبلها ولو غير عامل كالخبر فى نحو ما على الرسول الا البلاغ فحال هذا اللفظ وهى خبريته تقتضى رفع ما بعد الا مبتدأ أو كالفعل فى نحو ماقام الا زيد فحال هذا اللفظ وهى كونه فعلا لم يذكر له فاعل قبل الا تقتضى رفع ما بعد الا فاعلا وقس وقوله من اعراب بيان لما يقتضيه ولو حذف حال لكان أخصر وأقرب ثم لا تنافى بين كون تالى الا فى التفريغ مستثنى وكونه فاعلا أو مبتدأ مثلا فى نحو ماقام الا زيد وما زيد الا قائم لان الاول بالنظر الى المعنى لان تالى الا مستثنى من مقدر فى المعنى اذ المعنى ماقام أحد الا زيد وما زيد شئ الا قائم والثانى بالنظر الى اللفظ نقله الدمامينى عن الشلوبين (قوله وما على الرسول الا البلاغ) الواو جزء من الآية الممثل بها فتكون واو العطف

لان لكل مرجحا فتكافآ اه
(وان يفرغ سابق الا) من ذكر المستثنى منه (لما بعد) أى لما بعد الا وهو الاستثناء من غير التمام قسيم قوله أولا ما استثنت الا مع تمام (يكن كالو الا عدما) فأجر ما بعدها على حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من اعراب ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ الا بعد نفى أو شبهه فالنفى نحو وما محمد الا رسول وما على الرسول الا البلاغ المبين وشبه النفى نحو ولا تقولوا على الله الا الحق ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتى هى أحسن فهل يهلك الا القوم الفاسقون

مقدرة هنا كما في نظائره الآتية لامن كلام الشارح لعطف مثال على مثال لان الآية التي فيها لفظ المبين بالواو بخلاف التي ليس فيها لفظ المبين فانها بدون الواو ولكن نسخ الشارح بلفظ المبين (قوله ولا يقع ذلك في ايجاب) جوزه ابن الحاجب فيه اذا كان فضلة وحصلت فائدة نحو قرأت الا يوم كذا فانه يجوز أن تقرأ في جميع الأيام الا يوم كذا بخلاف ضربت الا زيدا اذ من المحال أن تضرب جميع الناس الا زيدا (قوله فلا يجوز قام الا زيد) لان المعنى قام جميع الناس الا زيدا وهو بعيد ولا قرينة في الغالب على ارادة جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد وجد في النفي نحو ما مات الا زيد وأجيب بانه قليل فأجرى الحكم فيه طردا للباب وقد يؤخذ من التعليل أنه يجوز اذا قامت قرينة على ارادة جماعة مخصوصة بأن يكون المعنى قام غير زيد من الجماعة المعهودة وقد يقال هو قليل لا يلتفت اليه طردا للباب نظير ما مر (قوله لجميع المعمولات) أي المعمولات بالاصالة أما التوابع فلا تفريغ لها الا البدل وأجازه الزمخشري وأبو البقاء والرضي في الصفات أيضا لمهم (قوله الا المصدر المؤكد) أي لان فيه تناقضا بالنفي أولا والاثبات ثانيا ومثله الحال المؤكدة وكان عليه أن يستثني المفعول معه فلا يقال ما سرت الا والنيل (قوله فتأول) أي بكونه مصدرا نوعيا أي الا ظنا ضعيفا فاختلف المثبت والمنفي فلا تناقض (قوله كما في الأمثلة) فانه عامل فيما عدا ما على الرسول الا البلاغ وغير عامل في ما على الرسول الا البلاغ لان الخبر لا يعمل في المبتدا على الراجح ثم ان جعل المستثنى فاعلا بالمجرور لاعتماده على النفي كان عاملا (قوله وأتى الا الخ) أطلق هنا فدل على أن هذا الحكم يكون في الايجاب والنفي وشبهه (قوله والاستغناء عنها) عطف لازم على ملزوم (قوله بدلا منه) أي بدل كل من كل كمثال الناظم أو بعض من كل نحو ما أعجبني الا زيد الا وجهه أو اشتمال نحو ما أعجبني الا زيد الا علمه أو اضراب نحو ما أعجبني الا زيد الا عمرو أي بل عمرو أفاده في التصريح فقول الشارح ان توافقا في المعنى قاصر لاختصاصه ببدل الكل مع أنه يجوز كونه عطف بيان كما بينه الرضي (قوله ومعطوفا عليه) أي بالواو خاصة كما في التسهيل (قوله ان اختلفا فيه) الا اذا كنت غالطا أو أردت الاضراب اه

ولا يقع ذلك في ايجاب فلا يجوز قام الا زيد وأما وبأبى الله الا أن يتم نوره فمحمول على المعنى أي لا يريد * تنبيهات * الأول الضمير في يكن يجوز أن يكون عائدا على سابق أي يكون السابق في حلمها بعدا لا كالعدم الاراغ الخ يعود على ما من قوله لما بعد أي يكون ما بعد الا في تسلط ما قبل الا عليه كالعدم الا * الثاني يصح التفريغ لجميع المعمولات الا المصدر المؤكد فلا يجوز ما ضربت الا ضربا وأما ان نظن الا ظنا فتأول * الثالث قوله سابق أحسن من قوله في التسهيل عامل لان السابق يكون عاملا وغير عامل كما في الأمثلة اه

(وألغ الا ذات توكيد) وهي التي يصح طرحها والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعا لما قبلها بدلا منه وذلك ان اتفاق المعنى ومعطوفا عليه ان اختلفا فيه فالاول (كلا تمرر بهم الا الفتى الا العلا)

فالعلا بدل كل من الفتى والا الثانية زائدة لمجرد التأكيد والتقدير الا الفتى العلا والثاني نحو قام القوم الازيدا والاعمرا فعمرا عطف على زيد

والا الثانية لغو والتقدير قام القوم الازيدا وعمرا ومن هذا قوله

وما الدهر الاليلة ونهارها
والا طلوع الشمس ثم غيارها

أى وطلوع الشمس وقد اجتمع البدل والعطف فى قوله

مالك من شيخك الاعمله
الارسيمه والارمله

أى الاعمله رسيمه ورمله فرسيمه بدل ورمله معطوف والا الثانية مؤكدة (وان تكرر لا للتوكيد) بل لقصد استثناء بعد استثناء فلا يخلو اما ان يكون ذلك مع تفريغ أولا (فع * تفريغ التأثير

بس أى فلا عطف بل يجب الابدال (قوله فالعلا بدل كل من الفتى) والفتى نصب على الاستثناء أو جر بدلا من الهاء بدل بعض وعليه فيكون العلا بدلا من الفتى مبنى على جواز الابدال من البدل واستشكل سم كون العلا بدلا اذا نصبنا الفتى على الاستثناء بأن الصحيح أن العامل فى البدل نظير العامل فى المبدل منه فلا تكون الا مؤكدة للاحتياج اليها العمل فى البدل والفرض أنها مؤكدة فينبغى أن يجعل العلا عطف بيان اذا نصبنا الفتى على الاستثناء ليندفع هذا الاشكال ويجوز جعل العلا عطف بيان اذا جررنا الفتى بدلا من الهاء وعليه يندفع الاعتراض بالبناء على الضعيف من جواز الابدال من البدل والحاصل أن جعل العلا عطف بيان يدفع الاعتراض على بدلية العلا المبنى على جر الفتى بدلا من الضمير والاعتراض عليها المبنى على نصب الفتى على الاستثناء (قوله والتقدير الا الفتى العلا) صريح فى أنه لو عبر بذلك لكان العلا بدلا فعلى أن العامل فى البدل نظير العامل فى المبدل منه يكون العامل فى العلا حينئذ الا مقدرة فعلم أن الا قد تعمل مقدرة أى حيث نصبنا الاسم على الاستثناء قاله سم وسنذكر فى حذف الا مزيد كلام (قوله ثم غيارها) بكسر الغين المعجمة أى غيابها من غارت الشمس أى غابت (قوله مالك من شيخك) أى جملك والرسيم والرمل نوعان من السير (قوله فرسيمه بدل) أى بدل بعض لان المراد بالعمل مطلق السير (قوله وان تكرر الخ) لم يتعرض المصنف والشارح لما اذا لم تكرر وتعدد المستثنى قال الدماميني ما ملخصه مع الايضاح لا ينصب على الاستثناء بأداة واحدة دون عطف شيآن وموهم ذلك ان كان فى الايجاب فالاول مستثنى والثانى معمول عامل مضمر وان كان فى غيره فكذلك أو الاول بدل مثال الايجاب أعطيت القوم الدراهم الازيدا الدنانير فزيدا منصوب على الاستثناء والدنانير مفعول لمحذوف أى أعطيته الدنانير أو أخذ الدنانير ومثال غيره ما أعطيت أحدا شيأ الا زيدا درهما فزيدا مستثنى أو بدل ودرهما مفعول لمحذوف وما ضرب أحد الا بكر خالدا فبكر ان رفعته كان بدلا من أحد وان نصبته كان مستثنى وخالدا مفعول لمحذوف فتعدد المستثنى قد يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع اتحاده وجوز ابن السراج كون

قوله مالك من شيخك هو هكذا فى النسخ وهو المسموع من الاشياخ غير أنه لم يوجد اطلاق الشيخ بالشين والخاء المعجمتين على الجمل فى الصحاح ولا فى المصباح ولا فى القاموس فلعله محرف عن شنج بالشين المعجمة والنون والجيم وهو بالتحريك الجمل كما فى القاموس فيكون الشاعر سكن نونه لضرورة الوزن كما نبه على ذلك فى شرح شواهد ابن عقيل اه

الاسمين بدلين فى نحو ما أعطيت أحدا أحدا الا زيدا عمرا وما ضرب أحد أحدا الا زيد بكرا وورده المصنف بأن البدل لم يعهد تكرره الا فى بدل البدا وبأن حق بدل البعض أن يقترن بالضمير وجعلوا فى باب الاستثناء اقترانه بالا مغنيا عن الضمير والاسم الثانى غير مقترن بالا لفظا ومن الضامن لا تجيز هذه التراكيب مطلقا وتحكم بفسادها على كل وجه أما منع العطف فقد يمتنع أيضا كما فى الأمثلة المتقدمة لان العطف فيها يفسد المعنى وقد يجوز كما فى ما جاءنى أحد الا زيد وعمرو فالعطف فى هذا المثال هو الصحيح فيما يظهر ولا يظهر حمل الثانى على انه معمول لمضمر أى وجاءنى عمرو اه وفى حاشية المغنى للدماميني أن جماعة أجازوا نصب شيئين بأداة واحدة دون عطف وعليه مشى صاحب الكشاف فى مواضع منها لا تدخلوا بيوت النبى الآية فقال ان المستثنى الظرف والحال معا وان الحصر فى كل منهما مقصود أى لا تدخلوا فى وقت من الأوقات على حال من الأحوال الا فى هذا الوقت على هذه الحال اه (قوله لا لتوكيد) عطف على محذوف أى لتأسيس لا لتوكيد كما أشار اليه الشارح بالاضراب (قوله العامل المفرغ) حمل العامل على ماقبل الا تبعا للروض وحمله المرادى على الا أى اترك تأثيرا النصب فى واحد أى لا تجعلها مؤثرة فى واحد ويؤيد الاول قوله عاملا اذ لو كان العامل هو الا لكان القياس أن يقول عاملة وان أمكن أن يقال أظهر للضرورة ويؤيده أيضا أن المصنف عليه يكون ذاكرا هنا حكم الواحد بخلافه على الثانى فانه يكون ساكتا هنا عن حكم الواحد المتروك تأثيرا الا فيه وان كان يعلم من قوله فيما مر وان يفرغ سابق الا الخ ويؤيد الثانى عدم احتياجه الى تقدير فى دع (قوله باقيا فى واحد) دفع به ايهام المتن أن المراد اترك التأثير فى واحد واجعله مؤثرا فى البقية هذا ان أريد بالعامل ماقبل الا كما مشى عليه الشارح فان أريد به الا كان الكلام على ظاهره أى اترك تأثير الا النصب فى واحد أى لا تجعلها مؤثرة النصب فى واحد واجعلها مؤثرة النصب فى البقية (قوله وليس عن نصب الخ) معنى اسم ليس والخبر محذوف أى موجودا أو والاسم ضمير مستتر يرجع الى الواحد أو الى التأثير ومغنى خبر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة لا يقال ظاهر كلامه أنه لا يجوز رفع

بالعامل) المفرغ (دع)
أى اتركه باقيا (فى واحد مما
بالا استثنى * وليس عن نصب
سواه) أى سوى ذلك الواحد
الذى أشغلت به العامل
(مغنى) فتقول ما قام الا زيد
الا عمرا الا بكرا وما ضربت
الا زيدا الا عمرا الا بكرا وما
مررت الا بزيد الا عمرا الا
بكرا ولا يتعين لاشتغال
العامل واحد بعينه بل أيها
أشغلته به جاز

سوى الواحد وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل البدا لانا نقول الاتى هذه الحالة مجرد التأكيد وليس الكلام الآن فيها (قوله والاول أولى) أى اقربه من العامل تصريح (قوله ودون تفريغ مع التقدم) قال جماعة كالبعض الظرفان تنازعهما الفعلان بعدهما اه وهو انما يصح على مذهب من جوز التنازع فى المعمول المتقدم ونصب الجميع مفعول لمحذوف يفسره المذكور أى أمض نصب الجميع ولا يصح نصبه بالتزم لان ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان ماذكر لا يستلزم الوجوب قال والتزم (قوله وماقام الازيدا الخ) لا يعارض هذا قوله فيما مر وغير نصب سابق الخ لان مامر فى غير تكرر المستثنى وبحث سم بجواز اعراب واحد بما يقتضيه العامل وجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من هذا الواحد نظير مامر فى مالى الا أبوك ناصر ونصب ماعدا هذا الواحد على الاستثناء قال وحينئذ فقول المصنف نصب الجميع الخ ينبغى أن يكون باعتبار الاغلب والاشهر واعترض بأنه يلزم عليه امران الفصل بين التابع والمتبوع باجنبى واستعمال اللغة الضعيفة فى غير المحل الذى ثبتت فيه (قوله وانصب) أى الجميع وجوبا اذا كان الكلام موجبا وجوازا مع رجحية فى واحد ووجوبا فى البقية اذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء متصلا وجوازا برجحان فى واحد ووجوبا فى البقية اذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء منقطعا هذا ما درج عليه الشارح فى تقرير المتن (قوله أتافى الايجاب مطلقا) أى فى جميعها بقرينة ما بعد وقد جعل الشارح قول المصنف وانصب لتأخير شاملا لصورة الايجاب وصورة النفى فيكون قوله وجئ بواحد بيانا للراجح فى بعض الصور الداخلة فى قوله وانصب لتأخير ويجوز أن يخص بصورة الايجاب فيكون قوله وجئ بواحد مقابلا له تأمل (قوله بواحد) أى فقط وأجاز الابدى اتباع الجميع بناء على جواز تعدد البدل بدون عطف (قوله كالو كان) قال المكودى فى موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة أو هو صفة بعد صفة وما زائدة ولو مصدرية أو العكس وكان تامة ودون زائد حال من الضمير فى كان والكلام على تقدير مضاف أى وجئ بواحد كحال وجوده دون زائد عليه ويلزم على ماقاله المكودى

والاول أولى (ودون تفريغ مع التقدم) على المستثنى منه (نصب الجميع) على الاستثناء (احكم به والتزم) نحو قام الازيدا الاعمرا الابكرا القوم وماقام الازيدا الاعمرا الابكرا أحد (وانصب لتأخير) عنه أتافى الايجاب مطلقا نحو قام القوم الازيدا الاعمرا الابكرا وأتافى غير الايجاب فكذلك (و) لكن (جئ بواحد* منها) معربا بما يقتضيه الحال (كما لو كان دون زائد) عليه ففى الاتصال

انما يعتنا امرأ فى النظم بالااف نظر الحل الشرح وجعله منصوبا وعلى الوجه الذى جوزه آخرا وهو رفعه بدلا يرسم امرؤ بالواو وقاله نصر

(كلم بقوا الا امر آالاعلى) الا بكر انهى بدل من الواو فانه لا يتعين الابدال واحد لكن الاول أولى ويجوز أن يكون امر وهو البدل وعلى منصوب ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفي الانقطاع تنصب الجميع على اللغة الفصحى نحو ماقام أحد الا حمارا الا فرسا الا جملا ويجوز الابدال على لغة تميم (وحكمها) أي حكم هذه المستثنيات سوى الاول (في القصد حكم الاول) فان كان مخرجا لوروده على موجب فهي مخرجة وان كان مدخلا لوروده على غير موجب فهي أيضا مدخلة

* تنبيه * محل ماذكر اذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت أما اذا أمكن ذلك كما في نحو له على عشرة الا أربعة الا اثنين الا واحدا فقيل الحكم كذلك وأن الجميع مستثنى من أصل العدد والصحيح أن كل عدد مستثنى من متلوه

تشبيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه وفيه تعمم فالاولى جعل الجار والمجرور خبر محذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أي وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لمفعول مطلق محذوف أي مجيأ كوجوده الخ ويمكن جعل ما اسما واقعا على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها صلة أو صفة (قوله تبدل واحدا في الراجح) وأما على اللغة المرجوحة فتنصب الجميع (قوله كلم يفوا) الواو واو الجماعة فاعل وهو المستثنى منه والاصل يوفيون حذفت النون للجازم والواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة فصار يفيوا فنقلت ضمة الياء الى الفاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (قوله ويجوز الابدال) أي في واحد فقط (قوله في القصد) أي المعنى المقصود من ادخال واخراج كما بينه الشارح فان قلت مقتضى تعريف الاستثناء بالاخراج أنه دائما اخراج ومقتضى ما هنا أنه قد يكون ادخالا قلت لا منافاة لان كل استثناء اخراج عما قبله من الاثبات والنفي لكن اذا كان ما قبله نفيا كان هو مستلزما للادخال في النسبة الثبوتية أي مستلزما لاتصاف المستثنى بالنسبة الثبوتية والتفصيل الى اخراج وادخال باعتبار هذا اللازم فافهم (قوله محل ماذكر) أي من أن حكمها في القصد حكم الاول هذا ما يفيده ظاهر صنيع الشارح وجعل المصنف في تسهيله عدم امكان استثناء بعضها من بعض قيدا فيما ذكر من التفصيل في الا المذكورة لا للتوكيد (قوله والصحيح أن كل عدد مستثنى من متلوه) فلو لم يمكن استثناؤه من متلوه لكونه أكثر من متلوه نحو له على عشرة الا ثلاثة الا أربعة فذهب السيرافي أن الاربعة كالثلاثة في الاخراج من العشرة فيكون المقر به ثلاثة وزعم الفراء أن المقر به في هذه الصورة أحد عشر لانك أخرجت من العشرة ثلاثة فبقي سبعة وزدت على السبعة أربعة بقولك بعد ذلك الا أربعة جريا على قاعدة ان الاستثناء الاول اخراج والثاني ادخال ورد بأن هذه القاعدة فيما اذا أمكن استثناء كل من متلوه لا مطلقا ولهذا قال بعضهم ان قول الفراء هذا أعجوبة من الاعاجيب ويمكن أن يتكلف له وجه بجعل الثاني مستثنى من مفهوم عشرة الا ثلاثة وكأنه قيل له على سبعة لا غيرها الا أربعة فتأمل (قوله فطريق معرفة ذلك) أي كونه مقرا بسبعة

فعلى الاول يكون مقرا بثلاثة وعلى الثاني بسبعة وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع

في المثال (قوله في المراتب الوترية) كالاولى والثالثة فالمراد بها مايشمل
المستثنى منه والشفعية كالثانية والرابعة هذا ولم يتكلم المصنف والشارح
على عكس المسئلة المذكورة وهو تعدد مايصلح للاستثناء منه مع اتحاد
المستثنى فنقول اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض ففيه
مذاهب * أحدها وهو الاصح أنه يعود للكل الا الدليل يخصصه بالبعض كما في
قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية فقوله الا الذين تابوا عائد الى فسقهم
وعدم قبول شهادتهم معا دون الجلد لما قام عليه من الدليل سواء اختلف
العامل الذي في الجمل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى هو الا لا الافعال
السابقة وسواء سيقت الجمل لغرض واحد أو لا كان عطفها بالواو أو بغيرها
* ثانيها ان اتحد العامل فللكل أو اختلف فللاخيرة فقط اذ لا يمكن عمل
العوامل المختلفة في مستثنى واحد وهو مبني على أن عامل المستثنى الافعال
السابقة دون الا * ثالثها ان سيقت لغرض واحد نحو حبست داري على
أعمامي ووقفت بستاني على أخوالي الا أن يسافروا فللكل والا فللاخيرة
فقط نحو أكرم العلماء وأعتق عبيدك الا الفاسق منهم * رابعها ان عطفت
بالواو فللكل أو بالفاء أو بثم فللاخيرة فقط * خامسها للاخيرة فقط واختاره
أبو حيان وأما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصلح لكل منهما فانه للثاني فقط
كما جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتي كافر الا اثنين فان تقدم
الاستثناء على أحدهما تعين للاول نحو قم الليل الا قليلا نصفه فالا قليلا
صالح لكونه من الليل ومن نصفه فاختص بالليل لان الاصل في الاستثناء
التأخير وكذا لو تقدم عليهما معا ولم يكن أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى نحو
استبدلت الا زيدا أصحابنا بأصحابكم فان كان أحدهما كذلك اختص به
مطلقا أولا كان أو ثانيا نحو ضرب الا زيدا أصحابنا أصحابكم وملكت الا
الاصاغر أبناءنا عبيدنا وضرب الا زيدا أصحابكم أصحابنا وملكت الا
الاصاغر عبيدنا أبناءنا فالابناء في المثالين فاعل معنى لانهم المالكون فان لم
يصلح الا لاحدهما فقط تعين له نحو طلق نساءهم الزيدون الا الحسنيات
وأصبى الزيدين نساؤهم الا ذوي النهى واستبدلت الا زيدا اماءنا بعبيدنا
اهـ همع ببعض تصرف وقوله كما في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية

الاعداد الواقعة في المراتب الوترية وتخرج منها مجموع الاعداد الواقعة في المراتب الشفعية أو تسقط آخر الاعداد مما قبله ثم مابقي مما قبله وهكذا فالباقي فهو المراد اهـ

(واستثن مجرورا

أي وكما في قوله تعالى الا من اغترف غرفة بيده فانه استثناء من جملة فمن شرب منه فليس مني لا من جملة ومن لم يطعمه فانه مني لاقتضائه أن من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس كذلك لاباحة الاغتراف بايديهم والذي حرم عليهم الكرع في الماء والشرب بالفم وسوغ الفصل بالجملة الثانية كونها مفهومة من الاولى فالفصل بها كلا فصل كذا في المغني والدماميني عليه وما ذكره في الوارد بعد مفردين اذا لم يمكن تشريكهما او الاعادة لهما معا ومثل له الدماميني بنحو اجير بني زيد وبني عمر والا من صلح فمن صلح مستثنى من بني زيد وبني عمر جميعا (فائدة) يقع تالي الا خبرا لما قبلها نحو ما زيد الا قائم أو يقوم أو أبوه قائم ويمتنع ما زيد الا قام كما في الهمع والتسهيل أو حالا منه نحو ما جاء زيد الا ضاحكا أو يضحك أو وقد ضحك او ويده على رأسه وجعل منه نحو ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن وما أنعمت عليه الا شكر قال الدماميني وهو لا ينطبق على المراد اذ الغرض من قولك ما أنعمت عليه الا شكر انك مهما أنعمت عليه شكرك فهو كالشرط والجزاء في ترتب الثاني على الاول وليس المراد أنك لم تنعم عليه الا في حال شكره أو في حال عزمه على الشكر حتى تكون حالا مقارنة أو منتظرة ثم أجاب باختيار الثاني على أن المعنى ما أنعمت عليه الا مقدرا شكره بعد ذلك من الله تعالى واذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع المقدر فيفيد الكلام حينئذ ما أراده المتكلم من استعقاب انعامه شكر المنعم عليه وجوز الزمخشري أن يقع تاليها صفة لما قبلها نحو ما مررت برجل الا قائم وما مررت بأحد الا زيد خير منه أو يقوم وجعله الاخفش وأبو علي والمصنف في الاول صفة بدل محذوف أي الا رجل قائم وفي الثاني حالا قاله الدماميني ومما جعله الزمخشري من التفريغ في الصفات نحو وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته فجعل ليؤمنن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله تقديره وان من أهل الكتاب أحد وجعل غيره تالي الا خبرا لمحذوف موصوف بالجار والمجرور وتقديره وان أحد من أهل الكتاب وأورد عليه أنه يلزمه حذف موصوف الظرف وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة وأجاب الدماميني بأن الاختصاص اذا لم يكن المنعوت بعض

مجرور بمن كما فى الآية أو بقى ورده الشمنى بأنه يشترط تقدم المجرور وعلى المنعوت كما فى التسهيل وغيره (قوله بغير) بمعنى غير بيد لكنها تخالفها من أربعة أوجه أنها لا تقع صفة ولا يستثنى بها إلا فى الانقطاع ولا تضاف الى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الاضافة ويقال فيها ميد بالميم وظاهر كلامه فى التسهيل أنها اسم لكنه قال فى توضيحه المختار عندى أنه حرف استثناء بمعنى لكن ولا دليل على اسميتها قاله الدمامينى وبقى خامس وهو أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة كما فى المغنى تقول فلان كثير المال بيد أنه بخيل وقيل تأتى بمعنى من أجل أيضا كما فى حديث أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش واسترضعت فى بنى سعد بن بكر وقال ابن مالك وغيره هى فيه بمعنى غير على حد قوله

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب

كذا فى المغنى أى من تأكيد المدح بما يشبه الذم كما بسطه الدمامينى قال السيوطى هذا الحديث غريب لا يعرف له سند فتأمل وأجرى الشاطبى فى غير التفاصيل السابقة فى تكرار الا لتوكيد أو لغيره لكن لا يظهر أن يقال فى غير بالالغاء اذا تكررت لتوكيد فاذا قلت قام القوم غير زيد وغير عمرو فعمرو مجرور بغير لا بالعطف فليست ملغاة قاله سم (قوله متعلق باستثن) الوجه أن يقال تنازعه استثن ومجرورا اه سم (قوله معربا) وقد تبنى على الفتح فى الأحوال كلها عند اضافتها الى مبنى كما فى التسهيل وأجاز الفراء بناءها على الفتح فى نحو ما قام غير زيد لتضمنها معنى الا قاله الفارضى وفى التصريح تفارق غير الا فى خمس مسائل * احداها أن الا تقع بعدها الجمل دون غير * الثانية أنه يجوز أن يقال عندى درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندى درهم الا جيد * الثالثة أنه يجوز أن يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد * الرابعة أنه يجوز أن يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ولا يجوز مع الا مراعاة المعنى * الخامسة أنه يجوز ما جئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروفك وما ذكره من منع مراعاة المعنى مع الا هو مذهب الجمهور وجوزها المصنف مع الا

(بغير معربا * بما لمستثنى بالا نسبا) مجرورا مفعول باستثن وبغير متعلق باستثن ومعربا حال من غير وبما متعلق بمعربا وما موصول صلته نسب ولمستثنى متعلق بنسب وبالا متعلق بمستثنى والمعنى أن غيرا يستثنى بها مجرور باضافتها اليه وتكون هى معربة بما نسب للمستثنى بالا من الاعراب فيما تقدم

أيضا كما سيأتي (قوله فيجب نصبها في نحو قام القوم غير زيد) أي على اللغة
المشهورة أما على لغة جواز الاتباع مع الايجاب والتمام كما تقدم فينبغي أن
يجوز رفع غير فانه مثلها (قوله عند قوم) كما أسلفه المصنف حيث قال فيما
تقدم وغير نصب سابق الخ (قوله وفي نحو ما قام أحد غير حمار) معطوف
على قوله في هذا المثال (قوله ويمتنع في نحو ما قام غير زيد) أي عند غير
الكسائي فانه أجاز في نحو ما قام الا زيد النصب بناء على مذهبه من جواز
حذف الفاعل كما مر عن سم (قوله أصل غير الخ) أي وضعها الاصلي هي
أن يوصف بها اسم دال على معنى اسم الفاعل مفيدة مغايرة مجرورها للموصوف بها إما
بالذات نحو مررت برجل غير زيد أو بالوصف نحو دخلت بوجه غير الذي
خرجت به قال الرضي والاصل الاول والثاني مجاز (قوله أو شبهها) من
المعرفة المراد بها الجنس كالموصول في المثال فانه مبهم باعتبار عينه (قوله فان
الذين جنس الخ) حاصله أن غير متوغلة في الابهام فلا تتعرف فوقوعها صفة
لمعرفة في الآية من تأويل فاما ان يراعى أصلها من التوغل في الابهام و يعتبر
كون موصوفها كالنكرة في المعنى فيطابق الصفة والموصوف في مطلق
التنكير وهذا هو الذي أشار اليه الشارح بقوله فان الذين الخ وحاصله
التأويل في الموصوف بتقريبه الى النكرة واما أن يراعى ضعف ابهامها
في هذه الحالة لوقوعها بين ضدين و يعتبر كونها حينئذ كالمعرفة فيتطابق
الصفة والموصوف في مطلق التعريف وهذا هو الذي أشار اليه الشارح
بقوله وأيضا الخ وحاصله التأويل في الصفة بتقريبها الى المعرفة هذا هو
المتبادر من كلام الشارح وأما قول البعض مراده بقوله وأيضا فهي اذا
وقعت الخ افادة أن غيرا اذا وقعت بين ضدين تتعرف بالاضافة فيصح أن تقع
صفة للمعرفة أي ولو كانت تلك المعرفة مشبهة للنكرة فيبعده قوله ضعف
ابهامها دون أن يقول زال ابهامها فافهم * بقي شئ آخر وهو أن في غير ثلاثة
أقوال قيل لا تتعرف مطلقا وقيل تتعرف مطلقا وقيل تتعرف اذا وقعت
بين ضدين كما في صراط الذين أنعمت الآية فعلى هذين القولين تكون
في الآية صفة وعلى الاول تكون بدلا بدل نكرة من معرفة وحينئذ لا تحتاج
الى التأويل الذي ذكره الشارح الا وقيل انها لا تتعرف مطلقا وانما

فيجب نصبها في نحو قام
القوم غير زيد وما يتبع هذا
المثال غير النصب [illegible]
نحو ما قام أحد غير حمار
[illegible] تميم وفي نحو ما قام غير
زيد أحد عند الاكثر ويترجح
في هذا المثال عند قوم وفي
نحو ما قام أحد غير حمار عند
تميم ويضعف في نحو ما قام
أحد زيد ويمتنع في نحو
ما قام غير زيد * تنبيهات *
الاول أصل غير أن يوصف بها
اما نكرة نحو صالحا غير
الذي كنا نعمل أو شبهها نحو
غير المغضوب عليهم فان الذين
جنس لا قوم بأعيانهم وأيضا
فهي اذا وقعت بين ضدين
ضعف ابهامها

في

فلما ضمنت معنى الا حملت عليها في الاستثناء وقد تحمل الا عليها فيوصف بها بشرط أن يكون الموصوف جمعا أو شبهه وأن يكون نكرة أو شبهها فالجمع نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وشبه الجمع كقوله

لو كان غيري سليمى الدهر غيره
وقع الحوادث الا الصارم الذكر

في الآية صفة ولم نعثر عليه (قوله فلما ضمنت معنى الا) مرتبط بقوله أصل غير الخ وأعربت حينئذ لمعارضة الشبه بالاضافة للمفرد على أن بعضهم بناها حينئذ كما تقدم وعبارة الرضي في توجيه حمل غير على الا وحمل الا على غير نصه أصل غير أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اذاتا أو صفة وأصل الا مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا أو اثباتا فلما اجتمع ما بعد الا وما بعد غير في معنى المغايرة حملت الا على غير في الصفة فصار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيا أو اثباتا وحملت غير على الا في الاستثناء فصار ما بعدها مغايرا لما قبلها نفيا أو اثباتا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة الا أن حمل غير على الا أكثر من حمل الا على غير لان غير اسم والتصرف في الاسماء أكثر منه في الحروف فلذلك تقع غير في جميع مواقع الا انتهت وبها يتضح كلام الشارح (قوله فيوصف بها) أي مع بقائها على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى عليه السعد في حاشية الكشاف الاجماع كما قاله الدماميني قال ولو ذهب ذاهب الى أنها تصير حينئذ اسما لكن لا يظهر اعرابها الا فيما بعدها لكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل في لا في نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعد انه بمعنى غير وجعل اعرابه على ما بعده بطريق العارية على ما صرح به السخاوي اهـ ونظير ذلك أيضا أل الموصولة فيعرب ما بعدها مضافا اليه مجرورا بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة اعراب الا الظاهر فيه ويبنى على ذلك كما أفاده الدماميني أن الوصف بمجموع الا وما بعدها على حرفيتها وبما وحدها على اسميتها فيكون ذكر ما بعدها لبيان ما تعلقت به المغايرة (قوله بشرط أن يكون الموصوف جمعا الخ) فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا في اللفظ دالا على متعدد في المعنى كغيري في المثال الآتي وبشبه النكرة ما أريد به الجنس كالمعرف بأل الجنسية وانما اشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه مراعاة لأصلها وهو الاستثناء وكونه نكرة أو شبهها مراعاة لمعنى غير المتوغلة في التنكير (قوله سليمى) أي يا سليمى والدهر نصب على الظرفية المستقرة خبر الفعل قبله أو على المفعولية لمحذوف أي بقاء هذا الدهر أي شدائده وجواب

لوغيره والصارم السيف القاطع والذكر والمذكر من السيوف ما كان ذا ماء ورونق كما قاله الشمني (قوله صفة لعيرى) فيه تسمح اذ الصفة الاالكن لما ظهر اعرابها فيما بعدها صار كأنه هي وفي النكت عن التسهيل أن الوصف الاسم ما بعدها وقد أسلفنا قريبا تحقيق ذلك فتأمله (قوله أنخت) أي الناقة والمراد بالبلدة الاولى صدرها وبالثانية الارض التي أناخها فيها والبغام بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة حقيقة صوت الظبي فاستعاره لصوت الناقة فان قلت الصفة في البيت مخصصة مع أن ما بعد الا مخالف لما قبلها اذ ما بعدها مفرد وما قبلها جمع وسيأتي عن المغني أن الصفة عند التخالف مؤكدة قلت أجاب الدماميني بأن البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا تخالف * واعلم أنه مدخل تحت كلام الشارح أربع صور أن يكون الموصوف جمعا حقيقيا ونكرة حقيقية كما في الآية وأن يكون شبيها بالجمع ونكرة حقيقية كما في البيت الاول والعكس كما في البيت الثاني وأن يكون شبيها بالجمع شبيها بالنكرة كالمفرد المعرف بأل الجنسية ولم يمثل له الشارح (قوله لكن تفارق الخ) استدراك على قوله وقد تحمل الا عليها (قوله لا يجوز حذف موصوفها) أي لان الوصف بها خلاف الأصل بخلاف غير (قوله في ذلك) أى في عدم جواز حذف موصوفها (قوله ولا يجوز أن تنوب عن موصوفها) أى الا فيما اذا كان الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كقولهم منا ظعن ومنا أقام كما سيأتي في النعت (قوله الا حيث يصح الاستثناء) قال سم يمكن أن يوجه بأن غير انما حملت على الا لتضمنها معنى الاستثناء فلا تحمل الا عليها الا حيث يصح الاستثناء (قوله الا دانق) بكسر النون وفتحها ويقال أيضا داناق وهو سدس درهم وعلى الوصفية يكون مقرا بدرهم كامل وعلى الاستثناء يكون مقرا بدرهم الا سدسا ولما كان الدرهم يشبه الجمع من حيث اشتماله على الدوانق وصفه بالا وبه ذا يجاب أيضا عما يقال الوصف في هذا المثال مؤكد وسيأتي عن المغني أن الوصف عند مطابقة ما بعد الا لما قبلها في الافراد مثلا مخصص قاله الدماميني (قوله لانه يجوز الا دانقا) أي بناء على جواز استثناء الجزء من الكل وهو الراجح ومنعه ابن هشام ومن

فالصارم صفة لعيرى ومثال شبه النكرة قوله أنخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها فالاصوات شبيه بالنكرة لان تعريفه بأل الجنسية لكن تفارق الا هذه غيرا من وجهين * أحدهما أنه لا يجوز حذف موصوفها فلا يقال جاءني الا زيد ويقال جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها * ثانيهما أنه لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندي درهم الا دانق لانه يجوز الا دانقا

تمه (قوله لانه يمتنع الا جيدا) أى لان درهم نكرة فى سياق الاثبات فعمومه للجيد وغيره بدلى والمستثنى منه لا يكفى شموله للمستثنى شمولا بدليا فلا يقال عندى رجل الا زيدا وان أجاز قوم الاستثناء من النكرة المثبتة اذا حصلت الفائدة (قوله وقد يقال الخ) أشار بقد الى امكان دفعه وقد دفعه بعضهم بأن المراد بالاستثناء فى قولهم لا يوصف بالا حيث يصح الاستثناء ما هو أعم من المتصل والمنقطع وانما يمتنع فى الآية والمثال المتصل لا المنقطع قال الدمامينى وهذا يقتضى لغو الشرط المذكور لكونه لم يحترز به عن شئ وهو كلام متين وما أجيب به عنه من أن ذلك لا يضر لان الاصل فى القيود أن تكون لبيان الواقع لا يقاومه (قوله فى لو كان فيهما آلهة الا الله الخ) أى فانه لا يجوز فى الا هذه أن تكون للاستثناء وما بعدها بدلا لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ أما الاول فلان التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الذات العلية لفسدتا وهو يقتضى عدم الفساد عند عدم الاخراج وليس بمراد بل المراد ترتيب الفساد على مجرد التعدد ولهذا كانت الا الله من الصفة المؤكدة الصالحة للاسقاط اذ المعنى لو كان فيهما من الآلهة متعدد غير الواحد ومن المعلوم مغايرة المتعدد للواحد والقاعدة أنه ان طابق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصص نحو لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وان خالفه بافراد أو غيره فالوصف مؤكد كالآية ويؤخذ هذا من قول النحاة اذا قيل له عندى عشرة الا درهما فقد أقر له بتسعة وان قال الا درهم فقد أقر له بعشرة لان المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل عشرة مغايرة للدرهم وأما الثانى فلان آلهة جمع منكر فى الاثبات فلا عموم لها شموليا فلا يصح الاستثناء منها كذا فى المغنى وبمثل هذا الثانى يوجه عدم صحة الاستثناء فى المثال أعنى لو كان معنا رجل الخ كما قاله سم (فان قلت) لو للامتناع وامتناع الشئ انتفاؤه فتكون النكرة فى الآية والمثال فى سياق النفى فتعم (قلت) قال الدمامينى العرب لا تعتبر مثل هذا النفى بدليل أنهم لا يقولون لو جاءنى ديار أكرمته ولا لو جاءنى من أحد أحسنت اليه ولو كانت بمنزلة النافى لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءنى من أحد (فان قلت) جوز الزمخشرى فى تفسير سورة الحجر فى قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط أن آل لوط استثناء

ويمتنع الاجيد لانه يمتنع الا جيدا ويجوز عندى درهم غير جيد هكذا قال جماعات وقد يقال انه مخالف لقولهم فى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا

منقطع من قوم مجرمين وهو نكرة فى الاثبات (قلت) أجاب الدماميني بأن
النكرة فى الاثبات تعم اذا قامت قرينة العموم والنكرة فى هذه الآية
كذلك بدليل آية لوط انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة (قوله ومن
أمثلة سيبويه) أى لالا الوصفية فهو تأييد للاعتراض وكذا قوله وشرط
ابن الحاجب الخ لان ماذكره ابن الحاجب عكس ماذكره تلك الجماعات قال
الشمني قال الرضى مذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء
قال ويجوز فى قولك ماأتانى أحد الا زيد أن تقول الا زيد بدلا أو صفة وعليه
أكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل أخ الخ (قوله وجعل من الشاذ قوله وكل
أخ الخ) أى لصحة الاستثناء فيه وجوز فيه بعضهم أن لا تكون الا صفة بل
للاستثناء وأتى بالفرقدين بالالف جريا على لغة من يلزم المثنى الالف وفيه
تخلص عما يلزم على وصفية الا من المخالفة للكثير من وجهين آخرين
وصف المضاف والشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة
الشمول فقط والفصل بين الموصوف والصفة بالخبر وهو قليل (قوله كانتصاب
الاسم بعد الا) أى فى أن نصب كل منهما على الاستثناء وان كان العامل
فيما بعد الا هو الا على الصحيح وفى غيرما فى الجملة قبله من فعل أو شبهه وانما
نصب على الاستثناء مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لانه لما كان
مشغولا بالجر لكونه مضافا اليه جعل ما كان يستحقه من الاعراب
المخصوص لولا ذلك على غير على سبيل العارية والدليل على أن الحركة لما
بعدها حقيقة جواز العطف على محله كما يأتى قاله الدماميني وانظر اذا لم يكن
فى الجملة قبله فعل أو شبهه ما العامل نحو ما أحد أخوك غير زيد هل هو أعنى
مقدرا فتكون غير مفعولا به أو الجملة بتمامها كما قيل به فى محل ما بعد خلا
وعدا اذا جرا كما سيأتى كل محتمل (قوله وعلى الحال عند الفارسى) فتؤول
بمشتق أى قام القوم مغايرين لزيد فى الفعل وأورد عليه أن مجرورها لا محل
له حينئذ وقد نصبوا المعطوف عليه مراعاة لمحله وقد يقال مذهب الفارسى
والناظم أن ذلك من العطف على المعنى لا على المحل ومدار العطف على
المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وان لم يكن له محل
لا فى الاصل ولا فى الحال (قوله وعلى التشبيه بظرف المكان) بجامع الابهام

ومن أمثلة سيبويه لو كان معنا
رجل الا زيد لغلبنا وشرط
ابن الحاجب فى وقوع الا صفة
تعذر الاستثناء وجعل من
الشاذ قوله
وكل أخ مفارقه أخوه
لعمر أبيك الا الفرقدان
الثانى انتصاب غير فى الاستثناء
كانتصاب الاسم بعد الا عند
المغاربة واختاره ابن
عصفور وعلى الحال عند
الفارسى واختاره الناظم
وعلى التشبيه بظرف المكان
عند جماعة واختاره ابن
الباذش الثالث يجوز فى تابع
المستثنى مراعاة اللفظ

في

قد كر (قوله ومراعاة المعنى) أى المؤدى بتركيب آخر مشتمل على الا كاسر
وغير وسائر ما فى معنى لا يستلزم كون الاسم له محل (قوله ماقام أحد غير زيد)
أى برفع غير بناء على ان هذا الفصيح من الاتباع مع النفى والاتصال واما هذا
الفصيح فى الجر والرفع فى عمرو وان جاز فيه النصب أيضا نظرا الى غير
اللغة الفصحى من نصب المستثنى بالا ونصب غير مع النفى والاتصال فتلخص
أن فى عمرو الجر والرفع على وجه الرجحان الذى نظر الشارح اليه فقط
والنصب على وجه المرجوحية وحصل الجواب عن اعتراض البعض كغيره
على قوله بالجر والرفع بأنه كان عليه أن يقول و بالنصب لما تقدم من
جواز النصب بمرجوحية فى نحو ذلك (قوله أنه من العطف على المحل) أى
محل جر ورفع بحسب الأصل وما كان يستحقه بواسطة حمل غير على الا لما
تقدم من أن الاصل فى مجرور غير والذى كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر
بمقتضى الاضافة أن يجرى عليه الاعراب المخصوص الذى يقتضيه حمل غير
على الا فسقط ماقاله البعض وعلم أن مدار العطف على المحل كون المحل
يستحق ذلك الاعراب فى الحال أو بحسب الاصل بخلاف مراعاة المعنى كما
سبق فحصل الفرق بينهما (قوله الى أنه من باب التوهم) مداره على أن
يكون ذلك الاعراب لذلك اللفظ مع لفظة اخرى فيعطى لذلك اللفظ مع غير
تلك اللفظة على توهم أنه معها فتبين الفرق بين الثلاثة الذى هو ظاهر صنيع
الشارح حيث قال أولا ومراعاة المعنى ثم قابله بقوله وظاهر الخ هذا ماقاله
سم وقال الاسقاطى الذى يظهر من كلام الشارح أن العطف على المعنى عام
يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم وأن قوله وظاهر الخ بيان للمراد
من القسمين اه والانصاف أن كلام الشارح محتمل لتقابل الثلاثة
وللبيان بعد الاجمال وفى الهمع أن العطف على المعنى هو العطف على
التوهم الا أنه اذا جاء فى القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبا
* واعلم ان تابع المستثنى بالا كتابع المستثنى بغير فى مراعاة المعنى على ماذكره
المصنف فى التسهيل فيجوز جر تابع المستثنى بالا مراعاة لكون الا بمعنى
غير والحمل ورد على عكس ذلك فى الا (قوله من الاحكام) كوقوعها فى الاستثناء
المتصل والمنقطع وصفة لنكرة أو شبهها وقبولها تأثير العامل المفرغ قاله

ومراعاة المعنى تقول قام القوم
غير زيد وعمرو وعمرا فالجر
على اللفظ والنصب على
المعنى لان معنى غير زيد الا زيدا
وتقول ماقام أحد غير زيد وعمرو
بالجر و بالرفع لانه على معنى
الا زيد وظاهر كلام سيبويه أنه
من العطف على المحل وذهب
الشلوبين الى أنه من باب
التوهم (وسوى) بالكسر
و(سوى) بالضم مقصورتين
و(سواء) بالفتح والمد (اجعلا *
على الاصح ماالغير جعلا) من
الاحكام فيما سبق لانهما
مثلها الأمرين * أحدهما
اجماع أهل اللغة على أن
معنى قول القائل قاموا سوى
زيد وقاموا غيرك واحد

وأنه لا أحد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان أو زمان والثاني ان من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وهما
لا تتصرف والواقع في كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك فمن (٢١٤) وقوعها مجرورة بالحرف قوله عليه
الصلاة والسلام دعوت ربي
أن لا يسلط على أمتي عدوا من
سوى أنفسها وقوله صلى الله
عليه وسلم ما أنتم في سواكم
الا كالشعرة البيضاء في
الثور الاسود وقول الشاعر

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم
اذا جلسوا منا ولا من سوائنا

وقوله

وكل من ظن أن الموت مخطئه
معلل بسواء الحق مكذوب

وبالاضافة قوله

فاني والذي يحج له الناس
بجدوى سواك لم أثق

ومن وقوعها مرفوعة
بالابتداء قوله

واذا تباع كريمة أو تشترى
فسواك بائعها وأنت المشتري

ومرفوعة بالناسخ قوله

أأترك ليلى ليس بيني وبينها
سوى ليلة اني اذا لصبور

وبالفاعلية قوله

ولم يبق سوى العدوا
ن دناهم كما دانوا

وحكى الفراء أتاني سواك
ومنصوبة بأن قوله

لديك كفيل بالمنى لمؤمل
وان سواك من يؤمله يشقى

هذا تقرير ما ذهب اليه الناظم
وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى
من الظروف اللازمة لانها يوصل بها الموصول نحو جاء الذي سواك قالوا ولا تخرج عن الظرفية

الجر

الصابي (قوله وأنه لا أحد منهم الخ) عطف على اجماع عطف لازم على
ملزوم (قوله أن من حكم بظرفيتها) أي من النحاة فلا ينافي ما قبله والمراد
الخليل وسيبويه وأتباعهما الا ما يشمل الرماني والعكبري اذ هما لا يقولان
بلزومها الظرفية مع قولهما بظرفيتها وقوله بظرفيتها أي بكونها ظرف مكان
بمعنى مكان كما سيأتي (قوله خلاف ذلك) أي خلاف ما حكم به من اللزوم
(قوله ولا ينطق الفحشاء) أي نطق الفحشاء أو بالفحشاء فهو مفعول مطلق
على حذف مضاف أو منصوب بنزع الخافض ويحتمل أنه ضمن ينطق معنى
يذكر فهو مفعول به قاله المصنف ومن في قوله منا ولا من سوائنا بمعنى
في متعلقة بينطق (قوله مرفوعة بالابتداء) يحتمل أن تكون في البيت
خبرا مقدما (قوله كريمة) أي خصلة كريمة وأو بمعنى الواو كما في العيني
وقال بعضهم لا مانع من ابقائها على حالها وأن يكون قول الشاعر فسواك
بائعها راجعا لقوله اذا تباع وقوله وأنت المشتري راجعا لقوله أو تشترى
والمعنى اذا وجد بيع لمكرمة لا يوجد ذلك البيع الا من سواك واذا وجد شراء
لها فلا يوجد من غيرك بل منك (قوله اني اذا) أي اذا تركتها في هذه الحالة
فحذف الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وليست اذا الناصبة كما
قد يتوهم أفاده يس (قوله دناهم كما دانوا) أي جزيناهم كجزائهم والجملة
جواب لما في البيت قبله (قوله لديك كفيل) أي عندك جود كفيل أو
الكلام من باب التجريد وقوله يشقى أي يخيب أمله (قوله أن سوى من
الظروف) أي المكانية بمعنى مكان بمعنى عوض فمعنى جاء الذي سواك
في الاصل جاء الذي في مكانك أي حل فيه عوضك ثم توسعوا واستعملوا
مكانك وسواك بمعنى عوضك وان لم يكن ثم حلول فظرفيتها مجازية ولهذا
لم يتصرف أفاده في الهمع (قوله لانها يوصل بها الموصول) فيه أنه لا يدل الا
على كونها تقع ظرفا لا على أنها لازمة للظرفية وفيه أيضا أنه لا مانع أن
تكون فيما ذكر خبر المحذوف والجملة صلة وانما حذف صدر الصلة لطولها
بالاضافة أو حالا معمولة لثبت مضمرا (قوله ولا تخرج عن الظرفية)
المناسب لقول الشارح بعد لأن كثيرا من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف
عن اللزوم وهو الجر أي عن أن يكون المراد بالظرفية ما يشمل شبهها وهو

الجر بمن لكن ينافى هذا قول السيوطى فى نكته لا تكون الا منصوبة على الظرفية وعليه فجرها فى النثر بمن مما يرد عليهم فانهم (قوله الا فى الشعر) بهذا الاستثناء يندفع استدلال المصنف عليهم بالابيات السابقة (قوله وهذا أعدل) أى لانه لا يحوج الى تكلف فى موضع من المواضع (قوله لان كثيرا من ذلك أو بعضه الخ) الذى يظهر لى فى حل هذه العبارة أن أو بمعنى بل الاضرابية عن التعبير بكثير الى التعبير ببعض لان الذى لا يخرج الظرف عن اللزوم من ذلك وهو الجر بمن خاصة اثنان فقط مما تقدم وليسا بكثير ولعل الحامل له على التعبير أولا به أن بعضهم عبر به فأتى به ثم أضرب عنه اشارة الى الاعتراض عليه فاحفظه وأما قول البعض المراد كثرته فى نفسه لانه ذكر أربعة أدلة فيها الجر بالحرف فغفلة عن كون المراد الجر بمن خاصة لانه الذى لا يخرج الظرف عن اللزوم وأما قوله لعله أتى بقوله أو بعضه لعدم اطلاعه على ما استدل به المصنف واحتمال أن ما استدل به كثير جدا بحيث لا تعد الادلة الاربعة كثيرة بالنسبة اليه فغفلة عن قول الشارح سابقا هذا تقرير ما ذهب اليه الناظم وحاصل ما استدل به فى شرح الكافية وغيره فتدبر (قوله وبعضه قابل للتأويل) أى بكونه شاذا أو ضرورة (قوله حكى الفاسى) لا حاجة لاسناده للفاسى مع حكاية أبى حيان وابن هشام له سم (قوله أفهم كلامه) أى حيث أثبت لسوى ما ثبت لغير ومن جملة ما ثبت لغير جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرورها وان لم يذكره المصنف هنا (قوله أن المستثنى بغير) مثله المستثنى بالا (قوله نحو ليس غير) أى فى قولك مثلا قبضت عشرة ليس غير وفيه أن المستثنى به هو ليس لا غير بل هى مستثنى فالمحذوف ما أضيف اليه غير لا المستثنى الا أن يراد بالمستثنى ما أفيدت مخالفته الشئ والمضاف اليه غير أفيدت مخالفته لغيره هذا ملخص ما قاله البعض وفى الدمامينى ما يدفع السؤال من أصله حيث قال يحذف المستثنى بشرط فهم المعنى وكون أداة الاستثناء الا أو غيرا وتقدم ليس عليهما قال الاخفش والمصنف أو لا يكون تقول قبضت عشرة ليس الا أو ليس غيرا أى ليس المقبوض شيأ الا اياها أو غيرها فاسم ليس ضمير عائد على المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبرها للتعذر يعنى اه باختصار نعم هذا الدفع

الا فى الشعر وقال الرمانى والعكبرى تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا وهذا أعدل ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة لان كثيرا من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر وبعضه قابل للتأويل اه *تنبيهات* الاول حكى الفاسى فى شرح الشاطبية فى سوى لغة رابعة وهى المد مع الكسر *الثانى أفهم كلامه أنه يجوز فى المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز فى غير ويساعده قوله فى التسهيل تساويها مطلقا سوى بعد ذكره جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرور غير *الثالث تفارق سوى غيرا فى أمرين *أحدهما ان المستثنى بغير قد يحذف اذا فهم المعنى نحو ليس غير

انما يتم في غيره على أن في ليس ضميرا هو اسمها كما ذكره لا على أن اسمها هو
غير وسيأتي ذلك (بقي) حذف أداة الاستثناء وقد قال ابن الحاجب وابن مالك
في قام وما قام وقعد الا زيد انه من باب الحذف لا التنازع خلافا لبعضهم
والتقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد وقال في المغني قال السهيلي في قوله تعالى
ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الآية لا يتعلق الاستثناء بفاعل اذ لم ينه
عن أن يصل الا أن يشاء الله بقوله ذلك ولا بالنهي لانك اذا قلت أنت منهي
عن أن تقوم الا أن يشاء الله فلست بمنهي فقد سلطته على أن يقوم ويقول
شاء الله ذلك وتأويل ذلك أن الاصل الا قائلا الا أن يشاء الله وحذف القول
كثير اه فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا والصحيح أن
الاستثناء مفرغ كما عليه تأويل السهيلي وأن المستثنى مصدر تقديره الا
قولا مصحوبا بأن يشاء الله أو حال تقديره الا ملتبسا بأن يشاء الله أي يذكر
أن يشاء الله وقد علم أن ذكره لا يكون الا مع الا فطوى ذكرها لذلك وعليهما
فالباء محذوفة من أن وقال بعضهم يجوز أن يكون الا أن يشاء الله كلمة تأبيد
أي لا تقولنه أبدا كما قيل في وما يكون لنا أن نعود فيها الا أن يشاء الله لأن
عودهم في ملتهم مما لا يشاؤه الله ويرده أنه يقتضي النهي عن قوله اني فاعل
ذلك غدا مقيدا بالمشيئة أولا وبهذا يرد أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع
وكذا تجويز الزمخشري رجوع الاستثناء الى النهي على أن المعنى الا أن
يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه مع أن من المعلوم أن كل أمر ونهي يفتقر
الى اتيان نقيضه اه كلام المغني ببعض تصرف فعلى ما اختاره يكون
المحذوف أداة الاستثناء وحدها كما قاله الشمني وجميع ما ذكره بعد كلام
السهيلي سبقه اليه ابن الحاجب لكن ليس في كلامه أن الباء محذوفة فانه قال
الوجه أن الاستثناء مفرغ وأن الاعم المحذوف حال أو مصدر الى أن قال
وحذفت الباء من أن يشاء الله والتقدير الا بأن يشاء الله أي الا بذكر المشيئة
وقد علم أن ذكر المشيئة في الاخبار عن فعل مستقبل هو ذكرها مع حرف
الشرط وما في معناه نحو ان شاء الله الا أن يشاء الله بمشيئة الله اه وهذا
أولى وأسهل (قوله بالضم) قال المبرد والمتأخرون هو ضم بناء لشبهها
بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل أن تكون اسم ليس وأن تكون

خبرها

خبرها وقال الاخفش ضم اعراب لانه ليس اسم زمان ولا اسم مكان بل هو ككل وبعض لكن حذف المضاف اليه ونوى لفظه قاله الدماميني (قوله وبالفتح) ظاهره أنه فتح بناء ووجهه أن الاسماء المتوغلة في الابهام كمثل وغير يجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت لمبني كالضمير فعلى هذا تحتمل الاسمية والخبرية ويصح جعله فتح اعراب لنية لفظ المضاف اليه المحذوف فعلى هذا تتعين الخبرية (قوله وبالتنوين) أي في شبهي الحالتين المذكورتين وشبهاهما الرفع والنصب والحركة عند التنوين اعرابية (قوله تقع صلة الموصول) أي في ظاهر اللفظ والا فهي في الحقيقة جزء صلة ان قدر قبلها مبتدأ أو معمول الصلة ان قدر قبلها ثبت كذا قال الدماميني (قوله كما سلف) فيه أنه لم يقيد فيما سلف بفصيح الكلام (قوله بخلاف غير) فيه نظر اذ الظاهر أن غيرا كسوى في الوقوع صلة على تقدير مبتدأ حذف لطول الصلة بالاضافة كذا قال بعضهم وقال الدماميني بعد أن ذكر أن سواك في جاء الذي سواك جزء الصلة ان قدر مبتدأ قبله ومعمول الصلة ان قدر ثبت قبله مانصه وعلى التقدير الاول أعني تقدير المبتدا فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز في غير مع أي بلا شرط نحو جاء أيهم غير جاهل ومع غير أي بشرط طول الصلة نحو جاء الذي غير ضارب أبوه عمرا ومع عدم الطول شاذا عند البصريين وقياسا عند الكوفيين اه وهو صريح في عدم الاكتفاء في طول الصلة باضافتها ولك أن تقول ان كان الفرق مبنيا على ظرفية سوى فظاهر والا فلا (قوله بمعنى وسط) اعترض بأنه ينافي ماقدمه عن أهل اللغة من أنه لا أحد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان أو زمان لانها اذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان وأجيب بأن محل ماقدمه عنهم اذا وقعت في تراكيب الاستثناء وما نحن فيه ليس كذلك وقد أسلفنا في باب الظرف الكلام على لفظ وسط (قوله فتقصر مع الكسر) أي أو الضم وبهما قرئ قوله تعالى لا نخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى. (قوله مكانا سوى) أي مستويا طريقنا اليه وطريقك اليه كما قاله المفسرون فتحقق التعدد الذي يقتضيه الاستواء (قوله سواء والعدم) بجر سواء صفة لرجل والمختار في العدم النصب على المعية لضعف العطف لفظا لعدم الفصل كذا قالوا ويشكل عليه عندي أن

وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى * ثانيها أن سوى تقع صلة الموصول في فصيح الكلام كما سلف بخلاف غير * الرابع تأتي سواء بمعنى وسط وبمعنى تام فتمد فيهما مع الفتح نحو في سواء الجحيم وهذا درهم سواء وتأتي بمعنى مستو فتقصر مع الكسر نحو مكانا سوى وتمد مع الفتح نحو مررت برجل سواء والعدم ويخبر بها حينئذ

الاستواء يقتضى متعددا فيكون العطف واجبا كما فى اشترك زيد وعمرو وأما قولهم استوى الماء والخشبة بالنصب فليس الاستواء فيه بمعنى التماثل بل بمعنى الارتفاع أو الاستقرار على ما يظهر فتأمل (قوله عن الواحد كذا فوقه) أى وبعطف على ضميره فى الاول شئ يتحقق به التعدد اذ الاستواء لا يعقل الا بين متعدد فاندفع ما اعترض به هنا (قوله مصدر) أى اسم مصدر (فائدة) أجيز فى قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم كون سواء خبرا عما قبلها وما بعدها فى تأويل المصدر فاعل لها لان باب التسوية مما لا يحتاج الى سابك أو خبرا عما بعدها وما بعدها فى تأويل المصدر مبتدأ أو مبتدأ وما بعدها فى تأويل المصدر خبر ولا يرد أن الاستفهام واجب التصدير فلا يكون فاعلا ولا مبتدأ مؤخرا ولا خبرا مؤخرا لان هذه الهمزة خلع عنها الاستفهام وجردت للتسوية (فان قيل) أم لاحد الامرين وما يتعلق بسواء لا يكون الا متعددا (فالجواب) أن أم هنا سلخ عنها الاحد وجردت للعطف والتشريك فان قيل يلزم على كون الهمزة للتسوية تكرارها مع سواء فالجواب أن الاستواء المفهوم من الهمزة والاستواء الذى تضمنته حين كونها لحقيقة الاستفهام أى الاستواء فى علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء والاستواء فى الغرض المسوق له الكلام كأنه قيل المستويان فى علمك مستويان فى عدم النفع وذهب الرضى الى رأى آخر فى المسئلة وهو أن سواء خبر مبتدأ محذوف أى الامران سواء وما بعد سواء بيان للامرين والهمزة بمعنى ان الشرطية وأم بمعنى أو والجملة الاسمية دالة على الجزاء أى ان أنذرتهم أو لم تنذرهم فالامران سواء قال وانما أفادت الهمزة فائدة ان لاستعمالهما فيما لم يتيقن حصوله وجعلت أم بمعنى أو لاستعمالهما فى الاحد كذا فى شرح الدماميني على المغنى (قوله بليس وخلا الخ) والاستثناء بما ذكر لا يكون الا مع التمام والاتصال وخلا فى الاصل لازم وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كما فى خلا الاستثنائية والتزم ذلك فيها ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا ولذلك التزموا اضمار فاعله وأما عدا فهو فى الاصل يتعدى بنفسه وبعن ومعناه جاوز وترك كما فى القاموس والاولى أن يكون بليس تنازعه استثن وناصبا على التنازع (قوله

عن الواحد فاقوقه كذو لسوا سواء لانها فى الاصل مصدر بمعنى الاستواء اه

(واستثن ناصبا) للمستثنى (بليس وخلا وبعدا وبيكون بعد لا) النافية نحو قاموا ليس زيدا وخلا عمرا وعدا بكرا

ولا يكون خالدا) أى لانعد ولا تعجب فهم خالدا فلا منافاة بين استقباله ومضى قاموا ثم (قوله مستتر وجوبا) ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا كما مر وقيل لانه لو برز لزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى (قوله ونظيره فان كن نساء الخ) أى فى كون الضمير عائدا على البعض المفهوم من كلام السابق اذ النون عائد على الاناث وهن بعض الاولاد المتقدم ذكرهم ومحط الفائدة قوله فوق اثنتين وذكر نساء توطئة له فلا يقال لا فائدة فى قولنا فان كانت الاناث نساء قاله المصرح وقيل الضمير للاولاد وأنثه باعتبار الخبر (قوله على اسم الفاعل) لو قال على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول فى نحو قولك أكرمت القوم ليس زيدا اذ المرجع فيه اسم مفعول (قوله على الفعل) أى اللغوى وهو الحدث بواسطة تقدير مضاف كما ذكره الشارح (قوله والتقدير ليس هو أى ليس فعلهم الخ) عبارة الدمامينى والتقدير فى مثل قاموا ليس زيدا ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف الذى هو الخبر وأقيم المضاف اليه مقامه ثم قال ومما يرد عليهم أن تقديرهم لا يؤدى المقصود من الاستثناء وهو اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وجعلهم أن التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك (قوله لانه قد لا يكون الخ) أجاب الدمامينى بأن قائلى ذلك انما خصوا الفعل بالذكر لانهم انما مثلوا بما اشتمل على الفعل تنبيها على كيفية التخريج فى غيره فاذا لم يكن هناك فعل ملفوظ تصيد من الكلام ما يعود عليه الضمير ففى نحو القوم اخوتك ليس زيدا التقدير ليس هو أى المنتسب اليك بالاخوة زيدا أو ليس انتسابهم انتساب زيد (قوله وأما خلا وعدا فعلان غير منصرفين) لو قال فالمستثنى بهما جائز النصب وهما أيضا فعلان الخ لحسنت المقابلة وسلم من ايهام أن ليس ولا يكون متصرفان (قوله على المفعولية) لانهما متعديان بمعنى جاوز (قوله ضمير مستتر) أى وجوبا (قوله وفى مرجعه الخلاف المذكور) والاصح منه أن مرجعه البعض المدلول عليه بكلامه السابق ونظر فيه الرضى بأنه لا يفيد المقصود لان مجاوزة البعض لزيد فى قولك قام القوم خلا زيدا لا يلزم منها مجاوزة الكل وأجيب بأن البعض مبهم ومجاوزته لا تتحقق الا بمجاوزة الكل وبأن المراد بالبعض ما عدا

ولا يكون خالدا أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب النصب لانه خبرهما واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بكلامه السابق والتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو أى بعضهم فهو نظير فان كن نساء بعد يوصيكم الله فى أولادكم وقيل عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق والتقدير ليس هو أى القائم وقيل عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير ليس هو أى ليس فعلهم فعل زيد فحذف المضاف ويضعف هذين عدم الاطراد لانه قد لا يكون هناك فعل كما فى نحو القوم اخوتك ليس زيدا وأما خلا وعدا فعلان غير متصرفين لوقوعهما موقع الا وانتصاب المستثنى بهما على المفعولية وفاعلهما ضمير مستتر وفى مرجعه الخلاف المذكور ونبه بأن على الاول قبل موضع جملة الاستثناء من هذه الاربع

نصب على الحال وقيل مستأنفة لاموضع لها وصححه ابن عصفور * الثانى لاتستعمل يكون فى الاستثناء مع غيرلا من أدوات الا فى اه (واجرر بسابق يكون) وهما خلا وعدا (ان ترد) فامجاز الجر وان كان قليلا فى الجر بخلا قوله خلا الله لا أرجو سواك وانما أعد عيالى شعبة من عيالكا ومن الجر بعدا قوله أبحنا حيهم قتلا وأسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير *تنبيهان* الاول لم يحفظ سيبويه الجر بعدا بل ولا بخلا وليس كذلك بل ذكر الجر بخلا * الثانى قيل يتعلقان حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر وقيل موضعهما نصب عن تمام الكلام وهو الصواب لعدم المراد الاول ولانهما لا يعديان الافعال الى الاسماء أى لا يوصلان معناها اليها بل يزيلان معناها عنها فأشبها فى عدم التعدية الحروف الزائدة ولانهما بمنزلة الا وهى غير متعلقة اه

المستثنى ولى ههنا احتمال وهو أن يكون مرجع الضمير فى خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والافراد ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بالا والجريان ذلك مجرى الامثال التى لا تغير كالو وفى حيث ازيد حيث التزم تذكير اسم الاشارة وافراده لذلك ولا يرد على هذا تنظير الرضى فاعرفه (قوله نصب على الحال) ولم تقترن بقد فى ليس وخلا وعدا مع أن ذلك واجب فى الحال اذا كانت جملة ماضوية لاستثنائية أفعال الاستثناء أو بقال محل ذلك الافعال المتصرفة (قوله مستأنفة) أى غير متعلقة بما قبلها فى الاعراب وان تعلقت به فى المعنى قاله المصرح (قوله وصححه ابن عصفور) علله بعدم الربط للحال ثم قال فان قيل اذا عاد الضمير على البعض المضاف لضمير المستثنى منه حصل الربط فى المعنى فالجواب أن ذلك غير متقاس (قوله لا تستعمل يكون الخ) أى كالا يستعمل فيه غير يكون من تصاريف الكون ككان (قوله شعبة) أى فرقة (قوله أبحنا حيهم الخ) يحتمل أن حيهم نصب بنزع الخافض أى فى حيهم وقتلا مفعول به ويحتمل أن حيهم مفعول به وقتلا تمييز محول عنه والشمطاء التى يخالط سواد شعرها بياض والمراد بها العجوز (قوله حينئذ) أى حين اذ جر بهما وقوله بما قبلهما أى فى الرتبة وان تأخر فى اللفظ كما فى الشاهد الاول (قوله على قاعدة حروف الجر) فموضع مجرورهما نصب بالفعل أو شبهه (قوله موضعهما) أى موضع مجرورهما وقوله عن تمام الكلام أى نصبا ناشئا عن تمام الكلام أى عن تمام الجملة قبلهما فتكون هى الناصبة ونظير ذلك نصب الجملة تمييز النسبة كما فى التصريح ولا تعلق للعرف على هذا (قوله لعدم المراد الاول) لانه لا يأتى فى نحو القوم اخوتك خلا زيد وفيه ما مر عن الدماميني فاعرفه (قوله لا يعديان الافعال الخ) رده بعضهم بأنه لا يلزم أن يكون معنى التعدية ايصال الحرف معنى الفعل الى الاسم على وجه الثبوت بل يجوز أن يكون معناها جعل الاسم معمولا لذلك الفعل وايصال معنى الفعل اليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء ألا ترى أن المفعول به فى النفى نحو لم أضرب زيدا لم يخرجه انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولا (قوله ولانهما بمنزلة الا) أى فى المعنى ورد بأن ذلك لا يقتضى مساواتهما لها فى جميع الاحكام

(وبعدما) المصدرية (النصب) حتما لانهما تعينا بالاسمية كقوله ألا كل شئ ماخلا الله باطل * وقوله
تمـل الندامى ماعداني فانني
بكل الذي يهوى نديمي مولع
وموضع الموصول وصلته نصب
بالاتفاق فقال السيرافي على
الحال وهذا مشكل لتصريحهم
في غير هـذا الموضع بأن
المصدر المؤول لا يقع حالا
كما يقع المصدر الصريح في
نحو أرسلها العراك وقيل
على الظرف وما وقتية نابت
هي وصلتها عن الوقت فالمعنى
على الاول قاموا مجاوزين
زيدا وعلى الثاني قاموا وقت
مجاوزتهم زيدا وقال ابن خروف
على الاستثناء كانتصاب غير في
قاموا غير زيد (والانجرار) بهما
حينئذ (قد يرد) أجاز ذلك
الجرمي والربعي والكسائي
والفارسي لكن على تقدير
ما زائدة لا مصدرية فان قالوه
بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد
قبل الجار بل بعده نحو عما
قليل فبما رحمة وان قالوه
بالسماع فهو من الشذوذ
بحيث لا يحتج به (وحيث
جرا فهما حرفان) بالاتفاق
(كما أنهما ان نصبا فعلان)
بالاتفاق وسواء في الحالين
اقترنا بما أو تجردا عنها (وكخلا) في جواز جر المستثنى بها ونصبه (حاشا) تقول قام القوم حاشا زيد وحاشا
زيدا فاذا جرت كانت حرف جر

ألا ترى أنهما يجران بخلاف الا (قوله المصدرية) فيه أن الحرف المصدري
لا يوصل بفعل جامد الا أن يقال هما في الاصل متصرفان والجمود عارض فلم
يكن مانعا من الوصل أو يقال هما مستثنيان وعلى كل فالمصدر المنسبك
ملاحظ فيه جانب المعنى كما يؤخذ من تعبير الشارح في حل المعنى بمادة
المجاوزة (قوله حتما) فيه أن هذا مناف لقول المصنف بعد وانجرار قد يرد
الا أن يجعل جريا على مذهب من لا يجيز الجر بهما بعد ما لانه الراجح عند
الشارح كما يشير اليه فتأمل (قوله تمل) بالبناء للمجهول من الملل وهو السآمة
والندامى جمع نديم (قوله على الحال) بتأويلها باسم الفاعل وتلك الحال
فيها معنى الاستثناء تصريح (قوله لا يقع حالا) أي لتعرفه بالضمير المشتمل
عليه فلا تقول جاء زيد أن يقوم لتأوله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون
معرفة وأما تعرف نحو العراك في قولهم أرسلها العراك ففي معنى التنكير
لانه بأل الجنسية قاله الدماميني ثم رأيت في المغني ما يدفع الايراد عن السيرافي
فانه عد من اللفظ المقدر بشئ مقدرا بآخر ما خلا وما عدا على قول السيرافي
ما مصدرية وهي وصلتها حال فيها معنى الاستثناء ثم قال قال ابن مالك فوقعت
الحال معرفة لتأولها بالنكرة اه والتأويل خالين عن زيد ومتجاوزين
زيدا اه (قوله كما يقع) راجع للنفي (قوله وما وقتية) سميت وقتية لنيابتها هي
وصلتها عن الوقت كما أشار الى ذلك الشارح فالذي في محل النصب على
الظرفية مجموع الموصول والصلة كما أفاده الشارح خلافا لمن قال هو ما فقط
(قوله كانتصاب غير) أي على الاستثناء بناء على مذهبه (قوله حينئذ) أي
حين اذ وقعا بعد ما (قوله بالقياس) أي على زيادتها بعد بعض حروف الجر
نحو فبما رحمة وقد بين الفرق بين المقيس والمقيس عليه بقوله لان ما الخ (قوله
بل بعده) أي بعد الجار (قوله فهو من الشذوذ بحيث الخ) أي فهو من
أمكنة الشذوذ في مكان لا يحتج به (قوله وحيث جرا فهما حرفان) أجرى
الظرف مجرى الشرط فأدخل الفاء كقوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون
(قوله وسواء في الحالين الخ) التعميم مبني على مذهب من يجيز الجر بهما مع
ما المشار اليه بقول المصنف وانجرار قد يرد (قوله وكخلا حاشا) اذا جرت
بالثلاثة قلت خلاي وعداي وحاشاي بدون نون الوقاية وان نصبت فبنون

وفيما تتعلق به ماسبق في خلا واذا انصبت كانت فعلا والخلاف في فاعلها أو في محل الجملة كما في خلا * تنبيهان *
الاول الجر بحاشا هو الكثير الراجح ولذلك التزم سيبويه وأكثر (٢٢٠) البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب

لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والاخفش وابن خروف وأجازه المازني والمبرد والزجاج ومنه قوله

حاشا قريشا فان الله فضلهم ... على البرية بالاسلام والدين

وقوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الاصبع

وقوله

حاشا أبا ثوبان ان أبا ... ثوبان ليس ببكمة فدم

قال المرزوقي في رواية الضبي حاشا أبا ثوبان بالنصب * الثاني الذي ذهب اليه الفراء أنها فعل لكن لا فاعل له والنصب بعده انما هو بالحمل على الا ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك اه (ولا تصحب ما) فلا يجوز قام القوم ما حاشا زيدا وأما قوله رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن أفضلهم فعالا فشاذ (وقيل) في حاشا (حاش وحشا فاحفظهما)

الوقاية ويجوز في خلاك وخلاه وحاشاك وحاشاه وعداك وعداه كون الضمير منصوبا ومجرورا (قوله وفيما تتعلق به) أي وجودا وعدما اذ ليس الخلاف السابق في العامل الذي تتعلق به بل في كونها لها متعلق أولا ولو قال وفي كونها تتعلق أولا لسلم من الاشكال أوضح وقوله في فاعلها أي في مرجع فاعلها اذ لم يتقدم خلاف في نفس فاعلها وقوله وفي محل الجملة أي وجودا وعدما اذ الخلاف السابق في جملة خلا قولان أنها في محل نصب على الحال وأنها مستأنفة لا محل لها (قوله اللهم اغفر لي الخ) هذا اثر وأبو الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين اسم رجل كما في حاشية شيخنا السيد قال في التصريح وجمعه قرين الشيطان تنبيها على الضالة به في الخسة ورفع المحل (فان قلت) سيأتي ان حاشا انما يستثنى بها في مقام التبرئة والغفران لا يبرأ منه (قلت) يؤول في قرع الشيطان وأبي الاصبغ وجعلهما حتى كان الغفران ينقص مرتبتهما في القبح والخسة (قوله حاشا أبا ثوبان) قيل يحتمل أنه على لغة القصر فلا شاهد فيه لكن ان علم أن قائله ليس من أهل هذه اللغة صح الاستشهاد بل اذا لم يعلم أن قائله من أهلها صح لرجحان الحمل على الاشهر والبكمة بالضم الابكم وهو الاخرس فالمراد بذي بكمة والفدم بفتح الفاء وسكون الدال العي الثقيل (قوله لكن لا فاعل له) أي ولا مفعول كما قاله بعضهم وقوله بالحمل على الا أي فيكون منصوبا على الاستثناء ومقتضى حمله على الا أنه العامل للنصب فيما بعده (قوله على أنه يمكن) أي مع أنه يمكن (قوله ولا تصحب ما) أي مصدرية كانت أو زائدة لانها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد وحملت الزائدة على المصدرية وأما خلا وعدا فخرجا عن القاعدة سم (قوله رأيت الناس) قال الدماميني الظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف أي دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي الاخفش في نحو زيد فقائم وقوله فعالا بفتح الفاء في الخير وبكسرها في الشر قاله شيخنا السيد وقال الدماميني وغيره الفعال بفتح الفاء الكرم وبكسرها جمع فعل واقتصر العيني على ضبطه بفتح الفاء

وهل هاتان اللغتان في حاشا الاستثنائية أو التنزيهية الاول ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها والثاني ظاهر كلامه في التسهيل وغيره

وفسره بالكرم قال وبروى فأتنا الناس (قوله وهو الاقرب) أى لاتفاقهم على نفى حرفيتها فتكون أقبل للتصرف من الاستثنائية المتفق على أنها تكون حرفا بل التزمه بعضهم (قوله تنزيهية) أى مدلولا بها على تنزيه ما بعدها من السوء قال الرضى وربما يريدون تبرئة شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله تعالى ثم يبرؤن من أرادوا تبرئته على معنى أن الله تعالى منزه عن أن لا يطهر ذلك الشخص عما يعيبه اه (فان قلت) ان معنى التنزيه موجود فى حاشا الاستثنائية والمتصرفة أيضا فلم خص هذه باسم التنزيهية (قلت) قال الشمنى التنزيهية هى التى يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا اخرج الوجهان الآخران لانه يراد فيهما مع التنزيه معنى آخر اه يعنى الاستثناء ولوجود معنى التنزيه فى الاستثنائية انما يستثنى بها حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى نحو ضربت القوم حاشى زيدا نقله الشمنى عن الرضى وأقره وذكره الدماميني أيضا لكن قال عقب ما تقدم ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشى زيدا لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب اه وظاهر قوله لا يحسن أن الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتأمل (قوله بالحذف) أى حذف ألفها الاولى تارة والثانية أخرى (قوله على الحرف) وهو اللام فى نحو حاش لله (قوله ينفيان الحرفية) أى لان شأن الحرف عدم التصرف أى ما لم يقم دليل على الحرفية فلا ترد سوف وعدم الدخول على الحرف (قوله ولا يثبتان الفعلية) أى التى هى مدعاهم لاحتمال الاسمية فدليلاهم قاصران (قوله فى الآية) يعنى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء (قوله ولا يتأتى مثل هذا التأويل الخ) اذ لا يصح أن يكون المعنى جانب يوسف البشرية لاجل الله بل المعنى على تنزيه الله عن العجز والتعجب من قدرته تعالى على خلق جميل مثله كما فى الكشاف (قوله اسم مرادف للتنزيه) وهل هى مصدر الفعل لم ينطق به كما فى ديله وويح أو اسم مصدر انظره ثم رأيت فى الدماميني قال اذا قلنا انها اسم فهل هو مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثانى قال ومعنى حاش لله برئ الله فاللام زائدة فى الفاعل كما فى هيهات هيهات لما توعدون وفسرها الزمخشرى ببراءة الله فتكون مصدرا وهو خلاف الظاهر ثم بحث الدماميني فى كونه خلاف الظاهر وأيضا هى

وهو الاقرب * تنبيه * حاشا على ثلاثة أوجه * الاول تكون استثنائية وقد تقدم الكلام عليها * والثانى تكون تنزيهية نحو حاش لله وليست حرفا قال فى التسهيل بلا خلاف بل هى عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى فى الآية جانب يوسف المعصية لاجل الله ولا يتأتى مثل هذا التأويل فى حاش لله ما هذا بشرا والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه

منصوبة انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل بدليل قراءة ابن مسعود حاش الله بالاضافة
كمعاذ الله وسبحان الله وقراءة
أبي السمال حاشا لله بالتنوين
أي تنزيها لله كما يقال رعيا
لزيد والوجه في قراءة من ترك
التنوين أن تكون مبنية
لشبهها بحاشا الحرفية لفظا
ومعنى * الثالث أنها تكون
فعلا متعديا متصرفا تقول
حاشيته بمعنى استثنيته ومنه
الحديث انه عليه الصلاة
والسلام قال أسامة أحب
الناس الي ما حاشى فاطمة
ما نافية والمعنى انه صلى الله
عليه وسلم لم يستثن فاطمة
وتوهم الشارح أنها المصدرية
وحاشى الاستثنائية بناء على
أنه من كلامه صلى الله عليه
وسلم فاستدل به على أنه قد
يقال قام القوم ما حاشى زيدا
ويرده أن في معجم الطبراني
ما حاشى فاطمة ولا غيرها
ودليل تصرفه قوله
ولا أرى فاعلا في الناس
يشبهه * ولا أحاشي من
الاقوام من أحد * وتوهم
المبرد أنه مضارع حاشى
الاستثنائية وانما تلك حرف
أو فعل جامد لتضمنه معنى
الحرف كما مر اه * خاتمة * جرت عادة النحويين أن يذكروا لا سيما مع أدوات الاستثناء

عن تفسير الزمخشري يحتمل أن تكون اسم مصدر فتأمل هنا وتنوين حاشا
في قراءة من نونه تنوين تنكير ان قلنا انه اسم فعل وتنوين تمكين ان قلنا انه
مصدر أو اسم مصدر قاله الدماميني في شرح المغني وكونه تنوين تمكين هو
ما درج عليه الشارح (قوله منصوبة انتصاب المصدر الخ) والعامل فيها
فعل من معناها (قوله بدليل) راجع لقوله اسم أي وكل من الاضافة
والتنوين يمتنع في الحرف والفعل (قوله بالاضافة) أي لا بسبب كونها حرف
جر لاختصاص ذلك بالاستثنائية خلافا لابن عطية في زعمه أنها في قراءة
ابن مسعود حرف جر قاله في المغني ويظهر لي أن حاش على هذه القراءة معربة
لمعارضة الاضافة موجب البناء وقد يؤخذ هذا من قول الشارح كمعاذ الله
وسبحان الله (قوله أبي السمال) باللام كشداد (قوله لفظا ومعنى) أما لفظا
فظاهر وأما معنى فلأن معنى التنزيهية الابعاد والحرفية الاخراج وهما
متقاربان (قوله حاشيته الخ) قال الدماميني يجوز أن يكون مأخوذا من لفظ
حاشا حرفا أو اسما كقولهم لوليت أي قلت لولا ولاليت أي قلت لا لا
وسوفت أي قلت سوف وسبحت وسبحلت أي قلت سبحان الله ولبيت أي
قلت لبيك وهو كثير فيكون معنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيدا (قوله والمعنى
الخ) مبني على أنه من كلام الراوي كما تدل عليه رواية الطبراني الآتية (قوله
وتوهم الشارح أنها) أي ما حاشى التي في الحديث والتأنيث باعتبار أنها
كلمة والمصدرية نعت لمحذوف أي ما المصدرية وخبر أن مجموع المتعاطفين
ويحتمل عود الضمير على ما وعطف حاشى على الضمير (قوله بناء على أنه
الخ) وعلى هذا يكون المعنى أسامة أحب الناس الي الا فاطمة فليس أحب
الي منها فيحتمل أن تكون هي أحب اليه ويحتمل أن يتساويا في الحب
دماميني (قوله ويرده الخ) وجه الرد أن لا في قوله ولا غيرها زائدة لتأكيد
النفي فتعين كون ما قبلها نافية وأن ذلك من كلام الراوي واحتمال أنه
لا نافية وغيرها معمول لاستثنى محذوفا فيكون من كلام النبي بعيد لا يؤثر
في الادلة الظنية (قوله وانما تلك الخ) رد من الشارح لما توهمه المبرد (قوله
لتضمنه معنى الحرف) أي الاستثنائي وهو الا (قوله لا سيما) سي كمثل وزنا
ومعنى وعينها واو قلبت ياء لاجتماعهما ساكنة مع الياء قاله الدماميني (قوله

مع

مع أن الذى بعدها منبه على أولو يته) أى كونه أولى بما نسب لما قبلها أى وذلك مناف للاستثناء لانه اخراج وما بعد لاسيما داخل بالاولى وقد وجه ذكرها نابأنه لما كان ما بعدها مخالفا بالاولوية لما قبلها أشبهت أدوات الاستثناء المخالف ما بعدها لما قبلها (قوله مطلقا) أى نكرة أو معرفة (قوله يوم بدارة جلجل) هى غديرماء ويومها يوم دخول امرئ القيس خدر عنيزة وعقره مطيته للعذارى حين وردن الغدير يغتسلن فقعد على ثيابهن وحلف لا يعطى واحدة منهن ثوبها حتى تخرج مجردة فتأخذه فأبين ذلك حتى تعالى النهار فخرجن وأخذن ثيابهن وقلن له حبستنا وأجعتنا فذبح لهن ناقته قاله الشمنى (قوله وهو على الاضافة وما زائدة بينهما) وهل هى لازمة أو يجوز حذفها نحو ولا سى زيد زعم ابن هشام الخضراوى الاول ونص سيبويه على الثانى كذا فى الهمع ويجوز ان تكون ما نكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها أو عطف بيان (قوله لضمير محذوف) أى ضمير محذوف وجوبا لما تقدم من أن لاسيما بمنزلة الا وهى لا تقع بعدها الجملة غالبا (قوله بالجملة) تنازعه كل من موصولة وموصوفة دمامينى (قوله فى نحو ولاسيما زيد) بخلاف نحو ولاسيما زيد المتقدم على أقرانه لوجود الطول (قوله ففتحة سى اعراب) لانه اسم لا التبرئة مضاف للاسم على زيادة ما ولما على الوجه الثانى باحتماليه لكنه لا يتعرف بالاضافة لتوغله فى الابهام كمثل فلهذا صح عمل لا فيه وخبرها محذوف أى موجود (قوله كما يقع التمييز بعد مثل) أى الذى هو بمعناه فيكون تمييزه مفردومقتضى كلامه أن التمييز لسى وفى كلام بعضهم انه لما وأنها نكرة تامة بمعنى شئ مفسرة بالتمييز قاله سم وما نقله عن بعضهم رجح بأنه لو كان تمييزا لسى لكان معمولا لها فتكون شبيهة بالمضاف فتكون فتحته اعرابية وبأن الشيخ فى قولنا مثلا أكرم العلماء ولاسيما الشيخ ليس نفس السى المنفى حتى يفسره بل هو غيره فتعين أنه تمييز ما وسى مضافة اليها (قوله وما كافة عن الاضافة) وعليه ففتحة سى بنائية وأما على قول غيره انها نكرة تامة فاعرابية كما فى الوجهين السابقين (قوله وأما انتصاب المعرفة الخ) مقابل قوله سابقا والنصب أيضا اذا كان نكرة (قوله فمنعه الجمهور) وجوزه بعضهم موجها بأن ما كافة وأن لاسيما

مع أن الذى بعدها منبه على أولويته بما نسب لما قبلها ويجوز فى الاسم الذى بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب أيضا اذا كان نكرة وقد روى بهن قوله ولاسيما يوم بدارة جلجل والجر أرجحها وهو على الاضافة وما زائدة بينهما مثلها فى أيما الاجلين والرفع على انه خبر لضمير محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة والتقدير ولا مثل الذى هو يوم أو ولا مثل شئ هو يوم ويضعفه فى نحو ولاسيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول واطلاق ما على من يعقل وعلى الوجهين ففتحة سى اعراب لانه مضاف والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل فى نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة والفتحة بناء مثلها فى لا رجل وأما انتصاب المعرفة نحو ولاسيما زيدا فمنعه الجمهور وانشد بالنصب... باتها ودخول لا عليها

بمنزلة إلا الاستثنائية فما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل لإخراجه
عما قبل لا سيما من حيث عدم مساواته لما قبله في الوصف بأنه لا تقترن
الواو ولا يقال جاء القوم ولا زيدا ورده الدماميني بأن ما تامة بمعنى شيء
والنصب بتقدير أعني أي ولا مثل شيء أعني زيدا (قوله ودخول الواو)
أي الاعتراضية كما قال الرضي (قوله ومن استعمله على خلاف ما جاء
الخ) اعلم أن لا سيما تستعمل أيضا بمعنى خصوصا فيؤتى بعدها بالحال
مفردة أو جملة وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضي
وتكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بقاء سي على كونه
اسم لا وبطلان عملها كما في نحو الاماء بمعنى أخص ماء كما مر في علة قال
الدماميني وما على هذا كافة اه نحو أحب زيدا ولا سيما راكبا كأنه
حال من معمول الفعل المقدر وهو أخصه أي أخصه بزيادة المحبة في هذه
الحال ونحو أجيء ولا سيما وهو راكب أو ولا سيما إن ركب وجواب
الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر أي إن ركب أخصه بزيادة المحبة ويجوز
أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أي اختصاصا فيكون معنى لا سيما راكبا
بخصوص زيادة محبتي راكبا كقول المستفتي ولا سيما والأمر كذا تركيب
عربي خلافا للرادي قال الدماميني ونظيره جعل لا سيما الذي بمعنى خصوصا
منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء سي على كونه اسم لا التبرئة نقل
أيها الرجل من النداء إلى الاختصاص مع بقائه على حالته في النداء من ضم
أي ورفع الرجل (قوله قد تخفف) أي بحذف عينها وهي ياؤها الأولى على
ما اختاره أبو حيان وقال ابن جني المحذوف لامها وحركت العين بحركة
اللام كذا في الهمع وفيه أيضا أن العرب أبدلت سينها تاء فقالوا لا تيما
كما قرئ قل أعوذ برب النات ولامها كذلك فقالوا لا سيما (قوله وقد تحذف
الواو) أما حذف لا فقال الدماميني حكى الرضي أنه يقال سيما بالتثقيل
والتخفيف مع حذف لا ولم أقف عليه من غيره وتبعه في كلام الشارح
يعني المرادي أن سيما بحذف لا لم يوجد إلا في كلام من لا يحتج بكلامه اه
اختصار (قوله فه) فعل أمر من وفى يفي والهاء للسكت قال الدماميني
والتي ينطق بها وقفا وتكتب ولا ينطق بها وصلا اه وقد يقال هلا

ودخول الواو على لا واجب
قال ثعلب من استعمله على
خلاف ما جاء في قوله ولا سيما
يوم فقد أخطأ وذكر غيره أنها
قد تخفف وقد تحذف الواو
كقوله
فه بالعقود وبالأيمان لا سيما
عقد وفاء به من أعظم القرب

جاز النطق به وصلا اجراء للوصل مجرى الوقف (قوله وهي عند الفارسي) أي اذا تجردت عن الواو والا فاتفق غيره لان الحال المفردة لا تقترن بالواو قاله الدماميني (قوله نصب على الحال) أي ولا مهملة نحو قاموا الا سيما زيد قاموا غير مماثلين لزيد في القيام والفارسي يكتفي بالتكرير المعنوي في لا المهملة الداخلة على الحال وهو موجود هنا لان المعنى قاموا لا مساوين لزيد في القيام ولا أولى منه فلا يقال اذا أهملت لا وجب تكرارها كما قاله الدماميني

* (الحال) *

يطلق لغة على الوقت الذي أنت فيه وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر والفه منقلبة عن واو لجمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة واشتقاقها من التحول (قوله يذكر و يؤنث) أي لفظه وضميره ووصفه وغيرها لكن الارجح في الاول التذكير بأن يقال حال بلا تاء وفي غيره التأنيث (قوله وصف) أي صريح أو مؤول فدخلت الجملة وشبهها كما قاله المصرح (قوله منتصب) أي أصالة وقد يجر لفظه بالباء ومن بعد النفي لكن ليس ذلك مقيسا على الاصح نحو

فما رجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب منتهاها

ونحو قراءة زيد بن ثابت ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء بضم النون وفتح الخاء فمن أولياء حال بزيادة من كذا في ابن عقيل على التسهيل وكذا في الدماميني عليه ثم قال قال ابن هشام و يظهر لي فساده في المعنى لانك اذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا فأنت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية فتأمله اه وفي تفسير البيضاوي وقرئ نتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا ومفعوله الثاني من أولياء ومن للتبعيض اه وانما قال الذي له مفعولان لانه قد يتعدى لواحد نحو أم اتخذوا آلهة من الارض ولم يجعل من زائدة في المفعول الثاني لانها لا تزاد فيه (قوله مفهم في حال) أي في حال كذا فهو على نية الاضافة فيقرأ بلا تنوين كذا في شرح السندوبي نقلا عن البصير (قوله ويخرج نحو القهقرى)

وهي عند الفارسي نصب على الحال وعند غيره اسم للا التبرئة وهو المختار والله أعلم

* (الحال) *

(الحال) يذكر و يؤنث ومن التأنيث قوله

اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * فدعه وواكل أمره والليا ليا

وسيأتي الاستعمالان في النظم وهو في اصطلاح النحاة

(وصف فضلة منتصب * مفهم في حال كفردا أذهب)

فالوصف جنس يشمل الحال وغيره ويخرج نحو القهقرى في قولك رجعت القهقرى فانه ليس بوصف اذ المراد بالوصف

لانه اسم للرجوع الى خلف لا وصف وقد مشى فى الاخراج به على مذهب من يجوّز الخروج بالجنس اذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه كابن عصفور والسعد والفاكهى أو يقال معنى الاخراج بالجنس الدلالة به على عدم ارادة نحو القهقرى مثلا (قوله ماصيغ من المصدر الخ) أو مؤوّل بما صيغ منه لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأول كل بالمشتق حتى فى المسائل الست الآتية فى الشرح على ما هو ظاهر كلام المصنف فى شرح الكافية وصرح به ولده ثم لا تدخل بهذه الزيادة الحال الجامدة فى المسائل الست على ما هو الراجح عند الشارح من عدم تأولها بالمشتق وكان الاولى كما أفاده سم أن يقول هو ما دل على معنى فى متبوعه (قوله يخرج النعت) أى لكون المتبادر منه والمراد منتصب وجوبا (قوله يخرج التمييز) أى لانه على معنى من لا فى لانه لبيان جنس المتعجب منه وقوله فى نحو لله دره فارسا أى من كل تمييز وقع وصفا مشتقا (قوله من حيث هو هو) الأقرب فى هذه العبارة وان لم يتنبه له البعض أن الضمير الاول لما والثانى تأكيد والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبرا أى باعتبار نفس اللفظ وقطع النظر عما عرض له أو والثانى راجع للحال خبر أى من حيث ذلك اللفظ حال لا من حيث توقف المعنى عليه ولو قال كغيره ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوى لكان أوضح وانما لم يقتصر على هو الاولى لان قولك من حيث هو وحيثية الاطلاق ومن حيث هو هو حيثية تقييد بالنظر الى الذات (قوله لان فيه خللين) أى يزول لان يجوّله تتميما للتعريف هذا مقتضى كلامه ولا يخفى أن الخلل الاول لا يزول بذلك لانه لا ينفى كون منتصب جزأ من التعريف فكان على الشارح أن يقول الاولى أن يكون منتصب خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة وكذا أذهب تتميما للتعريف لان فيه خللين الخ وانما قال الأولى ولم يقل الصواب لامكان دفع الاول وهو أن التعريف للشئ بحكمه يوجب الدور لان الحكم فرع التصوّر والتصوّر موقوف على الحد بأنه يكفى فى الحكم التصوّر بوجه آخر غير الحد ودفع الثانى بما أشار اليه الشارح أولا من أن المراد منتصب وجوبا وبأن المتبادر من قولنا مفهم فى حال كذا كون الافهام مقصودا

ماصيغ من المصدر ليدل على متصف وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل وفضلة يخرج العمدة كالمبتدا فى نحو أقائم الزيدان والخبر فى نحو زيد قائم ومنتصب يخرج النعت لانه ليس بلازم النصب ومفهم فى حال كذا يخرج التمييز فى نحو لله دره فارسا * ثم ان الأول المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو وقد يجب ذكره لعارض ككونه سادا مسد عمدة كضربى العبد مسيئا أو لتوقف المعنى عليه كقوله انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء * الثانى الاولى أن يكون قوله كفردا أذهب تتميما للتعريف لان فيه خللين الاول أن فى قوله منتصب تعريفا للشئ بحكمه والثانى أنه لم يقيد منتصب باللزوم وان كان مراده

والاذظ يحمل على المتبادر فخرج النعت المذكور (قوله لخرج الخ) عليل للنفى وهو التقييد فيكون النفى منصبا عليه أيضا (قوله وان كان ذلك) أى الافهام (قوله لكن ليس مستحقا) دفع به توهم أن يكون الغالب واجبا فى الفصيح كما قاله سم وضمير ليس اما للكون فمستحقا بفتح الحاء واما للحال فمستحقا بكسرها كما قاله خالد (قوله كما فى الحال المؤكدة) أى لمضمون الجملة قبلها كالمثال الاول أو لعاملها كالثانى أو لصاحبها فى نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا لا فى نحو جاء القوم جميعا لان اجتماعهم فى المجىء ينتقل (قوله بتجدد صاحبها) أى حدوثه بعد أن لم يكن وما أخذ لزومها أنها مقارنة للخلق أى الايجاد فهى خلقية جبلية لا تتغير ولا يرد عليه خلق الانسان طفلا لان انتقاله من طور الى طور بمنزلة خلق له متجدد فتكون الحال الاولى لازمة للخلق الاول والثانية لازمة للخلق المتجدد (قوله الزرافة) بفتح الزاى أفصح من ضمها ويديها بدل بعض وأطول حال و بعضهم قال يداها أطول على المبتدا والخبر فالحال الجملة (قوله وجاءت به) أى جاءت أم الممدوح به سبط العظام بفتح السين وسكون الموحدة وان جاز فى غير هذا البيت كسرها أى حسن القد وقوله كأنما عمامته بين الرجال لواء أى راية صغيرة أى فى الارتفاع والعلو على الرؤس والمراد مدحه بطوله وعظم جسمه (قوله وغيرهما) أى غير المؤكدة والمشعر عاملها بحدوث صاحبها ولا ضابط لذلك الغير بل مرجعه السماع (قوله قائما بالقسط) حال من فاعل شهد وهو الله ولا شك أن قيامه بالعدل لازم وأفرده بالحال مع ذكر غيره معه لعدم الالباس فلا يرد أنه لا يجوز جاء زيد وعمرو راكبا كما قاله الزمخشرى وسكت عن نكتة تأخيره عن المعطوفين قال التفتازانى كأنها الدلالة على علو مرتبتهما ويجوز اعرابه بالنصب على المدح وشهد بمعنى علم (قوله ويكثر الجمود الخ) أى ويقل فى غير المذكورات (قوله أومفاعلة الخ) كان الاولى أن يؤخر هذه الثلاثة عن قوله وفى مبدى تأول بلا تكلف ويقول كالدال على مفاعلة الخ (قوله مدا بكذا) مدا حال وبكذا صفة لمدا أى كائنا بكذا هذا مقتضى قانون الاعراب وان كان الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع الموصوف والصفة وهكذا يقال فى يدا بيد أى

بخرج النعت المنصوب كرأيت رجلا راكبا فانه يفهم فى حال ركوبه وان كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد فان القصد انما هو تقييد المنعوت (وكونه) أى الحال (منتقلا) عن صاحبه غير ملازم له (مشتقا) من المصدر ليدل على متصف (يغلب لكن ليس) ذلك (مستحقا) له فقد جاء غير منتقل كما فى الحال المؤكدة نحو زيد أبوك عطوفا و يوم أبعث حيا والمشعر عاملها بتجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا وقولهم خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها وقوله
وجاءت به سبط العظام كأنما * عمامته بين الرجال لواء * وغيرهما نحو وعوت الله سميعا قائما بالقسط وجاء جامدا (ويكثر الجمود فى) الحال الدالة على (سعر) أومفاعلة أو تشبيه أو ترتيب (وفى) كل (مبدى تأول بلا تكلف كبعه) البر (مدا بكذا) أى

مع بدو يرد أن الشرح سيذكر الحال الموصوفة في الاحوال الجامدة غير المؤولة وهذا ينافي جعل المثال من الحال الجامدة المؤولة الا أن يجعل مستثنى من الحال الموصوفة فتأمل اه ويجوز رفع مدّ على الابتداء ويكذا خبر والجملة حال بتقدير رابط أي منه (قوله سعرا) بفتح العين حال من المفعول الذي هو الهاء الراجعة الى البر بناء على رجوع الهاء الى البر كما يدل له قول الشارح على ما في نسخ كيله أي البر ومن المفعول المحذوف الذي تقديره البر بناء على رجوع الهاء الى المشترى المعلوم من السياق كما يدل له قول الشارح على ما في نسخ أخرى ككيله البر و بالكسر حال من الفاعل الذي هو الضمير المستتر (قوله أي مقابضه) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى الضمير الراجع الى المشترى المعلوم من السياق أو بلفظ المصدر كما في غالب النسخ على التأويل باسم الفاعل (قوله أي كاسد) على هذا يكون الاسد مستعملا في حقيقته والتجوز اعاهو بالحذف وعلى قول التوضيح كر زيد أسدا أي شجاعا يكون الاسد مستعملا في غير حقيقته وهو الشجاع فيكون التجوز افويا بناء على ما اختاره السعد من تجويز الاستعارة فيما اذا وقع اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه أو ما الامنه مثلا والامران صحيحان (قوله وادخلوا رجلا رجلا) أي أو رجلين رجلين أو رجالا رجالا او شابطه أن يأتي بعد ذكر المجموع تفصيل بعضه مكررا والمختار أن كلامنهما منصوب بالعامل لان مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا حلو حامض وقال ابن جني الثاني صفة للاول بتقدير مضاف أي ذا رجل أو مفارق رجل أي متميزا منه واستحسن بعضهم أن يكون نصب الثاني بعطفه على الاول بتقدير الفاء ولا يجوز توسط عاطف بينهما الا الفاء قال الرضي وثم وجوز بعضهم الرفع على البدلية (قوله قد ظهر) أي من قوله أي سعرا فانه تأويل للحال الدالة على سعر (قوله خلافا لما في التوضيح) من أن الحال الدالة على سعر من الجامد الذي لا يؤول وعليه يكون المصنف تعرض للحال الجامدة المؤولة وغير المؤولة (قوله غير مؤولة بالمشتق) أي تأويلا بغير تكلف كما يدل عليه المقابلة وقوله بعد وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق الى أن قال وفيه تكلف (قوله فتمثل لها بشرا سويا) ان كان معنى تمثل تشخص وظهر

سعرا وبعه (يدا بيد) أي مقابضه (وكرّ زيد أسدا أي كاسد) أي مشبها لأسد وادخلوا رجلا رجلا أي مترتبين * تنبيهان * الاول قد ظهر أن قوله * وفي مبدي تأوّل بلا تكلف * من عطف العام على الخاص اذ ما قبله من ذلك خلافا لما في التوضيح * الثاني تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في ست مسائل وهي أن تكون موصوفة نحو قرآنا عربيا فتمثل لها بشرا سويا وبارزة في حالا

فالحالية ظاهرة أو تصور فينبغي جعل النصب بنزع الخافض وهو الباء
اذ التصور ليس في حال البشرية بل في حال الملكية كما قاله اللقاني قيل تمثل
لها في صورة شاب أمرد سوي الخلق لتستأنس به وتهيج شهوتها فتنحدر
نطفتها الى رحمها كما في البيضاوي (قوله موطئة) بكسر الطاء أي ممهدة لما
بعدها والمقصود بالذات (قوله طورا) أي حال واقع فيه تفضيل بالضاد
المعجمة أي تفضيل له أو عليه (قوله طينا) حال من منصوب خلقت المحذوف
لا من من والاولى كما قاله اللقاني كونه منصوبا بنزع الخافض أي من طين لان
طينيته غير مقارنة لخلقه بشرا (قوله من المؤول بالمشتق) أي مقدرا عربيا
ومتصفا بصفات بشر سوي ومعددا ومطورا بأطوار البسر أو الرطب
ومنوعا ومصنوعا ومتأصلا (قوله ان عرف لفظا) أي في لسان العرب
فالاتيان بها معرفة لفظا مقصور على السماع كما قاله الشاطبي (قوله فاه الى
في) ففاه حال كما ذكره الشارح لكن الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة
من مجموع فاه الى في قال الدماميني والى في تبيين مثل لك بعد سقيا اه
والاظهر عندي قياسا على ما مر في مدا بكذا أن الى في صفة لفاه أي الكائن
الى في أي الموجه الى في وما ذكره الشارح أحد أقوال منها أن فاه معمول
لجاعلا ناب منابه في الحالية ويروى كلمته فوه الى في فالحال جملة المبتدا والخبر
قال الدماميني ويجب الرفع ان قدمت الظرف لان التبيين لا يتقدم اه ثم نقل
عن سيبويه وأكثر البصريين جواز تقديم فاه الى في على كلمته وعن الكوفيين
وبعض البصريين المنع قال في التسهيل ولا يقاس عليه خلافا لهشام قال
الدماميني لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود وعن الظاهر من الرفع
بالابتداء وجعل الجملة حالا اذ الحال في الحقيقة مجموع فاه الى في وأجاز
هشام أن يقال قياسا عليهما ورثته منزله الى منزلي وناضلته قوسه عن قوسي
ونحو ذلك وينبغي لبقية الكوفيين أن يوافقوه لانهم يرونه مفعولا لمحذوف
اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس اه باختصار (قوله وأرسلها) أي
الابل وقوله معتركة أي مزدحمة ولو قال أي معاركة كما قال ابن الخباز
لكان أحسن لان اسم فاعل العراك معارك لا معترك وقيل العراك
مفعول مطلق لمحذوف هو الحال أي تعارك العراك أو معاركة العراك

موطئة أو دالة على عدد نحو
فتم ميقات ربه أربعين ليلة
أو طور واقع فيه تفضيل نحو
هذا بسرا أطيب منه رطبا
أو تكون نوعا لصاحبها نحو
هذا مالك ذهبا أو فرعا له نحو
هذا حديدك خاتما وتنحتون
الجبال بيوتا أو أصلا له نحو
هذا خاتمك حديدا أأسجد
لمن خلقت طينا وجعل
الشارح هذا كله من المؤول
بالمشتق وهو ظاهر كلام
والده في شرح الكافية وفيه
تكلف اه (والحال ان عرف
لفظا فاعتقد * تنكيره معنى
كوحدك اجتهد) وكلمته
فاه الى في وأرسلها العراك
وجاؤا

الجماء الغفير وحدك وماء والعراك والجماء أحوال وهى (٢٣٠) معرفة لفظا لكنها مؤولة بنكرة

والتقدير احتهد منفردا وكلمته مشافها وأرسلها معتركة وجاؤا جميعا واعما التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتا لان الغالب كونه مشتقا وصاحبه معرفة وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بلا تأويل فاجازوا جاء زيد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط اذ التقدير عبد الله اذا أحسن أفضل منه اذا أساء فان لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة فلا يجوز جاء زيد الراكب اذ لا يصح جاء زيد ان ركب وتنبيه اذا قلت رأيت زيدا وحده فمذهب سيبويه أن وحده حال من الفاعل وأجاز المبرد أن يكون حالا من المفعول وقال ابن طلحة يتعين كونه حالا من المفعول لانه اذا أراد الفاعل يقول رأيت زيدا وحدى وصحة مررت برجل وحده وبه مثل سيبويه تدل على أنه حال من الفاعل وأيضا فهو مصدر أو نائب المصدر والمصادر في الغالب انما تجىء أحوالا من الفاعل وذهب يونس الى أنه منتصب

وقيل لمذكور على حذف مضاف أى ارسال العراك (قوله الجماء) أى الجماعة الجماء من الجموم وهو الكثرة والغفير من الغفر وهو الستر أى ساترين لكثرتهم وجه الارض وحذفت التاء من الغفير وان كان بمعنى غافر حملا له على فعيل بمعنى مفعول أو التذكير باعتبار معنى الجمع (قوله مشافهه) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى الضمير على أنه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذى بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من الهاء (قوله لئلا يتوهم كونه نعتا) أى ولو مقطوعا عند اختلاف الحركة فلا يقال هذا لا يظهر الا عند اتحاد حركتى الحال وصاحبها أو يقال حملت حالة الاختلاف فى الحركة على حالة الاتفاق فيها طردا للباب (قوله فالمحسن والمسيء الخ) جعل الحمد وربما بتقدير اذ كان أو اذا كان (قوله ان وحده حال من الفاعل) أى حالة كونى موحده أى مفرده بالرؤية فهو اسم مصدر أوحده مؤول باسم الفاعل أو حالة كونى متوحدا أى متوحدا به أى منفردا برؤيته فهو مصدر وحد يحد وحدا بمعنى انفرد فعلم أنه اذا كان حالا من الفاعل جاز كونه مصدرا أو اسم مصدر نائبا عن المصدر كما يدل له قول الشارح وأيضا الخ وعلم ما فى كلام البعض من التسمح والقصور فتنبه (قوله من المفعول) أى حالة كونه منفردا فهو مصدر وحد يحد وحدا بمعنى انفرد (قوله يقول رأيت زيدا وحدى) أى ليطابق مقبله فى التكلم ويدفع بعدم تعين ذلك لصحة ضميرا لغيبة الراجع الى المفعول فى الحالية من الفاعل أيضا على أنه من اضافة اسم المصدر الى مفعوله الحقيقى أو المصدر الى مفعوله بعد التوسع بحذف الجار كما مرت الاشارة اليه كما أنه على الحالية من المفعول من اضافة المصدر الى فاعله (قوله وبه مثل سيبويه) جملة معترضة (قوله تدل الخ) أى لتعين كون الحال هنا من الفاعل لكون المجرور نكرة بلا مسوغ من المسوغات الآتية وبحث فيه الشنواني بأن مجيء الحال من النكرة المذكورة جائز بقلة كما سيأتى فمجرد الصحة لا تدل على ما ذكر ويمكن دفعه بأن المراد الصحة الاطرادية عند الجميع وجواز مجيء الحال من النكرة المذكورة ليس مطردا عند الجميع لان الخليل ويونس يقصرانه على السماع كما سيأتى (قوله أو نائب المصدر) أى اسم مصدر نائب مناب المصدر

على الظرفية لقول بعض العرب زيد وحده والتقدير زيد موضع التفرد (ومصدر منكر حالا يقع * بكثرة كبغتة زيد طلع) *

وجاء زيد ركضا وقتلته صبرا وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف أي باغتا وراكضا ومصبورا أي محبوسا وذهب الاخفش والمبرد الى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد يبغت بغتة وجاء يركض ركضا وقتلته يصبر صبرا فالحال عندهما الجملة لا المصدر وذهب الكوفيون الى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا اليه لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر فطلع زيد بغتة عندهم في تأويل بغت زيد بغتة وجاء ركضا في تأويل ركض ركضا وقتلته صبرا في تأويل صبرته صبرا وقيل هي مصادر على حذف مصادر والتقدير طلع زيد طلوع بغتة وجاء مجيء ركض وقتلته قتل صبر وقيل هي مصادر على حذف مضاف والتقدير طلع ذا بغتة وجاء ذا ركض وقتلته ذا صبر * تنبيهان * الاول مع كون المصدر المنكر يقع حالا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع وقاسه المبرد فقيل مطلقا وقيل فيما هو نوع من عامله نحو جاء زيد سرعة وهو المشهور عنه وقاسه الناظم وابنه في ثلاثة الاول

المصدر وقد فهمت وجه الاحتمالين (قوله على الظرفية) أي المكانية (قوله صبرا) هو أن يحبس ثم يرمى حتى يموت كما في القاموس (قوله وهو) أي المصدر المذكور عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف أي حال على التأويل بالوصف ثم قابل الحالية بهذا القول الاخير وقابل التأويل بالوصف بالقول الاخير وحاصل ما ذكره المصنف والشارح من الاقوال في المصدر المنصوب في نحو زيد طلع بغتة خمسة لا أربعة كما زعمه البعض تبعا لشيخنا (قوله وذهب الاخفش والمبرد الخ) رد بلزوم حذف عامل المؤكد (قوله على حذف مصادر) أي نابت المذكورات عنها في المفعولية المطلقة (قوله على حذف مضاف) أي غير مصدر وذلك المضاف هو الحال في الاصل فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف اليه في الحالية كما تفيده عبارة المرادي ونحوها وقيل هي أحوال على حذف مضاف أي أتيته ذا ركض الخ (قوله مقصور على السماع) لان الحال نعت في المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد فكذا ما في معناه وقد يتوقف في ذلك بأن غاية أمره أنه مجاز ويكفي في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هذا النوع ثم يظهر على القول باشتراط ورود شخص المجاز (قوله وقاسه المبرد) ظاهره أنه يقول بأنه منصوب على الحال وهو ينافي قوله قبل وذهب الاخفش والمبرد الخ فلعل له قولين أو المراد قاس وقوع المصدر في هذا الموضع وان لم يكن نصبه على الحال عنده (قوله فقيل مطلقا الخ) قال ابن هشام الذي يظهر أنه مطرد في النوعي وغيره كما اطرد وقوع المصدر خبرا فان الحال بالخبر أشبه منه بالنعت ولكثرة ما ورد من ذلك قال الدماميني انما كان شبه الحال بالخبر أقوى لان حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع المخبر عنه أبدا فانك اذا طرحت هو وجاء وضربت مثلا من قولك هو الحق بينا وجاء زيد راكبا وضربت اللص مكتوفا بقي الحق بين وزيد راكب واللص مكتوف ولا يمكن اعتبار مثل ذلك في الشبه النعتي (قوله فيما هو نوع من عامله) أي مدلول

قولهم أنت الرجل علما يجوز أنت الرجل أدبا ونبلا والمعنى الكامل فى حال علم وادب ونبل وقيل

الارتشاف يحتمل عندى أن يكون تمييزا الثانى نحو زيد زهير شعرا قال فى الارتشاف والاظهر أن يكون تمييزا الثالث نحو أما علما فعالم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره منكرا عليه وصفه بغير العلم والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر انسان فى حال علم فالمذكور عالم ويجوز أن يكون ناصبها مابعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه وهى على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شئ فالمذكور عالم فى حال علم فلو كان مابعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو أما علما فهو ذو علم تعين الوجه الاول فلو كان المصدر التالى لأما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى أن المنكر والمعرف كليهما بعد أما مفعول مطلق وذهب الكوفيون على مانقله ابن هشام الى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما أو العلم فالذى وصف عالم قال فى شرح التسهيل

عامله (قوله قولهم أنت الرجل علما) أى ونحوه مما قرن فيه الخبر بأل الدالة على الكمال فعلما بمعنى عالما حال من الضمير فى الرجل لتأوله بالمشتق اذ معناه الكامل والعامل فيها الرجل لما ذكر أفاده المصرح (قوله ونبلا) بالضم الفضل كالنبالة (قوله يحتمل عندى أن يكون تمييزا) أى محولا عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل بل هو أظهر كما فى الذى بعده بل يحتمل فى الثالث أيضا ونقل الشارح فى شرحه على التوضيح عن ثعلب أنه مصدر مؤكد بتأول الرجل باسم فاعل عما بعده أى أنت العالم علما (قوله نحو زيد زهير شعرا) أى من كل خبر مشبه به مبتدؤه فشعرا بمعنى شاعرا حال والعامل فيه زهير لتأوله بمشتق اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضميره المستتر فيه قاله المصرح (قوله أن يكون تمييزا) أى محولا عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى مجيد وقال فى التصريح أى تمييزا لما انبهم فى مثل المحذوفة وهى العاملة فيه وفيه نظر لان تمييز المفرد غير محول الا ترى أن المثل فى قولك على التمرة مثلها زبدا نفس الزبد وليس المثل فى المثال السابق نفس الشعر ثم رأيته فى الدماميني (قوله نحو أما علما فعالم) أى من كل تركيب وقع فيه الحال بعد أما فى مقام تقصد فيه الرد على من وصف شخصا بوصفين وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر (قوله مابعد الفاء) اعترضه زكريا وتبعه شيخنا والبعض وغيرهما بأن مابعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وهو مدفوع بما مر عن الرضى وغيره من أن ذلك فى غير الفاء الواقعة بعد أما لكونها مزحلقة عن مكانها فلا تغفل (قوله لا يعمل فيما قبلها) لجمود المضاف وعدم عمل المضاف اليه فيما قبل المضاف مع كونه أعنى المضاف اليه مصدرا لا يتحمل ضميرا يكون صاحب الحال كذا قال سم وقد يقال للشارح هلا جوزت عمل المضاف فى هذا المثال فيما قبله لتأوله بالمشتق وهو صاحب (قوله مفعول له) أى والعامل فيه فعل الشرط كما مر أى مهما يذكر انسان لاجل علم ولعل المعنى لاجل ذكر علم ليقصد الفاعل فتدبر وظاهر كلامه أن سيبويه يوجب ذلك وقد حكى عنه كقول الاخفش فكان ينبغى أن يذكره الوجهين قاله الدماميني (قوله مفعول مطلق) أى منصوب بعالم أى مهما يذكر شئ فالمذكور عالم علما وفيه ان المعرف لا يكون مؤكدا ودعوى زيادة أل مخالفة للاصل قاله زكريا (قوله

وهذا

وهذا القول عندي أولى الخ) وجه أولويته وأحقيته من القول بالحالية المراده في التعريف والتنكير ومن القول بأنه مفعول له قلة نصب المحلى بأل مفعولا له ومن القول بأنه مفعول مطلق كون المصدر المؤكد لا يعرف ودعوى زيادة أل خلاف الاصل ومن هذين القولين مجيؤه تارة غير مصدر نحو أما قريشا فأنا أفضلها (قوله بداد) علم جنس للتبدد بمعنى التفرق مبني على الكسر كحذام ووقع حالا لتأوله بوصف نكرة أي متبددة هذا هو الصحيح كما سيذكره الشارح (قوله والصحيح أنه على التأويل الخ) مقابله على ما أفاده البعض أربعة أقوال بقية الاقوال الخمسة المتقدمة في المصدر المنكر (قوله لأنه كالمبتدا في المعنى) أي لكونه محكوما عليه معنى بالحال ولم يشبه بالفاعل فينكر كالفاعل مع أن الفاعل أيضا محكوم عليه لان شبهه بالمبتدا أقوى لتأخر المحكوم به مع كل بخلاف الفاعل (قوله كان ذلك مسوغا لمجيئه نكرة) أي قياسا على المبتدا اذا تأخر بناء على أن تأخيره للتسويغ وتعليل بعضهم بعدم لبس الحال حينئذ بالوصف لان الوصف لا يسبق الموصوف لا يناسب تعليل الشارح عدم تنكير صاحب الحال بأنه كالمبتدا ولا يناسب أيضا جعل الشارح تبعا للتوضيح تقديم حال النكرة عليها مسوغا لمجيء الحال منها وانما يناسب ما في المغني والرضي من أن التقديم لدفع لبس الحال بالصفة اذا كان صاحبها منصوبا وطرد الباب في غير هذه الحالة قال المصرح وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت يعني لمية الخ الوصف اه وقوله الوصف أي وتقديم الخبر وكالمثال البيت الثاني مع أنه يرد على هذا التعليل الموافق لما في المغني والرضي أنه يقتضي امتناع ما فيه لبس الحال بالوصف مع أنهم صرحوا بجواز الحال من النكرة المخصصة المقدمة ومنها رأيت غلام رجل قائما مع حصول اللبس فيه فتدبر (قوله لمية موحشا طلل) فيه أن صاحب الحال المبتدأ وهو مذهب سيبويه دون الجمهور فالاولى أن يجعل صاحب الحال الضمير في الخبر وحينئذ لا شاهد فيه وكذا يقال في البيت بعده وتمامه * يلوح كأنه خلل * بالكسر جمع خلة بالكسر بطانة يغشى بها أجفان السيوف كما في التصريح والعيني قال يس وعلى القول بجواز الحال من المبتدا يكون عامل الحال غير عامل صاحبها

وهذا القول عندي أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه في الجواب * الثاني أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالا قليل وهو كذلك وذلك ضربان علم جنس نحو قولهم جاءت الخيل بداد ومعرف بأل نحو أرسلها العراك والصحيح أنه على التأويل بمتبددة ومعتركة كما مر (ولم ينكر غالبا ذو الحال) لأنه كالمبتدا في المعنى فحقه أن يكون معرفة (ان لم يتأخر) عن الحال فان تأخر كان ذلك مسوغا لمجيئه نكرة نحو فيها قائما رجل وقوله * لمية موحشا طلل * وقوله وبالجسم مني بينا لو علمته

نحو ب وان تستتم لدى الذين تشهد * (أو تخصص) الموصوف كقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا وقوله نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا (٢٣٤) والاضافة نحو في أربعة أيام سواء للسائلين وانما معمول نحو عجبت من ضرب أخوك شديدا (أو يبين) أي يظهر الحال (من بعد نفي أو مضاهيه) أي مشابهه وهو النهي والاستفهام فالنفي نحو وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وقوله ما حم من موت حمى واقيا والنهي (كلا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا) وقوله لا يركنن أحد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام والاستفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى * لنفسك العذر في ابعادها الأملا * واحترز بقوله غالبا مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ من ذلك قولهم مررت بماء قعدة رجل وقولهم عليه مائة بيضا وأجاز سيبويه فيها رجل قائما وفي الحديث وصلى وراءه رجال قياما وذلك قليل * تنبيه * زاد في التسهيل من المسوغات ثلاثة * أحدها أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها (قوله

اذ لا يصح أن يكون عاملا في الابتداء اه منه وعدم صلاحيته لان تكون قيدا له اه ونقل حفيد السعد في حواشي المطول أن العامل في الحال من المبتدا على هذا القول انتساب الخبر الى المبتدا لانه معنى فعلي قابل للتقييد (قوله شعوب) مصدر شعب بالفتح يشعب بالضم أي تفرق وأما شعب بضم عين الماضي فمصدره شعوبة كما في شيخ الاسلام وجملة لو علمته بكسر التاء معترضة وجواب لو محذوف أي لم تحتش (قوله كقراءة بعضهم) هي شاذة وقد يقال لا شاهد فيه ولا في البيت بعده لاحتمال أن يكون الحال من المستتر في الجار والمجرور (قوله ماخر) بالخاء المعجمة أي شاق للبحر (قوله أي يظهر الحال) كان عليه أن يقول أي يظهر ذو الحال لان الكلام فيه وقد وجد كذلك في بعض النسخ (قوله والاستفهام) هل المراد الانكاري أو الاعم قياسا على ما سبق في المبتدا قيل وقيل والاظهر الثاني (قوله نحو وما أهلكنا الخ) جملة ولها كتاب معلوم حال من قرية الواقعة بعد النفي على المشهور وفيه مسوغ آخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو كما سيأتي ولا ينافي ذلك قول المصرح انما يحتاج الى هذا المسوغ في الايجاب نحو أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها اهـ خلافا لما في كلام البعض ومقابل المشهور قول الزمخشري ان الجملة في نحو الآية صفة والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف لانها في أصلها للجمع المناسب للالصاق وان لم تكن الآن عاطفة والاعتراض عليه بأن الواو فصلت بينهما فكيف أكدت التصاقهما مدفوع بأن المراد اللصوق المعنوي لا اللفظي (قوله ما حم) أي قدر ومن موت متعلق بحمى أو واقيا والحمى الشيء المحمي المحفوظ كما في القاموس وغيره وبه يعلم ما في قول البعض والحمى ما به الحماية والحفظ وواقيا حال من حمى وفيه مسوغ آخر وهو التخصيص بقوله من موت على جعله متعلقا بحمى (قوله الاحجام) أي التأخر والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت (قوله باقيا) حال من عيش وقوله فترى جواب الاستفهام الانكاري (قوله مما ورد فيه صاحب الحال الخ) أي قياسا عند سيبويه وسماعا عند الخليل ويونس قاله المصرح (قوله قعدة رجل) بكسر القاف أي مقدار قعدته

لان الواو ترفع توهم النعتية * ثانيها أن يكون الوصف بها على خلاف الاصل نحو هذا خاتم حديدا * ثالثها أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين

(وسبق حال ما بحرف جر قد * أبوا) سبق مفعول مقدم لأبوا وهو مصدر مضاف الى فاعله والموصول في موضع النصب على المفعولية أي منع أكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فلا يجيزون في نحو مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبها فحقه اذا تعدى لصاحبها بواسطة أن تعدى اليها بتلك الواسطة لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر الى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير

قال الناظم (ولا أمنعه) أي بل أجيزه وفاقا لأبي علي وابن كيسان وابن برهان لان المجرور بالحرف مفعول به في المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به وأيضا (فقد ورد) السماع به من ذلك قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس * وقول الشاعر

(قوله لان الواو ترفع توهم النعتية) يقتضي أن التعريف أو ما يقوم مقامه رفع التباس الحال بالوصف والذي قدمه انه التبس بالمبتدا أجيب بانه أشار الى صحة التعليل بكل من العلتين وفيه ما فيه (قوله على خلاف الاصل) أي لجمودها فلا يتبادر الذهن الى النعتية (قوله مع معرفة) أي أو نكرة مخصصة نحو هذا رجل صالح وامرأة منقبلين كما قاله الدماميني (قوله ما بحرف) أي غير زائد كما سيأتي وفي مفهوم قوله بحرف تفصيل يأتي قريبا في الشرح حاصله أن الاضافة ان كانت محضة امتنع التقديم أو لفظية فلا وجعل الكوفيون المنصوب كالمجرور بالحرف فمنعوا تقديم الحال في نحو اتيت هندا راكبة لان تقديمها يوهم كونها مفعولا وصاحبها بدلا (قوله في موضع النصب) أي ان نون حال والا كان في موضع جر بالاضافة وهذا أعم من قوله تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها أما على التنوين فلا يشمل الا التقدم على الصاحب قاله يس (قوله أي منع أكثر النحويين) فيه صرف لقوله أبوا عن ظاهره من ارادة جميع النحاة ويجاب عن تعبيره بذلك بأنه نزل الاكثر لقلة المخالف لهم منزلة الجميع (قوله بأن تعلق العامل بالحال) أي في المعنى والعمل ثان أي تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك (قوله لا يتعدى بحرف الجر الى شيئين) أي مع التصريح بالواسطة أو المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاحي فلا يرد مررت برجل كريم (قوله التزام التأخير) أي ليكون الحال في حيز الجار (قوله وأيضا فقد ورد الخ) أورد عليه أن ما استدل به من الآية والابيات محتمل للتأويل وأجيب بأنه يكفي في الظنيات ظواهر الادلة ما لم يرد ما هو صريح لاسيما مع مساعدة القياس افاده المرادي (قوله وما أرسلناك الا كافة للناس) فكافة بمعنى جميعا حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها وتعدى أرسل باللام والكثير تعديته بالى وأجيب عن الاول بأن تقديم الحال المحصور فيها مع الا جائز لعدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع الا كما أشار اليه سابقا في قوله وقد يسبق ان قصد ظهر على أنه يمكن أن يجعل المحصور ارساله والمحصور فيه كونه للناس كافة وحينئذ فكل من المحصور والمحصور فيه في محله وعن الثاني بأن

تسليت طرا فنكم بعد بينكم * بذكرا كم حتى كأنكم عندي * وقوله
لئن كان برد الماء هيمان صاديا * الى حبيبا انها لحبيب * وقوله
فاذ لا تدرض المنية للر * ميد عنى ولات حين اباء
وقوله
فان تك أذواداً أصبن ونسوة * فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال
وقوله
مشغوفة بك قد شغفت وانما * حم الفراق فما اليك سبيل
وقوله
اذا المرء أعيته المروءة ناشئا * فمطلبها كهلا عليه شديد
والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر وحمل الآية على أن كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة لا للتأنيث وقد ذكر ابن الانبارى الاجماع على المنع * تنبيهات * الاول فصل الكوفيون فقالوا ان كان المجرور ضميرا نحو مررت ضاحكة بها أو كانت الحال فعلا نحو تضحك مررت بهند جاز والا امتنع . الثانى محل الخلاف اذا كان الحرف غير زائد

التصريح على التقليل اذا كان قياسيا فصيحا كما هنا سائغ قاله سم وبقي أن المصنف اعترف في تسهيله بضعف تقديم الحال المذكورة فكيف خرج الآية على الضعيف واهذا جعل الزمخشري كافة صفة مصدر محذوف أى ارسالة كافة للناس لكن اعترض بأن كافة مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال كطرا وقاطبة وأجيب بنقل السيد عبد الله في شرحه على اللباب عن عمر بن الخطاب أنه قال قد جعلت لآل بنى كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتى مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر قال وهذا الخط موجود فى آل بنى كاكلة الى الآن اه وقد يقال هذا شاذ قال التفتازانى كافة فى نحو جاء القوم كافة هو فى الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كان الجماعة منعوا باجتماعهم أن يخرج منهم أحد دماميني وشمني (قوله بعد بينكم) أى فراقكم وحتى ابتدائية (قوله هيمان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وهما حالان من ياء المتكلم أو الثانى حال من ضمير هيمان فهو من الحال المتداخلة على هذا والمترادفة على الاول (قوله فان تك أذواد) جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة والعشرة وأصبن خبر تك وحبال اسم ابن أخى طليحة قائل هذا البيت وفرغا بكسر الفاء وفتحها كما فى شيخ الاسلام وان اقتصر العينى ومن تبعه على الكسر أى هدرا حال من قتل (قوله اذا المرء) بنصب المرء على تقدير اذا أعيت المروءة المرء وبالرفع على تقدير اذا عيي المرء وعلى كل هو من باب الاشتغال الا أن العامل فى المرء على النصب يقدر من لفظ العامل المذكور وعلى الرفع يقدر مطاوعا للمذكور على حد لا تجزعى ان منفس أهلكته أى هلك منفس وناشئا شابا (قوله وحمل الآية الخ) لا يخفى ما فيه من التعسف كما قاله الرضى فلا يرد على المصنف لان الاحتمال البعيد لا يقدح فى الادلة الظنية قاله سم ونقل فى التصريح هذا الحمل عن الزجاج ثم نقل رده عن المصنف فانظره (قوله والتاء للمبالغة) والمعنى الا شديدا الكف للناس أى المنع لهم من الشرك ونحوه وقال الزمخشري الا ارسالة كافة فجعل كافة نعت مصدر محذوف ويعارضه نقل ابن برهان أن كافة لا تستعمل الا حالا قاله المصرح قال شيخنا ولذلك غلط من يقول ولكافة المسلمين (قوله جار) قال شيخنا

والبعض

فان كان زائدا اجاز التقديم اتفاقا نحو ما جاء راكبا من رجل * الثالث يق من الاسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران الاول أن يكون مجرورا بالاضافة نحو عرفت قيام زيد مسرعا وأعجبني وجه هند مسفرة فلا يجوز باجماع تقديم هذه الحال واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان المضاف اليه مع المضاف كالصلة مع الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف وهذا في الاضافة المحضة كما رأيت أما غير المحضة نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا فيجوز قال في شرح التسهيل لكن في كلام ولده وتابعه عليه صاحب التوضيح ما يقتضي التسوية في المنع * الامر الثاني أن تكون الحال محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين * الرابع كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه وذلك كما اذا كان محصورا نحو ما جاء راكبا الا زيد (ولا تجز حالا من المضاف له) لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك يأباه (الا اذا اقتضى المضاف عمله) أي عمل الحال وهو نصبه نحو

والبعض اهله لعدم ظهور الاعراب في صاحبها في الاول وفيها في الثاني فلا حاجة حينئذ لتعويض لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة اضعفها بخفاء العمل (قوله فان كان زائدا اجاز التقديم) استثنى منه بعضهم الزائد الممتنع الحذف أو القليله نحو أحسن بزيد مقبلا وكفى به شديا لة فلا يجوز تقديم الحال فيهما (قوله أمران) زاد بعضهم كون صاحبها منصوبا بكأن أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو ضميرا متصلا بصلة أل نحو القاصد له سائلا زيد أو بصلة الحرف المصدري نحو أعجبني أن ضربت زيدا مؤدبا (قوله الآن أو غدا) قيد بذلك لتكون الاضافة غير محضة (قوله فيجوز) لان غير المحضة في نية الانفصال فالمضاف اليه فيها مفعول به وتقديم حاله عليه جائز قال الدماميني وليس كل اضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هي التي في تقدير الانفصال وهو في نحو مثلك مفقود فاعتراض أبي حيان بامتناع التقديم في نحو هذا مثلك متكلما مع أن الاضافة فيه غير محضة سهو (قوله أن تكون الحال محصورة) أي محصورا فيها و يستثنى منه المحصورة بالا اذا تقدمت مع الا كما مر (قوله كما اذا كان محصورا) أي فيه وكما اذا كان صاحب الحال مضافا الى ضمير ما يلابسها نحو جاء زائرا هندا أخوها (قوله ولا تجز حالا الخ) دخل عليه السندوبي بقوله وتقع الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخبر وكذا من المبتدا على مذهب سيبويه ولا تأتي من المضاف اليه الا في مسائل عند المصنف نبه عليها بقوله ولا تجز حالا الخ (قوله لوجوب كون العامل الخ) أي لان الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت وعاملهما واحد وما ذكره من وجوب ذلك هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه الى عدم وجوب ذلك لان الحال أشبه بالخبر وعامله غير عامل المبتدا على الصحيح واختاره المصنف في تسهيله فقال وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافا لمن منع (قوله وذلك يأباه) أي الوجوب المذكور يأبى جواز مجيء الحال من المضاف اليه لان المضاف من حيث انه مضاف لا يعمل النصب (قوله أي عمل الحال) أي العمل فيه بأن كان ذلك المضاف عامل الحال وقيل المراد عمل المضاف اليه أي العمل فيه من حيث انه كالفعل لا من حيث انه مضاف بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل والانفلام مثلا من غلام

اليه مرجعكم جميعا وقوله تقول ابنتى ان انطلاقك واحدا الى الروع يوما تاركى لا أبا ليا ونحو هذا شارب السويق ملتوتا وهذا اتفاق كما ذكره فى شرحى التسهيل والكافية (أو كان) المضاف (جزء ماله أضيفا) نحو ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا

(أو مثل جزئه فلا تحيفا) والمراد بمثل جزئه ما يصح الاستغناء عنه نحو ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا واعا جاز مجىء الحال من المضاف اليه فى هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور أما فى الاولى فواضح وأما فى الاخيرتين فلان العامل فى الحال عامل فى صاحبها حكما اذ المضاف والحالة هذه فى قوة الساقط لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال وهو المضاف اليه * تنبيه * ادعى ابنه فى شرح التسهيل الاتفاق على منع مجىء الحال من المضاف اليه فيما عدا المسائل الثلاث المتقدمة نحو ضربت غلام هند جالسة وتابعه على ذلك ولده فى شرحه وفيما ادعياه نظر فان مذهب الفارسى الجواز وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات بن الشجرى فى أماليه (والحال) مع عامله على ثلاثة أوجه واجب التقديم عليه وواجب التأخير عنه وجائزهما كما هو كذلك مع صاحبه على ما سيأتى فالحال (ان ينصب بفعل صرفا أو صفة أشبهت) الفعل (المصرفا) وهى ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبلت علامات الفرعية وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة

ويدعامل فى المضاف اليه لكن عمل الحرف الذى لا عمل الفعل وقيل المراد عمل المضاف فاعلم أن اقتضاء العمل انما هو اذا دل على الحدث كالمصدر بناء على أن المتبادر من اقتضاء العمل اقتضاؤه ذلك لذاته ولا يمكن ذلك الا فيما فيه معنى الحدث قاله سم وما آل الاوجه الثلاثة واحد (قوله اليه مرجعكم جميعا) مرجع مصدر ميمى بمعنى الرجوع والقياس فتح جيمه كمذهب (قوله الى الروع) بفتح الراء وهو الخوف والمراد به هنا الحرب (قوله وهذا اتفاق) أى مجىء الحال من المضاف اليه عند اقتضاء المضاف العمل المذكور (قوله فلا تحيفا) أى لا تمل عن ذلك الحكم بزيادة عليه أو نقص عنه (قوله ما يصح الاستغناء به عنه) اشارة لوجه الشبه المقتضى لصحة مجىء الحال من المضاف اليه (قوله ونحوها) قيل الصواب اسقاطه اذ لم يبق غير الثلاث تجوز فيه مجىء الحال من المضاف اليه وأجاب البهوتى بأنه تجوز باسم المسألة عن المثال تسمية للجزئى باسم كليه ورده بوصف المسائل بالثلاث لان الامثلة السابقة أكثر من ثلاثة الا أن يقال نزل الامثلة التى ذكرها لكل مسألة منزلة مثال واحد لاتحادها نوعا وفيه بعد (قوله لوجود الشرط المذكور) أى فى قوله لوجوب كون العامل فى الحال الخ (قوله وفيما ادعياه نظر الخ) يؤيد النظر تعليل المنع بوجوب كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها لان تعليله بذلك يقتضى أن من لم يقل بوجوب ما ذكر وهو غير الجمهور لا يقول بالمنع (قوله بفعل صرفا) أى لم يقع صلة لحرف مصدرى ولا تاليا للام الابتداء أو القسم والا امتنع التقديم كما سيأتى (قوله أو صفة) أى لم تقع صلة لال أى أو مصدر نائب عن فعله فانه يجوز تقديم حاله عليه أيضا (قوله وقبلت علامات الفرعية) أى العلامات الدالة على الفرعية كالتثنية والجمع والتأنيث والمراد قبولها لها ولو مطلقا فلا يرد أفعل التفضيل فانه انما يقبلها اذا عرف بال أو أضيف كما

سيأتى لكن يرد نحو كقتيل فانه انما يقبلها اذا لم يجر على موصوفه مع أنه يجوز تقديم الحال عليه وفاعله مستتر (قوله فجاز تقديمه) أى وان كانت الحال جملة مصدرة بالواو خلافا لمن منع فيها (قوله وعاملها المطلق) لا يقال معمول الصفة المشبهة يجب أن يكون سببيا مؤخرا لانا نقول ذلك فيما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملها فى الحال بسبب ما فيها من معنى الفعل قاله المصرح (قوله ومخلصا زيد دعا) فيه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا جريا على القول بجوازه ورجحه الرضى (قوله شتى) جمع شتيت أوب الطلبة بالضريب جمع طالب أى يرجعون متفرقين (قوله نحو ما أحسنه مقبلا) فلا يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على ما ولو كان اسما ظاهرا كما فى شرح العمدة (قوله تشبه الجامد) أى فى عدم قبول علامات الفرعية وفيه أن من الافعال الجامدة ما يشبهها كنعم وبئس وعسى وليس الا أن يكون مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثناء (قوله خطيبا) هو حال من الضمير فى أفصح (قوله أو اسم فعل) عطف على قوله فعلا جامدا وظاهره أن هذا خارج بالقيد وفيه أن اسم الفعل ليس فعلا ولا صفة فهو خارج من أصل الموضوع وكذا يقال فى قوله أو عاملا معنويا (قوله وهو ما تضمن) أى لفظ تضمن فليس المراد بالعامل المعنوى نحو الابتداء والتجرد والعوامل المتضمنة ما ذكره عشرة ذكر المصنف والشارح منها تسعة وأسقطا النداء نحو يا أيها الربع مبكيا ساحته لما فى مجىء الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه بعضهم وان كان الاصح كما فى جامع ابن هشام الجواز وفى الهمع أن أبا حيان اختار أن اسم الاشارة وحرف التنبيه وليت ولعل وباقى الحروف لا تعمل فى الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف الا كأن وكاف التشبيه وأن بعضهم منع عمل كان أيضا فى الحال وفى الاشباه والنظائر أن الاصح عدم عمل كان وأخواتها وعسى فى الحال فتستثنى من العوامل اللفظية (قوله مؤخرا) أى ولا محذوفا كما صرح به فى المغنى غير مرة وان استظهر الدمامينى جواز زيد قائما جوابا لمن قال من فى الدار أى زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوف (قوله الخبر بهما) الظاهر أنه ليس بقيد بل الواقع نعتا مثلا كذلك نحو مررت برجل عندك قائما (قوله تلك

(فجاز تقديمه) على ذلك الناصب له وهذا هو الاصل

فالصفة نحو كسرعا ذا راحل ومجردا زيد مضروب وهذا محمل مطلق فمحمل فى موضع نصب على الحال وعاملها المطلق وهو صفة مشبهة (و) الفعل نحو (مخلصا زيد دعا) وشتى أسارهم يخرجون وقولهم شتى توب الطلبة والاحتراز بقوله متصرف وأشبهت المصرف عما كان العامل فيه فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا أو صفة تشبه الجامد وهو اسم التفضيل نحو هو أفصح الناس خطيبا أو اسم فعل نحو نزال مسرعا أو عاملا معنويا وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما أشار اليه بقوله (وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا كتلك) و (ليت وكأن) والظرف والمجرور المخبر بهما تقول تلك

هند مجردة) مجردة حال من هند والعامل فيها اسم الإشارة لما فيه من
معنى الفعل أعني أشير (قوله وليت زيدا أميرا أخوك) وسط الحال
في هذا المثال وما بعده لئلا يكون حالا من الاسم فيكون معمولا للناسخ على كلا
المذهبين السابقين في إن وأخواتها إذ لو أخر لكان حالا من الخبر وهو على
أحد المذهبين مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول الناسخ لا به وكليت
وكأن لعل كما سيذكره الشارح ويظهر أن إن وأن ولكن كذلك (قوله
كحرف التنبيه) نحو ها أنت زيد راكبا فراكبا حال من زيد أو من أنت
على رأي سيبويه والعامل فيه ها حرف التنبيه لتضمنه معنى أنبه ونحو
هذا زيد قائما العامل في قائما حرف التنبيه لما مر وقيل اسم الإشارة
لتضمنه معنى أشير وقيل كلاهما لتنزلهما منزلة كلمة واحدة فإن قلنا العامل
حرف التنبيه جاز أن تقول ها قائما ذا زيد ولا يجوز على الوجهين الأخيرين
كذا في يس عن ابن بابشاذ وأورد على كلام الشارح أن الكلام
في عامل ضمن معنى الفعل لا في مطلق ما تضمن ذلك وأنت خبير بأن
المراد العامل ولو في الحال فقط وحرف التنبيه يعمل في الحال على
ما ذكره الشارح فلا خروج عما الكلام فيه نعم يرد على من جعل حرف
التنبيه عاملا في الحال عدم اتحاد الحال وصاحبها عاملا ولعله لا يقول
بوجوب الاتحاد كما ذهب إليه بعضهم وفي التصريح وشرح الجامع أن
إسناد العمل إلى الأشياء العشرة ظاهري وأن العامل في الحقيقة الفعل
المدلول عليه بها كأشير وأنبه وفعل الشرط في أما علما فعالم إذ التقدير
مهما يكن إنسان في حال علم وحينئذ فيتحد العامل في الحال وصاحبها بلا
إشكال وفي المغني المشهور لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها وليس بلازم
عند سيبويه ويشهد له نحو أعجبني وجه زيد متبسما وصوت هند قارئا فإن عامل
الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وقوله لمية موحشا طلل فإن عامل
الحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف وعامل صاحبها وهو طلل الابتداء
وإن هذه أمتكم أمة واحدة فإن عامل الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة
وعامل صاحبها إن ومثله وأن هذا صراطي مستقيما وقوله ها بينا ذا صريح
النصح فاصغ له فعامل الحال ها التنبيه وليت عامل صاحبها ولك أن تقول

هند مجردة وليت زيدا أميرا أخوك وكأن زيدا راكبا أسد وزيد عندك أو في الدار جالسا وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كحرف التنبيه والترجي والاستفهام المقصود به التعظيم نحو يا جارتا ما أنت جاره

لا أسلم أن صاحب الحال طال بل ضميره المستتر فى الظرف لان الحال حينئذ من المعرفة وأمّا البواقى فاتحاد العامل فيها موجود تقديرا اذ المعنى أشير الى أمتكم والى صراطى وتنبه اصريح النصح وأمّا مثال الاضافة فصلاحية المضاف فيها للسقوط فجعل المضاف اليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط فى المسئلة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا اه باختصار وقال الرضى فى باب المبتدا التزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ماذهب اليه المالكى اه (قوله وأمّا) معطوف على حرف التنبيه (قوله نحو أمّاه لما فعالم) أسلف الشارح أنه حال من مرفوع فعل الشرط الذى نابت عنه أمّا فهو العامل حقيقة ونسبة العمل لأمّا باعتبار نيابتها عنه (قوله هو القسم الثانى) أى ما يجب فيه تأخير الحال عن العامل (قوله وندر) أى شذ بدليل قول الشارح فما ورد الخ وقال الموضح قل (قوله مستقرا) قال سم حال مؤكدة وهو صريح فى أن المراد به الاستقرار العام وقال غيره أى ثابتا غير متزلزل فهو خاص اذ لو كان عاما لم يظهر وقال بعض المتأخرين قد يقال محل عدم ظهوره اذا كان له معمول يقع بدلا عنه والا جاز ظهوره وعندى أن هذا متعين اذ لا يشك أحد فى جواز هذا ثابت هذا حاصل مثلا (قوله فيما كانت الحال فيه من مضمر) أى من مضمر مرجعه مضمر كما فى المثال فان قائما حال من الضمير المستكن فى العامل الذى هو الجار والمجرور ومرجعه أنت وان شئت جعلت كلام الشارح على حذف مضاف أى من مفسر مضمر بفتح السين والمآل واحد ولعل وجه مذهبهم أنه لما كان مرجع صاحب الحال عما ثلاثة وكان متقدما كان كأن صاحب الحال متقدم فكان العامل متقدم بخلاف ما اذا لم يكن صاحب الحال ضميرا نحو أنت قائما فى الدار أولا وما اذا لم يكن مرجعه ضميرا نحو زيد قائما فى الدار فلا يجوزان عند الكوفيين وقد رشحنا عبارة الشارح بوجه آخر حيث قال فقائما حال من أنت عند الكوفيين القائلين بأن المبتدأ والخبر ترافعا فالعامل فى الحال وصاحبها واحد متأخر عن الحال وهو الخبر اه والظاهر ما وجه التخصيص بالضمير على هذا (قوله ان كان الحال ظرفا أو حرف جرّ) أى مع

وأمّا نحو أمّا علما فعالم فلا يجوز تقديم الحال على عاملها فى شئ من ذلك وهذا هو القسم الثانى (وندر) تقديمها على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما (نحو سعيد مستقرا) عند أو (فى هجر) فما ورد من ذلك مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه هذا هو مذهب البصريين وأجاز ذلك الفرّاء والاخفش مطلقا وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمر نحو أنت قائما فى الدار وقيل يجوز بقوّة ان كان الحال ظرفا أو حرف جر ويضعف ان كان غيرهما وهو مذهبه فى التسهيل

واستدل المجيز بقراءة من قرأ والسموات مطويات بيمينه وما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا بنصب مطويات وخالصة وبقوله رهط ابن كوز محقبي أدراعهم فيهم ورهط ربعة عن جدار وقوله
فما عاد عرف وهو بادي ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا

وتأول ذلك المانع * تنبيهات * الأول محل الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف اذا توسط كما رأيت فان تقدم على الجملة نحو قائما في الدار زيد امتنعت المسئلة اجماعا قاله في شرح الكافية لكن أجاز الاخفش في قولهم فداء لك أبي وأمي أن يكون فداء حالا والعامل فيه لك وهو يقتضي جواز التقديم على الجملة عنده اذا تقدم الخبر وأجازه ابن برهان فيما اذا كانت الحال ظرفا نحو هنالك الولاية لله الحق فهنالك ظرف في موضع الحال والولاية مبتدأ ولله الخبر * الثاني أفهم كلامه جواز نحو في الدار قائما زيد وهو اتفاق * الثالث قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدرا مقترنا بالحرف المصدري نحو سرني ذهابك غازيا أو صلة مقرونا بلام الابتداء أو قسم نحو لأصبر محتسبا ولأقومن طائعا أو صلة لأل أو لحرف مصدري نحو أنت المصلي فذا ولك أن تتنفل قاعدا فأما الظالم ووالده أو نعتا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها فان الحال في المعنى وهو مكسورا يجوز أن يتقدم عليه فاصلا بين النعت ومنعوته

نحو ورد عمرو بد عندك أمامك أو في الدار قائما ملك اذا جعل عندك وفي الدار حالين من الضمير في الظرف بعدهما وقوله ان كل منهما كمثال المتن (قوله واستدل المجيز) أي مطلقا (قوله بقراءة من قرأ) أي شذوذا (قوله رهط ابن كوز) بضم الكاف وآخره زاي ويبدأ آخره ميم ومحقبي أدراعهم حال من الضمير المستكن فيه أي جاعلين أدراعهم في حقائبهم جمع درع ورهط الثاني معطوف على رهط الاول وجدار بضم المهملة وتخفيف الدال المعجمة والرهط ما دون العشرة من الرجال (قوله فما عاد عرف الخ) تقدم الحال وهو بادي ذلة على صاحبها أعني الضمير المستكن في لديكم الذي هو خبر هو (قوله وتأول ذلك المانع) اي بان البيتين ضرورة وأن السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله يوم القيامة وأن خالصة حال من المستتر في صلة ما وهي العاملة في الحال وتأنيث خالصة باعتبار معنى ما لانها واقعة على الاجنة (قوله لكن أجاز الاخفش) لما كان تقدم الحال على الجملة صادقا بتقدم الخبر وتأخره وبكون الحال ظرفا وغيره وكانت حكاية الاجماع غير مسلمة في تقدم الخبر وفي كونها ظرفا استدرك على حكاية الاجماع فقال لكن الخ (قوله وهو اتفاق) لان الحال متأخرة عن العامل حينئذ (قوله مقترنا بالحرف) أي مع الفعل واقتصر على الحرف لانه المانع من تقديم الحال كما قاله الدماميني فان كان المصدر غير مقدر بذلك جاز تقديم الحال عليه نحو قائما ضربا زيدا (قوله أو مقرونا بلام الابتداء) أي في غير باب ان لتصريحهم هناك بجواز ان زيدا ضاحكا لقائم نقله الدماميني (قوله أو صلة لأل) بخلاف غير أل فيجوز في الذي جاء ضاحكا جواز تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول (قوله أو لحرف مصدري) أي ولو غير عامل نحو سرني ما فعلت محسنا (قوله فانه يجوز أن يتقدم عليه الخ) مثل الحال من معمول النعت في جواز التقدم

على

فتقول مررت برجل مكسورا سرجه اذاهبة فرسه الرابع [illegible] الثالث وهي الحال الواجبة
التقديم وذلك نحو كيف جاء زيد (ونحو زيد مفردا أنفع من عمرو معانا) وبكر
قائما أحسن منه قاعدا
وقع فيه اسم التفضيل
متوسطا بين حالين من اسمين
مختلفي المعنى أو متحديه
مفضل أحدهما في حالة على
الآخر في أخرى (مستجاز لن
يهن) على أن اسم التفضيل
عامل في الحالين فيكون
ذلك مستثنى مما تقدم من أنه
لا يعمل في الحال المتقدمة
عليه وانما جاز ذلك هنا لان
اسم التفضيل وان انحط
درجة عن اسم الفاعل
والصفة المشبهة بعدم قبوله
علامات الفرعية فله مزية
على العامل الجامد لان
فيه ما في الجامد من معنى
الفعل ويفوقه بتضمن
حروف الفعل ووزنه فجعل
موافقا للعامل الجامد في
امتناع تقديم الحال عليه
اذا لم يتوسط بين حالين نحو
هو أكفؤهم ناصرا وجعل
موافقا لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه اذا توسط بين حالين واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيبويه
والجمهور وزعم السيرافي أن المنصوبين في ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع اذ في المضي واذا في الاستقبال
وفيه تكلف اضمار ستة أشياء وبعد تسليمه يلزم اعمال أفعل في اذ واذا فيكون واقعا في مثل ما فر منه

على النعت غيرها من معمولات النعت كالمفعول به والظرف والمجرور
(قوله مكسورا سرجه اذاهبة فرسه) الضمير عائد على متأخر لفظا متقدم
رتبة فبطل ما قيل تقديم الحال في المثال وان لم يمتنع من جهة أن عاملها
نعت لجواز تقديم معمول النعت عليه لا على المنعوت فهو ممتنع من جهة
تقديم المضمر على ما يفسره فاعرف ذلك (قوله نحو كيف جاء زيد) أي في أي
حال سواء قلنا انه ظرف شبيه باسم المكان غير مفتقر الى التعلق كما هو
مذهب سيبويه أو اسم غير ظرف كما هو مذهب الاخفش لان الحال مطلقا
على معنى في هذا ما ظهر لي وبه يعرف ما في كلام البعض هنا تبعا للتصريح
فتدبر (قوله مفردا) حال من الضمير في أنفع ومعانا حال من عمرو والعامل
فيهما أنفع (قوله مختلفي المعنى) أي كالمثال الاول وقوله أو متحديه أي
كالمثال الثاني (قوله مستجاز) السين والتاء زائدتان أو للنسبة أي منسوب
الى الجواز ومعدود من الجائز واعلم أن ما جاز بعد الامتناع يجب فلا
يعترض عليه بان اللائق التعبير بالوجوب بدل الاستجازة (قوله على العامل
الجامد) يعني المعنوي كما يدل عليه ما بعده (قوله فجعل موافقا للعامل الجامد
الخ) لما كان شبهه بالجامد أقوى من شبهه باسم الفاعل خصت موافقته
للجامد بما هو الغالب وهو حالة عدم توسطه هذا ما قاله البعض وقد يمنع
كون شبهه بالجامد أقوى والاولى عندي أن يقال خصت موافقته للجامد
بأغلب حاليه وهو عدم التوسط لان ذلك أبلغ في اظهار انحطاط درجته
عن اسم الفاعل والحاقه بالجامد من العكس فتدبر (قوله خبران لكان
مضمرة) صريح في أن كان ناقصة والذي في التصريح وشرح الجامع عن
السيرافي انها تامة والمنصوبان حالان ونسب شارح الجامع القول بانها
ناقصة والمنصوبان خبران لها الى بعض المغاربة (قوله اضمار ستة أشياء) هي
اذ أو اذا وكان واسمها مع الاول والثاني (قوله فيكون واقعا في مثل ما فر منه)

الذى فرمنه هو عمل أفعل النصب فى حال متقدمة عليه وقد وقع فى مثله وهو عمله فى ظرف متقدم عليه وقد يقال يتوسع فى الظرف مالا يتوسع فى غيره (قوله لا يجوز تقديم الخ) أى دفعا للبس فان قلت يندفع اللبس بجعل أحدهما تاليا لافعل والآخر للضمير فى منه قلت يلزم الفصل بين أفعل ومن ولم يغتفروه الا بالظرف والمجرور والتمييز لسماعه فيها ولم يسمع ذلك فى الحال هكذا ينبغى الجواب ونقل الدمامينى عن بعضهم جواز ذلك فيجوز على هذا زيد أحسن قائما منه قاعدا قال واختاره الرضى (قوله لشبههما بالخبر) أى فى كونهما محكوما بهما فى المعنى على صاحبهما وان كان الحكم فى الخبر قصدا وفى الحال تبعيا والنعت أى فى افهام الاتصاف بصفة وان كان قصدا فى النعت وتبعيا فى الحال اذ القصد بها تقييد الفعل وبيان كيفية وقوعه وقدم شبههما بالخبر لانه أشد من شبهها بالنعت قال فى المغنى ومن ثم اختلف فى تعددهما واتفق على تعدد النعت وعلل الدمامينى الاشدية بأنك لو حذفت العامل من نحو جاء زيد راكبا كما انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر تقول زيد راكب ولا ينتظم منهما منعوت ونعت (قوله فيجىء ذا تعدد) أى جوازا ووجوبا فالثانى نحو اما ولا تعوا لهدتناء السبل اما شاكرا واما كفورا ونحو جاء زيد لا خائفا ولا آسفا وجاء افرادها بعد لا ضرورة كما فى قوله

قهرت العدا لامستعينا بعصبة * ولكن بأنواع الخدائع والمكر

والاول فيما عدا ذلك (قوله فاعلم) جملة اعتراضية أتى بها لرد قول ابن عصفور الآتى شاطبى (قوله فالاولى) هى المتعددة لمفرد وتكون بعطف نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقا الآية وبغير عطف كأمثلة الشارح (قوله رجلان) أى ماشيا حافيا أى غير منتعل والحالان قال المصرح امامن فاعل الزيارة المحذوف والتقدير زيارتى بيت الله أو من ياء المتكلم المجرورة بعلى اه والانسب الاول (قوله ومنع ابن عصفور هذا النوع) أى قياسا على الظرف قال ابن الناظم وليس بشىء أى للفرق الظاهر بينهما لان وقوع الفعل الواحد فى زمانين ومكانين محال وأما تقييده بقيدين فلا بأس به (قوله مالم يكن العامل فيه أفعل التفضيل) أى المتوسط بين حالين على ما يؤخذ

* تنبيه * لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا زيد أحسن منه قائما قاعدا (والحال

لشبهها بالخبر والنعت

(قد يجىء ذا تعدد لمفرد فاعلم

وغير مفرد) فالاولى نحو جاء زيد راكبا ضاحكا وقوله

على اذا ما جئت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا

ومنع ابن عصفور هذا النوع مالم يكن العامل فيه أفعل التفضيل

من التمثيل ليخرج زيد أحسن من اخوته متكاما ضاحكا وانما جوزابن عصفور تعدد الحال لمفرد في نحو هذا بسرا الخ لان صاحب الحال وان كان واحدا في المعنى متعدد في اللفظ والتعدد اللفظي يكفي عنده هذا ما ظهر لي (قوله نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا) وجه كونه من هذا النوع كما قاله سم أن الحالين لمفرد في المعنى وان تعدد في اللفظ والبسر مرتبة قبل الرطب وبعد البلح (قوله نعت للاول) أي بناء على الاصح من جواز نعت المشتق باعتبار دلالته على الذات (قوله أو حال من الضمير) أي ويكون حالا متداخلة (قوله بجمع) الباء بمعنى مع أو للملابسة والمراد بالجمع ما قابل التفريق فيشمل التثنية وذلك في صورة اتحاد الحال لفظا ومعنى لان الجمع حينئذ أخصر سواء كان العامل واحدا وعمله في غير الحال كذلك نحو جاء زيد وعمرو راكبين أو عمله مختلف نحو ضرب زيد عمرا راكبين أو كان العامل متعددا وعمله كذلك نحو جاء زيد وضربت عمرا راكبين أو العمل متحد نحو جاء زيد وذهب عمرو مسرعين ويظهر أن العامل في الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين أو العوامل لئلا يلزم اجتماع عاملين أو عوامل على معمول واحد ولذلك نظائر كثيرة تقدمت وهل الجمع في ذلك واجب أولا استظهر العلوي الوجوب ثم نقل عن الرضي أنه قال لا أمنع من التفريق كلقيت راكبا زيدا راكبا أولقيت زيدا راكبا راكبا (قوله دائبين) أي دائمين بتغليب المذكر (قوله وقد يكون بتفريق) أي مع ايلاء كل حال صاحبه نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرا أوتأخير الاحوال كما مثله الشارح (قوله يجعل أول الحالين لثاني الاسمين) أي ليكون أول الحالين غير مفصول من صاحبه وهذا مذهب الجمهور وذهب قوم الى عكسه واختاره السيوطي مراعاة للترتيب قال الدماميني وقياسا على ما هو أحسن عند أهل المعاني وهو اللف والنشر المرتب اه أي عند محققيهم لانسياق الذهن الى الترتيب ونقل الدماميني عن ابن هشام في حواشي التسهيل أنه فرق بين النشر وتعدد الحال بأن النشر انما يجوز عند الوثوق بفهم المعنى ورد السامع ما لكل واحد من الامور المتعددة اليه وليس هذا شرطا في تعدد الحال فوجب الحمل على الاقرب الا عند قيام قرينة غيره ولم يتعرض الشارح لكون

نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا ونقل المنع عن الفارسي وجماعة فالثاني عندهم نعت للاول أو حال من الضمير فيه والثانية قد يكون بجمع نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ونحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات وقد يكون بتفريق نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وقوله لقي ابني أخويه خائفا منجديه فأصابوا مغنما فعند ظهور المعنى يرد كل حال الى ما يليق به كما في المثال والبيت وعند عدم الظهور يجعل أول الحالين لثاني الاسمين وثانيهما للاول نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا فمصعدا حال من زيد ومنحدرا حال من التاء

لا للتقليل (وعامل الحال بها قد أكدا) أى الحال على ضربين مؤسسة وتسمى مبينة وهى التى لا يستفاد معناها بدونها كجاء زيد راكبا ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها وهى على ثلاثة أضرب مؤكدة لعاملها وهى كل وصف وافق عامله اما معنى دون لفظ كما (فى نحو لا تعث فى الارض مفسدا) ثم وليتم مدبرين أوومعنى ولفظا نحو وأرسلناك للناس رسولا وقوله * أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته * ومؤكدة لصاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون جملة وقد أشار اليها بقوله (وان تؤكد جملة فمضمر * عاملها) أى عامل الحال وجوبا (ولفظها يؤخر) عن الجملة وجوبا أيضا ويشترط فى الجملة أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين نحو زيد أخوك عطوفا وقوله أنا ابن دارة معروفا بها نسبى وهل بدارة يا للناس من عار * والتقدير أحقه عطوفا وأحق معروفا * تنبيه *

العامل الذى ذكره واجبا أو أولى والذى فى المغنى وجوبه قال الشمنى أى بالنسبة الى عكسه فلا ينافى ما فى الرضى أنه ضعيف أى بالنسبة الى جعل كل حال لتحقيق صاحبها اه باختصار والاجود عدم العطف هنا لانه ربما يوهم كون الاحوال لواحد فى وقتين أو أوقات ومن العطف بلا ايهام قول عمرو ابن كلثوم وانا سوف تدركنا المنايا * مقدرة لنا ومقدرينا أى لها بقى ما اذا كانت الحال مفردة مع تعدد ما تصلح له نحو لقيت زيدا راكبا والاقرب كونها للاقرب كما أشار اليه فى التسهيل ومنع بعضهم هذه الصورة (قوله الظاهر أن قد الخ) مقابله أنها للتقليل النسبى (قوله أى الحال على ضربين مؤسسة) تفسير للنظم بما يفيده منطوقه ومفهومه لأن المؤسسة لم تذكر فى كلامه (قوله اما معنى دون لفظ) قدمه على قسيمه لكثرته وقلة الثانى ولذا لم يمثل له الناظم (قوله فى نحو لا تعث) يقال عثا يعثو عثوا وعثى يعثى عثى وعلى الثانى جاءت الآية وأما مثال الناظم فيحتمل الضبطين قاله الشاطبى (قوله فى الارض) بحذف الياء لفظا ونقل فتحة الهمزة الى اللام (قوله أصخ) أى استمع (قوله ومؤكدة لمضمون جملة) هو معنى المصدر المأخوذ من مسندها مضافا الى المسند اليه فيها ان كان المسند مشتقا كقيام زيد فى زيد قائم وقام زيد والكون المضاف الى المسند اليه مخبرا عنه بالمسند ان كان المسند جامدا وهذا هو الممكن هنا لما سيأتى من اشتراط جمود جزأى الجملة ككون زيد أخا فى زيد أخوك عطوفا وانما تأكيد فى الحقيقة للازم الكون أخا كما قاله الشنوانى وهو العطف والحنو وفى عبارته حذف مضاف أى للازم مضمون جملة (قوله فمضمر عاملها) أى وصاحبها (قوله وجوبا) لان الجملة كالعوض من العامل ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله يؤخر عن الجملة وجوبا) أى لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب تأخيرها عنه أو كالعوض منه وهو الجملة (قوله جامدين) أى جمودا محضا ليخرج الجامد الذى فى حكم المشتق كما فى أنا الاسد مقداما وزيد أبوك عطوفا كما سينبه عليه الشارح (قوله أنا ابن دارة) هى اسم أمه ويا للاستغاثة (قوله والتقدير أحقه) بفتح الهمزة وضمها من حققت الامر أو أحققته بمعنى تحققته أو أثبته أو بمعنى أثبته ومحل تقديره اذا كان لم يكن المبتدأ أنا والا قدر نحو أحق أمرا أو أحق متيقنا

للمفعول قاله يس (قوله قد يؤخذ من كلامه ماذكر من الشروط الخ) لم يتعرض الشارح لما خذ اسمية الجزأين ولعله كون عاملها مضمرا أوكون الحال مؤكدة للجملة لانه اذا كان أحد الجزأين فعلا كان عاملا في الحال فلا يكون عاملها مضمرا ولا تكون الحال مؤكدة للجملة على قياس ماسيذكره في الجمود فتدبر (قوله لانه لا يؤكد الا ماقد عرف) أي على مذهب البصريين وماقيل من أن المؤكد مضمون الجملة وهو لا يوصف بتعريف ولا تنكير رد بأن مضمون الجملة كامر معنى المصدر المأخوذ الخ وهو يوصف بالتعريف والتنكير بحسب تعريف المسند اليه وتنكيره (قوله فكانت مؤكدة لعاملها) أورد عليه أن مجرد كون العامل مشتقا حقيقة أوحكما لا يستلزم كون الحال مؤكدة له وانما يستلزمه اشتمال العامل على معنى الحال فكان الاولى أن يقول فكانت غير مؤكدة لمضمون الجملة ليكون شاملا للمؤسسة وللمؤكدة لعاملها أو صاحبها (قوله ولذلك) أى لكون أحد الجزأين اذا كان مشتقا أوفي حكم المشتق كان عاملا جعل في شرح التسهيل الخ (قوله من قبيل المؤكدة لعاملها) هو في المثال الاول أبوك المتأول بالعاطف وفي الثاني الحق المتأول بالبين (قوله لان الاب والحق صالحان للعمل) لتأول الاول بالعاطف وكون الثاني صفة مشبهة فتأول الثاني بالبين لتكون الحال مؤكدة لا لصحة العمل ولم يجعل الاخ كالاب لضعف دلالته على العطف والحنو بالنسبة الى الاب (قوله ووجوب تأخير الحال) يقتضي صنيعه أن هذا من الشروط وليس كذلك بل من الاحكام وكذا يقال في قوله ووجوب اضمار عاملها (قوله من كونها تأكيدا) رد بأن المؤكدة لعاملها تأكيد ولا يجب تأخيرها (قوله وموضع الحال) أي المفردة فلا ينافي أن الجملة حال حقيقة بدليل تقسيمهم الحال الى مفرد وجملة كالخبر والنعت (فائدة) يجوز في قوله تعالى وكأين من نبي قتل معه ربيون أن يكون ربيون نائب فاعل قتل وأن يكون ربيون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو ضميرا لنبي المستتر في قتل والظرف حال وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال ويختلف المعنى على الاول والاخيرين قيل واذا قرئ قتل بالتشديد وجب ارتفاع ربيون بالفعل لان قتل الواحد لا تكثير فيه

قد يؤخذ من كلامه ماذكر من الشروط فتعريف جزأى الجملة من اسميتها مؤكدة لانه لا يؤكد الا ماقد عرف وجمودهما من كون الحال مؤكدة للجملة لانه اذا كان أحد الجزأين مشتقا أوفي حكمه كان عاملا في الحال فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم زيد أبوك عطوفا وهو الحق بينا من قبيل المؤكدة لعاملها وهى موافقة له معنى دون لفظ لأن الاب والحق صالحان للعمل ووجوب تأخير الحال من كونها تأكيدا ووجوب اضمار عاملها من جزمه بالاضمار (وموضع الحال تجيء جملة) كما تجيء موضع الخبر والنعت وان كان الاصل فيهما الافراد ولذلك ثلاثة شروط * أحدها

ويرد بأن النهي هنا متعدد لا واحد بدليل كان وانما أفرد الضمير بحسب لفظها كذا في المغني (قوله أن تكون خبرية) تعليلا الشبه بالنعت في كونه قيدا مخصصا على شبه بالخبر في كونه محكوما به لان الغرض من الاتيان بها تقييد عاملها بتخصيص وقوع مضمونه بوقت وقوع مضمونها والانشائية اما طلبية أو ايقاعية كبعت واشتريت فالطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يتخصص بوقت حصول مضمون العامل والايقاعية غير منظور فيها الى وقت يحصل فيه مضمونها والمقصود بها انشاؤه بمجرد الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع كذا في الدماميني نقلا عن الرضى ثم ان جعلت الانشائية مقولا لقول مقدر هو الحال صح كالنعت اذ ليست الانشائية حالا حينئذ نقله الشمني عن السيد وغيره قال أبو حيان ويستثنى من الخبرية التعجبية ان قلنا ان التعجب خبر فلا تقع حالا فلا يقال مررت بزيد ما أحسنه (قوله الطلب ولا تضجر من مطلب) أى طلب وبعده فآفة الطالب أن يضجرا * أما ترى الحبل بتكراره * في الصخرة الصماء قد أثرا (قوله ان لا ناهية) ليس هذا محل الغلط بل قوله والواو للحال ولو اقتصر عليه لكان أولى فتضجر على هذا الغلط مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفا وكذا على أن لا ناهية والواو عاطفة جملة على جملة وهو ما استصوبه الشارح كما يفيده قوله عاطفة مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيأ وان اقتضى كلام البعض خلافه ويحتمل أن تكون لا نافية والواو عاطفة مصدر منسبك من أن والفعل أى عاطفة عدمه المفهوم من لا على مصدر متصيد من الامر السابق أى ليكن منك طلب وعدم ضجر فالفتحة فتحة اعراب والعطف كالعطف في قولك ائتنى ولا أجفوك بالنصب أفاده في التصريح (قوله بعلم استقبال) أى علامته كالسين ولن لانها لو صدرت بعلم استقبال لفهم استقبالها بالنظر لعاملها فتفوت المقارنة وللتنافى بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وان لم يكن هناك تناف بحسب المعنى لان المنافى للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية المرادة هنا ويرد على التعليل الاول أن يقال هلا جوزتم تصديرها بعلم الاستقبال وجعلتم المصدرة به حالا

أن تكون خبرية وغلط من قال في قوله

الطلب ولا تضجر من مطلب ان لا ناهية والواو للحال والصواب أنها عاطفة مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا * الثاني أن تكون غير مصدرة بعلم استقبال وغلط من أعرب سيهدين من قوله تعالى انى ذاهب الى ربى سيهدين حالا * الثالث

منتظرة فتأمل وقد ظهر باشتراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال ان الجملة الشرطية تقع حالا قال المطرزى لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسأل يعط فان أردت صحة ذلك قلت وهو ان يسأل يعط فتكون الحال جملة اسمية وظهر أيضا وجه استشكال الناس قول سيبويه بان لا مختصة بنفي المستقبل مع قوله ان المضارع المنفي بلا يقع حالا اه دمامينى باختصار وتصحيح بعضهم وقوع الشرط حالا في نحو كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث بانسلاخ الشرط حينئذ عن أصله اذ معنى الآية فمثله كمثل الكلب على كل حال بعده وجود الجواب في الآية فتامل (قوله مرتبطة بصاحبها) أى بالضمير أو بالواو أو بهما والاصل الضمير بدليل الربط به وحده في الحال المفردة والخبر والنعت قاله الدمامينى (قوله وذات بدء بمضارع) فان بدئت بمعمول المضارع جاز الربط بالواو ولذلك جوز البيضاوى اعراب واياك نستعين حالا من فاعل نعبد (قوله لشدة شبهه باسم الفاعل) بخلاف الماضى فليس شبهه به شديدا لانه وان أشبهه في وقوعه صفة وصلة وحالا يزيد المضارع بكونه على حركاته وسكناته وكالماضى الجملة الاسمية (قوله وذات واو) مبتدأ خبره جملة انو والرابط محذوف أى انوها واما الضمير في بعدها فعائد على الواو ويجوز نصب ذات على الاشتغال بعامل مقدر من معنى المذكور أى اقصد ذات واو ان جوزناه مع حذف الشاغل (قوله حمل على أن المضارع) أى جملة المضارع (قوله فلما خشيت الخ) أى لما خفت سيوفهم نجوت وأبقيت في أيديهم مالكا (قوله علقتها) بالبناء للمجهول أى حببت فيها عرضا أى تعلقا عرضا أى عارضا أى غير مقصود لى (قوله والفعل بعدهما مؤول بالماضى) أى على سبيل الاولوية لمناسبة المتعاطفين فقط والا فيجوز عطف المضارع على الماضى من غير تأويل ولم يؤول الاول بالمضارع لان تأويل الثانى في وقت الحاجة (قوله الواقعة بعد عاطف) أى الجملة الاسمية الواقعة الخ أى فرارا من اجتماع حرفى عطف صورة قاله المصرح (قوله أو هم قائلون) من القيلولة وهى نصف النهار (قوله المؤكدة لمضمون الجملة) أى لان المؤكد عين المؤكد فلو قرن بالواو لزم عطف الشئ على نفسه صورة

استكملت الشروط (وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا) يربطها (ومن الواو خلت) وجوبا لشدة شبهه باسم الفاعل تقول جاء زيد يضحك وقدم الامير تقاد الجنائب بين يديه ولا يجوز جاء ويضحك ولا قدم وتقاد (وذات واو بعدها انو مبتدا * له المضارع اجعلن مسندا) أى اذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت تلت الواو حمل على أن المضارع خبر مبتدا محذوف من ذلك قولهم قمت وأصك عينه أى وأنا أصك وقوله فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا وقوله * علقتها عرضا وأقتل قومها * أى وأنا أرهنهم مالكا وأنا أقتل قومها وقيل الواو عاطفة لا حالية والفعل بعدها مؤول بالماضى * تنبيهان * الاول تمتنع الواو في سبع مسائل الاولى ما سبق الثانية الواقعة بعد عاطف نحو فجاءها بأسنا بياتا أو هم

قائلون الثالثة المؤكدة لمضمون الجملة نحو هو الحق لا شك فيه ذلك الكتاب

لا ريب فيه الرابعة الماضي
التالي الا نحو ما تكلم زيد
الا قال خيرا ومنه الا كانوا به
يستهزؤن الخامسة الماضي
المتلو بأو نحو لأضربنه
ذهب أو مكث ومنه قوله
كن للخليل نصيرا جار أو عدلا
ولا تشح عليه جاد أو بخلا
السادسة المضارع المنفي بلا
نحو ومالنا لا نؤمن بالله مالي
لا أرى الهدهد وقوله
ولو أن قوما لارتفاع قبيلة
دخلوا السماء دخلتها لا أحجب
فان ورد بالواو أول على
اضمار مبتدأ على الاصح
كقراءة ابن ذكوان فاستقيما
ولا تتبعان وقوله
وكنت ولا ينهنهني الوعيد وقوله
أكسبته الورق البيض أبا
ولقد كان ولا يدعى لاب
نص على ذلك في التسهيل
وفي كلام ولده خلافه السابعة
المضارع المنفي بما كقوله
عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة
فما لك بعد الشيب صبا متيما
* الثاني تلزم الواو

وقد يشعر صنيع الشرح هنا وفيما بعد بأن المؤكدة لمضمون الجملة لا تكون الا اسمية والظاهر أنها تكون فعلية نحو هو الحق لا يشك فيه (قوله لا ريب فيه) في كونه مؤكدا نظر الا اذا جعلت أل في الكتاب للكمال والمعنى ذلك الكتاب البالغ غاية الكمال فان هذا يستلزم انتفاء كونه محلا للريب والشك كما في البيضاوي (قوله الماضي التالي الا) أي لان ما بعد الا مفرد حكما كما مر وذهب بعضهم الى جواز اقترانه بالواو كقوله

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة * الا وكان لمرتاع بها وزرا

وحكم الاول بشذوذه (قوله الماضي المتلو بأو) أي لانه في تقدير فعل الشرط اذ المعنى ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا المقدر به (قوله المضارع المنفي بلا) قال الدماميني وانما امتنعت الواو في المضارع المنفي بما أو لا لانه في تأويل اسم الفاعل المخفوض باضافة غير وهو لا تدخل عليه الواو وأورد عليه أن هذا التوجيه جار في المنفي بلم أو لما فما وجه صحة الواو فيهما دون لا وما ويمكن دفعه بأن معنى المنفي بلم أو لما في المعنى قريب من الفعل الماضي الجائز الاقتران بالواو وأبعد من الشبه باسم الفاعل المذكور بخلاف المنفي بما أو لا فتدبره فانه نفيس (قوله ومالنا لا نؤمن بالله) أي أي شئ ثبت لنا حالة كوننا غير مؤمنين (قوله أول على اضمار مبتدأ على الاصح) مقابله عدم التقدير وجعل الواو الحالية مباشرة للمضارع شذوذا وهذا قول ابن عصفور وجعل الواو للعطف وهذا قول الجرجاني ورد الاول وروده في التنزيل والثاني لزوم عطف الخبر على الانشاء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون قاله الدماميني وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله ولا تتبعان) أي بتخفيف النون (قوله وكنت) أي وجدت وقوله ولا ينهنهني أي يزجرني (قوله أكسبته الورق الخ) أي أظهرت الدراهم نسبه وقد كان وهو مجهول النسب وكان في البيت تامة (قوله المضارع المنفي بما) كذا في التوضيح وغيره وجزم به في التسهيل وجوز بعضهم فيه الاقتران قال أبو حيان والقياس كونه بمنزلة ما قاله الدماميني (قوله عهدتك ما تصبو) أي تميل الى الجهل والتميم من تيمه الحب أي استعبده وأذله (قوله تلزم الواو

... بما لم يرق * وجاء زيد ويده على

 وأمثلته مع جملة الماضي غير ما تقدم

... في باب الاستثناء عن الدماميني ما هو صريح ... جواز كون المقدر هو الله تعالى وعليه يصح كون ... مقدرة بلا اشكال أي اعطوا حال كونكم مقدرا تعاديكم من الله تعالى ... (قوله عبق) مصدر عبق به الطيب يعبق من باب فرح اي لصق به (قوله جنان الليل) بفتح الجيم أي ظلامه وآب رجع (قوله وأمثلته) أي الربط بأقسامه الثلاثة (قوله غير ما تقدم) أي الماضي التالي لا والتالي بأو (قوله نجوت وقد بل المرادي سيفه) تمامه من ابن أبي شيخ الاباطح طالب والمرادي بفتح الميم (٢) نسبة الى مراد قبيلة كما قاله يس في آخر باب الاضافة وهو عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي رضي الله تعالى عنه وكرم الله وجهه (قوله بربع لدار) الربع المنزل فالاضافة للبيان ومعارفها ما يعرف منها عامرا آهلا والساريات عطف على البلى وهي السحب التي تسري ليلا والهواطل المتتابعة المطر وأتت الحال من المضاف اليه لان المضاف كجزء المضاف اليه في صحة الاسقاط (قوله النفي بلم أو لما) كان المناسب اسقاط قوله أو لما كما يعلم من قوله الآتي وهكذا النفي بلما ولعل الحامل له على ذلك أنه أخذ المضارع المنفي بلم أو لما فيما سبق قسما واحدا فأبلا لبقية الاقسام بجمع بينهما هنا (قوله بأن أموت) الباء زائدة وقول العيني الباء للسببية غير ظاهر (قوله كأن فتات العهن) بضم الفاء أي ما انفت وتناثر من القطن أو الصوف الذي علق بهوادج نسوتهم وحب الفنا بفتح الفاء والقصر عنب الذئب والضمير في نزلن لنسوتهم لم يحطم أي لم يكسر ووجه الشبه الحمرة وقيد بقوله لم يحطم لانه اذا حطم ظهر لون غير الحمرة (قوله سقط النصيف) هو الخمار (قوله لزوم تدمع الماضي المثبت) أي لانها تقربه الى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها ولولاها لتوهم مضي زمن الحال بالنسبة الى زمن عاملها فتفوت المقارنة هذا ملخص ما قاله الدماميني وقد ينازع في ذلك الاشعار اذ لا يلزم من تقريبه الى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل ثم

... وقال ... المرادي ... قد ... كلاهما ... حالا ... ذكر ... كون ... قالوا أي ... قوله ... ربع الدار قد عفا بالبلى * معارفها والساريات الهواطل * جاء زيد وقد ... ومنه ومالنا أن لا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا وهكذا النفي وأمثلته مع المضارع المنفي بلم أو لما جاء زيد ولم يقم عمرو ومنه قوله

وقد خشيت بأن أموت ولم يكن * للحرب دائرة على ابني ضمضم * جاء زيد لم يضحك ومنه قوله

كأن فتات العهن في كل منزل * نزلن به حب الفنا لم يحطم

جاء زيد ولم يضحك ومنه أو قال أوحي الي ولم يوح اليه شيء وقوله * سقط النصيف ولم ترد استقاطه * وهكذا النفي بلما ومنه أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله * تنبيهات * الاول مذهب ... وأبي ...

البصريين الا الاخفش لزوم تدمع الماضي المثبت (٢) قول المحشي بفتح الميم صوابه بضمها كما في القاموس اه

مطلقا ظاهرة أو مقدرة والمختار وفاقا للكوفيين والاخفش لزومه مع المرتبط بالواو فقط وجواز اثباتها

وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معا تمسكا بظاهر ما سبق اذ الاصل عدم التقدير لاسيما مع الكثرة نعم في ذلك أربع صور مرتبة في الكثرة هي جاء زيد وقد قام أبوه ثم جاء زيد قد قام أبوه ثم جاء زيد وقام أبوه ثم جاء زيد قام أبوه وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة وهو خلاف ما في التسهيل * الثاني تمتنع قد مع الماضي الممتنع ربطه بالواو وهو التالي الا والمتلو بأو ويندر قوله متى يأت هذا الموت لم يلف حاجة * لنفسي الا قد قضيت قضاءها * الثالث قد يحذف الرابط لفظا فينوي نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أي منه وقوله * نصف النهار الماء غامره * أي والماء غامره * الرابع الاكثر في الاسمية الجائز فيها الاوجه الثلاثة الربط بالواو والضمير معا ثم الواو وحدها ثم الضمير وحده وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافا للفراء والزمخشري لما تقدم ومثل هذه الاسمية في ذلك على ما يظهر جملة المضارع المنفي الجائز فيها الاوجه الثلاثة * الخامس كما يقع الحال جملة يقع أيضا ظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا وأما فلما رآه مستقرا عنده

رأيته في حاشيته على المغني ناقش بمثل ذلك ثم قال وانما المفهوم للمقارنة بجعله قيدا للعامل فلا فرق بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون وخرج بالمثبت المنفي فلا يقترن بقد فيما يظهر (قوله مطلقا) أي سواء ربط بالواو أو بالضمير أو بهما (قوله لظاهر ما سبق) أي من قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم وجاؤا أباهم عشاء يبكون قالوا الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا (قوله نعم في ذلك الخ) استدراك على قوله وجواز اثباتها وحذفها الخ لدفع توهم مساواة الصور في الكثرة واسم الاشارة يرجع الى الماضي المثبت الواقع حالا (قوله وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة) قال ابن هشام هو الصواب ولعل وجهه احتمال العطف في الثالثة احتمالا قريبا (قوله الثاني تمتنع قد الخ) في الرضي أنهما قد يجتمعان بعد الا نحو ما لقيته الا وقد أكرمني (قوله لم يلف) أي لم يجد وقضاءها بالمد (قوله نصف النهار) أي انتصف الماء غامره الضمير يرجع الى غائص اطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري حاله والما لم يكن الضمير لصاحب الحال الذي هو النهار لم يصلح رابطا (قوله أي والماء غامره) الذي يظهر لي أن تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله اشارة الى جواز تقدير كل اذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميرا أي غامره فيه وتقديره فيما قبله واوا أي وقفيز بدرهم ويظهر لي أيضا أن تقدير الواو أرجح حملا على الكثير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك ثم رأيت ما يؤيد ما ظهر لي أولا للدماميني وما يؤيد ما ظهر لي ثانيا للشمني (قوله الجائز فيها الخ) هي ما عدا الواقعة بعد عاطف والمؤكدة لمضمون الجملة (قوله ثم الضمير وحده) قال سم هلا كان الربط بالضمير أقوى لايهام العطف (قوله مع قلته) أي بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو والضمير وقوله بنادر أي بقليل جدا في نفسه (قوله لما تقدم) أي من قوله تعالى وقلنا اهبطوا الآية والبيتين بعده (قوله جملة المضارع المنفي الجائز الخ) هو المضارع المنفي بلم أو لما (قوله يقع أيضا ظرفا) أي تاما وكذا الجار والمجرور (قوله ويتعلقان الخ) قال

ثم راحوا عبق المسك منهم * وقوله * ولولا جنان الليل ما آب عامر * الى جعفر سرباله لم يمزق * وجاء زيد وقد قلنا لا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون وهكذا النفي وأمثلته مع جملة الماضي غير متقدم

رأسه ومنه * لا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون وهكذا النفي جاء زيد وقد طلعت الشمس ومنه قوله

نجوت وقد بل المرادي سيفه * جاء زيد قد علته سكينة ومنه أو جاؤكم حصرت صدورهم وجاؤا أباهم عشاء يبكون قالوا أي قائلين وقوله

وقفت بربع الدار قد غير البلى * معارفها والساريات الهواطل * جاء زيد وقد علته سكينة ومنه وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا وهكذا النفي وأمثلته مع المضارع المنفي بلم أو لما جاء زيد ولم يقم عمرو ومنه قوله

ولقد خشيت بأن أموت ولم يكن * للحرب دائرة على ابني ضمضم * جاء زيد لم يضحك ومنه قوله

كأن فتات العهن في كل منزل * نزلن به حب الفنا لم يحطم جاء زيد لم يضحك ومنه أو قال أوحي الي ولم يوح اليه شيء وقوله * سقط النصيف ولم ترد اسقاطه * وهكذا النفي بلما ومنه أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله * تنبيهات * الاول ذهب رأيه البصريين الا الاخفش لزوم قد مع الماضي المثبت (٢) قول المحشي بفتح الميم صوابه بضمها كما في القاموس اه

المقترنة وصاحبها وقد أسلفنا في باب الاستثناء عن الدماميني ما هو صريح في عدم وجوب ذلك وجواز كون المقدر هو اقتصد تعالى وعليه يصح كون الحال هنا مقدرة بلا اشكال أي اعطوا الحال كونكم مقدرا تعاديكم من الله تعالى فتأمل (قوله عبق) مصدر عبق به الطيب يعبق من باب فرح اي امتزج به (قوله جنان الليل) بفتح الجيم أي ظلامه وآب رجع (قوله وأمثلته) أي الربط بأنواعه الثلاثة (قوله غير متقدم) أي الماضي التالي الا والمتلو بأو (قوله نجوت وقد بل المرادي سيفه) تمامه من ابن أبي شيخ الاباطح طالب والمرادي بفتح الميم (٢) نسبة الى مراد قبيلة كما قاله في آخر باب الاضافة وهو عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي رضي الله تعالى عنه وكرم الله وجهه (قوله بربع الدار) الربع المنزل فالاضافة للبيان ومعارفها ما يعرف منها عامرا آهلا والساريات عطف على البلى وهي السحب التي تسري ليلا والهواطل المتتابعة المطر وأتت الحال من المضاف اليه لان المضاف كجزء المضاف اليه في صحة الاسقاط (قوله الذي لم أولما) كان المناسب اسقاط قوله أولما كما فعله قوله الآتي وهكذا النفي بلما قيل والحامل له على ذلك أنه أخذ المضارع المنفي بلم أو لما فيما سبق قسما واحدا مقابلا لبقية الاقسام فجمع بينهما هنا (قوله بأن أموت) الباء زائدة وقول العيني الباء للسببية غير ظاهر (قوله كأن فتات العهن) بضم الفاء أي ما فتت وتناثر من القطن أو الصوف الذي علق بهوادج نسوتهم وحب الفنا بفتح الفاء والقصر عنب الذئب والضمير في نزلن لنسوتهم لم يحطم أي لم يكسر ووجه الشبه الحمرة وقيد بقوله لم يحطم لانه اذا حطم ظهر لون غير الحمرة (قوله سقط النصيف) هو الخمار (قوله لزوم قد مع الماضي المثبت) أي لانها تقربه الى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها ولولاها لتوهم مضي زمن الحال بالنسبة لزمن عاملها فتفوت المقارنة هذا ملخص ما قاله الدماميني وقد نازع في ذلك الاشعار اذ لا يلزم من تقريبه الى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل ثم

مطلقا ظاهرة أو مقدرة والمختار وفاقا للكوفيين والاخفش لزوم المرتبط بالواو فقط وجواز اثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما * معا كما هو ظاهر ما سبق اذ الاصل عدم التقدير لا سيما مع الكثرة ثم في ذلك أربع صور مرتبة في الكثرة هي جاء زيد وقد قام أبوه ثم جاء زيد قد قام أبوه ثم جاء زيد وقام أبوه ثم جاء زيد قام أبوه وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة وهو خلاف ما في التسهيل * الثاني تمتنع قد مع الماضي الممتنع ربطه بالواو وهو التالي الا والمتلو بأو وندر قوله متى يأت هذا الموت لم يلف حاجة * لنفسي الا قد قضيت قضاءها * الثالث قد يحذف الرابط لفظا فينوى نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أي منه وقوله * نصف النهار الماء غامره * أي والماء غامره * الرابع الاكثر في الاسمية الجائز فيها الاوجه الثلاثة الربط بالواو والضمير معا ثم الواو وحدها ثم الضمير وحده وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافا للفراء والزمخشري لما تقدم ومثل هذه الاسمية في ذلك على ما ظهر جملة المضارع المنفي الجائز فيها الاوجه الثلاثة * الخامس كما يقع الحال جملة يقع أيضا ظرفا نحو ورأيت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا وأما فلما رآه مستقرا عنده

رأيته في حاشيته على المغني ناقش بمثل ذلك ثم قال وانما المفهم للمقارنة جعله قيد العامل فلا فرق بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون وخرج بالمثبت المنفي فلا يقترن بقد فيما يظهر (قوله مطلقا) أي سواء ربط بالواو أو بالضمير أو بهما (قوله لظاهر ما سبق) أي من قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم وجاؤا أباهم عشاء يبكون الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا (قوله ثم في ذلك الخ) استدراك على قوله وجواز اثباتها وحذفها الخ لدفع توهم مساواة الصور في الكثرة واسم الاشارة يرجع الى الماضي المثبت الواقع حالا (قوله وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة) قال ابن هشام هو الصواب ولعل وجهه احتمال العطف في الثالثة احتمالا قريبا (قوله الثاني تمتنع قد الخ) في الرضي أنهما قد يجتمعان بعد الا نحو ما لقيته الا وقد أكرمني (قوله لم يلف) أي لم يجد وقضاءها بالمد (قوله نصف النهار) أي انتصف الماء غامره الضمير يرجع الى غائص لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري حاله ولما لم يكن الضمير لصاحب الحال الذي هو النهار لم يصلح رابطا (قوله أي والماء غامره) الذي يظهر لي أن تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله اشارة الى جواز تقدير كل اذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميرا أي غامره فيه وتقديره فيما قبله واوا أي وقفيز بدرهم ويظهر لي أيضا أن تقدير الواو أرجح حملا على الكثير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك ثم رأيت ما يؤيد ما ظهر لي أولا للدماميني وما يؤيد ما ظهر لي ثانيا للشمني (قوله الجائز فيها الخ) هي ما عدا الواقعة بعد عاطف والمؤكدة لمضمون الجملة (قوله ثم الضمير وحده) قال سم هلا كان الربط بالضمير أقوى لايهام العطف (قوله مع قلته) أي بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو والضمير وقوله بنادر أي بقليل جدا في نفسه (قوله لما تقدم) أي من قوله تعالى قلنا اهبطوا الآية والبيتين بعده (قوله جملة المضارع المنفي الجائز الخ) هو المضارع المنفي بلم أولما (قوله يقع أيضا ظرفا) أي تاما وكذا الجار والمجرور (قوله ويتعلقان الخ) قال

سم حاصله أن المتعلق كون عام فيجب حذفه ويحتمل جواز كونه خاصا
وحينئذ لا يجب حذفه اذا وجدت قرينة وهذا القياس ما جرياه في الحمل
(قوله فليس مستقرا فيه هو المتعلق) أي متعلق الظرف الواقع حالا عند
الحذف والا فهو متعلق الظرف في هذا التركيب (قوله وذلك) أي التعلق
(قوله والحال قد يحذف الخ) قيل منه قيما في قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما
والتقدير أنزله قيما فجملة الذي معطوفة على أنزل على عبده الكتاب وقيل
حال من الكتاب فجملة التي معترضة أو حال أولى بناء على جواز تعدد
الحال وان اختلفت جملة وافرادا لا معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل
كمالها وقيل حال من الضمير المجرور باللام العائد الى الكتاب وقيل المثبتة
حال وقيما بدل منها عكس عرفت زيدا أبو من هو ومن الغرائب ما حكاه
بعضهم أنه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما صفة عوجا ونظيره اعراب أحوى
صفة لغثاء على تفسير الاحوى بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر
مدهامتان وانما هو على هذا حال من المرعى وأخر لتناسب الفواصل أما
على تفسيره بالاسود من الجفاف واليبس فهو صفة لغثاء كذا في المغني
والغثاء بتخفيف المثلثة وتشديدها ما يقذف به السيل على جانب الوادي من
الحشيش ونحوه شمني (قوله وبعض ما يحذف الخ) وقد يمتنع حذف
عاملها كما اذا كان معنويا أو ضعيفا كاسم الاشارة والظرف (قوله وقد
مضتا) الاولى في باب المبتدا والثانية في هذا الباب (قوله فصاعدا)
اقتران الحال بالفاء أو ثم هنا لازم كما في التسهيل والمشهور أنها عاطفة جملة
اخبارية على جملة انشائية أي فذهب العدد صاعدا مع أن فيه الخلاف
ويحتمل عندي أن التقدير انشاء أي فاذهب بالعدد صاعدا فتكون
عاطفة انشائية على انشائية (قوله واذ كر لتوبيخ) أي مع استفهام
كما مثل الشارح أولا وصريح كلامه الاطلاق فقط واعترضه البعض
أن ذلك مقيس وهو مذهب سيبويه وقيل سماعي (قوله وأتحول)
راجع لقوله أتميميا الخ وتطرفيه بأنه ليس المراد أنه يتحول حالة كونه
تميميا الخ بل أنه يتخلق تارة بأخلاق التميمي وأخرى بأخلاق القيسي
فالاولى تقدير عامل الحال توجد واستظهر جماعة كونه مقيسا مطلقا

فليس مستقرا فيه هو المتعلق
لانه كون خاص اذ معناه عدم
التحرك وذلك مطلق الوجود

(والحال قد يحذف ما فيها
عمل وبعض ما يحذف
ذكره حظل) أي منع يعني أنه
قد يحذف عامل الحال جوازا
لدليل حالي نحو راشدا
لقاصد سفرا ومأجورا
للقادم من حج أو مقالي نحو
بلى قادرين فان خفتم فرجالا أو
ركبانا أي تسافر ورجعت
ونجمعها وصلوا ووجوبا
قياسا في أربع صور نحو
ضربي زيدا قائما ونحو زيد
أبوك عطوفا وقد مضتا والتي
بين بها ازديادا أو نقص بتدريج
نحو تصدق بدرهم فصاعدا
واشتر بدينار فسافلا وما
ذكر لتوبيخ نحو أقائما وقد
قعد الناس وأتميميا مرة
وقيسيا أخرى أي أتوجد
وأتحول وسماعا في غير ذلك
نحو

هنالك أى ثبت لك الخير هنيأ أو هنالك هنيأ * تنبيه * قد تحذف الحال للقرينة وأكثر ما يكون ذلك اذا كانت قولا أغنى عنه القول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أى قائلين ذلك واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا أى قائلين ذلك * خاتمة * تنقسم الحال باعتبارات الاول باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له الى المنتقلة وهو الغالب واللازمة والثانى باعتبار قصدها لذاتها وعدمه الى المقصودة وهو الغالب والموطئة وهى الجامدة الموصوفة والثالث باعتبار التبيين والتوكيد الى المبينة وهو الغالب وتسمى المؤسسة والمؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها وقد تقدمت هذه الاقسام والرابع باعتبار جريانها على من هى له وغيره الى الحقيقية وهو الغالب والسببية نحو مررت بالدار قائما سكانها والخامس باعتبار الزمان الى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدرة وهى المستقبلة نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا أى مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين أى ناوين ذلك قبل وماضية ومثل لها فى المغنى بجاء زيد أمس راكبا وسماها محكية وفيه نظر * (التمييز) * يقال تمييز وتميز وتبيين ومبين وتفسير ومفسر وهو فى الاصطلاح (اسم بمعنى من

على حذف مضاف والاصل أنتحلق تحلق تميمى مرة الخ (قوله هنيأ) من هنى بكسر النون وضمها يهنأ بتثليث النون هنأ وهناءة أى ساغ كذا فى القاموس (قوله أى ثبت لك الخير هنيأ) على هذا تكون حالا مؤسسة وقوله أو هنالك بفتح النون وعليه فهى مؤكدة (قوله قد تحذف الحال للقرينة) وقد يمتنع حذفها لنيابتها عن غيرها أو توقف المراد عليها كما مر وكما قد تحذف الحال قد يحذف صاحبها نحو أهذا الذى بعث الله رسولا أى بعثه (قوله الى المبينة الخ) وقد تكون محتملة لهما كما فى هنيأ ولما لم تخرج عنهما لم يتعرض لها ساما لدفع اعتراض البعض (قوله وهى المستقبلة) قال فى شرح الجامع علامتها أن يصح تقديرها بالفعل ولام العلة ومن ثم اعترض بعضهم على التمثيل لها بمحلقين ومقصرين فى الآية لانك لو قدرت الفعل واللام لكان خطأ لان دخولهم البيت ليس ليحلقوا ويقصروا اه ولمن مثل بذلك التمسك بأن العلامة لا يجب انعكاسها (قوله أى مقدرا ذلك) أنت خبير بأنه اذا نظر الى أن معنى صائدا به غدا مقدرا ذلك كانت الحال مقارنة لمقارنة التقدير المرور وجعلها مستقبلة انما هو بالنظر الى الصيد نفسه لا الى تقديره وهل يلزم أن يكون المقدر العامل هو صاحبها أو لا جرى على الاول صاحب المغنى واحتج له الشمنى بما فيه نظر وعلى الثانى الدمامينى (قوله ومنه ادخلوها خالدين) التلاوة فادخلوها لكن حذف مثل هذه الفاء فى مثل هذه الحالة جائز كما قاله الدمامينى على المغنى مبسوطا (قوله لتدخلن الخ) محل الاستشهاد محلقين ومقصرين لان الحلق والتقصير بعد الدخول لا مقارنان له لا آمنين اذ هى مقارنة للدخول (قوله وفيه نظر) أى فى اثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر لان العبرة بمقارنة الحال لزمن العامل وهى موجودة لا لزمن التكلم غاية ما هنالك انه عبر باسم الفاعل الذى هو حقيقة فى الحال عن الماضى حكاية للحال الماضية مجازا

(التمييز)

(قوله اسم) أى صريح (قوله بمعنى من) أى معناها الشائع استعمالها

فيه كالبيان والابتداء والتبعيض كما يتبادر من اضافة المعنى اليها فلا يرد أنها تكون بمعنى في فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله مبين والمراد بكونه بمعنى من أنه يفيد معناها لا أنها مقدرة في نظم الكلام اذ قد لا يصلح تقديرها فعلم مما مر أنه لا تحمل من في قوله بمعنى من على خصوص البيانية ليكون قوله مبين هو المخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا كما صنع الشارح ويجوز بقطع النظر عما صنعه الشارح حمل من على خصوص البيانية بقرينة قوله مبين فيكون لقوله مبين فائدة على هذا أيضا وان لم تكن الاخراج هكذا ينبغي تحرير المقام (قوله مبين) نعت لاسم أى مزيل لابهام اسم قبله مجمل الحقيقة أو ابهام نسبة في جملة أو شبهها اه توضيح وشرحه للشارح والاوفق بما يأتي عن ابن الحاجب أن يقال أى مزيل لابهام ما قبله بايضاح جنسه ولو بالتأويل كما في تمييز النسبة فانه يبين جنس المتعلق المقصود نسبة العامل اليه مثلا لما طاب زيد نفسا مؤول بطاب شئ زيد أى شئ منه أى من زيد وهذا الشئ مبهم بفسره نفسا واستفيد منه أن التمييز لا يكون مؤكدا وهو رأى سيبويه وأما شهر أمن قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فهو وان كان مؤكدا لما استفيد من قوله تعالى ان عدة الشهور مبين لعامله وهو اثنا عشر قاله في المغني (قوله مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا الخ) فانهما وان كانا على معنى من لكنها في الاول للاستغراق وفي الثاني للابتداء أى استغفارا مبتدأ من أول الذنوب الى ما لا يتناهى ثم في التصريح ولك ان تجعلها في الثاني تعليلية بل هو الظاهر تدبر وانما عدى بمن لتضمنه معنى أستتيب والا فقد عدت السين والتاء من المعديات فيصح كون ذنبا مفعولا به كما مر بيان ذلك (قوله مخرج لنحو الحسن وجهه) أى بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم تنكيره وقد مر أن البصريين ولا يرد وطبت النفس لان أل فيه زائدة للضرورة فهو نكرة (قوله قد فسره) مسألة أو صفة جرت على غير ما هى له ولم يبرز لأمن اللبس بناء على مذهب الكوفيين وهو الصحيح (قوله جملة) كان الاولى أن يقول نسبة ليشمل تمييزا نسبة في غير الجملة كالتي في عجبت من طيب زيد نفسا الا أن يراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا كما يقتضيه كلامه بعد ولان المقابل في

مبين نكره) فاسم جنس وبمعنى من مخرج للبس بمعنى من كالحال فانه بمعنى في وبمبين مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا من قوله استغفر الله ذنبا لست محصيه ونكرة مخرج لنحو الحسن وجهه ثم ما استكمل هذه القيود (ينصب تمييزا بما قد فسره) من المبهمات والمبهم المفتقر للتمييز نوعان جملة ومفرد

الاصطلاح لتمييز المفرد تمييز النسبة وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقا مفسرا لابهام الذات غاية الامر أن الذات اما مذكورة أو مقدرة وانما عبر وا عن الثاني بتمييز النسبة نظرا للظاهر قال الدماميني لان النسبة في الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم انما الابهام في المتعلق الذي نسب اليه الطيب في الحقيقة اذ يحتمل أن يكون دارا أو علما أو غيرهما فالتمييز في الحقيقة انما هو لامر مقدر يتعلق بزيد كما تقدم بيانه (قوله دال على مقدار) أي أو شبهه مما حمل عليه نحو ذنوب ماء ونحو لنا مثلها ابلا وغيرها شاء ونحو خاتم حديدا كما سيأتي فلا قصور (قوله فتمييز الجملة الخ) قال الدماميني يجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق ان كان الثاني عين الاول نحو كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا وكذا ان كان غيره وهو مصدر قصد اختلاف أنواعه لاختلاف محاله بعد جمع نحو تخير الاشقياء أعمالا أو غير مصدر وتعدد ولم يخف اللبس نحو كرم الزيدون آباء اذا كان لكل منهم أب ويجب تركها ان كان معنى التمييز في الواقع واحدا والاسم السابق متعددا نحو كرم الزيدون أبا اذا كان أبوهم واحدا أو بالعكس ولم يخف اللبس نحو نظف زيد أثوابا وكرم آباء أو كان التمييز مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه نحو الاتقياء جادوا سعيا وترجح في نحو حسن زيد عينا وطابت هند شفة و يترجح تركها في نحو حسن الزيدان أو الزيدون وجها اه بتصرف وزيادة (قوله من نسبة) بيان لما وقوله الى معموله متعلق بنسبة وقوله من فاعل بيان للمعمول وكلامه يقتضي ان المراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا (قوله والتمييز في مثله محوّل عن الفاعل) التحويل في تمييز النسبة ليس بلازم فقد يكون غير محوّل نحو امتلأ الاناء ماء ولله دره فارسا بناء على أن الثاني من تمييز النسبة وسيأتي الكلام عليه وأما تمييز المفرد فلا تحويل فيه أصلا (قوله والاصل الخ) وانما عدل عن هذا الاصل ليكون فيه اجمال ثم تفصيل فيكون أوقع في النفس لان الآتي بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب (قوله والتمييز فيه) أي في مثله فهو من الحذف من الثاني لدلالة الاول (قوله ونقول) غير الاسلوب لان هذا انما أجرى مجرى الفعل (قوله عجبت من طيب زيد نفسا) أي من طيب نفس

دال على مقدار فتمييز الجملة رفع ابهام ما تضمنته من نسبة عامل فعلا كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل الى معموله من فاعل أو مفعول نحو طاب زيد نفسا واشتعل الرأس شيبا والتمييز في مثله محوّل عن الفاعل والاصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس ونحو غرست الارض شجرا وفجرنا الارض عيونا والتمييز فيه محوّل عن المفعول والاصل غرست شجر الارض وفجرنا عيون الارض وتقول عجبت من طيب زيد نفسا وزيد طيب نفسا

فيه كالبيان والابتداء والتبعيض كتابة ادرمن اضافة المعنى الى ما ولا يرد
أنه ان تكون بمعنى في فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله مبين والمراد كونه
بمعنى من أنه يفيد معناها الا أنها مقدرة في نظم الكلام اذ قد لا يصلح
تقديرها فعلم عاصر أنه لا تحمل من في قوله بمعنى من على خصوص من
البيانية ليكون قوله مبين هو المخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا كما صنع
الشارح ويجوز بقطع النظر عما صنعه الشارح حمل من على خصوص من
البيانية بقرينة قوله مبين فيكون لقوله مبين فائدة على هذا أيضا وان لم
تكن الاخراج هكذا ينبغي تقرير المقام (قوله مبين) نعت لاسم أي مزيل
لابهام اسم قبله مجمل الحقيقة أو ابهام نسبة في جملة أو شبهها اهـ توضيح وشرحه
للشارح والاوفق بما يأتي من ابن الحاجب أن يقال أي مزيل لابهام ما قبله
بايضاح جنسه ولو بالتأويل كما في تمييز النسبة فانه يبين جنس ما المقصود
نسبة العامل اليه مثلا طاب زيد نفسا مؤول بطاب شئ زيد أي شئ يتعلق
بزيد وهذا الشئ مبهم يفسره نفسا واستفيد منه أن التمييز لا يكون مؤكدا
وهو رأي سيبويه وأما شهرا من قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا
عشر شهرا فهو وان كان مؤكدا لما استفيد من قوله تعالى ان عدة الشهور
مبين لعامله وهو اثنا عشر قاله في المغني (قوله مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا
الخ) فانهما وان كانا على معنى من لكنها في الاول للاستغراق وفي الثاني
للابتداء أي استغفارا مبتدأ من أول الذنوب الى ما لا يتناهى قاله في
التصريح ولك أن تجعلها في الثاني تعليلية بل هو أظهر فتدبر وانما عدي
بمن لتضمنه معنى أستتيب والا فقد عدت السين والتاء من المعديات فيتمم
كون ذنبا مفعولا به كما مر بيان ذلك (قوله مخرج لنحو الحسن وجهه) أي
بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم تنكيره وهذا رأي
البصريين ولا يرد وطبت النفس لان أل فيه زائدة للضرورة وقوله ونكرة
(قوله قد فسره) صلة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز الضمير
بناء على مذهب الكوفيين وهو الصحيح (قوله جملة) كان الاولى أن يقول نسبة
ليشمل تمييز النسبة في غير الجملة كالتي في عجبت من طيب زيد نفسا الا أن
يراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا كما يقتضيه كلامه بعد ولان المقابل في

مبين نكره) فاسم جنس وبمعنى من مخرج الحال فانه بمعنى في كالحال فانه بمعنى في ومبين مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا من قوله استغفر الله ذنبا لست محصيه ونكرة مخرج لنحو الحسن وجهه ثم ما استكمل هذه القيود (بنصب تمييزا بما قد فسره) من المبهمات والمبهم المفتقر للتمييز نوعان جملة ومفرد

الاصطلاح لتمييز المفرد تمييز النسبة وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقا مفسرا لابهام الذات غاية الامر أن الذات اما مذكورة أو مقدرة وانما عبر واعن الثاني بتمييز النسبة نظرا للظاهر قال الدماميني لأن النسبة في الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم انما الابهام في المتعلق الذي نسب اليه الطيب في الحقيقة اذ يحتمل أن يكون دارا أو علما أو غيرهما فالتمييز في الحقيقة انما هو لأمر مقدر يتعلق بزيد كما تقدم بيانه (قوله دال على مقدار) أي أو شبهه مما حمل عليه نحو ذنوب ماء ونحو اذا امتلأ الا وضعرها شاء ونحو خاتم حديدا كما سيأتي فلا قصور (قوله فتمييز الجملة الخ) قال الدماميني تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق ان كان الثاني عين الأول نحو كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا وكذا ان كان غيره وهو مصدر قصد اختلاف أنواعه لاختلاف محاله بعد جمع نحو حسر الاشقياء أعمالا أو غير مصدر وتعدد وخيف اللبس نحو كرم الزيدون آباء اذا كان لكل منهم أب ويجب تركها ان كان معنى التمييز في الواقع واحدا والاسم السابق متعددا نحو كرم الزيدون أبا اذا كان أبوهم واحدا أو بالعكس وخيف اللبس نحو نظف زيد أثوابا وكرم آباء أو كان التمييز مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه نحو الاتقياء جادوا سعيا وتترجح في نحو حسن زيد عينا وطابت هند شفة وتترجح تركها في نحو حسن الزيدان أو الزيدون وجها اه بتصرف وزيادة (قوله من نسبة) بيان لما وقوله الى معموله متعلق بنسبة وقوله من فاعل بيان للمعمول وكلامه يقتضي ان المراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا (قوله والتمييز في مثله محول عن الفاعل) التحويل في تمييز النسبة ليس بلازم فقد يكون غير محول نحو امتلأ الاناء ماء ولله دره فارسا بناء على أن الثاني من تمييز النسبة وسيأتي الكلام عليه وأما تمييز المفرد فلا تحويل فيه أصلا (قوله والاصل الخ) وانما عدل عن هذا الاصل ليكون فيه اجمال ثم تفصيل فيكون أوقع في النفس لان الآتي بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب (قوله والتمييز فيه) أي في مثله فهو من الحذف من الثاني لدلالة الاول (قوله وتقول) غير الاسلوب لان هذا مما أجرى مجرى الفعل (قوله عجبت من طيب زيد نفسا) أي من طيب نفس

دال على مقدار فتمييز الجملة رفع ابهام ما اشتملت من نسبة عامل فعلا كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل الى معموله من فاعل أو مفعول نحو طاب زيد نفسا واشتعل الرأس شيبا والتمييز في مثله محول عن الفاعل والاصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس ونحو غرست الارض شجرا وفجرنا الارض عيونا والتمييز فيه محول عن المفعول والاصل غرست شجر الارض وفجرنا عيون الارض وتقول عجبت من طيب زيد نفسا وزيد طيب نفسا

هنا ليس بظاهر لعدم تأتى الجر وقد يعتذر بجعل ذكرهما من حيث
انهما نحو المقدرات فى أن المنصوب بعدهما تمييز فتأمل (قوله وما كان فرعا)
معطوف على نحو الخ (قوله نحو خاتم حديدا الخ) اعلم أن جر نحو خاتم
حديدا أرجح من نصبه كما سيأتى واذا نصب فقال المبرد والمصنف كون
نصبه على التمييز أرجح من كونه على الحالية لجمود هذا المنصوب ولزومه
وتنكير صاحبه والغالب على الحال الاشتقاق والانتقال وتعريف
صاحبها وقال سيبويه وأتباعه تتعين الحالية لانه ليس بعد مقدار ولا شبهه
واستظهر ابن هشام رجحانها فقط أما نحو هذا خاتمك حديدا بتعريف
الاسم فتتعين فيه الحالية كما قاله المصنف أفاده الدمامينى (قوله اجرره) أى
جوازا نعم ان أريد نفس الآلة التى يقدر بها وجب الجر لكن ابن هشام
عما نحن فيه لان الاضافة فيه على معنى اللام لا من حتى يكون تمييزا
وهذا لم يتعرض له المصنف والشارح وظاهر كلام المصنف والشارح
وغيرهما أن المجرور المذكور يسمى تمييزا وقال ابن هشام لا يسمى تمييزا
(قوله اذا اضفتها) انما قيد لانه لو أطلق توهم بقاء تنوينها ونونها وان
جره بمن مقدرة كما فى تمييز كم أو ظاهرة كما يأتى فى قوله واجرر بمن الخ فيفوت
المعنى الذى أراده مم (قوله كمد حنطة غذا) مد مبتدأ وغذا خبر هذا ما قاله
الكردى وهو أقرب من جعل غذا بدلا أو حالا والخبر محذوف أى
عندى وقول الشارح وشبر أرض برفع شبر كما يرشد اليه ومنوا تمر الظاهر
على اعراب الكردى أنه مبتدأ عطف عليه ما بعده والخبر محذوف أى
كالمذكور فى جواز الجر بالاضافة ويجوز تقديره عندى وأما على الاعراب
الثانى فهو معطوف على مد حنطة (قوله فى نحو ذنوب ماء) أى من المقدرات
وما أجرى مجراها مما يتوهم عند جره تمييزه خلاف المقصود بخلاف نحو خاتم
حديد فان جره أكثر كما صرح به الرضى وغيره لان فى جره تخفيفا بحذف
التنوين مع عدم توهم خلاف المقصود بخلاف نحو شبر أرض فان الاظهر
عدم أكثرية نصبه لعدم توهم خلاف المقصود حال الجر بل قد يقال جره
أكثر لما مر تأمل (قوله لان النصب يدل) أى نصا وفى نسخة فى المقصود بخلاف
الجر (قوله الوعاء الصالح لذلك) أى أو الصنجة الموزون بها أو المكيال

وما كان فرعا للتمييز نحو خاتم
حديدا وباب ساجا وجبة خزا
(اجرره اذا أضفتها) اليه
(كمد حنطة غذا) وشبر
أرض ومنوا تمر وذنوب ماء
وحب عسل وخاتم حديد
وباب ساج * تنبيهان * الاول
النصب فى نحو ذنوب ماء
وحب عسلا أولى من الجر
لان النصب يدل على أن
المتكلم أراد أن عنده ما يملأ
الوعاء المذكور من الجنس
المذكور وأما الجر فيحتمل
أن يكون مراده بيان أن عنده
الوعاء الصالح لذلك * الثانى

كره فيه ولانفراد تمييزها بأحكام منها جواز الوجهين المذكورين وتمييز العدد اما واجب النصب كعشرين درهما أو واجب الجر بالاضافة كمائتى درهم ومنها جواز الجر بمن كما سيأتى ومنها أنه يميز تمييز العدد اذا وقعت هذه المقدرات تمييزا له نحو عشرين مدا اوثلاثين رطلا عسلا وأربعين شبرا أرضا (والنصب) للتمييز (بعد ما أضيف) من هذه المقدرات لغير التمييز (وجبا * ان كان) المضاف لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه (مثل) فلن يقبل من أحدهم (ملء الارض ذهبا) ما فى السماء قدر راحة سحابا اذ لا يصح ملء ذهب ولا قدر سحاب فان صح اغناء المضاف عن المضاف اليه جاز نصب التمييز وجاز جره بالاضافة بعد حذف المضاف اليه نحو هو أشجع الناس رجلا وهو أشجع رجل * تنبيه * محل ماذكره من وجوب نصب هذا التمييز واذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد وقد أعطى ذلك أيضا بالمثال اه (والفاعل المعنى انصبن) على التمييز (بأفعلا * مفضلا) له على غيره

(قوله انما لم يذكر تمييز العدد) أى الذى يكال به أو الشئ الذى يمسح به (قوله ومنها أنه) أى تمييز هذه المقدرات يميز بالبناء للفاعل وتمييز العدد مفعول به لا مفعول مطلق وقوله تمييزا له أى العدد فنرا وعسلا وأرضا تمييزات لتمييز العدد وهو مدا ورطلا وشبرا (قوله والنصب الخ) هذا البيت تقييد لسابقه فمعنى اجرره اذا أضفتها أى الى التمييز كما قاله الشارح سابقا بخلاف ما اذا كانت مضافة الى غيره والمراد الاضافة ولو تقديرا فدخل نحو الكوز ممتلئ ماء وزيد متفقئ شحما اذ التقدير ممتلئ الاقطار ماء ومتفقئ الاعضاء شحما فلا يجوز ممتلئ ماء ولا متفقئ شحم (قوله من هذه المقدرات) يشكل على هذا التقييد محترز قوله ان كان الخ وهو قوله أشجع الناس رجلا اذ المضاف هنا ليس من المقدرات فهو خارج بهذا القيد لا بقوله ان كان الخ وأيضا فلء وقدر من الشبيه بالمقدرات لانهما كالمقدر المساحى لا منها فالوجه التعميم كما فعل المرادى (قوله لا يصح اغناؤه الخ) اشارة الى وجه الشبه فى قوله ان كان مثل الخ (قوله ملء الارض) برفع ملء على الحكاية كما أشار اليه الشارح (قوله الارض) بنقل حركة الهمزة الى اللام (قوله فان صح اغناء المضاف الخ) قد يقال الذى يغنى عن المضاف اليه هو التمييز لانه الذى يقع فى محله لا المضاف ويدل له قول الهمع ولا يحذف عند جر التمييز بالاضافة شئ غير التنوين أو النون الا مضاف اليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو زيد أشجع الناس رجلا فيقال أشجع رجل بخلاف نحو لله دره رجلا وويحه رجلا فلا يقال در رجل ولا ويح رجل اه (قوله وجاز جره بالاضافة الخ) ناقش فيه بعضهم بأنه بعد الاضافة لم يبق تمييزا بدليل صحة قولك هو أشجع رجل قلبا فتميزه وقد يمنع عدم بقائه تمييزا وتمييزه لا ينافى كونه تمييزا لما مر فى كلام الشارح أن تمييز المقدرات يميز تمييز الاعداد (قوله محل ماذكره الخ) قد يقال الوجوب اضافى والمقصود وجوب النصب امتناع الجر بالاضافة فلا ينافى جواز جره بمن سم (قوله والفاعل المعنى) بنصب الفاعل بانصبن ونصب المعنى باسقاط الخافض اه سندوبى والظاهر أنه يصح جر المعنى باضافة الفاعل اليه ومعنى كونه فاعل المعنى أنه المتصف بالمعنى فى الحقيقة اذ المتصف بالاحسنية فى الحقيقة هو الوجه

في قولك مثلا زيد أحسن وجها وفي آخر ما نقله عن نكت السيوطي إشارة
الى هذا فتنبه (قوله هو السببي) أي المتصف في المعنى بالشيء الجاري في
اللفظ على غيره أي غير ذلك المتصف فان المنزل مثلا هو المتصف في المعنى
بالعلو والعلو جار في اللفظ على المخاطب (قوله اذ يصح أن يقال أنت علا
منزلك وكثر مالك) أي ولا يضر فوات التفضيل اذ لا يجب بقاؤه في الفعل
الموضوع موضع أفعل التفضيل أو يقال المراد علا علوا زائدا وكثر كثرة
زائدة فلم يفت التفضيل فصح كون هذا التمييز محولا عن الفاعل كما يتبادر
من كلام الشارح وسيصرح به بعد وقال السيوطي في نكته نقلا عن ابن
هشام التحقيق أن التمييز في هذا النوع محول عن مبتدأ مضاف وأصل
أنت أحسن وجها وجهك أحسن فجعل المضاف تمييزا والمضاف اليه مبتدأ
فانفصل وارتفع ولا يرد المنصوب بقوله الفاعل المعنى أن هذا النوع محول
من الفاعل كما يتوهم بعضهم لانك اذا قلت حسن وجهك لم يستفد التفضيل
فكيف يكون أنت أحسن وجها محولا عن حسن وجهك والتحقيق
أن هذا التمييز والمنسوب اليه ذلك المعنى اه ملخصا وقد علمت الجواب
(قوله أما ما ليس فاعلا في المعنى الخ) والضابط أن تمييز أفعل التفضيل
اذا كان من جنس ما قبله جر نحو زيد أفضل رجل وان لم يكن من جنس
ما قبله نصب نحو زيد أكثر مالا (قوله قائم مقامه) أي مقام التمييز (قوله
وبعد كل ما اقتضى تعجبا) اه وضعا وهو ما أفعله وأفعل به أولا نحو لله دره
فارسا وما بعده فان قلت لا فائدة في هذا البيت لان الاتيان بالتمييز بعد دال
التعجب جائز لا واجب كالتمييز بعد غير دال التعجب الا أن خص صيغة أفعله
أجيب بأن المقصود افادة وجوب نصب التمييز بعد ما له ومنع جره بالاضافة
كما يشعر به المثال (قوله لله دره فارسا) يقال در اللبن يدر ويدر درا
ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه درا والاقرب أن المراد هنا اللبن الذي
ارتضعه من ثدي أمه وأضيف الى الله تعالى تشريفا بمعنى أن اللبن الذي
تغذى به مما يليق أن يضاف وينسب الى الله تعالى لشرفه وعظمه حيث
كان غذاء لهذا الرجل الكامل في الفروسية والمقصود التعجب كأنه قيل
ما أفرس هذا الرجل ونقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز بعد التعجب

والفاعل في المعنى هو
السببي وعلامته أن يصلح
للفاعلية عند جعل أفعل فعلا
(كأنت أعلى منزلا) وأكثر
مالا اذ يصح أن يقال أنت علا
منزلك وكثر مالك أما ما ليس
فاعلا في المعنى وهو ما أفعل
التفضيل بعضه وعلامته أن
يصح أن يوضع موضع أفعل
بعض ويضاف الى الجمع
قائم مقامه نحو زيد أفضل
فقيه فانه يصح فيه أن يقال
زيد بعض الفقهاء فهذا
النوع يجب جره بالاضافة
الا أن يكون أفعل التفضيل
مضافا الى غيره فينصب
نحو زيد أكرم الناس رجلا
(وبعد كل ما اقتضى تعجبا
ميز كأكرم بأبي بكر) رضي
الله تعالى عنه (أبا) وما أكرمه
أبا ولله دره فارسا وحسبك
به كافلا وكفى بالله عالما
ويا جارتا ما أنت جاره (واجرر
بمن)

نحو لله دره فارسا وياله رجلا من تمييز النسبة ان كان الضمير معلوم المرجع نحو لقيت زيدا فلله دره فارسا وجاءنى زيد فياله رجلا وزيد حسبك به ناصرا ولله درك عالما وكذا بعد الاسم الظاهر نحو لله در زيد رجلا وياالزيد رجلا ومن تمييز المفرد ان كان مجهوله ثم رأيته فى الرضى أيضا ثم قال ما ملخصه فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كما فى نحو لله در زيد رجلا وكفى بزيد رجلا اذ المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد وقد يكون متعلقه كما فى نحو طاب زيد علما (قوله لفظا) حال من من أى حالة كون من ملفوظة وليس متعلقا بقوله اجر لان الجر قد يكون تقديريا (قوله وكل تمييز الخ) فيه تغيير وجه نصب غير فى كلام المتن لاقتضائه نصب غيره على الاستثناء مع أنه فى كلام المتن منصوب على المفعولية لاجر (قوله غير ذى العدد) أى الصريح فلا يرد أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مع أنه تمييز عدد واغاامتنع دخول من فى المسائل المستثناة لان وضع من البيانية أن يفسر بها وبما بعدها اسم جنس قبلها صالح لحمل ما بعدها عليه نحو أساور من ذهب وفى العدد لا يصح الحمل لكونه متعددا والتمييز مفرد وفى المحول عن الفاعل والمفعول كذلك لان ما بعد من وهو التمييز مباين لما قبلها وهو الفاعل والمفعول كذا فى التصريح وعندى فى هذا التعليل نظر أما أولا فلانه لا يتم على جميع الاقوال الآتية فى من هذه بل على أنها بيانية كما لا يخفى وأما ثانيا فلانه يقتضى امتناع من فى نحو امتلأ الاناء ماء لعدم صحة حمل الماء على الاناء ومقتضى المتن الصحة لان التمييز فى نحوه ليس فاعلا فى المعنى ولا مفعولا وقد يدفع بأن الكلام فى من المعهودة فى جر التمييز وهى البيانية على أصح الاقوال كما سيأتى ومن فى المثال ليست منها لانها اما ابتدائية أو سببية ويؤخذ منه أن جر التمييز الفاعل فى المعنى بمن غير المعهودة فى جر التمييز كالابتدائية والسببية جائز ولا بعد فيه فتدبر (قوله عن الفاعل فى الصناعة) دخل فيه نحو زيد أطيب نفسا لان التمييز فيه محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والاصل زيد أطيب نفسه وان كان رفعه الظاهر قليلا أو عن فاعل الفعل والاصل زيد طابت نفسه على ما أسلفه الشارح وقدمنا ما فيه فلا حاجة لزيادة غيره أو عن المبتدأ (قوله ومنه) أى

لفظا كل تمييز صالح لمباشرتها (ان شئت) لانها فيه معنى كما أن كل ظرف فيه معنى فى وبعضه صالح لمباشرتها وكل تمييز فانه صالح لمباشرة من (غير ذى العدد * والفاعل) فى (المعنى) المحول من الفاعل فى الصناعة (كطب نفسا تفد) اذ أصله لتطب نفسك فهذان لا يصلحان لمباشرتها فلا يقال عندى عشرون من عبد ولا طاب زيد من نفس ومنه نحو أنت أعلى منزلا ويجوز فيما سواهما نحو عندى قفيز من بر وشبر من أرض ومنوان من عسل وما أحسنه من رجل * تنبيهات * الاول كان ينبغى أن يستثنى مع ما استثناه التمييز المحول من المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا اذ أصله وفجرنا عيون الارض وما أحسن زيدا أدبا فانه يمتنع فيهما الجر بمن * الثانى تقييد الفاعل فى المعنى بكونه محولا عن الفاعل فى الصناعة لاخراج نحو لله دره فارسا

من الفاعل فى المعنى المحوّل عن الفاعل فى الصناعة أنت أعلى منزلا فنزلا محوّل عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والاصل أنت أعلى منزلك وان كان رفعه الظاهر قليلا أو عن فاعل الفعل والاصل أنت علا منزلك كما أفاده الشارح أى علا وازداد على علو منزل غيرك فلا يرد انه اذا قيل علا منزلك فات التفضيل مع انه قد يمتنع ضرر رفواته كما تقدم وفى التوضيح انه محوّل عن المبتدا والاصل منزلك أعلى بحذف المضاف تمييزا والمضاف اليه مبتدأ فارتفع وانفصل بعد ان كان متصلا مجرورا وهو أيضا صحيح وقد أسلفناه قال شارح الجامع لا منافاة بين كونه فاعلا فى المعنى ومحوّلا عن المبتدا فى الصناعة لان ما صلح لان يخبر بالتفضيل عنه صلح لان يكون فاعلا فى المعنى (قوله وأبرحت جارا) أى أعجبت ويصح فى التاء الكسر على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر ولا يتعين أن يكون مراد الشارح أبرحت جارا فى قول الاعشى * أقول لها حين جد الرحيل أبرحت ربا وأبرحت جارا * حتى يتعين الكسر كما قيل نعم الاولى أن يكون مراده ذلك ليكون جارا فى المثال متعينا لعدم التحويل لان قصد الشاعر بقرينة سياقه مدحها بانها فى نفسها جارة معجبة لا بان جارها معجب حتى يكون محوّلا عن الفاعل ولو لم يكن مراد الشارح ذلك لاحتيج الى أن يقال تمثيله بهذا المثال لغير المحوّل مبنى على أحد احتماليه والمثال يكفيه الاحتمال ونظيره كرم زيد ضيفا قال فى المغنى ان قدر أن الضيف غير زيد فهو تمييز محوّل عن الفاعل يمتنع أن تدخل عليه من وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من اهـ أى للتنصيص على المقصود والتمييز على التقدير الثانى من تمييز الجملة غير المحوّل قاله الدمامينى (قوله اذ المعنى عظمت فارسا الخ) ففارسا واقع على مدلول التاء التى هى الفاعل فيلزم أن يكون فاعلا فى المعنى (قوله ومن ذلك) أى من الفاعل فى المعنى الغير المحوّل عن الفاعل فى الصناعة (قوله نعم رجلا زيد) مثله حبذا رجلا زيد قال الشاعر * يا حبذا جبل الريان من جبل * دمامينى (قوله تمامى) بكسر التاء ان كان تخفيف ياء النسبة لاجل الروى وبفتحها ان كان لاجل تعويض الفتحة عن التشديد على أحد مذهبين فيكون كيمان نسبة

وأبرحت جارا فانهما وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا أنهما غير محوّلين فيجوز دخول من عليهما ومن ذلك نعم رجلا زيد وربه نعم من رجل ومنه قوله * فنعم المرء من رجل تهامى * الثالث أشار بقوله ان شئت الى أن ذلك جائز لا واجب * الرابع اختلف فى معنى من هذه

الى تمامة بالعسكر تطلق على مكة وعلى أرض معروفة لا بالدوات وهم فيه الجوهري هذا ما يفيده كلام القاموس والمصباح وقد نقل الدماميني فيه الضبطين وبه يعرف ما فى كلام البعض وتمييز باب نعم من تمييز المفرد على ما صرح به الرضى وغيره وأيده الدماميني بأن الضمير فى نحو نعم رجلا زيد و زيد نعم رجلا لا يعود على زيد تأخر أو تقدم وانما يعود على مبهم عام والرابط بين المبتدا والخبر العموم اه أى وتمييز العائد على مبهم تمييز مفرد كما مر فى نحو لله دره فارسا والمبهم العام هو رجلا كما يصرح به جعلهم ضمير نعم مما يعود على متأخر لفظا ورتبة ومن تمييز الجملة على ما نقله الدماميني عن المصنف (قوله فقيل للتبعيض الخ) بقى قول ثالث وهو أنها لبيان الجنس صرح به الشاطبي فى باب حروف الجر ونقله المصرح عن الموضح فى الحواشى وقال هو ظاهر (قوله وما أشبهها) أى مما أجرى مجراها وما حمل عليه (قوله ويدل لذلك) أى الزيادة وفيه أن ما ذكره لا ينهض دليلا للزيادة لانه يصح مراعاة محل المجرور بغير الزائد اذا كان يظهر فى الفصيح فلا مانع هنا من كونها غير زائدة والعطف على محل مجرورها الثابت له بحسب الاصل لظهوره فى الفصيح عند حذفها فتأمل (قوله آونة) بمد الهمزة جمع أوان من قوام بفتح القاف أى قامة وما زائدة ومنتقبا بفتح القاف موضع النقاب (قوله لا يكون ذلك من جر الخ) أى بل قوله من الرجال صفة لعشرون (قوله لان تمييز العدد) أى المنصوب بقرينة ان الكلام فى جواز جر التمييز المنصوب بمن فلا يرد أن تمييز العشرة الى الثلاثة جمع (قوله شرطه الافراد) ولذلك قالوا فى قوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا ان أسباطا بدل مما قبله والتمييز محذوف أى فرقة (قوله وعامل التمييز قدم) وأما توسط التمييز بين العامل ومعموله نحو طاب نفسا زيد فنقل بعضهم الاجماع على جوازه (قوله كونه فاعلا فى الاصل) أى وأعطى غير الفاعل فى الاصل حكم الفاعل اجراء للباب على وتيرة واحدة (قوله لقصد المبالغة) أى فى اسناد الطيب لزيد فانه يفيد قبل التخصيص بالتمييز أنه طاب من جميع الوجوه فالمبالغة من حيث أول الكلام وقيل لقصد الاجمال ثم التفصيل ويشكل عليه ما مر من جواز التوسط لفوات

فقيل للتبعيض وقال الشلوبين يجوز أن تكون بعد النادر وما أشبهها زائدة عند سيبويه كما زيدت فى نحو ما جاءنى من رجل قال الا أن المشهور من مذاهب النحاة ما عدا الاخفش أنها لا تزاد الا فى غير الايجاب قال فى الارتشاف ويدل لذلك يعنى الزيادة العطف بالنصب على موضعها قال الحطيئة

طافت أمامة بالركبان آونة ... يا حسنه من قوام ما ومنتقبا

بنصب منتقبا على محل قوام

الخامس اذا قلت عندى عشرون من الرجال لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن بل هو تركيب آخر لان تمييز العدد شرطه الافراد وأيضا فهو معرف اه (وعامل التمييز قدم مطلقا) أى ولو فعلا متصرفا وفاقا لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين لان الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلا فى الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة

فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الاخلال بالاصل أما غير المتصرف فبالاجماع وأما قوله
ونارنا لم يرنار انها * فضرورة وقيل الرؤية قلبية ونارا مفعول ثان (والفعل ذو التصريف نزرا سبقا) هو مبني
للمفعول ونزرا حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل أى يجيء عامل التمييز الذي هو
فعل متصرف مسبوقا بالتمييز
نزرا أى قليلا من ذلك قوله
أتهجر ليلى بالفراق حبيبها
وما كان نفسا بالفراق تطيب * وقوله
ضيعت حزمي في ابعادي
الامل * وما ارعويت
وشيبا رأسي اشتعل * وأجاز
الكسائي والمازني والمبرد
والجرمي القياس عليه
محتجين بما ذكر وقياسا على
غيره من الفضلات المنصوبة
بفعل متصرف ووافقهم
الناظم في غير هذا الكتاب
* تنبيهان * الاول مما استدل
به الناظم على الجواز قوله
رددت بمثل السيد نهد مقلص
كميش اذا عطفاه ماء تحلبا
وقوله
اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا
ولم يعن بالاحسان كان مذمما
وهو وهم منه لان عطفاه والمرء
مرفوعان بمحذوف يفسره
المذكور والناصب للتمييز
هو المحذوف * الثاني أجمعوا على منع التقديم في نحو كفى بزيد رجلا لان كفى وان كان فعلا متصرفا عند
الا أنه في معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب لان معناه ما أكفاه رجلا * خاتمة * يتفق الحال والتمييز
في خمسة أمور ويفترقان في سبعة أمور * فأما أمور الاتفاق فانهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان

الاجمال ثم التفصيل بالتوسط كذا قال شيخنا والبعض وقد يقال كما يشكل
على هذا يشكل على تعليل الشارح أيضا على أنا نظرا الى الاصل والغالب
فلا اشكال (قوله فلا يغير عما كان يستحقه الخ) لا يقال قد يخرج الشيء عن
أصله كنائب الفاعل فانه كان جائز التقديم على العامل وصار بالنيابة ممتنعه
فأى مانع من اعطاء التمييز بصيرورته فضلة حكم المفعول من جواز التقديم
لانا نقول الاصل عدم الخروج عن الاصل (قوله ونارنا الخ) نارا تمييز وهو
متقدم على عامله وهو شابا لانه تمييز مفرد (قوله ونزرا حال الخ) قال سم فيه نظر
والوجه كونه مفعولا مطلقا أى سبقا نزرا اه ووجه النظر أن جعله حالا
من ضمير سبق يقتضي أن النزر وصف للفاعل مع أنه وصف لتقديم عليه منا
ما المعرف وهو أدق من توجيه شيخنا النظر بأن وقوع المصدر حالا سماعي
(قوله وما كان نفسا) كان زائدة وضمير تطيب يرجع الى ليلى في صدر البيت
وهو أتهجر ليلى بالفراق حبيبها (قوله ضيعت حزمي الخ) الحزم ضبط الامور
واتقانها والارعواء الانزجار (قوله بما ذكر) أى من الابيات وأجيب بأنه
ضرورة (قوله وقياسا على غيره من الفضلات) أجيب بالفرق بأن تقديم
التمييز يخل بالغرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات قاله
الدماميني ويرد عليه أن توسط التمييز أيضا مخل بالغرض مع أنه جائز تدبر
(قوله رددت بمثل السيد) أى بفرس مثل السيد بكسر السين أى الذئب نهد
بفتح النون أى ضخم مقلص بكسر اللام المشددة أى طويل القوائم كميش
بكاف مفتوحة فميم مكسورة فتحتية ساكنة فشين معجمة أى سريع العدو
والثلاثة صفات لمثل والشاهد في ماء حيث تقدم على عامله وهو تحلبا أى
سال (قوله عينا قر) قال في القاموس قرت عينه تقر بالكسر والفتح
قرة وقد تضم وقرورا بردت وانقطع بكاؤها أو رأت ما كانت متشوقة اليه اه
ومثريا حال أى كثير المال كما في القاموس وتفسيرا البعض له بعطايا الاول ثم
اللغة ولا يناسب البيت (قوله وهو وهم منه الخ) نظر فيه سم بأن عطفاه والمرء

واقعتان للابهام * وأمّا أمور الافتراق فالأول أنّ الحال تجيء جملة وظرفا ومجرورا كما مر في الاسماء * الثاني أنّ الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كما عرفت في أوّل باب الحال ولا كذلك التمييز * الثالث أنّ الحال مبينة للهيآت والتمييز للذوات * الرابع أن الحال تتعدد كما عرفت بخلاف التمييز الخامس أن الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح * السادس أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتأتي الحال جامدة كهذا مالك ذهبا ويأتي التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وقدمر * السابع الحال تأتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز فأمّا قوله تعالى ان عدّة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدّة الشهور وأمّا بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين وأمّا اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردودة وأمّا قوله

تزوّد مثل زاد أبيك فينا
فنعم الزاد زاد أبيك زادا

فالصحيح ان زادا معمول لتزوّد اما معمول مطلق ان أريد به التزوّد أو مفعول به ان أريد به الشئ الذي يتزوّده من أفعال البر وعليه فمثل نعت له تقدم فصار حالا وأمّا قوله * نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت * ردّ التحية نطقا أو بايماء * ففتاة حال مؤكدة والله أعلم * (حروف الجر) *

عند الناظم مبتدآن في التسهيل وقد تغني ابتدائية اسم بعد اذا عن تقدير فعل اهـ فكان الاولى أن يقول بدل قوله وهو وهم ولا يصلحان للاستدلال لاحتمال أن يكون عطفاه والمرء مرفوعين بفعل محذوف وقد يدفع النظر بأن التعبير بالوهم نظرا الى قوله في الخلاصة والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال (قوله ولا كذلك التمييز) ممنوع فقد يتوقف معنى الكلام على التمييز نحو ما طاب زيد الا نفسا تعني (قوله مبينة للهيآت) ليس المراد بالهيئة الصورة المحسوسة كما يتبادر منها والا خرج نحو تكلم صادقا ولا يرد جاء زيد والشمس طالعة لانه في معنى جاء مقارنا الطلوعها فالحال فيه بحسب التاويل مبينة للصفة قاله الدماميني (قوله مبين للذوات) أي أو النسب ليوافق ما مشى عليه سابقا وان التزم ابن الحاجب أن تمييز النسبة أيضا في الحقيقة تمييز لذات مقدرة كما مر بيانه (قوله بخلاف التمييز) أي فانه لا يتعدد أي بدون عطف أما بالعطف فيجوز أن يتعدد (قوله لعامله) أي مع قطع النظر عما أخبر عنه بهذا العامل (قوله فمردودة) لان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة للتمييز (قوله اما مفعول مطلق الخ) الظاهر أنه يصح أن يكون حالا مؤكدة من الزاد على قياس ما فعله في قول الشاعر نعم الفتاة الخ (قوله نعت له) أي بحسب ما كان بدليل بقية كلامه (قوله فصار حالا) أي كما هو شأن صفة النكرة اذا تقدمت نحو لمية موحشا طلل

(حروف الجر)

قدمها على الاضافة لما قيل ان العمل فيها للحرف المقدر وانما سميت حروف الجر اما لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء أي توصلها اليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدري ومن ثم سماها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف معاني الافعال أي توصلها الى الاسماء واما لانها تعمل الجر فيكون المراد بالجر الاعراب المخصوص كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم ولا يرد على الاول أن مقتضاه أن لا يكون خلا وعدا وحاشا في الاستثناء

(هاك حروف الجر وهي)
عشرون حرفا (من) و (الى)
و (حتى) و (خلا) و (حاشا)
و (عدا) و (في) و (عن)
و (على) و (مذ) و (منذ)
و (رب) و (اللام) و (كي)
و (واو وتاء والكاف والباء
ولعل ومتى) كلها مشتركة في
جر الاسم على التفصيل الآتي
وقد تقدم الكلام على خلا
وحاشا وعدا في الاستثناء
وقل من ذكر كي ولعل ومتى
في حروف الجر لغرابة الجر
بها فأما كي فتجر ثلاثة أشياء
الاول ما الاستفهامية
المستفهم بها عن علة الشيء
نحو كيمه بمعنى لمه والثاني
ما المصدرية مع صلتها كقوله
يراد الفتى كيما يضر وينفع

أحرف جر لا من لتعدية معنى الفعل عن مدخولها لا لايصاله اليه لان المراد
بايصال حرف الجر معنى الفعل الى الاسم ربطه به على الوجه الذي يقتضيه
الحرف من ثبوته له أو انتفائه عنه قاله الدماميني (قوله هاك حروف الجر)
ها بالقصر هنا وقد تمد كما في هاؤم اقرؤا كتابيه اسم فعل بمعنى خذ والكاف
حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب حال المخاطب من
تذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع كالكاف في ذلك ونحوها من اسماء الاشارة
وأرأيتك بمعنى أخبرني ونحو اياك قاله يس وغيره (قوله وهي من الخ) الخبر
مجموع المتعاطفات فالعطف ملحوظ قبل الاخبار ويقال في من منا كالى
وقيل انها الاصل خففت لكثرة الاستعمال بحذف الالف وسكون
النون (قوله ورب) ويقال رب بفتح الراء ورب بضم الراء والباء وربت
بضم الراء وفتح الباء والتاء وربت بضم الراء وفتح الباء وسكون التاء وربت
بفتح الثلاثة وربت بفتح الاولين وسكون التاء وبتخفيف الباء من هذه
السبعة وربتا بالضم وفتح الباء المشددة ورب بالضم والسكون ورب بالفتح
فالسكون فهذه سبع عشرة لغة اه همع (فائدة) ما مشى عليه المصنف
من حرفية رب هو مذهب البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى
اسميتها وأيده الرضي بأنها في التقليل أو التكثير مثل كم الخبرية في التكثير
اذ معنى رب رجل قليل أو كثير من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من
هذا الجنس ولا خلاف في اسمية كم ثم استشكل حرفية رب بأمور فراجعه
وجنح اليه الدماميني أيضا قال ويمكن أن يكون سبب بنائها مع اسميتها ما قيل
في كم من تضمنها معنى الانشاء الذي حقه أن يؤدى بالحرف أو شبهها
الحرف وضعا في بعض لغاتها وبتخفيف الباء وحمل المشدد عليه (قوله
على التفصيل الآتي) أي من اختصاص بعضها بالوقت وبعضها بالنكرات
وبعضها بالظاهر الى غير ذلك (قوله وقد تقدم الكلام الخ) اعتذار عن سكوت
الناظم عن الستة في التفصيل الآتي (قوله نحو كيمه) أصلها كيما فحذفت
ألف ما وجوبا لدخول حرف الجر عليها وجيء بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة
الدالة على الالف المحذوفة وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على
ما الاستفهامية قاله المصرح وغيره (قوله ما المصدرية مع صلتها) كان الاولى

أي الضر والنفع قاله الأخفش وقيل ما كافة * الثالث أن المصدرية وصلتها نحو جئت كي أكرم زيدا
اذا قدرت أن بعدها فأن والفعل
في تأويل مصدر مجرور بها
ويدل على أن تضمر بعدها
ظهورها في الضرورة كقوله
فقالت أكل الناس أصبحت
مانحا * لسانك كيما أن تغر
وتخدعا والاولى أن تقدر
كي مصدرية فتقدر اللام
قبلها بدليل كثرة ظهورها
معها نحو لكيلا تأسوا * وأما
لعل فالجر بها لغة عقيل ثابتة
الاول ومحذوفته مفتوحة
الآخر ومكسورته ومنه قوله
لعل الله فضلكم علينا
بشئ ان أمكم شريم * وقوله
لعل أبي المغوار منك قريب
* وأما متى فالجر بها لغة هذيل
وهي بمعنى من الابتدائية
سمع من كلامهم أخرجها متى
كمه أي من كمه وقوله
شربن بماء البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نئيج
وأما الاربعة عشر الباقية
فسيأتي الكلام عليها
* تنبيهان * الاول انما بدأ بمن
لانها أقوى حروف الجر ولذلك
دخلت على مالم يدخل عليه
غيرها نحو من عندك * الثاني
عد بعضهم من حروف الجر ها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا جعلت عوضا من حرف الجر في القسم
قال في التسهيل وليس الجر في التعويض

أن يقول المصدر المنسبك من صلة ما وكذا يقال فيما بعده ويدل على ذلك قوله بعد في تأويل مصدر مجرور بها كذا قال البعض والاوجه أن مجموع الحرف وصلته مجرور محلا بالحرف لانه الذي تسلط عليه الحرف ودلالة قول الشارح في تأويل مصدر مجرور بها انما يظهر اذا قرئ مجرور بالجر فان قرئ بالرفع خبرثان لقوله فأن والفعل فلا ولم يقل على هذا مجروران لان المراد مجموع أن والفعل فتأمل (قوله للضر والنفع) أي ضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع (قوله وقيل ما كافة) أي لكي عن عملها الجر مثلها في ربما (قوله فقالت أكل الناس الخ) كل مفعول أول لمانحا ولسانك أي حلاوة لسانك المفعول الثاني كما في التصريح وغيره وان عكس البعض وعطف تخدع تفسيري والخدع ارادة المكر بالغير من حيث لا يعلم (قوله والاولى) أي في الموضع الثالث (قوله ثابتة الاول الخ) حال من الضمير المجرور بالباء فهذه أربع لغات يجوز الجر فيها ولا يجوز في غيرها من بقية لغات لعل كما قاله المصرح (قوله لعل الله) فالله مرفوع تقديرا بالابتداء منع من ظهوره حركة حرف الجر الشبيه بالزائد وفضلكم خبر وان أمكم شريم أي مفضاة بدل من شئ (قوله وهي بمعنى من الابتدائية) قال في الهمع وتأتي اسما بمعنى وسط حكي وضعها متى كمه أي وسطه (قوله شربن) أي السحب وضمن شربن معنى روين فعداه بالباء أو هي بمعنى من وقوله لهن نئيج أي صوت حال من النون في شربن وهذا على قول العرب والحكماء ان السحاب يأخذ الماء من البحر ثم يمطره قال في التصريح يقال ان السحاب في بعض المواضع تدنو من البحر الملح فتمدّ منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى اه (قوله لانها أقوى حروف الجر) ولان من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها (قوله نحو من عندك) أي من كل ظرف ملازم النصب على الظرفية (قوله ها التنبيه) أي صورة لا معنى اذ هي حرف قسم وكذا يقال في قوله وهمزة الاستفهام كما في سم وقوله اذا جعلت أي كل منهما (قوله في التعويض) أي صورة تعويض ها التنبيه

وهمزة الاستفهام عن باء القسم يقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها فهذا وتصير اللغات أربع وآلله المدّ مع الوصل وألله بالقطع بلا تعويض شيء عن الباء كذا في الهمع قال الدماميني وضعف اللغات الاربع في ها الله حذف ألف ها مع قطع همزة الله بل أنكر هذه اللغة ابن هشام لكن نقلها غير واحد من الجرمي (قوله بالعوض) أي بل بالمعوض عنه المحذوف وهو الباء لانها أصل حروف القسم (قوله خلافا للاخفش ومن وافقه) أي حيث ذهبوا الى أن الجر بالعوض وهو المتجه عندي بدليل أن الجر بواو القسم وتائه مع أن الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو وقياس ها التنبيه وهمزة الاستفهام على فاء السببية وواو المعية حيث لم يكن النصب بهما بل بأن المضمرة قياس مع الفارق لان الفاء والواو ليستا في الحقيقة عوضين عن أن بدليل اظهارها بعدهما بخلاف ها التنبيه والهمزة فافهم (قوله الى أن أيمن) بفتح الهمزة وضم الميم هذا هو الافصح وبالكسر فالضم وبالكسر فالفتح وبفتحتين ويقال ايم بكسر فضم وأيم بفتح فضم وايم بكسرتين وهيم بفتح الهاء المبدلة من الهمزة فضم قال أبو حيان وهي أغرب لغاتها وام بكسرتين وأم بفتحتين وأم بفتح فضم وأم بفتح فكسر وام بكسر فضم وام بكسر ففتح ومن بفتح الحرفين وكسرهما وضمهما وم مثلثة فهذه عشرون لغة كذا في الهمع (قوله وشذ في ذلك) لانها اسم بمعنى البركة (قوله نحو م الله) هو على هذا القول مبني على احدى الحركات لانه حرف جر وبهذا يعرف ما في كلام البعض فانظره وتأمل غيره فالحركة حركة بنية وحركة الاعراب على النون المحذوفة تخفيفا (قوله وليست بدلا من الواو) رد لقول بعضهم السابق ووجهه أنها لو كانت بدلا لوجب فتحها كما في التاء قاله الدماميني وفيه أن الواو بدل من الباء ولم توافقها في الحركة الا أن يقال خالفتها للتخفيف (قوله ولا أصلها من) أي التي هي حرف قسم على رأي جماعة مشى عليه المصنف في تسهيله في مبحث حروف الجار تختص بربّ مضافا الى الياء نحو من ربي لأفعلن بضم الميم وكسرها مع سكون النون فيهما وانما لم يكن الاصل من هذه فحذفت نونها لان الاشهر من هذه الاختصاص بربي وأما رواية الاخفش من الله فشاذة بخلاف م وأما من

بالعوض خلافا للاخفش ومن وافقه وذهب الزجاج والرماني الى أن أيمن في القسم حرف جر وشذ في ذلك وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو م الله وجعله في التسهيل بقية أيمن قال وليست بدلا من الواو ولا أصلها من خلافا لمن زعم ذلك وذكر الفراء أن لات قد تجر الزمان وقرئ ولات حين مناص ورده لا يحتمل أن تكون حرف جر بمعنى من

التي هي لغة في أيمن فثلثه الحرفين كما مر قاله الدماميني بعضه في مبحث من الجارة وبعضه في مبحث أيمن (قوله والصحيح أنها اسم) أي مصدر أو اسم فعل أو بمعنى كيف كما تقدم في المفعول المطلق (قوله أن لولا حرف جر) أي لا يتعلق بشيء كرب ولعل الجارة تنزيلا للثلاثة منزلة الجار الزائد كذا في المغني وفيه نظر للفرق باختلال أصل المعنى بحذف لولا دون رب ولعل ولهذا ضعف الرضي مذهب سيبويه هذا بأن حرف الجر الاصلي لا بد له من متعلق ولا متعلق للولا فالاسم والضمير بعدها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف فيكون للضمير محلان على رأي سيبويه فقول الشارح وزعم الاخفش أنها في موضع رفع أي فقط (قوله ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع) أي وان كان غالب نيابة الضمائر في الضمائر المنفصلة فقد وجدت في المتصلة كما في عساه وعساك وعساني على قول تقدم في أفعال المقاربة وانظر هل وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع لازم على مذهب سيبويه من حيث ان الضمير في محل رفع بالابتداء أو غير لازم الظاهر الثاني لما مر من أن معنى كون الكاف والهاء والياء ليست ضمائر رفع أنها لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافي أنها تكون في محل رفع وجر كما في عجبت من ضربك زيدا واعلم أنك اذا عطفت على مدخول لولا اسما ظاهرا تعين رفعه اجماعا لانها لا تجر الظاهر نبه عليه الدماميني (قوله حسن) قال العيني أراد به الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما ويروى عبس بسكون الموحدة اسم قبيلة ويروى جبن (قوله وكم موطن) كم خبرية بمعنى كثير في محل نصب بطحت أو رفع بالابتداء خبره جملة لولاي طحت والرابط محذوف أي طحت فيه وطحت بفتح التاء مع كسر الطاء أو ضمها من طاح يطيح ويطوح أي هلك وقوله كما هوى ما مصدرية وهوى بفتح الواو سقط وفاعله منهوى أي ساقط والاجرام جمع جرم بالكسر وهو الجثة والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل وكذا النيق بكسر النون وبالقاف آخره فالاضافة من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلة على المقصور عليه على عكس قوله الآتي واخصص بمذ ومنذ وانما اختصت المذكورات بالظاهر لضعف غالبها باختصاص بعضه بالوقت وبعضه بالمنكر وبعضه بالآخر

والصحيح أنها اسم وذهب سيبويه الى أن لولا حرف جر اذا وليها ضمير متصل نحو لولاي ولولاك ولولاه فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه وزعم الاخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ولا عمل للولا فيها كما لا تعمل لولا في الظاهر وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله

أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن * وقوله

وكم موطن لولاي طحت كما هوى * باجرامه من قنة النيق منهوى * انتهى

(بالظاهر اخصص منذ و مذ وحتى * والكاف والواو ورب والتا) يكي واعل ومتى وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة وما عدا ذلك فجر الظاهر والمضمر على ما سيأتي بيانه

أو المتصل بالآخر وكون مذ ومنذ عوضا عن باء القسم لا أصالة فيه وغرابة الجر
بهما وإنما دليله إدخال الكاف على الضمير إلى اجتماع كافين في نحو كك
وطرد الباب (قوله واخصص بمذ ومنذ وقتا) قال ابن عصفور وما يسأل به
عن الوقت كالوقت بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفا فتقول منذ كم
ومذ متى ومذ أي وقت ولا تقول مذ ما لأن ما لا تكون ظرفا فإن قلت سينص
على دخولهما على الأفعال فكيف يصح دعوى الاختصاص بالوقت أجيب
بأنهما حينئذ ليسا حرفي جر اتفاقا والكلام فيهما إذا كانا جارين اهـ يس
على أن منهم من يرى أنهما حينئذ داخلان على زمان مقدر مضاف للجملة
وعليه لا إشكال (قوله منذ أن الله خلقه) أي على رواية فتح الهمزة أما على
رواية الكسر فمذ داخلة على الجملة (قوله ويشترط في مجرورهما)
وكذا في مرفوعهما وبقي شرط رابع وهو أن يكون متصرفا فلا يجوز منذ
سحر تريد سحر يوم بعينه ويشترط في عاملهما أن يكون فعلا ماضيا منفيا
نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة أو متطاولا نحو سرت مذ يوم الخميس ولا يجوز
قتلته مذ يوم الخميس قاله يس (قوله واخصص برب منكرا) أي في الكثير
فلا يرد قوله الآتي وما رووا إلخ على أن مذهب جماعة كابن عصفور
والزمخشري أن مثل هذا الضمير نكرة لأنه عائد على واجب التنكير وقال
جماعة كالفارسي معرفة جار مجرى النكرة وقد يعطف على مجرورها
مضاف إلى ضميره نحو رب رجل وأخيه لأنه نكرة تقديرا إذ التقدير وأخ
له واغتفر جر رب أخي الرجل لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع
أما رب رجل وزيد مثلا فلا يجوز وقال في التسهيل ولا يلزم وصفه أي المنكر
المجرور بها خلافا للمبرد ومن وافقه (قوله والتاء لله ورب) يوهم التسوية
في الدخول عليهما وليس كذلك فإن دخولها على رب قليل وقد يؤخذ عدم
التسوية من تقديم لفظ الجلالة (قوله ربه فتى) قال الجامي هذا الضمير
عائد على مبهم في الذهن يعني قبل ذكره مؤخرا تمييزا فلا ينافي عدهم هذا
الضمير مما يعود على متأخر لفظا ورتبة كما مر هذا ما ظهر (قوله وربه عطبا)
أي مشرفا على العطب أي الهلاك قاله العيني ولا ينافيه قوله أنقذت من
عطبه لأن المراد أبعدته من العطب وإنما عبر بالانقاذ المشعر بالوقوع

(واخصص بمذ ومنذ وقتا)
وأما قولهم ما رأيته مذ
أن الله خلقه فتقديره مذ
زمن أن الله خلقه أي مذ
زمن خلق الله إياه • تنبيه •
يشترط في مجرورهما مع
كونه وقتا أن يكون معينا
لا مبهما ماضيا أو حاضرا
لا مستقبلا تقول ما رأيته مذ
يوم الجمعة أو مذ يومنا ولا تقول
مذ يوم ولا أراه مذ غد وكذا
في منذ اهـ (و) اخصص
(برب منكرا) نحو رب رجل
ولا يجوز رب الرجل (والتاء
لله ورب) مضافا للكعبة أو
لياء المتكلم نحو تالله
لأكيدن أصنامكم وترب
الكعبة وتربي لأفعلن وندر
تالرحمن وتحياتك (وما رووا
من نحو ربه فتى) وقوله
وربه عطبا أنقذت من عطبه
(نزر)

مبالغة (قوله أى قليل) أى بالنسبة لظاهر وقيل معنى نزرشاذ من جهة القياس وان كان كثيرا مطردا فى الاستعمال (قوله الافراد والتذكير) أى استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد وهذا مذهب البصريين ويجوز الكوفيون مطابقة الضمير لظاهر وربها امرأة وربهما رجلين وهكذا واستندوا الى السماع (قوله والتفسير بتمييز بعده) يؤخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك بخلاف ضمير نعم وبئس ولعل الفرق قوة العامل فى باب نعم وبئس فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه فى ربه رجلا فانه ضعيف واشعار المخصوص بنوع التعيين فى باب نعم وبئس وعدم اشعار شئ به فى رب فتنبه (قوله دائبا) أى ارثادائبا أى دائما (قوله وأم أوعال كها أو أقربا) صدره نخلى الذنابات شمالا كثبا وضمير نخلى للحمار وحشى والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشمالا ظرف أى ناحية شماله وكثبا بفتح الكاف والمثلثة أى قريبا مفعوله والمفعول الثانى لنخلى امائشمالا وكثبا حال أو بالعكس وأم أوعال اسم موضع مرتفع وهو منصوب عطفا على الذنابات أو مرفوع بالابتداء خبره كها أى كالذنابات وأقربا على الاول معطوف على محل الجار والمجرور وعلى الثانى معطوف على المجرور (قوله ولا ترى بعلا) أى زوجا ولا حلائلا أى زوجات كه أى كالحمار الوحشى ولا كهن أى الاتن الا حاظلا استثناء من بعلا والحاظل المانع من التزويج كالعاضل وكانت عادة الجاهلية اذا طلقوا امرأة منعوها أن تتزوج بغيرهم الا باذنهم (قوله وهذا مختص بالضرورة) أى خلافا لما توهمه عبارة المصنف من أن دخول الكاف على ضمائر الغيبة المتصلة قليل فقط حيث شهر به مع أنه قليل جدا وضرورة ويجاب بأن التشبيه فى أصل القلة (قوله مطلقا) أى سواء كانت ضمائر غيبة أو تكلم أو خطاب متصلة أو منفصلة (قوله وقد شذ الخ) غرضه التورك على المتن اذا حملت عبارته على الاحتمال الثانى بايهام عبارته أن دخول الكاف على غير ضمائر الغيبة من بقية الضمائر كدخولها على ضمائر الغيبة مع أنه دون دخولها على ضمائر الغيبة لانه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغيبة بجائز ضرورة حتى انا (قوله واذا الحرب شمرت) أى نهضت وكى بكسر

أى قليل * تنبيه * يلزم هذا الضمير المجرور بها الافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى فيقال ربه رجلا وربه امرأة قال الشاعر

ربه فتية دعوت الى ما
يورث المجد دائبا فأجابوا

وقد سبق التنبيه عليه فى آخر باب الفاعل (كذا كها ونحوه أتى) أى قد جرت الكاف ضمير الغيبة قليلا كقوله

وأم أوعال كها أو أقربا

وقوله

ولا ترى بعلا ولا حلائلا
كه ولا كهن الا حاظلا

وهذا مختص بالضرورة * تنبيه * قوله ونحوه يحتمل ثلاثة أوجه * الاول أن يكون اشارة الى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما فى قوله كه ولا كهن * الثانى أن يكون اشارة الى بقية الضمائر مطلقا وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب كقوله واذا الحرب شمرت لم تكن كى وكقول الحسن أنا كك وأنت كى

الكاف ثانية ياء المتكلم كما في الدماميني عن سيبويه (قوله وأما دخولها) مقابل لمحذوف أي هذا دخولها على ضمير الجر وأما الخ (قوله فجعله في التسهيل أقل) يحمل على أن المراد الأقل من حيث القياس وحينئذ لا يرد عليه نظر المرادي الذي سيذكره الشارح وأوجه أقليته أشذ من جهتين كون مدخول الكاف ضميرا وكون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب بخلاف ما مر فإن شذوذه من الجهة الأولى فقط فاعرفه فإنه في غاية النفاسة (قوله قال المرادي وفيه نظر الخ) حاصله منع الأقلية بأنه إن لم يكن أكثر في لسان العرب كان مساويا (قوله كقوله) أي في حتى الجارة التي الكلام فيها أما حتى العاطفة فتدخل على الضمير كضربتهم حتى إياك وقال ابن هشام الخضراوي لا تعطف إلا الظاهر كالجارة اه دماميني (قوله فلا والله الخ) الفاء عاطفة ولا لتأكيد لا في جواب القسم على ما قاله العيني وغيره وفيه أن المتميز بكونه تأكيدا الثانية دون الأولى فيكون القسم مقحما بين النافي والمنفي إلا أن يراد التوكيد اللغوي ولا يلفي جوابه أي لا يصادف أناس فاعل وفتى مفعول وقوله حتاك أي إليك أي إلى قصدك والمعنى لا يصادفون فتى إلى أن يأتوك فحينئذ يصادفون الفتى هذا ما ظهر لي (قوله في ذكر معاني الخ) اعلم أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض وما أوهم ذلك محمول على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ النيابة فالتجوز عندهم في غير الحرف أو في الحرف لكن على الشذوذ وجوز الكوفيون واختاره بعض المتأخرين نيابة بعضها عن بعض قياسا كما في التصريح والمغني وإن اقتضى كلام البعض خلافه فالتجوز عندهم في الحرف قال في المغني وهذا المذهب أقل تعسفا (قوله من) قال في الهمع الغالب في نون من إذا وليها ساكن أن تكسر مع غير لام التعريف وتفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم فيما بعدها قال ابن مالك قليل وابن عصفور ضرورة وأبو حيان كثير حسن فإن كانت اللام مدغمة لم يجز حذف النون فلا يقال في من الظالم ومن الليل م الظالم وم الليل ونظيره حذف نون بني فإنهم لا يحذفونها إلا إذا لم تدغم اللام بعدها وأكثرون عن الغالب فيها الكسر مطلقا مع اللام وغيرها وحكى

وأما دخولها على ضمير الرفع
نحو ما أنا كهو وما أنا كأنت
وما أنت كأنا وعلى ضمير
النصب نحو ما أنا كإياك وما
أنت كإياي فجعله في التسهيل
أقل من دخولها على ضمير
الغيبة المتصل قال المرادي
وفيه نظر بل إن لم يكن أكثر
فهو مساو والثالث أن
يكون إشارة إلى بقية
ما يختص بالظاهر أي أن
بقية ما يختص بالظاهر
دخوله على الضمير قليل كقوله
فلا والله لا يلفي أناس
فتى حتاك يا ابن أبي زياد
وقوله
أتت حتاك تقصد كل فج
ترجي منك أنها لا تخيب
اه رحمه الناشر وع في ذكر
معاني هذه الحروف (بعض
وبين وابتدا في الأمكنة بمن)

الاخفش فمعهما مع اللام قال أبو حيان وليس له وجه من القياس اهـ باختصار (قوله أى تأتى من لمعان) أشار به الى أن الامر فى كلام المصنف ليس على حقيقته اذ المراد الاخبار عما نقل عن العرب لا طلب ذلك وظاهر كلام الشارح أن المعانى العشرة حقائق والظاهر خلافه وأن الزيادة وما عدا التعليل من الخمسة الاخيرة مجازية لعدم تبادرها الذى هو علامة الحقيقة (قوله على الخمسة الاولى) قد ذكر الخامس بقوله * ومن وباء يفهمان بدلا (قوله التبعيض) ان أريد به التبعيض الملحوظ لغيره أى لكونه حالة بين المتعلق والمجرور وآلة لربط أحدهما بالآخر فلا مسامحة فى العبارة وان أريد به مطلق التبعيض كان فى العبارة مسامحة لان معنى من ليس مطلق التبعيض بل التبعيض الملحوظ لغيره لما تقرر أن معنى الحرف فى غيره وقس على ذلك بقية المعانى الآتية للحروف قال فى المطوّل والمختصر قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وكى معناها الغرض فهذه ليست معانى الحروف والا لما كانت حروفا بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى وانما هى متعلقات لمعانيها أى اذا أفادت هذه الحروف معانى رجعت تلك المعانى الى هذه بنوع استلزام اهـ وكتب سم على قوله معانى الحروف ما نصه كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص وكتب على قوله بنوع استلزام ما نصه لان الخواص تستلزم العوام اهـ وبذلك يفهم أن قول الشارح أن يخلفها بعض أى فى أصل المعنى لا من كل وجه وأن مراده بقوله الخامس أن تكون بمعنى بدل توافقهما فى أصل المعنى وكذا يقال فى نظائر ذلك من العبارات المتسامح فيها ولا خلاف فى كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئيا ملحوظا للغير وانما اختلفوا فى كون هذا الجزئى هو الموضوع له أولا ذهب الى الاول العضد والسيد ومن وافقهما فقالوا معانى الحروف جزئيات وضعا واستعمالا فمن مثلا موضوعة لكل فرد من الابتداآت الجزئية الملحوظة للغير مستحضرة بكلى يعمها وذهب الى الثانى الاوائل فقالوا هى كليات وضعا جزئيات استعمالا قال عبد الحكيم فى حاشية المطوّل ذهب

أى تأتى من لمعان وجملتها عشرة اقتصر منها هنا على الخمسة الأولى * الاول التبعيض نحو حتى تنفقوا مما تحبون وعلامتها أن يصح أن يخلفها بعض ولهذا قرئ بعض ما تحبون * الثانى بيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس من الأوثان وعلامتها أن يصح

الاوائل الى أنها موضوعة للمعانى الكلية الملحوظة لغيرها فالهذا شرط الواضع في دلالتها ذكر الغير معها فهى من مثلا هو الابتداء لكن من حيث انه آلة لتعرف حال غيره فلهذا وجب ذكر الغير وهذا ما اختاره الشارح في تصانيفه اه يعنى التفتازانى وما قيل يلزم حينئذ أن لا تستعمل الا في معان جزئية فيلزم أن تكون مجازات لا حقائق لها مع انهم ترددوا في أن المجاز يستلزم الحقيقة أولا مدفوع بأن هذا انما يلزم لو كان استعمالها في الجزئيات من حيث خصوصياتها أما اذا كان من حيث انها أفراد المعانى الكلية فلا اه باختصار وبسط الكلام على ذلك في رسالتنا البيانية (قوله أو يخلفها اسم موصول) أى مع ضمير يعود على ما قبلها لكن هذا ان كان ما قبلها معرفة فان كان نكرة فعلامتها أن يخلفها الضمير فقط نحو من أساور من ذهب أى هى ذهب ولو قال ان يصح الاخبار بما بعدها عما قبلها لكان أحسن واعلم أن من البيانية مع مجرورها ظرف مستقر في محل نصب على الحالية ان كان ما قبلها معرفة ونعت تابع لما قبلها في اعرابه ان كان نكرة (قوله ابتداء الغاية) يعنى المسافة لا معناها الحقيقى الذى هو آخر الشئ فهو من تسمية الكل باسم الجزء علامتها أن يحسن في مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى أعوذ بالله ألتجئ اليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء قاله الشمنى عن الرضى (قوله في الامكنة) الاولى أن يراد بها ما عدا الازمنة فيشمل ما ليس زمانا ولا مكانا نحو انه من سليمان (قوله نحو لمسجد أسس على التقوى من أول يوم) ان أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فمن بمعنى في كما قاله الرضى قال ومن في الظروف كثيرا ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب (قوله تخيرن) مبنى للمجهول أى اصطفين وضميره يرجع الى السيوف ويوم حليمة من أيام حروب العرب المشهورة وحليمة بنت الحرث بن أبى شمر ملك غسان وجه أبوها جيشا الى المنذر بن ماء السماء فأخرجت لهم طيبا وطيبتهم فلما قدموا على المنذر قالوا له أتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر وقتلوه فقال

ان يخلفها اسم موصول الثالث ابتداء الغاية في الامكنة باتفاق نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى (وقد تأتى لبدء) الغاية في (الازمنة) أيضا خلافا لاكثر البصريين نحو لمسجد أسس على التقوى من أول يوم وقوله تخيرن من أزمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب * الرابع التنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه وهى الزائدة

انه ارتفع فى ذلك اليوم من العجاج ماغطى عين الشمس والضارب كساجد جميع تجربة كذا فى المصباح (قوله واما شرطان) يؤخذ من الشرح شرط ثالث وهو كون النكرة فاعلا أومفعولا به أومبتدأ أى أومفعولا مطلقا على ماجنح اليه ابن هشام ومثل له تبعا لابى البقاء بقوله تعالى مافرطنا فى الكتاب من شئ أى من تفريط فلا تزاد مع غير هذه الاربعة عند الجمهور وقيل تزاد قبل الحال كقراءة من قرأ ما كان ينبغى لنا أن نتخذ من دونك من أولياء ببناء نتخذ للمفعول وتقدم فى باب الحال عن ابن هشام رده بأنه يلزم على الحالية اثبات الولاية لأنفسهم الولاية وجعل ابن مالك من الداخلة على الظروف التى لا تتصرف زائدة كما مر فى محله (قوله أن يسبقها نفى أوشبهه) فلا تزاد فى الاثبات ويستثنى منه تمييز كم الخبرية اذا فصل بينه وبين كم فعل متعد نحو كم تركوا من جنات كما قاله التفتازانى عن القوم (قوله والاستفهام) أى بهل وكذا الهمزة على الاوجه فلا تزاد مع غيرهما لعدم السماع ولان غيرهما لا يطلب به التصديق بل التصور بخلافهما فان هل لطلب التصديق فقط والهمزة له ولطلب التصور (قوله الامبتدأ) أى ولو فى الاصل فدخل فيه أول مفعول ظن وثانى مفاعيل أعلم كما قاله الدمامينى (قوله أومفعولا به) أى حقيقة فخرج ثانى مفعولى ظن وثالث مفاعيل أعلم لانهما خبران فى الاصل لا مفعولان حقيقة والمفعول حقيقة مايتضمنه ثانيهما مضافا الى أولهما اذ المظنون فى ظننت زيدا قائما قيام زيد قاله الدمامينى (قوله هى التى مع نكرة لاتختص بالنفى) أى لانها قبل دخول من تحتمل نفى الوحدة مرجوحية ونفى الجنس على سبيل العموم راجحية فدخولها منص على الثانى فيمتنع أن يقال ماجاءنى من رجل بل رجلان (فان قلت) اذا أفادت التنصيص فكيف تكون زائدة (قلت) المراد بزيادتها وقوعها فى موضع يطلبه العامل بدونها فتكون مقحمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمقصود قاله المصرح (قوله مع نكرة تختص به) أى بالنفى أوشبهه وانما كانت لتأكيده لان النكرة الملازمة للنفى تدل على العموم نصا فزيادة من تأكيد لذلك (قوله وذهب الكوفيون) أى بعضهم أما الكسائى وهشام منهم فيوافقان الاخفش فى عدم اشتراط

واما شرطان أن يسبقها نفى أو شبهه وهو النهى والاستفهام وأن يكون مجرورها نكرة والى ذلك الاشارة بقوله (وزيد فى نفى وشبهه فجر نكرة) ولا تكون هذه النكرة الامبتدأ (كما لباغ من مفر) أوفاعلا نحو ولا يتم من أحد أومفعولا به نحو هل ترى من فطور والتى لتنصيص العموم هى التى مع نكرة لا تختص بالنفى والتى لتأكيده هى التى مع نكرة تختص به كا حد وديار وذهب الكوفيون الى عدم اشتراط النفى وشبهه

وجملها زائدة في نحو لو ما قد كان من مطر وذهب الاخفش الى عدم اشتراط الشرطين معا فأجاز زيادتها في الايجاب جارة لمعرفة وجعل من ذلك قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم * الخامس أن تكون بمعنى بدل نحو أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة وقوله أخذوا المخاض من الفصيل غلبة ظلما ويكتب للامير أفيلا * السادس الظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة * السابع التعليل نحو مما خطاياهم أغرقوا وقوله يغضى حياء و يغضى من مهابته * الثامن موافقة عن نحو يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا * التاسع موافقة الباء نحو ينظرون من طرف خفى * العاشر موافقة على نحو ونصرناه من القوم الذين كذبوا (الانتهاء حتى ولام والى) أى تكون هذه الثلاثة لانتهاء الغاية في الزمان والمكان

الشرطين معا واختاره في التسهيل كذا في الهمع (قوله وجعلوا ما زائدة الخ) أجيب بأن من تبعيضية أو بيانية بمحذوف أى قد كان شئ من مطر واعترض بأن حذف الموصوف واقامة جملة أو ظرف مقامه قليل لا سيما اذا كان الموصوف فاعلا وأجيب أيضا بأن الفاعل ضمير مستتر يعود الى اسم فاعل تضمنه الفعل والتقدير كان هو أى كائن من جنس المطر والظرف صفة أو حال من الضمير وبأن زيادتها في ذلك حكاية كأنه سئل هل كان من مطر فأجيب بذلك على سبيل حكاية السؤال كما قالوا دعنا من تمرتان كذا في الدماميني (قوله وجعل من ذلك قوله تعالى الخ) أجيب بأن من للتبعيض ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان الذنوب في الاول ذنوب أمة نوح عليه الصلاة والسلام وفي الثاني ذنوب أمة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام على أنه لا يناقض الموجبة الجزئية لا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية (قوله أخذوا الخ) أى عمال الزكاة والمخاض النوق الحوامل لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهو خلفة والفصيل ولد الناقة اذا فصل عنها والغلبة بالغين المعجمة واللام المفتوحتين وتشديد الموحدة الغابة والافيل صغير الابل لا قوله أى غيبته بينها ونصبه بفعل محذوف أى أدى فلان أفيلا (قوله ماذا خلقوا من الارض الخ) كونها للظرفية أو بمعنى في أو الباء أو على مذهب الكوفيين ولا مصريين أن يجعلوها في هذه الآية لبيان الجنس وفي يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا للابتداء لافادة أن ما بعد ذلك من العذاب أشد قال الدماميني قال ابن هشام وعلى هذا تكون متعلقة بويل كما في فويل للذين كفروا من النار لكن التعلق في آية يا ويلنا ممنوع لا متناع الفصل أه ملخصا وكذا ينظرون من طرف خفى وفي ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا على تضمين نصر معنى نجى كما قيل بكل ذلك وقال الدماميني والشمني ان أريد كون الظرف آلة للنظر فمن بمعنى الباء أو مبدأ له فهي للابتداء فهما معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل (قوله موافقة عن) أى لازم موافقتها وهو المجاوزة وكذا يقال في نظائره الآتية ومن التى للمجاوزة على أظهر أوجه في الهمع الداخلة على ثانى المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب (قوله موافقة الباء) أى

والى أمكن فى ذلك من حتى لانك تقول سرت البارحة الى نصفها ولا يجوز حتى نصفها لان مجرور حتى يلزم أن يكون آخرا أو متصلا بالآخر نحو أكلت السمكة حتى رأسها ونحو سلام هى حتى مطلع الفجر واستعمال اللام للانتهاء قليل نحو كل يجرى لأجل مسمى وسيأتى الكلام على بقية معانيها فى هذا الباب وعلى بقية أحكام حتى فى باب اعراب الفعل * وأما الى فلها ثمانية معان * الاول انتهاء الغاية مطلقا كما تقدم الثانى المصاحبة نحو ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم * الثالث التبيين وهى المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو رب السجن أحب الى

باء الاستعانة دماميني (قوله والى أمكن فى ذلك) أى أقوى لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى بما بينه الشارح ولانه يجوز كتبت الى زيد وأنا الى عمرو أى هو غايتى وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو ولوضع حتى لافادة تقضى الفعل قبلها شيأ فشيأ الى الغاية وليس ما قبل حتى فى المثالين مقصودا به التقضى ولا حتى الكوفة اضعف حتى فى الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية ذكره فى المغنى ولا ينافيه أن حتى قد تستعمل فيما لم يستعمل فيه الى وهو جرها المضمرة والمضارع المنصوب بها نحو سرت حتى أدخلها لانه قد يلتزم أن ما انفردت به الى أكثر مما انفردت به حتى وظاهر كلام المصنف والشارح أن حتى الجارة للانتهاء دائما ومحله ما لم تدخل على المضارع المنصوب بأن المضمرة والا فقد تكون له وقد تكون للتعليل وللاستثناء كما سيأتى قاله الدماميني (قوله لان مجرور حتى الخ) خالفه فى التسهيل فقال لا يلزم كونه آخر جزء ولا ملاقى آخر جزء خلافا لزاعم ذلك (قوله أن يكون آخرا الخ) أى وأن يكون ظاهرا الا ضميرا الا ما شذ كما سيأتى قيل لانها لو دخلت على الضمير قلبت ألفها ياء كما فى الى وعلى ولدى وهى فرع عن الى فيلزم مساواة الفرع لاصله بلا ضرورة (قوله نحو أكلت السمكة الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله ونحو سلام هى الخ) نقل يس عن ابن هشام أن حتى متعلقة بتنزل لا بسلام ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هى (قوله انتهاء الغاية مطلقا) أى فى الزمان والمكان فى الآخر المتصل بالآخر وغيرهما (قوله الثانى المصاحبة) قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين ومن أنكره جعلها فى مثل الآية التى ذكرها الشارح للانتهاء والمعنى ولا تأكلوا أموالهم مضمومة الى أموالكم دماميني (قوله نحو ولا تأكلوا الخ) أى من كل تركيب اشتمل على ضم شئ الى آخر فى كونه محكوما به على شئ أو محكوما عليه بشئ أو متعلقا بشئ سواء كان من جنسه أولا فلا يجوز الى زيد مال بمعنى مع زيد مال اذ ليس فيه ضم شئ الى آخر فى شئ مما ذكرنا كذا فى المغنى والشمنى (قوله من فعل تعجب أو اسم تفضيل) أى مشتقين من لفظى الحب والبغض كذا قاله الشمنى وأقره شيخنا والبعض ويظهر لى أن المشتق مما فى معناهما كالمشتق

* الرابع موافقة اللام نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية أي منته اليك
* الخامس موافقة في نحو ليجمعنكم الى يوم القيامة وقوله
فلا تتركني بالوعيد كأنني * الى الناس مطلي به القار أجرب
* السادس موافقة من كقوله
تقول وقد عاليت بالكور فوقها * أيسقى فلا يروى الى ابن أحمرا
* السابع موافقة عند كقوله
أم لا سبيل الى الشباب وذكره * أشهى الى من الرحيق السلسل
* الثامن التوكيد وهي الزائدة أثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم أفئدة من الناس تهوى اليهم بفتح الواو وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل * تنبيه ان دلت قرينة على دخول ما بعد الى وحتى نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره ونحو قوله
ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

مع ما نحو وذكره وشيرا اليه قول الشارح بعد ما يفيد حبا أو بغضا تدبر ثم رأيت في الدماميني ما يؤيده وسيأتي (قوله موافقة اللام) أي الاختصاصية (قوله نحو ليجمعنكم الخ) وقيل ضمن يجمع معنى يضم (قوله وقوله) أي النابغة الذبياني يخاطب النعمان بن المنذر (قوله مطلي) أي مطلي به القار أي الزفت فيه قلب نكتته الاشارة الى كثرة القار التي تزيد في النفرة عنه فانهم واعترض جعل الى بمعنى في بأنه لو صح ذلك لساغ أن يقال زيد الى الكوفة بمعنى فيها وهو لا يجوز فتعين الى متعلقة بمحذوف أي مضافا الى الناس وفيه نظر اذ الظاهر جواز زيد الى الكوفة بمعنى فيها على مذهب الكوفيين الذي عند هذه المعاني عليه كما علم عاص (قوله قول) أي الناقة وقد عاليت أي علوت بالكور بكاف مضمومة ثم راء الرحل والباء بمعنى على ويسقى مبني للمجهول فلا يروى مضارع روي من باب رضي أي زال عطشه والسقي كناية عن الركوب وعدم الارتواء كناية عن عدم السآمة من الركوب وابن أحمر هو عمرو ابن أحمر قائل البيت وكل من الى وابن أحمر معمول ليسقى أو تنازعه ما الفعلان (قوله وذكره الخ) جملة حالية والرحيق من اسماء الخمر والسلسل السهل الدخول في الحلق ويظهر لي أنه لا مانع من جعل الى في البيت للتبيين كهي في زيد أحب الى لوجود ضابطها تأمل ثم رأيت الدماميني صرح به فلله الحمد (قوله نحو قرأت القرآن الخ) قال سم كأن القرينة هنا وقوع القرآن الظاهر في جميعه مفعولا لقرأت اه وفيه اشارة الى أن القرآن قد يستعمل في القدر المشترك الصادق بالقليل والكثير وقيل القرينة لفظ ورادة الاستيفاء (قوله ألقى الصحيفة) الضمير في ألقى يرجع الى المتلمس كان هو وطرفة بن العبد هجوا عمرو بن هند فبلغه ذلك فلم يظهر لهما شيأ ثم مدحاه فكتب لكل منهما كتابا الى عامله بالحيرة وأوهمهما أنه كتب لكل بصلة فلما وصلا الحيرة قال المتلمس لطرفة انا هجوناه ولعله اطلع على ذلك ولو أراد أن يصلنا لأعطانا فهلم ندفع الكتابين الى من يقرؤهما فان كان خيرا والا فررنا فامتنع طرفة ونظر المتلمس الى غلام قد خرج من المكتب فقال له أتحسن القراءة قال نعم فأعطاه الكتاب فقرأه فاذا فيه قتله فألقاه في النهر وفر الى الشام وأتى طرفة الى عامل الحيرة بالكتاب فقتله وقوله حتى نعله بالجر لان الكلام

في حتى الجارة كما هو ظاهر وإن روى أيضا بالنصب على الاشتغال فحتى ابتدائية والهاء في ألقاها للنعل أو على العطف فحتى عاطفة والهاء للنعل أو الصحيفة أو الثلاثة وجملة ألقاها توكيد والرفع على الابتداء فحتى ابتدائية والهاء للنعل والقرينة على دخول النعل فيما قبل حتى قوله ألقاها بناء على الظاهر من عود الهاء إلى النعل أو الثلاثة وأورد أن الذي قبل حتى الصحيفة والزاد والنعل غير داخلة فيهما قطعا وأجيب بتأويلهما بالمثقل وهو يشمل النعل فكأنه قال ألقى ما يثقله حتى نعله ولما كانت النعل متصلة بالآخر وهو القدم جزءها بحتى (قوله ثم أتموا الصيام إلى الليل) القرينة نهي الشارع عن المواصلة وكون الصيام شرعا إتمامه والإمساك عن المفطر بجميع النهار وإلى متعلقة بالصيام لكونه مما يمتد لا بأتموا لأن الإتمام فعل الجزء الأخير فلا يمتد والمغيا لابد أن يكون ممتدا (قوله سقى الحيا) بالقصر والتخفيف أي المطر والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه وقوله شهودا بضم الدال جمع ساعد وإن مهملات أي ممنوعا أو بجيم ودالين مهملتين أو بجمتين أي مقحط وعا قال الدماميني ولا أعلم الرواية (قوله مطلقا) أي سواء كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو لا وهو راجع إلى الدخول في حتى وعدمه في إلى والمقابل في الأول القول بعدم الدخول مطلقا والقول بأن ما بعدها إن كان من جنس ما قبلها دخل نحو سرت بالنهار حتى وقت العصر وإلا فلا نحو سرت بالنهار حتى الليل والمقابل في الثاني القول بالدخول مطلقا والقول بالتفصيل فالأقوال الثلاثة في كل من إلى وحتى على الصحيح خلافا للقرافي هذا ما تفيده عبارة الفارضي وانظر حكم اللام إذا كانت للغاية والأقرب أنها كإلى (قوله للملك) وهي الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك (قوله نحو الجل للدابة) الجل بالضم والفتح ما تلبسه الدابة لتصان به قاموس (قوله وبعدها) أي لام الاستحقاق وعليه فلام شبه الملك هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك وقد تسمى لام الاختصاص أقول أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها الا يملك نحو أنت لي وأنا لك ولزيد ابن كما يؤخذ من تمثيل الهمع للام الاختصاص بنحو إن له أبا وإن كان له إخوة فتدبر (قوله وويل للمطففين) التمثيل به مبني على أن ويل اسم للعذاب [illegible] أنها اسم

سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزيت * لهم فلا زال عنها الخير مجدودا * فجعل بها والا فالصحيح في حتى الدخول وفي إلى عدمه مطلقا حملا على الغالب فيهما عند القرينة وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف مشهور وإنما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو (ومن وباء يفهمان بدلا) أي تأتي من والباء بمعنى بدل أما من فقد سبق بيان ذلك فيها وأما الباء فسيأتي الكلام عليها قريبا إن شاء الله تعالى

(واللام للملك وشبهه وفي * تعدية أيضا وتعليل قفي وزيد) أي تأتي اللام الجارة لمعان جملتها أحد وعشرون معنى * الأول انتهاء الغاية وقد مر * الثاني نحو المال لزيد * الثالث شبه الملك نحو الجل للدابة ويعبر عنها بلام الاستحقاق أيضا لكنه غاير

بينهما في التسهيل وجعلها في شرحه الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله وويل للمطففين

وادى جهنم لامه لى هذه الاسم ذات (قوله وقد يعبر عن الثلاث الخ) وقد يعبر بلام الاختصاص عن الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك نحو الجل للدابة أو بين ذاتين وصاحب مدخولها لا يملك نحو لزيد ابن كاس (قوله بلام الاختصاص) الراجح أن المراد الاختصاص هنا التعلق والارتباط لا الحصر (قوله الرابع التعدية) أى المجردة فلا ينافى أنها فى بقية المواضع للتعدية لكن مع افادة شئ آخر قاله الحفيد (قوله بما أضرب زيدا لعمرو الخ) أى لان ضرب وحب مثلا متعديان فى الاصل وبنائهما للتعجب نقلا الى فعل بضم العين فصارا قاصرين ثم عديا بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وبكر هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن الفعلين باقيان على تعديتهما الى المفعول كعمرو وبكر وأنهما سمالم ينقلا فليست اللام للتعدية وانما هى مقوية للعامل لضعفه باستعماله فى التعجب وهذا الخلاف مبنى على الخلاف فى فعل التعجب المصوغ من متعد فمذهب الكوفيين أنه يبقى على تعديته ومذهب البصريين أنه لا يبقى كذا فى التصريح واعلم أنه سيأتى فى باب التعجب أن هذه اللام للتبيين فلا تكون للتعدية المجردة اللهم الا أن يكون فيها خلاف فما هنا قول وما سيأتى قول آخر تأمل (قوله السادس الزائدة) فيه أن الكلام فى عد معانى اللام والزائدة ليست من معانى اللام بل نفس اللام فكان الاولى أن يقول كما قال سابقا ولاحقا السادس التوكيد وهى الزائدة وقول البعض كان الاولى أن يقول الزيادة غير مستقيم أيضا اذ الزيادة ليست من معانى اللام فافهم (قوله اما لمجرد التوكيد) هى الواقعة بين فعل ومفعوله وبين المتضايفين نحو لا أبا لك على أحد الاوجه فيه وفائدتها تقوية المعنى دون العامل ففارقت المزيدة لتقوية العامل (قوله وملكت) بتاء الخطاب قاله الشاعر يمدح به عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان تصريح (قوله وأما لتقوية الخ) ولما لم تكن اللام المقوية زائدة محضة نظرا للجهة التقوية تعلقت بالعامل الذى قوته عند الوضع بخلاف الزائدة المحضة فلا تتعلق بشئ أفاده فى التصريح (فائدة) قال فى المغنى قال ابن مالك ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين لانها ان زيدت فى مفعوليه فلا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت

وقد يعبر عن الثلاث بلام الاختصاص * الرابع التعدية ومثل له فى شرح الكافية بقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا لكنه قال فى شرح التسهيل ان هذه اللام لشبه التمليك قال فى المغنى والاولى عندى أن يمثل للتعدية بما أضرب زيدا لعمرو وما أحبه لبكر * الخامس التعليل نحو لتحكم بين الناس وقوله وانى لتعرونى لذكراك هزة * السادس الزائدة وهى اما لمجرد التوكيد كقوله

وملكت ما بين العراق ويثرب * ملكا أجار لمسلم ومعاهد * واما لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعا عن غيره نحو للذين هم لربهم يرهبون ان كنتم للرؤيا تعبرون ونحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد هذا ما ذكره الناظم فى هذا الكتاب * السابع التمليك

فى أحدهما الزم الترجيح من غير مرجح وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام فى المقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسى فى قراءة من قرأ ولكل وجهة هو موليها باضافة كل اليه من هذا وأن المعنى الله مولى كل ذى وجهة وجهته فقدم المفعول الاول وزيدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمفعول الثانى والضمير فى موليها على هذا التولية المفهومة من مولى وانما لم يستغن عن تقدير المضاف ويجعل الضمير للجهة لئلا يتعدى العامل الى الظاهر وضميره معا ولهذا قالوا فى الهاء من قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه ان الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن اه بايضاح وبعض تصرف وأجاب الدمامينى عن ابن مالك بحمل كلامه على ما يذكر فيه المفعولان مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه وأجاز التفتازانى فى حاشية الكشاف الاستغناء عن تقدير المضاف وجعل الضمير للجهة ودفع لزوم تعدى العامل الى الظاهر وضميره معا بتقدير عامل للظاهر يفسره عامل الضمير أى لكل وجهة الله مول موليها والمفعول الآخر على هذا محذوف أى أهلها انتهى الشمنى (قوله نحو وهبت لزيد دينارا) فيه أن التمليك مستفاد من الفعل لا من اللام بدليل انك لو أسقطت اللام وقلت وهبت زيدا دينارا كان الكلام مفيدا الا على التمليك ولو مثل بجعلت لزيد دينارا لكان أحسن (قوله شبه التمليك الخ) قد يقال المفيد شبه التمليك مجموع الكلام لا اللام وحدها وكذا يقال فى النسب بل وفى التمليك على التمثيل له بجعلت لزيد دينارا كما هو التحقيق فى التمثيل اللهم الا أن يقال لما توقف فهم شبه التمليك والنسب والتمليك من التركيب على اللام نسبت اليها فتأمل (قوله نحو لزيد أب) جعل فى الهمع من أمثلة لام الاختصاص ان له أبا فان كان له اخوة (قوله القسم والتعجب معا) قولهم فى باب التعجب ان المفيد للتعجب التركيب بتمامه يدل على أن نسبة الدلالة على التعجب هنا الى اللام كنسبتهم الطلب الى السين والتاء على ما حققه السيد من أنها مجاز من نسبة ما للكل الى الجزء اه دنوشرى (قوله لله) بكسر اللام يبقى أى ... والحيد بكسر المهملة فتح التحتية جمع حيدة كبدرة وبدر العقدة ... الوعل وقامته بشمخر به الظيان والآس بشين ثم خاء معجمتين

نحو وهبت لزيد دينارا * الثامن شبه التمليك نحو وجعل لكم من أنفسكم أزواجا * التاسع النسب نحو لزيد أب ولعمرو عم * العاشر القسم والتعجب معا كقوله

لله يبقى على الايام ذو حيد

ونحو لله لا يؤخر الاجل وتختص باسم الله تعالى * الحادى عشر التعجب المجرد عن القسم ويستعمل فى النداء كقولهم

أن بالظاء المشالة والقتبية الشديدة نام من البر والآس
معروف كذا في الشمني والدماميني وقوله جمع جيدة أي نعم فيكون كما
صرح به التنظير بمدرة وبدر وان كان القياس جمعه على فعل فعيلة مكسر
يكون على ما يفيده قول المصنف في جمع التكسير وافعلة فعل والذي
في القاموس أن اسم العقدة في قرن الوعل الجيد أي بفتح فسكون ثم قال
والجمع جيود وأجياد وجيد كعنب اهـ فلعل في المفرد لغتين التأنيث
بالتاء وتركه والمعنى أن هذا الوعل لا يحتاج الى الخروج الى موضع يمكن
أن يصاد فيه لأن عنده المرعى المستلزم للماء غالبا ومع هذا الا بدأن يرمى
(قوله يالماء والعشب) بفتح اللام على أنهما مستغاث بهما مجازا لتشبيههما
بمن يستغاث به حقيقة أي يا ماء يا عشب أقبلا فهذا وقتكما واللام فيهما على
هذا متعلقة بالفعل المحذوف بتضمينه هنا معنى أتعجب وفي نحو يا لزيد لعمرو
معنى ألتجئ على خلاف ما يأتي وبكسرها على أنهما مستغاث لأجلهما
والمستغاث به محذوف واللام متعلقة الفعل المحذوف والمعنى أدعو قومي
للماء والعشب على خلاف أيضا ما يأتي (قوله فيالك) الاظهر حمل ما بعدها
مستغاثا به مجازا والمغار اسم مفعول من أغرت الحبل فتلته فاضافته الى
الفتل للمبالغة وقوله شدت أي ربطت والباء في بيذبل بمعنى في ويذبل علم
جبل لا ينصرف وانما جره لأجل الروي والمعنى كأن نجومه لطوله وعدم
غيبتها ربطت بالحبال المفتولة في يذبل فلا تسير هذا ما ظهر لي (قوله وثروة)
أي غنى (قوله الصيرورة) انكرها البصريون وجعلوا اللام في مثالها
للتعليل المجازي حيث شبه ترتب العداوة والحزن لكونه نتيجة التقاطهم
بترتب المحبة والتبني واستعيرت له اللام (قوله نحو قلت له كذا) وأذنت له
وفسرت له ومنه ولقد وصلنا لهم القول دماميني (قوله التبيين على ما سبق
في الى) اعلم أن ما بعد الى التبيينية فاعل وما قبلها مفعول واللام التبيينية
بعكس ذلك فاذا قلت زيد أحب الي كنت أنت المحب وزيد المحبوب واذا
قلت زيد أحب لي كنت أنت المحبوب وزيد المحب اذا علمت ذلك علمت أن
كلام الشارح يوهم خلاف المراد ثم اعلم أنهم جعلوا من لام التبيين اللام
في نحو تبا لزيد واللام في نحو سقيا لعمرو وجعلوا الأولى لتبيين الفاعل

يالماء والعشب اذا تعجبوا من
كثرتهما وقوله
فيالك من ليل كأن نجومه
بكل مغار الفتل شدت بيذبل
وفي غيره كقولهم لله دره فارسا
ولله أنت وقوله
شباب وشيب وافتقار وثروة
فلله هذا الدهر كيف ترددا
* الثاني عشر الصيرورة
نحو فالتقطه آل فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا وتسمى
لام العاقبة ولام المآل *
* الثالث عشر التبليغ وهي
الجارة لاسم السامع نحو
قلت له كذا وجعله الشارح
مثالا لام التعدية * الرابع
عشر التبيين على ما سبق في
الى * الخامس عشر موافقة
على في الاستعلاء الحقيقي نحو

والثانية تبيين المفعول فالواو وهي ومجرورها خبر لمحذوف أي ارادتي لزيد أو متعلق بمحذوف أي لزيد أعني فالكلام جملتان والاولى عندي جعل هذه اللام زائدة للتقوية متعلقة بالمصدر فالكلام جملة واحدة فتأمل ثم رأيت الدماميني نقل عن ابن الحاجب وابن مالك ما يوافقه ثم يتعين ما قاله في نحو سقيا لك ان جعل سقيا نائبا عن اسق اذ لا يجتمع خطابان لشخصين في جملة واحدة فان جعل نائبا عن سق على أن الخبر بمعنى الطلب كان الاولى فيه أيضا ما قلناه فتدبر (قوله ويخرون للاذقان) جمع ذقن بالتحريك مجتمع اللحيين من أسفلهما كما في القاموس والمراد يسقطون على وجوههم وانما ذكر الذقن لانها أقرب ما يكون من الوجه الى الارض عند الهوي للسجود (قوله وأنكره النحاس) انظر هل مرجع الضمير كونها للاستعلاء المجازي أو كونها للاستعلاء مطلقا الاظهر الثاني بعبارة الغني ونحو قوله عليه الصلاة والسلام انما تشعه اشترطي لهم الولاء وقال النحاس المعنى من أجلهم قال ولا يعرف في العربية لهم بمعنى عليهم اه (قوله نحو وكتبته لخمس خلون) الاظهر ما نقله الدماميني عن بعضهم انها في المثال بمعنى بعد كما أنها في قولك كتبته لليلة بقيت بمعنى قبل وفي قولك كتبته لغرة كذا بمعنى في (قوله قراءة الجحدري) في القاموس الجحدر القصير ثم قال وجحدر كجعفر رجل (قوله لا يجليها لوقتها الا هو) أي في وقتها ان قلت الساعة وقت فيلزم ظرفية الشئ في نفسه أجيب بأنه يصح أن يراد بالساعة زمن البعث من القبور وبالوقت اليوم الآخر كله فتكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل أو المراد لا يجليها (قوله موافقة من) أي البيانية على خلاف يأتي في أفعل التفضيل (قوله راغم) أي لاصق بالرغام بفتح الراء وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار (قوله موافقة عن) جعل ابن الحاجب من هذا المعنى قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولولا ذلك لقيل ما سبقتمونا اليه لو جعلت اللام للتبليغ لكن يندفع ما قال بأمور * أحدها أن يكون في الكلام التفات عن الخطاب الى الغيبة * الثاني أن يكون اسم المقول عنهم محذوفا أي وقال الذين كفروا للذين آمنوا عن طائفة أخرى أسلمت لو كان خيرا ما سبقونا اليه * الثالث أنه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى

ويخرون للاذقان وقوله فخر صريعا لليدين وللفم والمجازي نحو وان أسأتم فلها واشترطي لهم الولاء وأنكره النحاس * السادس عشر موافقة بعد نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس * السابع عشر موافقة عند نحو كتبته لخمس خلون وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم * الثامن عشر موافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة لا يجليها لوقتها الا هو وقولهم مضى لسبيله * التاسع عشر موافقة من كقوله

لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم * ونحن لكم يوم القيامة أفضل * المتم عشرين موافقة عن

في المحكي بالقول ثلاثًا في حكاية من قال أنا قائم أن تقول قال زيد أنا قائم رعاية للفظ المحكي وأن تقول قال زيد هو قائم رعاية للمعنى وحال الحكاية فإن زيدًا غائب حال الحكاية وكذا إذا خاطبت شخصًا بأنت بخيل وأردت الحكاية فلك أن تقول قلت لعمرو أنت بخيل وقلت لعمرو هو بخيل قاله الرضي (قوله نحو قالت أخراهم لأولاهم) يحتمل أن المعنى في شأن أولاهم وكذا ما بعده فلا شاهد فيهما (قوله لدميم) بالدال المهملة من الدمامة وهي القبح أو معناه مطلي بالدمام كَكِتاب وهو ما يطلى به الوجه لتحسينه (فائدة) كسر لام الجر مع الظاهر إلا المستغاث وفتحها مع الضمير إلا الياء هو المشهور وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقًا وكسرها خزاعة مع الضمير وكسر الباء مطلقًا هو المشهور قال أبو حيان وحكى أبو الفتح عن بعضهم فتحها مع الظاهر كذا في الهمع (قوله استبن) أي اطلب بيانها أو الدلالة عليها بإيراد كر (قوله وقد يبينان السببا) قد للتحقيق بالنسبة إلى الباء وللتقليل بالنسبة إلى في فهي من المشترك المستعمل في معنييه أو هي للتحقيق فقط فلا اعتراض بأن بيان السببي بالباء كثير لا قليل (قوله ومثل مع الخ) حال من الضمير المجرور بالباء متقدمة عليه لجوازه على مذهب المصنف كما مر والمراد المثلية في أصل المصاحبة فلا ينافي أن مدلول مع المصاحبة الكلية الملحوظة لذاتها ومدلول الباء المصاحبة الجزئية الملحوظة لغيرها كما هو معنى الحرف على ما اشتهر عند المتأخرين وقدمر بيانه (قوله حقيقة) أي بأن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز فإن فقدا نحو في علمه نفع أو الاحتواء نحو زيد في سعة أو التحيز نحو في صدر زيد علم فمجاز ومنه الزمانية نحو زيد في يوم كذا أفاده يس وقضية كلام المغني والهمع أن الزمانية حقيقة فتدبر (فإن قلت) الظرفية في قوله تعالى إن المتقين في جنات وعيون حقيقية بالنسبة إلى الجنات مجازية بالنسبة إلى العيون فيلزم استعمال كلمة في حقيقة ومجازا فما وجهه عند مانع ذلك (أجيب) بأنه يجعل من عموم المجاز بجعل في مستعملة في ظرفية مجازية تشملهما وهي مطلق الملابسة ومن المكانية الحقيقية أدخلت الخاتم في إصبعي والقلنسوة في رأسي إلا أن فيهما قلبا لأنه لما كان المناسب تحرك المظروف للظرف والأمر هنا بالعكس قلبوا الكلام

رعاية

نحو قالت أخراهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا وقوله

كفر أن الحسناء لن توجد وجهها حسدا وبغضا إنه لدميم

* الحادي والعشرون موافقة مع كقوله

فلما تفرقنا كأني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

(والظرفية استبن ببا وفي وقد يبينان السببا)

بالباء وفي وعن عوض أعني

(ومثل مع ومن وعن بها انطق) أي ائت كل واحد من الباء وفي إلا أن أتاني فلها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين * الأول الظرفية حقيقة ومجازا نحو زيد في المسجد ونحو ولكم في القصاص حياة * الثاني السببية نحو لمسكم فيما أخذتم وفي الحديث

رعاية لهذا الاعتبار ونظيره ما في القلب عرضت الناقة على الحوض لأن المعروض ليس له اختيار وإنما الاختيار للمعروض عليه فقد يقبل وقد يرد لكن لما كان المناسب أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه والأمر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار وقيل القلب عرضت الحوض على الناقة وقيل لا قلب في واحد منهما من الدماميني والشمني (قوله دخلت امرأة الخ) المرأة من بني اسرائيل والمتبادر من كون دخولها النار بسبب الهرة أنها مؤمنة (قوله لأصلبنكم في جذوع النخل) أي عليها فشبه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة فسرى التشبيه لجزئيات كل فاستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظة في لمعنى على وهو استعلاء جزئي هذا مذهب الكوفيين وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فيه على طريق الاستعارة بالكناية أو تشبيه الجذوع بالظروف بجامع التمكن في كل على طريق الاستعارة بالكناية أيضا وفي على الوجهين تخييل وبهذا التحقيق يعرف ما في الحواشي من التساهل (قوله في سرحة) أي شجرة عظيمة والمعنى أنه لطول كان ثيابه على شجرة عظيمة (قوله المقايسة) أي كون ما قبلها ملحوظا بالقياس الى ما بعدها وهي الواقعة بين مفضول سابق وفاضل لاحق كما في المغني ويظهر لي صحة العكس أيضا (قوله موافقة من) أي التبعيضية وجعلها الشمني على الابتدائية فالمعنى في البيت ثلاثين شهرا ممتدة من انقضاء ثلاثة أحوال فتكون المدة خمسة أعوام ونصفا وكذا عند من جعلها للمصاحبة وتقدم الكلام على البيت الأول في الموصول (قوله من كان أحدث عهده) لعل المراد لمن كان أقل زمن مضى من تأنسه بأهله تلك المدة واستعمل من في غير العاقل مجازا (قوله موافقة الباء) أي التي للالصاق حقيقة أو مجازا بمعنى (قوله يوم الروع) بفتح الراء الفزع والفوارس جمع فارس على غير قياس والأباهر جمع أبهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه قال الجوهري وهما أبهران يخرجان من القلب والكلى جمع كلية أو كلوة بضمهما (قوله قياسا الخ) أورد عليه أن المقيس عليه لا يتعين زيادة الباء فيه لجواز أن تكون من استفهامية لا موصولة وأن الكلام تم بقوله

دخلت امرأة النار في هرة حبستها وتسمى التعليلية أيضا * الثالث المصاحبة نحو قال ادخلوا في أمم * الرابع الاستعلاء نحو لأصلبنكم في جذوع النخل وقوله بطل كأن ثيابه في سرحة * الخامس المقايسة نحو فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل * السادس موافقة الى نحو فردوا أيديهم في أفواههم * السابع موافقة من كقوله

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي * وهل يعمن من كان أحدث عهده ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال

أي من ثلاثة أحوال * الثامن موافقة الباء كقوله

ويركب يوم الروع منا فوارس * بصيرون في طعن الأباهر والكلى * التاسع التعويض وهي الزائدة عوضا من أخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت تريد ضربت من رغبت فيه أجازه ابن مالك قياسا على قوله

ولا يؤاتيك فيما ناب من
حدث * إلا أخو ثقة فانظر
بمن تثق * أى فانظر من تثق
به * العاشر التوكيد وهى
الزائدة لغيره ويضعف أجاز
ذلك الفارسى فى الضرورة
كقوله

أنا أبو سعد إذا الليل دجا
يخال فى سواده يرندجا

وأجازه بعضهم فى قوله تعالى
وقال اركبوا فيها بسم الله * وأما
الباء فلها خمسة عشر معنى
ذكر منها عشرة * الأول البدل
نحو ما يسرنى بها حمر النعم وقوله

فليت لى بهم قوما إذا ركبوا
شنوا الإغارة فرسانا وركبانا

* الثانى الظرفية نحو ولقد
نصركم الله ببدر ونجيناهم
بسحر * الثالث السببية
نحو فكلا أخذنا بذنبه
* الرابع التعليل نحو فبظلم
من الذين هادوا حرمنا عليهم
طيبات أحلت لهم * الخامس
الاستعانة نحو كتبت بالقلم
* السادس التعدية وتسمى
باء النقل وهى المعاقبة للهمزة

فاظرتم ابتدأ أستغفر السنة فأما انكار زيادة قوله بمن تثق على أن زيادة الباء
فى مثل ذلك غير قياسى ولا يقاس عليه غيره ففى الهمع أن ابن مالك حكى
الزيادة وضعا فى الباء ومن وعلى وقام أى الى وفى واللام ومن فيقال
عرفت عن تجنيت ولوقت والى من أويت وفى من رغبت وأن أباحيان
منعها فى الجميع (قوله ولا يؤاتيك) بهمزة فالهاء ولك ابدال الهمزة واوا
كما قاله الدمامينى أى يساعدك (قوله دجا) أى أظلم (قوله يرندجا) هو
بفتح الباء والراء وسكون النون أى جلدا أسود كذا قال البعض
وعبارة القاموس اليرندج ويكسر أوله جلد أسود ثم قال والبرندج السواد
يسود به الخف أو هو الزاج اه ويحتمل أن تكون فى سببية فلا شاهد فيه
(قوله شنوا) أى فرقوا والإغارة مفعول به أو المفعول به محذوف أى فرقوا
الأعداء والإغارة مفعول له والفرسان من ركب الخيل والركبان من ركب الإبل
(قوله الظرفية) أى زمانية أو مكانية وابهما امثل بمثالين (قوله الثالث
السببية) منها الباء التجريدية نحو لقيت بزيد أسدا أى بسبب لقائه زيد
فهو على حذف مضاف كما قاله الرضى وقيل انها ظرفية وقيل للمعية والتجريد
أن ينتزع من ذى صفة آخر مثله مبالغة فى كماله فى تلك الصفة كذا فى
الدمامينى والشمنى (قوله الرابع التعليل) ينبغى اسقاطه كما فى المغنى
وغيره لأن التعليلية والسببية شئ واحد كما قاله أبو حيان والسيوطى
وغيرهما ويوافقه قوله فى الكلام على فى السببية وتسمى التعليلية أيضا
وفرق الشيخ يحيى بين العلة والسبب بأن العلة متأخرة فى الوجود متقدمة
فى الذهن وهى العلة الغائية والغرض وأما السبب فهو متقدم ذهنا
وخارجا لكن يمنع من توجيه صنيع الشارح بهذا تمثيله للتعليل بسبب
متقدم ولكن الموافق له أن يمثله بنحو حفرت البئر بالماء (قوله الاستعانة)
الفرق بينها وبين السببية أن باء السببية هى الداخلة على سبب الفعل نحو
مات بالجوع وباء الاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل أى الواسطة بين
الفاعل ومفعوله نحو بريت القلم بالسكين قاله سم (قوله التعدية) أى الخاصة
كما يفيده ما بعده (قوله وهى المعاقبة للهمزة) التعدية بهذا المعنى مختصة
بالباء وأما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى الاسم فمشتركة بين حروف

الجر

في تصيير الفاعل مفعولا
وأكثر ما تعدّى الفعل
القاصر نحو ذهبت بزيد
بمعنى أذهبته ومنه ذهب
الله بنورهم وقرئ أذهب
الله نورهم * السابع
التعويض نحو بعت هذا
بألف وتسمى باء المقابلة أيضا
* الثامن الالصاق حقيقة
ومجازا نحو أمسكت بزيد
ونحو مررت به

الجر التي ليست بزائدة ولا في حكم الزائدة شمني ودماميني (قوله في تصيير الفاعل مفعولا) لكن مفعوليته مع الباء بواسطتها ومع الهمزة بلا واسطة (قوله وأكثر ما تعدّى) الرابط محذوف أى تعدّيه كما جزم به الدماميني وقوله الفعل القاصر خبر أكثر وجعل الهوتى وأقره البعض نصب الفعل على المفعولية لتعدّى أولى بناء على أن ما مصدرية وخبر أكثر محذوف أى ثابت ناشئ عن عدم التأمل قال في المغني ومن ورودها مع المتعدّى دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر قال الدماميني ويرد عليه أنه اذا كان الاصل ذلك لم تكن الباء داخلة على ما كان فاعلا بل على ما كان مفعولا فلا يشملها ضابط باء التعدية المتقدم ولو جعل الاصل دفع بعض الناس بعض وصك الحجر الحجر بتقديم المفعول لم يرد ذلك اه (قوله بمعنى أذهبته) ولا فرق بينهما خلافا لمن فرق باقتضاء ذهبت بزيد المصاحبة في الذهاب بخلاف أذهبت زيدا ومما يردّه قوله تعالى ذهب الله بنورهم وان أجيب عن الآية بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق كما وصف نفسه تعالى بالمجيء في قوله تعالى وجاء ربك لانه ظاهر البعد نعم ممن فرق صاحب الكشاف حيث قال والفرق بين أذهبه وذهب به أن معنى أذهبه أزاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب به اذا استصحبه ومضى معه وذهب السلطان بماله أخذه ثم قال والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه اه قال الشمني ولا يخفى ما في قول الزمخشري والمعنى الخ من الجواب عن الآية بحملها على معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور في نسبته الى الله تعالى أصلا (قوله التعويض الخ) المناسب لقوله باء البدل أن يقول باء العوض والفرق بين باء التعويض وباء البدل كما قاله م أن في باء التعويض مقابلة شئ بشئ بأن يدفع شئ من أحد الجانبين ويدفع من الجانب الآخر شئ في مقابلته وفي باء البدل اختيار أحد الشيئين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين وقيل باء البدل أعم مطلقا وهو ما استظهره في الهمع فتكون هي الدالة على اختيار شئ على آخر أعم من أن يكون هناك مقابلة أولا والاول أشهر وأوفق بصنيع الشارح (قوله نحو أمسكت بزيد الخ) فيه لف ونشر مرتب أعني أمسكت

زيد تبضت على شئ من جسمه أو ما يحبسه من ثوب أو نحوه ولهذا لما كان أبلغ من أمسكت زيدا لان معناه اتبع من الانصراف بأى وجه كان ومعنى مررت بزيد ألصقت مرورى بمكان يقرب منه قاله فى المغنى ونازع الدماميني فى كون الالصاق فى صورة القبض على نحو الثوب حقيقيا واستظهر أنه مجاز بجعل الصاق الامساك بالثوب الصاقا بزيد لما بينهما من المجاورة وقد يعدى المرور بعلى فتكون للاستعلاء المجازى كأن المار لما جاوزه المرور به استعلى عليه (قوله وهذا المعنى لا يفارقها) التزامه يحوج فى بعض الاماكن الى تكلف كما فى ذهب الله بنورهم وبانه لا فعلن (قوله نحو اهبط بسلام) ونحو فسبح بحمد ربك بناء على أن المصدر مضاف لمدوله أى مع حمدك ربك وقيل للاستعانة بناء على أنه مضاف لفاعله أى بما حمد الربه نفسه قاله فى المغنى (قوله العاشر التبعيض) اختلف فى الباء من قوله تعالى وامسحوا برؤسكم فنقل صاحب الكشف عن مالك أنها زائدة فيجب مسح كل الرأس قال وهو وان كان عملا بالمجاز لكنه أحوط وقال بعض أتباعه هى للالصاق فيجب أيضا الاستيعاب اذ المعنى ألصقوا المسح بالرأس وهو اسم لكله لا لبعضه وقال بعض من لم يوجب الاستيعاب كالامام الشافعى هى للتبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله لما فى صحيح مسلم من أنه صلى الله عليه وسلم مسح بناصيته وعلى عمامته وما فى سنن أبى داود وغيرها من أنه صلى الله عليه وسلم مسح مقدم رأسه بدونه كرمسح على العمامة كذا فى فتح البارى وقال بعضهم للاستعانة نحو كتبت بالقلم لكن مسح يتعدى لمفعول بنفسه وهو المزال عنه ولآخر بالباء وهو المزيل فحذف الاول والاصل وامسحوا أيديكم برؤسكم فلم يقع المسح المأمور به على الرأس حتى يجب استيعابه بل على اليد وجعل الرأس آلة فاستفادة التبعيض على هذا ليس من كون الباء موضوعة له بل من كون مدخولها آلة لمسح اليد دمامينى ملخصا (قوله نحو عينا الخ) وقيل ضمن يشرب معنى يروى وقال الزمخشرى المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل فجعلها للمصاحبة (قوله المجاورة) قال بعضهم يختص هذا المعنى بالسؤال وقيل لا يختص بدليل قوله تعالى يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم ويوم تشقق السماء بالغمام وأنكر البصريون

وهذا المعنى لا يفارقها ولهذا اقتصر عليه سيبويه * التاسع المصاحبة نحو اهبط بسلام أى معه * العاشر التبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله وقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج * الحادى عشر المجاورة كعن نحو فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن أنبائكم والى هذه الثلاثة الاشارة بقوله * ومثل مع ومن وعن بها انطق

البصريون مجيء الباء للمجاوزة وحملوها مع السؤال على السببية ورد بأن الكلام حينئذ لا يفيد أن المجرور هو المسؤول عنه مع أنه المقصود وجعلها بعضهم فى و بأيمانهم ظرفية أى و يكون فى أيمانهم لان أصل النور فيها لان بها أخذ السعداء صحائفهم وما بين أيديهم منبسط منه وفى بالغمام للاستعانة لان الغمام كالآلة وجعلها البيضاوى سببية بتقدير مضاف فقال بسبب طلوع الغمام منها وهو الغمام المذكور فى قوله تعالى هل ينظرون الا أن يأتيهم الله فى ظلل من الغمام والملائكة اه (قوله هذا ماذكره فى هذا الكتاب) اعترض بأن المصنف لم يذكر التعليل ولهذا قال الشارح سابقا وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة وهذا مناف لقوله هذا ماذكره الخ لاقتضائه أن ماذكره أحد عشر فكان الصواب تأخيره بعد قوله هذا ماذكره الخ ويمكن دفعه بأن المصنف ذكر التعليل بذكره السبب لاتحادهما معنى على مامر وانما عد أولا ماذكره المصنف عشرة نظرا لاتحادهما معنى وثانيا أحد عشر نظرا الى اختلافهما عبارة (قوله ولذلك خصت الخ) بقى خاصة ثالثة وهى استعمالها فى القسم الاستعطافى وهو ماجوابه انشائى نحو بالله هل قام زيد وزاد بعضهم رابعة وهى جرها فى القسم وغيره ورد بأن اللام كذلك اه دماميني ومنهم من لايجعل الاستعطاف قسما بل الباء فيه متعلقة بأسألك محذوفا لا بأقسم (قوله نحو كفى بالله شهيدا الخ) عدد الامثلة اشارة الى أنها زيدت مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدا ومع خبر ليس وزيدت مع غير ذلك أيضا كما مر فى فصل فى ماولا الخ والزائدة مع الفاعل قد تكون لازمة وهى المصاحبة لفاعل أفعل فى التعجب على قول الجمهور كما سيأتى فى بابه وجائزة فى الاختيار وهى المصاحبة لفاعل كفى وواردة فى الضرورة نحو

ألم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد

والزائدة مع المفعول غير مقيسة وان كان مفعول كفى نحو كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ماسمع كذا فى الجنى الدانى وقاسها الرضى فى مفعول عرف وعلم الذى بمعناه وجهل وسمع وأحس وكذا مع المبتدا نحو كيف بك اذا كان كذا وبحسبك درهم وكذا مع خبره نحو (ومنعكها بشئ يستطاع) فلا قياس

هذا ماذكره فى هذا الكتاب * الثانى عشر موافقة على نحو من ان تأمنه بقنطار بدليل هل آمنكم عليه الا كما أمنتكم على أخيه من قبل * الثالث عشر القسم وهى أصل حروفه ولذلك خصت بذكر الفعل معها نحو أقسم بالله والدخول على الضمير نحو بك لافعلن * الرابع عشر موافقة الى نحو وقد أحسن بى أى الى وقيل ضمن أحسن معنى لطف * الخامس عشر التوكيد وهى الزائدة نحو كفى بالله شهيدا ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة بحسبك درهم ليس زيد بقائم (على للاستعلاء ومعنى فى وعن)

أي تجيء على الحرفية لمعان عشرة ذكرمنها هنا ثلاثة * الأول الاستعلاء وهو الاصل فيها ويكون حقيقة ومجازا نحو وعليها وعلى الفلك تحملون ونحو فضلنا بعضهم على بعض * الثاني الظرفية كفي نحو على حين غفلة * الثالث المجاوزة كعن كقوله * اذا رضيت على بنو قشير * الرابع التعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي * الخامس المصاحبة كمع نحو وآتى المال على حبه وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم * السادس موافقة من نحو واذا اكتالوا على الناس يستوفون * السابع موافقة الباء نحو حقيق على أن لا أقول وقد قرأ أبي بالباء * الثامن الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله

ان الكريم وأبيك يعتمل
ان لم يجد يوما على من يتكل

أي من يتكل عليه * التاسع الزيادة لغير تعويض وهو قليل كقوله

أبى الله الا أن سرحة مالك
على كل أفنان العضاه تروق

وفيه نظر * العاشر الاستدراك والاضراب كقوله بكل تداوينا فلم يشف ما بنا * على أن قرب الدار خير من البعد * على أن قرب الدار ليس بنافع * اذا كان من تهواه ليس بذي ود

معهما والزائدة مع خبر ليس وما النافية وكان المنفية ومع ان توكيدا بالنفس والعين مقيسة دماميني ملخصا (قوله أي تجيء على الحرفية) قيد بالحرفية هنا دون الكاف وعن مع مجيء كل اسما لبعد تنبيه المصنف الآتي على الاسمية في على وقربه في الكاف وعن (قوله ويكون حقيقة ومجازا) قال الفارضي وأما نحو توكلت على الله فهو بمعنى الاضافة والاسناد أي أضفت توكلي وأسندته الى الله اذ لا يعلو على الله تعالى شيء لا حقيقة ولا مجازا اه (قوله ونحو فضلنا الخ) حمل الدماميني الاستعلاء المجازي الاستعلاء على ما يقرب من المجرور نحو أو أجد على النار هدى أي هاديا وحمل الاستعلاء المعنوي على نفس المجرور نحو فضلنا الخ ونحو ولهم على ذنب حقيقيا (قوله كقوله اذا رضيت على) وقيل ضمن رضي معنى عطف (قوله على حبه) أي مع حب المال وقيل على تعليلية والضمير لله (قوله موافقة من) من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام بني الاسلام على خمس أي منها وبه يندفع ما يقال هذه الخمس هي الاسلام فكيف يكون مبنيا عليها وأجيب أيضا بأنه من بناء الكل على أجزائه والتغاير بالكلية والجزئية كاف (قوله يعتمل) أي يعمل بالاجرة وقيل ان مفعول يجد محذوف أي ان لم يجد شيئا ثم استأنف مستفهما استفهاما انكاريا فقال على من يتكل (قوله أفنان العضاه) جمع فنن وهو الغصن والعضاه بكسر العين المهملة آخره هاء كما في الشمني وغيره جمع عضه كعنب أو عضهة كعنبة أو عضاهة كرسالة كل شجرة ذات شوك أو ما عظم منها كذا في القاموس وتروق أي تعجب وهو يتعدى بنفسه يقال راقه أي أعجبه كما في القاموس وايقاع الاعجاب على الافنان على طريق المجاز وقيل كنى الشاعر بالسرحة عن امرأة مالك وبالافنان عن بقية النسوة وعليه فالايقاع حقيقي (قوله وفيه نظر) وجهه أنه لا يتعين كون تروق بمعنى تعجب حتى تكون على زائدة اذ يصح أن يكون بمعنى تزيد وتفضل وهو بهذا المعنى يتعدى بعلى كما في القاموس هذا ما ظهر لي في وجه النظر ولا يخفى حسنه على غيره مما قيل هنا (قوله والاضراب) أي عما توهمه الجملة قبلها وهو من عطف اللازم وهو اضراب ابطالي قاله

(يعني تجاوز اعني من ذلك طي)

على أن قرب الدار خير من البعد أبطل به ما توهمه قوله فلم يشف ما بنا من تساوي القرب والبعد من كل وجه وقوله على أن قرب الدار ليس بنافع أبطل به ما توهمه الجملة قبله من أن القرب مطلقا خير من البعد وعلى التي بهذا المعنى يحتمل أن تكون غير متعلقة بشيء لكونها بمنزلة حرف الاستدراك والاضراب كما قيل بذلك في حاشا الجارة ويحتمل أن الجار والمجرور خبر مبتدا محذوف أي والتحقيق كائن على أن الخ لان ما قبلها وقع لا على وجه التحقيق (قوله وقد تجيء عن موضع بعد) قال أبو حيان يلزم أن تكون حينئذ ظرفا ولا أعلم أحدا قال انها اسم الا اذا دخل عليها حرف الجر همع (قوله كما على الخ) فيه وصل ما المصدرية بجملة اسمية وهو جائز وان كان قليلا (قوله كما رأيت) أي في قوله اذا رضيت على بنو قشير (قوله المجاوزة) هي بعد شيء مذكور أو مضمر مذكور عما بعدها بسبب الحدث قبلها فالاول نحو رميت السهم عن القوس أي جاوز السهم القوس بسبب الرمي والثاني نحو رضي الله عنك أي جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا ثم المجاوزة تارة تكون حقيقية كهذين المثالين وتارة تكون مجازية نحو أخذت العلم عن عمرو وكأنه لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الاخذ هذا ملخص ما أفاده سم ومن المجازية سألت زيدا عن كذا كأنه لما عرفت المسؤول بالمسؤول عنه جاوزه المسؤول عنه بسبب السؤال وأنت خبير بان هذا انما يظهر اذا أفاد المسؤول المسؤول عنه لا اذا لم يفده وأن المناسب لهذا المثال جعل البعد للمجرور من الشيء لا جعل البعد للشيء عن المجرور فلا يلائم تعريفهم المجاوزة هذا المثال فاعرف ذلك (قوله ولم يذكر البصريون سواه) وتكلفوا لها في المحال التي لا تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح للمجاوزة ولم يرتكبوا التضمين ولا غيره مما ارتكبوه في غيرها من الحروف (قوله أي حالا بعد حال) من البعث والسؤال والموت وقيل من النطفة الى ما بعدها وقيل غير ذلك قال في شرح اللباب والاولى أن عن باقية على ظاهرها والمعنى طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق آخر دونه (قوله لاه ابن عمك) أي لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الاولى من اسم الجلالة ففيه شذوذ من وجهين وحذف المضاف وأناب عنه المضاف اليه ولك أن تستغني عن تقدير المضاف أفضلت

وقد تجيء) عن (موضع بعد و) موضع (على * كما على موضع عن قد جعلا) كما رأيت وجملة معاني عن عشرة أيضا اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة * الاول المجاوزة وهي الاصل فيها ولم يذكر البصريون سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا * الثاني البعدية وهو المشار اليه بقوله وقد تجي موضع بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين لتركبن طبقا عن طبق أي حالا بعد حال * الثالث الاستعلاء كعلى نحو فانما يبخل عن نفسه وقوله

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب * عني ولا أنت دياني فتخزوني * الرابع التعليل

نحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه * الخامس الظرفية كقوله

ولا تك عن حمل الرباعة وانيا * وآس سراة الحي حيث لقيتهم

* السادس مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا * السابع مرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى والظاهر أنها على حقيقتها وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى * الثامن الاستعانة قاله ابن مالك ومثل له بنحو رميت عن القوس لأنهم يقولون رميت بالقوس وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية * التاسع البدل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا وفي الحديث صومي عن أمك * العاشر الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله

أتجزع ان نفس أتاها حمامها * فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

(شبه بكاف وبها التعليل قد * يعنى وزائدا للتوكيد ورد)

أي تجيء الكاف لمعان وجملتها أربعة اقتصر منها في النظم على ثلاثة * الأول للتشبيه وهو الأصل فيها نحو زيد كالأسد * الثاني

أي ردت دياني أي ما كنت تخزوني أي تسوسني وتقهرني وهو بسكون الواو وأما تخفيفها من قصة النصب مثل ما أتيتنا فتحدثنا بالنصب وإما رفعها عطفا على الجملة الاسمية المنفية قبله لأن المعنى ما أنت دياني فأنت تخزوني (قوله نحو وما نحن الخ) يحتمل أن المعنى تركا صادرا عن قولك إلا صادرا عن موعدة (قوله وآس سراة الحي) من آساه بمد الهمزة أي واساه أي أعط أشرافهم والرباعة بالكسر نحو الحمالة أي أقساط ما يتحمله الإنسان من دية أو غيرها فعن بمعنى في بدليل ولا تنيا في ذكري قال في المغني والظاهر أن معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه دخل فيه وفتر اه أي والمراد في البيت المعنى الأول فكيف تجعل عن فيه ظرفية (قوله عن عباده) ويحتمل أن المعنى الصادرة عن عباده (قوله نحو رميت عن القوس) أي إن أريد جعل القوس آلة الرمي ومستعانا بها فيه (قوله في إنكاره أن يقال ذلك الخ) على هذا تكون الباء للتعدية ويكون رمى متعديا تارة بنفسه وتارة بالباء كذا يظهر (قوله أتجزع ان نفس) يصح في ان فتح الهمزة على أنها مخففة من الثقيلة وكسرها على أنها شرطية داخلة على فعل محذوف لدلالة ما بعده عليه وأبقى فاعله وهو نفس أي ان هلكت نفس والحمام الموت وقوله فهلا الخ الأصل فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذف الجار قبل الموصول وزيد بعده عوضا عنه قال الدماميني ظاهر كلام المغني والتسهيل أن شرط زيادتها التعويض وفي تفسير الثعلبي أنهم اختلفوا في قوله تعالى يسألونك عن الأنفال فقيل عن على بابها وقيل عن صلة وعلى هذا قرأ ابن مسعود وهذا الخلاف مبني على أن السؤال هل هو سؤال استخبار أو سؤال استعطاء فقد حكى قولا بالزيادة ولا تعويض (قوله أربعة) زاد في المغني خامسا وهو المبادرة قال وذلك إذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز والسيرافي وغيرهما وهو غريب جدا اه ويمكن تخريجهما على زيادة الكاف وجعل ما مصدرية وقتية أي سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الصلاة فتستفاد المبادرة (قوله الثاني

التعليل) جعل قوم منه قوله تعالى وى كأنه لا يفلح الكافرون أى أعجب لعدم فلاح الكافرين (قوله تقتضى أن ذلك قليل) أى بناء على المتبادر من قد الداخلة على المضارع وتديفال التقليل بالنسبة الى التشبيه فلا ينافى كثرته فى نفسه (قوله ليس كمثله شئ) أى بناء على رأى عزاه فى المغنى الى الاكثرين قالوا اذ لو لم تكن زائدة لزم المحال وهو اثبات المثل قال التفتازانى فى حاشية العضد لان النفى يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا على أن لزيد ابنا وان كان يحتمل أن يكون نفى المثل له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع اثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفى مثله قطعى اه ومنع كثيرون زيادتها فى الآية فبعض هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات والمحققون منهم قالوا الآية من باب الكناية للمبالغة فى التنزيه فهى باقية على حقيقتها من نفى مثل مثله لكن المراد لازم ذلك وهو نفى مثله وانما كان لازما لانه لو كان له مثل لكان هو مثلا لمثله فلا يصح نفى مثله ولان مثل الشئ من يكون على أوصافه فاذا نفوه عمن يماثله فقد نفوه عنه ونظيره مثلك لا يبخل فانهم نفوا البخل عن مثله والمراد نفيه عنه فليس المراد بالذات من الآية حقيقتها من نفى مثل المثل حتى يلزم وجود المثل وقد صرحوا بأنه لا يضر استحالة المعنى الحقيقى للكناية فضلا عن استحالة لازمه الا ان المعنى الحقيقى فى لوازمه غير مقصود منها بالذات فاعرفه (قوله لواحق الاقراب) قاله رؤبة يصف شغيلا أى ضوامر الاقراب جمع قرب بضمتين و بضم فسكون الخاصرة أو من الشاكلة الى مراق البطن كما فى القاموس والضمير فى فيها يرجع الى الخيل الموصوفة والقق الطول الفاحش مع رقة (قوله على خير) وقيل الكاف بمعنى الباء أى بخير وقد قيل فى قولهم كن كما أنت ان المعنى كن على الحال الذى أنت عليه وقيل ان المعنى كن كالشخص الذى هو أنت أى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى (قوله واستعمل اسما) فيكون فاعلا ومفعولا وغيرهما وزعم ابن مضاء اسميتها دائما كما فى الهمع (قوله عن كالبرد) أى عن مثل البرد أى عن سن مثل البرد والمنهم بسكون النون وتشديد الميم الثانية الذائب أى الذى ذاب منه شئ فصغر و بحثهم فى الاستشهاد

التعليل نحو واذكروه كما هداكم أى لهدايته لكم وعبارته هنا وفى التسهيل تقتضى أن ذلك قليل لكنه قال فى شرح الكافية ودلالتها على التعليل كثيرة * الثالث التوكيد وهى الزائدة نحو ليس كمثله شئ أى ليس شئ مثله وقوله لواحق الاقراب فيها كالمقق أى فيها المقق أى الطول * الرابع الاستعلاء قيل لبعضهم كيف أصبحت قال كخير أى على خير وهو قليل أشار الى ذلك فى التسهيل بقوله وقد توافق على

(واستعمل) الكاف (اسما) بمعنى مثل كما فى قوله يضحكن عن كالبرد المنهم أى عن مثل البرد وقوله

بالبيت باحتمال أن الكاف حرف ومجرور ربمحذوف موصوف بقوله كالبرد فلا شاهد فيه حينئذ ويضعفه أن حذف موصوف الجملة وشبهها لا يطرد في مثل هذا الوضع (قوله كالقوة) أي بفرس كالقوة بفتح اللام وكسرها وسكون القاف كما في القاموس وهي العقاب والشغواء بمعجمتين العوجة المنقار وجالت من الجولان والكمي الشجاع المتكمي بسلاحه أي المتغطي به والمقنع المغطى رأسه بالبيضة فالمرّكبا (قوله في الاختيار) فأجاز والى ربدكالاسد أن تكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة معنى (قوله استعملا اسمين) وهما حينئذ مبنيان لشبههما الحرف في اللفظ وأصل المعنى كما قاله ابن الحاجب وغيره ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه أنهما معربان كذا في الهمع والقول باعرابهما عن الاسمية مع التزام سكونهما لا يظهر له وجه وفي الهمع عن ابن الطراوة والفارسي والشلوبين أن على اسم دائما معرب واستعملت على فعلا ماضيا تقول علا يعلو وعلوا وعلى يعلى علاء كبقي يبقى بقاء ولم يتعرض له لشهرته ولأن علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفية لانه يرسم بالالف لأن أصلها علو بخلاف الحرفية فترسم بالياء ومقتضى هذا أن على الاسمية ترسم بالياء وهو أيضا يظهر اذا كانت من على يعلى وأما اذا كانت من علا يعلو فكتابتها بالالف لا بها حينئذ وإنه لكن يكفي في نكتة ذكر على الاسمية دون الفعلية موافقة الاسمية الحرفية لفظا ورسما على أحد الوجهين بخلاف الفعلية فإنها لا توافق الحرفية رسما في وجه أصلا فاعرفه ولم يتعرض المصنف لالى مع أنها جاءت اسما بمعنى المنتهى ولعل ذلك لقلته وجاءت منونة بمعنى النعمة (قوله من أجل ذا عليهما من دخلا) استشهاد على استعمالهما اسمين لا تقييد ولذا خص من لانها المسموع دخولها عليهما كثيرا وسمع جرمن بعلى نادرا نعم أن اسميتها لا تتقيد بدخول من ثم تتعين اسميتهما بدخولها وكذا بدخول غيرها من حروف الجر فاذا قلت زيد على السطح ومررت عن البلد احتملا الاسمية والحرفية وعند دخول من تتعين اسميتهما (قوله درية) بهمزة بعد تحتية ساكنة مفعول ثان لارى وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي والطعن قاله العيني والمصرح وفي شرح شواهد المغني للسيوطي جواز ابدال الهمزة

مكالقوة الشغواء جالت فلم أكن * لاولع الا بالكمي المقنع * وهو مجرور عند سيبويه والمحققين بالضرورة وأجازه كثيرون منهم الفارسي والناظم في الاختيار (وكذا عن وعلى) استعملا اسمين الاول بمعنى جانب والثاني بمعنى فوق (من أجل ذا عليهما من دخلا) في قوله ولقد أراني للرماح درية من عن يميني تارة وأمامي

(قوله غدت) أى سارت القطاة من عليه أى الفرخ والظمء بكسر الظاء المشالة وسكون الميم بعدها همزة مدة صبرها عن الماء وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة أى تصوت أحشاؤها من العطش وقوله وعن قيض عطف على قوله من عليه والقيض بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة قال الدماميني القشر الأعلى من البيض وزيزاء بزاءين معجمتين مكسورة أولاهما وتفتح كما قاله السيوطي أرض غليظة مجهل بفتح الميم على قاعدة اسم المكان من مفعل أى محل الجهل السائر وتوهانه قال فى التصريح نقلا عن ابن السيد وهو مجرور باضافة زيزاء اليه ولا يجوز أن يكون نعتا لزيزاء عند البصريين اه ولك أن تجعله بدلا (قوله ومذ ومنذ) وكسر ميمهما لغة هميع (قوله اسمين وحرفين) قال الشاطبى قد يحتملان الاسمية والحرفية كما فى ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقه بفتح الهمزة فان كسرت فالاسمية متعينة (قوله كما اذا أوليا الفعل) جعل الشارح قول المصنف الفعل مثالا لا قيدا والمراد الفعل الماضى فلا يجوز مذ يقوم لان عاملهما لا يكون الا ماضيا فلا يجتمع مع المستقبل ولم يجيزوه على حكاية الحال لئلا يجتمع مجازان تأويل المضارع بالمصدر لانه مضاف اليه واستعماله فى الماضى نقله يس عن ابن هشام وينبغى جواز ذلك عند من جوز اجتماع مجازين فى الكلمة فتدبر (قوله فالاول) أى ما اذا رفعا اسما مفردا (قوله وهما حينئذ مبتدآن) أى حين اذ رفعا ما بعدهما وساغ الابتداء بهما لانهما معرفتان لفظا ومعنى أو معنى فقط على الخلاف اذ معناهما أمد انقطاع الرؤية وأول أمد انقطاع الرؤية وأورد على ابتدائيتهما أنه لا جاز يومان مذ كما جاز يومان أمد ذلك وأجيب بأنهما أجريا مجرى اذ فى نجو اذ كما خافضين فى أنهما لا يدخلان الا على اسم الزمان أفاد بعض ذلك سم وبعضه الدماميني (قوله والتقدير أمد الخ) فيه لف ونشر مرتب ومثل المعدود كما فى المغنى الحاضر نحو مذ يومنا بناء على تجويز بعض العرب رفعهما الحاضر كما هو المفهوم من قول الشارح الآتى أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر (قوله وأول انقطاع) أى أول أمد انقطاع فوافق قول المغنى وان كان أى الزمان ماضيا فمعناهما أول المدة فاقتصار البعض على الاعتراض بأن ظاهر

قوله وتوهانه هكذا فى الاصل وصوابه وتيهانه بالياء كما يعلم بمراجعة القاموس والصحاح اه

وكقوله
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها * تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

(ومذ ومنذ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين فهما (اسمان حيث رفعا) اسما مفردا (أو أوليا) جملة كما اذا أوليا (الفعل) مع فاعله وهو الغالب ولهذا اقتصر على ذكره أو المبتدا مع خبره فالاول نحو ما رأيته مذ يومان أو منذ يوم الجمعة وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة

كلام الشارح يخالف ما في المغني فتبصر (قوله وقد أشعر الخ) أي لأن المبتدأ هو الراجح الخبر من غير عكس على المختار (قوله وقيل بالعكس) قال في التصريح وهو مذهب الأخفش وأبي إسحاق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي ومعناه أمد بيني وبين لقائه يومان فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان اهـ قال ابن الحاجب وهذا القول وهم لأن المعنى واللفظ يأبيانه أما الأول فلأنك تخبر عن جميع المدة بأنها يومان وذلك غير متحقق على هذا الإعراب وأما الثاني فلأن يومان نكرة لا مسوغ لها وليس الظرف الواقع خبرا ظرفا للمبتدا حتى يكون تقديمه مسوغا إذ لو كان ظرفا له لكان زائدا عليه وهو مناف للمراد إذ المراد أنه هو اهـ وأنا أقول في كل من توجيهه للأول وتوجيهه للثاني نظر أما النظر في توجيهه للأول فلأن هذا التركيب على هذا الإعراب وإن لم يفد أن جميع المدة يومان باعتبار أصل اللغة لأن كينونة اليومين بينه وبين لقائه لا تنافي كينونة غيرهما أيضا لكن يفيده باعتبار العرف إذ لا يقال مثلا بيني وبين لقائه يومان عرفا إلا إذا لم يكن إلا اليومان فقط وأما النظر في توجيهه للثاني فمنع قوله يومان نكرة لا مسوغ لها بل المسوغ موجود وهو تقديم الظرف المختص وتعليله عدم كون تقديمه مسوغا بأن الظرف المجعول خبرا ليس ظرفا للمبتدا إذ لو كان ظرفا الخ مردود لبطلان الملازمة إذ لا يجب كون ظرف الشيء زائدا عليه بل يجوز كونه مساويا له بدليل صحة صوم في يوم الخميس صوم وبين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت صلاة الصبح وليت شعري كيف يحكم على إعراب هؤلاء الجماعة بالوهم مع أن التركيب المعرب به كالمثال الثاني المجمع على إعرابه هذا الإعراب إذ معنى مذ يومان على كلامهم بيني وبين لقائه يومان أي كائن بيني وبين لقائه يومان فهو كالمثال الثاني فوجب أن يكون الحكم فيه كالحكم في المثال الثاني وقد علم من هذا التحقيق أن جعلهم مذ ومنذ خبرا من التسامح الشائع في إعراب نحو زيد في الدار بقولهم زيد مبتدأ وفي الدار خبر وأن الخبر في الحقيقة متعلق مذ ومنذ على الراجح وهذا المتعلق نكرة وحينئذ لا يرد ما قيل إذا كان معنى مذ ومنذ على هذا القول بين وبين مضافين إلى المعرفة كانا معرفتين فهما الحقيقان بالمبتدئية فتدبر ما قلناه بإنصاف

وقد أشعر بذلك قوله حيث رده وقيل بالعكس

والمعنى بيني وبين الرؤية يومان وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أي مذ كان أو مذ مضى يومان واليه ذهب أكثر الكوفيين واختاره السهيلي والناظم في التسهيل والثاني (كجئت مذ دعا) وقوله

مازال مذ عقدت يداه ازاره

وقوله

ومازلت أبغي الخير مذ أنا يافع

والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر (وان يجرا) فهما حرفا جر ثم ان كان ذلك (في مضى فكمن هما) في المعنى نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة (وفي الحضور معنى في استبن) بهما نحو ما رأيته مذ يومنا أو منذ يومنا أي في يومنا هذا مع المعرفة كما رأيت فان كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى من والى معا كما في المعدود نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين وكونهما اذا جرا حرفي جر هو ما ذهب اليه الاكثرون وقيل هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما

تنبيهات الاول أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه كقوله

فانه متين قال الدماميني واعترض على جعل مذ ومنذ خبرا بان المعنى عليه كما قالوه بيني وبين لقائه يومان وبين زمانية منافية فكيف يكون الشئ ظرفا لنفسه والجواب أن هذا وارد على قولك بيني وبين لقائه يومان وهو جائز فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك اه وقد أسلفنا في أول باب المفعول فيه ما يؤخذ منه الجواب فاعرفه (قوله والمعنى بيني الخ) أورد عليه عدم الطراده لانه لا يأتي في نحو قولك يوم الاحد ما رأيته مذ يوم الجمعة الا أن يحمل على حذف العاطف والمعطوف أي بيني وبين رؤيته يوم الجمعة وما بعده الى الآن وفيه تكلف (قوله وقيل ظرفان الخ) على هذا القول يكون التركيب كلاما واحدا لاشتماله على جملتين بخلافه على الاولين فكلامان ثانيهما وهو مذ كذا مستأنف استئنافا بيانيا كما في الدماميني (قوله مذ كان) أي وقت وجد (قوله أو مذ مضى يومان) فيه أنا اذا قدرنا كان أو مضى كان مفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجود اليومين ومضيهما فيصدق بالرؤية فيهما قبل تمامهما والمقصود انتفاء الرؤية فيهما اللهم الا أن يقدر مضاف ويلاحظ استمرار الانتفاء الى آن التكلم والتقدير وقت وجود أول اليومين ومضيه أي واستمر الانتفاء الى الآن فتأمل (قوله والثاني) أي مما اذا أوليا الجملة الاسمية أو الفعلية (قوله يافع) أي ناهز الحلم أو عشرين سنة على الخلاف يقال أيفع الغلام فهو يافع ولا يقال موفع وان كان هو القياس (قوله وقيل الى زمن مضاف الى الجملة) انظر ما الداعي لتقدير الزمن على هذا القول مع كونهما ظرفين (قوله وقيل مبتدآن) هذا القول مقابل المشهور وليس معطوفا على قيل الذي قبله شمني (قوله يكون هو الخبر) أي لتوقف صحة الاخبار عليه حينئذ (قوله فكمن) أي الابتدائية (قوله معنى في استبن) أي اطلب بيان معنى في وهو الظرفية والدلالة عليهما (قوله نكرة) أي معدودة اذ لا يجوز مذ يوم كما تقدم أول الباب ولا ينافيه ما في البيت الآتي ومذ دهر لانه متعدد في المعنى وبهذا يعلم أن الكاف في قول الشارح كما في المعدود استقصائية وفي نسخ فان كان المجرور بهما نكرة معدودا كانا بمعنى من والى معا نحو مذ يومين وهو واضح (قوله نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين) فالمعنى ما رأيته من ابتداء هذه

المدة الى انتهائها (قوله وربع عفت آثاره) أي ومنزل اندرست علاماته وقوله منذ أزمان قال بعض أهل هذا الفن اعدده فتكون بمعنى من والى معا (قوله بقنة الحجر) القنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والمراد بالحجر بكسر الحاء حجر ثمود وأقرب أي حلون حال من الديار بتقدير قد والجمع المكسر السنون (قوله رجوعهم الى ضم الذال) أي على الاشهر وجاء كسرها عند ملاقاة الساكن لا يقال يحتمل أن الضم لكراهة الكسر بعد الضم لانا نقول هذا الكسر عارض مثل قم الليل فلا يكره ثم قد يقال الضم اتباع لاانه رجوع الى الاصل (قوله ولان بعضهم يقول منذ الخ) قد يقال الضم اتباع (قوله ملكون) قال شيخنا السيد بضم الميم وسكون اللام وضم الكاف (قوله في الحرف وشبهه) قال الشارح عند قول المصنف وحرف وشبهه من الصرف برى ما نصه المراد بشبه الحرف الاسماء المبنية والافعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما فانهما اشبها الحرف في الجمود اه (قوله ويرده تخفيفهم ان الخ) أي وهذا التخفيف تصرف جرى في الحرف شذوذا كما ذكره الشارح وفي أول باب التصريف فليكن تخفيفهم منذ من هذا القبيل (قوله المالقي) نقل شيخنا السيد أنه بفتح اللام (قوله بقي من الحروف رب) أي بقي من معاني الحروف معنى رب وأما نفس رب فقد ذكرها المصنف ولعل المصنف لم يذكر معناها لما فيه من الخلاف فقيل التكثير دائما وقيل التقليل دائما وعزي الى الاكثرين وقيل التكثير كثيرا والتقليل قليلا وقيل العكس (قوله يارب كاسية) أي مكتسية يقال كسي بكسر السين يكسى بفتحها فهو كاس ويا للتنبيه أو النداء والمنادى محذوف وفي الدنيا ظرف لغو متعلق بكاسية وعارية خبر المبتدا الذي هو كاسية هذا هو الظاهر المتجه وقول البعض كاسية مبتدا وفي الدنيا صفته وعارية خبره أو الظرف خبر وعارية خبر بعد خبر ركيك بوجهين أما الاول فلان جعل في الدنيا ظرفا مستقرا صفة لكاسية غير صريح في كونها كاسية في الدنيا الذي هو المراد وأما الثاني فلان المقصود من الحديث الاخبار عن الكاسية في الدنيا بانها عارية يوم القيامة لا الاخبار عن الكاسية بأنها في الدنيا كما لا يخفى على أحد وجوز البعض في عارية الجر صفة لكاسية على اللفظ والرفع صفة لها

وربع عفت آثاره منذ أزمان وعلى ترجح رفع مذ للماضي على جرهما القليل نحو قوله لمن الديار بقنة الحجر أقوين مذ حجج ومذ دهر والثاني أصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى ضم الذال من مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا أن الاصل الضم لكسروا ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما أصلان لانه لا يتصرف في الحرف وشبهه ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فأصلها منذ أو حرفا فهي أصل والثالث بقي من الحروف رب وهي للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان

على المحل والنصب على الحال المنتظرة من الضمير في كاسية والخبر على الثلاثة محذوف أي ثابتة وفي الاخير نظر لان صاحب الحال لا يقدر العري فكيف تكون عارية حالا منتظرة الا أن يجعل المعنى مقدرا مر يها بزنة المفعول لا مقدرة عريها بزنة الفاعل وانما كانت رب في الحديث للتكثير لانه مسوق للتخويف والتقليل لا يناسبه وكذا قول بعض العرب (قوله يارب صائمه الخ) استدل به الكسائي على اعمال اسم الفاعل ماضيا اذ لو لم يكن عاملا النصب في ضمير رمضان لكانت اضافته اليه محضة لانها اضافة وصف الى غير معموله فتفيد التعريف مع أن رب لا تجر المعرفة وقد يجاب بانه حكاية حال ماضية بلفظ حكايتها قبل مضيها فاسم الفاعل غير ماض تنزيلا وقوله لن يصومه وان يقومه عبر بلن الاستقبالية لان المراد ان يحوز ثواب صيامه وقيامه يوم القيامة أو ان يعيش الى صيام مثله وقيامه (قوله ألا رب مولود وليس له أب) هو عيسى عليه الصلاة والسلام وقوله وذي ولد الخ هو آدم عليه الصلاة والسلام وشعير لم يلده الى ذي ولد وأصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام تشبيها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا للياء أو بالضم اتباعا للهاء كذا في التصريح وغيره وعندي انه يجوز الظهر بل انه بالكسر على الاصل في التخلص من التقاء الساكنين (قوله فلم يعق الخ) نقل في الهمع أن ما تكف بقلة الباء ومن ويدخلان حينئذ على الفعل (قوله مما خطاياهم الخ) خطاياهم مجرورة بكسرة مقدرة بدليل ظهورها في القراءة الثانية خطيئاتهم ولو مثل بها لكان أظهر ولا يقدح في هذا المثال وما بعده احتمال ما للاسمية بمعنى شئ فيكون ما بعدها بدلا لان المثال يكفيه الاحتمال (قوله وزيد بعد رب الخ) قد يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلهما بان اختصاصها بالاسماء أقوى لجرها كل اسم بخلاف رب والكاف فانهما انما يجران بعض الاسماء فلضعفهما بما ذكر كفا عن العمل بخلافها اسم (قوله فكف) أنكر أبو حيان كف الكاف بما وأول ما يوهم ذلك بجعل ما مصدرية منسبكة مع الجملة بعدها بمصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية همع (قوله ربما الجامل المؤبل) الجامل بالجيم القطيع من الابل والمؤبل بالموحدة

يارب صائمه لن يصومه
وقائمه لن يقومه * والثاني
كقوله
ألا رب مولود وليس له أب
وذي ولد لم يلده أبوان اه

(وبعد من وعن وباء زيد ما
فلم يعق عن عمل قد علما)
لعدم ازالتها الاختصاص
نحو مما خطاياهم أغرقوا
عما قليل فبما رحمة من الله

(وزيد بعد رب والكاف
فكف) عن الجر غالبا وحينئذ
يدخلان على الجمل كقوله
ربما الجامل المؤبل فيهم
وعناجيج بينهن المهار

العذاقة فية والعناجيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد والمهار بكسر الميم جمع مهر بضم فسكون وهو ولد الفرس والانثى مهرة وتهم خبر الجامل وحذف خبر عناجيج لعلمه من خبر الجامل (قوله كالحبطات) جماعة من تميم سموا باسم أبيهم الحبط بفتح فكسر وبفتحتين وهو الحرث بن مالك بن عمرو وسمي بذلك لأنه كان في سفر فأصابه ما يسمى الذرق وهو الحندقوق فانتفخ بطنه والانتفاخ البطن من أكل ما يسمى الحبط بفتحتين والمنتفخ بطنه مما يسمى الحبط بفتح فكسر فلهذا لقب بذلك من القاموس والعيني وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الخطا (قوله بين بصرى) أي بين جهاتها فحصل التعدد الذي تقتضيه بين وهي من أرض الشام وقوله وطعنة نجلاء أي واسعة عطف على ضربة (قوله وننصر مولانا) لعل المراد به مولى الموالاة وقوله مجرم عليه وجارم من الجرم بضم الجيم وهو الذنب أي مذنب عليه ومذنب وتروى مظلوم عليه وظالم (قوله الغالب على رب المكفوفة بما) مثله غير المكفوفة فإن الغالب في العامل بعدها كونه فعلا ماضيا كما في المغني وقال في الهمع والاصح أن رب تتعلق بالعامل الذي يكون خبر المجرور بها وعاملا في موضعه أو مفسرا له ويجب كونه أي العامل الذي تتعلق به رب ماضيا معنى قاله المبرد والفارسي وابن عصفور وقال أبو حيان انه المشهور وعند الاكثرين وقيل يأتي حالا أيضا قاله ابن السراج قيل ويأتي مستقبلا أيضا قاله ابن مالك اه مع حذف وترجيحه تعلق رب يجري الشارح على خلافه وقوله أو مفسرا له فيه نظر اذ الظاهر أن تعلقها في صورة الاشتغال بالعامل المحذوف لا بالمذكور المفسر له (قوله على فعل ماض) أي حقيقة لا تنزيلا لان دخولها على الماضي تنزيلا من جملة المقابل للغالب كما يصنع الشارح (قوله ربما أوفيت في علم) أي نزلت على جبل (قوله نزل منزلته الخ) حاصل ما أشار اليه الشارح أن يود مستقبل حقيقة لأنه في يوم القيامة لكن لما كان معلوما لله تعالى نزل منزلة الماضي بجامع التحقق في كل واعلم أن عبارة الشارح هي عبارة التوضيح بعينها فزعم البعض أنه لم يعتد بقيد التنزيل في التوضيح الموهم ونقله عن التوضيح عبارة ليست عبارته تقول فاحش ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله حتى قال الفارسي) غاية لقوله وندر (قوله والجملة صفة ما) وفهم متعلق

وكقوله

كالحبطات شر بني تميم

(وقد تليهما وحرل يكف)

كقوله

ربما ضربة بسيف صقيل

بين بصرى وطعنة نجلاء

وكقوله

وننصر مولانا ونعلم أنه

كما الناس مجروم عليه وجارم

والغالب على رب

المكفوفة بما أن تدخل على

فعل ماض كقوله • ربما أوفيت

في علم • وقد تدخل على مضارع

نزل منزلته لتحقق وقوعه نحو

ربما يود الذين كفروا وندر

دخولها على الجملة الاسمية

كقوله

ربما الجامل المؤبل فيهم

حتى قال الفارسي يجب أن

تقدر ما اسما مجرورا بمعنى

شيء والجامل خبر المبتدأ

محذوف والجملة صفة ما

أي رب شيء هو الجامل المؤبل (وحذفت رب) لفظا (فجرت) منوية (بعد بل * والفا) لكن على قلة كقوله
بل بلد ملء الفجاج قتمه * لا يشترى كتانه وجهرمه

وقوله بل بلد ذي صعد وأضباب

وقوله
فذلك حبلى قد طرقت ومرضع

وقوله
فحور قد لهوت بهن عين

(و بعد لو وشاع ذا العمل) بكثرة كقوله

وليل كموج البحر أرخى سدوله

* تنبيهان * الاول قد يجر بها محذوفة بدون هذه الاحرف كقوله

رسم دار وقفت في طلله
كدت أقضي الحياة من جلله

وهو نادر وقال في التسهيل تجر رب محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد أقل ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية أي كثير بالنسبة الى بل * الثاني قال في التسهيل وليس الجر بالفاء وبل باتفاق وحكى ابن عصفور أيضا الاتفاق لكن في الارتشاف وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد الى أن الجر بها والصحيح أن الجر برب المضمرة وهو مذهب البصريين

(وقد يجر بسوى رب) من الحروف (لدى * حذف)

بها الى محذوفة أي رب شيء هو الجامل المؤبل كائنا لهم واعلم أن قدر الفارسي خبرا محذوفا ولم يجعل الجملة على ما هي صفة لما لعدم الرابط بين الصفة والموصوف تصريح (قوله أي رب شيء الخ) وعلى هذا تكتب ما مفصولة من رب بخلاف ما الكافة فانها تكتب موصولة (قوله بعد بل والفاء) قيل وبعد ثم همع (قوله ملء الفجاج) بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع والقتم بفتحتين والقتم بفتح فسكون والقتام كسحاب الغبار وقوله لا يشترى كتانه وجهرمه أي جهرميه فحذف ياء النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة الى جهرم بفتح الجيم قرية بفارس وقيل الجهرم البساط من الشعر والجمع جهارم وجواب رب قطعت في بيت بعده من شرح شواهد المغني للسيوطي (قوله ذي صعد) بضمتين جمع صعود بفتح الصاد العقبة وأضباب جمع ضب وهو الحيوان المعروف والباء الواقعة روياً في هذا البيت يجب اسكانها كما لا يخفى على من له المام بفن العروض (قوله فذلك حبلى) خص الحبلى والمرضع بالذكر لانهما أزهد النساء في الرجال وقوله قد طرقت أي أتيتها ليلا (قوله فحور) جمع حوراء وهي شديدة سواد العين مع شدة بياضها وعين جمع عيناء وهي الواسعة العين (قوله وليل كموج البحر) أي في كثافته وظلمته والسدول الستور والابتلاء الاختبار (قوله رسم دار) أي رب رسم دار ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقا بالارض كالرماد والطلل ما شخص من آثارها كالوتد والاثافي وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الاولى أي من أجله أو من عظيم شأنه لان الجلل يطلق بمعنى أجل وعظيم وحقير وأما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم من المغني وشرح شواهده للسيوطي (قوله وهو نادر) أي جدا كما يدل عليه ما بعده (قوله كثير بالنسبة الى بل) أي وان كان قليلا بالنسبة الى الواو فلا ينافي قول الشارح سابقا لكن على قلة (قوله لكن في الارتشاف الخ) يجاب بأن المصنف وابن عصفور لم يعتدا بالمخالف لشذوذه فحكيا الاتفاق (قوله والصحيح أن الجر برب المضمرة) لانه لم يعهد الجر ببل والفاء أصلا ولا بالواو

وهذا بعضهم يرى غير مطرد بل يقصره فيه على السماع وذلك كقول رؤبة وقد قيل له كيف أصبحت قال خير عافاك الله التقدير على خير وقوله * أشارت كليب بالأكف الأصابع * وقوله حتى تبذخ فارتقى الأعلام أي الى كليب والى الأعلام (وبعضهم يرى مطردا) وذلك في ثلاثة عشر موضعا * الأول لفظ الجلالة في القسم دون عوض نحو الله لأفعلن * الثاني بعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت أي من درهم خلافا للزجاج في تقديره الجر بالإضافة كما يأتي في بابها * الثالث في جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو زيد في جواب بمن مررت * الرابع في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل نحو وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار أي وفي اختلاف الليل وقوله

أخلق بذي الصبر أن يحظى بحاجته * ومدمن القرع للأبواب أن يلجا

أي وبمدمن * الخامس في المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله

ما لمحب جلد أن يهجرا
ولا حبيب رأفة فيجبرا

* السادس في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو كقوله * متى عذتم بنا ولو فئة منا * الجر كفيتم ولم تخشوا هوانا ولا وهنا * السابع في المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف نحو أزيد بن عمرو استفهاما لمن قال مررت بزيد * الثامن في المقرون بلا بعد نحوه لا دينار لمن قال جئت بدرهم * التاسع في المقرون

الأول القسم (قوله وهذا) أي الجر بسوى رب لدى الحذف (قوله كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة كان من فصحاء العرب (قوله التقدير على خير) أي أو بخير كما في التصريح (قوله حتى تبذخ) أي تكبر والأعلام الجبال (قوله وذلك) أي البعض الذي يرى مطردا من الجر بسوى رب لدى الحذف (قوله دون عوض) أي من حرف القسم المحذوف وقيد بذلك ليكون من الجر بالمحذوف اتفاقا لأنه مع العوض قيل به والجار كما مر ذلك (قوله في جواب ما) أي سؤال تضمن مثل المحذوف أي اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف (قوله بحرف متصل) متعلق بالمعطوف وليس الجر بالعطف على خلقكم حتى يقال الجر في المذكورة لا المحذوفة لما يلزم عليه من العطف على معمولي عاملين مختلفين وهو ممنوع على الأصح المعمولان خلق وآيات والعاملان في والابتداء فعلى ما ذكره الشارح يكون العطف من عطف الجمل (قوله أن يحظى) قال في القاموس الحظوة بالضم والكسر والحظة كعدة المكانة والحظ من الرزق والجمع حظا وحظاء وحظي كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرضي واحتظى وهي حظية كغنية اه ولم أجد فيه ولا في غيره حظي متعديا بالباء فلعله على تضمين معنى ظفر أو تنعم مثلا وقوله ومدمن أي مديم والولوج الدخول (قوله أي وبمدمن) ولو لم يقدر الباء لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين المعمولان ذي وأن يحظى والعاملان الباء وأخلق لكن قد يقال أن يحظى بدل اشتمال من ذي الصبر فالعامل واحد وهو الباء إلا أن يقال العامل في البدل باء أخرى مقدرة على ما رجحه أكثر المتأخرين فالمحذور موجود (قوله في المعطوف عليه) أي على ما تضمن مثل المحذوف (قوله ما لمحب جلد أن يهجرا) أي قوة للهجر والشاهد في قوله ولا حبيب وقوله فيجبرا بالنصب على إضمار أن (قوله ولو فئة) أي ولو بفئة أي ولو عذتم بفئة وعدم صحة كون

بان بعده نحو امرر بأيهم أفضل ان زيدوان عمرو وجعل سيبويه اضمارهذه الباء بعد ان أسهل من
اضمار رب بعد الواو وعلم بذلك اطراده * العاشر في المقرون بفاء الجزاء بعد ما حكى

يونس مررت برجل صالح الا صالح فطالح أى الا أمرر بصالح فقد مررت بطالح والذى حكاه سيبويه الا صالحا فطالح والا صالحا فطالحا وقدره الا يكن صالحا فهو طالح والا يكن صالحا يكن طالحا * الحادى عشر لام التعليل اذا جرت كى وصلتها أو لهذا أجمع النحويون يجيزون في نحو جئت كى تكرمنى أن تكون كى تعليلية وأن مضمرة بعدها وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها * الثانى عشر مع أن وأن نحو عجبت أنك قائم وأن قمت على ما ذهب اليه الخليل والكسائى وقد سبق في باب تعدى الفعل ولزومه * الثالث عشر المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار أجاز سيبويه في قوله بدا لى أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا اذا كان جائيا * الخفض في سابق

على توهم وجود الباء في مدرك ولم يجزه جماعة من النحاة ومنه قوله
أحقا عباد الله أن لست صاعدا * ولا هابطا الا على رقيب * ولا سالك وحدى ولا في جماعة * من الناس
الا قيل أنت مريب * وقوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة * ولا ناعب الا ببين غرابها

الجر هنا بالعطف على بالا ن لولا تدخل الا على الجملة دون المفرد والغالب في مثل هذا النصب كقولهم ائتنى بدابة ولو حمارا كما في الهمع (قوله بعده) أى بعد ما تضمن مثل المحذوف وكذا الضمير في نظائره الآتية (قوله أسهل من اضمار رب الخ) أى فيكون عملها محذوفة بعد أن أكثر مما ذكر وجهه كما ذكره بان أن مختصة بالافعال وهى قوية الطلب للجار (قوله مررت برجل صالح) أى في اعتقادى وقوله الا صالح أى في نفس الامر فطالح أى في نفس الامر فلا تنافى وليس لفظ صالح الاول في عبارة المرادى والامر عليها ظاهر (قوله الا صالح فطالح) الشاهد في فطالح وأما جر صالح فمن الموضع التاسع لانه لم يقيد فيه المقرون بأن بالتكرار ولا بعدم الفصل أفاده شيخنا (قوله أى الا أمرر بصالح فقد مررت بطالح) قال في التصريح هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه الا أكن مررت بصالح فبطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب لانك اذا قلت الا أمرر نقضت اخبارك أولا بالمرور فيما مضى لان الا أمرر معناه الا أمرر فيما يستقبل فلابد من تقدير الكون أى الا أكن فيما يستقبل موصوفا بكونى مررت فيما مضى بصالح فأنا قد مررت بطالح اه ملخصا ويمكن حمل تقدير ابن مالك على هذا بأن يجعل معنى ان لا أمرر ان لا أكن مررت (قوله على ما ذهب اليه الخليل والكسائى) أى من أن أن وصلتها أو أن وصلتها في موضع جر بالحرف المقدر أما على ما ذهب اليه سيبويه فموضعهما نصب بنزع الخافض (قوله الصالح لدخول الجار) أى بأن يكون اعماله ينقض نفيه (قوله ولم يجزه جماعة من النحاة) وأما الجر بالمجاورة نحو هذا جحر ضب خرب فأثبته جمهور البصريين والكوفيين في نعت وتوكيد زاد بعضهم وعطف ورده أبو حيان بأنه ضعيف لانه تابع بواسطة بخلافهما وأما الآية ففى المسح على الخف على قول وزاد ابن هشام عطف البيان قياسا وسيأتى بسطه في أول النعت (قوله مريب) بفتح الميم اسم مفعول (قوله مشائيم) جمع مشؤم وناعب بالعين المهملة أى صائح

وقوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الى ولا دين بها انا طالبه * تنبيه * لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار وقد يفصل بينهما في الاضطرار بظرف أو مجرور كقوله ان عمرا لا خير في اليوم عمرو وقوله

وليس الى منها النزول سبيل

وندر الفصل بينهما في النثر بالقسم نحو اشتريته بوالله درهم * (خاتمة) يجب أن يكون للجار والظرف متعلق وهو فعل أو ما يشبهه أو مؤول بما يشبهه أو ما يشير الى معناه نحو أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وهو الله في السموات وفي الارض أي وهو المسمى بهذا الاسم ما أنت بنعمة ربك بمجنون أي انتفى ذلك بنعمة ربك فان لم يكن شئ من هذه الاربعة موجودا في اللفظ قدر الكون المطلق متعلقا كما تقدم في الخبر والصلة ويستثنى من ذلك خمسة أحرف * الاول الزائد كالباء ومن في نحو كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله * الثاني لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الزائد الاترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء

وبابه شرب ونفع كما في المصباح والبين اليه نحو قوله غرابها أي غراب البين المشائيم (قوله وما زرت ليلى الخ) ينبغي اسقاط هذا البيت اذ ليس فيه ليس ولا ما العاملة عملها بل الجر فيه ليس من جر التوهم أصلا بل الجر فيه بسبب العطف على أن تكون لان محله جر باللام المقدرة على ما ذهب اليه الخليل والكسائي نعم هو من جر التوهم على المذهب الآخر فيمكن أنه مراد الشارح ويكون قوله سابقا ومنه قوله الخ أي من الجر على التوهم أعم من أن يكون بعد ليس وما أولا فتنبه (قوله يجب أن يكون للجار والظرف متعلق) أي لان الحرف موضوع لايصال معنى الفعل الى الاسم والظرف لابد له من شئ يقع فيه فالوصل معناه والواقع هو المتعلق والتحقيق أن ذلك المتعلق انما يعمل في المجرور وأما الذي في محل نصب بالمتعلق بمعنى أنه يقتضي نصبه لو كان متعديا اليه بنفسه فتعلق المجرور به تعلق عمل وأما الجار فلا عمل للعامل فيه ونسبة التعلق اليه مسامحة أو مرادهم تعلق الايصال لان الحرف يوصل معاني الافعال الى الاسماء فعلم أن المحل للمجرور وفقط هذا اذا لم يقعا عوضا عن العامل المحذوف والا حكم على محل مجموعهما باعراب العامل رفعا نحو زيد في الدار أو نصبا نحو خرج زيد بثيابه أو جرا نحو مررت برجل من الكرام أفاده الدماميني وغيره (قوله أو ما يشبهه) أي في العمل وهو المشتق والمصدر واسمه وكذا اسم الفعل وان لم يذكره غير واحد كالبعض (قوله أو ما أول بما يشبهه) كلفظ الجلالة فانه مؤول بالمسمى بهذا الاسم أو بالمعبود (قوله أو ما يشير الى معناه) أي معنى الفعل وسيأتي التمثيل له بما في قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون وظاهره أن ما هي المتعلق وهو مبني على جواز التعلق باحرف المعاني ومذهب الجمهور المنع فعلى مذهبهم المتعلق هو الفعل الذي يشير اليه النافي كما في المغني (قوله نحو أنعمت عليهم الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله أي انتفى ذلك) أي الكون مجنونا وهو تفسير لمعنى ما وليس مراده أن المتعلق الفعل الذي دل عليه النافي والا لنافي آخر كلامه أوله (قوله الاول الزائد) لانه انما أتى به للتأكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه اليه في الربط ثم استثنى من الزائد اللام المقوية فانه لا مانع من تعليقها بالعامل المقوى لاثر بابها

ليس

بدليل ارتفاع مابعدها على الخبرية *الثالث لولا فيمن قال لولاى ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة فانها أيضا بمنزلة الحرف الزائد فى أن مابعدها مرفوع المحل بالابتداء *الرابع رب فى نحو رب رجل صالح لقيت أو لقيته لان مجرورها مفعول فى الاول ومبتدأ فى الثانى أو مفعول أيضا على حد زيدا ضربته و بتقدير الناصب بعد المجرور لاقبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت فى المثالين لافادة التكثير أو التقليل لالتعدية عامل هذا قول الرمانى وابن طاهر وقال الجمهور هى فيهما حرف جر معد فان قالوا انها عدت الفعل المذكور رد لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه مفعوله فى المثال الثانى وان قالوا عدت محذوفا تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير مالا حاجة اليه ولم يلفظ به فى وقت *الخامس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن لما سبق فى باب الاستثناء والله تعالى أعلم

(الاضافة)

(نونا تلى الاعراب) وهى نون المثنى والمجموع على حده وما ألحق بهما (أو تنوينا) ظاهرا أو مقدرا (مما تضيف احذف) كثبت يدا أبى

ليست محضة كما مر عن ابن هشام (قوله بدليل ارتفاع مابعدها) أى بعد مجرورها ولو قال مابعده أى بعد المجرور لكان أوضح (قوله لان مجرورها مفعول) أى مفعول فعل يتعدى اليه بنفسه من غير احتياج الى توسط الحرف والا فالمجرور بحرف يتعلق مفعول فى المعنى فلا يتم التعليل أفاده سم (قوله لاقبل الجار الخ) أى ولا بين الجار والمجرور ولان الفعل لا يقع بعد رب الا مكفوفة بما كما مر (قوله لان رب لها الصدر) أى صدر جملتها فلا ينافى جواز نحو زيد رب شجاع يغلبه كما أفاده الدمامينى (قوله وانما دخلت الخ) دفع لما يوهمه كون مجرورها مفعولا من أنها معدية (قوله فان قالوا الخ) وأيضا لو كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعا ونصبا فى الفصيح وقد جاء العطف تقول رب رجل وأخاه أكرمت فيجعلون لها حكم الزائد فى الاعراب وان لم تكن زائدة ولا يجوز فى الفصيح بزيد وأخاه مررت دمامينى (قوله رد لانه يتعدى بنفسه) وأجاب سم بأن تعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف كما هنا فانه لو عدى بنفسه لفات معنى التقليل والتكثير ونظيره أخذت من الدراهم فقد عدى الفعل بمن لافادة التبعيض وان كان متعديا بنفسه على أن من الافعال ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح وشكر (قوله ولاستيفائه مفعوله فى المثال الثانى) أجاب سم بأن ذلك لا يمنع كونه معمولا لمثله كما فى زيدا ضربته

(الاضافة)

هى لغة الاسناد وعرفا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبدا قال يس وعينها ياء لانها مشتقة من الضيف لاستناده الى من ينزل عليه وقال فى شرح الجامع يكفى فى اضافة الشئ الى غيره أدنى ملابسة نحو قوله تعالى عشية أو ضحاها لما كانت العشية والضحى طرفى النهار صح اضافة أحدهما الى الآخر (قوله نونا) أى نطق بها أو لم ينطق بها كما فى لبك وذوى مال وذوى نال (قوله تلى الاعراب) أى حرف الاعراب (قوله أو مقدرا) وذلك فى الاسم الممنوع من الصرف والمانع من ظهوره مشابهة الفعل (قوله مما تضيف) أى تريد اضافته (قوله احذف) أى ان كان فيه ماذكر

والا فلا حذف كما في لا بزيد الا أن يقدّر فيه التنوين وان كان مبنيا والحسن الوجه الا أن يدّعى أن الاضافة قبل دخول أل قاله زكريا (قوله التي تليها علامة الاعراب) قال البعض تبعا للمصرّح هذا مبنى على أن الاعراب متأخر عن آخر الكلمة والاصح أنه مقارن له وقد يقال مراده بتاء علامة الاعراب للحرف تعقبها التبعية العارض للعروض لا تبعيتها له في الوجود الاعطى فالتبعية رتبية لا زمانية فليس كلامه مبنيا على خلاف الاصح (قوله قد تحذف تاء التأنيث) أي جوازا فلا يرد على المصنف لان كلامه في الحذف الواجب الكثير وحذف هذه التاء جائز على قلة حيث أمن اللبس والا لم يجز حذفها كما في ثمرة وحمة ثم هو سماعي وقيل قياسي كذا في النكت ولا يرد على وجوب حذف النون المذكورة قول الشاعر لا يزالون ضاربين القباب لما مر أول الكتاب (قوله وقاله سيبويه) أي والجمهور ومن أدلتهم اتصال الضمير بالمضاف والضمير انما يتصل بعامله (قوله لا بالحرف المنوى) عبارة التصريح لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالاضافة ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف اه وهي تقتضي أن العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر ويمكن حمل عبارة الشارح على عبارة التصريح (قوله وانو معنى من) أي البيانية كما نقله الاسقاطي عن الجامي اى التي لبيان جنس المضاف ويؤخذ من كلام الشارح أن بابها مشوب بتبعيض وهو صحيح وزاد لفظ معنى اشارة الى أن المراد أن الاضافة على ملاحظة المعنى المذكور لا أن لفظ الحرف مقدر اذ قد لا يصلح الكلام لتقديره واعلم أنه يصح في الاضافة التي على معنى من اتباع المضاف اليه للمضاف بدلا أو عطف بيان ونصبه على الحال أو التمييز قال يس والاتباع أقل الاوجه وفي التي على معنى في نصب المضاف اليه على الظرفية (قوله اذا لم يصلح الا ذاك) أي بحسب القصد بأن أريد بيان الظرفية أو الجنس فلا يرد أن التي على معنى من أو في يصلح أن تكون على معنى لام الاختصاص لان كلا من الظرف والبعض يصلح فيه معنى لام الاختصاص وقوله لما سوى ذلك أي بأن لم يرد ما ذكر وبه يعلم أن مثل حصير المسجد يجوز أن تكون على معنى في ان أريد معنى الظرفية وأن يكون على معنى اللام الاختصاصية

التي تليها علامة الاعراب فيها لا غير نحو بيانى زيد وشياطين الانس وتنبيه قد تحذف تاء التأنيث للاضافة عند أمن اللبس كقوله

وأخلفوك عد الامر الذى وعدوا

أي عدة الامر وقراءة بعضهم لأعدّوا له عدّه أي عدّته وجعل الفراء منه وهم من بعد غلبهم سيغلبون واقام الصلاة بناء على أنه لا يقال دون اضافة في الاقامة اقام ولا في الغلبة غلب انتهى (والثانى) من المتضايفين وهو المضاف اليه (اجرر) بالمضاف وفاقا لسيبويه لا بالحرف المنوى خلافا للزجاج (وانو) معنى (من أو) معنى (في اذا لم يصلح) ثم (الا ذاك) المعنى وانو معنى من

قاله يس (قوله فيما اذا كان) ما نكرة موصوفة أو اسم موصول واذا اسم زائدة والجملة بعدها صفة أو صلة والعائد محذوف (قوله بعضا) المراد بالبعض ما يعم الجزئي والجزء الخارج بقوله مع صحة الخ وانما عممنا لئلا يلزم استدراك قوله مع صحة الخ قاله يس (قوله مع صحة الخ) فان فقد الشرطان كثوب زيد وحصير المسجد أو الاول فقط كيوم الخميس أو الثاني فقط كيد زيد فليس على معنى من بل هي في هذه الامثلة على معنى لام الملك أو لام الاختصاص وبهذا تعلم حكمة تعداد الشارح الامثلة في قوله نحو ثوب زيد الخ ومثل بهذا ابن الناظم لما فقد فيه الشرطان ليفيد أن المراد باللام ما يعم لامي الملك والاختصاص ونقل في الهمع عن ابن كيسان والسيرافي أنهما لم يشترطا صحة الاخبار بل اكتفيا بكون المضاف بعضا (قوله ظرفا للمضاف) أي زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا نحو مكر الليل يا صاحبي السجن ألد الخصام قاله شارح الجامع (قوله واللام خذا) أي اجعل معنى اللام ملحوظا فيما سوى ذلك وليس المراد أن اللام مقدرة في نظم الكلام اذ قد لا يصلح التقدير بها نحو كل رجل فان معنى اللام ملحوظ فيه لانه بمعنى أفراد الرجل ولا يصلح نظمه لان تقدير فيه اللام في الجامي لا يلزم صحة التصريح باللام بل تكفي افادة مدلولها فقط ولان يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام الاختصاصية ولا يصح اظهارها فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة اه (قوله لما سوى ذلك) دخل في عمومه الاضافة اللفظية فقد صرح بعضهم كابن جني بأنها على معنى اللام لكن أورد عليه نحو زيد حسن الوجه اذ ليس حسن مضافا الى الوجه على تقدير حرف بل هو هو كما قاله الدماميني ومن ثم صدر السيوطي في جمع الجوامع بأنها ليست على معنى حرف وحكى الاول بقيل وكونها ليست على معنى حرف هو قضية كلام ابن الحاجب وكلام ابن هشام في القطر أيضا وظاهره وربما في نحو فعال لما يريد لا يدل للاول وان استدل به له لان هذه اللام لام التقوية لا اللام التي الاضافة على معناها كما عرف (قوله اذ هي الاصل) قال في الهمع ولهذا يحكم بها عند صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو يد زيد يعني اذا لم تقم قرينة

فيما اذا كان المضاف بعضا من المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه كثوب خز وخاتم فضة التقدير ثوب من خز وخاتم من فضة ألا ترى أن الثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة وانه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم فضة والثاني معنى في اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو مكر الليل أي في الليل

(واللام خذا لما سوى ذلك) اذ هي الاصل نحو ثوب زيد وحصير المسجد ويوم الخميس ويد زيد * تنبيهات * الاول ذهب بعضهم الى أن الاضافة

ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته وذهب بعضهم الى أن الاضافة بمعنى اللام على كل حال وذهب سيبويه والجمهور الى أن الاضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من وموهم الاضافة بمعنى في محمول على أنها بمعنى اللام توسعا الثاني اختلف في اضافة الاعداد الى المعدودات فمذهب الفارسي أنها بمعنى اللام ومذهب ابن السراج أنها بمعنى من واختاره في شرحي التسهيل والكافية فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى المعدودات والمقادير الى المقدرات وقد اتفقا على انها اذا أضيف عدد الى عدد نحو ثلثمائة على انها بمعنى من انتهى (واخصص أولا) من المتضايفين (أو أعطه التعريف بالذى تلا)

على تقدير غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده ونحوه اه (قوله ليست على تقدير حرف) شمنه أنه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى وليس كذلك اذ معنى المعرفة غير معنى النكرة وأجيب بمنع لزوم المساواة لان المراد بكون الاضافة على معنى اللام مثلا أنها ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم منه مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى من كل وجه وقولهم غلام زيد بمعنى غلام لزيد اى من حيث ملاحظة معنى اللام في كل فقط فمرادهم به مجرد تفسير جهة الاضافة في المثال المذكور من الملك أو الاختصاص (قوله ولا نيته) عطف تفسير (قوله الى أن الاضافة بمعنى اللام) علل ذلك بأن كلا من الظرف والبعض يصح فيه اعتبار معنى اللام الاختصاصية (قوله على كل حال) أى سواء كان المضاف ظرفا او بعضا أو غيرهما (قوله لا تعدو) أى لا تتجاوز (قوله وموهم الاضافة بمعنى الخ) قيل حيث اعتبر معنى اللام الاختصاصية فلا فرق بين التي بمعنى في والتي بمعنى من فلم اعتبر الحمل في الاولى دون الثانية وأجيب بأن التي بمعنى في قليلة فردت الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام بخلاف التي بمعنى من فكثيرة فاستحقت جعلها قسما مستقلا (قوله توسعا) لا حاجة اليه لان معنى اللام الاختصاصية ظاهر في الظرف (قوله في اضافة الاعداد) اى كعشرة رجال وتسع نسوة (قوله أنها بمعنى اللام) أى الاختصاصية سم (قوله أنها بمعنى من) لا يخفى أنه الظهر وجوز بعضهم الوجهين اصحة المعنيين أى بحسب القصد على ما مر (قوله والمقادير الى المقدرات) أى كقفيز بر ورطل زيت (قوله نحو ثلثمائة) واحتياج صحة اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فيما ذكر الى تأويل مائة بمئات لا يضر (قوله على أنها بمعنى من) فيه أى مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية هنا أيضا (قوله واخصص أولا) أى احكم بخصوصه أى قلة اشتراكه وليس المراد بالتخصيص هنا ما يشمل التعريف حتى يرد على المصنف أنه جعل قسم الشئ قسيما له (قوله أو أعطه التعريف) أو للتقسيم لا للتخيير ومن هذا القسم المضاف الى الجملة على الصحيح كما قاله المرادي لانها في تأويل مصدر مضاف الى فاعله أو مبتدئه أو خبره وظاهر أنه ان كان الفاعل أو المبتدأ معرفة

فان كان نكرة فالظاهر أن المضاف من النوع الاول والمراد بالتعريف الكون معرفة (فان قلت) وقوع الجمل صفات للنكرات ينافي تعريف المضاف اليها (قلت) أجابهم بأن وقوعها كذلك باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر لان وقوعها كذلك لا يتوقف على التأويل بخلاف وقوعها مضافا اليها لان المضاف اليه لا يكون الا اسما على المختار فاحتيج الى تأويلها بالمصدر وهو معرفة فتعرف المضاف اليها ويؤخذ من ذلك أن قولهم الجمل نكرات بقطع النظر عن التأويل (قوله يعني أن المضاف الخ) لما لم يقيد المصنف حالة التخصيص بكون المضاف اليه نكرة وحالة التعريف بكونه معرفة قال يعني الخ وانما ترك المصنف القيدين لشهرتهما (قوله وان يشابه المضاف بفعل) كني بفعل عن مطلق الفعل المضارع وخرج من كلامه المصدر واسمه وأفعل التفضيل (قوله وصفا) حال من المضاف فكلام الشارح حل معنى وهي حال لازمة لان المضاف لا يشابه بفعل الا اذا كان وصفا والمراد الوصف ولو باعتبار التأويل كضرب زيد بمعنى مضروبه (قوله بمعنى الحال أو الاستقبال) أي لا بمعنى الماضي أو مطلق الزمن فان اضافته محضة ومثل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال كونه بمعنى الاستمرار كما صرح به الرضي فيما سنقله عنه ونقل شيخنا السيد عن بعضهم أن الوصف اذا أريد به الاستمرار جاز كونها معنوية نظرا للماضي وكونها لفظية نظرا للحال والاستقبال لان الاستمرار صادق بالجميع فيجوز قصد أحد الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع أو تنكيره ثم رأيت الدماميني ذكره نقلا عن شرح الكشاف لليمني حيث قال اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافته حقيقية لنقص مشابهته المضارع التي هي العلة في عمله واذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت اضافته غير حقيقية لتمام المشابهة وأما اذا كان بمعنى الاستمرار ففي اضافته اعتباران اعتبار المضي فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف اليه اه باختصار ورأيت الشمني ذكره نقلا عن شرح الكشاف للتفتازاني حيث قال الاستمرار يحتوي

يعني أن المضاف يتخصص بالثاني ان كان نكرة نحو غلام رجل ويتعرف به ان كان معرفة نحو غلام زيد (وان يشابه المضاف يفعل) أي الفعل المضارع بأن يكون (وصفا) بمعنى الحال أو الاستقبال

على الازمنة الماضي والحال والاستقبال فتارة يعتبر جانب الماضي فتجعل
الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين وتارة يعتبر جانب الاخيرين فتجعل
الاضافة غير حقيقية كما في جاعل الليل سكنا لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع
مالك يوم الدين عن الوصفية الى البدلية وبجعل سكنا منصوبا بفعل محذوف
والتعويل على القرائن والمقامات هذا ما ذكره في توجيه التوفيق بين كلامي
الزمخشري في الآيتين اه باختصار ثم نقل الشمني عن السيد الجرجاني
أنه اختار في توجيه التوفيق أن الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتي وفي
جاعل الليل سكنا تجددي بتعاقب أفراده فكان الثاني عاملا واضافته
لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول هذا وقوله بمعنى الخ لا يناسب
قوله الآتي أو صفة مشبهة اذ هي ليست بمعنى الحال أو الاستقبال بل
للثبات والدوام ثم هي وان كانت كذلك لا تتعرف بالاضافة أصلا
كما في الرضي والتصريح لانها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك اذا أريد
الاستمرار فيجوز بقيطي كذا نقله غير واحد ويرد عليه أن الاستمرار
في الصفة المشبهة ثبوتي وفي المضارع تجددي كما مر في كلام السيد فلا تشبهه
فان اكتفوا بالمشابهة في أصل الاستمرار أشكل الفرق بينها وبين اسم
الفاعل الذي للاستمرار الثبوتي على ما مر عن السيد أن اضافته معنوية
وعلى الاطلاق ما مر عن غيره أن اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فيه اعتباران
فالاولى التعليل بما يأتي عن الرضي أنها دائما عاملة في محل المضاف اليه اما
رفعا أو نصبا واضافة الوصف الى معموله لفظية ثم قول صاحب التوضيح ان
اسم الفاعل اذا اريد به الثبوت كان صفة مشبهة يشكل على ما مر عن السيد
وعلى الاطلاق ما مر عن غيره فتأمل وعبارة الرضي كون اضافة الصفة المشبهة
لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا أو نصبا فالصفة
المشبهة جائزة العمل دائما فاضافتها لفظية دائما واما اسما الفاعل والمفعول
فعملهما في مرفوع جائز مطلقا لان أدنى رائحة فعل يكفي في عمل الرفع لشدة
اختصاص المرفوع بالفعل فاضافتهما الى فاعلهما معنى لفظية دائما غير
شاهر بطلته ويوجه واما عملهما في المفعول به ونحوه فيحتاج الى شرط
كونهما بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار لانهما اذن يشبهان

اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة (فعن تنكيره لا يعزل) بالاضافة لانه في قوة المنفصل (كرب راجينا عظيم الامل * مروّع القلب قليل الحيل) فراجي اسم فاعل ومروّع اسم مفعول وعظيم وقليل صفتان مشبهتان وكل منها مضاف الى معرفة ومع ذلك (٣١٣) فهو باق على تنكيره بدليل دخول رب ومثله قوله

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم
لاقى مباعدة منكم وحرمانا

ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة به نحو هديا بالغ الكعبة وانتصابه على الحال نحو ثاني عطفه وقوله

فأتت به حوش الفؤاد مبطنا
سهدا اذا ما نام ليل الهوجل

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصا أن أصل قولك ضارب زيد ضارب زيدا فالاختصاص موجود قبل الاضافة وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف أو رفع القبح أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وضارب عمرو وحسن الوجه أو المقدر كما في ضوارب زيد وحواج بيت الله أو نون التثنية كما في ضاربا زيد والجمع كما في ضاربو زيد وأما رفع القبح في حسن الوجه فان في رفع الوجه قبح خلو الصفة عن

المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة فاضافتهما اذن لفظية (قوله اسم فاعل) مراد به ما يشمل صيغة المبالغة (قوله فعن تنكيره) أشار باضافة تنكير الى ضمير المضاف الى أن تنكيره حال الاضافة هو الذي كان قبلها فأفادان اضافته لا تفيده التخصيص كما لا تفيده التعريف قاله يس (قوله لانه في قوة المنفصل) أي عن الاضافة بالضمير فاعل الوصف لان ضارب زيد في قوة ضارب هو زيدا كما سيأتي (قوله كرب راجينا) قيل هذا المثال مشكل لان رب تصرف ما بعدها الى المضي فتكون اضافته محضة وفيه نظر فان المذكور في همع الهوامع انما هو ان الاكثرين يقولون بوجوب مضي ما تتعلق به رب بناء على أنها تتعلق لا انهم يقولون بوجوب مضي مجرورها وان ابن السراج يجوّز كونه حالا وابن مالك يجوّز كونه حالا أو مستقبلا وقد قال في التسهيل ولا يلزم وصف مجرورها خلافا للمبرد ومن وافقه ولا مضي ما تتعلق به (قوله فأتت به) أي ولدته حوش الفؤاد بضم الحاء المهملة أي حديده مبطنا بفتح الطاء المشددة كما في القاموس أي ضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور سهدا بضم السين المهملة والهاء أي قليل النوم والهوجل بالجيم الاحمق واسناد نام الى ليل مجاز عقلي من اسناد الفعل الى زمنه والاصل اذا نام الهوجل في الليل (قوله التخفيف) أي في اللفظ بحذف التنوين أو النون كما سيذكره الشارح وقوله أو رفع القبح أي ازالة قبح التركيب عند الرفع أو النصب (قوله في حسن الوجه) أي من قولك مررت برجل حسن الوجه مثلا واعلم ان ما سموه هنا قبيحا سموه في باب الصفة المشبهة ضعيفا فلا تنافي بين الموضعين (قوله خلو الصفة عن ضمير الموصوف) أي لان السكاكية لا ترفع ظاهرا وضميرا معا (قوله اجراء وصف القاصر) أي الفعل القاصر مجرى المتعدي(٢) أي الفعل المتعدي أي في نصبه المعرفة على المفعولية (قوله وفي الجر تخلص منهما) أي من الاجراء والخلو المذكورين فلا قبح (قوله ومن ثم)

ضمير الموصوف وفي نصبه قبح اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي وفي الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه أي بالجر لانتفاء قبح الرفع أي على الفاعل لوجود الضمير ونحو والحسن وجه أي بالجر أيضا لانتفاء قبح النصب

(٢) قوله مجرى المتعدي الاولى مجرى وصف المتعدي كما هي عبارة الشارح اه

أى من أجل أن الاضافة فيما ذكر انما هى لرفع قبح الرفع والنصب امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالجر فيهما واعترض بأن الاضافة فى الضارب الرجل لم تفد تخفيفا لعدم التنوين بوجود أل ولا رفع قبح لان المضاف وصف متعد مضاف لمفعوله فلا قبح فى نصبه وأجيب بأن العرب شبهوا الضارب الرجل بالحسن الوجه فى تجويز الجر لاشتراكهما فى تعريف الجزأين بأل كما اشتركا فى النصب وان كان نصب المشبه فى العكس قبيحا كما علم (قوله لان النكرة تنصب على التمييز) أى والتمييز تنصبه المتعدى والقاصر (قوله وذى الاضافة) أى اضافة الوصف الى معموله لا بقيد تنكير الوصف الذى هو موضوع كلامه السابق بقرينة قوله فعن تنكيره لا يعزل ليدخل فى كلامه اضافة نحو الضارب الرجل فانها لفظية كما يؤخذ من الاعتراض السابق قريبا وصرح به سم فيما كتبه بهامش الهمع (قوله لان فائدتها الخ) علة لتسميتها لفظية وقوله وهى فى تقدير الانفصال علة لتسميتها غير محضة واما تسميتها مجازية فعللها فى شرح التوضيح بكونها لغير الغرض الاصلى من الاضافة كذا قال شيخنا وغيره وقد يشير اليه تعليله هنا تسمية الاولى حقيقية بقوله وذلك هو الغرض الاصلى من الاضافة وقال شيخنا السيد اعلم ان تسمية اللفظية مجازية ليست بمعنى المجاز المتعارف حتى تحتاج لعلاقة وقرينة بل المراد انها اضافة فى الظاهر والصورة لا الحقيقة والمعنى اه وعلى هذا يصح أن يكون الشارح علل هنا تسميتها مجازية بقوله وهى فى تقدير الانفصال (قوله بتخفيف) أى بحذف التنوين الظاهر أو المقدر أو النون وقوله أو تحسين أى برفع قبح الرفع أو النصب كما مر (قوله وتلك) أى الاضافة المغايرة لاضافة الوصف الى معموله (قوله لانها خالصة الخ) علة لتسميتها محضة وقوله وفائدتها الخ علة لتسميتها معنوية وقوله وذلك هو الغرض الخ علة لتسميتها حقيقية على ما يؤخذ مما أسلفناه عن شارح التوضيح أو قوله لانها خالصة الخ علة تسميتها حقيقية أيضا على ما يؤخذ مما بحثناه سابقا بعد نقل كلام شيخنا السيد هكذا ينبغى تحرير العبارة وان وقع البعض فى خلافه فتدبر وقوله كما رأيت أى من افادتها التخصيص أو التعريف (قوله غير محضة) لا يظهر له وجه الا ان اضافة

لان النكرة تنصب على التمييز (وذى الاضافة اسمها لفظيه) وغير محضة ومجازية لان فائدتها راجعة الى اللفظ فقط تخفيف أو تحسين وهى فى تقدير الانفصال (وتلك) الاضافة الاولى اسمها (محضة ومعنويه) وحقيقية لانها خالصة من تقدير الانفصال وفائدتها راجعة الى المعنى كما رأيت وذلك هو الغرض الاصلى من الاضافة *تنبيهات* الاول ذهب ابن برهان وابن الطراوة الى ان اضافة المصدر الى مرفوعه أو منصوبه غير محضة والصحيح أنها محضة لورود السماع

لتصويه

المنصوبه لانها فى تقدير الانفصال بفاعل المصدر بخلافه حال اضافته لمرفوعه (قوله بنعته بالمعرفة) أى اذا أضيف الى معرفة كما فى الشاهد (قوله عاذرا) مفعول ثالث مقدم والاوّل الياء والثانى من عهدت والعائد محذوف أى عهدته وعذولا حال من العائد المحذوف ولا يصح أن يكون عذولا مفعول عهدت لما يلزم عليه من خلوّ الموصول عن العائد فقول شيخنا السيد انه مفعول عهدت سهو (قوله أن اضافة أفعل التفضيل غير محضة) قال البعض لا وجه له لانها ليست فى تقدير الانفصال اذ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول كما سيأتى اه وفيه عندى نظر لانه لا يتوقف كون الاضافة فى تقدير الانفصال على كون الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم اضافة اسم الفاعل القاصر كقائم الآن ومسودّ الوجه فى تقدير الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول وحينئذ توجيه كون اضافة أفعل غير محضة بأنها فى تقدير الانفصال بالضمير فاعل أفعل أى أنها منفصلة به فى الحقيقة والتقدير وقد نقل فى التصريح هذا القول عن أبى البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولى وابن أبى الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة فان خرجه المخالف على البدل أبطلناه بأن البدل بالمشتق قليل اه (قوله لانه ينعت بالمعرفة) أى اذا أضيف الى معرفة (قوله لكنه زاد فى التسهيل نوعا ثالثا) قال لان للاضافة فى هذا النوع الثالث اعتبارين اتصالا من حيث ان الاوّل غير مفصول بضمير منوى وانفصالا من حيث ان المعنى لا يصح الا بتكلف خروجها عن ظاهرها كذا فى الهمع والذى يظهر أنه ليس زائدا فى الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبها بالمحضة وحينئذ لا يجوز تسميته مشبها بغير المحضة لاقتضائه أنه ليس من غير المحضة فتجويز البعض تبعا لشيخنا تسميته مشبها بغير المحضة مبنى على تباين الثلاثة المتبادر من تثليث القسمة وهو خلاف ما حققناه (قوله اضافة الاسم الى الصفة) هو كعكسه غير مقيس كما سيأتى واعلم أنه سيأتى عند قول الناظم ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وأوّل موهما اذا ورد أن هذا وعكسه ونحوهما يجب تأويلها وصرفها

بنعته بالمعرفة كقوله
ان وجدى بك الشديد أرانى
عاذرا فيك من عهدت عذولا
وذهب ابن السراج والفارسى
الى أن اضافة أفعل التفضيل
غير محضة والصحيح أنها محضة
نص عليه سيبويه لانه ينعت
بالمعرفة * الثانى ظاهر كلامه
انحصار الاضافة فى هذين
النوعين وهو المعروف
لكنه زاد فى التسهيل نوعا
ثالثا وهى المشبهة بالمحضة
وحصر ذلك فى سبع اضافات
* الاولى اضافة الاسم الى
الصفة نحو مسجد الجامع
ومذهب الفارسى

أنها غير محضة وعند غيره أنها محضة * الثانية اضافة المسمى الى الاسم نحو شهر رمضان * الثالثة اضافة الصفة الى الموصوف نحو سحق عمامة * الرابعة اضافة الموصوف الى القائم مقام الصفة كقوله

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم

أى على زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفا عنهما فى الاضافة * الخامسة اضافة المؤكد الى المؤكد وأكثر ما يكون ذلك فى أسماء الزمان نحو يومئذ وحينئذ وعامئذ وقد يكون فى غيرها كقوله

فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه

* السادسة اضافة الملغى الى المعتبر كقوله

الى الحول ثم اسم السلام عليكما

* السابعة اضافة المعتبر الى الملغى نحو اضرب أيهم أساء وقوله

عن ظاهرها على ما سيأتى تفصيله وباعتبار التأويل تكون الاضافة محضة فاعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التأويل (قوله أنها غير محضة) التشبيه بحسن الوجه فكما أن أصل حسن الوجه حسن وجهه فأزيل عن الرفع أصلا صلاة الاولى مثلا الصلاة الاولى على النعت فأزيل عن حقه همع (قوله أنها محضة) اختاره أبو حيان لانه لا يقع بعد رب ولا أل ولا ينعت بنكرة ولا ورد نكرة اذ لم يحفظ صلاة أولى مثلا همع (قوله اضافة المسمى الى الاسم) كما قال انما ذلك باعتبار تسمية الاول بالثانى قال انما الاضافة التى للبيان باعتبار تسميات الاول بالثانى ويسميانها أم البيانية وفرق غيرهم بأن التى للبيان بين جزأيها عموم وخصوص مطلق والبيانية بين جزأيها عموم وخصوص من وجه (قوله كقوله علا زيدنا الخ) التحقيق أن البيت ونحوه من اضافة الشئ الى ملابسه بعد تنكير العلم واضافته الى الضمير اضافة محضة من غير تأويل بما ذكر كما أفاده الدماميني (قوله فى الاضافة) أى الى الضمير وقوله ما بقا القائم مقام الصفة أى فى الاتصال بالموصوف وقد يقع ما قيل بين طرفى كلامه تناف لاقتضاء أول كلامه أن خلف الصفة هو الضمير واقتضاء آخره أنه الموصوف (قوله فى أسماء الزمان) أى المبهمة (قوله نحو يومئذ الخ) استظهر غير واحد أنه من اضافة العام الى الخاص لتخصيص الظرف الثانى بالجملة المضاف اليها القائم مقامها التنوين وهو انما يصح على الملازمة اذا أريد باليوم زمن ما لا خصوص المدة المحدودة بطرفى النهار والا كان فيه تفصيل قدمناه أول الكتاب فى الكلام على التنوين فراجعه (قوله فقلت انجوا) بالجيم يقال نجوت جلد البعير عنه وأنجيته أى سلخته والضمير فى عنها يرجع الى الناقة التى ذبحها الشاعر لضيفيه فقالا انها مهزولة فاعتذرا ما بهذا الشعر والشاهد فى نجا الجلد فان النجا بالجيم مقصورا الجلد والسنام بالفتح معروف والغارب أعلى الظهر (قوله اضافة الملغى الى المعتبر) معنى كونه ملغى أن المعنى يستقيم بدونه كالحرف الزائد قيل ومنه كمن مثله فى الظلمات أى كمن هو فى الظلمات مثل الجنة التى وعد المتقون فيها أنهار الآية أى الجنة التى وعد المتقون (قوله الى الحول) أى ابكيا على الى الحول والخطاب لبنتيه (قوله نحو اضرب أيهم أساء) انما

كان المضاف اليه مالا تعرف أى انما هو بصلتها كغيرها من الموصولات فلو اعتدّ بالاضافة لزم اجتماع معرفين على معرف واحد كذا نقل الدمامينى عن المصنف ويشكل على هذا ما مرّ فى باب الموصول وسيأتى أيضا من أن لها ابهامامن جهة الجنس وابهامامن جهة الشخص وأن اضافتها الى المعرفة لتعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص فانه يقتضى اعتبار المضاف اليه الا أن يقال الغاء المضاف اليه من حيث تعيين الشخص فتأمل (قوله ببغداد العراق الخ) الشاهد فى بغداد العراق ودمشق الشام وانما لم يجعل الاول هو المثنى لوقوعه فى مركزه والمرّح بكسر الراء المشدّدة المؤلم وقد يقال الاضافة فى البيت كالاضافة فى نحو الحاد المتقدم فما وجه التفرقة (قوله أهمل هنا الخ) قال سم قد يقال لا اهمال لامكان دخولهما فى قوله واخصص أولا فانه لم يضبط هذا النوع المفيد للتخصيص بضابط فيمكن تفسيره بما يشمل ذلك (قوله ماوقع موقع نكرة الخ) لكن اضافته محضة مفيدة للتخصيص كما فى الدمامينى والتوضيح وشرحه واقتضاه ما مرّ قريبا عن سم (قوله وفعل ذلك جهده وطاقته) أى حالة كونه جاهدا ومطيقا (قوله لان ربّ وكم الخ) علة لمحذوف أى وانما كان المعطوف فى هذه الامثلة واتعاء وقع نكرة لاتقبل التعريف فلان الخ وجعل بعضهم المعطوف فى الاولين معرفة وقال انه يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الاوائل (قوله كمثل وغير وشبه) انما كانت شديدة الابهام لانها بمعنى اسم الفاعل الذى بمعنى الحال لانها بمعنى مماثل ومغاير ومشابه فاضافتها للتخفيف نقله الدمامينى عن سيبويه والمبرد وهذا كصنيع الهمع يقتضى أن اضافته لفظية لاتفيد تخصيصا أيضا وهو خلاف ما فى التوضيح وشرحه ومقتضى كلام سم السابق وقيل لان غير زيد يشمل كل موجود سواه ومثله وشبهه يشمل كل مماثل ومشابه فدلوله شائع شيوعا غير مضبوط وفيه أن اضافة ماذكر ان كانت عهدية فلا شمول فتكون كالضارب مرادا به العهد أو استغراقية أو جنسية فهو كالضارب مرادا به الاستغراق أو الجنس مع أن الضارب معرفة بكل حال والكاف فى عبارة الشارح لادخال خدن وترب بكسر أولهما وحسب وكافى ونحوهما وأما شبهك فمعرفة نقله شيخنا السيد وفيه نظر وهذا وقال سم

أقام ببغداد العراق وشوقه
لاهل دمشق الشام شوق مبرح
* الثالث أهمل هنا مما
لايتعرف بالاضافة شيئين
* أحدهما ماوقع موقع نكرة
لاتقبل التعريف نحو ربّ
رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها
وفعل ذلك جهده وطاقته
لان ربّ وكم لايجران المعارف
والحال لايكون معرفة
* ثانيهما مالا يقبل التعريف
لشدّة ابهامه كمثل وغير وشبه
قال فى شرح الكافية اضافة
واحد من هذه وما أشبهها

لاتزيل ابهامه الا بأمر خارج عن الاضافة كوقوع غير بين ضدين كقول القائل رأيت الصعب غير الهين ومررت بالكريم غير البخيل وكقوله تعالى صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وكقول أبي طالب

يارب اما تخرجن طالبي في مقنب من تلكم المقانب فليكن المغلوب غير الغالب وليكن المسلوب غير السالب

فبوقوع غير بين ضدين يرتفع ابهامه لان جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك كقولك مررت برجل غيرك وكذا مثل اذا أضيف الى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة فان الاضافة لاتعرفه ولاتزيل ابهامه فان أضيف الى معرفة وقارنه مايشعر بمماثلة خاصة تعرف هذا كلامه وقال أيضا في شرح التسهيل وقد يعنى بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فحكم بتعريفهما وأكثر مايكون ذلك في غير اذا وقع بين متضادين وهذا الذي قاله في غيره ومذهب ابن السراج والسيرافي ويشكل عليه نحو صالحا غير الذي كانعمل أما اذا وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالاضافة لانها وصف النكرة اه

(ووصل أل بذا المضاف) المشابه يفعل (مغتفر * ان وصلت بالثان كالجعد الشعر) وقوله

ينبغي أن هذه الكلمات كما لاتتعرف بالاضافة الاسيما المستثنى لاتتعرف بأل أيضا لان المانع من تعريفهما بالاضافة مانع من تعريفهما بأل اه ونقل الشنواني عن السيد أنه صرح في حواشي الكشاف بأن غيرا لاتدخل عليها أل الا في كلام المولدين (قوله لاتزيل ابهامه) أي ازالة تقتضي التعيين فلاينافي أنه يتخصص بالاضافة وتسمى اضافته محضة ومعنوية كذا قال البعض ويوافقه مامر عن التوضيح وشرحه وسم وهو لايأتي على مامر عن سيبويه والمبرد أن اضافته نحو مثل للتخفيف (قوله يارب اما تخرجن الخ) ان شرطية وما زائدة وقوله فليكن أي الطالب جواب الشرط والمقنب كمنبر المراد به هنا جماعة الخيل كما قاله حفيد السعد ويطلق على مخلب الاسد وعلى الذئب (قوله لان جهة المغايرة) أي ما به المغايرة (قوله وقارنه مايشعر بمماثلة خاصة) كقولك زيد مثل حاتم فان القرينة وهي اشتهار حاتم بالجود تدل على أن المراد المماثلة في ذلك الوصف المخصوص (قوله وقال أيضا في شرح التسهيل) تقوية لما قبله (قوله وهو مذهب ابن السراج والسيرافي) وذهب المبرد الى أن غيرا لاتتعرف أبدا وذهب بعضهم الى أنها تتعرف بالاضافة مطلقا كما تقدم حكاية ذلك في باب الاستثناء (قوله لانها وصف النكرة) أجيب بمنع أنها وصف بل هي على هذا القول بدل لاوصف كما صرح به غير واحد كزكريا (قوله بذا المضاف المشابه يفعل) خرج المضاف اضافة محضة فلاتدخل عليه أل لان المضاف فيها الى معرفة تعرف بالاضافة فلاتدخل عليه أل لئلا يلزم اجتماع معرفين على معرف واحد والمضاف فيها الى نكرة تخصص بالاضافة ولو أدخلت عليه أل لزم اضافة المعرفة الى النكرة وهي ممنوعة (قوله ان وصلت بالثان) قال يس انما اشترطت أل في المضاف اليه مع الصفة المشبهة التي هي أصل المسئلة لان رفع أو نصب مابعدها بالاضافة لايحصل الا حينئذ لعدم نصب النكرة على التمييز بعد الصفة المشبهة وحمل اسم الفاعل عليها كما هو مقرر في شرح ذلك اه بايضاح وأيضا يكون دخول أل على المضاف الذي هو خلاف الاصل كالشاذ كاه واختلف في تابع المضاف اليه فيه ويجوز عدم وصله بأل نحو جاء الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على أنه

طف

وهـن الشافيات الحوائم

(أو بالذى له أضيف الثانى) كزيد الضارب رأس الجانى) وقوله * لقد ظفر الزوار أقفية العدا * أو بما أضيف الى ضميره الثانى كقوله الود أنت المستحقة صفوه

ومنع المبرد هذه (وكونها فى الوصف كاف ان وقع * مثنى او جمعا سبيله اتبع) أى وكون أل أى وجودها فى الوصف المضاف كاف فى اغتفاره ووقوعه مثنى أو جمعا اتبع سبيل المثنى وهو جمع المذكر السالم كقوله ان يغنيا عنى المستوطنا عدن فاننى لست يوما عنهما بغنى وقوله * الشاتمى عرضى ولم أشتمهما * وكقوله والمستقلو كثير ما وهبوا فان انتفت الشروط المذكورة امتنع وصل أل بذا المضاف وأجاز الفراء ذلك فيه مضافا الى المعارف مطلقا نحو الضارب زيد والضارب هذا

عطف بيان والمبرد لا يجوز ذلك بل يوجب أن يصح وقوع التابع موقع متبوعه ورجح الأول بانه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع قاله الرضى (قوله ومن) أى السيوف الشافيات الحوائم أى العطاش والعل المراد بالعطش الشوق للقتل وانما كانت السيوف شافيات لانها آلة السفك وأصل الحوائم العطاش التى تحوم حول الماء ثم سمى كل عطشان حائما كما فى القاموس (قوله أو بالذى له أضيف الثانى) اقيام وجودها فيه مقام وجودها فى الثانى لكون المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد ولذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من مضاف واحد أفاده فى التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجانى (قوله أقفية العدا) جمع قفا (قوله أو بما أضيف الى ضميره) نائب فاعل أضيف قوله الثانى (قوله ومنع المبرد هذه) وأوجب النصب وهو محجوج بالسماع والافصح فى المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل قاله الشارح فى شرح التوضيح (قوله مثنى او جمعا) أى أو ملحقا بهما (قوله أى وجودها) أشار به الى أن كون مصدر كان التامة ويصح كونه مصدر كان الناقصة وفى الوصف خبره (قوله كاف الخ) لانه لما طال ناسبه التخفيف فلم يشترط وصل أل بالمضاف اليه (قوله فى اغتفاره) قدره ليحصل الربط بين المبتدا والخبر المشتق الخالى من الضمير لرفعه الظاهر (قوله ان يغنيا) بفتح النون مضارع غنى بكسرها أى استغنى واثبات الالف مع أنه مسند الى الظاهر على لغة أكلونى البراغيث وعدن اسم بلد باليمن (قوله الشاتمى عرضى) قد يبحث فيه باحتمال عدم الاضافة وأن النون حذفت للتخفيف كما يأتى (قوله فان انتفت الشروط) أى وصل أل بالثانى أو بما أضيف اليه الثانى أو بما أضيف الى ضميره الثانى أو وقوع الوصف مثنى أو جمعا على حده بأن لم يوجد واحد من الاحوال الخمسة وسماها شروطا باعتبار أنه لا بد من وجود واحد منها فى دخول أل (قوله ذلك) أى وصل أل (قوله مضافا الى المعارف) حال من الضمير المجرور بفى العائد الى المضاف وهو داخل فى حيز الاجازة بدليل قول التوضيح وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى بأل الى المعارف كلها اه فهو لا يوجب كون الضمير فى محل جر اذا أضيف الوصف المحلى بأل الى

الضميرنحو الضاربك بل يجوز كونه فى محل نصب على المفعولية أيضا بخلاف المبرد والرمانى كما يأتى وقوله مطلقا أى سواء كان المضاف اليه علما أو اسم اشارة أوضميرا أوغيرهما (قوله بخلاف الضارب رجل) أى فانه لايجوز لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة (قوله وقال المبرد والرمانى الخ) أى فيكونان موافقين للفراء فى الضمير دون الظاهر لكنهما موجبان والفراء مجيز (قوله وعند سيبويه الضمير الخ) هذا هو الموافق لكلام الناظم (قوله كالظاهر) أى فى المحلى بأل بدليل التفريع بعده (قوله فهو منصوب فى الضاربك) أى لانتفاء شرط اضافة الوصف المحلى بأل (فائدة) قال فى المغنى مثل هذا الضمير فى النصب قولهم لاعهد لى بألام قفا منه ولا أوضعه بفتح العين فالهاء فى موضع نصب كالهاء فى الضاربه الا أن ذاك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لاينصب المفعول به اجماعا وليست مضافا اليها والا لخفض أوضع بالكسرة وعلى هذا فاذا قلت مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره فان فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وان كسرتها فهى مجرورته اه (قوله مخفوض فى ضاربك) أى محلا لعدم تنوين الوصف وعدم تحليته بأل (قوله الوجهان) أى الخفض بناء على أن النون حذفت للاضافة والنصب بناء على أنها حذفت للتخفيف للطول هذا مذهب سيبويه وقال الجرمى والمازنى والمبرد وجماعة هو فى موضع جر فقط اذ الاصل سقوط التنوين للاضافة فلا يعدل عنه الا اذا تعين غيره كما فى قولك هذان الضاربا زيدا قاله الشارح فى شرح التوضيح (قوله ومنه) أى من حذف النون للتخفيف لا للاضافة (قوله عورة العشيرة) هى كل ما يستحيا منه والوكف كجبل الجور وكأنه لم يقل هنا فى رواية من نصب عورة كما قال فيما بعده لاتفاق الرواة على نصب عورة وان جوزت العربية الجر فتأمل (قوله لادل به) قال شيخنا السيد بكسر الدال اه ولعله على هذا اسم فاعل من أدل لغة فى دل كما فى المصباح والباء بمعنى على (قوله نعم الاحسن الخ) استدراك على قوله ويجوز فى الضاربك لدفع توهم مساواة الوجهين (قوله عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فان حكمهما حكم المفرد كما علم مما مر (قوله والجملة خبر الاول) أى والرابط محذوف تقديره فى اغتفاره كما مر

بخلاف الضارب رجل وقال المبرد والرمانى فى الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض وقال الاخفش وهشام نصب وعند سيبويه الضمير كالظاهر فهو منصوب فى الضاربك مخفوض فى ضاربك ويجوز فى الضاربك والضاربوك الوجهان لانه يجوز الضاربا زيدا والضاربو عمرا وشذ حذف النون فى النصب كما تحذف فى الاضافة ومنه قوله الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم وكف * وقوله الفارقو الحق لادل به والمستقلو كثير ما وهبوا فى رواية من نصب الحق وكثير * نعم الاحسن عند حذف النون الجر بالاضافة لانه المعهود والنصب ليس بضعيف لان الوصف صلة فهو فى قوة الفعل فطلب معه التخفيف واحترز بقوله سبيله اتبع عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم * تنبيه * قوله أن رفع هو بفتح أن وموضعه رفع على أنه فاعل كان على ما تبين أولا وقال الشارح هو مبتدأ ثان وكان خبره والجملة خبر الاول يعنى كونها

(قوله وقال المكودى فى موضع نصب الخ) فيه عندى نظر لان وجود أل فى المضاف ليس هو الكافى عن وجود أل فى المضاف اليه وانما الكافى عن ذلك وقوع المضاف مثنى أو جمعا والا فوجود أل فى المضاف خلاف حقه فيحتاج الى مسوغ له من وجود أل فى المضاف اليه أو فيما أضيف اليه المضاف اليه أو كون المضاف مثنى أو جمعا أو نحو ذلك مما مر فتدبره (قوله ويجوز فى همزان الكسر) أى على أنها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ما سبق عليه ويرد على الكسر ما أوردناه على كلام المكودى فافهم (قوله أو تذكيرا) فى كلام المصنف اكتفاء وخص التأنيث بالذكر لانه الاغلب ويكتسب المضاف من المضاف اليه غيرهما أيضا كالامور المتقدمة من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح وكالظرفية فى نحو كل حين والمصدرية فى نحو كل الميل ووجوب التصدير فى نحو غلام من عندك والاعراب فى نحو هذه خمسة عشر زيد عند من أعرب والبناء فى نحو مثل ما أنكم تنطقون والتعظيم فى نحو بيت الله والتحقير فى نحو بيت العنكبوت والجمع فى نحو

فما حب الديار شغفن قلبى * ولكن حب من سكن الديارا

كذا فى يس ويرد على قوله والاعراب الخ أن الاعراب فى مثاله لمعارضة الاضافة سبب البناء لا لاكتساب الاعراب من المضاف اليه بدليل أن من يعرب هذه خمسة عشر زيد يعرب هذه خمسة عشر كما قاله الدمامينى (قوله أى صالحا للحذف) لما كان معنى الموهل المجعول أهلا وليس هو الشرط بل الشرط كونه فى نفسه أهلا للحذف فسره تفسير مراد بقوله أى صالحا للحذف فهو من اطلاق المسبب وارادة السبب وزاد فى التسهيل شرطا آخر وهو أن يكون المضاف بعض المضاف اليه كصدر القناة أو كبعضه كمر الرياح فان لم يكن بعضا ولا كبعض فلا اكتساب وان صلح للحذف فلا يجوز أعجبتنى يوم العروبة لكن زيادة هذا الشرط لا تناسب تمثيل الشارح بيوم تجد كل نفس وجادت عليه كل عين ثرة ولهذا قال الدمامينى بعد قول التسهيل أو كان المضاف بعضه أو كبعضه ما نصه وزاد الفارسى قسما آخر يجوز فيه التأنيث وهو أن يكون المضاف الى المؤنث كله كقول عنترة * جادت عليه كل

وقال المكودى فى موضع نصب على اسقاط لام التعليل والتقدير وجود أل فى الوصف كاف لوقوعه مثنى أو مجموعا على حده ويجوز فى همزان الكسر وقد جاء كذلك فى بعض النسخ

(وربما أكسب ثانيا) من المتضايفين وهو المضاف اليه (أولا) منهما وهو المضاف (تأنيثا ان كان) الاول (لحذف موهلا) أى صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثانى فى الاول يوم تجد كل نفس وقوله

جادت عليه كل عين ثرة * وقوله تطعت بعض أصابعه * وقراءة بعضهم تلتقطه بعض السيارة وقوله * طول الليالى أسرعت فى نقضى * وقوله كما شرقت صدر القناة من الدم * وقوله * أتى الفواحش عندهم معروفة * ولديهم ترك الجميل جميل * وقوله مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليها مر الرياح النواسم ومن الثانى قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى * وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا * وقوله رؤية الفكر مايؤل له الامر معين على اجتناب التوانى ويحتمله ان رحمة الله قريب من المحسنين ولا يصح زقامت غلام هند ولا قام امرأة زيد لانتفاء الشرط المذكور * تنبيه * أفهم قوله وربما أتى ذلك قليل ومراده التقليل النسبى أى قليل بالنسبة الى ماليس كذلك لأنه قليل فى نفسه فانه كثير كما صرح به فى شرح الكافية نعم الثانى قليل

(ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى) كالمرادف مع مرادفه والموصوف مع صفته

عين ثرة * الى أن قال قال الشارح يعنى المرادى والافصح فى هذا التسم التأنيث بخلاف ماسبق (قوله جادت عليه) أى السحب المذكور قبله كل عين ثرة بفتح المثلثة أى كثيرة الماء (قوله كما شرقت) بكسر الراء أى غصت صدر القناة أى الرمح (قوله أتى الفواحش) جمع الهمزة مصدر أتى بمعنى الاتيان (قوله مشين) أى النسوة كما اهتزت أى مشيا كاهتزاز رماح تسفهت أى أمالت أعاليها مر الرياح النواسم (قوله رؤية الفكر الخ) تسديقال الاول هنا ليس صالحا للحذف فلم يوجد الشرط الا أن يقال المراد حذفه مع متعلقاته واذا حذف الاول مع تابع مايتعلق به استقام الكلام اذ يصح أن يقال الفكر معين الخ (قوله ويحتمله) أى اكتساب المضاف من المضاف اليه التذكير وعبر بالاحتمال لما فى اطلاق الذكر على الله تعالى من سوء الادب كذا قال البعض كغيره وفيه أن التذكير وصف للفظ الجلالة لا المضاف اليه لا لذاته تعالى حتى يلزم سوء الادب فتأمل ولا يبعد ان التذكير حيث لا اضافة فى لعل الساعة قريب ولان فيه احتمالات أخرى * منها أن قريب على وزن فعيل وهو وان كان بمعنى فاعل قد يعطى ما بمعنى فاعل حكم مابمعنى مفعول من استواء المذكر والمؤنث وقيل انه بمعنى مفعول أى مقربة * ومنها أن التذكير على تاويل الرحمة بالغفران * ومنها ماذكر الفراء أنهم التزموا التذكير فى قريب اذا لم يرد قرب النسب قصد الفرق (قوله أفهم قوله وربما الخ) فيه أنها تحتمل أن تكون للتكثير فلا افهام (قوله فانه كثير) المتبادر أنه مطرد وبه صرح بعضهم (قوله نعم الثانى) أى اكتساب التذكير (قوله لما به اتحد معنى) أى بحسب المراد لا يرد ابن الابن وأبو الاب فانه صحيح وأراد بالاتحاد مايشمل الترادف كما فى الليث والاسد والتساوى كما فى الانسان والناطق سواء كان التساوى بحسب الوضع كالمثال أو بحسب المراد كما فى الصفة والموصوف اه سم والترادف الاتحاد ماصدقا ومفهوما والتساوى الاتحاد ماصدقا فقط ودخل فيما اتحد معنى ما اتحد لفظا ومعنى فلا يقال جاء زيد زيد بالاضافة بل بالاتباع على التوكيد ونقل يس عن الفارسى جواز الاضافة وخرج منه ما غاير معنى وان اتحد لفظا فتجوز فيه الاضافة نحو عين العين (قوله والموصوف مع صفته) تقدمت الصفة أو تأخرت

بقرينة التمثيل (قوله لان المضاف يتخصص بالمضاف اليه) أى يتخصص به على وجه نسبته اليه وكونه بعضا أو ظرفا أو مملوكا أو مختصا كما استفيد مما سبق وهذا لا يتأتى الا اذا تغاير المتضايفان معنى فلا يرد أن الموصوف يتخصص بصفته فهلا جاز اضافته اليها للتخصيص كما جاز نعته بها للتخصيص وعلل بعضهم منع اضافة الموصوف الى الصفة بأن الصفة تابعة لموصوفها فى الاعراب فلو أضيف اليها الموصوف لكانت مجرورة أبدا ولم تتصور التبعية المذكورة وعلل منع العكس بأن الصفة يجب أن تكون تابعة ومؤخرة وفى الاضافة لا يمكن ذلك وعلل منع اضافة أحد المترادفين أو المتساويين الى الآخر بعدم الفائدة اذ المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الاضافة فتكون لغوا لا يقال هى مفيدة للتخفيف بحذف التنوين فلا تكون لغوا لانا نقول ترك الاضافة بالكلية أخف لان فيها حذف كلمة تامة وهذا التعليل يقتضى امتناع ذكر المرادف الآخر أو المساوى الآخر على وجه الاتباع أيضا وليس كذلك أفاده سم (قوله أن يراد بالاول الخ) هذا اذا كان الحكم مناسبا للمسمى فان كان مناسبا للاسم كان الامر بالعكس نحو كتبت سعيد كرز * واعلم أن هذه الاضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص وكذا الاضافة فى نحو مسجد الجامع بالتأويل الذى ذكره فيها أفاده سم وانما أضيف سعيد الى كرز ولم يضف أسد الى سبع لان الاعلام كثرت فجاز فيها من التخفيف ما لم يجز فى غيرها نقله يس عن ابن الحاجب (قوله وربما أوهم اضافة الموصوف الى صفته الخ) قال الدماميني واعلم أن اضافة الموصوف الى صفته والصفة الى موصوفها لا تنقاس اه ومنه يعلم أن التأويل الذى ذكره الشارح لا يسوغ اعتباره ارتكابا تلك الاضافة وانما هو تخريج للمسموع على وجه جائز (قوله حبة الحمقاء) بالمد وهى المسماة بالرجلة وانما وصفت بالحمق مجازا لانها تنبت فى مجارى السيول فتمر بها فتقطعها فتطؤها الاقدام وعندى فيما ذكره الشارح من أن هذا مما يوهم جواز اضافة الموصوف الى صفته نظر لانه انما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من البقول أما اذا كانت واحدة الحب كما فى القاموس كالبر و بزر الرجلة وسائر

(قول المحشى يتخصص بالمضاف اليه) فى نسخ الشارح زيادة أو يتعرف اه

لان المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف اليه فلا بد أن يكون غيره فى المعنى فلا يقال قمح بر ولا رجل فاضل ولا فاضل رجل (وأول موهما اذا ورد) أى اذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله فمما أوهم اضافة الشئ الى مرادفه قولهم جاء نى سعيد كرز وتأويله أن يراد بالاول المسمى وبالثانى الاسم اى جاءنى مسمى هذا الاسم وما أوهم اضافة الموصوف الى صفته قولهم حبة الحمقاء وصلاة الاولى ومسجد الجامع وتأويله

أن يقدر موصوف أي حبة البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الأولى ومسجد المكان الجامع ونحوه وأوهم اضافة
الصفة الى الموصوف نحو أم جرد قطيفة وسحق عمامة وتأويله أن يقدر موصوف أيضا

واضافة الصفة الى جنسها أي شيء جرد من جنس القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة * تنبيه * أجاز الفراء اضافة الشيء الى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله في النهاية عن الكوفيين وجعلوا من ذلك نحو ولدار الآخرة وحق اليقين وحبل الوريد وحب الحصيد وظاهر التسهيل وشرحه موافقته (وبعض الاسماء) تمتنع اضافته كالمضمرات والاشارات وكغير أي من الموصولات ومن أسماء الشروط ومن أسماء الاستفهام وبعضها (يضاف أبدا) فلا يستعمل مفردا بحال (وبعض ذا) الذي يضاف أبدا (قد يأت لفظا مفردا) أي يأتي مفردا في اللفظ فقط وهو مضاف في المعنى نحو كل وبعض وأي قال الله تعالى وكل في فلك يسبحون فضلنا بعضهم على بعض أياما تدعو * تنبيه * أشعر قوله وبعض الاسماء وقوله وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا أن الاصل والغالب في الاسماء أن تكون صالحة للاضافة والافراد وأن الاصل في كل ملازم للاضافة أن لا يقطع عنها في اللفظ عن

الحبوب والبزور وقلا والذي في القاموس بقلة الحمقاء والبقلة الحمقاء وإيهام الاول جواز ذكر لظاهر (قوله أن يقدر موصوف) أي يكون الاول مضافا اليه اضافة الشيء الى جنسه كالمثال الاول أو زمنه كالمثال الثاني أو مكانه كالمثال الثالث وانظر ما المانع من جعل الاضافة في حبة الحمقاء من اضافة العام الى الخاص كشجر أراك فلا احتياج الى التأويل (قوله وصلاة الساعة الاولى) أي من الزوال أو المراد أول ساعة أديت فيها الصلاة المفروضة (قوله ومسجد المكان الجامع) ويصح أن يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع (قوله جرد قطيفة الخ) جرد بمعنى مجرودة وسحق بمعنى بالية (قوله أن يقدر موصوف أيضا) أي كما يقدر فيما قبله وان اختلف المحل (قوله واضافة الصفة الى جنسها) أي جنس موصوفها أي فالاضافة حينئذ من اضافة الشيء الى جنسه كخاتم فضة (قوله من جنس القطيفة) صريح في بيان أن الاضافة على معنى من (قوله ولدار الآخرة) أول تأويله عند الجمهور ولدار الحالة الآخرة أو الحياة الآخرة أو يقولون الاضافة من اضافة العام الى الخاص ولعلهم يقولون الاضافة فيما بعده من اضافة العام الى الخاص قال سم تمتنع اضافة الخاص الى العام كأحد اليوم لعدم الفائدة بخلاف عكسه كيوم الاحد (قوله تمتنع اضافته) أي لانه لا يعرض له ما يحوج الى اضافته ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف (قوله وكغير أي الخ) بخلاف أي فانها ملازمة للاضافة لفظا أو تقديرا فضعف شبهها بالحرف بما عارضه من شدة افتقارها الى ما تضاف اليه وتوغلها في الابهام (قوله نحو كل) أي اذا لم يقع توكيدا أو نعتا والا تعينت الاضافة لفظا نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل كما قاله الدنوشري * واعلم أن كلا وبعضا عند قطعهما لفظا عن الاضافة الى المعرفة معرفتان بنيتها عند س والجمهور ولهذا يأتي الحال منهما مؤخرة وقال الفارسي نكرتان كذا في التصريح والتعريف بهما عند سيبويه والجمهور منعوا ادخال أل عليهما (قوله وأي) أي شرطية أو موصولة أو استفهامية أما الواقعة نعتا أو حالا فتعينت الاضافة لفظا (قوله وكل في فلك يسبحون) أي كلهم فالتنوين عوض

من المضاف اليه والضمير للشموس والاقمار فان اختلاف الاحوال يوجب تعدد ما في الذات أو للكواكب فان ذكرهما مشعر بها قاله البيضاوي فليس الليل والنهار من مدلول الضمير كما يفيده كلام البعض لانهما لا يوصفان بالسباحة في الفلك كما لا يخفى وجمعت جمع العاقل تشبيها لها به لفعلها فعله من السباحة والجرى وأفرد في فلك مراعاة الكل وجمع في يسبحون مراعاة للمضاف اليه المحذوف فلا يقال الآية تقتضي اتحاد فلك الشمس والقمر على الاحتمال الاول وفلك الكواكب على الثاني (قوله واعلم أن اللازم الخ) غرضه الدخول على المتن وتتميم أقسام ما يضاف بذكر ما فاته المصنف وهو ما يختص بالظاهر * واعلم أن جملة أقسام الاسم باعتبار الاضافة وعدمها تسعة ما يجوز اضافته وما تمتنع وما تجب اضافته لجملة فعلية فقط وما تجب اضافته للجملة مطلقا وما تجب اضافته لفظا أو نية للفرد مطلقا وما تجب اضافته لفظا للفرد مطلقا أو للظاهر فقط أو للضمير مطلقا أو لضمير المخاطب (قوله كلا وكلتا) فانهما يضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل مضمر بل للفظ هما وكما ونا خاصة (قوله قصارى الشئ) بضم القاف ويقال قصيرى بضم القاف وفتح الصاد وسكون الياء وقصار بحذف الالف الاخيرة مع فتح القاف أو ضمها وقصر بحذف الالفين مع فتح القاف وسكون الصاد كذا في القاموس وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله وحماداه) بضم الحاء المهملة وقوله بمعنى غايته راجع لكليهما (قوله وذي وذات) أي وفروعهما وندر اضافتهما للضمير كقوله انما يصطنع المعروف من الناس ذووه (قوله كوحده) قال في الهمع هو لازم النصب على المصدرية بفعل من لفظه حكى الاصمعي وحد الرجل يحد اذا انفرد وقيل لم يلفظ بفعله كالابوة والخؤولة وقيل بمحذوف الزوائد من ايحاد وقيل نصبه على الحال لتأوله بموحد وقيل على حذف حرف الجر والاصل على وحده ولازم الافراد والتذكير لانه مصدر وقد يثنى شذوذا أو يجر بعلى سمع جلسا على وحديهما وقالا ذلك وحدينا وجلس على وحده أو اضافة نسيج وقريع على وزن كريم وجحيش وعيير مصغرين اليه ملحقات بالعلامات على الاصح يقال هو نسيج وحده وقريع وحده اذا قصد قلة نظيره في الخير وأصله في الثوب لانه اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله والقريع السيد وهو جحيش وحده

واعلم أن اللازم للاضافة على نوعين ما يختص بالاضافة الى الجمل وسيأتي وما يختص بالمفردات وهو على ثلاثة أنواع ما يضاف للظاهر والمضمر وذلك نحو كلا وكلتا وعند ولدى وسوى وقصارى الشئ وحماداه بمعنى غايته وما يختص بالظاهر وذلك نحو أولى وأولات وذى وذوات وما يختص بالمضمر واليه الاشارة بقوله (وبعض ما يضاف حتما) أي وجوبا (امتنع * ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع) وهذا النوع على قسمين قسم يضاف الى جميع الضمائر (كوحد) نحو وحدت وحدى وحدت وحدك وجاء وحده وقسم يختص بضمير المخاطب نحو (لبى ودوالى) و (سعدى) وحنانى وهذاذى

وعير وحده اذا قصدته تحقيره في الشر وهما مصغر عير وهو الحمار وحش وهو وقد يذم بهما المتفرد باتباع رأيه ويقال هما نسيجا وحدهما وهم نسيجو وحدهم وهي نسيجة وحدها وهكذا وقيل لا يقال فيه جمع وأجراه الملامك فيقال هما نسيجا وحدهما وهكذا وزاد الشاطبي رجيل وحده اه ببعض اختصار (قوله تقول لبيك) أصله ألب لك البابين أي أقيم لطاعتك البابا كثيرا لان التثنية للتكثير نحو ثم ارجع البصر كرتين فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده وحذف الجار من المفعول وأضيف المصدر اليه كل ذلك ليسرع المجيب الى التفرغ لاستماع الامر والنهي ويجوز أن يكون من لب بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد قاله الرضي ومثله في حذف الزوائد الباقي (قوله بمعنى تداركا لك بعد تدارك) وقال جماعة بمعنى مداولة لك بعد مداولة والامران متقاربان وكلاهما أحسن من قول بعضهم بمعنى ادالة بعد ادالة لعدم ظهور مناسبة معاني الادالة كالغلبة هنا بخلاف التداول بمعنى التناوب والمداولة بمعنى المناوبة وفي الكلام حذف مضاف أي تداركا لطاعتك فاحفظه (قوله بمعنى تحننا عليك بعد تحنن) لو قال بمعنى حنانا عليك بعد حنان لكان أنسب بلفظ حنانيك (قوله دعوت الخ) أي طلبت مسورا للامر الذي أصابني وهو غريم دية لزمته فلبي أي قال لبيك وقوله فلبي يدي مسور أي اقامة على اجابته بعد اقامة اذا سألني في أمر نابه جزاء لمسئه وخص اليدين لان العطاء بهما فقيه اشعار بأن مسورا أجاب بالفعل كما أجاب بالقول وقيل ذكر اليدين مقحم والفاء الاولى تعقيبية والثانية سببية (قوله فقلت لبيه) كان مقتضى الظاهر لبيك لكنه التفت من الخطاب الى الغيبة وحكى بالمعنى (قوله مصادر) قال شيخنا والبعض أي حقيقة لا أسماء مصادر اه وعليه فهي مصادر محذوفة الزوائد كما مر (قوله ومعناها التكثير) لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها أول تضعيف العدد وتكثيره تصريح (قوله من ألفاظها) فيقدر في دواليك أداول وفي سعديك أسعد مضارع أسعد رباعيا أي ساعد وأعان كما في القاموس وفي حنانيك أتحنن على ما يقتضيه قول الشارح سابقا بمعنى تحننا الخ أو أحن على ما هو الانسب

بلفظ

قوله لبيك بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة من ألب بالمكان اذا أقام به ودواليك بمعنى تداركا لك بعد تدارك وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل الا بعد لبيك وحنانيك بمعنى تحننا عليك بعد تحنن وهذاذيك بمعنى مجتنب بمعنى اسراعا لك بعد اسراع

(وشذ ايلاء يدي للبي) في قوله
دعوت لما نابني مسورا
فلبي فلبي يدي مسور
كما شذت اضافته الى ضمير الغائب في قوله * فقلت لبيه لمن يدعوني * تنبيه * مذهب سيبويه أن لبيك وأخواته مصادر مثناة لفظا ومعناها التكثير وأنها انتصبت على المصدرية بعوامل محذوفة من ألفاظها الا هذاذيك ولبيك

بلفظ حنانيك (قوله فن معناهما) فيقدر أسرع وأقيم لان فعله مالم يستعمل ولا ينافيه قوله السابق من ألب بالمكان لان أخذه مما ذكر باعتبار المناسبة فى المعنى لا يقتضى أن ما ذكر فعله كذا قالوا وكأن الحامل لهم على ذلك أن لبيك تثنية ثلاثى وألب رباعى فلا يكون فعلا له وهو فاسد لوجود مثل ذلك فى سعديك مع فعله وهو أسعد على أنه يقال لب ثلاثيا بمعنى أقام كما فى القاموس وشرح الكافية للرضى كما مر فالمتجه عندى أنه منصوب بفعل من لفظه نعم ذكر قوم أن معنى لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فالناصب فعل من معناه اذ ليس لب وألب بمعنى أجاب فاحفظه (قوله وخضا) بخاء وضاد معجمتين أى مسرعا للقتل (قوله اذا شق برد الخ) الباء فى بالبرد بدلية قال فى التصريح قال أبو عبيدة كان الرجل اذا أراد توكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقى للمودة بينهما (قوله الحالية) أى على تأويله بالمشتق كما نبه عليه بعد (قوله مداوين) المناسب لتفسيره دواليك بتداولا لك بعد تداول أن يقول متداولين (قوله أى مسرعين) تفسير لهذين فقط على الظاهر (قوله للتعريف) أى وحق الحال التنكير وقوله ولان المصدر الخ دفع بهذا التعليل ما قد يقال يحتمل أن هذه الحال مما جاء معرفا لفظا وان كان منكرا معنى (قوله الوصفية) أى اضربا والمعنى اضرب ضربا مكررا كذا قال البعض تبعا للشمنى ويحتمل أن المعنى على الوصفية اضرب ضربا مسرعا مسرعا بل هذا أنسب بما مر فى معنى هذاذيك (قوله بما ذكر) أى من أن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا (قوله ولانه معرفة) فى الرد بهذا على الاعلم بحث لانه سيذكر الشارح عنه أنه يقول بحرفية الكاف فى لبيك وأخواته وحينئذ لا اضافة فلا تعريف على مذهبه وزاد بعضهم ردا ثالثا وهو أن ضربا مفرد وهذاذيك مثنى ولا يوصف المفرد بالمثنى (قوله أصله لبى) أى بوزن فعلى بسكون العين كما فى التصريح وقد يؤخذ منه أن الالف للتانيث فتأمل (قوله كما فى على الخ) أشار به الى أن الالف لا تبدل للاضافة ياء دائما بل لدى فقط وعصا لك (قوله ورد عليه سيبويه الخ) ليونس أن يجيب بأن قوله فلبى يدى مسور شاذ فلا يصلح للرد

فى معناهما وجوز سيبويه فى هذاذيك فى قوله ضربا هذاذيك وطعنا وخضا وفى دواليك فى قوله اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس الحالية بتقدير نفعله مداوين وهاذين أى مسرعين وهو ضعيف للتعريف ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا وجوز الاعلم فى هذاذيك فى البيت الوصفية وهو مردود بما ذكر ولانه معرفة وضربا نكرة وذهب يونس الى أن لبيك اسم مفرد مقصور أصله لبى قلبت ألفه ياء للاضافة الى الضمير كما فى على والى ولدى ورد عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر فى قوله فلبى يدى مسور وقول ابن الناظم ان خلاف يونس فى لبيك وأخواته

فتأمل (قوله وهم) أي بل خلافه في لبيك فقط (قوله مثلها في ذلك) أي
في هذا اللفظ (قوله ورد عليه بقوله الخ) أي لان ذيا مضمير الغيبة والاسم
الظاهر مقام الكاف يدل على أنه ليس الا الاسم انما يقوم مقامه مثله
وأجاب في التصريح عن هذا بأن لبيه ولبي يدي مسور شاذان فلا يصلحان
للرد وعن الثاني بأن النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم
في نفس المسألة وكما في اثني عشر وانما لم يحذف من ذلك للالباس (قوله
لاجلها) أي لاجل كاف الخطاب وكذا الضمير في قوله وبأنها (قوله الى
الجمل) أي الخبرية الغير المشتملة على ضمير يرجع الى المضاف دماميني
(قوله حيث واذ) الاول ظرف مكان تصرفه نادر وقد يراد به الزمان وثؤها
بالحركات الثلاث وقد تبدل ياؤه واوا قال ابن سيده هي الاصل كما
في الدماميني وبنو فقعس يعربونها ولا يضاف الى الجملة من أسماء المكان
غيرها كما في المغني والثاني ظرف زمان ماض لا يتصرف الا اذا أضيف
اليه ظرف زمان كيومئذ قال جماعة منهم الناظم أو وقع مفعولا به نحو
واذكروا اذ كنتم قليلا أو بدلا منه نحو واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت
فاذ انتبذت بدل اشتمال من مريم ومنع ذلك الجمهور وأولوا كما سيأتي وترد
للتعليل فتكون حرفا وقيل ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام وهذا
القول لا يتأتى اذا اختلف زمنا العلة والمعلل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم
الآية أي لن ينفعكم يوم القيامة اشتراككم في العذاب لظلمكم في الدنيا
ولصاحب هذا القول أن يجعل اذ في الآية لمجرد الظرفية بدلا من اليوم على
معنى اذ ثبت ظلمكم عندكم وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون اذ ومعمولاها
تعليلا على حذف لام العلة وفاعل ينفع ضمير مستتر فيه راجع الى قولهم
ياليت بيني وبينك بعد المشرقين أو الى القرين ويؤيده ما قرأه بعضهم بكسر
انه على استئناف العلة كما في المغني وللمفاجأة بعد بينا وبينما وهل هي حينئذ
ظرف زمان أو مكان أو حرف مفاجأة أو حرف زائد أقوال فاذا قلت بينا أو
بينما أنا قائم اذ أقبل عمرو فعلى القول بزيادتها يكون الفعل بعدها هو العامل
في بينا أو بينما كما يكون ذلك لو لم توجد اذ بعد بينا أو بينما وهو الاكثر
وعلى القول بأنها حرف مفاجأة فالعامل في بينا أو بينما اذ محذوف يفسره

وهم وزعم الاعلم أن
الكاف حرف خطاب لا موضع
له من الاعراب مثلها في ذلك
ورد عليه بقوله لبيه ولبي
يدي مسور وبحذفهم النون
لاجلها ولم يحذفوها في ذلك
وبأنها لا تلحق الاسماء التي
لا تشبه الحرف اه * النوع
الثاني من الازم للاضافة
وهو ما يختص بالجمل على قسمين
ما يختص بنوع من الجمل
وسيأتي وما لا يختص واليه
الاشارة بقوله (وألزموا
اضافة الى الجمل * حيث واذ)
فشمل الجملة

مابعدها دفعا للقول بالظرفية قال ابن جني وابن الباذش عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا أو بينما محذوف يفسره الفعل المذكور فمعنى المثال أقبل عمرو في زمن بين أوقات قيامي وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا أو بينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله بل عاملهما محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما أي بين أوقات قيامي حين أقبل عمرو وافقت اقبال عمرو (واعلم) أن الاصل بين أن تكون مصدرا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما جلست مكان فراقكما ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فتبين أن بين المضافة الى المفرد تستعمل في الزمان والمكان فالمتصدرة اضافتها الى الجملة اسمية أو فعلية والاضافة الى الجملة كلا اضافة زادوا عليها تارة ما الكافة لانها تكف المقتضي عن اقتضائه وأشبعوا تارة أخرى الفتحة فتولدت ألف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه حينئذ كالموقوف عليه لان الالف قد يؤتى بها للوقف كما في أنا والظنونا وتعين حينئذ أن لا تكون الا للزمان لما تقرر أنه لا يضاف الى الجمل من المكان الا حيث واضافة بينما أو بينا في الحقيقة الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أي بين أوقات قيام زيد كذا قرره الرضي وقد يضاف بينا الى مفرد مصدر دون بينما على الصحيح كذا في الدماميني والهمع وتقدير أوقات لان بين انما تضاف لمتعدد وناقش فيه أبو حيان بأن بينا قد تضاف للمصدر المتكرر كالقيام مع أنهم لا يحذفون المضاف الى الجملة في مثل هذا قال في الهمع وماذكر من أن الجملة بعد بينا وبينما مضاف اليها قول الجمهور وقيل ما والالف كافتان فلا محل للجملة بعدهما وقيل ما كافة دون الالف بل هي مجرد اشباع اهـ وعلى عدم اضافتهما عاملهما ما في الجملة التي تليهما كما في المغني (قوله الجملة الاسمية والفعلية) لكن اضافة حيث الى الفعلية اكثر ولهذا ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا أراه كذا في المغني قال في الهمع وتقبح اضافة اذا الى اسمية عجزها فعل ماض نحو جئتك اذ زيد قام ووجه قبحه أن اذ للماضي والفعل الماضي مناسب لها في الزمان وهما

الجمل الجملة الاسمية والفعلية فالاسمية نحو جلست حيث زيد جالس

واذكروا اذ أنتم قليل
والفعلية نحو جلست حيث
جلست واجلس حيث
أجلس واذكروا اذ أنتم
قليل واذ يمكر بك الذين
كفروا ومعنى هذا المضارع
المضى حينئذ وأما نحو قوله
أما ترى حيث سهيل طالعا
وقوله حيث لى العمائم فشاذ
لا يقاس عليه خلافا للكسائى
* تنبيه * قولهم اذ ذاك ليس
من الاضافة الى المفرد بل الى
الجملة الاسمية والتقدير

فى جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد
يقوم فانه حسن اه وقال فى التصريح شرط الاسمية بعد اذ أن لا يكون خبر
المبتدا فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون
فعلها ماضيا لفظا نحو واذ كروا اذ كنتم قليلا أو معنى لا لفظا نحو واذ يرفع
ابراهيم القواعد من البيت ثم قال وشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون
الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه اه ولعل معنى قوله شرط الاسمية
بعد اذ شرط حسنها فلا ينافى كلام الهمع ولعل معنى قوله وشرط الاسمية
بعد حيث شرط رجحانها فلا ينافى ما مر عن المغنى أو النصب فى نحو جلست
حيث زيد أراه أرجح فقط ومن كلام الهمع يعرف ما فى كلام البعض وغيره
من الخلل (قوله واذ كروا اذ أنتم قليل) اذ فيها وفيما بعدها مفعول به عند
جماعة وقال الجمهور ظرف لمفعول محذوف أى واذكروا نعمة الله عليكم
اذ أنتم واذ كنتم واذ يمكر اه تصريح ومثلها واذكر فى الكتاب مريم
اذ انتبذت فان اذ انتبذت ظرف لمحذوف أى قصة مريم اذ انتبذت وعلى
مذهبهم يتعين فى واذ كروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أنبياء كون اذ ظرفا
لنعمة وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك وكونها بدلا كلا من نعمة (قوله ومعنى
هذا المضارع) أى الواقع فى الجملة المضاف اليها اذ بخلاف المضارع بعد
حيث وقد يقال لا حاجة الى ذلك لتصريح ابن هشام فى المغنى بأن اذ قد
تستعمل فى المستقبل كما أن اذا قد تستعمل فى الماضى والجواب أن الخروج
موافقة الواقع لان نزول الآية بعد وقوع المكر مع أن الجمهور لا يثبتون
مجىء اذ للاستقبال ويجعلون ما يوهمه من تنزيل المستقبل منزلة الماضى
كما فى المغنى (قوله أما ترى) هى بصرية مفعولها طالعا وحيث ظرف مكان
مبنى وقيل اذا أضيف الى المفرد يكون معربا كذا فى العينى وقيل مفعولها
حيث وطالعا حال من سهيل وقيل من حيث على معنى طالعا فيه وقيل علمية
مفعولاها حيث وطالعا أى طالعا فيه أقول أو طالعا مفعول أول وحيث
ظرف مستقر مفعول ثان قال زكريا والشاهد فى اضافة حيث الى مفرد
وقيل سهيل مرفوع بحيث مضافة الى جملة فلا شاهد فيه والتقدير حيث
سهيل مستقر طالعا (قوله حيث لى العمائم) قال شيخنا أى شد العمائم على

الرؤس ويؤيده قول العيني أراد به كان لي العمائم الرؤس (قوله اذ ذاك كذلك) أي أو ثابت أو نحو ذلك (قوله وان ينون الخ) ألحق الكافيجي باذ في ذلك اذا فجوز أن تقطع عن الاضافة ويعوض عنها التنوين كقوله تعالى وائن أطعتم بشرا مثلكم انكم اذا لخاسرون اه نكت (قوله أي وان ينون اذ الخ) أشار الى أن الضمير في ينون عائد الى اذ وأن في قوله افراد اذ اقامة الظاهر مقام الضمير دفعا لتوهم رجوع الضمير الى افراد (قوله وأما نحو وأنت اذ صحيح فنادر) هذا مقابل قوله وأكثر ما يكون الخ وبه يتبين أن أفعل التفضيل في أكثر على غير بابه وفي بعض النسخ اسقاط قوله وأما الخ (قوله وما كاذ الخ) الاقرب ما أشار اليه الشارح من أن ما مبتدأ وكاذ صلتها والخبر كاذ الثانية وأضف جوازا استئناف في موقع الاستدراك كما أشار اليه الشارح ويحتمل أن ما مفعول مقدم لأضف وعليه فقوله كاذ الثانية صفة مفعول مطلق لأضف أي اضافة كاضافة اذ في كونها الى الجملة (قوله ظرفا مبهما) يعني بالظرف اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرفية أم لا كما في المغني وكما يرشد اليه تمثيل الشارح بعد بيوم هم بارزون ويوم ينفع الصادقين صدقهم اذ الاول بدل من المفعول به في لينذر يوم التلاق والثاني خبر والمراد بالمبهم ما ليس محدودا كما سيذكره الشارح مما لا اختصاص له أصلا كحين ومدة ووقت وزمن أو له اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء بخلاف المحدود كأمس وغد وكأسبوع وشهر وحول وسنة وعام وكيومين كذا قالوا وفيه أن جعل نهار من المحدود أولى الا أن يراد به مطلق وقت كما قالوه في يوم كما سيأتي لكن يكون حينئذ مما لا اختصاص له الا أن يراد مطلق وقت شمني وفي شرح ابن غازي أن المحدود ما دل على عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة فتأمل وممن ذكر عدم جواز الاضافة في السنة السيوطي وفي العام الدماميني فليحرر وقول شيخنا السيد أجروا السنة مجرى العام في جواز الاضافة الى الجملة ثم رأيت في المغني شاهدا على اضافة العام فانه قال لا يعود ضمير من الجملة المضاف اليها الى المضاف فأما قوله * مضت سنة لعام ولدت فيه * فنادر وقد خفي هذا الحكم على أكثر النحاة اه وسبقه الى ذلك الناظم

اذ ذاك كذلك أو اذ كان ذاك

(وان ينون يحتمل افراد اذ) اي وان ينون اذ يحتمل افرادها لفظا وأكثر ما يكون ذلك مع اضافة اسم الزمان اليها كما في نحو يومئذ وحينئذ ويكون التنوين عوضا من لفظ الجملة المضاف اليها كما تقدم بيانه في أول الكتاب وأما نحو وأنت اذ صحيح فنادر

(وما كاذ معنى) في كونه ظرفا مبهما ماضيا كحين ووقت وزمان

(أشف) هذه (جوازا) لما سبق أن إذ تضاف إليه وجوبا (نحو حين جاءنا) وجاء زيد يوم الحجاج أمير ونحو حين جئتك وجاء زيد يوم أمره الحجاج فإضافة للمفرد فإن كان الظرف المبهم مستقبل المعنى لم يعامل معاملة إذ بل يعامل معاملة إذا لا يضاف إلى الجملة الاسمية بل إلى الفعلية كما سيأتي وأتأولوهم على اشذار يفتنون وقوله
فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب
فما رل المستقبل فيه منزلة الماضي لتحقق وقوعه هذا مذهب سيبويه وأجاز ذلك الناظم على قلة تمسكا بظاهر ما سبق وإما غير المبهم وهو المحدود فلا يضاف إلى جملة وذلك نحو شهر وحول بل لا يضاف إلا إلى المفرد نحو شهر كذا (وابن أو أعرب ما كاذ قد أجريا) مما سبق أنه يضاف إلى الجملة جوازا أما الإعراب فعلى الأصل وأما البناء

وعلامات المضاف إلى الجملة مضاف في التقدير إلى مصدرها فكأن لا يعود ضمير من المصدر المضاف إليه إلى المضاف لا يعود منها قال الدماميني وفيه امتناع العود لا ذو وقد لا حاجة فيما استشهد به لجواز تعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة أخرى (قوله ويوم) أي إذا أريد به مطلق الزمن لا المقدار المخصوص والأكان من المحدود أفاده سم (فائدة) إذا قلت أتيتك يوم لا حر ولا برد جاز لك رفع حر وبرد على أن لا ملغاة وعاملة عمل ليس وفتحهما على أن لا عاملة عمل إن وجرهما على أن لا زائدة حكى الأخفش الأوجه الثلاثة كذا قالوا وفيه أن جعل لا زائدة لا يلائم المعنى إلا أن يراد بكونها زائدة كونها معترضة بين المتضايفين كلا المعترضة بين الجار والمجرور في جئت بلا زاد كما صرح بذلك الدماميني ولو جعل الجر على أن لا اسم بمعنى غير لكان أوضح فتأمل (قوله أشف هذه) أي الألفاظ المشبهة إذ ولو قال هذا أي ما كإذ لكان أحسن (قوله لما سبق) اللام للتعدية متعلقة بأشف لا للتعليل (قوله ونحو حين جئتك الخ) ظاهر صنيعه أن هذا أيضا مثال لإضافة ما كإذ إلى ما سبق في أن إذ تضاف إليه وجوبا وليس كذلك كما هو ظاهر فكان الأولى أن يقول ومثال إضافة ما كإذ إلى المفرد نحو حين الخ (قوله مستقبل المعنى) في مادة كان ما لا نظر له (قوله وأجاز ذلك الناظم على قلة) على هذا لا يكون مثله إذا كذا قيل ما الفرق بينه وبين مشبه إذ حيث أعطي حكم إذ في الإضافة (قوله ظاهر ما سبق) أي من الآية والبيت (قوله فلا يضاف إلى جملة) لأنه حينئذ عديم الشبه بإذ ولا ما بمعنى (قوله ما كإذ قد أجريا) تنازعه الفعلان قبله وقيد المصنف في كافيته جواز بناء ما ذكر بما إذا لم يكن والأوجب إعرابه ولا يتقيد بجواز بناء ما ذكر بحال الإضافة إلى الجملة بل يجوز بناؤه إذا أضيف إلى مفرد مبني كيومئذ وحينئذ ومثله كل اسم ناقص الدلالة لإبهامه كغير ومثل ودون وبين وذهب الناظم إلى أنه لا يبنى مضاف إلى مبني بسبب إضافته إليه أصلا لا ظرف ولا غيره لأن الإضافة من خصائص الأسماء التي تكف سبب البناء وتغلبه فكيف تكون داعية إليه والتحقت فيما استشهدوا به حركات إعراب قيل في أنه لحق مثل ما أنكم تنطقون حال من ضمير لحق وبين ودون في لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك

منصوبان على الظرفية وفاعل تقطع ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل ويشكم حال منه ومبتدا منا محذوف ودون ذلك صفته أى قوم دون ذلك قال سم ويشكل على التعليل بناء يوم فى يومئذ أن يوجه بالحمل على شبهه وهو اذ اه وهل مثله اذا كشبه اذ فى جواز البناء والاعراب اذا أضيف الى الجملة على التفصيل المذكور وقال ابن هشام لم أر من صرح به وقياسه عليه ظاهر وقال فى النكت وقد صرح به الشاطبى جازما به (قوله حملا على اذ) اعترض بأن شرط القياس وجود علة الحكم فى الفرع وعلة بناء اذ مشابهتها الحرف فى الافتقار الى الجملة وهى غير موجودة فى الفرع وقد يقال انما اشترط ذلك فى القياس الموجب للحكم لا المجوز له فتأمل (قوله فيما تلاه فعل مبنى) أى بناء أصليا أو عارضا ولذا مثل بمثالين (قوله على حين عاتبت الخ) أى فى حين عاتبت على حد قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة وكذا فيما يأتى (قوله على حين يستصبين) أى النسوة من استصبيت فلانا أى عددته صبيا كذا قيل والانسب انه من استصباه أى طلب أن يصبو اليه أى يميل (قوله وقبل فعل معرب) صريح فى جواز وقوع المضارع بعد الظرف الذى بمعنى اذ وهو انما يتم اذا جعل ذلك المضارع بمعنى الماضى ولو تنزيلا كما أى اذا وقع بعدها المضارع على ما ذكره الشارح سابقا ولا يخفى أن الاقرب فى الظرف قبل المضارع المجعول بمعنى الماضى تنزيلا أن يجعل بمعنى اذ أو يستغنى عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضى تنزيلا (قوله ياعمرك الله) يا للتنبيه أو للنداء والمنادى محذوف وعمر منصوب على المصدرية بمعنى التعمير ويرفع بالابتداء اذا دخلت عليه اللام فيكون بمعنى الحياة والله منصوب بنزع الخافض والاصل عمرتك بالله عمرا أى ذكرتك بتذكيرا بعمر قلبك وحكى رفعه على الفاعلية للمصدر (قوله واحتجوا بقراءة نافع) قال الرضى لا دليل فيها لاحتمال أن يوم نصب على الظرفية خبرا لهذا مشارا به للمذكور قبله لا لليوم وأورد عليه أنه يلزم مخالفة هذه القراءة حينئذ لقراءة الرفع والاصل عدمها (قوله ماتذكر من سليمى) أى الذى تذكرهما وأبهمه تعظيما له وتفخيما والدانى القريب (قوله الظرفية) احترازعن اذا الفجائية لأنها حرف على الاصح والحرف لا يضاف

حملا على اذ (واختر بنا متلو

فعل بنيا) أى أن الارجح والمختار فيما تلاه فعل مبنى البناء للتناسب كقوله

على حين عاتبت المشيب على الصبى* وقوله

على حين يستصبين كل حليم

(وقبل فعل معرب أو مبتدا* أعرب) نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وكقوله

ألم تعلمى ياعمرك الله أننى كريم على حين الكرام قليل

ولم يجز البصريون حينئذ غير الاعراب وأجاز الكوفيون البناء واليه مال الفارسى والناظم ولذلك قال

(ومن بنى فلن يفندا) أى ان يغلط واحتجوا لذلك بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح وقد روى بهما قوله *على حين الكرام قليل* وقوله

تذكر ماتذكر من سليمى على حين التواصل غير دان

(والزموا اذا) الظرفية (اضافة

ومن أحسن ما استدل به المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة لجواب
الشرط نحو ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون ولو كانت ظرفا
للزم اقتران الجملة الجوابية في مثل ذلك بالفاء لأنها اسمية وقال جماعة هي
ظرف زمان والتقدير في خرجت فإذا زيد خرجت في الوقت زيد أي حضوره
إذ لا يخبر بالزمان عن الجثة هذا إن قدرت خبرا فإن قدرت متعلقة بخبر
محذوف أي في الوقت زيد حاضر كما هي متعلقة بالخبر المذكور في خرجت
فإذا زيد حاضر فلا إشكال في الإخبار ومقتضاه أن لا تكون إذا مضافة
للجملة إذ لا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف وهو خلاف المقرر في إذا
الظرفية ولك أن تجعل التقدير فحضور زيد أو فزيد حاضر في زمن خرجت
فتكون الإضافة إلى جملة مقدرة وقال جماعة ظرف مكان والتقدير فإذا
زيد في المكان زيد أو في الحضرة زيد ومقتضاه كالقول قبله وجعل إذا في
هذا القول مضافة لجملة مقدرة ينافيه أنه لا يضاف من ظروف المكان
إلى الجملة إلا حيث كما مر ونحو فإذا زيد جالسا بالنصب حال والخبر إذا
أو محذوف ولا يليها أي المفاجأة إلا الجملة الاسمية دفعا لالتباسها بالشرطية
ومن ثم امتنع النصب في نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وجوزه كثير من
النحويين وجوز الأخفش أن يليها الفعل المقرون بقد دون المجرد منها وقد
تقع بعد بينا وبينما وتلزم الفاء إذا الفجائية وهل هي زائدة أو عاطفة
الجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزائية كما في جواب الشرط أقوال
(واعلم) أن إذا غير الفجائية ملازمة للظرفية عند الجمهور وقال المصنف قد
تقع مفعولا به كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها إني
لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبى وأوله غيره بجعل إذا ظرفا
لمحذوف هو المفعول أي لأعلم شأنك إذا كنت الخ ومجرورة بحتى نحو حتى
إذا جاؤها الآية والغاية في الحقيقة ما ينسبك من الجواب مرتبا على فعل
الشرط فالمعنى وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا إلى أن تفتح أبوابها
وقت مجيئهم فينقطع السوق وجعل الجمهور حتى في مثل ذلك ابتدائية
ومبتدأ نحو إذا يقوم عمرو أي وقت قيام زيد وقت قيام عمرو ونقله الرضي
عن بعضهم ثم قال ولم أعثر له على شاهد من كلام العرب كذا في الدماميني مع

زيادة من الهمع (قوله الى حيل الافعال) بنقل حركة الهمزة الى اللام أى الماضوية كثيرا والمضارعية قليلا وقد اجتمعا فى قوله والنفس راغبة اذا رغبتها * واذا ترد الى قليل تقنع (قوله ما تضمنته الخ) ولم تعمل لمخالفتها الشروط بتحقق وقوع تاليها قاله يس وعبارة الهمع ولكون اذا خاصة بالمتيقن والمظنون بخلاف ان لم تجزم الا فى الضرورة (قوله غالبا) سيأتى مقابله فى كلام الشارح (قوله كن اذا اعتلى) أى كن متواضعا هينا اذا تكبر غيرك (قوله فاذا ظرف) أى للحدث المستقبل وقد تجيء للماضى نحو واذا رأوا تجارة الآية على ماذكره جماعة وللحال فى القسم نحو والليل اذا يغشى على ماذكره جماعة لان اذا متعلق بفعل القسم وهو انشاء والانشاء حال أو بكائنا حالا من الليل لان عامل الحال عامل صاحبها وعامله فعل القسم بواسطة الحرف والاصل فى الحال مقارنتها زمن عاملها ويلزمهما كون الاقسام فى وقت غشيان الليل قال الرضى وهو فاسد ولا يبعد تعلق الظرف بمضاف يدل عليه القسم اذ لا يقسم بشئ الا لعظمته والتقدير وعظمة الليل اذا يغشى اه (قوله على المشهور) مقابله أن العامل تاليه لا جوابه لاقتران جوابه بالفاء واذا الفجائية ومابعدهما لا يعمل فيما قبلهما وأجيب بأن الظرف الجائز التأخير يتوسع فيه بالتقديم فما ظنك بالممتنع التأخير وبأن قولهم بعاملية الجواب اذا لم يمنع منها مانع والا كان العامل محذوفا يدل عليه الجواب ويلزم القائلين بالمقابل أن يقولوا لا اضافة لان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف كما نقله عنهم فى المغنى وأن يفرقوا بين اذا وحيث بأن اذا ترتبط بكونها شرطا كما فى أين وأنى وأما اذ وحيث فلولا الاضافة ما حصل ربط يس بزيادة (قوله اذا باهلى الخ) نسبة الى باهلة أرذل قبيلة من قيس وحنظلية نسبة الى حنظلة أكرم قبيلة من تميم كما فى القاموس وشيخ الاسلام والتصريح وغيرها فقول البعض أرذل قبيلة من تميم خطأ والمذرع بذال معجمة من أمه أشرف من أبيه وقيل بالدال المهملة أى المتأهل للبس الدرع (قوله الشانية) لا حاجة اليه لجواز أن تكون غير شانية والاسم المرفوع وهو باهلى اسمها والجملة بعدها خبرها (قوله كما أضمرت الخ) أى لان أداة التحضيض لا يليها الا الفعل (قوله وأجاز

الى * حيل الافعال) خاصة نظرا الى ما تضمنته من معنى الشرط غالبا (كن اذا اعتلى) اذا جاء نصر الله فاذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف الى الجملة بعده والعامل فيه جوابه على المشهور وأما نحو اذا السماء انشقت فقل وان أحد من المشركين استجارك وقوله اذا باهلى تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع فعلى اضمار كان الشانية كما أضمرت هى واسمها ضمير الشان فى قوله * فهلا نفس ليلى شفيعها * هذا مذهب سيبويه وأجاز

الاخفش اضافتها الى الجملة
الاسمية تمسكا بظاهر ما سبق
واختاره فى شرح التسهيل
والاكثر يقولون غالبا عن
نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون
والذين اذا أصابهم البغى هم
ينتصرون فاذا فيهما ظرف
لخبر المبتدا بعدها ولا شرطية
فيهما والا لكان يجب اقتران
الجملة الاسمية بالفاء
* تنبيه * تمثل لما هذه لما
الظرفية ولا تضاف الى جملة
اسمية وتلزم الاضافة الى
الفعلية نحو ولما جاءهم كتاب
من عند الله وأما قوله
أقول لعبد الله لما سقاؤنا
ونحن بوادى عبد شمس
وهاشم * فذلك ران أحد من
المشركين استجارك لان وهى
فى البيت فعل بمعنى سقط وشم
امر من قولك شمت البرق اذا نظرت
اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا
قلت لعبد الله شمه

الاخفش) أى تبعا للكوفيين كما أجاز دخول أداة الشرط على الجملة
الاسمية وفصل ابن أبى الربيع فأجاز وقوع الاسم بعدها اذا أخبر عنه بفعل
ومنعه اذا أخبر عنه باسم (قوله لكان يجب الخ) وقول بعضهم انه على اضمار
الفاء رد بأن الفاء لا تحذف الا فى ضرورة أو نادر من الكلام وقول بعضهم
ان الضمير توكيد لا مبتدأ وأن ما بعده الجواب تعسف ومن ذلك اذا التى بعد
القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى والنجم اذا هوى اذ لو كانت
شرطية كان ما قبلها جوابا فى المعنى فيلزم تعليق القسم الانشائى وهو ممتنع
اه مغنى وقوله وقول بعضهم ذكر هذا الوجه الرضى فانه جوز فى الآية
كون هم تأكيد الواو فى غضبوا والضمير المنصوب فى أصابهم وكون جواب
اذا جملة اسمية بغير فاء قال لعدم عراقة اذا فى الشرطية اه وقوله تعسف أى
لان المقام لا يقتضى تأكيد المسند اليه بل اسمية الجملة هو الموافق للمراد
من أن ذلك شأنهم الدائم (قوله لما الظرفية) جرى على القول بأنها اسم بمعنى
حين وقيل بمعنى اذ واستحسنه فى المغنى لاختصاصها بالماضى وذهب سيبويه
الى أنها حرف وجود لوجود (قوله وتلزم الاضافة الى الفعلية) أى الماضوية
كما فى التصريح ويكون جوابها ماضيا ومضارعا وجملة اسمية مقرونة بالفاء
أو اذا الفجائية نحو فلما نجاكم الى البر أعرضتم فلما ذهب عن ابراهيم
الروع وجاءته البشرى يجادلنا فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد فلما نجاهم
الى البر اذا هم يشركون وخالف كثير فى الثانى والثالث وجعلوا الجواب فى
الأخير محذوفا أى أقبل يجادلنا وانقسموا قسمين فمنهم الخ وتبع الشارح
فى كون لما الظرفية مضافة الى الجملة بعدها ابن هشام فى شرح القطر
ومنعه غيره وقد صرح فى المغنى واذا بأنها على قول القائلين بأن العامل فيها
شرطها غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جزمت (قوله أقول لعبد الله الخ)
قد يلغز به فيقال أى فعل لما وحينئذ يكتب وهى بالالف لاجل الالغاز وان
كان حقه أن يكتب بالياء (قوله والمعنى لما سقط الخ) يوهم أن جواب
لما محذوف لتقدم دليله وأن تقديره قلت الخ وهو ما صرح به فى المغنى قال
الدمامينى انما يحتاج اليه على القول بأن لما حرف شرط أما على القول بأنها
ظرف بمعنى حين فلا بل تجعل متعلقة بأقول الملفوظ به لان الظاهر أنها على

(لفهم اثنين معرف بلا تفرق أضيف كلتا وكلا) أى مما يلزم الاضافة كلا وكلتا ولا يضافان الا لما استكمل

ثلاثة شروط أحدها التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين فى اجازتهم اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك قائمان وحكى كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها أى تاركة للغزل الثانى الدلالة على اثنين اما بالنص نحو كلاهما وكلتا الجنتين أو بالاشتراك كقوله كلانا غنى عن أخيه حياته فان كلنا مشتركة بين الاثنين والجمع وانما صح قوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا مثناة فى المعنى مثلها فى قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك أى وكلا ما ذكر وبين ما ذكر * الثالث أن يكون كلمة واحدة كما أشار اليه بقوله بلا تفرق فلا يجوز كلا زيد وعمرو وأما قوله كلا أخى وخليلى واجدى عضدا * فى النائبات والمام الملمات * وقوله كلا الضيفن المشنوء والضيف نائل * لدى المنى والامن فى العسر واليسر * فمن الضرورات النادرة (ولا تضف لمفرد معرف * أيا) المفردة مطلقا لانها بمعنى بعض (وان كررتها) بالعطف

هذا القول خالية عن معنى الشرط اه وقد يمنع تأييد المنع أنه نقل بعد ذلك عن ابن مالك أنها الظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط (قوله لفهم اثنين) متعلق بأضيف والمراد بهما اثنين ليشمل المذكرين والمؤنثين والالفاظ أو اثنتين قاله يس (قوله أى مما يلزم الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف أضيف أى لزوما ليدل أن الكلام فى واجب الاضافة (قوله الى النكرة المختصة) قال السيوطى بناء على جواز توكيدها وهو رأى الكوفيين وعليه مشى الناظم فى التوكيد حيث قال وان يفد توكيد منكور قبل فاشتراط المصنف هذا التعريف مبنى على غير مختاره قاله سم (قوله عندك) هو وصف وفيها بعده صفة للنكرة وراعى فى الاول المعنى فثنى الخبر وفى الثانى اللفظ فأفرده (قوله الدلالة على اثنين) أى بحسب الوضع أو بحسب القصد كما سيتضح (قوله أو بالاشتراك) بقى قسم ثالث وهو الدال على اثنين بحسب القصد كما فى الجمع المراد به اثنان نحو كلا رؤس الكبشين والمفرد المراد به اثنان نحو وكلا ذلك وجه وقبل والى هذا القسم أشار بقوله وانما صح الخ (قوله وكلا ذلك وجه وقبل) الوجه والقبل بفتحتين الجهة أى وكلا ذلك ذو وجهة يصرف اليها (قوله لان ذا مثناة فى المعنى) لان العرب اتسعت فى اسم الاشارة الموضوع للمفرد البعيد فاستعملته للمثنى كما ذكر والجمع نحو وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا شاطبى (قوله لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان النصف (قوله فلا يجوز كلا زيد وعمرو) لان كلا موضوع لتأكيد المثنى كما نقله يس عن ابن الحاجب (قوله الضيفن المشنوء) أى الطفيلى المبغوض (قوله المفردة) أى غير المكررة وأخذ هذا القيد مما بعده وقياس هذا أن يقول المفرد معرف لم ينو به الاجزاء أخذا مما بعده أيضا (قوله مطلقا) أى سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية أو نعتا أو حالا (قوله لانها بمعنى بعض) أى حيث أضيفت للمعرف أى والمفرد المعرف شئ واحد ليس له ابعاض بخلاف ما اذا أضيفت للمنكر فانها حينئذ بمعنى كل كما قاله ابن الناظم (قوله وان كررتها) أى سواء كان المجرور بها أولا ضمير المتكلم أو غيره وأوجب بعضهم اضافتها أولا الى ضمير المتكلم وضمير كررتها يرجع الى أى لا بالعموم

(وأنث) إن كانت موصولة كقوله
فلئن لقيتك خاليين لتعلمن * أيي وأيك فارس الاحزاب
وقوله * ألا تسألون الناس أيي وأيكم * غداة التقينا كان خيرا وأكرما * لان المعنى حينئذ أينا (أو تنو) بالمفرد المعرف الجمع بأن تنوى (الاجزا) نحو أي زيد أحسن يعني أي أجزائه أحسن

(واخصص بالمعرفة * موصولة أيا) أيا مفعول باخصص وبالمعرفة متعلق به وموصولة حال من أيا متقدم عليها أي تختص أي الموصولة بأنها لا تضاف الا الى معرفة غير ما سبق منعه وهو المفرد نحو امرر بأي الرجلين هو أكرم وأي الرجال هو أفضل وأيهم أشد ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور (وبالعكس) من الموصولة (الصفة) وهي المنعوت بها والواقعة حالا فلا تضاف الا الى نكرة كمررت بفارس أي فارس وبزيد أي فتى ومنه قوله
فلله عينا حبتر أيما فتى (وان تكن) أي (شرطا أو استفهاما * فمطلقا كمل بها الكلاما) أي تضاف

السابق لان التكرار لا يجيء في الوصفية والحالية (قوله بالعطف) أي بالواو كما في التسهيل (قوله وأضف) أي أجزاء أضافتها الى المذكر (قوله لان المعنى حينئذ أينا الخ) أشار به الى أن أيا الثانية مؤكدة زيدت لضرورة العطف على الضمير المجرور وأن الياء والكاف قائمان مقام ثالث الدال على التعدد (قوله أو تنو الاجزا) عطف على كررتها وحذف الياء للجزم والمعطوف عليه في معنى المضارع لانه شرط وهو لا يكون الا مستقبلا لتحصل تناسب المتعاطفين وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله وأضف لانه جواب الشرط فليس بأجنبي لا يقال المعطوف له حكم المعطوف عليه فيلزم تقديم الجزاء على الشرط لانا نقول يغتفر كثيرا في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل قاله يس (قوله الجمع) أي أو الجنس نحو أي الدينار دينارك أو يعطف عليه بالواو نحو أي زيد وعمرو قام صرح به الدماميني وعليه لا يشترط تكرير أي كما قاله المصنف بل يكفي تكرير المفرد (قوله بالمعرفة) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وهو المفرد) أي غير وهو المعرفة المفرد كما قاله في نظيره الآتي مع أن الذي سبق هو المعرفة المفرد استغناء هنا بكون المستثنى منه المعرفة (قوله وبالعكس من الموصولة الصفة) أي في المعنى فتدخل الحالية كما نبه عليه الشارح وكان الاولى أن يقول والضد الصفة لان العكس لغة جعل آخر الشيء أوله وليس مرادا هنا قاله الملوي (قوله فلا تضاف الا الى نكرة) لان القصد من الوصفية الدلالة على الكمال والداخلة على المعرفة بمعنى بعض فلا تدل عليه ويشترط في النكرة أن تكون مماثلة للموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مررت برجل أي رجل وبرجل أي انسان ولا يجوز برجل أي عالم وعكسه قاله الدماميني وغيره (قوله فمطلقا) أي تكمل بها مطلقا الخ أو مطلقا حال من ضميرها وتذكير الحال باعتبار أنها لفظ لا من ضمير تكمل لان فاء الجواب لا تدخل على أجنبي منه وقضيته جواز اضافة الشرطية للمفرد المعرف المنوي به الاجزاء نحو أي زيد أعجبك أعجبني وهو ما صرح به الدماميني بل قول المصنف أو تنو الاجزا يدل على الجواز في الشرطية والاستفهامية لان كلامه هناك في أي مطلقا أي غير الحالية والوصفية [illegible] ابن عقيل

ذلك ممنوع أفاده سم ويؤخذ مما ذكره من أن كلام المصنف هنا في أى مطلقا جواز اضافة أى الموصولة والاستفهامية والشرطية الى المفرد المعرف اذا كررت أو نوى به الاجزاء وحينئذ يكون استثناء الشارح المفرد المعرف مما تضاف اليه أى الموصولة والاستفهامية والشرطية محله بقرينة مر اذا لم تكرر أو تنو الاجزاء فتأمل (قوله الى النكرة والمعرفة) بيان للاطلاق في كلام المصنف الذى هو في مقابلة التقييد في الموضعين قبله وقول الشارح مطلقا أى سواء كان كل من النكرة والمعرفة مفردا أو مثنى أو جمعا ودليله قوله سوى ماسبق الخ (قوله ثلاثة أحوال) الاول الاضافة الى النكرة والمعرفة وذلك في الشرطية والاستفهامية الثانى لزوم الاضافة الى النكرة وذلك في الوصفية والحالية الثالث لزوم الاضافة الى المعرفة وذلك في الموصولة (قوله اذا كانت أى الخ) بقى قسم ثالث لاتجوز اضافته وهو أى المجعولة وصلة لنداء مافيه أل نحو ياأيها الانسان ولم يذكره لان المقام مقام مايضاف (قوله لدن) بفتح اللام وضم الدال وفتحها وكسرها وضمها وسكون النون ويقال فيه لدن كجير ولدن كمن نعن أمر الاناث من الحوف ولدن كقلت ماضى المخاطبة ولدن كقل فعل أمر من القول ولد كعن ولد كهل ولد كقم ويقال فيها غير ذلك أيضا كما في الهمع والقاموس وفي باب التقاء الساكنين من الهمع أن نون لدن تحذف لساكن وابقاؤها وشذ كسرها في قوله من لدن الظهر الى العصير (قوله بجر) فائدته بعد قوله اضافة بيان أن عامل الجر هو المضاف كما هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستفد الا من هذا وقوله في اعمال المصدر وبعد جره الذى أضيف له قاله سم وتبعه غيره أقول ومن قوله في اعمال اسم الفاعل وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض ومن قوله في الصفة المشبهة باسم الفاعل فارفع بها وانصب وجر مع أل فاحفظه (قوله وتذ كر نعماه) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد واحتمال أنها في البيت بالفتح وقصرها للضرورة بعيد لاحاجة اليه واليافع الشاب (قوله صريع غوان) أى مصروعهن راقهن ورقنه أى أعجبهن وأعجبنه وفي العيني تفسير رقنه بأسنه لاحراك به أى لاحركة به (قوله الالدن وحيث) مقتضاه أن لدن عند اضافتها الى الجملة ظرف مكان بل

الى النكرة والمعرفة مطلقا سوى ماسبق منه وهو المفرد المعرفة نحو أى رجل يأتى فله درهم أيما الاجلين قضيت أيكم يأتيني بعرشها فبأى حديث فظهر أن لأى ثلاثة أحوال * تنبيه * اذا كانت أى نعتا أو حالا وهى المراد بالصفة في كلامه فهى ملازمة للاضافة لفظا ومعنى وان كانت موصولة أو شرطا أو استفهاما فهى ملازمة لها معنى لا لفظا وهو ظاهر

(وألزموا اضافة لدن فجر) مابعده بالاضافة لفظا ان كان معربا ومحلا ان كان مبنيا أو جملة * فالاول نحو من لدن حكيم عليم وقوله تنتهض الرعدة في ظهيرى من لدن الظهر الى العصير * والثانى نحو وعلمناه من لدنا علما النذر بأسا شديدا من لدنه * والثالث كقوله وتذ كر نعماه لدن أنت يافع * وقوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب * ولم يضف من ظروف المكان الى الجملة الالدن وحيث وقال ابن برهان حيث فقط

(فذب) اليه كقوله

فلئن لقيتك خاليين لتعلمن
أي وأيك فارس الاحزاب

وقوله فلا تسألون الناس أي
وأيكم غداة التقينا كان
خيراراً كرما فلان لعنى

ه بنتدأيناز (أوتنو) بالفرد
المعرف الجمع بأن تنوى

(الاجزا) نحو أي زيد أحسن
يعني أي أجزائه أحسن

(واخصص بالمعرفة موصولة
أيا) أيا مفعول باخصص
وبالمعرفة متعلق به وموصولة
حال من أي متقدم عليها أي
تختص اي الموصولة بأنها
لا تضاف الا الى معرفة غير
ما سبق منه وهو المفرد نحو
امرر بأي الرجال هو أكرم
وأي الرجال هو أفضل وأيهم
أشد ولا تضاف لنكرة خلافا
لابن عصفور (والعكس)
من الموصولة (الصفة) وهي
المعروف بها والواقعة حالا فلا
تضاف الا الى نكرة كررت
بفارس أي فارس وبزيد أي
فتى ومنه قوله

فقه عينا حبتر أيما فتى وان
(تكن) أي (شرطا أو
استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما) أي تضاف

السابق لان التكرار لا يجيء في الوصفية والحالية (قوله بالعطف) أي بالواو كما في التسهيل (قوله فانتف) أي احزاضافتها الى مذكر (قوله لان المعنى حينئذ أينا الخ) أشار به الى أن أيا الثانية زيدت لضرورة العطف على الضمير المجرور وأن الياء والكاف قائمان مقام نا الداله على التعدد (قوله أوتنو الاجزا) عطف على كرر وأفاد بترك حذف الياء للجزم والمعطوف عليه بمعنى المضارع لانه شرط وهو لا يكون الا مستقبلا لحصل تناسب المتعاطفين وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله فأضف لانه جواب الشرط فليس بأجنبي لا يفصل المعطوف له حكم المعطوف عليه فيلزم تقديم اجزائه على الشرط لانا نقول يغتفر كثيرا في التوابع ما لا يغتفر في الاوائل فلا بأس (قوله الجمع) أي أو الجنس نحو أي الدينار دينارك أو يعطف عليه بالواو نحو أي زيد وعمرو قام صرح به الدماميني وعليه لا يشترط تكرير أي كما قاله المصنف بل يكفي تكرير المفرد (قوله بالمعرفة) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وهو المفرد) أي غير وهو المعرفة المفرد كما قاله في نظيره الآتي مع أن الذي سبق هو المعرفة المفرد استغناء هنا بكون المستثنى منه المعرفة (قوله وبالعكس من الموصولة الصفه) أي في الذي تدخل الحالية كما نبه عليه الشارح وكان الاولى أن يقول وبالضد الصفة لان العكس لا يقتضي جعل آخر الشيء أوله وليس مرادا هنا قاله الشاطبي (قوله فلا تضاف الا الى نكرة) لان القصد من الوصفية الدلالة على الكمال والداخلة على المعرفة بمعنى بعض فلا تدل عليه ويشترط في النكرة أن تكون مماثلة للموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مررت برجل أي رجل وبرجل أي انسان ولا يجوز برجل أي عالم وعكسه قاله الدماميني وغيره (قوله فقط قالا) أي تكميلا لاطلاقها الخ أو مطلقا حالا من ضمير بها ونذكر الحال باعتبار أنه اللفظ لا من ضمير تكن لان فاء الجواب لا تدخل على أجنبي منه وتضمنه جواز اضافة الشرطية للمفرد المعرف المنوي به الاجزاء نحو أي زيد أعجبك أعجبني وهو ما صرح به الدماميني بل قول المصنف أوتنو الاجزا دل على الجواز في الشرطية والاستفهامية لان كلامه هنالك في أي مطلقا أي غير الحالية والوصفية قاله ابن عقيل

ذلك ممنوع [illegible] أن كلام المصنف هنا في أي
مطلقا جواز اضافتها أي الموصولة والاستفهامية والشرطية الى المفرد
المعرف اذا كررت أو نوى به الاجزاء [illegible] الشارح
المفرد المعرف بما أضاف اليه أي الموصولة [illegible] الاستفهامية والشرطية [illegible]
بقرينة من اذا لم تكرر أو تنو الاجزاء [illegible]
بيان للاطلاق في كلام المصنف الذي [illegible]
وقول الشارح مطلقا أي سواء كان كل من النكرة والمعرفة [illegible]
أو مجموعا بدليل قوله سوى ما سبق الخ (قوله لا نه أحوال) الاولى [illegible]
الى النكرة والمعرفة وذلك في الشرطية والاستفهامية [illegible]
الاضافة الى النكرة وذلك في الوصفية والحالية [illegible]
المعرفة وذلك في الموصولة (قوله اذا كانت أي الخ) [illegible]
اضافته وهو أي المجهولة وصلة لنداء ما فيه أل نحو يا أيها الانسان [illegible]
لان المقام مقام ما يضاف (قوله لدن) بفتح اللام وضم الدال وفتحها وكسرها
وضمها وسكون النون ويقال فيه لدن كسرو [illegible] أمر الاثات من
الطوف ولدن كقات ماضي المخاطبة ولدن كقل فعل أمر من القول واثنا
كعن ولد كهل ولد كقم ويقال فيها غير ذلك أيضا كما في الهمع والقاموس
وفي باب التقاء الساكنين من الهمع أن نون لدن تحذف اسا كن ولها وشذ
كسرها في قوله من لدن الظهر الى العصر (قوله بجر) [illegible] اضافة
بيان أن عامل الجر هو المضاف كما هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستفد الا من
هذا وقوله في اعمال المصدر وبعضه الذي أضيف له قاله سم وتبعه غيره
أقول ومن قوله في اعمال اسم الفاعل وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض
ومن قوله في الصفة المشبهة باسم الفاعل فارفع بها وانصب وجرمع أل
فاحفظه (قوله وتذكر نعماه) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء
بالفتح والمد واحتمال أنها في البيت بالفتح وقصرها للضرورة بعيد لا حاجة
اليه واليافع الشاب (قوله صريع غوان) أي مصروعهن راقهن ورقنه
أي أعجبهن وأعجبنه وفي العيني تفسير رقنه بأصبنه لا حراك به أي لا حركة به
(قوله الالدن وحيث) مقتضاه أن لدن عند اضافتها الى الجملة ظرف مكان بل

الى النكرة والمعرفة مطلقا
سوى ما سبق منعه وهو المفرد
المعرفة نحو أي رجل يأتيني
فله درهم أيما الاجلين
قضيت أيكم يأتيني بعرشها
فبأي حديث فظهر أن لاي
ثلاثة أحوال [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
من لدن الظهر الى العصر
والثاني نحو وعلمناه من
لدنا علما النذر بأسا شديدا
من لدنه والثالث كقوله
وتذكر نعماه لدن أنت يافع وقوله
صريع غوان راقهن ورقنه
لدن شب حتى شاب سود
الذوائب ولم يضف من
ظروف المكان الى الجملة
الا لدن وحيث وقال ابن برهان
حيث فقط

ظاهره أنها إذا تمحضت ظرف مكان ويمتنع الامرين تصريح الرضى بأن لدن اسم
لمبدأ غاية زمان أو مكان وعند اضافتها الى الجملة مطلقا تتمحض للزمان كقوله
وقال ابن برهان حيث فقط هو الحق (قوله هذا هو الاصل) الاشارة الى قول
الناظم والزموا الخ أو دخول على قوله ونصب الخ (قوله ونصب غدوة بها
ندر) اشار لنصب على التمييز وللنصب على التشبيه بالمفعول به فالباء
الباء المصاحبة ثم النصب بالمعنى وقل أيضا (قوله مزجر الكلب)
ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال فان قدر مصدرا كان نصبه
على الظرفية قياسا والا كان سماعيا كامر فى محله (قوله نصب
على التمييز) أى للدن فيكون من تمييز المفرد ووجهه أن لدن اسم لاول زمان
مبهم فتفسر بغدوة قاله الدماميني (قوله لكن بضعفه) أى الشبه سماعا الخ
وذلك لانه لو كان المقتضى لنصبها ما ذكر لم تنصب عند حذف نون لدن لان اسم
الفاعل لا ينصب بحذف التنوين ولا يرد الضارب زيدا او الضارب عمرا
والضاربو بكر الا ان أل كالعوض من التنوين فى الاول والنون فى الاخرين
(قوله أو خبرا) عطف على قوله على التمييز وعلى هذا تكون لدن مضافة الى
الجملة وعلى الاولين لا اضافة ولهذا استحسن الناظم هذا الوجه لما فيه
من ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة (قوله مراعاة للاصل) أى الغالب
فى تالى لدن من الجر ونظير نصب المعطوف على مجرور وغير فى الاستثناء
فالمقتضى للجر كون المعطوف عليه واقعا فى مكان اسم مجرور غالبا لا كونه
فى محل جر حتى يرد اعتراض أبى حيان على من أجاز الجر بان غدوة عند نصبه
ليس فى محل جر حتى يراعى هذا المحل (قوله وجاز نصبه) لا يقال يلزم نصب
غير غدوة بعد لدن وهو لم يحفظ الا انا نقول يغتفر فى التوابع ما لا
يغتفر فى الاوائل (قوله واستبعد الناظم الخ) أى لزوم نصب غير غدوة بعد
لدن (قوله بعيد عن القياس) لان القياس جر ما بعد لدن كغيره من الظروف
ونصب غدوة بعدها سمع على خلاف القياس فالقياس على غدوة بعيد عن
القياس (قوله لدن وقت هو غدوة) يستفاد منه أن لدن على هذا الوجه
مضافة الى مفرد منوى وهذا هو الظاهر وان استظهر البعض قطعها
عن الاضافة فى هذه الحالة مع انه جزم فيما بعد بما قلنا على الوجه

الاول

هذا هو الاصل الثانى فى
لسان العرب (ونصب غدوة
بها عنهم ندر) كما فى قوله
فما زال مهرى مزجر الكلب
منهم * لدن غدوة حتى دنت
لغروب * فلدن حينئذ
منقطعة عن الاضافة لفظا
ومعنى وغدوة بعدها نصب
على التمييز أو على التشبيه
بالمفعول لشبه لدن باسم
الفاعل فى ثبوت نونها تارة
وحذفها أخرى لكن بضعفه
معاع التصب باغدوة
النصب او خبرا لكان
محذوفة مع اسمها أى لدن
كانت الساعة غدوة ويجوز
جر غدوة بالاضافة على
الاصل ولو عطفت على غدوة
المنصوبة جاز جر المعطوف
مراعاة للاصل وجاز نصبه
مراعاة للفظ ذكر ذلك
الاخفش واستبعد الناظم
نصب المعطوف وقال انه بعيد
عن القياس وحكى
الكوفيون رفع غدوة بعد
لدن فقيل هو بكان تامة
محذوفة والتقدير لدن كانت
غدوة وقيل خبر لمبتدا محذوف
والتقدير لدن وقت هو غدوة
قبل

الاول الذى قبله مضافة الى الجملة وأما على الوجه الثالث الآتى فغير مضافة أصلا (قوله على التشبيه بالفاعل) قال فى التصريح ظاهره أنهم رفعوه بلدن أى اشبهها باسم الفاعل فيهما (قوله بمعنى عند) بكسر العين وفتحها وضمها كما فى الهمع وهى للمكان كثيرا وللزمان قليلا ومنه كما فى الدمامينى عن المصنف انما الصبر عند الصدمة الاولى ولا تخرج عن الظرفية الا الى الجر بمن (قوله لمبدا الغايات) أى لاول المسافات فمعناها نفس أول الزمان أو المكان وبهذا فارقت من فانها لابتداء الزمان أو المكان ومن ثم كانت حرفا ولدن اسما أفاده سم (قوله ومن ثم) أى من أجل ان لدن ملازمة لمبدا الغايات وعند تكون لمبدا الغايات وذلك اذا دخل عليها من الابتدائية يتعاقبان فى نحو الخ أى يعقب كل منهما الآخر أى يخلفه (قوله وعلمناه) أى الخضر (قوله لعدم معنى الابتداء هنا) بل المراد جلست فى مكان قريب منه (قوله أن الغالب) ومن غير الغالب لدن شب ولدن أنت يافع (قوله انها مبنية) أى على السكون فى بعض لغاتها على ما علم مما مر وانما بنيت لشبهها بالحرف فى الجمود اللازمة الظرفية أو شبهها وقيل لان بعض لغاتها على وضع الحرف وأجرى البقية مجراه (قوله الا فى لغة قيس) قال المصرح أى فانها معربة عندهم تشبيها بعند اه وخص فى التسهيل والهمع اعرابها عندهم باللغة المشهورة وهى لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون (قوله وبلغتهم قرئ من لدنه) قال المصرح أى باسكان الدال مع اشمامها الضم وكسر النون وهى قراءة أبى بكر عن عاصم وحكى ابن الشجرى عن الفارسى أن الكسرة فى هذه القراءة ليست اعرابا وانما هى للتخلص من التقاء الساكنين اه وفيه منافاة لما فى القولة السابقة عن التسهيل والهمع الا أن يقال اسكان الدال فى هذه القراءة عارض للتخفيف والاصل ضمها كما يرشد اليه اشمامها الضم فى هذه القراءة تنبيها على أصلها ثم رأيت فى الهمع التصريح بما ذكرمن أن الاصل على هذه القراءة ضم الدال (قوله بجواز افرادها) أى قطعها عن الاضافة لفظا ومعنى (قوله على مامر) أى على التفصيل الذى مر من أنها مفردة على أن غدوة منصوبة على التمييز أو التشبيه بالمفعول به أو مرفوعة على التشبيه بالفاعل ومضافة على أن غدوة

على التشبيه بالفاعل قال سيبويه ولا ينتصب بعد لدن من الاسماء غير غدوة *تنبيه* لدن بمعنى عند الا أنها تختص بستة أمور *أحدها أنها ملازمة لمبدا الغايات ومن ثم يتعاقبان فى نحو جئت من عنده ومن لدنه وفى التنزيل آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما بخلاف جلست عنده فلا يجوز جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا *ثانيها أن الغالب استعمالها مجرورة بمن *ثالثها أنها مبنية الا فى لغة قيس وبلغتهم قرئ من لدنه *رابعها أنه يجوز اضافتها الى الجمل كما سبق *خامسها جواز افرادها قبل غدوة على مامر *سادسها أنها

لا تقع إلا فضلة تقول القوم عند البصرة ولا تقول القوم لدن البصرة (٣٠٢) وأما لدى فهي مثل عند مطلقا

إلا أن جرها بمن بخلاف جر عند وأيضا عند أمكن منها من وجهين * الأول أنها تكون ظرفا للأعيان والمعاني تقول هذا القول عندي صواب وعند فلان علم به ويمتنع ذلك في لدى قاله ابن الشجري في أماليه * الثاني أنك تقول عندي مال وإن كان غائبا عنك ولا تقول لدي مال إلا إذا كان حاضرا قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري أنه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره أولى (و) ألزموا إضافة أيضا (مع) وهي اسم لمكان الاصطحاب أو وقته والمشهور فيها فتح العين وهو فتح إعراب و(مع) بالبناء على السكون (فيها قليل) كقوله

فريشي منكم وهواي معكم ... وإن كانت زيارتكم لماما

وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل هي لغة ربيعة وغنم فإنها مبنية عندهم على السكون وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف وادعى النحاس الإجماع عليه وهو فاسد والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم هذا حكمها إذا [illegible] الساكنة اتصل بها متحرك (ونقل فيها) (فتح وكسر لسكون يتصل) بها نحو مع القوم

بنصويه خبرا لكن أو مرفوعة خبر المبتدأ محذوف أو بناء لا لفعل محذوف (قوله لا تقع إلا فضلة) أي بخلاف عند تقول القوم عند البصرة فعند جزء ما لسد مسد العمدة وهو المتعلق المحذوف فأعطى العمدية (قوله فهي مثل عند مطلقا) يقتضي أنها معربة وبه صرح في المغني لكن في شرح الإسلام أن المصرح به خلافه وفي شرح المغني للدماميني حكاية القول ببنائها عن ابن الحاجب (قوله إلا أن جرها) أي جر الحرف إياها (قوله تقول هذا القول الخ) اقتصر على التمثيل للمعاني لأنها محل الافتراق (قوله ويمتنع ذلك في لدى) استظهر البعض أنه نادر لا ممتنع وقد يوجه بأنهم كثيرا ما يعطون المعقول حكم المحسوس ومنه قول بعض المصنفين وأسأله الفوز لديه ثم رأيت بعضهم رد المنع بقوله تعالى ما يبدل القول لدي (قوله أنه لا فرق بين لدى وعند) الظاهر أن المراد لا فرق بينهما في كلا الوجهين السابقين أو في الثاني فقط الأقرب الأول فتأمل (قوله وألزموا إضافة أيضا مع) أشار بذلك إلى أن مع معطوفة على لدن ليكون في كلام المصنف تصريح بلزومها الإضافة وفي الثانية مبتدأ خبرها قليل ولا ينافي اللزوم قوله الآتي تفرد مع الخ لأن محل اللزوم إذا كانت ظرفا وهي في الإفراد حال على ما سيتضح (قوله لمكان الاصطحاب أو وقته) المراد بالاصطحاب ما يشمل القرب كما في إن مع العسر يسرا (قوله وهو فتح إعراب) لشبهها بعند في وقوعها خبرا وحالا وصفة وصلة ودالة على حضور نحو جئت ومن معي أو على قرب نحو إن مع العسر يسرا قاله سم عن المصنف (قوله فريشي منكم) المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال لماما بكسر اللام أي وقتا بعد وقت (قوله وغنم) بفتح الغين المعجمة وسكون النون (قوله فإنها مبنية عندهم) قيل لجمودها للزومها الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وهو من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحرف وإن لم يوضع لها حرف كالإشارة (قوله والصحيح أنها باقية على اسميتها) أي لأن المعنى في الحالين واحد والمعنى الواحد لا يكون مستقلا وغير مستقل (قوله هذا) أي بناء مع الساكنة العين على السكون أي ظهور بنائها على السكون وإلا فبناؤها على السكون ثابت لها في حال اتصالها بساكن أيضا غاية الأمر أنه حينئذ مقدر لا ظاهر فالضمير في كلام الشارح راجع إلى مع

الساكنة العين بقرينة قوله فالفتح طلبا للخفة والكسر على الأصل فى التقاء الساكنين ومن هذا يعلم أن الشارح حمل الوجهين اللذين ذكرهما المصنف فى الساكنة العين وهو أقرب الى كلام المصنف من جعل بعض الشراح كلامه على التوزيع فالفتح للمعربة والكسر للساكنة وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل الا فى الساكنة الا أن يدعى بعض الشراح أن قول المصنف لسكون راجع لقوله وكسر فقط نعم فى نسخ بدل قوله فالفتح طلبا للخفة الخ ما نصه فمن أعربها فتح العين ومن بناها على السكون كسر لالتقاء الساكنين اه وهو ظاهر فى جعل كلام المصنف على التوزيع وعليه يكون اسم الاشارة فى قول الشارح هذا راجعا الى ما قدمه المصنف من فتح عين مع فى اللغة وسكونها فى لغة وتكون الضمائر فى كلام الشارح راجعة الى مع من حيث هى ومعنى قوله فمن أعربها فتح العين أبقى فتح العين هذا ايضاح المقام (قوله تفرد مع) أى عن الاضافة حالة كونها مردودة اللام المنقوى باللام حال قطعها عن الاضافة جبرا لما فاتها من الاضافة أصلها معا من قولك جاء الزيدان معا معى ففعل به ما فعل بفتى فقتحة العين على هذا فتحة بنية والاعراب مقدر على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين هذا ما اختاره ابن مالك وذهب الخليل الى أن الفتحة فتحة اعراب وليس من باب المقصور واختاره أبو حيان فعلى الاول تكون ناقصة فى الاضافة تامة فى الافراد عكس أب وأخ وأشباهها فناقصة فيهما وغالب الاسماء تامة فيهما فالاقسام أربعة واستدل ابن مالك بقولهم الزيدان معا والزيدون معا كما يقال هم عدا ولو كان باقيا على النقص لقيل مع كما يقال هم يد واحدة على من سواهم واعترض بأن معا ظرف فى موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر قاله الدماميني (قوله وتنصب على الحال) أى دائما وقيل كثيرا وقد تكون ظرفا مخبرا به (قوله بمعنى جميعا) كذا قال المصنف ومال اليه فى المغنى وفرق ثعلب بينهما بان جاء الزيدان معا يدل على اتحاد وقت مجيئهما بخلاف جاء الزيدان جميعا (قوله وأفنى) أى الدهر أو الموت كما قاله الشمنى وقوله فبادوا أى هلكوا (قوله الاولى) أى الجماعة الاولى ويجمع على دون شمنى (قوله وقد ترادف) أى مع اللازمة للاضافة (قوله واضمم الخ) هذا اشارة

فالفتح طلبا للخفة والكسر على الاصل فى التقاء الساكنين
* تنبيه * تفرد مع مردودة اللام فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعا نحو جاء الزيدان معا وتستعمل للجمع كما تستعمل للاثنين كقوله
وأفنى رجالى فبادوا معا
وقوله
اذا حنت الاولى سجعن لها معا * وقد ترادف عند فتجر بمن حكى سيبويه ذهبت من معه ومنه قراءة بعضهم هذا ذكر من معى (واضمم
باعفيرا ان عدمت

الى أول الاحوال الاربعة فى غير كقبل وبعد وسيذكر الشارح بقيتها
كما علم باستقراء كلامه (قوله لم أضيف) أى الاسم الذى أضيف
اليه لفظ غير فاصلة جرت على غير من هى له لامن اللبس (قوله معنى) تمييز
محوّل عن ما (قوله أى من الكلمات الخ) أخذ الشارح ذلك من كون
الكلام فى واجب الاضافة ثم لو قال المصنف وغير واعربه واذا عدمت ما
لكان أصرح لاستفادة لزوم اضافتها صريحا من عطف غير على لبث
(قوله اللازمة للاضافة) أى غالبا فلا يرد أنها تقطع عنها لفظا ومعنى كما
سيأتى (قوله على مخالفة قبله لحقيقة ما بعده) أى معناه المخالفات نحو
مررت برجل غيرك أو بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به وإثباته
حقيقة قبل الثانية دون أن يأتى بها قبل ما الاولى أيضا أو يسقطها
بالكلية مما لم يظهر له وجه (قوله بغير تنوين) أى لنية معنى المضاف اليه على
البناء والتخفيف على الاعراب (قوله ثم احذف حينئذ) أى حين اذ ضم لفظ
غير من غير تنوين (قوله فهو مبنى) خبر مبتدأ محذوف وضمير عائد فى
الضمة المفهومة من يضم (قوله لانها كقبل فى الابهام) أى لان معناها غير
مختص اذ مغايرة المخاطب فى نحو رأيت رجلا غيرك لا تختص بذات دون
أخرى كما أن معانى الغايات كقبل وبعد وفوق وتحت غير محدودة ولو علل
الشارح بناء غير على الضم بمشابهتها قبل فى الضم لوافق ما عليه المصنف
من حصر سبب بناء الاسم فى مشابهته الحرف وله آثر ما عاره لانه أخصر
(قوله فهى اسم) أى لليس فى محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضا وقوله أو
خبر أى لها فى محل نصب والتقدير ليس المقبوض غيرها (قوله على ما أوهمه
كلامه) أى حيث قال بناء (قوله وقال الاخفش اعرابه) أى فتحة اعراب
ليلائم ما قبله وحذف التنوين حينئذ قيل للتخفيف وقال المصرح للاضافة
تقديرا لان المضاف اليه ثابت فى التقدير اه ورد عليه كما فى المغنى
أن هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور بالمراد الا
فى نحو قطع الله يد ورجل من قالها (قوله لانها اسم) مراده بما عدا الظرف
بدليل قوله بعد لا ظرف (قوله ككل وبعض) أى فى جواز القطع عن الاضافة
وان كان المنظر غير منون والمنظر به منونا (قوله وجوزهما) أى الاعراب

ما له أضيف لفظا (ناويا ما عدما) معنى أى من الكلمات اللازمة للاضافة غير وهى اسم دال على مخالفة ما قبلها لحقيقة ما بعدها واذا وقع بعد ليس وعلم المضاف اليه كقبضت عشرة ليس غيرها جاز حذفه لفظا فضم غير بغير تنوين ثم احذف حينئذ فقال المبرد ضمة بناء لانها كقبل فى الابهام فهى اسم أو خبر وهذا ما اختاره الناظم على ما أوهمه كلامه وقال الاخفش اعراب لانها اسم ككل وبعض لا ظرف كقبل وبعد فهى اسم لا خبر وجوزهما ابن خروف

والبناء

ويغيرونه إلا الفتح مع تنوين ودونه (٣٤٥) فهي خبر والحركة اعراب باتفاق كالضم مع التنوين * تنبيهان *

الاول يجوز أيضا على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف اليه قال في التوضيح فهي خبر والحركة اعراب باتفاق وفيما قاله نظر لان الاضافة لفظا تضم وتفتح فان ضمت تعينت للاسمية وان فتحت لا تتعين للخبرية لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لاضافتها الى المبنى * الثاني قالت طائفة كثيرة لا يجوز الحذف بعد غير ليس من ألفاظ الجحد فلا يقال قبضت عشرة لا غير وهم محجوجون قال في القاموس وقولهم لا غير لحن غير جيد لان لا غير مسموع في قول الشاعر

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

وقد احتج ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل بهذا البيت وكأن قولهم لحن مأخوذ من قول السيرافي الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا

يتجاوز بذلك مورد السماع اهـ كلامه وقد سمع انتهى كلام صاحب القاموس والفتحة في لا غير فتحة بناء كالفتحة في لا رجل نقله في شرح اللباب عن الكوفيين

والبناء (قوله الفتح مع تنوين) أى لقطعها من الاضافة لفظا ومعنى وقوله ودونه أى لنية لفظ المضاف اليه وفي نسخ اسقاط قوله ودونه وهو أولى لسلامته من تكرار قوله بعد يجوز أيضا على قلة الفتح بلا تنوين (قوله والحركة اعراب باتفاق) نقل البعض عن الهوتى عن السيوطى أنه يجوز كون الحركة حينئذ بناء أى لاضافته تقديرا الى المبنى قال وعلى هذا فدعوى الاتفاق ممنوعة اهـ وتجويز ذلك بعيد مع التنوين لأن التنوين اما للتمكين أو للتعويض عن مفرد وكلاهما خاص بالمعرب ولعله لبعده لم يكترث به الشارح على أنه يحتمل أنه قائل بما ننقله عن شرح الاوضح له أو أن مراده اتفاق المبرد والاخفش المختلفين في الحركة عند الضم (قوله كالضم مع التنوين) أى في كون الحركة اعرابا والافغير عند الضم والتنوين اسم ليس لا خبرها (قوله لان الاضافة لفظا تضم) أى ضمة اعراب بقرينة قوله تعينت للاسمية ولا يخفى أن ذكره حديث الضم غير محتاج اليه في توجيه النظر وكان يكفيه أن يقول لان المضافة لفظا حيث فتحت لا تتعين الخ (قوله لاضافتها الى المبنى) قال الشارح على الاوضح اللهم الا أن تكون الاضافة الى المبنى انما تؤثر البناء اذا كان المضاف اليه ملفوظا به أى لا محذوفا لضعف سبب البناء بالحذف (قوله لا غير لحن) مقول قولهم وقوله غير جيد خبر قولهم (قوله والفتحة في لا غير) أى اذا نطق بها مفتوحة فلا ينافي جواز ضمها النية معنى المضاف اليه ولم يذكره لعلمه من قول المصنف واضمم بناء غيرا الخ (قوله كالفتحة في لا رجل) مقتضاه أن غير ليست مضافة تقديرا بل هي مفردة والظاهر جواز كونها مضافة تقديرا والفتحة فتحة اعراب على نية لفظ المضاف اليه ومقتضاه أيضا أن لا الواقعة بعدها غير اذا فتحت نافية للجنس وهو قضية قول الرضى لا يحذف منها أى من غير المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس بل قضيته أن لا الداخلة على غير المحذوف معها المضاف اليه نافية للجنس سواء فتحت أو ضمت ولعل وجهه أن عمل لا عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وخصه ابن هشام في القطر بالشعر لكن لا يبعد جواز كونها عندضم غير عاملة عمل ليس وضمة غير حينئذ اعراب اذا نونت وقطعت عن الاضافة بالكلية أو لم تنون

ونوى لفظ المضاف اليه وبناء اذا لم تنون ونوى معنى المضاف اليه ولا يجوز
كونها حالية في نحو قبضت عشرة لا غير بالنصب بلا تنوين لنية لفظ
المضاف اليه أو بتنوين للقطع عن الاضافة أو بالضم لنية معناه ونحو جاءني
عشرة لا غير بالرفع او بالضم ما عرف (قوله وبناء مصدر الخ) يحتمل ان
يكون مفعولا مطلقا على تقدير مضاف اى ضم بناء بل هذا
أولى لان حالية المصدر سماعية (قوله قبل كغير الخ) يجوز في قبل وغير
وحسب الضم لغير تنوين حكاية لحال بنائها على الضم ورفع قبل وحسب
وجر غير مع تنوين الثلاثة على مجرد ارادة اللفظ و يتعين الضم بلا تنوين
فيما عدا الثلاثة لان الوزن لا يستقيم الا بذلك وما وقع في كلام البعض تبعا
للشيخ خالد مما يخالف ما قلناه غلط (قوله وحسب) أى المشربة معنى لا غير
لانها التي تقطع عن الاضافة لفظا كما سيأتي (قوله وأول) الصحيح أن أصله
أوأل بهمزة بعد الواو بدليل جمعه على أوائل فقلبت هذه الهمزة واوا
وأدغمت فيها الواو الاولى وقيل ووأل قلبت الهمزة واوا والواو الاولى
همزة وانما لم يجمع على ووائل لثقل اجتماع واوين أول الكلمة وهل
يستلزم ثانيا أولا قال في الهمع الصحيح لا فتقول هذا أول مال اكتسبته ثم
قد تكتسب بعده شيأ وقد لا وقيل يستلزم فلو قال ان كان أول ولد تلدينه
ذكرا فأنت طالق فولدت ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الاول دون
الثاني اه ويستعمل اسما بمعنى مبدأ الشئ نحو ماله أول ولا آخر وبمعنى
السابق نحو لقيته عاما أولا فينصرف وقد تلحقه تاء التأنيث ووصفا بمعنى
أسبق فيمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل وتليه من فيقال هذا أول من
هذين فيكون أفعل تفضيل لا فعل له من لفظه أو جار باجرائه على الخلاف
وظرفا نحو رأيت الهلال أول الناس أى قبلهم قال ابن هشام وهذا هو
الذي اذا قطع عن الاضافة بني على الضم قاله يس وغيره (قوله ودون) هو اسم
للمكان الادنى من مكان المضاف اليه كجلست دون زيد ثم توسع فيه باستعماله
في الرتبة المفضولة تشبيها للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمر فضلا ثم توسع فيه
باستعماله في مطلق تجاوز شئ الى شئ كفعلت بزيد الاكرام دون الاهانة
وأكرمت زيدا دون عمر (قوله والجهات) أى اسماؤها وهي فوق وتحت

وبناء مصدر نصب على الحال أى مابنا وغيره مفعول بالضم (قبل كغير) و (بعد) و (حسب) و (أول) * ودون والجهات) أيضا

وقدام

وعل) فإنها ملازمة للاضافة وتقطع عنها لفظا دون معنى فتبنى على الضم لشبهها حينئذ بحروف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار نحو لله الأمر من قبل ومن بعد

وقدام وأمام وو راء وخلف وأسفل وكذا يمين وشمال على ما في الهمع وغيره وخالف الرضي فلم يجوز قطعهما عن الاضافة لفظا مبنيين على الضم أو معربين بلا تنوين (قوله وعل) بمعنى فوق على ما سيأتي ومثلها علو كما في الرضي وقوله في أنها ملازمة للاضافة أي غالبا فلا يرد أنها قد تقطع عنها لفظا ومعنى بل بعضهم لا يجوز اضافته لفظا على الصحيح وهو عل كما سيأتي لا يقال المصنف لم يذكر ملازمة غير للاضافة فكيف يجعلها الشارح وجه شبه لانا نقول قد علمت سابقا أنها تؤخذ من سياقه (قوله لفظا دون معنى) أي فينوى معنى المضاف اليه والذي يظهر لي أن معنى نية المضاف اليه أن يلاحظ معنى المضاف اليه ومسماه معبرا عنه بأي عبارة كانت وأي لفظ كان فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية لفظ المضاف اليه وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى الاعراب لضعفها بخلافها عند نية اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف اليه (قوله فتبنى على الضم) هذا اشارة الى أول الاحوال الاربعة وقوله أما اذا نوى ثبوت لفظ المضاف اليه اشارة الى ثانيها وقوله كما لو تلفظ به اشارة الى ثالثها وقوله فان قطعت الخ اشارة الى رابعها (قوله لشبهها الخ) علة لاصل البناء وأما كونه على حركة فليعلم أن لها عراقة في الاعراب وأما كونه ضمة فليكمل لها جميع الحركات ولتخالف حركة بنائها حركة اعرابها (قوله بحروف الجواب) كنعم وجير وبلى وأي (قوله في الجمود) أي لزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية أو شبهها أو هو عدم التثنية والجمع كذا قالوا وكلاهما لا يظهر في يمين وشمال لتصرفهما كثيرا وتثنيتهما وجمعهما بل في الهمع أن أصرف قبل و بعد وأول وقدام وأمام وو راء وخلف وأسفل متوسط فتدبر (قوله والافتقار) أي الى المضاف اليه فان قلت الافتقار المقتضي للبناء هو الافتقار الى الجملة كما مر قلت ذاك في المقتضي للبناء الاصلي أما المقتضي للبناء العارض فقد يكتفى فيه بالافتقار الى المفرد هذا ما ظهر لي ولما كان وجود هذا الافتقار حال الاضافة لفظا معارضا بظهور ما لم يؤثر البناء حالتها وانما بنيت حيث واذ حال اضافتهما لفظا لان الاضافة الى الجمل كلا اضافة لانها في الحقيقة الى مصادر الجمل فكأن المضاف اليه محذوف ولما أبدل التنوين في كل و بعض

في قراءة الجماعة ونحو قبضت عشرة فحسب أي فحسبي ذلك وحكى أبو علي الفارسي ابدأ بذا من أول بالضم ومنه قوله * على أينا تعدو المنية أول * وتقول سرت مع القوم ودون أي ودونهم وجاء القوم وزيد خلف أو أمام أي خلفهم أو أمامهم ومنه قوله

لعن الاله تعلة بن مسافر
لعنا يشن عليه من قدام

وقوله * أقب من تحت عريض من عل * أما اذا نوى ثبوت لفظ المضاف اليه فانها تعرب من غير تنوين كما لو تلفظ به كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة أي ومن قبل ذلك وقرئ لله الامر من قبل ومن بعد بالجر من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده وحكى أبو علي ابدأ بذا من أول بالجر من غير تنوين أيضا فان قطعت عن الاضافة لفظا ومعنى أي لم ينو لفظ المضاف اليه ولا معناه أعربت منونة ونصبت ما لم يدخل عليها جار كما أشار اليه بقوله (واعربوا نصبا اذا ما نكرا * قبلا وما من بعده قد ذكرا)

عن المضاف اليه لم يبنيا لقيام البدل مقام المبدل منه وانما اختاروا في هذه الظروف البناء دون التعويض لانها غير متصرفة فناسبها البناء اذ هو عدم التصرف الاعرابي قاله الرضي (قوله في قراءة الجماعة) أي السبعة (قوله فحسب) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وفي قول الشارح حسبي ذلك اشارة الى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس وهو أولى لان حسب بمعنى اسم الفاعل أي كافي فلا يتعرف بالاضافة كما سيذكره الشارح فالاولى جعله خبرا عن المعرفة وانما جوزنا كونه مبتدأ لتخصيصه بالاضافة أفاده المصرح (قوله من أول) أي من أول الامر (قوله تعدو) بالعين المهملة أي تسطو ويروى بالمعجمة أي تصبح (قوله تعلة بن مسافر) بفتح الفوقية وكسر العين المهملة وتشديد اللام (قوله يشن) أي يصب (قوله أقب من تحت) خبر لمحذوف كما يفيده كلام العيني أي هو أي الفرس على ما في المغني وشواهد العيني لكن نقل السيوطي عن الزمخشري أن البيت في وصف بعير أقب من القبب وهو دقة الخصر وضمور البطن كما في القاموس والمراد ضامر البطن كما قاله العيني وقوله عريض من عل أي واسع الظهر وما جرى عليه الشارح من ضم عل في البيت تبع فيه المغني وقد قال السيوطي انه مجرور لان قوافي الارجوزة مجرورة كما علمت من الابيات التي ذكرناها منها (قوله كل مولى) أي ابن عم وقرابة مفعول نادى على قراءته بالنصب أو مضاف اليه والمفعول محذوف تقديره أقاربه على قراءته بالجر (قوله نصبا) أي أو جرا بمن واقتصر على النصب لانه الاصل في الظروف (قوله اذا ما نكرا) ما زائدة وضمير نكرا عائد الى قبل وما ذكر بعده لانه وان تأخر لفظا متقدم رتبة لانه مفعول أعربوا فقط ما اعترض بعضنا (قوله وما من بعده قد ذكرا) اعترض بأن هذا يخرج غير الانها لم تذكر بعد قبل مع أنها تعرب بالنصب كما تقدم وأجيب بان المراد وأعربوا نصبا على الظرفية وذلك لا يأتي فيها وهذا كله وان أقره شيخنا والبعض انما يتم على أن المراد بما ذكر بعد قبل ما عطف عليه ولك أن تقول المراد ما ذكر بعد قبل ولو على غير وجه العطف فتدخل غير لذكرها بعد قبل في قوله قبل كغير و يكون المراد بالنصب ما هو أعم من النصب على الظرفية ومع هذا فالاولى

على كلام المصنف على المجموع ليندفع اعتراض الشارح بعد على المصنف (قوله أغص) بفتح الهمزة والغين المعجمة من باب تعب وعمل كما سيتضح ويتعدى بالهمزة فيقال أغصصته كذا في المصباح فعلى الثاني تضم الغين وعلى الثالث تضم الهمزة والفرات العذب ويروى الحميم أي البارد من أسماء الاضداد (قوله كجلمود صخر) الجلمود بالضم كما في العيني وهو الحجر العظيم الصلب والشاهد في من عل حيث جر بمن ونون لقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى هذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به أرباب الحواشي وعندي فيه نظر لان قوله من عل آخر البيت فليس منونا بالفعل حتى يستشهد به على قطع عل عن الاضافة لفظا ومعنى ولا دليل على أن ترك تنوينه لاجل وقف الروي فالحق أنه يحتمل لان يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف اليه وأن يكون لاجل وقف الروي فلا يصلح شاهدا على القطع فاستفده (قوله بالنصب) ينبغي بالفتح لانه مجرور بالفتحة وهذا ينافيه ما تقدم من أن الكلام هنا في أول التي هي ظرف بمعنى قبل فتدبر (قوله تنبيهات الخ) اعترض الشارح على المصنف في التنبيه الاول اعتراضين وفي الثاني اعتراضين (قوله اقتضى كلامه) أي منطوقا ومفهوما فان كلامه يقتضي بمنطوقه تنكير حسب في حال قطعها عن الاضافة رأسا كقبل وبعد وبمفهومه تعريفها في غير هذه الحالة كقبل وبعد والمسلم من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف كما سيشير اليه الشارح (قوله أن حسب الخ) لم يمنع الشارح التعريف في غير حالة القطع الا بالنسبة الى حسب فيفيد أن تعريف ما عداها في غير حالة القطع مسلم وهو كذلك (قوله أو نوى معناها) لو قال أو نية لمعناها أو لفظها لكان حسنا (قوله اذ هي بمعنى كافيك) تعليل لمحذوف تقديره وليس كونها معرفة مسلما اذ هي الخ وكان ينبغي التصريح به (قوله فتستعمل استعمال الصفات) أي نظرا الى كونها بمعنى كافي والاستعمال الثاني نظرا الى لفظها الجامد (قوله من رجل) من باب جر التمييز بمن (قوله وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة) فتقع مبتدأ أو خبرا أو حالا أو قبل دخول الناسخ بقرينة التمثيل وهذا مستأنف لا معطوف على تستعمل الاولى لاقتضاء العطف تفريع

كقوله
فساغ لي الشراب وكنت قبلا
أكاد أغص بالماء الفرات
وكقوله
فما شربوا بعدا على لذة خمرا
وكقوله
كجلمود صخر حطه السيل من
عل * وكقراءة بعضهم من
قبل ومن بعد بالجر
والتنوين وحكى أبو علي ابدا
بذا من أول بالنصب ممنوعا
من الصرف للوزن والوصف
* تنبيهات * الاول اقتضى
كلامه أن حسب مع الاضافة
أي لفظا أو نوى معناها أو
لفظها معرفة ونكرة اذا
قطعت عن الاضافة أي
لفظا ومعنى اذ هي بمعنى
كافيك اسم فاعل مرادا به
الحال فتستعمل استعمال
الصفات النكرة فتكون نعتا
لنكرة كمررت برجل حسبك
من رجل وحالا لمعرفة كهذا
عبد الله حسبك من رجل
وتستعمل استعمال
الاسماء الجامدة نحو

حسبهم جهنم فان حسبك الله بحسبك درهم وهذا يرد على أنها اسم فعل فان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الافعال وتقطع عن الاضافة فيتجدد لها اشرابها معنى دالا على النفي ويتجدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم تقول رأيت رجلا حسب ورأيت زيدا حسب قال الجوهري كأنك قلت حسبي أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون اه وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب أي فحسبي ذلك * الثاني اقتضى كلامه أيضا أن عل تجوز اضافتها وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية وتوافق فوق في معناها وتخالفها في أمرين أنها لا تستعمل الا مجرورة بمن وأنها لا تستعمل مضافة فلا يقال أخذته من عل السطح كما يقال

استعمالها استعمال الاسماء الجامدة على كونها بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح (قوله حسبهم جهنم) حسبهم مبتدأ وجهنم خبره أو بالعكس وهو أولى لما مر ويتعين في بحسبك درهم أن حسبك مبتدأ خبره درهم ولا يجوز العكس لعدم مسوغ الابتداء بدرهم قاله المصرح (قوله وهذا) أي ما ذكر من المثالين الاخيرين وكذا الاول ان جعل حسبهم خبرا الا ان جعل مبتدأ لعدم دخول عامل لفظي عليه حينئذ ويصح رجوع اسم الاشارة الى ما بعم مثالي استعمال حسب استعمال الصفات (قوله فان العوامل اللفظية لا تدخل الخ) اي باتفاق وكذا المعنوية كالابتداء على الاصح من أقوال تأتي في بابها (قوله وتقطع عن الاضافة) اي مع استعمالها استعمال الصفات في الوصفية والحالية واستعمال الاسماء الجامدة في الابتداء (قوله اشرابها معنى دالا على النفي) يعني معنى لا غير ولو قال معنى النفي لكان أخصر وأحسن (قوله والبناء على الضم) عطف على الوصفية أي وملازمتها البناء على الضم أي فلا تنصب مقطوعة عن الاضافة رأسا خلافا لما يقتضيه كلام الناظم (قوله كأنك قلت حسبي أو حسبك) أي فيجوز تقدير المضاف اليه ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب (قوله فأضمرت ذلك) أي حذفته ونويت معناه (قوله اقتضى كلامه أيضا) أي منطوقا ومفهوما وما اقتضاه الامر الاول بقوله قبل كغير والثاني بقوله وأعربوا نصبا الخ (قوله على الظرفية أو الحالية) فيه أن كلام المصنف لا يقتضي الا النصب وأما كونه على احدى هاتين فلا (قوله وتوافق فوق الخ) هذا استئناف وقيل حذف تقديره وليس كذلك ولو قال وليس كذلك بل توافق الخ لكان واضحا قال شيخنا والذي في النسخ الصحيحة التي منها نسخة الشيخ أبي بكر الشنواني التي هوامشها خطه تنبيه قال في شرح الكافية الخ وليس فيها هذان التنبيهان فهما والله أعلم ملحقان من غير الشارح بدليل ما فيهما من عدم التحرير كما لا يخفى على المحرر اه (قوله وأنها لا تستعمل مضافة) أي لفظا بل انما تستعمل مبنية على الضم ان نوى معنى المضاف اليه أو منونة لقطعها عن الاضافة رأسا وقد مر الاستشهاد في الشرح على هذين الوجهين فحصر البعض هنا استعمالها في البناء على الضم مناف لما أسلفه الشارح وقرره هو أيضا

سابقا وانظر هل تستعمل غير منونة لنية لفظ المضاف اليه الظاهر نعم وبحتمله قول الشاعر كجلمود صخر حطه السيل من عل كما أسلفناه (قوله من علوه) بضم العين وكسرها وسكون اللام ضد السفل (قوله لا أظلاله) أى لا أظلال فيه أرمض مضارع رمض الرجل يرمض رمضا كفرح يفرح فرحا أى أصابه حر الرمضاء وهى الحجارة الحامية من حر الشمس وأضحى من عله أى يصيبنى حر الشمس من فوق من ضحى يضحى كرضى يرضى وسعى يسعى أى برز للشمس فأصابه حرها (قوله لو كان مضافا) لان الاضافة من خواص الاسماء تقتضى الاعراب لا البناء لا يقال الاضافة الى المبنى مما يجوز البناء لانا نقول البناء الجائز بالاضافة الى المبنى هو البناء على الفتح والكلام فى البناء على الضم (قوله معرفة بنية الاضافة) أى نية معنى المضاف اليه بدليل الاعتذار عن اعرابها بقوله الا أنه أعرب الخ وهذا القول مقابل لما فى النظم الا أن يراد بالتنكير فيه التنكير بحسب اللفظ فقط (قوله وهذا القول عندى حسن) لاقتضاء القياس على النظير المذكور اياه (قوله وهو المضاف اليه) أى الصالح لاعراب المضاف فلو كان المضاف اليه جملة لم يجز حذف المضاف لانها لا تصلح فاعلا ولا مفعولا مثلا وكذا اذا كان محلى بأل والمضاف منادى فلا يصح يا الخليفة أى يا مثل الخليفة والمراد المضاف اليه ولو بواسطة فيشمل ما اذا حذف اثنان كما يأتى فى التنبيه الثانى على أن الاصح أن الحذف تدريجى كما يأتى وحينئذ لا حاجة الى هذه الغاية (قوله غالبا) أخذه من البيت بعده (قوله اذا ما حذفا) اعلم أن المضاف اذا حذف للقرينة فتارة يكون مطروحا وتارة يكون ملتفتا اليه ويعلم هذا بعود الضمير اليه وقد اجتمعا فى قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون فرجع الضمير أولا الى القرية طرحا للمضاف وثانيا الى المضاف التفاتا اليه فليس ولا تناقض لاختلاف الوقت (قوله لقيام قرينة تدل عليه) فان لم تكن قرينة امتنع الحذف ولا ينافيه ما قالوه فى نحو جاء زيد نفسه من أن نفسه لدفع توهم نية المضاف وان اعترض بذلك الدماميني لان باب التوهم واسع لا يقتضى جواز ارتكاب المتوهم كما قاله سم ولان عقل السامع ربما يجوز وجود قرينة خفيت عليه (قوله نحو وجاء ربك الخ)

من علوه ومن فوقه وقد ورد فى هذا جماعة منهم الجوهرى وابن مالك وأما قوله

يارب يوم لى لا أظلله * أرمض من تحت وأضحى من عله

فالهاء فيه للسكت بدليل أنه مبنى ولا وجه لبنائه لو كان مضافا انتهى * الثالث قال فى شرح الكافية وقد ذهب بعض العلماء الى أن قبلا فى قوله وكنت قبلا معرفة بنية الاضافة الا أنه أعرب لانه جعل ما لحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف اليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضا من المضاف اليه بما يعامل به مع المضاف اليه كما فعل بكل حين قطع عن الاضافة ولحقه التنوين عوضا وهذا القول عندى حسن (وما يلى المضاف) وهو المضاف اليه

(يأتى خلفا * عنه فى الاعراب) غالبا (اذا ما حذفا) لقيام قرينة تدل عليه نحو وجاء ربك أى أمر ربك واسأل القرية أى أهل القرية

* تنبيهان * الاول

وتقو الحج أشهر معلومات ولكن البرّ من اتقى أى حج أشهر معلومات ورب من اتقى وهذا أولى من تقدير المضاف مع الجزء الاول كان يقال مدة الحج أشهر معلومات ولكن ذا البر من اتقى لان الحذف أليق بالاواخر ولان التقدير مع الآخر في وقت الحاجة اليه (قوله كاقام المضاف اليه الخ) قال سم واعا اقتصر المصنف على الاعراب لانه المقصود بالذات في هذا الفن وقال يس لم يتعرض لغير الاعراب لانه مبنى على مراعاة المحذوف وهو خلاف الاكثر (قوله من ورد البريص) بالصاد المهملة اسم واد و بردى بفتحات نهر بدمشق وألفه للتأنيث كما في الهمع والرحيق الخمر والسلسل من الماء العذب أو البارد ومن الخمر اللينة كذا في القاموس و به يعلم ما في كلام البعض و يصفق حال من بردى وقوله بالرحيق السلسل تشبيه بليغ أى بماء كالرحيق السلسل في اللذة (قوله لكنه أراد ماء بردى) أى فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه (قوله خولة) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو كما نقل عن خط الشارح علم امرأة والاردان جمع ردن بالضم وهو أصل الكم كما في القاموس ناشئة بالحاء المهملة أى فائحة (قوله وفي حكمه) أى الحكم عليه بشئ كالحرمة في المثال الاول والهلاك في المثال الثانى (قوله أى أهل القرى) كان الاحسن أى أهل تلك القرى لان المضاف اليه تلك لا القرى لكن لما كانت تلك اشارة الى القرى تسمح في التعبير قال في المغنى وأما وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا فقدر النحويون الاهل بعد من وأهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشري في الاولين لان القرية تهلك ووافقهم في فجاء لاجل أو هم قائلون اه هذا وذهب كثير الى أنه لا حذف فيما ذكر وقيل لان القرية عبر بها عن أهلها مجازا وتأنيثها باعتبار لفظها وقيل اسم القرية مشترك بين المكان وأهله (قوله وفي الحالية) مثال الصفة ومررت بقوم ابادى سبا ولو قال بدل الحالية التنكير كما في التسهيل لشملهما و يؤخذ من كلام الشارح أن الحالية العارضة تجامع التعريف فقوله لان الحال لا تكون معرفة أى الحال بالاصالة (قوله أيادى سبا) أى أبناء سبا فعبر بالجزء عن الكل أو شبه الابناء بالايادى بجامع المعاونة (قوله قد يكون الاول الخ)

كاقام المضاف اليه مقام
٤١١ اف في الاعراب يقوم
مقامه في التذكير كقوله
يسقون من ورد البريص
عليهم * بردى يصفق بالرحيق
السلسل * بردى مؤنث
فكان حقه أن يقول تصفق
بالتاء لكنه أراد ماء بردى
وفي التأنيث كقوله
مرت بنا في نسوة خولة
والمسك من أردانها نافحه
أى رائحة المسك وفي حكمه
نحو ان هذين حرام على
ذكورأمتى أى استعمال
هذين وتلك القرى
أهلكناهم أى أهل القرى
وفي الحالية نحو فتفرقوا
أيادى سبا أى مثل أيادى
سبا لان الحال لا تكون
معرفة * الثانى قد يكون
الاول مضافا الى مضاف

بكم تكذبون أى
فيحذف الاول والثانى ويقام الثالث مقام الاول
وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم وتدور أعينهم كالذى يغشى عليه ... كدوران عين الذى
يغشى عليه من الموت ومنه قوله فأدرك ارقال العرادة ظلعها ... قد جعلتنى من حزيمة اصبعا

وقد يحذف ثلاثة متضايفات نحو فكان قاب قوسين أى فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدر الزمخشرى وهو ظاهر على تفسير القاب بالقدر فان فسر بما بين مقبض القوس وطرفه احتيج فى الخبر الى تقدير مضاف ثان أى مثل قدر قاب وعليه قيل فى الآية قلب والاصل قابى قوس (قوله فيحذف الاول والثانى) أى يقدر حذفهما على الراجح كما فى الدمامينى وان كان قول الشارح ويقام الثالث مقام الاول يميل الى أنه دفعى (قوله فأدرك ارقال الخ) الارقال بكسر الهمزة اسراع السير وهو مفعول مقدم (٢) والعرادة بكسر العين المهملة اسم فرس الشاعر وظلعها بالظاء المشالة المفتوحة واللام الساكنة وعين مهملة غمزها فى مشيها وهو فاعل مؤخر وجملة وقد جعلتنى الخ حال من العرادة وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاى اسم رجل أغار على ابل الشاعر والمعنى أنه لما تبع الشاعر حزيمة ولم يبق بينهما الا قدر مسافة اصبع أدرك فرسه العرج فتأخر عنه ففاته حزيمة (قوله وربما جروا) أى استداموا جرّ (قوله كما قد كان) أى كالجر الذى قد كان والمغايرة بين المشبه والمشبه به لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب أو على أن العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما قد كان الخ دفع توهم أن هذا جر جديد بجار آخر غير المضاف (قوله بشرط الخ) أى ليكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف (قوله مماثلا) أى لفظا ومعنى (قوله لما عليه قد عطف) الصلة جارية على غير من هى له (قوله توقد) مضارع أصله تتوقد (قوله مثل الخير) مفعول أول ويتركه الفتى مفعول ثان (قوله لئلا يلزم الخ) علة لمحذوف أى وانما جعل المجرور مجرورا بالمضاف المحذوف لا معطوفا على امرئ أو الخير لئلا الخ (قوله العطف على معمولى الخ) أى

أى ذا مسافة اصبع (وربما أجروا الذى أبقوا) وهو المضاف اليه (كما قد كان قبل حذف ما تقدما) وهو المضاف (لكن بشرط أن يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف) سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا كقوله

أكل امرئ تحسبين امرأ ... ونار توقد بالليل نارا

أى وكل نار وقوله

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى ... ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع

أى ولا مثل الشر لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين بأن تجعل قوله نار بالجر معطوفا على امرئ والعامل فيه كل ونارا الثانى معطوفا على امرأ والعامل فيه تحسبين *تنبيه* الجر والحالة هذه مقيس وليس ذلك مشروطا بتقدم نفى أو استفهام كما ظن بعضهم والجر فيما خلا

(٢) قوله والعرادة بكسر العين الذى فى القاموس العرادة كسحابة وقال فى باب الراء وقول الجوهرى فى العرارة اسم فرس تصحيف وانما هما العرادة بالدال المهملة قاله نصر الهورينى وقد ذكره الجوهرى أيضا فى باب الدال على الصحة كما فى باقى عبارة القاموس فيكون ذكره فى بابى الدال والراء والاول هو الصواب اه

أحد تيم عدى ومع العاطف المقدم ولو بغير لا كقراءة ابن جماز تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة أى عرض الآخرة كذا قدره الناظم وجماعة وقيل التقدير ثواب الآخرة أو عمل الآخرة وبه قدره ابن أبى الربيع فى شرحه للايضاح وعلى هذا فالمحذوف ليس مماثلا لما عليه قد عطف بل مقابلا له انتهى (ويعطف الثانى) وهو المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه (فيبقى الأول) وهو المضاف (كحاله اذا به يتصل) فلا ينون ولا ترد اليه النون ان كان مثنى أو مجموعا لكن لا يكون ذلك فى الغالب الا (بشرط عطف واضافة الى مثل الذى له أضفت الأولا) لان بذلك يصير المحذوف فى قوة المنطوق به وذلك كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها الاصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيف اليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف اليه رجل عليه وكقوله

يا من رأى عارضا أسر به * بين ذراعى وجبهة الاسد أى بين ذراعى الاسد وجبهة الاسد وقوله

بعض

ودلت عمرو عند سيبويه من واقعه والعاملان فى البيت الثانى أو ومثل والعاملان الخبر وجملة يترك الفتى والمعطوف على الخبر الشر وصلى يترك الفتى يأتيه امرؤ (قوله من الشروط) أى العطف ومماثلة المحذوف للمعطوف عليه وعدم الانفصال الابلا وبه يعلم أن الاضافة فى قول المصنف بشرط الخ للجنس (قوله كالمريد دون عطف) قاسه الكوفيون (قوله أى أحد تيم عدى) الدليل على هذا المحذوف استحالة أن يكون التيمى نفس القبيلة اذ هو واحد منهم (قوله ومع العاطف المقدم ولو بغير لا) قول مع أنه مقيس عند الاكثرين (قوله كقراءة ابن جماز) قال فى التوضيح فيه مخالفة للقياس من وجه آخر وهو أن المضاف ليس معطوفا بل المعطوف جملة فيها المضاف (قوله أى عرض الآخرة) المراد بالعرض بالنسبة الى الآخرة ما عرض وحدث من ثواب كان باقيا وأشار بالتعبير به للمشاكلة فيكون المذكور دليل المحذوف (قوله فيبقى الاول) أى حال الاول وقوله كحاله فى المماثلة بين المشبه والمشبه به ما مر ووجه الشبه كون كل المضاف (قوله اذا به يتصل) أى اذا يتصل الاول بالثانى أو العكس (قوله بشرط عطف) أى على ذلك الاول ولو بغير الواو وستعرف وجها آخر (قوله واضافة) أى اضافة المعطوف ومثل الاضافة عمل المعطوف فى مثل ما أضيف اليه الاول كقوله بمثل أو أحسن من شمس الضحى (قوله الى مثل) أى لفظا ومعنى (قوله لان بذلك) اسم أن ضمير الشأن (قوله يا من رأى) المنادى محذوف أى يا قوم ومن استفهامية ويحتمل أن تكون موصولة وهى المنادى فلا حذف اه دمامينى وقوله عارضا أى سحابا معترضا وقوله أسر به أى أوثق بمطره وقوله بين ذراعى صفة ثانية لعارضا والاسد مجموع كواكب على صورة الاسد والذراع كوكبان نيران بينهما القمر والجبهة أربعة أنجم بينها أيضا القمر قال السيوطى قال ابن يعيش يصف الشاعر سحابا اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الاسد وانواؤه أحد الانواء وذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة لاشتراكهما فى الاسد وفى التسمية كقوله يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج من أحدهما اه ونقل الدمامينى عن

بعض شراح أبيات المفصل أن قصده وصف محمد وحده بالشجاعة حيث سماه أسدا وقابله بالسماحة حيث سماه سحابا (قوله وحزنها) ضد السهل (قوله ومن قبل) أي من قبل ذلك وقيل الاصل ومن قبلي فحذفت الياء وأبقيت الكسرة دليلا عليها وعليه فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم المضاف اليها جائز كثير بدون الشروط المذكورة (قوله فلا خوف عليهم) أي بالضم من غير تنوين مع كسر الهاء فتكون لا عاملة عمل ليس أو مهملة وقرأ يعقوب بفتح الفاء من غير تنوين مع ضم الهاء فان قدرت الفتحة فتحة اعراب ففيها شاهد أيضا أو فتحة بناء فلا وعلى قراءته تكون لا عاملة عمل ان (قوله هو مذهب المبرد) قال البعض تبعا للمصرح جعلها المبرد من باب التنازع فأعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة فهي جائزة قياسا اه وقد ينافيه قول الشارح سابقا الاصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها اذ جعلها من باب التنازع يقتضي ان الاصل قطع الله يده ورجل من قالها مع أنه يشترط في عاملي التنازع أن يكونا فعلين أو اسمين يشبهانهما والعاملان هنا ليسا كذلك فتدبر (قوله وذهب سيبويه الخ) اول الحامل له على ذلك أن الحذف أليق بالثواني لكنه مع ما فيه من التكلف يضعفه قول الشاعر

بنو و بناتنا كرام فنحن قوى * مصاهرة فلينأ أن لم يكن كفؤا

وقول الآخر   بمثل أو أحسن من شمس الضحى   اذ لا يفصل بين المتضايفين اذا كان الثاني ضميرا ولان مطلوب أحسن من ومجرورها ومطلوب مثل مضاف اليه كذا في الدماميني وأما تضعيفه بأنه يلزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الامور الثلاثة الآتية وذلك مختص بالضرورة ففيه أن سيبويه لا يسلم الحصر في الثلاثة ولك أن تجعل كلام المصنف صالحا لمذهب سيبويه أيضا بأن تجعل معنى قوله واضافة الى مثل الخ أي الى مضاف اليه مذكور مماثل لمحذوف أضيف اليه المضاف الاول كما هو مذهب المبرد أو الى مضاف اليه محذوف مماثل المذكور أضيف اليه المضاف الاول كما هو مذهب سيبويه لكن المتبادر من كلامه هو الاول (قوله ثم أقحم الخ) قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف

سقى الارضين الغيث سهل وحزنها * أي سهلها وحزنها وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور كما مر من نحو قوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة وقد قرئ شذوذا فلا خوف عليهم أي فلا خوف شيء عليهم * تنبيهان * الاول ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد وذهب سيبويه الى أن الأصل في قطع الله يد ورجل من قالها قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيف اليه رجل فصار قطع الله يد من قالها ورجل ثم أقحم رجل بين المضاف الذي هو يد والمضاف اليه الذي هو من قالها قال بعض شراح الكتاب

الحذف مع مضاف معطوف على مضاف الى مثل المحذوف وهو عكس الاول كقول ابى برزة الاسلمى رضى الله تعالى عنه غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وثمانى بفتح الياء دون تنوين والاصل ثمانى غزوات هكذا ضبطه الحافظ فى صحيح البخارى (فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا او ظرفا أجز) فصل مفعول بالجر مقدم وهو مصدر مضاف الى مفعوله وشبه فعل نعت لمضاف وما نصب موصول وصلته فى موضع رفع بالفاعلية وعائد الموصول محذوف أى نصبه ومفعولا أو ظرفا حالان من ما أو من الضمير المحذوف وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف منصوبه حال كونه مفعولا أو ظرفا والاشارة بذلك الى أن من الفصل بين المتضايفين ما هو جائز فى السعة خلافا للبصريين فى تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقا فالجائز فى السعة ثلاث مسائل * الاولى أن يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر

اليه المذكور فى اللفظ عوضا عما ذهب اه مغنى وانما احتيج الى ذلك لان تمام الاسم الذى ليس بأل التنوين أو الاضافة ولعدم الحوج الى الاعتراض من المبتدا والخبر فى نحو زيد وعمر وقائم جعله سيبويه من باب الحذف من الاول اذ لو كان قائم خبرا عنه لقدم على العطف اذ لا حاجة الى تأخيره لعدم القبح فى زيد قائم وعمرو (قوله وعند القراء الاسماء الخ) خصه كالاول السيوطى بالمصطحبين كاليد والرجل والربع والنصف وقبل وبعد لانهما كالشئ الواحد فكان المضاف العامل فى المضاف اليه شئ واحد فلا يرد أنه لا يتوارد عاملان على معمول واحد بخلاف نحو دار وغلام (قوله وهو عكس الاول) أى على مذهب المبرد ونحوه عبارة النظم كالعلم عما وجهنا به صلاحية النظم لمذهب سيبويه (قوله فصل مضاف) أى من المضاف اليه بشرط أن لا يكون ضميرا اه يس (قوله شبه فعل) أى مصدرا أو اسم فاعل (قوله ما نصب) خرج المرفوع فان الفصل به مختص بالضرورة كما سيأتى وذلك لانه متمكن فى موضعه بخلاف المنصوب فانه فى نية التأخير فالفصل به كلا فصل (قوله مفعولا الخ) أى غير جملة فلا يجوز أعجبنى قول عبد الله منطلق زيد لطول قال سم انظر هل يجوز الفصل بمجموع الامور التى جاز الفصل بكل منها قال البعض القياس على ما تقدم فى قوله ولم يفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل يقتضى جواز الفصل بالمجموع الا أن يفرق وانا أقول مقتضى تعليلهم منع الفصل بالمفعول الجملة بالطول عدم الجواز وا فرق بين ما هنا وما قاس عليه بغرابة الفصل بين المتضايفين لكونهما كالشئ الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه فتنبه (قوله فى موضع رفع) لو قدمه على الصلة كان أولى لان الموضع للموصول فقط (قوله خلافا للبصريين الخ) ولما تبع الزمخشرى مذهبهم رد قراءة ابن عامر الآتية ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر (قوله مطلقا) أى سواء كان ذلك بالامور الثلاثة أو بغيرها (قوله مصدرا) أى مقدرا بأن والفعل شاطبى (قوله والمضاف اليه فاعله) لو قال معموله لدخل المصدر المفصول بينه وبين مفعوله بالظرف وجعل بعضهم منه ترك يوما نفسك وهواها أى تركك يوما نفسك وجعله الشارح من المفصول بينه وبين فاعله والمعنى عليه ترك نفسك

قتل أولادهم شركائهم وقول الشاعر * فسقناهم سوق البغاث الاجادل * وقوله فداسهم دوس الحصيد الدائس * وقوله فزججتها بمزجة * زج القلوص أبي مزاده * وأما ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها * الثانية أن يكون المضاف وصفا والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله وقول الشاعر وسواك مانع فضله المحتاج أو ظرفه كقوله عليه السلام هل أنتم تاركو لي صاحبي وقوله كناحت يوما صخرة بعسيل وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك * الثالثة أن يكون الفاصل القسم وقد أشار اليه بقوله (ولم يعب فصل يمين) نحو هذا غلام والله زيد حكى ذلك الكسائي وحكى أبو عبيدة ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها * تنبيه * زاد في الكافية الفصل باما كقوله

هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر أجدر

اه وما سوى ذلك مختص بالشعر وقد أشار الى ثلاث مسائل من ذلك بقوله (واضطرارا وجدا) أى الفصل والالف للاطلاق (بأجنبي أو بنعت أو ندا) أي الاولى من هذه الثلاث الفصل بأجنبي والمراد به معمول غير المضاف فاعلا كان كقوله

أنجب أيام والداه به * اذ نجلاه فنعم ما نجلا أي أنجب والداه به أيام اذ نجلاه أو مفعولا كقوله

(قوله قتل أولادهم شركائهم) أي برفع قتل على انه نائب فاعل زين ونصب أولادهم وجر شركائهم وجعل الشركاء فاعل القتل باعتبار أمرهم به (قوله سوق البغاث) بتثليث الموحدة وغين معجمة وثاء مثلثة طائر ضعيف يصاد ولا يصيد والاجادل جمع أجدل وهو الصقر (قوله فزججتها) أى طعنتها والمزجة بكسر الميم رمح قصير والقلوص الناقة الشابة (قوله وصفا) أي اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ولم يذكروا اسم المفعول (قوله اما مفعوله الاول) الصواب تأخير اما بعد قوله الفاصل لان التنويع انما هو في الفاصل (قوله هل أنتم تاركو لي صاحبي) قال الدماميني يحتمل عدم الاضافة بأن تكون النون محذوفة كحذفها في قراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد (قوله بعسيل) بعين وسين مهملتين على وزن أمير مكنسة العطار التي يجمع بها العطر بكسر الميم وفتح النون (قوله هما) أى الخطتان المعلومتان من السياق والخطة بالضم الخصلة والاسار بالكسر الاسر وعد الاسر والمنة بعده بالاطلاق خطة واحدة لتلازمهما في الجملة (قوله بأجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أي وجد المضاف مفصولا بأجنبي ولا يصح رجوع الضمير للفصل وتعلق بأجنبي به على رأى من أجاز اعمال ضمير المصدر لان ضميره الذى أجيز اعماله على هذا الرأى بارز وهذا مستتر أفاده الشاطبي (قوله معمول غير المضاف) يدخل في الأجنبي على هذا التفسير النعت والمنادى فيلزم عطف الخاص على العام بأو وهو لا يجوز ويمكن أن يقيد بما أشار اليه بقوله فاعلا كان الخ (قوله فاعلا) أى لغير المضاف اذ فاعل المضاف ليس أجنبيا وان كان الفصل به أيضا ضرورة كما سيذكره الشارح (قوله أنجب أيام والداه به) أي ولدا ولدا نجيبا ونجلاه ولداه والفصل في هذا البيت بالفاعل وبالجار والمجرور أيضا لكنهم اكتفوا بالتنبيه على الفصل بالاشرف ويؤخذ منه جواز الفصل باثنين من المعمولات الاجنبية في الضرورة

تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها * أى تسقى ندى ريقتها المسواك أرطوبتها كقوله كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل الثانية الفصل بنعت المضاف كقوله ولئن حلفت على يديك لأحلفن بيمين أصدق من يمينك مقسم * أى بيمين مقسم أصدق من يمينك (٣٥٨) وقوله من ابن أبى شيخ الاباطح طالب * أى من ابن أبى طالب شيخ الاباطح الثالثة الفصل بالنداء كقوله

كأن برذون أبا عصام زيد حمار دق باللجام * أى كأن برذون زيد يا أبا عصام * وقوله وفاق كعب بجير منقذ لك من تعجيل تهلكة والخلد فى سقرا أى وفاق بجيرا يا كعب * تنبيه * ليس المختص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف كقوله ترى أسهما للموت تصمى ولا تنمى * ولا ترعوى عن نقض أهواؤنا العزم * وقوله ما إن وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب والامر فى هذا أسهل منه فى الفاعل الاجنبى كما فى قوله أنجب أيام والداه به البيت ويحتمل أن يكون منه وأن يكون من الفصل بالمعمول قوله فان نكاحها مطر حرام بدليل أنه يروى أيضا بنصب مطر ورفعه والتقدير فان نكاح مطر اياها أو هى

(قوله تسقى امتياحا) أى وقت امتياح أو عنا ءحتى الامتياح الاستياك (قوله كما خط) ما مصدرية يهودى يقارب أى بين حروف الكتابة أو يزيل بفتح أوله أى يباعد بينها والجملة صفة ليهودى كما فى العينى والتصريح فالضمير فى الفعلين له وقول البعض الضمير فيهما للخط خطأ وخص اليهودى لانه من أهل الكتاب والمعنى أن رسم هذه الدار كخط الكتاب (قوله من ابن الخ) صدره نجوت وقد بل المرادى سيفه قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل معاوية وعمرو بن العاص وعلى بن أبى طالب رضى الله عنه فسلم الاولان وقتل على قتله عبد الرحمن بن ملجم بكسر الجيم وفتحها (٤) المرادى بفتح الميم نسبة الى مرادة بيلة قاله يس ويرد على الشارح أن الفاصل ليس نعتا للمضاف بل لمجموع المضاف والمضاف اليه وقد يقال لما كان المتأثر بالعوامل المختلفة الجزء الاول جعل النعت له (قوله كأن برذون الخ) قال ابن هشام يحتمل أن أبا مضاف اليه على لغة القصر وزيد بدل أو عطف بيان فلا شاهد فيه (قوله وفاق كعب بجير الخ) بجير أخو كعب بن زهير صاحب بانت سعاد أسلم بجير قبل أخيه كعب وصار يدعوه الى الاسلام الى أن أسلم وكعب منادى حذف منه حرف النداء (قوله ترى) بالنون كما قاله الدمامينى تصمى من أصميته اذا رميته فقتلته بحيث تراه ولا تنمى من أنميته اذا رميته فغاب عنك ثم مات والمعنى ترى أسهم الموت تقتل ولا تخطئ والارعواء الكف عن القبيح (قوله فان نكاحها مطر حرام) أى فى رواية خفض مطر باضافة نكاح اليه والفصل بالهاء وهى محتملة للفاعلية والمفعولية لما ذكره الشارح فعلى الفاعلية يكون من انابة ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع وان لم تعهد النيابة الا فى الضمائر المنفصلة وبهذا التقرير يعرف ما فى كلام البعض ويعرف أيضا أن الهاء ليست فى موضع جر بالاضافة حتى يتوجه استشكال صاحب التوضيح خفض مطر بالاضافة بأن المتضايف لا يضاف لشيئين ومطر اسم رجل كان من أقبح الناس وكانت زوجته من أجمل النساء وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك وصدر البيت لئن كان النكاح

(٤) قوله المرادى بفتح الميم مخالف لقول القاموس ومراد كغراب أبو قبيلة لانه تمرد وكسحاب وكتاب العنق اه اهل

...ة الفصل بالفعل الملغى كقوله * بأي تراهم الارضين حلوا * أي بأي الارضين زاده في التسهيل وزاد غيره
الفصل بالمفعول لاجله كقوله
معاود جرأة وقت الهوادي * أشم كأنه رجل عبوس
أراد معاود وقت الهوادي جرأة وحكى ابن الانباري هذا غلام ان شاء الله أخيك فصل بان شاء الله اه * خاتمة * قال في شرح الكافية المضاف الى الشيء يتكمل بما أضيف اليه تكمل الموصول بصلته والصلة لا تعمل في الموصول ولا فيما قبله وكذا المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله فلا يجوز في نحو أنا مثل ضارب زيدا أن يتقدم زيدا على مثل وان كان المضاف غير وقصد بها النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت اليه كما يتقدم معمول المنفي بلا فأجازوا أنا زيدا غير ضارب كما يقال أنا زيدا لا أضرب ومنه قوله
ان امرأ خصني عمدا مودته على التنائي لعندي غير مكفور * فقدم عندي وهو معمول مكفور مع اضافة غير اليه لانها دالة على نفي فكأنه قال لعندي لا يكفر ومنه قوله تعالى على الكافرين غير يسير فان لم يقصد بغير نفي لم يتقدم عليها معمول ما أضيفت اليه فلا يجوز في قولك قاموا غير ضارب زيدا قاموا زيدا غير ضارب لعدم قصد النفي بغير هذا كلامه والله أعلم

أجل شيء (قوله بالفعل الملغى) أي الذي يستقيم المعنى المراد بدونه وليس المراد الملغى بالمعنى المصطلح لانك ترى في البيت عاملا في المفعولين وهما الضمير وحلوا فاندفع اعتراض الدنوشري (قوله معاود جرأة وقت الهوادي) في شواهد العيني أن صدره أشم كأنه رجل عبوس وكذا في الهمع وفي بعض نسخ الشارح جعله عجزا والاشم من الشمم وهو التكبر يصف الشاعر رجلا بانه يظهر التكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادي جمع هاد أي أعناق الخيل لاجل جرأته في الحرب والجرأة بضم الجيم (قوله فلا يجوز في نحو أنا مثل الخ) أي عند الجمهور وكذا يمتنع التقديم عندهم اذا كان المضاف لفظ أول أو حق ويجوزه مع كل من الثلاثة بعض فان كان المضاف غير مثل وأول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقا أفاده الدماميني (قوله وقصد بها النفي) بأن صح حلول حرف النفي والمضارع محل غير ومخفوضها (قوله معمول ما أضيفت اليه) ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يدل عليه التمثيل هذا مذهب السيرافي والزمخشري وابن مالك وقال ابن السراج يمتنع تقدمه مطلقا وقيد بعضهم جواز تقدمه بكونه ظرفا أو جارا ومجرورا قاله الدماميني (قوله ومنه قوله تعالى الخ) أي على أن على الكافرين متعلق بيسير ويصح تعلقه بعسير فلا يكون فيه شاهدا (قوله غير ضارب زيدا) أي الاشخاصا ضرب زيدا (قوله لعدم قصد النفي بغير) أي لانه لا يصح وضع حرف النفي والمضارع موضع غير ومجرورها فلا يقال قاموا لا يضرب زيدا لعدم الرابط للجملة الحالية ويؤخذ منه أن المضاف اليه غير لو كان جمعا نحو قاموا غير ضاربين زيدا جاز تقديم المعمول لصحة الحلول المذكور اذ يصح أن يقال قاموا لا يضربون زيدا فجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير في المثال حالا وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

تم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث أوله (المضاف الى ياء المتكلم)

تـق امتياحا لذى الـدوالذ بقتها • أى تسـق نذكر بقتها الـدوالى أو ظرفا كقوله كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل الثانية الفصل بنعت الشان كقوله ولئن حلفت على يديك لاحلفن بيمين أصدق من يمينك مقسم • أى بيمين مقسم أصدق من يمينك (٣٥٨) وقوله من ابن أبى شيخ الاباطح طالب • أى من ابن أبى طالب شيخ الاباطح الثالثة الفصل بالنداء كقوله

كأن برذون أباعصام زيد حمار دق باللجام • أى كأن برذون زيد يا أباعصام • وقوله وفاق كعب بجير منقذ لك من تعجيل تهلكة والخلد فى سقر • أى وفاق بجير يا كعب • تنبيه • من الخاص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف كقوله نرى أسهما للموت تصمى ولا تنمى • ولا ترعوى عن نقض أهواؤنا العزم • وقوله ما ان وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب والأمر فى هذا أسهل منه فى الفاعل الاجنبى كما فى قوله أنجب أيام والداه به البيت ويحتمل أن يكون منه وأن يكون من الفصل بالمفعول قوله فان نكاحها مطر حرام بدليل أنه يروى أيضا بنصب مطر ورفعه والتقدير فان نكاح مطر اياها أوهى

(قوله تسقى امتياحا) أى وقت امتياح أو مناحة والامتياح الاستياك (قوله كما خط) ما مصدرية ويهودى يقارب أى بين حروف الكتابة أو يزيل أوله أى يباعد بينها والجملة صفة ليهودى كما فى العينى والتصريح وفى التعبير فى الدماميني لدرقول البعض الضمير فى يقارب للخط خطأ وخص اليهودى لانه من أهل الكتاب والمعنى أن رسم هذه الدار كخط الكتاب (قوله من ابن الخ) صدره نجوت وقد بل المرادى سيفه قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل معاوية وعمرو بن العاص وعلى بن أبى طالب رضى الله عنه فسلم الاولان وقتل على قتله عبد الرحمن بن ملجم بكسر الجيم وفتحها (٤) المرادى بفتح الميم نسبة الى مراد قبيلة قاله يس ورد على الشارح أن الفاصل ليس نعتا للمضاف بل لمجموع المضاف والمضاف اليه وقد يقال لما كان التأثر بالعوامل المختلفة للجزء الاول جعل النعت له (قوله كأن برذون الخ) قال ابن هشام يحتمل أن أبا مضاف اليه على لغة القصر وزيد بدل أو عطف بيان فلا شاهد فيه (قوله وفاق كعب بجير الخ) بجير أخو كعب بن زهير صاحب بانت سعاد أسلم بجير قبل أخيه كعب وسار به والى الاسلام الى أن أسلم وكعب منادى حذف منه حرف النداء (قوله نرى) بالنون كما قاله الدماميني تصمى من أصميته اذا رميته فقتلته بحيث تراه ولا تنمى من أنميته اذا رميته فغاب عنك ثم مات والمعنى نرى أسهما للموت تقتل ولا تبطئ والارعواء الكف عن القبيح (قوله فان نكاحها مطر حرام) أى فى رواية خفض مطر باضافة نكاح اليه والفصل بالهاء وهى محتملة للفاعلية والمفعولية لما ذكره الشارح فعلى الفاعلية يكون من انابة ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع وان لم تعهد النيابة الا فى الضمائر المنفصلة وبهذا التقرير يعرف ما فى كلام البعض و يعرف أيضا أن الهاء ليست فى موضع جر بالاضافة حتى يتوجه استشكال صاحب التوضيح خفض مطر بالاضافة بأن المضاف لا يضاف لشيئين ومطر اسم رجل كان من أقبح الناس وكانت زوجته من أجمل النساء وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك وصدر البيت لئن كان النكاح

(٤) قوله المرادى بفتح الميم مخالف لقول القاموس ومراد كغراب أبو قبيلة لانه تمرد وكسحاب وكتاب العتو اه اهل

أى بأى الارضين زاده فى التسهيل وزاد غيره الفصل بالمفعول لاجله كقوله * أى بأى تراهم الارضين حلوا * ومنه الفصل بالفعل الملغى كقوله * معاود جرأة وقت الهوادى * أشم كأنه رجل عبوس * أراد معاود وقت الهوادى جرأة وحكى ابن الانبارى هذا غلام ان شاء الله أخيك ففصل بان شاء الله اهـ * خاتمة * قال فى شرح الكافية المضاف الى الشئ يتكمل بما أضيف اليه تكمل الموصول بصلته والصلة لا تعمل فى الموصول ولا فيما قبله وكذا المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله فلا يجوز فى نحو أنا مثل ضارب زيدا أن يتقدم زيدا على مثل وان كان المضاف غيرا وقصد بها النفى جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت اليه كما يتقدم معمول المنفى بلا فأجازوا أنا زيدا غير ضارب كما يقال أنا زيدا لا أضرب ومنه قوله *

ان امرأ خصنى عمدا مودته * على التنائى لعندى غير مكفور *

فقدم عندى وهو معمول مكفور مع اضافة غير اليه لانها دالة على نفى فكأنه قال لعندى لا يكفر ومنه قوله تعالى على الكافرين غير يسير فان لم يقصد بغير نفى لم يتقدم عليها معمول ما أضيفت اليه فلا يجوز فى قولك قاموا غير ضارب زيدا قاموا زيدا غير ضارب لعدم قصد النفى بغير هذا كلامه والله أعلم

أحد شئ (قوله بالفعل الملغى) أى الذى يستقيم المعنى المراد بدونه وليس المراد الملغى بالمعنى المصطلح لانا نرى فى البيت عامل فى المفعولين وهما الضمير وحلوا فاندفع اعتراض الدنوشرى (قوله معاود جرأة وقت الهوادى) فى شواهد العينى أن صدره أشم كأنه رجل عبوس وكذا فى الهمع وفى بعض نسخ الشارح جعله عجزا والاشم من الشمم وهو التكبر يصف الشاعر رجلا بأنه يظهر التكبر و يعاود الحرب وقت ظهور الهوادى جمع هاد أى أعناق الخيل لاجل جرأته فى الحرب والجرأة بضم الجيم (قوله فلا يجوز فى نحو أنا مثل الخ) أى عند الجمهور وكذا يمتنع التقديم عندهم اذا كان المضاف لفظ أول أوحق وجوزه مع كل من الثلاثة بعض فان كان المضاف غير مثل وأول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقا أفاده الدمامينى (قوله وقصد بها النفى) بأن صح حلول حرف النفى والمضارع محل غير ومخفوضها (قوله معمول ما أضيفت اليه) ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يدل عليه التمثيل هذا مذهب السيرافى والزمخشرى وابن مالك وقال ابن السراج يمتنع تقدمه مطلقا وقيد بعضهم جواز تقدمه بكونه ظرفا أو جارا ومجرورا قاله الدمامينى (قوله ومنه قوله تعالى الخ) أى على أن على الكافرين متعلق بيسير و يصح تعلقه بعسير فلا يكون فيه شاهد (قوله غير ضارب زيدا) أى الاشخاص ضارب زيدا (قوله لعدم قصد النفى بغير) أى لانه لا يصح وضع حرف النفى والمضارع موضع غير ومجرورها فلا يقال قاموا لا يضرب زيدا لعدم الرابط للجملة الحالية و يؤخذ منه أن المضاف اليه غير لو كان جمعا نحو قاموا غير ضاربين زيدا جاز تقديم المعمول لصحة الحلول المذكور اذ يصح أن يقال قاموا لا يضربون زيدا فجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير فى المثال حالا وصلى الله على سيدنا محمد النبى الأمى وعلى آله وصحبه وسلم

تم الجزء الثانى و يليه الجزء الثالث أوله (المضاف الى ياء المتكلم)